كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف

بين النحويّين البصريّين والكوفيّين

صنعة الشيخ الإمام الأوحد كمال الدين

أبى البركات عبد الرحمن بن محمّد بن أبى سعيد

الأنبارىّ النحوىّ رضى الله عنه

طبع

فى مدينة ليدن المحروسة

بمطبعة بريل

سنة ١٩١٣

(fol. 1b) بسم الله الرحمن الرحيم

اللهمّ يسّر،

قال الشيخ الإمام العالم الزاهد كمال الدين عبد الرحمن بن أبي سعيد الأنباريّ وفّقه الله الحمد لله الملك الحقّ المبين والصلوة على صفوته النبيّ
٥ العربيّ المبعوث بالدين المتين وعلى آله وأصحابه وعترته البَرَرَة المتّقين،
وبعدُ فإنّ جماعةً من الفقهاء المتأدّبين والأدباء المتفقّهين المشتغلين على علم العربيّة بالمدرسة النظاميّة عمّر الله مبانيها ورحم بانيها سألوني أن أُلخّص لهم كتابا لطيفا يَشتمِل على مشاهير المسائل الخلافيّة بين نحويّي البصرة والكوفة على ترتيب المسائل الخلافيّة بين الشافعيّ وأبي حنيفةَ ليكونَ أوّلَ كتابٍ
١٠ صُنّف في علم العربيّة على هذا الترتيب وأُلِّف على هذا الأسلوب لأنّه ترتيب لم يُصنِّفْ عليه أحد من السَلَف ولا ألّف عليه أحد من الخَلَف فتوخّيتُ إجابتهم على وفق مسألتهم وتحرّيتُ إسعافهم لتحقيق طَلِبتهم وفتحت في ذلك الطريق وذكرت من مذهب كلّ فريق ما اعتَمَد عليه أهل التحقيق واعتمدتُ في النصرة على ما أُذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أوِ البصرة على سبيل
١٥ الإنصاف لا التعصّب والإسراف مستجيرا بالله مستخيرا له فيما قصدتُ إليه فالله تعالى ينفع به إنّه قريب مجيب،

---

١ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ الاسمَ مشتقّ من الوَسْم وهو العلامة وذهب
١٩ البصريّون إلى أنّه مشتقّ من السموّ وهو العلوّ، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن

قالوا إنّما قلنا أنّه مشتقٌّ من الوسم لانّ الوسم فى اللغة هو العلامــة والاسم
وسم على المسمّى وعلامة له يُعْرَف به ألا ترى أنّك إذا قلت زيد أو عمرو
دلّ على المسمّى فصار كالوسم عليه فلهذا قلنا أنّه مشتقٌّ من الوسم ولذلك
قال أبو العبّاس أحمدُ بن يحيى ثعلبُ الاسم سِمة توضَع على الشىء يُعْرَف بها
٥ والأصل فى اسم وسم إلاّ أنّه حذِفت منه الفاء التى هى الواو فى وسم وزِيدَت
الهمزة فى أوّله عِوَضا عنِ المحذوف و وزنه إعْلٌ لحذف الفاء منه، وأمّا
البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه مشتقٌّ من السموّ لأنّ السموّ فى اللغة
هو العلوّ يقال سَمَا يَسْمُو سُمُوًّا إذا علا ومنه سُمّيتِ السماء سماء لعلوّها
والاسم يعلو على المسمّى ويدلّ على ما تحته من المعنى ولذلك قال أبو العبّاس
١٠ محمّد بن يزيدَ المبرّد الاسم ما دلّ على مسمّى تحته وهذا القول كافٍ فى
الاشتقاق لا فى التحديد فلمّا سما الاسم على مسمّاه وعلا على ما تحته من معناه
دلّ على أنّه مشتقٌّ من السموّ لا من الوسم، ومنهم من تمسّك بأن قال إنّما قلنا
أنّه مشتقٌّ من السموّ وذلك لأنّ هذه الثلاثة الأقسام التى هى الاسم والفعل
والحرف لها ثلاث مراتب فمنها ما يُخبر به ويُخبَر عنه وهو الاسم نحو (fol. 3)
١٥ الله ربّنا ومحمّد نبيّنا وما أشبه ذلك فأخبرتَ بالاسم وعنه ومنها ما يُخبَر به
ولا يُخبَر عنه وهو الفعل نحو ذهب زيد وانطلق عمرو وما أشبه ذلك فأخبرتَ
بالفعل ولَوْ أخبرتَ عنه فقلت ذَهَبَ ضَرَبَ وانْطَلَقَ كَتَبَ لم يكن كلاما
ومنها ما لا يُخبر به ولا يُخبَر عنه وهو الحرف نحو مِن ولن ولم وبل وما أشبه
ذلك فلمّا كان الاسم يُخبَر به ويُخبَر عنه والفعل يُخبَر به ولا يُخبَر عنه والحرف
٢٠ لا يُخبَر به ولا يُخبَر عنه فقد سما على الفعل والحرف أىْ علا فدلّ على أنّه
مشتقٌّ من السموّ والأصل فيه سِمْو على وزن فِعْل بكسر الفاء وسكون العين
فحُذفتِ اللاّم التى هى الواو وجُعلتِ الهمزة عِوَضا عنها و وزنه اِفْعٌ لحذف
اللام منه، وأمّا الجوابُ عن كلمات الكوفيّين قولهم إنّما قلنا أنّه مشتقٌّ من
الوسم لأنّ الوسم فى اللغة العلامة والاسم وسم على المسمّى وعلامة عليه يُعرَف
٢٥ به قلنا هذا وإن كان صحيحا من جهة المعنى إلاّ أنّه فاسد من جهة اللفظ

وهذه الصناعة لفظيّة فلا بدّ فيها من مراعاة اللفظ و وجه فساده من جهة اللفظ من خمسة أَوْجُه الوجه الأوّل أنّا أَجْمَعْنا على أنّ الهمزةَ فى أوّله همزة التعويض وهمزة التعويض إنّما تقع تعويضا عن حذف اللام لا عن حذف الفاء ألا ترى أنّهم لمّا حذفوا اللام التى هى الواو من بنوٍ عوّضوا عنها الهمزة
٥ فى أوّله فقالوا اِبنٌ ولمّا حذفوا الفاء التى هى الواو من وعدٍ لم يعوّضوا عنها الهمزة فى أوّله فلم يقولوا اِعدٌ وإنّما عوّضوا عنها الهاء فى آخره فقالوا عدَة لأنّ القياس فيما حُذف منه لامُه أن يُعَوَّضَ بالهمزة في أوّله وفيما حُذف منه فاؤه أن يُعَوَّضَ بالهاء فى آخره والذى يدلّ على صحّة ذلك أنّه لا يُوجَد فى كلامهم ما حُذف فاؤه وعُوّض بالهمزة فى أوّله كما لا يُوجَد فى كلامهم ما
١٠ حُذف لامه وعُوّض بالهاء في آخره فلمّا وجدنا في أوّلِ اسمٍ همزةَ التعويض علِمنا أنّه محذوف اللام لا محذوف الفاء لأنّ حَمْلَه على ما له نظيرٌ أَوْلى من حملِه على ما ليس له نظير فدلّ على أنّه مشتقّ من السموّ لا من الوسم،
والوجه الثانى أنّك تقول أَسْمَيْتُه ولو كان مشتقّا من الوسم لَوَجب أن تقولَ وَسَمْتُه فلمّا لم تقل إلاّ أسميت دلّ على أنّه من السموّ وكان الأصل فيه
١٥ أَسْمَوْتُ إلاّ أنّ الواو التى هى اللام لمّا وقعت رابعةً قُلبت ياء كما قالوا أعليت وأَدْعيت والأصل أعلوت وأَدْعوت إلاّ أنّه لمّا وقعتِ الواو رابعةً قُلبت ياء فكذلك هاهنا وإنّما وجب أن تُقلَبَ الواو ياء رابعةً من هذا النحو حملا للماضى (fol. 4) على المضارع والمضارعُ يجب قلب الواو فيه ياء نحو يُعلى ويُدْعى ويُسْمى والأصل فيه يُعْلِوْ ويُدْعِوْ ويُسْمِوْ وإنّما وجب قلبُها ياء
٢٠ فى المضارع لوقوعها ساكنةً مكسورا ما قبلَها لأنّ الواوَ متى وقعت ساكنةً مكسورا ما قبلَها وجب قلبُها ياء ألا ترى أنّهم قالوا ميقات وميعاد وميزان والأصل مِوْقات ومِوْعاد ومِوْزان لأنّه من الوقت والوعد والوزن إلاّ أنّه لمّا وقعتِ الواو ساكنةً مكسورا ما قبلَها وجب قلبُها ياء فكذلك هاهنا وإنّما حملوا الماضى على المضارع مُراعاةً لِما بنوا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشاكلة
٢٥ والمحافَظة على أن تجرِيَ الأبواب على سَنَنٍ واحد ألا ترى أنّهم حملوا المضارع

على الماضى إذا اتّصل به ضمير جماعة النسوة نحو تَضْرِبْنَ وحذفوا الهمزة من أخوات أُكْرِمُ نحو نُكْرِمُ وتُكْرِمُ ويُكْرِمُ والأصل فيها نُؤَكْرِمُ وتُؤَكْرِمُ ويُؤَكْرِمُ كما قال

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا

٥ حملا على أُكْرِمُ وإنّما حُذفت إحدى الهمزتين من أُكْرِمُ لأنّ الأصلَ فيه أُأَكْرِمُ فلمّا اجتمع فيه همزتان كرِهوا اجتماعَهما فحذفوا إحداهما تخفيفا ثمّ حملوا سائر أخواتها عليها فى الحذف وكذلك حذفوا الواو من أخوات يَعِدُ نحو أَعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ والأصل فيها أَوْعِد ونَوْعِد وتَوْعِد حملا على يَعِدُ وإنّما حذفت الواو من يَعِد لوقوعها بين ياء وكسرة ثمّ حملوا سائر أخواتها عليها فى
١٠ الحذف كلّ ذلك لتحصيل التشاكل والفرار من نفرة الاختلاف فكذلك هاهنا حملوا الماضى على المضارع وبل أَوْلى وذلك لأنّ مراعاةَ المشاكلة بالقلب أَقْيَس من مراعاة المشاكلة بالحذف لأنّ القلب تغيير يعرِض فى نفس الحرف والحذف إسقاط لأصل الحرف والإسقاط فى باب التغيير أتمّ من القلب فإذا جاز أن يراعوا المشاكلة بالحذف فالقلب أَوْلَى وأمّا قلب الواو
١٥ ياء فى الماضى فى نحو تغازيت وترجّيت وإن لم تُقْلَبْ ياء فى المضارع لأنّ الأصلَ فى تغازيت غازيت وفى ترجّيت رجّيت فزيدتِ التاء فيها لتدلّ على المُطاوَعة وغازيت ورجّيت يجب قلب الواو فيهما ياء فى المضارع ألاترى أنّك تقول فى المضارع أُغازى وأُرجّى فكذلك فى الماضى وإذا لزم هذا القلب قبل الزيادة فى غازيت أغازى ورجّيت أرجّى فكذلك بعد الزيادة
٢٠ فى تغازيت وترجّيت حملا لتغازيت على غازيت وترجّيت على رجّيت مراعاة للتشاكل وفِرارًا من نفرة الاختلاف ، والوجه الثالث أنّك تقول فى تصغيره سُمَىّ ولو كان مشتقّا من الوسم لكان يجب أن تقولَ فى تصغيره وُسَيْم كما يجب أن تقولَ فى تصغير زِنَة وُزَيْنَة وفى تصغير عِدَة وُعَيْدَة [illegible] لأنّ التصغيرَ يردّ الأشياء إلى أصولها فلمّا لم يجز أن يقالَ إلاّ سُمَىّ دلّ على أنّه
٢٥ مشتقّ من السموّ لا من الوسم والأصل فى سُمَىّ سُمَيْو إلاّ أنّه لمّا اجتمعت

الياء والواو والسابق منها ساكن قلبوا الواو ياء وجعلوها ياء مشدّدة كما قالوا سيّد وجيّد وهيّن وميّت والأصل فيه سَيْوِد وجَيْوِد وهَيْوِن ومَيْوِت لأنّه من السُّوْدَد والجودة والهوان والموت إلّا أنّه لمّا اجتمعتِ الياء والواو والسابق منها ساكن قلبوا الواو ياء وجعلوها ياء مشدّدة وكذلك أيضا قالوا طويتُ
٥ طيًّا ولويت ليًّا وشويت شيًّا والأصل فيه طَوْيا ولَوْيا وشَوْيا إلّا أنّه لمّا اجتمعتِ الواو والياء والسابق منها ساكن قلبوا الواو ياء وجعلوها ياء مشدّدة وإنّما وجب قلب الواو إلى الياء دون قلب الياء إلى الواو لأنّ الياء أخفّ من الواو فلمّا وجب قلب أحدهما إلى الآخركان قلب الأثقل إلى الأخفّ أَوْلَى من قلب الأخفّ إلى الأثقل ، والوجه الرابع أنّك تقول فى تكسيره
١٠ أسماء ولو كان مشتقًّا من الوسم لَوجب أن تقولَ أوسام وأواسيم فلمّا لم يجز أن يقالَ إلّا أسماء دلّ على أنّه مشتقّ من السموّ لا من الوسم والأصل فى أسماء أسماو إلّا أنّه لمّا وقعتِ الواو طَرَفا وقبلها ألف زائدة قُلبت همزةً كما قالوا سماء وكِساء ورجاء ونجاء والأصل فيه سماو وكساو ورجاو ونجاو لقولهم سموت وكسوت ورجوت ونجوت إلّا أنّه لمّا وقعتِ الواو طَرَفا وقبلها
١٥ ألف زائدة قُلبت همزةً ومنهم من قال أنّها قُلبت ألفا لأنّ الألفَ التى قبلها لمّا كانت ساكنةً خفيّةً زائدةً والحرف الساكن حاجز غيرُ حصين لم يعتدّوا بها فقدّروا أنّ الفتحةَ التى قبل الألف قد وَلِيَتِ الواوَ وهى متحرّكة والواو متى تحرّكت وانفتح ما قبلها وجب أن تُقلَبَ ألفا ألا ترى أنّهم قالوا سما وعلا ودعا وعزا والأصل فيها سمَوَ وعلَوَ ودعَوَ وعزَوَ لقولهم سموت وعلوت
٢٠ ودعوت وعزوت إلّا أنّه لمّا تحرّكتِ الواو وانفتح ما قبلها قُلبت ألفا فكذلك هاهنا قلبوا الواو فى أسماو ألفا فاجتمع فيه ألفان ألف زائدة وألف منقلبة عن لام الكلمة والألفان ساكنان وهما لا يجتمعان فقُلبتِ الالف الثانية المنقلبة عن لام الكلمة همزةً لالتقاء الساكنَين وإنّما قُلبت إلى الهمزة دون غيرها من الحروف لأنّها أقرب الحروف إليها لأنّ الهمزةَ هوائيّة كما أنّ الألفَ هوائيّة فلمّا
٢٥ كانت أقرب الحروف إليها كان قلبُها إليها أَوْلى من قلبها إلى غيرها ،

والوجه الخامس أنّه قد جاء عن العرب أنّهم قالوا فى اسم سُمًى على وزن عُلًى والأصل فيه سُمَوٌ (fol. 6) إلاّ أنّهم قلبوا الواو منه ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصار سُمًى قال الشاعر

وَٱللّٰهُ أَسْمَاكَ سُمًى مُبَارَكًا ، آثَرَكَ ٱللّٰهُ بِهِ إِيثَارَكَا

٥ وفيه خمس لغات إسم بكسر الهمزة وأُسم بضمها وسِم بكسر السين وسُم بضمّها قال الشاعر

وَعَامُنَا أَعْجَبَنَا مُقَدَّمُهْ ، يُدْعَى أَبَا ٱلسَّمْحِ وَقِرْضَابٌ سِمُهْ

مُبْتَرِكًا لِكُلِّ عَظْمٍ يَلْحَمُهْ وقال

بِٱسْمِ ٱلَّذِى فِى كُلِّ سُورَةٍ سِمُهْ ، قَدْ وَرَدَتْ عَلَى طَرِيقٍ تَعْلَمُهْ

١٠ ويُرْوَى سُمُهُ بضمّ السين وسُمًى على وزن عُلًى على ما بيّنّا والله أعلم،

٢ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ الأسماء الستّة المعتلّة وهى أبوك وأخوك وحموك وهنوك وفوك وذو مالٍ مُعْرَبة من مكانَيْن وذهب البصريّون إلى أنّها معربة من مكان واحد والواو والألف والياء هى حروف الإعراب وإليه ١٥ ذهب أبو الحسن الأخفش فى أحد القولَيْن وذهب فى القول الثانى إلى أنّها ليست بحروف إعرابٍ ولكنّها دلائل الإعراب كالواو والألف والياء فى التثنية والجمع وليست بلام الفعل وذهب علىّ بن عيسى الرَبَعىّ إلى أنّها إذا كانت مرفوعةً ففيها نقلٌ بلا قلب وإذا كانت منصوبة ففيها قلبٌ بلا نقل وإذا كانت مجرورةً ففيها نقلٌ وقلبٌ وذهب أبو عثمان المازنىّ إلى أنّ ٢٠ الباء حرف الإعراب وإنّما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات وقد يُحكى عن بعض العرب أنّهم يقولون هذا أَبُك ورأيت أَبَك ومررت بأَبِك من غير واوٍ ولا ألف ولا ياء كما يقولون فى حالة الإفراد من غير ٢٢ إضافة وقد يُحكى أيضا عن بعض العرب أنّهم يقولون هذا أباك ورأيت

أباك ومررت بأباك بالألف فى حالة الرفع والنصب والجرّ فيجعلونه اسما مقصورا، قال الشاعر

إنّ أباها وأبا أباها ٭ قد بلغا فى المجد غايتاها

ويُحكى عن الإمام أبى حنيفةَ أنّه سُئل عن إنسان رمى إنسانا بحجر فقتله هل
٥ يجب عليه القَوَدُ فقال لا ولو رماه بأبا قُبَيسٍ بالألف على هذه اللغة لأنّ أصله أَبَوٌ فلمّا تحرّكتِ الواو وانفتح ما قبلها قلبوها ألفا بعد إسكانها إضعافا لها كما قالوا عَصًا وقَفًا وأصله عَصَوٌ وقَفَوٌ فلمّا تحرّكتِ الواو وانفتح ما قبلها قلبوها ألفا فكذلك هاهنا والذى يَعتمِد عليه فى النُصرة أهل الكوفةِ والبصرةِ القولان الأوّلان فهذا مُنتهَى القول فى تفصيل المذاهب واللغات فلنبدأْ بذكر
١٠ الحُجَجِ والاستدلالات، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا أجْمَعْنا على أنّ هذه الحركاتِ التى هى الضمّة والفتحة (fol. 7) والكسرة تكون إعرابا لهذه الأسماء فى حال الإفراد نحو قولك هذا أبٌ لك ورأيت أبا لك ومررت بأبٍ لك وما أشبه ذلك والأصل فيه أبَوٌ فاستثقلوا الإعراب على الواو فأوقعوه على الباء وأسقطوا الواو فكانتِ الضمّة علامةً للرفع والفتحة علامةً للنصب والكسرة علامةً
١٥ للجرّ فإذا قلت فى الإضافة هذا أبُوك وفى النصب رأيت أبَاك وفى الجرّ مررت بأبِيك والإضافةُ طارئةٌ على الإفراد كانتِ الضمّة والفتحة والكسرة باقيةً على ما كانت عليه فى حال الإفراد لأنّ الحركةَ التى تكون إعرابا للمفرد فى حال الإفراد هى بعينها تكون إعرابا له فى حال الإضافة ألا ترى أنّك تقول هذا غلامٌ ورأيت غلامًا ومررت بغلامٍ فإذا أضفْتَه قلت هذا غلامُك
٢٠ ورأيت غلامَك ومررت بغلامِك فتكون الضمّة والفتحة والكسرة التى كانت إعرابا له فى حال الإفراد هى بعينها إعرابا له فى حال الإضافة فكذلك هاهنا، والذى يدلّ على صحّةِ هذا تغيُّرُ الحركات على الباء فى حال الرفع والنصب والجرّ وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجرى مجرى الحركات فى كونها إعرابا بدليلِ أنّها تتغيّر فى حال الرفع والنصب والجرّ
٢٥ فدلّ على أنّ الضمّة والواو علامة للرفع والفتحة والألف علامة للنصب والكسرة

والياء علامة للجرّ فدلّ على أنّه معرب من مكانَيْن ، ومنهم من تمسّك بأن
قال إنّما أُعربت هذه الأسماء الستّة من مكانَيْن لقلّة حروفها تكثيرًا لها وليزيدوا
بالإعراب فى الإيضاح والبيان فوجب أن تكون معربةً من مكانين على
ما ذهبنا إليه ، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه معرب
٥ من مكانٍ واحدٍ لأنّ الإعرابَ إنّما دخل الكلامَ فى الأصل لمعنى وهو الفصلُ
وإزالةُ اللَّبْس والفَرْقُ بين المعانى المختلفة بعضِها من بعضٍ من الفاعليّة والمفعوليّة
إلى غير ذلك وهذا المعنى يحصُل بإعرابٍ واحدٍ فلا حاجةَ إلى أن يجمعوا
بين إعرابَيْن لأنّ أحدَ الإعرابَيْن يقوم مقامَ الآخَر فلا حاجةَ إلى أن يُجْمَعَ
بينهما فى كلمة واحدة ألا ترى أنّهم لا يجمعون بين علامتَيْ تأنيث فى كلمة
١٠ واحدة نحو مُسْلِمَات وصَالِحَات وإن كان الأصل فيه مُسْلِمَتَات وصَالِحَتَات
لأنّ كلّ واحدة من التاءَيْن تدلّ على ما تدلّ عليه الأخرى من التأنيث
وتقوم مقامها فلم يجمعوا بينهما فكذلك هاهنا ، والذى يدلّ على صحّة ما
ذهبنا إليه وفسادِ ما ذهبوا إليه أنّ ما ذهبنا إليه له نظيرٌ فى كلام العرب
فإنّ كلّ معرب فى كلامهم ليس له إلّا إعرابٌ واحد وما ذهبوا إليه (٣ ١٠١)
١٥ لا نظيرَ له فى كلامهم فإنّه ليس فى كلامهم معرب له إعرابان فبان أنّ ما
ذهبنا إليه له نظيرٌ فى كلامهم وما ذهبوا إليه لا نظيرَ له فى كلامهم والمصير
إلى ما له نظيرٌ أَوْلى من المصير إلى ما ليس له نظيرٌ ، ومنهم من تمسّك
بأن قال لو جاز أن يجتمع فى آسم واحد إعرابان متّفقان لجاز أن يجتمع فيه
إعرابان مختلفان فكما يمتنع أن يجتمعَ فيه إعرابان مختلفان فكذلك يمتنع أن
٢٠ يجتمعَ فيه إعرابان متّفقان لآمتناعِ آجتماعِ إعرابَيْن فى كلمة واحدة ، والاعتمادُ
على الاستدلال الأوّل وهذا الاستدلالُ عندى فاسد لأنّ الإعرابَ فى الأصل
إنّما دخل للفصل بين المعانى بعضِها من بعض من الفاعليّة والمفعوليّة على
ما بيّنّا فلو جوّزنا أن يُجْمَعَ فى آسم واحد إعرابان مختلفان لأدّى ذلك إلى
التناقض لأنّ كلّ واحد من الإعرابين يدلّ على نقيضِ ما يدلّ عليه الآخرُ
٢٥ ألا ترى أنّا لو قدّرنا الرفع والنصب فى آسم واحد لدلّ الرفع على الفاعليّة

والنصب على المفعولية وكلّ واحد منهما نقيضُ الآخَر بخلافِ ما لو قدّرنا
إعرابين متّفقين فإنّه لا يدلّ أحد الإعرابين على نقيضِ ما يدلّ عليه الآخَر
فبان الفرق بينهما وأنّ الاعتمادَ على الاستدلال الأوّلِ، وأمّا من ذهب إلى
أنّها ليست بحروفِ إعراب ولكنّها دلائلُ الإعراب فقال لأنّها لو كانت
٥ حروفَ إعراب كالدال من زيد والراء من عمرو لَما كان فيها دلالة على
الإعراب ألا ترى أنّك إذا قلت ذهب زيدٌ وانطلق عمرٌو لم يكن فى نفس
الدال والراء دلالة على الإعراب فلمّا كان هاهنا هذه الأَحْرُف تدلّ على
الإعراب دلّ على أنّها دلائل الإعراب وليست بحروف إعراب، وهذا القول
فاسد لأنّا نقول لا يخلو أن تكونَ هذه الأحرف دلائل الإعراب فى الكلمة أو
١٠ فى غيرها فإن كانت تدلّ على الإعراب فى الكلمة فوجب أن يكونَ الإعراب
فيها لأنّها آخِرُ الكلمة فيئول هذا القول إلى قول الأكثرين وإن كانت تدلّ
على إعراب فى غير الكلمة فيُؤدّى إلى أن تكون الكلمة مبنيّةً وليس من مذهبِ
هذا القائل أنّها مبنيّةٌ، فسنبيّن فساد مذهبه أنّ الواو والألف والياء فى
التثنية والجمع ليست بحروفِ إعراب ولكنّها دلائلُ الإعراب مستقصًى فى موضعه
١٥ إن شاء الله تعالى، فأمّا من ذهب إلى أنّها إذا كانت مرفوعةً ففيها نَقْلٌ
بلا قَلْبٍ وإذا كانت منصوبةً ففيها قلبٌ بلا نقل وإذا كانتْ مجرورةً ففيها
نقلٌ وقلبٌ فقال لأنّ الأصلَ فى قولك هذا أَبُوه هذا أَبُوُه فاستثقلتِ الضمّة
على الواو فنُقلت إلى ما قبلها وبَقِيَتِ الواو على حالها فكان فيه نقل بلا قلب
والأصل فى قولك رأيت أَبَاه رأيت أَبَوَه فتحرّكتِ الواو وانفتح ما قبلها
٢٠ فانقلبت ألفًا فكان فيه قلبٌ بلا نقلٍ والأصل فى قولك مررت بأَبِيك مررت
بأَبُوِك (fol ٩) فاستثقلتِ الكسرة على الواو فنُقلت إلى ما قبلها فقُلبتِ الواو ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها فكان فيه نقل وقلبٌ، وأمّا من ذهب إلى أنّ
الباء حرف الإعراب وإنّما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات
فقال لأنّ الباء تختلف عليها الحركاتُ فى حالة الرفع والنصب والجرّ كما تختلف
٢٥ حركات الإعراب على سائر حروف الإعراب فدلّ على أنّ الباء حرفُ الإعراب

وأنّ هذه الحركاتِ التى هى الضمّة والفتحة والكسرة حركاتُ إعراب وإنّمـا أُشبِعَت فنشأت عنها هذه الحروف التى هى الواو والألف والياء فالواو عن إشباع الضمّة والألف عن إشباع الفتحة والياء عن إشباع الكسرة وقد جاء ذلك كثيرا فى آستعمالهم، قال الشاعر فى إشباع الضمّة

٥ اَللّٰهُ يَعْلَمُ أَنَّـا فِى تَلَفُّتِنَـا . يَوْمَ ٱلْفِرَاقِ إِلَى إِخْوَانِنَا صُوُرُ
وَأَنَّنِى حَيْثُمَا يَثْنِى ٱلْهَوَى بَصَرِى . مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكُوا أُدْنُو فَأَنْظُورُ

أراد فَأَنْظُرُ فأشبع الضمّ فنشأتِ الواو، وقال الآخر

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا . مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

أراد تَهْجُ، وقال الآخر

١٠ كَأَنَّ فِى أَنْيَابِهَا ٱلْقَرَنْفُولْ

أراد القَرَنْفُل، وقال الشاعر فى إشباع الفتحة

وَأَنْتَ مِنَ ٱلْغَوَائِلِ حِينَ تَرْمِى . وَمِنْ ذَمِّ ٱلرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ

أراد بِمُنْتَزَحِ فأشبع الفتحة فنشأتِ الألف، وقال الآخر

أَقُولُ إِذْ خَرَّتْ عَلَى ٱلْكَلْكَالِ . يَا نَاقَتَا مَا جُلْتِ مِنْ مَجَالِ

١٥ أراد الكَلْكَلِ، وقال الآخر

إِذَا ٱلْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ . وَلَا تَرَضَّاهَـا وَلَا تَمَلَّقِ

أراد ولا تَرَضَّها، وقال عنترة

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ . زَيَّافَةٍ مِثْلِ ٱلْفَنِيقِ ٱلْمُكْدَمِ

أراد يَنْبَعُ، وقال الشاعر فى إشباع الكسرة

٢٠ تَنْفِى يَدَاهَا ٱلْحَصَى فِى كُلِّ هَاجِرَةٍ . نَفْىَ ٱلدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ ٱلصَّيَارِيفِ

أراد الدراهِمِ والصيارِفِ فأشبع الكسرة فنشأتِ الياء ويُحتَمَل أن يكونَ الدراهيم جمع درهام ولا يَحتمِل الصياريف هذا الاحتمالَ، وقال الآخر

٢٢ كَأَنِّى بِفَتْخَاءِ ٱلْجَنَاحَيْنِ لِقْوَةٍ . عَلَى عَجَلٍ مِنِّى أُطَأْطِئُ شِيمَالِى

أراد شِمْلِي، وقال الآخَر

لَمَّا نَزَلْنَا نَصَبْنَا ظِلَّ أَخْبِيَةٍ * وَفَارَ لِلْقَوْمِ بِٱللَّحْمِ ٱلْمَرَاجِيل

أراد المَرَاجِلُ، وقال الآخَر

لَا عَهْدَ لِي بِنِيْضَالِ * أَصْبَحْتُ كَالشَّنِّ ٱلْبَالِي

٥ أراد بِنِضَالٍ، وقال الآخَر

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَٱلْأَنْبَاءُ تَنْمِي * بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

أراد أَلَمْ يَأْتِكَ فأشبع الكسرة فنشأتِ الياء وإشْباعُ الحركات حتّى تنشأ عنها هذه الحروف (fol. 10) كثير فى كلامهم فكذلك هاهنا، وهذا القول ظاهرُ الفساد لأنّ إشباعَ الحركات إنّما يكون فى ضرورة الشعر كما أنشدوه من ١٠ الأبيات وأمّا فى حال آختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالإجماع وهاهنا بالإجماع تقول فى حال الاختيار هذا أَبُوك ورأيت أَبَاك ومررت بأَبِيك وكذلك سائرها فدلّ على أنها ليست للإشباع عن الحركات وأنّ الحركاتِ ليست للإعراب على ما سنُبَيِّنُ فى الجواب عن كلمات الكوفيّين، أمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّ هذه الحركاتِ تكون حركاتِ إعراب فى حال الإفراد ١٥ فكذلك فى حال الإضافة قلنا هذا فاسد لأنّ حرفَ الإعراب فى حال الإفراد هو الباء لأنّ اللام التى هى الواو من أَبَوٌ لمّا حُذفت من آخرِ الكلمة صارتِ العين التى هى الباء بمنزلة اللام فى كونها آخرَ الكلمة فكانت الحركاتُ عليها حركاتِ إعراب فأمّا فى حال الإضافة فحرف الإعراب هو حرف العلّة لأنّهم لمّا أرادوا أن يجعلوا آختلاف الحروف بمنزلة آختلاف الحركات ردّوا اللام ٢٠ فى الإضافة ليدلّوا على أنّه من شأنهم الإعراب بالحروف تَوْطِئَةً لِما يأتى من باب التثنية والجمع وإذا كان حرف الإعراب هو حرفَ العلّة لم تكن هذه الحركات على الباء فى حال الإضافة حركاتِ إعراب لأنّ حركاتِ الإعراب لا تكون فى حشو الكلمة وصار هذا بمنزلة تاء التأنيث إذا آتّصلت ببناء الاسم ٢٤ نحو قَائِمٌ وقَائِمَةٌ فإنّها تصير حرف الإعراب لأنّها صارت آخرِ الكلمة وتُخْرِج

ما قبلها عن تلك الصفة لأنّه قد صار بمنزلة حشو الكلمة فكذلك هاهنا وبل
أَوْلى فإنّ تاء التأنيث زائدة على بناء الاسم وليست أصليّةً وحرفُ العلّة
هاهنا أصليّ فى بناء الاسم وليس زائدا وإذا تُرِكَ ما قبل الزائد حشوًا
فلأن يُتْرَك ما قبل الأَصْليّ حشوا كان ذلك من طريق الأَوْلى، وأمّا قولهم
٥ أنّ الحركة التى تكون إعرابا للمفرد فى حال الإفراد هى بعينها تكون إعرابا
له فى حال الإضافة نحو هذا غلامٌ وهذا غُلامُك قلنا إنّما تكون الحركة فيهما
واحدة إذا كان حرف الإعراب فيهما واحدا نحو هذا غلام وهذا غلامك
وقد بيّنّا آختلاف حرف الإعراب فيهما فلا يقاس أحدهما على الآخَر
وإنِ آدّعوا أنّ حرف الإعراب فيهما واحدٌ على خلاف التحقيق من
١٠ مذهبهم وزعموا أنّ الحرف للإعراب وليس بلام الكلمة وأنّه والحركة مزيدان
للإعراب فقد بيّنّا أنّ ذلك لا نظيرَ له فى كلامهم وأنّ أحدهما زيادةٌ بغير
فائدة وأوضحنا فساده بما يُغْنِى عنِ الإعادة، وأمّا قولهم تغيُّرُ الحركات على
الباء فى حال الرفع والنصب والجرّ (Fol. 11) يدلّ على أنّها حركاتُ إعراب
قلنا هذا لا يدلّ على أنّها حركات إعراب لأنّها إنّما تغيّرت توطِئَةً للحروف
١٥ التى بعدها لأنّها من جنسها كما قلنا فى الجمع السالم نحو مسلمون ومسلمين
فإنّ ضمّة الميم فى الرفع تتغيّر إلى الكسرة فى حال الجرّ والنصب وليس ذلك
بإعراب وإنّما جُعلتِ الضمّةُ توطئةً للواو والكسرةُ توطئةً للياء فكذلك هاهنا
وإذا بطُل أن تكونَ هذه الحركاتُ حركاتِ إعراب وأَجْمَعْنا على أنّ هذه
الحروفَ التى هى الواو والألف والياء تدلّ على الرفع والنصب والجرّ الذى
٢٠ هو جملة الإعراب فلا حاجةَ إلى أن يكون معربًا من مكانٍ آخَرَ، وأمّا
قولهم إنّما أُعربت هذه الأسماء الستّة من مكانين لقلّة حروفها قلنا هذا ينتقض
بغَدٍ ويَدٍ ودَمٍ فإنّها قليلة الحروف لا تُعْرَب فى حال الإضافة إلّا من مكان واحد،
وأمّا قولهم ليزيدوا بالإعراب فى الإيضاح والبيان قلنا الإيضاح والبيان قد حصل
بإعرابٍ واحدٍ فصار الإعراب الزائد لغير فائدة والحكيمُ لا يزيد شيأ لغير فائدة
٢٥ فوجب أن تكونَ معربةً من مكان واحد كسائر ما أُعرب من الكلام والله أعلم،

٣ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ الألف والواو والياء فى التثنية والجمع بمنزلة
الفتحة والضمّة والكسرة فى أنّها إعرابٌ وإليه ذهب أبو علىّ قُطْرُب بن
المستنير وزعم قوم أنّه مذهب سيبويه وليس بصحيحٍ وذهب البصريّون إلى أنّها
٥ حروف إعراب وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العبّاسِ المبرّد وأبو عثمانَ
المازنىّ إلى أنّها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنّها تدلّ على الإعراب
وذهب أبو عُمَرَ الجَرْمىّ إلى أنّ انقلابها هو الإعراب وحُكِى عن أبى إسحاقَ
الزجّاج أنّ التثنية والجمع مبنيّان وهو خلاف الإجماع ، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا
بأن قالوا الدليل على أنّها إعراب كالحركات أنّها تَتَغَيَّرُ كتَغَيُّرِ الحركات ألا
١٠ ترى أنّك تقول قام الزيدان فرأيت الزيدَيْن ومررت بالزيدَيْن وذهب
الزيدُون ورأيت الزيدِين ومررت بالزيدِين فتتغيّر كتغيّر الحركات نحو قام
زيدٌ ورأيت زيدا ومررت بزيدٍ وما أشبه ذلك فلمّا تغيّرت كتغيّر الحركات
دلّ على أنّها إعراب بمنزلة الحركات ولو كانت حروفَ إعراب لَمَا جاز أن
تتغيّرَ ذواتها عن حالها لأنّ حروف الإعراب لا تتغيّرُ ذواتها عن حالها فلمّا
١٥ تغيّرت تغيُّرَ الحركات دلّ على أنّها بمنزلتها ولهذا سمّاها سيبويه حروف الاعراب
لأنّها الحروف التى أُعرب الاسم بها كما يقال حركاتُ الإعراب أى الحركات
التى أُعرب الاسم بها والذى يدلّ على ذلك أنّه جَعَلَ الألف فى التثنية رفعا
فقال يكون فى الرفع ألفا وجعل (fol. 12) الياء فيها جرّا فقال ويكون فى الجرّ
ياء مفتوحا ما قبلها وجعل الياء أيضا نصبا حملا على الجرّ فقال ويكون فى
٢٠ النصب كذلك وهكذا جعل الواو والياء فى الجمع رفعا وجرّا ونصبا والرفعُ
والجرّ والنصب لا يكون إلّا إعرابا فدلّ على أنّها إعراب ، قالوا ولا يجوز
أن يقالَ أنّ هذا يُؤدّى إلى أن يكون معربًا لا حَرْفَ إعراب له وهذا لا
نظيرَ له وذلك لا يجوز لأنّا نقول هُنا إنّما لا يجوز فيما يكون إعرابه بالحركة لا
٢٢ بالحرف لأنّ الحركة تدخل فى الحرف بخلافِ ما إذا كان معربا بالحرف لأنّ

الحرف لا يدخل فى الحرف والذى يدلّ على ذلك الخمسة الأمثلة وهى يَفْعَلَانِ وتَفْعلان ويَفْعلون وتفعلون وتَفْعَلِين يا آمرأة فإنّها لمّا كانت معربةً بالحرف لم يكن لها حرفُ إعراب ألا ترى أنّ النون علامــة الرفع كالضمّة فى تَضْرِبُ وإذا جاز أن تكون هذه الخمسة الأمثلة معربةً ولا حرفَ إعرابٍ لها لأنّ إعرابها ٥ بالحرف فكذلك هاهنا يجوز ان يكون الاسم فى التثنية والجمع معربا ولا حرفَ إعراب له لأنّ إعرابه بالحرف ، وأمّا البصريّون فآحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّها حروف إعراب وليست بإعراب لأنّ هذه الحروف إنّما زيدت للدلالة على التثنية والجمع ألا ترى أنّ الواحد يدلّ على مفرد فإذا زيدت هذه الحروف دلّت على التثنية والجمع فلمّا زيدت بمعنى التثنية والجمع صارت من تمام صيغة ١٠ الكلمة التى وُضِعت لذلك المعنى فصارت بمنزلة التاء فى قائمـة والألفِ فى حُبْلَى وكما أنّ التاء والألف حرفا إعراب فكذلك هذه الحروف هاهنـا ، وأمّا من ذهب إلى أنّها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنّها تدلّ على الإعراب فقال لأنّها لو كانت إعرابا لَمَا آختلّ معنى الكلمة بإسقاطها كإسقاط الضمّة من دال زيد فى قولك قام زيدٌ وما أشبه ذلك ولـو أنّها حروف ١٥ إعراب كالدال من زيد لَمَا كان فيها دلالة على الإعراب كما لو قلت قام زيدْ من غير حركةٍ وهى تدلّ على الإعراب لأنّك إذا قلت رَجُلَانِ عُلِم أنّه رفع فدلّ على أنّها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنّها تدلّ على الإعراب ، وهذا القول فاسد وذلك لأنّ قولهم أنّ هذه الحروف تدلّ على الإعراب لا يخلو إمّا أن تدلّ على إعراب فى الكلمة أو فى غيرها فإن كانت تدلّ على ٢٠ إعراب فى الكلمة فوجب أن نقدّر فى هذه الحروف لأنّها أواخر الكلمة فيؤول هذا القول إلى أنّها حروف الإعراب كقول أكثر البصريّين وإن كانت تدلّ على إعراب فى غير الكلمة فوجب ان تكون الكلمة مبنيّةً وليس من مذهب أبى الحسن الأخفش وأبى العبّاسِ المبرّد وأبى عثمانَ المازنىّ أنّ التثنية والجمع مبنيّان ، وأمّا من ذهب إلى أنّ آنقلابها هو الإعراب فقد أفسده بعض ٢٥ النحويّين (fol. 13) من وجهَيْن أحدها أنّ هذا يؤدّى إلى أن يكون الإعراب بغير

حركة ولا حرف وهذا لا نظيرَ له فى كلامهم والوجه الثانى أنّ هذا يؤدّى إلى أن
يكون التثنية والجمع فى حال الرفع مبنيّين لأنّ أوّل أحوال الاسم الرفع ولا
انقلابَ له وأن يكونا فى حال النصب والجرّ معربَين لانقلابهما وليس من
مذهب أبى عُمَرَ الجرمىّ أنّ التثنية والجمع مبنيّان فى حال من الأحوال، وأمّا من
٥ ذهب إلى أنّهما مبنيّان فقال إنّما قلتُ ذلك لأنّ هذه الحروف زيدت على بناء
المفرد فى التثنية والجمع فنُزّلا منزلةَ ما رُكّب من الاسمين نحو خمسة عشر وما
أشبهه، وهذا القول أيضا يُفسَد من وجهين أحدهما أنّ التثنبة والجمع وُضِعا على
هذه الصيغة لأن يدلّا على معنَيَيْهما من التثنية والجمع وإنّما يفرد المفرد فى
الحكم لوجود لفظه وإذا كان كذلك لم يجز ان يُشْبِها بما رُكّب من شيئين
١٠ منفصلين كخمسة عشر وما أشبهه، والوجه الثانى أنّهما لو كانا مبنيّين لكان
يجب أن لا يختلف آخِرها باختلاف العوامل فيهما لأنّ المبنىّ ما لا يختلف
آخِره باختلاف العوامل فيه فلمّا اختلف هاهنا آخِر التثنية والجمع باختلاف
العوامل فيهما دلّ على أنّهما معربان لا مبنيّان، وأمّا الجواب عن كلمات
الكوفيّين أمّا قولهم أنّها هى الإعراب كالحركات بدليل أنّها تتغيّر تغيُّرَ الحركات
١٥ فالجواب عنه من ثلاثة أوْجُه أحدها أنّ القياس كان يقتضى أن لا تتغيّر
كقراءةِ من قرأ إنّ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ على لغة بنى الحُرث بن كعب إلّا أنّهم
عدلوا عن هذا القياس لإزالة اللَبْس ألا ترى أنّك لو قلت ضرب الزيدان
العمران لَوَقَعَ الالتباس وليس هذا بمنزلة المقصور فى نحو ضرب موسى عيسى
لأنّ المقصور يزول عنه اللبس بالوصف والتوكيد لأنّه ليس من شرط وصف
٢٠ المقصور أن يكون مقصورا وكذلك التوكيد بخلاف المثنّى والمجموع لأنّه من
شرطِ وصفِ المثنّى أن يكونَ مثنّى ومن شرطِ وصفِ المجموع أن يكونَ مجموعا
فكذلك التوكيد فبان الفرق بينهما، والذى يدلّ على أنّ هذه الأحرف
ليست إعرابا كالحركات أنّها لو كانت هى الإعرابَ كالحركات لكان يجب
ان لا يُخِلَّ سقوطُها بمعنى الكلمة كما لو سقطت الحركات لأنّ سقوط الإعراب
٢٥ لا يخلّ بمعنى الكلمة ألا ترى أنّك لو أسقطتَ الضمّة والفتحة والكسرة من

الاسم نحو قام زيدْ ورأيت زيدْ ومررت بزيدْ لم يخِلّ بمعنى الاسم ولو أسقطتَ الألف والواو والياء من التثنية والجمع لأخلّ بمعنى التثنية والجمع فلمّا أخلّ سقوط هذه الحروف بمعني التثنية والجمع بخلاف الحركات دلّ على أنّها ليست بإعراب كالحركات، والوجه الثانى أنّ هذه الحروف إنّما تغيّرت فى التثنية
٥ والجمع لأنّ لها خاصّيّةً لا (fol. 14) تكون فى غيرها آستحقّا من أجلها التغييرَ وذلك أنّ كلّ آسم معتلّ لا تدخله الحركات نحو رَحًا وعَصًا وحُبْلَى وبُشْرَى له نظيرٌ من الصحيح يدلّ على مثل إعرابه فنظيرُ رَحًا وعَصًا جَمَلٌ وجَبَلٌ ونظيرُ حُبْلَى وبُشْرَى حَمْراء وصَحْراء وأمّا التثنية وهذا الجمع الذى على حدّها فلا نظيرَ لواحدٍ منهما إلّا بتثنية أو جمع فعُوِّضَا مِنْ فَقْدِ النظيرِ الدالِّ على
١٠ مثل إعرابها تَغَيُّرَ هذه الحروف فيهما، والوجه الثالث أنّ هذا ينتقض بالضمائر المتّصلة والمنفصلة فإنّها تتغيّر فى حال الرفع والنصب والجرّ وليس تغيُّرها إعرابا ألا ترى أنّك تقول فى المنفصلة أنــا وأنت فى حال الرفع وإيّاىَ وإيّاكَ فى حال النصب وتقول فى المتّصلة مررت بِكَ فتكون الكاف فى موضع جرّ وهى آسمُ مخاطَب ورأيتُكَ فتكون فى موضع نصب وتقول قمت وقعدتُ
١٥ فتكون التاء فى موضع رفع فتتغيّر هذه الضمائر فى هذه الأحوال وإن لم يكن تغيُّرها إعرابا، وأمّا قولهم أنّ سيبويه سمّاها حروف الإعراب قلنا هذا حجّة عليكم لأنّ حروف الإعراب هى أواخر الكَلِم وهذه الحروف هى أواخر الكَلِم فكانت حروف الإعراب، قولهم إنّما سمّاها حروف الإعراب لأنّها التى أُعرب الاسم بها كما تقول حركات الإعراب قلنا هذا خلاف الظاهر فإنّ الظاهرَ فى
٢٠ آصطلاح النحويّين أنّه إذا أُطلق حرف الإعراب إنّما يُطْلَق على آخرِ حرف من الكلمة نحو الدال من زيد والراء من عمرو لا على الحرف الذى يكون إعرابًا للكلمة ألا ترى أنّ الخمسة الأمثلة أُعربت بالحرف ولا حرفَ إعراب لها، وأمّا قولهم أنّه جَعَلَ الألف والواو والياء فى التثنيــة والجمع رفعــا وجرّا ونصبا إلى آخرِ ما ذكروه قلنا معنى قوله يكون فى الرفع ألفا ويكون
٢٥ فى الجرّ ياء وفى النصب كذلك أى أنّه يقع موقعَ المرفوع وإن لم يكن مرفوعا

ويقع موقعَ المجرور وإن لم يكن مجرورا ويقع موقعَ المنصوب وإن لم يكن منصوبا كما يقال ضمير المرفوع وضمير المنصوب وضمير المجرور وإن لم يكن شىء منها مرفوعا ولا منصوبا ولا مجرورا وإنّما المرفوع والمنصوب والمجرور ما يقع موقعَها من الأسماء المعربة فكذلك هذه الحروف تقع موقعَ ما يَحِلّ فيه الإعراب
٥ وإن لم يكن فيها إعراب لوقوعها موقعَ ما يحلّ فيه الإعراب إذا وُجِد وصار هذا كقول علماء العربيّة حروف الزوائد عشرة يجمعها لاَ أَنْسِيتُمُوهُ وإن كانت هذه الحروف قد تقع زائدةً وأصليّةً ألا ترى أنّ اللامَ أصليّةٌ فى جَبَل وجَمَل كما هى زائدة فى زَيْدَل وعَبْدَل وكذلك سائرها ثمّ سُمِّيت (fol. 15) بذلك لأنّ الحروف الزوائد لا تخرج عنها فكذلك هاهنا فدلّ على أنّها حروف
١٠ الإعراب والذى يدلّ على أنّها ليست هى الإعرابَ أنّا لو قلنا أنّها هى الإعرابُ لأدّى إلى أن يكون معربٌ لا حرفَ إعرابٍ له وهذا لا نظيرَ له، قولهم هذا إنّما لا يجوز فيما يكون إعرابه بالحركة لا بالحرف قلنا لا نسلّم بلِ الأصل فى كلّ معرب أن يكون له حرفُ إعراب سواء كان معربا بالحركة أو معربا بالحرف فأمّا الخمسة الأمثلة فمنهم من ذهب إلى أنّ لها حرفَ إعراب وهى
١٥ الألف فى يَفْعلاَنِ والواو فى يفعلون والياء فى تَفْعَلِينَ فَعَلى هذا لا نسلّم ولَإِنْ سلّمنا على المذهب المشهور فإنّما أُعربت ولا حرف إعراب لها على خلاف الأصل وذلك لأنّا لو قدّرنا لها حرفَ إعراب لم يَخْلُ إمّا أن يكون اللامَ أو الضميرَ أو النونَ، بطل أن يكون حرفُ الإعراب اللامَ لأنّ من الإعراب الجزمَ فلو جعلناه اللام لَوجب أن يسكن فى حالة الجزم فكان يُؤدّى إلى أن
٢٠ يُحْذَفَ ضمير الفاعل وذلك لا يجوز، وبطل أيضا أن يكون الضميرُ حرفَ الإعراب لأنّ الضمير فى الحقيقة ليس جزءا من الفعل وإنّما هو اسم قائم بنفسه فى موضعِ رفع لأنّه فاعل فلا يجوز أن يكون إعرابا لكلمة أخرى وعلى هذا تُخْرِج الألف والواو والياء فى تثنية الأسماء وجمعها فإنّها حروف لا تقوم بنفسها ولا موضع لها من الإعراب فجاز أن تكون حروفَ الإعراب، وبطل أن
٢٥ تكون النونُ حرفَ الإعراب لأنّها ليست كحرف من الفعل وإنّما هى بمنزلة

الحركة التى هى الضمّة ولهذا تُحْذَف فى الجزم والنصب ولا يُخِلّ حذفُها بمعنى الفعل ولو كانت حرف الإعراب لَما حُذفت مع تحرّكها ولَأخلّ حذفُها بمعنى الفعل ولَكان الإعراب جاريا عليها فلذلك لم يجز أن تكونَ حرفَ الإعراب، وعلى هذا تُخَرج الألف والواو والياء في التثنية والجمع فإنّها بمنزلة حروفها ويختلّ ٥ معناها بحذفها فلذلك جاز أن تكون حروفَ الإعراب على ما بيّنّا والله أعلمُ،

---

٤ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ الاسمَ الذى آخره تاء التأنيث إذا سمّيتَ به رجلا يجوز أن يُجْمَعَ بالواو والنون وذلك نحو طَلْحَةٌ وطَلْحُونَ وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسانَ إلّا أنّه يفتح اللام فيقول الطَلَحُونَ بالفتح كما قالوا أَرَضُونَ ١٠ حملا على أَرَضَات وذهب البصريّون إلى أنّ ذلك لا يجوز، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه يجوز جمعُه بالواو والنون وذلك لأنّــه فى التقدير جمع طَلْح لأنّ الجمع قد تستعمله العرب على تقدير حذفِ حرف من الكلمة قال الشاعر

وَعُقْبَةُ ٱلْأَعْقَابِ فِى ٱلشَّهْرِ ٱلْأَصَمْ

١٥ فكسّره على ما لا هاء فيه وإذا كانت الهاء فى تقدير الإسقاط جاز جمعه بالواو (fol. 16) والنون كسائر الأسماء المجموعة بالواو والنون والذى يدلّ على صحّة مذهبنا أنّا أجمعنا على أنّك لو سمّيت رجلا بحمراء أو حُبْلَى لجمعتــه بالواو والنون فقلت حَمْرَاوُون وحُبْلَون ولا خلاف أنّ ما فى آخره ألفُ التأنيث أشدُّ تمكّنًا فى التأنيث ممّا فى آخره تاء التأنيث لأنّ ألف التأنيث ٢٠ صيغتِ الكلمة عليها ولم تَخْرُجِ الكلمة من تذكير إلى تأنيث وتاء التأنيث ما صِيغتِ الكلمة عليها وأخرجت الكلمة من التذكير إلى التأنيث ولهذا المعنى قام ٢٢ التأنيث بالألف فى منع الصرف مقامَ شيئَيْن بخلاف التأنيث بالتــاء وإذا

جاز أن يُجْمَعَ بالواو والنون ما فى آخره ألف التأنيث وهى أوكدُ من التاء فلأنْ يجوز ذلك فيما فى آخره التاء كان ذلك من طريق الأَوْلى، وأمّا ابنُ كيسانَ فاحتجّ على ذلك بأن قال إنّما جوّزنا جمعه بالواو والنون وذلك لأنّ التاء تسقط فى الطلحات فإذا سقطتِ التاء وبقى الاسم بغير تاء جاز جمعه بالواو
٥ والنون كقولهم أرْضٌ وأَرَضُون وكما حُرِّكَتِ العين من أَرَضُون بالفتح حملا على أَرَضَات فكذلك حُرِّكتِ العين من الطَلَحون حملا على الطَلَحات لأنّهم يجمعون ما كان على فَعْلَة من الأسماء دون الصفات على فَعَلات، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا الدليل على امتناع جوازِ هذا الجمع بالواو والنون وذلك لأنّ فى الواحدِ علامةَ التأنيث والواوُ والنون علامةُ التذكير فلو قلنا أنّه يجوز أن يُجْمَعَ
١٠ بالواو والنون لأدّى ذلك إلى أن يجمع فى اسم واحد علامتان متضادّتان وذلك لا يجوز ولهذا إذا وصفوا المذكّر بالمؤنّث فقالوا رجلٌ رَبْعَةٌ جمعوه بلا خلاف فقالوا رَبْعَاتٌ ولم يقولوا رَبْعُونَ والذى يدلّ على صحّة هذا القياس أنّه لم يُسْمَعْ من العرب فى جمع هذا الاسم أو نحوه إلّا بزيادة الألف والتاء كقولهم فى جمعِ طلحةَ طلحات وفى جمع هُبَيْرة هُبَيْرات قال الشاعر

١٥ رَحِمَ ٱللَّهُ أَعْظُمًا دَفَنُوهَا ، بِسِجِسْتَانَ طَلْحَـةَ ٱلطَّلَحَاتِ

ولم يُسْمَعْ عن أحد العرب أنّهم قالوا الطَلَحون ولا الهُبَيْرون ولا فى شىء من هذا النحو بالواو والنون فإذا كان هذا الجمع مدفوعا من جهة القياس معدوما من جهة النقل فوجب أن لا يجوز، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّه فى التقدير جمع طَلْحٍ قلنا هذا فاسد لأنّ الجمعَ إنّما وقع على
٢٠ جميع حروف الاسم لأنّا إيّاه نجمع وإليه نقصد وتاء التأنيث من جملة حروف هذا الاسم فلم ننزعها عنه قبل الجمع وإن كان اسما لمذكّر لئلّا يكون بمنزلة ما سمِّى به ولا علامة فيه فالتاء فى جمعه مكانَ التاء فى واحده، وأمّا ما استشهدوا به من قوله وَعُقْبَةُ ٱلْأَعْقَابِ فِى ٱلشَّهْرِ (fol. 17) ٱلْأَصَمْ فهو مع شذوذه وقلّته فلا تعلّق له بما وقع الخلاف فيه لأنّ جمع التصحيح ليس على
٢٥ قياس جمع التكسير ليُحْمَلَ عليه، وأمّا قولهم أنّا أجمعنا على أنّك لو سمّيتَ

رجلا بحمراء وحُبْلَى لقلت فى جمعه حَمْرَاوُون وحُبْلَوْن إلى آخرِ ما قدّروا
قلنا إنّما جُمِع ما فى آخره ألف التأنيث بالواو والنون لأنّها يجب قلبها
إلى بَدَل لأنّها صيغت عليها الكلمة فنزلت منزلةَ بعضها فلم تفتقر إلى أن
نعوّض بعلامةِ تأنيثِ الجمع بخلاف التاء فإنّها يجب حذفها إلى غير بدل
٥ لأنّها ما صيغت عليها الكلمة وإنّما هى بمنزلةِ آسمٍ ضُمّ إلى آسم فجُعلت علامةُ
تأنيث الجمع عِوَضًا منها، وأمّا قولُ آبنِ كيسانَ أنّ التاء تسقط فى الطلحات
فإذا سقطتِ التاء جاز أن تُجمعَ بالواو والنون قلنا هذا فاسد لأنّ التاء وإن
كانت محذوفةً لفظا إلّا أنّها ثابتةٌ تقديرا لأنّ الأصل فيها أن تكونَ ثابتةً ألَا
ترى أنّ الأصل أن تقولَ فى جمع مُسْلِمَة مُسْلِمَتَات وصالحة صالِحَتَات إلّا
١٠ أنّهم لمّا أدخلوا تاء التأنيث فى الجمع حذفوا هذه التاء التى كانت فى
الواحد لأنّهم كرِهوا أن يجمعوا بينهما لأنّ كلّ واحدة منهما علامة تأنيث ولا
يجمع فى آسم واحد علامتا تأنيث فحذفوا الأولى فقالوا مسلمات وصالحات
وكان حذف الأولى أَوْلى لأنّ فى الثانية زيادةَ معنًى ألَا ترى أنّ الأولى تدلّ
على التأنيث فقط والثانية تدلّ على التأنيث والجمع وهى حرف الإعراب
١٥ فلمّا كان فى الثانية زيادةُ معنى كان تبقيتُها وحذفُ الأولى أَوْلى فهى وإن
كانت محذوفةً لفظا إلّا أنّها ثابتةٌ تقديرا فصار هذا بمنزلة ما حُذف
لِالْتِقَاء الساكنَيْن فإنّه وإن كان محذوفا لفظا إلّا أنّه ثابت تقديرا
فكذلك هاهنا وإذا كانتِ التاء المحذوفة هاهنا فى حكم الثابت فينبغى أن
لا يجوز أن تجمع بالواو والنون كما لو كانت ثابتةً، والذى يدلّ
٢٠ على فساد ما ذهب إليه فَتْحُ العين من قوله الطَلَحون لأنّ الأصلَ فى الجمع
بالواو والنون أن يَسْلَمَ فيه لفظُ الواحد فى حروفه وحركاته والفتحُ قد أدخل
فى جمع التصحيح تكسيرا فأمّا قوله أنّ العين حُرِّكت من أَرَضون بالفتح حملا
على أَرَضات قلنا لا نسلّم وإنّما غُيّر فيه لفظ الواحد لأنّه جمع على خلاف
الأصل لأنّ الأصلَ فى الجمع بالواو والنون أن يكون لِمن يَعْقل ولكنّهم لمّا
٢٥ جمعوه بالواو والنون غيّروا فيه لفظ الواحد تعويضا عن حذف تاء التأنيث

منه تخصيصا له بشى٠ لا يكون فى سائر أخواته مع أنّ هذا التعويضَ تعويضُ
جواز لا تعويضُ وجوب أَلَا ترى أنّهم لا يقولون فى جمع شَمْس شَمَسون
ولا فى جمع قَدْر قَدَرون فلمّا كان هذا الجمع فى (fol. 18) أَرْض على خلاف
الأصل أُدخل فيه ضربٌ من التغيير ففُتحتِ العين منه إشعارا بأنّه جمع بالواو
٥ والنون على خلاف الأصل فأمّا إذا جُمع من يَعْقِل بالواو والنون فلا يجوز
أن يجعل بهذه المَثابة لأنّ جمعه بالواو والنون بحكم الأصل لا بحكم التعويض
فلا يجوز أن يدخله ضربٌ من التغيير كما كان ذلك فى أَرَضون، ويخرج
على هذا حذفُ التاء وفتح العين من طلحات أمّا حذف التاء فلأنّ التاء
الثانية صارت عِوَضًا عنها لأنّها للتأنيث كما أنّها للتأنيث وأمّا أنتم فحذفتم من
١٠ غيرِ عِوَضٍ فبان الفرق وأمّا فتح العين فَلِأَجْل الفصل بين الاسم والصفة
فإنّ ما كان على فَعْلة من الأسماء فإنّه يُفْتَح منه العين نحو قَصَعات وجَفَنات
وما كان صفةً فأنّه لا تُحرَّك منه العين نحو خَدْلات وصَعْبات وأمّا جمع
التصحيح بالواو والنون فلا يدخله شى٠ من هذا التغيير أَلَا ترى أنّه لا يُفرق
فيه بين الاسم والصفة فلا يقال فى الاسم بالفتح نحو عَمَرون وبَكَرون وإنّما
١٥ يقال بالسكون نحو عَمْرون وبَكْرون كما يقال فى الصفة نحو خَدْلون وصَعْبون
فبان الفرق بينهما والله أعلمُ،

---

٥ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما
٢٠ يترافعان وذلك نحو زَيْدٌ أَخُوك وعَمْرٌو غلامُك وذهب البصريّون إلى أنّ
المبتدأ يرتفع بالابتداء وأمّا الخبر فاختلفوا فيه فذهب قوم إلى أنّه يرتفع
بالابتداء وَحْدَهُ وذهب آخَرون إلى أنّه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا وذهب
آخَرون إلى أنّه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا
٢٤ بأن قالوا إنّما قلنا أنّ المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ لأنّا وجدنا

المبتدأ لا بدّ له من خبر والخبر لا بدّ له من مبتدأ ولا ينفكّ أحدها من
صاحبه ولا يتمّ الكلام إلّا بهما ألَا ترى أنّك إذا قلت زيدٌ أخُوك لا يكون
أحدها كلاما إلّا بانضمام الآخَر إليه فلمّا كان كلّ واحد منهما لا ينفكّ عن
الآخَر ويقتضى صاحبَه اقتضاء واحدا عمل كلّ واحد منهما فى صاحبه مثلَ
٥ ما عمل صاحبه فيه فلهذا قلنا أنّهما يترافعان كلّ واحد منهما يرفع صاحبه
ولا يَمتنع أن يكون كلّ واحد منهما عاملا ومعمولا وقد جاء لذلك نظائرُ
كثيرةٌ قال الله تعالى أَيًّامَا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَاءُ ٱلْحُسْنَى فنصب أيّاما بتَدْعُوا
وجزم تَدْعُوا بأيّاما فكان كلّ واحد منهما عاملا ومعمولا وقال تعالى أَيْنَمَا
تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ ٱلْمَوْتُ فأَيْنَمَا منصوب بتَكُونُوا وتَكُونُوا مجزوم بأينما وقال
١٠ تعالى فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ ٱللّٰهِ إلى غير ذلك من المواضع فكذلك هاهنا،
قالوا ولا يجوز أن يقال أنّ المبتدأ (fol. 10) يرتفع بالابتداء لأنّا نقول الابتداء لا
يخلو إمّا أن يكون شيئا من كلام العرب عند إظهاره أو غير شيء فإن كان
شيئا فلا يخلو من أن يكون آسما او فعلا او أداة من حروف المعانى فإن
كان آسما فينبغى أن يكون قبله آسمٌ يرفعه وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية
١٥ له وذلك محال وإن كان فعلا فينبغى أن يقال زيدٌ قائمًا كما يقال حضر
زيد قائما وإن كان أداةً فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحدّ وإن
كان غيرَ شيء فالاسم لا يرفعه إلّا رافع موجود غير معدوم ومتى كان غير
هذه الأقسام الثلاثة التى قدّمناها فهو معدوم غير معروف، قالوا ولا يجوز
أن يقال أنّا نعنى بالابتداء التعرّى من العوامل اللفظيّة لأنّا نقول إذا كان
٢٠ معنى الابتداء هو التعرّى عن العوامل اللفظيّة فهو إذًا عبارة عن عدم
العوامل وعدم العوامل لا يكون عاملا والذى يدلّ على أنّ الابتداء لا
يُوجِب الرفع أنّا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكّنات والحروف ولو كان
ذلك مُوجِبا للرفع لَوَجب أن تكون مرفوعةً فلمّا لم يجب ذلك دلّ على أنّ
الابتداء لا يكون مُوجِبا للرفع، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا
٢٥ أنّ العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعرّى من العوامل اللفظيّة

لأنّ العوامل فى هذه الصناعة ليست مؤثّرةً حسّيّة كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف وإنّما هى إمارات ودلالات وإذا كانت العوامل فى محلّ الإجماع إنّما هى إمارات ودلالات فالإمارة والدلالة تكون بعدم شىء كما تكون بوجود شىء ألَا ترى أنّه لو كان معك ثوبان وأردتّ أن تميّز
٥ أحدهما من الآخَر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخَر لكانَ تركُ صبغ أحدهما فى التمييز بمنزلة صبغ الآخَر فكذلك هاهنا وإذا ثبت أنّه عامل فى المبتدأ وجب أن يعمل فى خبره قياسا على غيره من العوامل نحو كان وأخواتها وإنّ وأخواتها وظننت وأخواتها فإنّها لمّا عملت فى المبتدأ عملت فى خبره فكذلك هاهنا، وأمّا من ذهب إلى أنّ الابتداء والمبتدأ جميعا
١٠ يعملان فى الخبر فقالوا لأنّا وجدنا الخبر لا يقع إلّا بعد الابتداء والمبتدأ فوجب أن يكونا هما العاملَين فيه غير أنّ هذا القول وإن كان عليه كثير من البصريّين إلّا أنّه لا يخلو من ضعفٍ وذلك لأنّ المبتدأ اسمٌ والأصل فى الأسماء أن لا تعمل وإذا لم يكن له تأثير فى العمل والابتداء له تأثير فإضافةُ ما لا تأثيرَ له إلى ما له تأثيرٌ لا تأثيرَ له والتحقيق فيه عندى أن يقال أنّ
١٥ الابتداء هو العامل فى الخبر بواسطة المبتدأ لأنّه لا ينفكّ عنه ورُتبتُه أن لا يقع (fol. 20) إلّا بعده فالابتداء يعمل فى الخبر عند وجود المبتدأ لا به كما أنّ النار تُسَخِّن الماء بواسطة القِدْر والحَطَب فالتسخين إنّما حصل عند وجودها لا بهما لأنّ التسخين إنّما حصل بالنار وَحْدَها فكذلك هاهنا الابتداء وحده هو العامل فى الخبر عند وجود المبتدأ إلّا أنّه عامل معه لأنّه اسم
٢٠ والأصل فى الأسماء أن لا تعمل، وأمّا من ذهب إلى أنّ الابتداء يعمل فى المبتدأ والمبتدأ يعمل فى الخبر فقالوا إنّما قلنا أنّ الابتداء يعمل فى المبتدأ والمبتدأ يعمل فى الخبر دون الابتداء لأنّ الابتداء عامل معنوىّ والعامل المعنوىّ ضعيف فلا يعمل فى شيئين كالعامل اللفظىّ وهذا أيضا ضعيف لأنّه متى وجب كونه عاملا فى المبتدأ وجب أن يعمل فى خبره لأنّ خبر
٢٥ المبتدأ يتنزّل منزلة الوصف ألَا ترى أنّ الخبر هو المبتدأ فى المعنى كقوله

زيد قائم وعمرو ذاهب أو متزّل منزلتَه كقوله زيــدٌ الشمسُ حُسْنًا وعَمْرٌو الأسد شِدّةً أى يتنزّل منزلَته وكقولهم أبو يوسفَ أبو حنيفةَ أى يتنزّل منزلته فى الفقه قال الله تعالى وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ أى تتنزّل منزلتهنّ فى الحُرمـة والتحريم فلمّا كان الخبر هو المبتدأ فى المعنى او متزّلا منزلته تنزّل منزلة
٥ الوصف لأنّ الوصف فى المعنى هو الموصوف ألاَ ترى أنّك إذا قلت قام زيدٌ العاقلُ وذهب عَمْرٌو الظريفُ إنّ العاقلَ فى المعنى هو زيد والظريف فى المعنى هو عمرو ولهذا لمّا تنزّل الخبر منزلة الوصف كان تابعا للمبتدأ فى الرفع كما تتبع الصفة الموصوفَ وكما أنّ العامل فى الوصف هو العامل فى الموصوف سواء كان العامل قويّا أو ضعيفا فكذلك هاهنا وأمّا قولهم أنّ
١٠ المبتدأ يعمل فى الخبر فسنذكر فساده فى الجواب عن كلمات الكوفيّين ،

أمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّهما يترافعان لأنّ كلّ واحد منهما لا بدّ له من الآخَر ولا ينفكّ عنه قلنا الجواب عن هذا من وجهين أحدها أنّ ما ذكرتموه يؤدّى إلى مُحالٍ وذلك لأنّ العامل سبيلُه أن يقدّر قبل المعمول وإذا قلنا أنّهما يترافعان وجب أن يكون كلّ واحد منهما
١٥ قبل الآخَر وذلك محال وما يؤدّى إلى المحال محال والوجه الثانى أنّ العامل فى الشىء ما دام موجودا لا يدخل عليه عامل غيرُه لأنّ عاملا لا يدخل على عامل فلمّا جاز أن يقال كان زيدٌ أخاك وإنّ زيدًا أخُوك وظننتُ زيدًا أخَاك بطل أن يكون أحدها عاملا فى الآخَر، وأمّا ما آستشهدوا به من الآيات فلا حجّةَ لهم فيه من ثلاثة أوْجُهٍ أحدها أنّا لا نسلّم أنّ الفعل بعد
٢٠ أيّاما وأيْنَمَا مجزوم بِأيّاما وأيْنَما وإنّما هو مجزوم بأنْ وأيّاما وأيْنما نابا عن أنْ لفظا وإن لم يعملا شيئا والوجه الثانى أنّا نسلّم أنهما نابت عن أنْ لفظا وعملا ولكن جاز أن يعمل كلّ واحد (fol. 21) منهما فى صاحبه لآختلاف عملهما ولم يعملا من وجه واحد فجاز أن يجتمعا ويعمل كلّ واحد منهما فى صاحبه بخلاف هاهنا والوجه الثالث إنّما عمل كلّ واحد منهما فى صاحبه
٢٥ لأنّه عامل فآستحقّ أن يعمل وأمّا هاهنا فلا خلاف أنّ المبتدأ والخبر نحو

زيد أخوك آسمان باقيان على أصلهما فى الاسميّة والأصل فى الأسماء أن لا
تعمل فبان الفرق بينهما ، وأمّا قولهم أنّ الابتداء لا يخلو من أن يكون آسما
أو فعلا أو أداةً إلى آخرِ ما قرّروا قلنا قد بيّنّا أنّ الابتداء عبارة عن
العوامل اللفظيّة ، قولهم فإذا كان معنى الابتداء هو التعرّى عن العوامل
٥ اللفظيّة فهو إذًا عبارة عن عدم العوامل وعدم العوامل لا يكون عاملا قلنا
قد بيّنّا وجهَ كونِه عاملا فى دليلنا بما يغنى عن الإعادة هاهنا على أنّ هذا
يلزمكم فى الفعل المضارِع فإنّكم تقولون يرتفع بتعرّيه من العوامل الناصبة
والجازمة وإذا جاز لكم أن تجعلوا التعرّى عاملا فى الفعل المضارع جاز لنا
أيضا أن نجعل التعرّى عاملا فى الاسم المبتدأ وحُكى أنّه آجتمع أبو عُمَرَ
١٠ الجَرْمىُّ وأبو زَكَرِيّاء يحيى بن زيادٍ الفرّاء فقال الفرّاء للجرمىّ أخبِرْنى عن
قولهم زيدٌ منطلق لِمَ رفعوا زيدا فقال له الجرمىّ بالابتداء قال له الفرّاء ما
معنى الابتداء قال تَعْرِيَتُه من العوامل قال له الفرّاء فأَظْهِرْه قال له الجرمىّ
هذا معنى لا يُظْهر قال له الفرّاء فمَثِّلْه إذًا فقال الجرمىّ لا يتمثّل فقال الفرّاء
ما رأيت كاليوم عاملا لا يُظْهر ولا يتمثّل فقال له الجرمىّ أخبرنى عن قولهم
١٥ زيدٌ ضربتُه لِمَ رفعتم زيدا فقال بالهاء العائدة على زيد فقال الجرمىّ الهاء
آسم فكيف يرفع الاسمَ فقال الفرّاء نحن لا نبالى من هذا فإنّا نجعل كلّ واحد
من الاسمَيْن إذا قلت زيدٌ منطلقٌ رافعا لصاحبه فقال الجرمىّ يجوز أن
يكون كذلك فى زيدٌ منطلق لأنّ كلّ آسم منهما مرفوع فى نفسه فجاز أن
يرفع الآخَرَ وأمّا الهاء فى ضربتُهُ ففى محلّ النصب فكيف يرفع الاسم فقال
٢٠ الفرّاء لا نرفعه بالهاء وإنّما رفعناه بالعائد على زيد قال الجرمىّ ما معنى
العائد قال الفرّاء معنًى لا يُظهر فقال الجرمىّ أَظْهِرْه قال الفرّاء لا يمكن
إظهارُه قال الجرمىّ فمثّله قال لا يتمثّل قال الجرمىّ لَقد وقعتَ فيما فررتَ منه
فحُكى أنّه سُئِل الفرّاء بعد ذلك فقيل له كيف وجدتَ الجرمىّ فقال وجدتُه
آيةً وسُئِل الجرمىّ فقيل له كيف وجدتَ الفرّاء فقال وجدتُه شيطانا ، وأمّا
٢٥ قولهم أنّا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمُسَكَّنات والحروف ولو كان ذلك

موجِبا للرفع لَوَجب أن تكون مرفوعةً قلنا أمّا المنصوبات فإنّها لا يتصوّر
أن تكون مبتدأةً لأنّها وإن كانت متقدّمةً فى اللفظ إلاّ أنّها متأخّرةٌ (fol.)
فى التقدير لأنّ كلّ منصوب لا يخلو إمّا أن يكون مفعولا أو مشبّها بالمفعول
والمفعول لا بدّ أن يتقدّمَه عامل لفظا أو تقديرا فلا تصحّ له رتبة الابتداء
٥ وإذا كانت هذه المنصوبات متقدّمةً فى اللفظ متأخّرةً فى التقدير لم يصحّ أن
تكون مبتدأةً لأنّه لا اعتبارَ بالتقديم إذا كان فى تقدير التأخير وأمّا المسكّنات
إذا ٱبْتُدِئَ بها فلا يخلو إمّا أن تَقَعَ مقدّمةً فى اللفظ دون التقدير أو تقع
مقدّمة فى اللفظ والتقدير فإن وقعت متقدِّمةً فى اللفظ دون التقدير كان
حكمها حكمَ المنصوبات لأنّها فى تقدير التأخير وإن وقعت متقدّمةً فى اللفظ
١٠ والتقدير فلا يخلو إمّا أن تستحقّ الإعراب فى أوّل وضعها أو لا تستحقّ الإعراب
فى أوّل وضعها فإن كانت تستحقّ الإعراب فى أوّل وضعها نحو مَنْ وكَمْ وما
أشبه ذلك من الأسماء المبنيّة على السكون فإنّا نحكم على موضعها بالرفع
بالابتداء وإنّما لم يُظهر فى اللفظ لعلّةٍ عارضة منعت من ظهوره وهى شبهُ
الحرف أو تضمّنُ معنى الحرف وإن كانت لا تستحقّ الإعراب فى أوّل وضعها
١٥ نحو الأفعال والحروف المبنيّة على السكون فإنّا لا نحكم على موضعها بالرفع
بالابتداء لأنّها لا تستحقّ شيئًا من الإعراب فى أوّل الوضع فلم يكنِ الابتداء
موجبا لها الرفعَ لأنّه نوع منه وهذا هو الجواب عن قولهم أنّهم يبتدئون
بالحروف فلو كان ذلك مُوجِبا للرفع لَوَجب أن تكون مرفوعةً وعدم عمله
فى محلّ لا يَقْبَل العمل لا يدلّ على عدم عمله فى محلّ يقبل العمل ألَاَ ترى
٢٠ أنّ السيف يقطع فى محلّ ولا يقطع فى محلّ آخَرَ وعدم قطعه فى محلّ لا يقبل
القطع لا يدلّ على عدم قطعه فى محلّ يقبل القطع لأنّ عدم القطع فى محلّ
لا يقبل القطع إنّما كان لنَبْوِهِ فى المحلّ لا لأنّ السيف غيرُ قاطع فكذلك
هاهنا عدم عمل الابتداء فى محلّ لا يقبل العمل إنّما كان لِعَدَمِ ٱستحقاق
٢٤ المعمول ذلك العمل لا لأنّ الابتداء غير صالحٍ أن يعمل ذلك العمل والله أعلمُ،

٦ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ الظرفَ يرفع الاسم اذا تقدّم عليه ويُسمّون
الظرف المحلّ ومنهم من يسمّيه الصفة وذلك نحو قولك أمامَكَ زيد وفى
الدار عمرو وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش فى أحد قولَيْهِ وأبو العبّاس
٥ محمّد بن يزيدَ المبرّد من البصريّين وذهب البصريّون إلى أن الظرف لا
يرفع الاسم اذا تقدّم عليه وإنّما يرتفع بالابتداء، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا
بأن قالوا إنّما قلنا ذلك لأنّ الأصلَ فى قولك أمامَكَ زيد وفى الدار عمرو
حَلَّ أمامك زيد وحلّ فى الدار عمرو فحُذف الفعل واكْتُفِيَ بالظرف منه
وهو غير مطلوب فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل والذى يدلّ على صحّةِ ما
١٠ ذهبنا إليه أنّ سيبويه يساعِدُنا على أنّ الظرف يرفع إذا وقع خبرا لمبتدأ
أو صفةً لموصوف (fol. 23) أو حالا لذى حال أو صلةً لموصول أو معتمدا على
همزة الاستفهام أو حرفَ النفى أو كان الواقع بعده أَنِ التى فى تقدير المصدر
فالخبر كقوله تعالى فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ ٱلضِّعْفِ فجزاء مرفوع بالظرف والصفة
كقولك مررت برجل صالحٍ فى الدار أبُوه والحال كقولك مررت بزيد فى
١٥ الدار أبُوه وعلى ذلك قوله تعالى وَآتَيْنَاهُ ٱلْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ مرفوعان
بالظرف لأنّه حال من الإنجيل ويدلّ عليه قوله تعالى وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ
فعطف مُصَدِّقًا على حالٍ قبله وما ذاك إلّا الظرفَ والصلة كقوله تعالى وَمَنْ
عِنْدَهُ عِلْمُ ٱلْكِتَابِ والمعتمد على الهمزة كقوله تعالى أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ وحرف
النفى كقولك ما فى الدار أحَدٌ وأَنْ كقوله تعالى وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى
٢٠ ٱلْأَرْضَ فأَنّ وما عملت فيه فى موضع رفع بالظرف وإذا عمل الظرف فى
هذه المواضع كلّها فكذلك فى ما وقع الخلاف فيه، وأمّا البصريّون فاحتجّوا
بأن قالوا إنّما قلنا أنّ الاسم بعده يرتفع بالابتداء لأنّه قد تعرّى من العوامل
اللفظيّة وهو معنى الابتداء فلو قُدّر هاهنا عامل لم يكن إلّا الظرفَ وهو لا
٢٤ يصلُح هاهنا أن يكونَ عاملا لوجهَيْن احدها أنّ الأصلَ فى الظرف أن لا

يعمَلَ وإنّما يعمَلُ لقيامه مقامَ الفعل ولو كان هاهنا عاملا لقيامه مقام الفعل
لَمَا جاز أن تدخُلَ عليه العوامل فتقول إنّ أمامك زيدا وظَنَنْتُ خَلْفَك
عَمْرًا وما أشبه ذلك لأنّ عاملا لا يدخُلُ على عامل فلو كان الظرف
رافعا لزيد لَمَا جاز ذلك ولمّا كان العامل يتعدّاه إلى الاسم ويبطل عمله
٥ كما لا يجوز أن تقولَ إنّ يَقومُ عَمْرًا وظَنَنْتُ يَنطَلِقُ بَكْرًا فلمّا تعدّاه العامل
إلى الاسم كما قال تعالى إنّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً وَجَحِيمًا ولم يُرْوَ عن أحدٍ من القرّاء
أنّه كان يذهَبُ إلى خلاف النصب دلّ على ما قلناه والثانى أنّه لو كان
عاملا لَوجب أن يُرْفَعَ به الاسم فى قولك بك زيدٌ مأخوذٌ وبالإجماع أنّه لا
يجوز ذلك، اعترضوا على هذين الوجهين من وجهين أمّا الوجهُ الأوّل
١٠ فاعترضوا عليه بأن قالوا قولكم أنّ العاملَ يتعدّاه إلى الاسم بعده ليس بصحيح
لأنّ المحلّ عندنا اجتمع فيه نصبان نصبُ المحلّ فى نفسه ونصب العامل
ففاض أحدهما إلى زيد فنَصَبَه وأمّا الوجه الثانى فاعترضوا عليه بأن قالوا
قولكم أنّه لو كان عاملا لوجب أن يَرْفَعَ الاسم فى قولك بِكَ زيدٌ مأخوذٌ
ليس بصحيح وذلك لأنّ بك مع الإضافة إلى الاسم لا يفيد بخلافِ قولِنا فى
١٥ الدار زيدٌ إذا أُضيف إليه الاسمُ فإنّه يفيد ويكون كلاما وما اعترضوا به
على الوجهين باطلٌ أمّا اعتراضُهم على الوجه الأوّل قولهم أنّه اجتمع فى المحلّ
نصبان نصب المحلّ (fol. 21) فى نفسه ونصب العامل قلنا هذا باطل من
وجهين أحدهما أنّ هذا يؤدّى إلى أنّه يجوز أن يكونَ الاسم منصوبا من
وجهين وذلك لا يجوز ألَا ترى أنّك لو قلت أكرمتُ زيدا وأعطيت عمرا
٢٠ العاقلَيْن لم يجز أن تنصَبَه على الوصف لأنّك تجعَلُه منصوبا من وجهين
وذلك لا يجوز فكذلك هاهنا والوجه الثانى أنّ النصب الذى فاض من
المحلّ إلى الاسم لا يخلو إمّا أن يكونَ نصبَ المحلّ أو نصب العامل فإن قلتم
نصب الظرف فقولوا أنّه منصوب بالظرف وهذا ما لا يقول به أحد لأنّه
لا دليلَ عليه وإن قلتم أنّه نصب العامل فقد صحّ قولنا أنّ العامل يتعدّاه
٢٥ إلى ما بعده ويبطل عمله، وأمّا اعتراضُهم على الوجه الثانى قولهم أنّ بِكَ مع

الإضافة إلى الاسم لا يُفيد بخلاف قولك فى الدار إذا أُضيف إليه الاسم
فإنّه يفيد فباطل ايضا وذلك لأنّه لو كان عاملا لَمَا وقع الفرق بينهما فى
هذا المعنى ألَا ترى أنّ قولك ضاربٌ زيدٌ لا يفيد وسارَ زيدٌ يفيد ومع هذا
فكلٌّ منهما عامل كالآخَرِ فكذلك كان ينبغى أن يكونَ هاهنا، وأمّا الجوابُ
٥ عن كلمات الكوفيّين أمّا قولُهم أنّ الأصل فى قولك أمامك زيد وفى الدار
عمرو حلّ أمامك زيد وحلّ فى الدار عمرو فحُذف الفعل واُكتُفِيَ بالظرف
منه قلنا لا نسلّم أنّ التقدير فى الفعل التقديم بلِ الفعل وما عمل فيه فى
تقدير التأخير وتقديم الظرف لا يدلّ على تقديم الفعل لأنّ الظرفَ معمول
الفعل والفعل هو الخبر وتقديم معمول الخبر لا يدلّ على أنّ الأصل فى الخبر
١٠ التقديم ولأنّ المبتدأ يخرج عن كونه مبتدأً بتقديمه ألَا ترى أنّك تقول عمرًا
زيدٌ ضاربٌ ولا يدلّ ذلك على أنّ الأصل فى الخبر التقديم وإن كان
يجوز تقديمه على المعمول فكذلك هاهنا والذى يدلّ على أنّ الفعل هاهنا فى
تقدير التأخير والاسم فى تقدير التقديم مسئلتان إحداها أنّك تقول فى دارِهِ
زيدٌ ولو كان كما زعمتم لأدّى ذلك إلى الإضمار قبل الذكر وذلك لا يجوز،
١٥ والثانية أنّا أَجْمَعْنَا على أنّه إذا قال فى داره زيد قائم فإنّ زيدا لا يرتفع
بالظرف وإنّما يرتفع عندكم بقائم وعندنا يرتفع بالابتداء ولو كان مقدّما
على زيدٍ لوجب أن لا يُلغى، وأمّا قولهم أنّ الفعل غير مطلوب قلنا لو كان
الفعل غيرَ مطلوب ولا مقدّر لأدّى ذلك إلى أن يبقى الظرف منصوبا بغيرِ
ناصبٍ وذلك لا يجوز وسنبيّن فساد ذلك فى موضعه، وأمّا قولهم أنّ سيبويه
٢٠ يساعدنا على أنّ الظرف يَرفع إذا وقع خبرا لمبتدأ أو صفةً لموصوف أو
حالا لذى حال أو صلةً لموصول أو معتمدا على همزة الاستفهام إلى غيرِ
ذلك فإنّما كان كذلك لأنّ هذه المواضع أَوْلَى بالفعل من غيره فرُجّح
(fol. 25) جانبُه على الابتداء كما قلنا فى اسم الفاعل إذا جرى خبرا لمبتدأ
أو صفةً لموصوف أو حالا لذى حال أو صلةً لموصول أو معتمدا على همزة
٢٥ الاستفهام أو حرفَ النفى فالخبر كقولك زيدٌ قائمٌ أبوه والصفة كقولك مررت

برجلٍ كريمٍ أخوه والحال كقولك جاءنى زيد ضاحكا وجهُه والصلة كقولك رأيت الذاهبَ غلامُه والمعتمد على الهمزة نحو أذاهب أخَواك وحرف النفى ما قائم غلامك وإنّما كان ذلك لأنّ هذه الأشياء أَوْلى بالفعل من غيره فلهذا غلّب جانب تقديره بخلاف ما وقع الخلاف فيه والله أعلم،

٥ ## ٧ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ خبر المبتدأ إذا كان اسما محضا يتضمّن ضميرا يرجع إلى المبتدأ نحو زيد أخوك وعمرو غلامك وإليه ذهب علىّ بن عيسى الرُّمّانىّ من البصريّين وذهب البصريّون إلى أنّه لا يتضمّن ضميرا وأجمعوا على أنّه إذا كان صفةً أنّه يتضمّن الضمير نحو زيد قائم و عمرو حسن وما ١٠ أشبه ذلك، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه يتضمّن ضميرا وإن كان اسما غيرَ صفة لأنّه فى معنى ما هو صفة ألَا ترى أنّ قولك زيد أخوك فى معنى زيد قريبك وعمرو غلامك فى معنى عمرو خادمك وقريبك وخادمك يتضمّن كلّ واحد منهما الضمير فلمّا كان خبر المبتدأ هاهنا فى معنى ما يتحمّل الضمير وجب أن يكونَ فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ، ١٥ وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه لا يتضمّن ضميرا وذلك لأنّه اسم محض غير صفة وإذا كان عاريا عن الوصفيّة فينبغى أن يكونَ خاليا عن الضمير لأنّ الأصل فى تضمّن الضمير أن يكونَ للفعل وإنّما يتضمّن الضمير من الأسماء ما كان مُشابِها له ومتضمّنا معناه كاسم الفاعل والصفة المشبّهة به نحو ضارب وقاتل وحسن وكريم وما أشبه ذلك وما وقع الخلاف ٢٠ فيه ليس بينه وبين الفعل مُشابَهة بحالٍ ألَا ترى أنّك إذا قلت زيد أخوك كان أخوك دليلا على الشخص الذى دلّ عليه زيد وليس فيه دلالة على الفعل فكذلك إذا قلت عمرو غلامك كان غلامك دليلا على الشخص الذى ٢٢ دلّ عليه عمرو وليس فيه دلالة على الفعل فوجب أن لا يجوزَ الإضمار فيه

كما لا يجوز فى زيد وعمرو، وأمّا الجوابُ عن كلمات الكوفيّين قولهم إنّما
قلنا أنّه يتضمّن الضمير وإن كان آسما محضا لأنّه فى معنى ما يتضمّن الضمير
لأنّ أخوك فى معنى قريبك وغلامك فى معنى خادمك قلنا هذا فاسد لأنّه
إنّما جاز أن يكونَ قريبك وخادمك متحمِّلا للضمير لأنّه يشابِهُ الفعلَ لفظا
٥ ويتضمّنه معنًى وهو الأصل فى تحمُّل الضمائر ولا شُبْهَةَ فى مُشابَهة اسم الفاعل
(fol. 26) والصفة المشبّهة به للفعل ألَا ترى أنّ خادم على وزن يَخْدِمُ فى
حركته وسكونه وأنّ فيه حروف خَدَمَ الذى هو الفعل وكذلك قريب فيه
حروف قَرِبَ الذى هو الفعل فجاز أن يتضمّن الضمير فأمّا أخوك
وغلامك فلا شُبْهَةَ فى أنّه لا مُشابَهَة بينه و بين الفعل بحالٍ فينبغى أن لا
١٠ يتحمَّلَ الضمير وكونه فى معنى ما يُشْبِهُ الفعلَ لا يُوجِب شِبْها بالفعل ألَا ترى
أنّ حروفَ أخوك وغلامك عاريةٌ من حروف الفعل الذى هو قَرِبَ وخَدَمَ
فينبغى أن لا يتحمَّلَ الضمير ألَا ترى أنّ المصدر إنّما عمِل عَمَلَ الفعل نحو
ضَرْبِى زَيْدًا حَسَنٌ لتضمُّنه حروفَه فلو أقمت ضمير المصدر مقامَه فقلت ضَرْبِى
زَيْدًا حَسَنٌ وهو عَمْرًا قَبِيحٌ لم يجز وإن كان ضمير المصدر فى معناه لأنّ
١٥ المصدر إنّما عمِل عَمَلَ الفعل لتضمُّنه حروفَه وليس فى ضمير المصدر لفظ
الفعل فلا يجوز أن يعمَلَ عمله فكذلك هاهنا إنّما جاز أن يتحمَّلَ نحو قريبك
وخادمك الضمير لمشابَهته للفعل وتضمُّنه لفظَه ولم يجز ذلك فى نحو أخوك
وغلامك لأنّه لم يشابِهِ الفعل ولم يتضمّنْ لفظه والله أعلم،

٨ مسئلة

٢٠ ذهب الكوفيّون إلى أنّ الضمير فى اسم الفاعل إذا جرى على غير مَنْ هو
له نحو قولك هِنْدٌ زَيْدٌ ضاربتُهُ هِىَ لا يجب إبرازه وذهب البصريّون إلى أنّه
يجب إبرازه وأجمعوا على أنّ الضمير فى اسم الفاعل إذا جرى على من هو له
٢٢ لا يجب إبرازه، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنه لا يجب

إبرازه فى اسم الفاعل إذا جرى على غيرِ مَن هو له أنّه قد جاء عن العرب أنّهم قدِ استعملوه بترك إبرازه فيه إذا جرى على غير من هو له، قال الشاعر

وَإِنَّ آمْرَأً أَسْرَى إِلَيْكِ وَدُونَهُ • مِنَ ٱلْأَرْضِ مَوْمَاةٌ وَبَيْدَاءُ سَمْلَقُ
لَمَحْقُوقَـةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِى دُعَاءَهُ • وَأَنْ تَعْلَمِى أَنَّ ٱلْمُعَانَ مُوَفَّقُ

٥ فترك إبرازَ الضمير ولو أبرزه لقال محقوقة أنتِ، وقال الآخر

يَرَى أَرْبَـاقَهُمْ مُتَقَلِّـدِيهَـا • كَمَا صَدِئَ ٱلْحَدِيدُ عَلَى ٱلْكُمَاةِ

فترك إبرازه ولو أبرزه لَقال متقلّديها هُمْ فلمّا أضمره ولم يُبْرِزْه دلّ على جوازه ولأنّ الإضمارَ فى اسم الفاعل إنّما جاز إذا جرى على من هو له لِشِبْه الفعل وهو مشابه له إذا جرى على غير من هو له كما إذا جرى على من هو له فكما ١٠ جاز الإضمار فيه إذا جرى على مَن هو له فكذلك يجوز إذا جرى على غير من هو له، وأمّا البصريّون فآحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّه يجب إبرازه فيه إذا جرى على غير من هو له أنّا أجمعنا على أن آسم الفاعل فرع على الفعل فى تحمّل الضمير إذ كانتِ الأسماء لا (fol. 27) أصلَ لها فى تحمّل الضمير وإنّما يضمر فيما شابه منها الفعل كآسم الفاعل نحو ضارب وقاتل والصفة ١٥ المشبّهة به نحو حسن وشديد وما أشبه ذلك فإذا ثبت أنّ اسم الفاعل فرع على الفعل فلا شكّ أنّ المشبَّهَ بالشىء يكون أضعفَ منه فى ذلك الشىء فلو قلنا أنّه يتحمّل الضمير فى كلّ حالة إذا جرى على من هو له وإذا جرى على غير من هو له لأدّى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع وذلك لا يجوز لأنّ الفروع أبدا تنحطّ عن درجة الأصول فقلنا أنّه إذا جرى على غيرِ من هو ٢٠ له يجب إبراز الضمير لِيَقَعَ الفرق بين الأصل والفرع، ومنهم من تمسّك بأن قال إنّما قلنا يجب إبراز الضمير فيه إذا جرى على غير من هو له لأنّا لولم نُبْرِزْه لأدّى ذلك إلى الالتباس ألَا ترى أنّك لو قلت زيدٌ أخوه ضارِبٌ وجعلت الفعل لزيد ولم تُبرِزِ الضمير لأدّى ذلك إلى أن يسبق إلى فهم السامع أنّ الفعل للأخ دون زيد ويلتبس عليه ذلك ولو أبرزت الضمير لَزال هذا ٢٥ الالتباس فوجب إبرازه لأنّه به يحصُل إفهام السامع ورَفْع الالتباس ويخرج

على هذا إذا جرى على من هو له فإنّه إنّما لم يلزمْهُ إبراز الضمير لأنّــه لا ٱلتباسَ فيه ألَا ترى أنّك لو قلت زيد ضارب غلامه لم يسبق إلى فهم السامع إلّا أنّ الفعل لزيد إذا كان واقعا بعده فلا شىء أَوْلى به منه فبَانَ بما ذكرنا صحّةُ ما صِرْنا إليه، وأمّا الجوابُ عن كلمات الكوفيّين أمّا البيتُ الأوّل
٥ وهو قوله

لَمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِى دُعَاهُ

فلا حجّة لهم فيه لأنّه محمول عندنا على الاتّساع والحذفِ والتقديرُ فيه لمحقوقة بك أن تستجيبى دعاه وإذا جاز أن يُحْمَلَ البيت على وجهٍ شائعٍ فى العربيّة فقد سقط الاحتجاج به وأمّا البيتُ الثانى وهو قول الآخَرِ

١٠ تَرَى أَرْبَاقَهُمْ مُتَقَلِّدِيهَا

فلا حجّة لهم فيه أيضا لأنّ التقدير فيه ترى أصحاب أرباقهم إلّا أنّــه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامَه كما قال تعالى وَسَلِ ٱلْقَرْيَةَ أى أهل القرية وقال تعالى وَأُشْرِبُوا فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ ومنه قولــه الليلةَ الهِلالُ أى طلوعُ الهلال لأنّ ظروف الزمان لا تكون أخبارا عنِ الجُثَث، قال الشاعر

١٥ وَشَرُّ ٱلْمَنَايَـا مَيِّتٌ وَسْطَ أَهْلِـهِ ، كَهُلْكِ ٱلْفَتَى قَدْ أَسْلَمَ ٱلْحَيَّ حَاضِرُهْ

أى مَنِيَّةُ مَيِّتٍ وقال الآخَر

وَكَيْفَ تُوَاصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ ، خِلَالَتُــهُ كَأَبِى مَرْحَبِ

أى كخلالةِ أبى مرحبٍ وقال الآخَر

أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ ، يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتِجُونَــهُ

٢٠ أى إجراز نَعَمٍ وقال الآخَر (fol. 28)

كَأَنَّ عَذِيرَهُمْ بِجَنُوبِ سِلَّى ، نَعَامٌ قَاقَ فِى بَلَدٍ قِفَارِ

أى كأنّ عذيرَهم عذيرُ نعام والعذير الحال والحال لا يشبَّه بالنعام وقال الآخَر

٢٢ قَلِيلٌ عَيْبُهُ وَٱلْعَيْبُ جَمٌّ ، وَلٰكِنَّ ٱلْغِنَى رَبٌّ غَفُورُ

أى ولكنّ الغنى غنى ربٌّ غفور فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه والشواهد على هذا النحو أكثرُ من أن تُحْصَى فعلى هذا يكون قد أجرى قوله مُتَقَلِّدِيهَا وهو اسم الفاعل على ذلك المحذوف فلا يُفتقر إلى إبراز الضمير، وأمّا قولهم أنّ الإضمار فى اسم الفاعل إنّما كان لِشبْه الفعل وهو يشابه الفعل إذا
٥ جرى على غير من هو له قلنا فلِكونه فرعا على الفعل وجب فيه إبراز الضمير هاهنا لِئلاّ يؤدِّىَ إلى التسوية بين الأصل والفرع ولما يؤدّى إليه ترك الإبراز من اللبس على ما بيّنّا والله أعلم،

٩ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان
١٠ أو جملةً نحو قائمٌ زيدٌ وذاهبٌ عَمْرٌو والجملة نحو أبوه قائمٌ زيدٌ وأخوه ذاهب عمرٌو وذهب البصريّون إلى أنّه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أو جملةً لأنّه يؤدّى إلى أن نقدّم ضمير الاسم على ظاهره ألَا ترى أنّك إذا قلت قائم زيد كان فى قائم ضميرُ زيد وكذلك إذا قلت
١٥ أبوه قائم زيد كانتِ الهاء فى أبوه ضميرَ زيد فقد نقدّم ضمير الاسم على ظاهره ولا خلافَ أنّ رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره فوجب أن لا يجوز تقديمه عليه، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما جوّزنا ذلك لأنّه قد جاء كثيرا فى كلام العرب وأشعارِهم فأمّا ما جاء من ذلك فى كلامهم فقولهم فى المَثَل فِى بيْتِهِ يُؤْتَى الحَكَمُ وقولهم فى أَكْفانه لُفَّ المَيِّتُ ومَشْنُوءٌ مَن يَشْنَأُكَ وحكى
٢٠ سيبويه تميمىٌّ أنا فقد تقدّم الضمير فى هذه المواضع كلّها على الظاهر لأنّ التقدير فيها الحكم يُؤْتَى فى بيته والميّت لُفَّ فى أكفانه ومَنْ يشنأُك مشنوء وأنا تميمىٌّ وأمّا ما جاء من ذلك فى أشعارهم فنحو ما قال الشاعر

٢٢ بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا ، بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ ٱلرِّجَالِ ٱلْأَبَاعِدِ

ويُرْوَى الأَكَارِمِ ونقديره بنو أَبْنائِنا بنُونا، وقال الآخَر

فَتًى مَا ٱبْنُ ٱلْأَغَرِّ إِذَا شَتَوْنَا ٭ وَحُبَّ ٱلزَّادُ فِى شَهْرَىْ قُمَاحِ

ونقديره ابن الأغَرِّ فَتًى ما إذا شتونا، وقال الشمّاخ

كِلَا يَوْمَىْ طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى ٭ ظَنُونٌ آنَ مُطَّرَحُ ٱلظُّنُونِ

٥ (fol. 29) ووجهُ الدلالة من هذا البيت هو أنّ قوله وَصْلُ أَرْوَى مبتدأ وظَنُونٌ خبره وكِلَا يَوْمَىْ طُوَالَةَ ظرف يتعلّق بظَنُون الذى هو خبر المبتدأ وقد نقدّم معموله على المبتدأ فلولم يجز تقديم خبر المبتدأ عليه وإلّا لَمَا جاز نقديم معمول خبره عليه لأنّ المعمول لا يقع إلّا حيث يقع العامل ألَا ترى أنّك لو قلت القِتالُ زيدًا حِينَ تأْتى فنصبتَ زيدا بتأْتى لم يجز لأنّه لا يجوز ١٠ أن نقدّم تأْتى على حِينَ فتقول القِتالُ تأْتى حين فلوكان نقديم خبر المبتدأ ممتنعا كما ٱمتنع هاهنا تقديم الفعل لَامتنع تقديم معموله على المبتدأ لأنّ المعمول لا يقع إلّا حيث يقع العامل لأنّ المعمول تَبَعٌ للعامل فلا يفوقه فى التصرّف بَلْ أجملَ أحواله أن يقع موقعَه إذ لو قلنا أنّه يقع حيث لا يقع العامل لَقدّمنا التابعَ على المتبوع ومِثالُ ذلك أن يجلِسَ الغلام حيث لا يجلِسُ السيّد ١٥ فتُجعل مرتبته فوق مرتبة السيّد وذلك عُدول عن الحِكْمة وخروج عن قضيّة المعدلة وإذا ثبت بهذا جوازُ تقديم معمول خبر المبتدأ على المبتدأ فَلِأَنْ يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه أَوْلَى لأنّ رتبة العامل قبل رتبة المعمول وهذا لا إشكالَ فيه، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين قولهم لو جوّزنا تقديمه لأدّى ذلك إلى أن تقدّم ضمير الاسم على ظاهره قلنا هذا فاسد وذلك لأنّ الخبر ٢٠ وإن كان مقدّما فى اللفظ إلّا أنّه متأخّر فى التقدير وإذا كان مقدّما لفظا متأخّرا تقديرا فلا ٱعتبار بهذا التقديم فى منع الإضمار ولهذا جاز بالإجماع ضَرَبَ غُلامَهُ زَيْدٌ إذا جعلتَ زيدا فاعلا وغلامَه مفعولا لأنّ غلامَه وإن كان متقدِّما عليه فى اللفظ إلّا أنّه فى تقدير التأْخير فلم يمنع ذلك من تقديم الضمير قال ٢٥ الله تعالى فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى فالهاء عائدة إلى موسى وإن كان متأخّرا

لفظا لأنّ موسى فى تقدير التقديم والضمير فى تقدير التأخير، قال زهيرٌ

مَنْ يَلْقَ يَوْمًا عَلَى عِلَّاتِهِ هَرِمًا ٭ يَلْقَ ٱلسَّمَاحَةَ مِنْهُ وَٱلنَّدَى خُلُقَا

وقال الأعشى

أَصَابَ ٱلْمُلُوكَ فَأَفْنَاهُمُ ٭ وَأَخْرَجَ مِنْ بَيْتِهِ ذَا جَدَنْ

٥ ويُرْوَى ذا يَزَنْ وكذلك أجْمَعْنا على جواز تقديم خبرِ كان على آسمها نحو كَانَ قائِمًا زيدٌ وإن كان قد قُدِّم فيه ضمير الاسم على ظاهره إلاّ أنّه لمّا كان فى تقدير التأخير لم يمنع ذلك من تقديم الضمير ولهذا لو فُقد هذا التقدير من التقديم والتأخير لَمَا جاز تقديم الضمير ألَا ترى أنّه لا يجوز ضَرَبَ غُلامُه زيدًا إذا جعلتَ غلامه فاعلا و زيدا مفعولا لأنّ التقدير إنّما يخالِف ١٠ اللفظَ إذا عُدِل بالشىء عن الموضع الذى يستحقّه فأمّا إذا [illegible] وقع فى الموضع الذى يستحقّه فمحال أن يقال أنّ النيّة به غير ذلك وهاهنا قد وقع الفاعل فى رتبته والمفعول فى رتبته فلم يُمْكِنْ أن تجعل الضمير فى تقدير التأخير بخلافِ ما إذا قلت ضَرَبَ غلامَهُ زَيْدٌ فجعلت غلامَه مفعولا وزيدا فاعلا فأمّا قوله تعالى وَإِذِ ٱبْتَلَى إِبْرَٰهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فإنّه وإن كان بتقدير ١٥ التأخير يَصير إلى قولك وإذ آبتلى ربُّه إبرهيمَ فيكون إضمارا قبل الذِكْر كقولك ضَرَبَ غلامُهُ زيدًا إلاّ أنّ بينهما فرقا وذلك لأنّ قولك ضرب غلامُهُ زيدًا تقدّم فيه ضمير الاسم على ظاهره لفظا وتقديرا وقوله تعالى وإذ آبتلى إبرهيمَ ربُّه تقدّم فيه ضمير الاسم على ظاهره تقديرا لا لفظا والضمير متى تقدّم تقديرا لا لفظا أو تقدّم لفظا لا تقديرا فإنّه يجوز بخلافِ ما إذا ٢٠ تقدّم عليه لفظا وتقديرا والله أعلمُ،

---

١٠ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ لَوْلَا ترفع الاسمَ بعدها نحو لولا زيدٌ لأكرمتك ٢٢ وذهب البصريّون إلى أنّه يرتفع بالابتداء، أمّا الكوفيّون فآحتجّوا بأن قالوا

إنّما قلنا أنّها ترفع الاسم بعدها لأنّها نائبة عن الفعل الذى لو ظهر لَرَفع
الاسمَ لأنّ التقديرَ فى قولك لولا زيدٌ لأكرمتك لولم يَمْنَعْنِي زيدٌ من إكرامك
لأكْرمتك إلاّ أنّهم حذفوا الفعل تخفيفا وزادوا لَا على لَوْ فصارا بمنزلة حرفٍ
واحد وصار هذا بمنزلةِ قولهم أمّا أنْتَ منطلِقًا انطلَقْتُ معك والتقدير فيه أن
٥ كنتَ منطلقا انطلقت معك ، قال الشاعر

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ * فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ ٱلضَّبُعُ

والتقدير فيه أن كنتَ ذا نفرٍ فحَذف الفعل وزاد مَا على أن عِوَضًا عن
الفعل كما كانتِ الألف فى اليَمانى عِوَضًا عن إحدى ياءيِ النسب والذى
يدلّ على أنّها عِوَضٌ عن الفعل أنّه لا يجوز ذِكْرُ الفاعل معها لِئَلّا يُجْمَعَ
١٠ بين العِوَضِ والمُعوَّضِ ونحن وإن آختلفنا فى أنّ أنْ هاهنا هل هى بمعنى إنِ
الشرطيّة أو أنّها فى تقدير لِأَنْ فما آختلفنا فى أنّ مَا عِوَضٌ عن الفعل وكذلك
أيضا قولهم إمّالاَ فآفْعَلْ هذا تقديرُه إن لم تفعل ما يلزمك فآفعل هذا لأنّ
الأصل فى هذا أنّ الرجلَ تلزمه أشياء فيُطالَب بها فيمتنع منها فيُقْنَع منـه
ببعضها فيقال له إمّا لاَ فآفعل هذا أى إن لم تَفْعلْ ما يلزمك فآفعل هذا
١٥ ثمّ حُذف الفعل لِكَثْرِه الاستعمال وزِيدت مَا على إنْ عوضا عنه فصارا بمنزلةِ
حرفٍ واحدٍ، والذى يدلّ على أنّها صارت عوضا عن الفعل أنّه يجوز إمالتها
فيقال إمّالاَ بالإمالة كما أمالوا بَلَى ويَا فى النِداء فلولم تكن كافيةً من الفعل
وإلّا لَمَا جازت إمالتها لأنّ الأصل فى الحروف أن لا تدخلها الإمالة فلمّا
جاز إمالتها هاهنا دلّ على أنّها كافيةٌ من الفعل كما كانت بَلَى (fol. 31) ويَا
٢٠ كذلك وكذلك أيضا قالوا مَن سلّم عليك فسلِّمْ عليه ومَن لا فلا تَعْبأْ به
وتقديره ومن لا يسلِّم عليك فلا تَعْبأْ به، وقال الشاعر

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِنِـدٍّ * وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ ٱلْحُسَامُ

أراد وإلاّ تُطَلِّقْهَا يَعْلُ وكذلك قالوا حينئذٍ ٱلآنَ تقديرُه وٱسمعْ الآن ومعناه
أنّ ذاكِرا ذَكَرَ شيئًا فيما مضى يستَدْعِي فى الحال مِثْلَه فقال لـه المخاطَب
٢٥ حينئذ الآنَ أى كان الذى تذكُرُهُ حينئذ وٱسمعْ الآن أو دَعِ ٱلآنَ ذكرَهُ أو

نحو ذلك من التقدير وكذلك قالوا ما أغفلـه عنك شيئا وتقديره أنظُرْ
شيئًا كان قائلا قال ليس بغافل عنّى فقال المُجيب ما أغفله عنك شيئًا
أي انظُرْ شيئًا فحُذف والحذف فى كلامهم لدلالة الحال وكثرة الاستعمال
أكثر من أن يُحصى فدلّ على أنّ الفعل محذوف هاهنا بعد لولا وأنّه اكتُفى
٥ بلولا على ما بيّنّا فوجب أن يكون مرفوعا بها ، والذى يدلّ على أنّ الاسم يرتفع
بها دون الابتداء أنّ أنّ اذا وقعت بعدها كانت مفتوحةً نحو قولك لولا
أنّ زيدًا ذاهبٌ لأكرمتك ولو كانت فى موضع الابتداء لَوجب أن تكون
مكسورةً فلمّا وجب الفتح دلّ على صحّة ما ذهبنا إليه، وأمّا البصريّون فاحتجّوا
بأن قالوا إنّما قلنا أنّه يرتفع بالابتداء دون لَوْلَا وذلك لأنّ الحرف إنّما
١٠ يعمل إذا كان مختصًا ولولا لا تختصّ بالاسم دون الفعل بل قد تدخل
على الفعل كما تدخل على الاسم، قال الشاعر

قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا ، هَلَّا رَمَيْتَ بِبَعْضِ ٱلْأَسْهُمِ ٱلسُّودِ
لَا دَرَّ دَرُّكَ إِنِّى قَـدْ رَمَيْتُهُمُ ، لَوْلَا حُدِدتُّ وَلَا عُذْرَى لِمَحْدُودِ

فقال لولا حُدِدتُّ فأدخلها على الفعل فدلّ على أنّها لا تختصّ فوجب أن
١٥ لا تكون عاملة وإذا لم تكن عاملةً وجب أن يكون الاسم مرفوعا بالابتداء،
والذى يدلّ على أنّه ليس مرفوعا بلَوْلَا بتقديرِ لولم يَمْنَعْنى زيدٌ لأكْرمتك أنّه
لو كان كذلك لَكان ينبغى أن يُعْطَفَ عليها بوَلَا لأنّ الجَحْد يُعطف عليه
بوَلَا قال الله تعالى وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَى وَٱلْبَصِيرُ وَلَا ٱلظُّلُمَاتُ وَلَا ٱلنُّورُ
وَلَا ٱلظِّلُّ ولَا ٱلْحَرُورُ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَاءُ وَلَا ٱلْأَمْوَاتُ ثمّ قال الشاعر

٢٠ فَمَا ٱلدُّنْيَا بِبَاقَاةٍ لِحَيٍّ ، وَلَا حَيٌّ عَلَى ٱلدُّنْيَا بِبَاقِ

قوله بِباقاة أراد بِباقِيَةٍ فأبدل من الكسر فتحة فانقلبتِ الياء ألفًا وهى لغة
طيّئٍ وقال الآخر

وَمَا ٱلدُّنْيَا بِبَاقِيَةٍ بِحُزْنٍ . أَجَلْ لَا لَا وَلَا بِرَجَاءِ بَالِ

فلمّا لم يجز أن يقال لولا أخوك وَلَا أبوك دلّ على فسادِ ما ذهبوا إليه
٢٥ والصحيح ما ذهب إليه الكوفيّون، وأمّا الجواب عن كلمات البصريّين أمّا

قولهم أنّ الحرف إنّما يَعْمَلُ إذا كان مختصًّا ولَوْلاَ حرف غيرُ مختصٍّ قلنا نسلّمُ أنّ الحرف لا يعمل إلاّ إذا كان مختصًّا ولكن لا نسلّم أنّ لَوْلاَ غيرُ مختصٍّ، قولهم (fol. 32) أنّه يدخل على الفعل كما يدخل على الاسم كما قال الشاعر

لَوْلاَ حُدِدتُّ وَلاَ عُذْرَى لِمَحْدُودِ

٥ فأدخلها على الفعل قلنا هذه لَوِ التى فى هذا البيت ليست مركّبة مع لاَ كما هى مركّبة مع لاَ فى قولك لولا زيد لأَكْرمتك وإنّما لَوْ حرفٌ باقٍ على أصله من الدلالة على آمْتناع الشىء لِآمْتناع غيره ولاَ معها بمعنى لم لأنّ لا مع الماضى بمنزلة لم مع المستقبل فكأنّه قال قَدْ رَمَيْتُم لَوْلَمْ أُحَدِّ وهذا كقولِهِ تعالى فَلاَ آقْتَحَمَ آلْعَقَبَةَ أى لم يَقْتَحِمِ العقبة وكقوله تعالى فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّى أى لَمْ ١٠ يُصَدِّقْ ولَمْ يُصلِّ وكقول الشاعر

إنْ تَغْفِرِ آللّهمّ تَغْفِرْ جَمًّا * وَأَىُّ عَبْدٍ لَكَ لاَ أَلَمَّا

وكقول الآخر

وَأَىَّ أَمْرٍ سَيِّئٍ لاَ فَعَلَهْ

أى لم يَفْعَلْهُ فكذلك هاهنا قوله لولا حُدِدتُّ أى لولم أُحَدَّ فدلّ على أنّ لولا ١٥ هذه ليست لولا التى وقع فيها الخلاف فدلّ على أنّها مختصّةٌ بالأسماء دون الأفعال فوجب أن تكونَ عاملةً على ما بيّنّا، وأمّا قولهم لوكانت لولا هى العاملة لأنّ التقدير لولم يَمْنَعْنِى زيدٌ لَكان فيها معنى الجَحْد فكان ينبغى أن يُعْطَفَ عليها بوَلاَ لأنّ الجحْد يعطف عليه بولا إلى آخرِ ما قرّروه قلنا إنّما لم يجز ذلك لأنّ لولا مركّبة من لو ولا فلمّا رُكّبَتَا خرجت لَوْ من حدّها ولاَ من ٢٠ الجحد إذ رُكّبَتَا فصيّرَتا حرفا واحدا فإنّ الحروف إذا رُكّب بعضُها مع بعضٍ تغيّر حُكْمُها الأوّل وحدث لها بالتركيب حكمٌ آخَرُ كما قلنا فى لَوْلاَ بمعنى التحضيض ولوما وألاّ وما أشبهه وكذلك هاهنا فلهذا لم يَجُزِ العطف عليها ٢٢ بولاَ والله أعلم،

١١ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ العاملَ فى المفعول النصبَ الفعلُ والفاعل
جميعا نحو ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا وذهب بعضهم إلى أنّ العامل هو الفاعل ونصّ
هشامُ بن معاويةَ صاحب الكِسائىّ على أنّك إذا قلت ظَنَنْتُ زيدا قائما
٥ تنصب زيدا بالتاء وقائمًا بالظنّ، وذهب خَلَفٌ الأحمرُ من الكوفيّين إلى
أنّ العامل فى المفعول معنى المفعوليّة والعاملَ فى الفاعل معنى الفاعليّة،
وذهب البصريّون إلى أنّ الفعل وَحْدَهُ عمل فى الفاعل والمفعول جميعا،
أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّ العاملَ فى المفعول النصبَ
الفعلُ والفاعلُ وذلك لأنّه لا يكون مفعول إلّا بعد فعل وفاعل لفظا أو
١٠ تقديرا إلّا أنّ الفعل والفاعل بمنزلة الشىء الواحد والدليل على ذلك من
سبعة أوْجه الأوّل أنّ إعرابَ الفعل فى الخمسة الأمثلة يقع بعده نحو يَفْعَلَانِ
وتَفْعَلَانِ ويَفْعَلُونَ وتَفْعَلُونَ وتَفْعَلِينَ يا آمراةُ ولولا أنّ الفاعل بمنزلة حرف
من نفس الفعل وإلّا لَمَا جاز أن يَقَعَ إعرابه بعده، والوجه الثانى أنّه يسكن
لام الفعل إذا اتّصل (fol. 33) به ضمير الفاعل نحو ضَرَبْتَ وذَهَبْتَ لِئَلّا يَجْتَمِعَ
١٥ فى كلامهم أربع حركات متواليات فى كلمة واحدة ولولا أنّ ضمير الفاعل بمنزلة
حرف من نفس الفعل وإلّا لَمَا سكنت لام الفعل لأجله، والوجه
الثالث أنّه يُلحق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنّثا فلولا أنّه يتنزّل
منزلة بعضه وإلّا لَمَا أُلحق علامة التأنيث لأنّ الفعل لا يؤنّث وإنّما يؤنّث
الاسم، والوجه الرابع أنّهم قالوا حَبَّذا فركّبوا حَبَّ وهو فعل مع ذَا وهو آسم
٢٠ فصارا بمنزلة شىء واحد وحُكِم على موضعه بالرفع على الابتداء، والوجه
الخامس أنّهم قالوا فى النسب إلى كنت كُنْتِىّ فأثبتوا التاء ولولم يَتَنَزَّلْ ضمير
الفاعل منزلة حرف من نفس الفعل وإلّا لَمَا جاز إثباتها. والوجه السادس
٢٣ أنّهم قالوا زيدٌ ظننت منطلقٌ فألغوا ظننت ولولا أنّ الجملة من الفعل

والفاعل بمنزلة المفرد وإلاّ لَمَّا جاز إلغاءها لأنّ العامل إنّما يكون للمفردات لا للجُمَلِ، والوجه السابع أنّهم قالوا للواحد قِفَا على التثنية لأنّ المعنى قِفْ قِفْ قال الله تعالى أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ فثنّى وإن كان الخطاب لِمالكٍ واحدٍ وهو مالك خازن النار لأنّ المعنى أَلْقِ أَلْقِ والتثنية إنّما تكون للأسماء لا للأفعال فدلّ على أنّ الفاعل مع الفعل بمنزلة الشيء الواحد، وإذا كان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد وكان المفعول لا يقع إلاّ بعدهما دلّ على أنّه منصوب بهما وصار هذا كما قلتم فى الابتداء والمبتدأ أنّهما يَعْمَلانِ فى الخبر لأنّه لا يقع إلاّ بعدهما، والذى يدلّ على أنّه لا يجوز أن يكون الناصب للمفعول هو الفعل وَحْدَه أنّه لو كان هو الناصب للمفعول لَكان يجب أن يَلِيَهُ ولا يجوزَ أن يُفْصَلَ بينه وبينه فلمّا جاز الفَصْلُ بينهما دلّ على أنّه ليس هو العامل فيه وحده وإنّما العامل فيه الفعل والفاعل، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّ الناصبَ للمفعول هو الفعل دون الفاعل وذلك لأنّا أجمعْنا على أنّ الفعل له تأثير فى العمل وأمّا الفاعل فلا تأثيرَ له فى العمل لأنّه اسم والأصل فى الأسماء أن لا تعمل وهو باقٍ على أصله فى الاسميّة فوجب أن لا يكون له تأثير فى العمل وإضافةُ ما لا تأثيرَ له فى العمل إلى ما له تأثيرٌ ينبغى أن يكون لا تأثيرَ له، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّ الناصب للمفعول الفعل والفاعل لأنّه لا يكون إلاّ بعدهما إلى آخرِ ما قرّروا قلنا هذا لا يدلّ على أنّهما العاملان فيه لِمَا بيّنّا أنّ الفاعلَ اسمٌ والأصل فى الأسماء أن لا تعمل وبهذا يبطل قولُ مَنْ ذهب منهم إلى أنّ الفاعل وحده هو العامل والكلام عليه كالكلام على مَنْ ذهب من البصريّين إلى أنّ الابتداء والمبتدأ يعملان فى الخبر لهذا (fol. 34) المعنى وقد بيّنّا فسادَ ذلك مستقصًى فى مسئلة المبتدأ والخبر فلا نُعيده هاهنا، وأمّا قولهم لو كان الفعل هو العامل فى المفعول لَكان يجب أن يَلِيَهُ ولا يُفْصَلَ بينه وبينه قلنا هذا يبطل بإِنَّ فإنّا أجمعْنا على أنّه يجوز أن يقال إنّ فى الدارِ لَزَيْدًا وإِنّ عِنْدَكَ لعمرًا قال الله سبحانه إِنَّ فِى ذَلِكَ لَآيَةً وقال تعالى إنّ

لَدَيْنَا أَنْكَالاً فنصب الاسم بإنّ وإن لم تَلِهِ فكذلك هاهنا وإذا لم يلزم ذلك في الحرف وهو أضعفُ من الفعل لأنّه فرع عليه في العمل فلأن لا يلزم ذلك في الفعل وهو أقوى كان ذلك من طريق الأَوْلَى على أنّا نقول أنّ الفعل قد ولى المفعول لأنّ الفعل لمّا كان أقوى من حروف المعانى صار ٥ يعمل عَمَلَيْن فهذا بذاته رافع للفاعل وناصبٌ للمفعول لزيادته على حروف المعانى فتقديره تقديرُ ما عمِل وليس بينه وبين معموله فاصلٌ وإذا لم يكن بينه وبين معموله فاصل بَانَ أنّه قد وَلِيَهُ العامل فدلّ على أنّ العامل هو الفعل وحده، وأمّا ما ذهب إليه الأحمرُ من إعمال معنى المفعوليّة والفاعليّة فظاهرُ الفسادِ لأنّه لو كان الأمر كما زعم لَوَجب أن لا يرتفع ما لم يُسَمَّ فاعلُه ١٠ نحو ضُرِبَ زَيْدٌ لِعدم معنى الفاعليّة وأن يُنْصَبَ الاسمُ في نحو مَاتَ زَيْدٌ لِوجودِ معنى المفعوليّة فلمّا ارتفع ما لم يُسَمَّ فاعلُه مع وجود معنى المفعوليّة وارتفع الاسم في نحوِ مَاتَ زَيْدٌ مع عدم معنى الفاعليّة دلّ على فسادِ ما ذهب إليه والله أعلمُ،

١٢ مسئلة

١٥ ذهب الكوفيّون إلى أنّ قولهم زَيْدًا ضَرَبْتُهُ منصوب بالفعل الواقع على الهاء وذهب البصريّون إلى أنّه منصوب بفعلٍ مقدَّر والتقدير فيه ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه منصوب بالفعل الواقع على الهاء وذلك لأنّ المَكْنِيَّ الذى هو الهاء العائد هو الأوّل في المعنى فينبغي أن يكون منصوباً به كما قالوا أَكْرَمْتُ أَباكَ زَيْدًا وضَرَبْتُ أَخاكَ ٢٠ عَمْرًا، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه منصوب بفعلٍ مُقَدَّر وذلك لأنّ في الذى ظهر دلالةً عليه فجاز إضماره استغناءً بالفعل الظاهر عنه كما لو كان متأخّرًا وقبله ما يدلّ عليه، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين ٢٢ قولهم إنّما قلنا أنّه منصوب بالفعل الواقع على الهاء لأنّ المَكْنِيَّ هو الأوّل

فى المعنى فينبغى أن يكون منصوبا به كقولهم أكرمت أباك زيدا قلنا هذا فاسد وذلك لأنّ انتصابَ زيدٍ فى قولهم أكرمت أباك زيدا على البدل وجاز أن يكون بدلا لأنّه تأخّر عن المُبْدَل منه إذ لا يجوز أن يكون البدل إلاّ متأخّرا عن المُبْدَل منه وأمّا هاهنا فقد تَقَدَّمَ زيدٌ على الهاء فلا يجوز أن ٥ يكون بدَلاً منها (fol. 36) لأنّه لا يجوز أن يَتَقَدَّمَ البدل على المُبْدَل منه على أنّا نقول أنّ العامل فى البدل عندنا غيرُ العامل فى المُبْدَل منه وأنّ العامل فى المُبْدَل منه على تقدير التكرير فى البدل والذى يدلّ على ذلك إظهارُه فى البدل كما أُظهر فى المُبْدَل منه قال الله تعالى قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ فقوله لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بدل من ١٠ قوله لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفوا فأظهر العامل فى البدل كما أظهره فى المُبْدَل منه وقال تعالى وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ فقوله لِبُيُوتِهِمْ بدل من قوله لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ فأظهر العامل فى البدل كما أظهره فى المُبْدَل منه فدلّ على أنّه فى تقدير التكرير وأنّ العاملَ فى البدل غيرُ العامل فى المُبْدَل منه والله أعلمُ،

---

١٥ ١٣ مسئلة

ذهب الكوفيّون فى إعمالِ الفِعْلَيْن نحو أَكْرَمَنِى وأَكْرَمْتُ زَيْدًا وأَكْرَمْتُ وأَكْرَمَنِى زَيْدٌ إلى أنّ إعمالَ الفعل الأوّل أَوْلَى وذهب البصريّون إلى أنّ إعمال الفعل الثانى أَوْلَى، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّ إعمال الفعل الأوّل أَوْلى النقلُ والقياس أمّا النقل فقد جاء ذلك عنهم ٢٠ كثيرا قال آمْرُؤ القيس

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ ، كَفَانِى وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ ٱلْمَالِ

فأعْمل الفعل الأوّل ولو أعمل الثانى لَنصب قليلا وذلك لم يَرْوِهِ أحد، ٢٢ وقال رجل من بنى أسدٍ

فَرَدَّ عَلَى ٱلْفُؤَادِ هَوًى عَمِيدًا • وَسُوئِلَ لَوْ يُبِينُ لَنَا ٱلسُّؤَالَا
وَقَدْ نَغْنَى بِهَا وَنَرَى عُصُورًا • بِهَا يَقْتَدْنَنَا ٱلْخُرُدَ ٱلْخِدَالَا

فأعمل الأوّلَ ولذلك نصب ٱلْخُرُدَ ٱلْخِدَالَا ولو أعمل الفعل الثانى لَقال تَقْتَادَنَا الخُرُدُ الخِدَالُ بالرفع، وقال الآخَر

٥ وَلَمَّا أَنْ تَحَمَّلَ آلُ لَيْلَى • سَمِعْتُ بِبَيْنِهِمْ نَعَبَ ٱلْغُرَابَا

فأعملِ الأوّل ولذلك نصب الغرابَ ولو أعمل الثانى لَوَجب أن يُرْفَع، وأمّا القياس فهو أنّ الفعل الأوّل سابقُ الفعلِ الثانى وهو صالح للعمل كالفعل الثانى إلّا أنّه لمّا كان مَبْدُوءا به كان إعماله أَوْلى لقوّة الابتداء والعنايةِ به ولهذا لا يجوز إِلْغاء ظَنَنْتُ إذا وقعت مبتداةً نحو ظَنَنْتُ زَيْدًا قائما بخلاف

١٠ ما إذا وقعت متوسّطةً أو متأخّرة نحو زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ وزَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ وكذلك لا يجوز إِلْغاء كَانَ إذا وقعت مبتداةً نحو كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا بخلافِ ما إذا كانت متوسّطةً نحو زيدٌ كَانَ قائمٌ فدلّ على أنّ الابتداء لـه أثرٌ فى تَقْوِيَةِ عملِ الفعل والذى يؤيّد أنّ إعمال الفعل الأوّل أَوْلى من الثانى أنّك إذا أَعْمَلتَ الثانى أدّى إلى الإضمار قبل الذِكر والإضمار قبل الذِكر لا يجوز فى

١٥ كلامهم، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّ الاختيارَ إعمالُ الفعل الثانى النقلُ والقياس أمّا النقل فقد جاء كثيرا قال الله تعالى (18: 95) آتُونِى أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا فأعمل الفعل الثانى وهو أُفْرِغْ ولو أعمل الفعل الأوّل لَقال أُفْرِغْهُ عليه وقال تعالى هَآؤُمُ ٱقْرَؤُا كِتَابِيَهْ فأعمل الثانى وهو ٱقْرَؤُا ولو أعمل الأوّل لَقال ٱقْرَؤُهُ وجاء فى الحديث وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ

٢٠ فأعمل الثانى ولو أعمل الأوّل لأظهر الضمير بدّا وقال الشاعر وهو الفرزدق

وَلٰكِنَّ نِصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّنِى • بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِن مَنَافٍ وَهَاشِمِ

فأعمل الثانى ولو أعمل الأوّل لَقال سَبَبْتُ وسبُّونِى بَنِي عبدِ شمسٍ بنصبِ بنى وإظهارِ الضمير فى سَبَّنِى، وقال طُفَيلٌ الغَنَوىّ

٢٥ وَكُمْتًا مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا • جَرَى فَوْقَهَا وَٱسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

وقال الآخر وهو رجل من باهلة

وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهِ سَيْفَانَةٌ ٭ تُصْبِى ٱلْحَلِيمَ وَمِثْلُهَا أَصْبَاهُ

وقال الآخر

قَضَى كُلُّ ذِى دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ ٭ وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا

٥ فأعمل الثانى فى هذا البيت فى مكانَيْن أحدهما وَفَّى ولو أعمل الأوّل لَقال وفّاه والثانى مُعَنًّى ولو أعمل الأوّل لَوَجب إظهارُ الضمير بعد مُعَنًّى فيقول وعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى هُوَ غَرِيمُهَا وتقديره وعَزَّةُ ممطولٌ غَريمُها مُعَنًّى هُوَ لأنّه قد جرى على عزّة وهو فعل الغريم فقد جرى على غير من هو لـه واسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له وجب إظهارُ الضمير فيه فلمّا لم يُظْهِرِ ١٠ الضمير دلّ على أنّه قد أعمل الثانى إلّا أنّهم يقولون على هذا يجوز أن يكون قد أعمل الأوّل ولم يُظْهِرِ الضمير وذلك جائز عندنا وقد بيّنّا فسادَ ذلك فى اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له مُسْتَقْصًى فى موضعه، وأمّا القياس فهو أنّ الفعل الثانى أَقْرَبُ إلى الاسم من الفعل الأوّل وليس فى إعماله دون الأوّل نَقْضُ معنًى فكان إعماله أَوْلى ألَا ترى أنّهم قالوا خَشَّنْتُ ١٥ بِصَدْرِهِ وَصَدْرِ زَيْدٍ فَيَختارون إعمالَ الباء فى المعطوف ولا يَختارون إعمال الفعل فيه لأنّها أقربُ إليه منه وليس فى إعمالها نَقْضُ معنًى فكان إعمالها أَوْلَى والذى يدلّ على أنّ للقُرْب أثرا أنّه قد حملهمُ القربُ والجِوارُ حتّى قالوا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ فأجْروا خَرِب على ضبّ وهو فى الحقيقة صفةٌ للجُحر لأنّ الضبّ لا يُوصَف بالخَراب فهاهنا أَوْلى، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين ٢٠ أمّا قول امرئ القيس

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ ٭ كَفَانِى وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ ٱلْمَالِ

فنقول إنّما أَعمل الأوّل منهما مُراعاةً للمعنى لأنّه لو أعمل الثانى لَكان الكلام متناقضا وذلك من وجهَيْن أحدهما أنّه لو أعمل الثانى لَكان التقدير فيه ٢٤ كَفانى قليلٌ ولم أَطْلُبْ قليلاً من المال وهذا متناقض لأنّه يُخبر تارةً بأنّ سَعْيَه

ليس (fol. 37) لِأَدْنَى مَعِيشة وتارةً يخبر بأنّه يَطْلُبُ القليلَ وذلك متناقضٌ والثانى أنّه قال فى البيت الذى بعده

وَلٰكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ ، وَقَدْ يُدْرِكُ ٱلْمَجْدَ ٱلْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِى

فلهذا أعمل الأوّل ولم يُعْمِلِ الثانى، وأمّا قول الآخر

٥ وَقَدْ نَغْنَى بِهَا وَنَرَى عُصُورًا ، بِهَا تَقْتَدْنَنَا ٱلْخُرُدَ ٱلْخِدَالَا

فنقول إنّما أعمل الأوّل مراعاةً لحركة الرَوِيِّ فإنّ القصيدةَ منصوبة وإعمال الأوّل جائز فأستعمل الجائز لِيَتخلّصَ من عيب القافية ولا خِلافَ فى الجَوازِ وإنّما الخلاف فى الأولى وكذلك أيضا قول الآخر

سَمِعْتُ بِبَيْتِهِمْ نَعَبَ الغُرَابَا

١٠ يدلّ على الجواز وهو معارض بأمثاله، وأمّا قولهم أنّ الفعل الأوّل سابق فوجب إعماله للعناية به قلنا هم وإن كانوا يعنون بالابتداء إلّا أنّهم يعنون بالمُقارَبَة والجِوار أكثر على ما بيّنّا فى دليلنا، وأمّا قولهم ولو أعملْنا الثانى لأدّى إلى الإضمار قبل الذِكر قلنا إنّما جوّزنا هاهنا الإضمار قبل الذِكر لأنّ ما بعده يُفَسّره لأنّهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعضٍ إذا كان فى

١٥ الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطَب قال الله تعالى وَٱلْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَافِظَاتِ وَٱلذَّاكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّاكِرَاتِ فلم يُعْمِلِ الآخِرِ فيما أعمل فيه الأوّلَ آستغناء عنه بما ذكره قبلُ ولعلم المخاطَب أنّ الثانى قد دخل فى حكم الأوّل وقال الله تعالى أنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فآستغنى بذكر خبر الأوّل عن ذكر خبر الثانى لعلم المخاطَب أنّ الثانى قد دخل فى ذلك

٢٠ قال ضَابِئٌ البُرْجُمِىّ

فَمَنْ يَكُ أَمْسَ بِٱلْمَدِينَةِ رَحْلُهُ ، فَإِنِّى وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

فآستغنى بذكر خبر الآخِرِ عن خبر الأوّل، وقال دِرْهم بن زيدٍ الأنصارىّ

٢٢ نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا ، عِنْدَكَ رَاضٍ وَٱلرَّأْىُ مُخْتَلِفُ

وأستغنى بذكر خبر الآخر عن ذكر خبر الأوّل، وقال الفرزدق

إِنِّى ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِى مَا جَنَى • وَأَبَى فَكُنْتُ وَكَانَ غَيْرَ غَدُورِ

فأستغنى بخبر الثانى عن الأوّل والشواهدُ على هذا النحو كثيرة فدلّ على جواز
الإضمار هاهنا قبلِ الذِكر لأنّ ما بعده يفسّره، وإذا جاز الإضمار مع عدم
٥ تقدّم ذكر المُظْهَرْ لدلالة الحال عليه كما قال تعالى حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ
يعنى الشمس وإن لم يجرِ لها ذكر وكما قال تعالى كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ يعنى
الأرض وكما قال الشاعر

عَلَى مِثْلِهَا أَمْضِى إِذَا قَالَ صَاحِبِى • أَلَا لَيْتَنِى أَفْدِيكَ مِنْهَا وَأَفْتَدِى

يعنى الفَلاة وإن لم يجرِ لها ذكر لدلالة الحال فَلِأَنْ يجوز هاهنا الإضمار
١٠ قبل الذكر لشريطة التفسير ودلالة اللفظ كان ذلك من طريق الأَوْلَى ثمّ
إن كان هذا ممتنعا فينبغى أن لا يجوز عندكم ولا خلافَ بين جميع النحويّين
أنه جائز إلاّ فيما لا يُعَدُّ خلافا فدلّ على فسادِ ما ذكرتموه (fol. 38) والله أعلمُ،

١٤ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ نِعْمَ وبِئْسَ أسمان مبتدآن وذهب البصريّون
١٥ إلى أنّهما فعلان ماضيان لا يتصرّفان وإليه ذهب علىّ بن حمزةَ الكِسائىّ من
الكوفيّين، أمّا الكوفيّون فأحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّهما أسمان دخولُ
حرفِ الخفض عليهما فإنّه قد جاء عن العرب أنّها تقول مَا زَيْدٌ بِنِعْمَ الرَّجُلِ
قال حسّان بن ثابتٍ

أَلَسْتُ بِنِعْمَ ٱلْجَارُ يُؤْلَفُ بَيْتُـهُ • أَخَا قِلَّةٍ أَوْ مُعْدِمَ ٱلْمَالِ مُصْرِمَا

٢٠ وحُكى عن بعضِ فُصَحاء العرب أنّه قال نِعْمَ ٱلسَّيْرُ عَلَى بِئْسَ ٱلْعَيْرُ وحكى
أبو بكرٍ بن الأنبارىّ عن أبى العبّاس أحمدَ بن يحيى بن ثَعْلَبَ عن سَلَمَةَ
عنِ الفرّاء أنّ أعرابيًّا بُشِّرَ بمَوْلُودةٍ فقيل له نِعْمَ المَوْلُودَةُ مَوْلُودَتُكَ فقال
٢٢ وَاللهِ مَا هِىَ بِنِعْمَ المَوْلُودَةُ نُصرتها بكاء وبِرّها سرِقَة فأدخلوا عليها حرف

الخفض ودخولُ حرفِ الخفض يدلّ على أنّهما اسمان لأنّه من خصائص الأسماء، ومنهم من تمسّك بأن قال الدليل على أنّهما اسمان أنّ العرب تقول يَا نِعْمَ المَوْلَى ويَا نِعْمَ النَّصِيرُ فنداءهم نِعْمَ يدلّ على الاسميّة لأنّ النداء من خصائص الأسماء ولو كان فعلا لَمَا توجّه نحوه النداء. قالوا ولا يجوز أن
٥ يقال أنّ المقصود بالنداء محذوف للعلم به والتقدير فيه يا اَللّٰهُ نِعْمَ المَوْلَى ونِعْمَ النَّصِيرُ أَنْتَ فحُذف المنادى لدلالةِ حرف النداء عليه كما حُذف حرف النداء لدلالة المنادَى عليه لأنّا نقول الجواب عن هذا أنّ المنادَى إنّما يُقدَّر محذوفا إذا وَلِيَ حرفُ النداء فعلَ أمرٍ وما جرى مجراه كقراءة الكِسائيّ وأبي جعفرَ المدنيّ ويعقوبَ الحَضْرَميّ وأبي عبد الرحمن السُّلَميّ والحسن البصريّ وحُمَيْد
١٠ الأعرج أَلَا يَا ٱسْجُدُوا لِلّٰهِ أراد يَا هَؤُلَاءِ ٱسْجُدُوا وكما قال الأَخْطَل

أَلَا يَا ٱسْلَمِي يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَدْرِ ، وَإِنْ كَانَ حَيَّانَا عِدًى آخِرَ ٱلدَّهْرِ

وقال الآخر وهو ذو الرُّمّة

أَلَا يَا ٱسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى ٱلْبِلَى ، وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرْعَائِكِ ٱلْقَطْرُ

وقال الآخر وهو المُرَقِّش

١٥ أَلَا يَا ٱسْلَمِي لَا صُرْمَ لِي ٱلْيَوْمَ فَاطِمَا ، وَلَا أَبَدًا مَا دَامَ وَصْلُكِ دَائِمَا

وقال الآخر

أَلَا يَا ٱسْلَمِي قَبْلَ ٱلْفِرَاقِ ظَعِينَا ، تَحِيَّةَ مَنْ أَمْسَى إِلَيْكِ حَزِينَا

وقال الآخر وهو الكُمَيْت

أَلَا يَا ٱسْلَمِي يَا تِرْبَ أَسْمَاءَ مِنْ تِرْبِ ، أَلَا يَا ٱسْلَمِي حُيِّيتِ عَنِّي وَعَنْ صَحْبِي

٢٠ وقال الآخر وهو العَجّاج

يَا دَارَ سَلْمَى يَا ٱسْلَمِي ثُمَّ ٱسْلَمِي ، بِسَمْسَمٍ وَعَنْ يَمِينِ سَمْسَمِ

وقال الآخر

٢٢ أَمَسْلَمَ يَا ٱسْمَعْ يَا ٱبْنَ كُلِّ خَلِيفَةٍ ، وَيَا سَائِسَ ٱلدُّنْيَا وَيَا جَبَلَ ٱلْأَرْضِ

أراد يَا هَذَا اَسْمَعْ وقال الآخر

وَقَالَتْ أَلَا يَا اَسْمَعْ نَعِظْكَ بِخُطَّةٍ • فَقُلْتُ سَمِيعًا فَٱنْطِقِي وَأَصِيبِي

أراد وَقَالَتْ يَا هَذَا اَسْمَعْ فحذف المنادى لدلالةِ حرف النداء عليه وإنّما اختصّ هذا (fol. 30) التقدير بفعل الأمر دون الخبر لأنّ المنادى مخاطَبٌ
٥ والمأمور مخاطَبٌ فحذفوا الأوّل من المخاطَبين اكتفاء بالثانى عنه وإذا كان هذا المنادى إنّما يُقدَّر محذوفا فيما إذا وَلِىَ حرفَ النداء فعلَ أمرٍ فلا خلافَ أنْ نِعْمَ ٱلْمَوْلَى خبر فيجبُ أن لا يُقدَّر المنادى فيه محذوفا يدلّ عليه أنّ النداء لا يَكاد ينفكّ عن الأمر أو ما جرى مجراه من الطلب والنهى ولذلك لا يَكاد يُوجَد فى كتاب الله تعالى نداءٌ ينفكّ عن أمرٍ أو نهيٍ ولهذا لمّا جاء
١٠ بعده الخبر فى قوله تعالى يَا أَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ شفعه الأمر فى قوله فَٱسْتَمِعُوا لَهُ فلمّا كان النداء لا يَكاد ينفكّ عن الأمر وهما جُمْلَتَا خِطابٍ جاز أن يُحْذَفَ المنادى من الجملة الأولى وليس كذلك يَا نِعْمَ المَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ لأنّ نِعْمَ خبر فلا يجوز أن يُقدَّر المنادى فيه محذوفا، ومنهم من تمسّك بأن قال الدليل على أنّهما ليسا بفعلَيْن أنّه لا يحسُن اقتران الزمان بهما كسائر
١٥ الأفعال أَلَا ترى أنّك لا تقول نِعْمَ الرَّجُلُ أَمْسِ ولا نِعْمَ الرَّجُلُ غَدًا وكذلك أيضا لا تقول بِئْسَ الرَّجُلُ أَمْسِ ولا بِئْسَ الرَّجُلُ غَدًا فلمّا لم يَحْسُنِ اقتران الزمان بهما عُلِمَ أنّهما ليسا بفعلَيْن، ومنهم من تمسّك بأن قال الدليل على أنّهما ليسا بفعلَيْن أنّهما غيرُ منصرِفَيْن لأنّ التصرّف من خصائص الأفعال فلمّا لم يَتَصَرَّفَا دلّ على أنّهما ليسا بفعلَيْن، ومنهم من تمسّك بأن قال الدليل
٢٠ على أنّهما ليسا بفعلَيْن أنّه قد جاء عن العرب نَعِيمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ وليس فى أَمْثِلَةِ الأفعال فَعِيلَ البَتَّةَ فدلّ على أنّهما اسمان وليسا بفعلَين، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّهما فعلان اتّصالُ الضمير المرفوع بهما على حدّ اتّصاله بالفعل المتصرّف فإنّه قد جاء عن العرب أنّهم قالوا نِعْمَا رَجُلَيْنِ ونِعْمُوا رِجَالًا وحكى ذلك الكِسائىّ وقد رفعا مع ذلك المظهر فى
٢٥ نحو نِعْمَ الرَّجُلُ وبِئْسَ الغُلَامُ والمضمر فى نحو نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ وبِئْسَ غُلَامًا

عَمْرٍو فدلّ على أنّها فعلان، ومنهم من تمسّك بأن قال الدليل على أنّها فعلان اتّصالُهما بتاء التأنيث الساكنة التى لا يقلبها أحدٌ من العرب فى الوقف هاء كما قلبوها فى نحو رَحْمَة وسَنَة وشَجَرَة وذلك قولهم نِعْمَتِ ٱلْمَرْأَةُ وبِئْسَتِ ٱلْجَارِيَةُ لأنّ هذه التاء يختصّ بها الفعل الماضى لا يتعدّاه فلا يجوز
٥ الحكم باسميّة ما اتّصلت به، اعترضوا على هذا بأن قالوا قولكم أنّ هذه التاء يختصّ بها الفعل ليس بصحيحٍ لأنّه قد اتّصلت بالحرف فى قولهم رُبَّتَ وثُمَّتَ ولَاتَ فى قوله تعالى فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ قال الشاعر

مَاوِىَّ بَلْ رُبَّتَمَا غَارَةٍ ، شَعْوَاء كَٱللَّذْعَةِ بِٱلْمِيسَمِ

وقال الآخر (Fol. 40)

١٠ ثُمَّتَ قُمْنَا إلَى جُرْدٍ مُسَوَّمَةٍ ، أعْرَافُهُنّ لِأيْدِينَا مَنَادِيلُ

فلَحاقُها بالحرف يُبطل ما ادَّعيتموه من اختصاص الفعل بها وإذا بطل الاختصاص جاز أن تكون نِعْمَ وبِئْسَ اسمَيْن لِحقتهما هذه التاء كما لِحقت رُبَّتَ وثُمَّتَ هذا على أنّ نِعْمَ وبِئْسَ لا تلزمها التاء بوقوع المؤنّث بعدها كما تلزم الأفعال ألَا ترى أنّ قولك قَامَ المَرْأَةُ وقعَد الجَارِيَةُ لا يجوز فى سعة
١٥ الكلام بخلافِ قولك نِعْمَ المَرْأَةُ وبِئْسَ الجَارِيَةُ فإنّه حسن فى سعة الكلام فَبانَ الفرق بينهما وهذا الاعتراض الذى ذكروه ساقط وأمّا التاء التى اتّصلت برُبَّتَ وثُمَّتَ وإن كانت للتأنيث إلّا أنّها ليستِ التاء التى فى نِعْمَتْ وبِئْسَتْ والدليل على ذلك من وجهَيْن أحدها أنّ التاء فى نِعْمَتِ ٱلْمَرْأَةُ وبِئْسَتِ ٱلْجَارِيَةُ لِحقت الفعل لتأنيث الاسم الذى أُسند إليه الفعل
٢٠ كما لِحقت فى قولهم قَامَتِ ٱلْمَرْأَةُ لتأنيث الاسم الذى أُسند إليه الفعلُ والتاء فى رُبَّتَ وثُمَّتَ لِحقت لتأنيث الحرف لا لتأنيث شىء آخَرَ ألَا ترى أنّك تقول رُبَّتَ رَجُلٍ أهَنْتُ كما تقول رُبَّتَ امْرَأَةٍ أكْرَمْتُ ولو كانت كالتاء فى نِعْمَتْ وبِئْسَتْ لَمَا جاز أن تُثْبَتَ مع المذكّر كما لا يجوز أن تُثْبَتَ مع المذكّر
٢٤ فى قولك نِعْمَتِ الرَجُلُ وبِئْسَتِ الغُلَامُ فلمّا جاز أن تُثْبَتَ التاء فى رُبَّتَ

مع المذكّر دلّ على الفرق بينهما، والوجه الآخر أنّ التاء اللاحقة للفعل
تكون ساكنةً وهذه التاء التى تلحق هذين الحرفين تكون متحرّكةً فبَانَ الفرق
بينهما، وأمّا لَاتَ فلا نسلّم أنّ التاء مزيدةٌ فيها بل هى كلمةٌ على حيالها وإن
سلّمنا أنّ التاء مزيدةٌ فيها فالجواب من أربعة أوجه وجهان ذكرناهما فى
٥ رُبَّتَ وثُمَّتَ ووجهان نذكرهما الآنَ أحدهما أنّ الكِسائىّ كان يَقِفُ عليها
بالهاء فاحتجّ بأنّه سأل أبا فَقْعَسٍ الأسدىّ عنها فقال وَلَاهْ فإذًا لا يكون
بمنزلة التاء فى رُبَّتَ وثُمَّتَ ولا بمنزلة التاء فى نِعْمَتْ وبِئْسَتْ، والوجه الثانى
أن تكون التاء فى لَاتَ حِينَ متّصلةً بحِينَ لا بلاَ كذلك ذكره أبو عُبَيْدٍ
القاسم بن سَلّامٍ وحكى أنّهم يزيدون التاء على حِينَ وأَوَانَ والآنَ فيقولون
١٠ فَعَلْتُ هذَا تَحِينَ كَذَا وتَأَوَانٍ كَذَا وتَالْآنَ أى حِينَ كَذَا وأَوَان كَذَا والآنَ
وقال الشاعر وهو أبو وَجْزَةَ السعْدىّ

اَلْعَاطِفُونَ تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ ٭ وَٱلْمُطْعِمُونَ زَمَانَ أَيْنَ ٱلْمُطْعِمُ

وقال أبو زُبيدٍ الطائىّ

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَا تَأَوَانٍ ٭ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

١٥ وقال الآخَر

نَوِّلِي قَبْلَ يَوْمِ نَأْيِي جُمَانَا ٭ وَصِلِينَا كَمَا زَعَمْتِ تَلَانَا

واحتجّ بحديثِ ابن عُمَرَ حين ذكر لرجل مناقبَ عثمانَ فقال له اِذْهَبْ بِهَا
تَلْآنَ إِلَى أَصْحَابِكَ واحتجّ بأنّه وَجَدَها (fol. 41) مكتوبةً فى المصحف الذى
يقال له الإمامُ تَحِينَ فدلّ على ما قلناه، وقولهم أنّ التاء لا تلزم نِعْمَ وبِئْسَ
٢٠ إذا وقع المؤنّث بعدها فليس بصحيح لأنّ التاء تلزمها فى لغة شَطْرِ العرب
كما تلزم فى قَامَ ولا فَرْقَ عندهم بين نِعْمَتِ ٱلْمَرْأَةُ وقَامَتِ ٱلْمَرْأَةُ وإنّما جاز
عند الذين قالوا نِعْمَ المَرْأَةُ ولم يجز عندهم قَامَ المَرْأَةُ لأنّ المَرْأَةَ فى قولهم
نِعْمَ المَرْأَةُ هِنْدٌ واقعةٌ على الجنس كقولهم الرَجُلُ أَفْضَلُ مِن المَرْأَةِ أى جنس
٢٤ الرِجَالِ أفضلُ من جِنْسِ النِسَاء وكقولهم أَهْلَكَ النَاسَ الدِينَارُ والدِرهَمُ أى

الدَّرَاهِمُ والدَّنَانِيرُ وكوقوع الإنسَان على النَّاس قال الله تعالى لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ أراد النَّاسَ وإذا كان المراد بالمرْأةِ استغراق الجنس فلا خلافَ أنّ أسماء الاجناس والجموع يجوز تذكيرُ أفعالها وتأنيثُها فلهذا المعنى حذف تاء التأنيث مَن حذفها من نِعْمَ المَرْأةُ وإذا كانوا قد

٥ حذفوها فى حال السعة من فعل المؤنّث الحقيقيّ من قولهم حَضَرَ القاضِيَ اليَوْمَ امْرَأَةٌ فلا يَبْعُدُ أن يحذِفوها من فعل المؤنّث الواقع على الجنس وقد قالوا مَا قعَد إلاّ المَرْأةُ ومَا قَامَ إلاّ الجَارِيَةُ فحذفوا تاء التأنيث البتّةَ ولم تأتِ مُثْبَتَةً إلاّ فى ضرورة فإن قالوا إنّما حُذفت تاء التأنيث هاهنا تنبيهًا على المعنى لأنّ التقدير مَا قعَد أحدٌ إلاّ المرْأةُ ومَا قَامَ أحدٌ إلاّ الجَارِيَةُ

١٠ قلنا هذا مسلّمٌ و لكنّ اللفظ يدلّ على أنّ المرأةَ والجارِيَةَ غيرُ بدلٍ من أحَدٍ وإن كان المعنى يدلّ على أنّهما بدلٌ كما أنّ اللفظ يدلّ على أنّ شَحْمًا فى قولك تَفقّأَ الكَبْشُ شَحْمًا غيرُ فاعلٍ وإن كان المعنى يدلّ على أنّه فاعلٌ فكما أنّهم حذفوا تاء التأنيث من قولهم مَا قعَد إلاّ المرْأةُ تنبيهًا على المعنى فكذلك حذفوها من قولهم نِعْمَ المَرْأةُ تنبيهًا على أنّ الاسم يراد بـه الجنس، ومنهم

١٥ من تمسّك بأن قال الدليل على أنّهما فعلان ماضِيَان أنّهما مبنيّان على الفتح ولو كانا اسمَيْن لَمَا كان لبنائِهما وجهٌ إذ لا علّةَ هاهنا توجِب بناءهما وهذا تمسّكٌ باستصحاب الحال وهو من أضعف الأدِلّة والمُعتمَد عليه ما قدّمناه، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم الدليل على أنّهما اسمان دخولُ حرفِ الجرّ عليهما فى قوله

٢٠ أَلَسْتُ بِنِعْمَ ٱلْجَارِ

وقولُ بعضِ العرب نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْسَ العَيْرُ وقول الآخر وَٱللهِ مَا هِيَ بِنِعْمَ المَوْلُودَةُ فنقول دخولُ حرف الجرّ عليهما ليس لهم فيه حجّةٌ لأنّ الحكاية فيه مقدّرة وحرف الجرّ يدخل مع تقدير الحكاية على ما لا شُبْهَةَ فى فعليّته قال الراجز

٢٥ وَٱللهِ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ * وَلَا مُخَالِطِ ٱللَّيَانِ جَانِبُهْ

ولو كان الأمر كما زعمتم لَوجب أن يُحكَمَ لِنَامَ بالاسميّة لدخول الباء عليه وإذا لم (fol. 42) يجز أن يُحكَمَ له بالاسميّة لتقدير الحكاية فكذلك هاهنا لا يجوز أن يُحكَمَ لِنِعْمَ وبِئْسَ بالاسميّة لدخولِ حرف الجرّ عليهما لتقدير الحكاية والتقدير فى قولك

٥ أَلَسْتُ بِنِعْمَ ٱلجَارُ

ألستُ بجارٍ مَقُولٍ فِيهِ نِعْمَ الجَارُ وكذلك التقدير فى قولِ بعض العرب نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْسَ العَيْرُ وكذلك التقدير فى قول الآخر وَاللهِ مَا هِيَ بِنِعْمَ المَوْلُودَةُ وَاللهِ مَا هِيَ بِمَوْلُودةٍ مَقُولٍ فيها نِعْمَ المَوْلُودَةُ وكذلك أيضا التقدير فى البيت الذى ذكرناه وَاللهِ مَا لَيْلِي بليلٍ مَقُولٍ فيه نَامَ صَاحِبُهُ إلّا أنّهم ١٠ حذفوا منها الموصوف وأقاموا الصفة مقامه كقوله تعالى أَنِ ٱعْمَلْ سَابِغَاتٍ أى دُرُوعًا سَابِغَاتٍ وكقوله تعالى وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ أى المِلَّةِ القَيِّمَةِ فصار التقدير فيها ألستُ بمَقُولٍ فيه نِعمَ الجَارُ ونِعْمَ السَّيْرُ على مَقُولٍ فيه بِئْسَ العَيْرُ ومَا هِيَ بمقُولٍ فيها نِعْمَ المَوْلُودَةُ ومَا لَيْلى بمَقُولٍ فيه نَامَ صَاحِبُهُ ثمّ حذفوا الصفة التى هى مَقُول وأقاموا المحكيّ بها مقامها لأنّ القول يُحْذَفُ كثيرا ١٥ كما يُذْكَرُ كثيرا قال الله تعالى وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَى أى يقُولُونَ مَا نَعْبُدُهُمْ وقال تعالى ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا أى يَقُولُونَ رَبَّنَا وقال تعالى وَٱلْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ أى يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ قال تعالى ٢٠ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِيمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا أى يَقُولَانِ رَبَّنَا وقال تعالى فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ أى يُقَالُ لَهُمْ أَكَفَرْتُمْ وقال تعالى فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ إِنَّا لَمُغْرَمُونَ أى يَقُولُونَ إِنَّا لَمُغْرَمُونَ وهذا فى كلام الله تعالى وكلام العرب كثير جدًّا فلمّا كثر حذفُه كثرةَ ذكره حذفوا الصفة التى هى مَقُول فدخل حرف الجرّ على الفعل لفظا وإن كان ٢٥ داخلاً على غيره تقديرا كما دخلتِ الإضافة على الفعل لفظا وإن كانت

داخلةً على غيره تقديرا فى قوله

مَا لَكَ عِنْدِى غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرْ • وَغَيْرُ كَبْدَاءَ شَدِيدَةِ ٱلْوَتَرْ
جَادَتْ بِكَفَّىْ كَانَ مِنْ أَرْمَى ٱلْبَشَرْ

أى بكفّى رجلٍ كان من أرمى البشر فحذف الموصوف الذى هو رَجُل وأقام
٥ الجملة مقامَه فوقعت الإضافة إلى الفعل لفظا وإن كانت داخلةً على غيره
تقديرا فكذلك هاهنا دخل حرف الجرّ على الفعل لفظا وإن كان داخلا
على غيره تقديرا ونحو هذا من الاتّساع مجىء الجملة الاستفهاميّة وصفًا فى
نحو قوله

جَاءُوا بِضَيْحٍ هَلْ رَأَيْتَ ٱلذِّئْبَ قَطْ

١٠ فقوله هَلْ (fol. 43) رَأَيْتَ الذِئْبَ قَطْ جملةٌ استفهاميّةٌ فى موضعِ وصفٍ لضَيْحٍ
فإن كانت لا يحتمل صدقا ولا كذبا ولكنّه كأنّه قال جاءوا بضيحٍ يقول من
رآه هل رأيت الذئب قطّ فإنّه يُشْبِهه ونحو ذلك أيضا من الاتّساع مجىء
الجملة الأمريّة حالاً فى قوله

بِئْسَ مَقَامُ ٱلشَّيْخِ أَمْرِسْ أَمْرِسْ • إِمَّا عَلَى قَعْوٍ وَإِمَّا ٱقْعَنْسِسْ

١٥ أراد بئس مقامُ الشيخِ مقُولاً فيه أَمْرِسْ أَمْرِسْ ذمّ مقامًا يقال له ذلك فيه
وأَمْرِسْ أعِدِ الحبلَ إلى موضعه من البَكَرة وإنّما جاءت هذه الأشياء فى غيرِ
أماكِنِها لسعة اللغة وحسّن ذلك ما ذكرناه من إضمار القول فدلّ على أن
ما تمسّكوا به من دخولِ حرف الجرّ عليهما ليس بحجّةٍ يُسنَد إليها ولا يُعتمَد
عليها، وأمّا قولهم أنّ العرب تقول يَا نِعْمَ المَوْلَى ويَا نِعْمَ النَصِيرُ فنقول
٢٠ المقصود بالنداء محذوفٌ للعِلْمِ به والتقدير فيه يَا اللهُ نِعْمَ المَوْلَى ونِعْمَ
النَصِيرُ أَنْتَ، وأمّا قولهم أنّ المنادى إنّما يقدَّر محذوفا إذا وَلِىَ حرفُ النداء
فعلَ أمرٍ فليس بصحيحٍ لأنّه لا فَرْقَ بين الفعل الأمرىّ والخبرىّ فى امتناعِ
مَجىء كلٍّ واحدٍ منهما بعد حرف النداء إلاّ أن يقدَّر بينهما اسم يَتَوَجَّهُ النداء
إليه والذى يدلّ على أنّه لا فَرْقَ بينهما مجىء الجملة الخبريّة بعد حرف
٢٥ النداء بتقديرِ حذف المنادى كما تجىء الجملة الأمريّة بعد حرف النداء

بتقدير حذف المنادى قال الشاعر

يَا لَعْنَةُ ٱللّٰهِ وَٱلْأَقْوَامِ كُلِّهِمُ * وَٱلصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

أراد يَا هؤلاء لَعْنَةُ ٱللهِ على سِمْعَانَ وقال الآخر

يَا لَعْنَةُ ٱللّٰهِ عَلَى أَهْلِ ٱلرَّقَمْ * أَهلِ ٱلْحَمِيرِ وَٱلْوَقِيرِ وَٱلْخُزُمْ

٥ وقال الآخر

يَا لَعَنَ ٱللّٰهُ بَنِي ٱلسِّعْلَاتِ * عَمْرَو بْنَ مَيْمُونٍ شِرَارَ ٱلنَّاتِ

أراد بالنّات النّاس فحوّل السين تاء وقال الآخر

يَا قَاتَلَ ٱللّٰهُ صِبْيَانًا تَجِيءُ بِهِمْ * أُمُّ ٱلْهُنَيْبِرِ مِنْ زَنْدٍ لَهَا وَارِى

وهى جملةٌ خبريّة فدلّ على أنّه لا فَرْقَ فى ذلك بين الجملة الأمريّة والخبريّة

١٠ فوجب أن يكون المنادى محذوفا فى قولهم يَا نِعْمَ المَوْلَى ويَا نِعْمَ النَّصِيرُ والذى يدلّ على فسادِ ما ذهبوا إليه أنّا أجمعْنا على أنّ الجُمَل لا تُنادَى وأجمعْنا على أنّ نِعْمَ الرَجُلُ جملةٌ وإن وقع الخلاف فى نِعْمَ هل هى اسمٌ أو فعلٌ وإذا امتنع للإجماع قولنا يَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ فكذلك يجب أن يمتنعَ يَا نِعْمَ الرَجُلُ إلاّ على تقديرِ حذفِ المنادَى على ما بيّنّا، وأمّا قولهم أنّ النداء

١٥ لا يكاد ينفكّ عن الأمر أو ما جرى مجراه ولذلك لا يكاد يُوجَد فى كتاب الله تعالى نداءٌ ينفكّ عن أمرٍ أو نهيٍ قلنا لا نسلّم بل يكثُر مجيء الخبر والاستفهام مع (fol. 44) النداء كثرةَ الأمر والنهى وأمّا الخبر فقد قال الله تعالى يَا عِبَادِى لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ وقال تعالى فى موضعٍ آخَرَ يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ ٱلرَّحْمٰنِ وقال تعالى فى موضعٍ

٢٠ آخَرَ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وقال تعالى فى موضعٍ آخَرَ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ وقال تعالى فى موضع آخَرَ يَا أَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ وقال تعالى فى موضعٍ آخَرَ يَا أَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنْتُمُ ٱلْفُقَرَاءُ إِلَى ٱللّٰهِ إلى غير ذلك من المواضع وأمّا الاستفهامُ فقد قال الله تعالى يَا أَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ ٱللّٰهُ لَكَ وقال تعالى فى موضعٍ آخَرَ يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ

٢٥ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ وقال فى موضعٍ آخَرَ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا

يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وقال تعالى فى موضعٍ آخَرَ وَيَا قَوْمِ مَا لِى أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلنَّجوةِ وَتَدْعُونَنِى إِلَى ٱلنَّارِ إلى غيرِ ذلك من المواضع فإذا كثُر مجىء الخبر والاستفهام كثرة الأمر والنهى فقد تكافآ فى الكثرة فلا مزيّة لأحدهما عن الآخَر، وأمّا قولهم أنّه لا يحسُن اقترانُ الزمان بهما فلا يقال نِعْمَ الرَّجُلُ
٥ أمْسِ ولا بِئْسَ الغُلَامُ غدًا ولا يجوز تصرُّفهما فنقول إنما امتنعا مِن اقترانِهما بالزمان الماضى وما جاء التصرُّف لأنّ نِعْمَ موضوع لغاية المدحِ وبِئْسَ موضوع لغاية الذمّ فجُعل دلالتهما مقصورةً على الآنَ لأنّك إنّما تمدح وتذمّ بما هو موجودٌ فى الممدوح أو المذموم لا بما كان فزال ولا بما سيكون ولم يقَعْ، وأمّا قولهم أنّه قد جاء عن العرب نَعِيمَ الرَّجُلُ فهذا ممّا ينفرد بروايته
١٠ أبو علىٍّ قُطْرُبٌ وهى رواية شاذّةٌ ولَئِنْ صحّتْ فليس فيها حجّةٌ لأنّ نِعْمَ أصله نَعِمَ على وزنِ فعل بكسر العين فأُشبع الكسرة فنشأتِ الياء كما قال الشاعر

تَنْفِى يَدَاهَا ٱلْحَصَى فِى كُلِّ هَاجِرَةٍ * نَفْىَ ٱلدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ ٱلصَّيَارِيفِ

أراد الدَّرَاهِمِ والصَّيَارفِ والذى يدلّ على أنّ أصلَ نِعْمَ نَعِمَ أنّه يجوز فيها أربع لغات نَعِمَ بفتح النون وكسر العين على الأصل ونَعْمَ بفتح النون وسكون
١٥ العين ونِعِمَ بكسر النون والعين ونِعْمَ بكسر النون وسكون العين فمن قال نَعِمَ بفتح النون وكسر العين أتى بها على الأصل كقراءة ابن عامرٍ وحمزة والكِسائىّ والأعمشِ وخلفٍ فَنَعِمَّا بفتح النون وكسر العين وكما قال طَرَفَة

مَا أَقَلَّتْ قَدَمٌ نَاعِلَهَا * نَعِمَ ٱلسَّاعُونَ فِى ٱلْأَمْرِ ٱلْمُبِرْ

ومَن قال نَعْمَ بفتح النون وسكون العين حذف كسرة العين كقراءة يحيى بن
٢٠ وثّابٍ فَنَعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ بفتح النون وسكون العين وكما قال الشاعر

فَإِنْ أَهْجُهُ يَضْجَرْ كَمَا ضَجْرَ بَازِلٌ * مِنَ ٱلْأَدْمِ دَبْرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبُهْ

أراد ضَجِرَ ودَبِرَتْ فحذف وقال الآخر (fol. 15)

إِذَا هَدَرَتْ شَقَاشِقُهُ وَنَشْبَتْ * لَهُ ٱلْأَظْفَارُ تُرْكَ لَهُ ٱلْمُدَارُ

أراد نَشِبت وتُرِكَ وقال الآخر وهو أبو النَّجْمِ
٢٥ هَيَّجَهَا نَضْحٌ مِنَ ٱلطَّلِّ سَحَرْ

وَهَزَّتِ ٱلرِّيحُ ٱلنَّدَى حِينَ قَطَرْ . لَوْ عُصْرَ مِنْهَا ٱلْبَانُ وَٱلْمِسْكُ ٱنْعَصَرْ

أراد عُصِرَ وقال الآخر

رُجْمَ بِهِ ٱلشَّيْطَانُ مِنْ هَوَائِـهِ

أراد رُجِمَ وقال الآخر

٥ وَنُفْخُوا فِى مَدَائِنِهِمْ فَطَارُوا

أراد ونُفِخوا، ومَن قال نِعِمَ بكسر النون والعين كسر النون إتباعا لكسرة العين كقراءة زَيْدِ بن علىّ والحسن البصرىّ ورؤبة ٱلْحَمْدِ لِلّٰهِ بكسر الدال إتباعا لكسرة اللام وكقراءة إبرهيم بن أبى عَبْلَةَ ٱلْحَمْدُ لُلّٰهِ بضمّ اللام إتباعا لضمّة الدال كقولهم فى مِنْتِن بكسر الميم إتباعا لكسرة التاء وكقولهم أيضا ١٠ مُنْتُن بضمّ التاء إتباعا لضمّة الميم، ومن قال نِعْمَ بكسر النون والسكون العين نقل كسرة العين من نَعِمَ بفتح النون وكسر العين إلى النون وعليها أكثرُ القرّاء فلمّا جاز فيها هذه الأربع اللغات دلّ على أنّ أصلها نَعِمَ على وزن فَعِلَ لأنّ كلّ ما كان على وزن فَعِلَ من الاسم والفعل وعينه حرف من حروف الحلق فإنّه يجوز فيه أربع لغات فالاسم نحو فَخِذٌ وفَخْذٌ وفِخِذٌ و١٥ فِخْذٌ والفعل نحو قد شَهِدَ وشَهْدَ وشِهِدَ وشِهْدَ على ما بيّنّا فى نِعْمَ وإذا ثبت أنّ الاصل فى نِعْمَ نَعِمَ كانتِ الياء فى نَعِيمَ الرَّجُلُ إشباعا فلا يكون فيه دليلٌ على الاسميّة فدلّ على أنّهما فعلان لا اسمان والله أعلم،

١٥ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ أَفْعَلَ فى التعجّب نحو مَا أَحْسَنَ زَيْدًا اسم ٢٠ وذهب البصريّون إلى أنّه فعل ماضٍ وإليه ذهب أبو الحسن علىّ بن حمزة الكِسائىّ من الكوفيّين، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّه اسم أنّه جامد لا يَتَصَرَّفُ ولو كان فعلا لَوَجَبَ أن يَتَصَرَّفَ لأنّ التصرّف من ٢٢ خصائص الأفعال فلمّا لم يتصرّفْ وكان جامدا وجب أن يُلْحَقَ بالأسماء،

ومنهم من تمسّك بأن قال الدليل على أنّه اسم أنّه يدخله التصغير والتصغير من خصائص الأسماء قال الشاعر

يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا * مِنْ هَاؤُلَيَّائِكُنَّ ٱلضَّالِ وَٱلسَّمُرِ

فأُمَيْلِحَ تصغيرُ أَمْلَحَ وقد جاء ذلك كثيرا فى الشعر وسعةِ الكلام قالوا ولا
٥ يجوز أن يقال أنّ فعل التعجّب لزِم طريقةً واحدة وضارع الاسمَ فلحقه التصغير لأنّا نقول هذا ينتقض بِلَيْسَ وعَسَى فإنّهما لزما طريقة واحدة ومع هذا لا يجوز تصغيرهما وأبلغ من هذا النقض وأوكد مثالُ أَفْعِلْ بِهِ فى التعجّب فإنّه فعل لزم طريقة واحدة ومع هذا فإنّه ... لا يجوز تصغيره، ومنهم من تمسّك بأن قال الدليل على انّه اسم أنّه تصحّ عينه نحو مَا أَقْوَمَهُ ومَا أَبْيَعَهُ
١٠ كما تصحّ العين فى الاسمِ فى نحو هذا أَقْوَمُ مِنْك وأَبْيَعُ مِنْكَ ولو أنّه فعل كما زعمتم لَوَجَبَ أن تُعَلَّ عينه بقلْبِها ألفا كما قُلبت من الفعل فى نحو قَامَ وبَاعَ وأَقَامَ وأَبَاعَ فى قولهم أَبَعْتُ الشئ إذا عرضتَه للبَيْع وإذا كان قد أُجْرِىَ مجرى الأسماء فى التصحيح مع ما دخله من الجمود والتصغير وجب أن يكونَ اسمًا، والذى يدلّ على أنّه ليس بفعل وأنّه ليس التقدير فيه شَىْءٌ أَحْسَنَ
١٥ زيدًا قولهم مَا أَعْظَمَ ٱللّٰهَ ولوكان التقدير فيه ما زعمتم لَوَجب أن يكون التقدير شىءٌ أعظمَ اللهَ والله تعالى عظيم لا بجَعْلِ جاعلٍ وقال الشاعر

مَا أَقْدَرَ ٱللّٰهَ أَنْ يُدْنِى عَلَى شَحَطٍ * مَنْ دَارُهُ ٱلْحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صُولُ

ولوكان الأمر كما زعمتم لَوَجب أن يكون التقدير فيه شىءٌ أَقْدَرَ ٱللّٰهَ واللهُ تعالى قادر لا بجَعْلِ جاعلٍ، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا الدليل على
٢٠ أنّه فعل أنّه إذا وصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية نحو ما أَحْسَنَنِى عِنْدَكَ ومَا أَظْرَفَنِى فِى عَيْنِكَ وما أَعْلَمَنِى فِى ظَنِّكَ ونون الوقاية إنّما تدخل على الفعل لا على الاسم ألَا ترى أنّك تقول فى الفعل أَرْشَدَنِى وأَسْعَدَنِى وأَبْعَدَنِى ولا تقول فى الاسم مُرْشِدُنِى ولا مُسْعِدُنِى فأمّا قوله

وَلَيْسَ حَامِلُنِى إِلَّا ٱبْنَ حَمَّالِ

٢٥ فمن الشاذّ الذى لا يُلْتَفَتُ إليه ولا يُقَاسُ عليه وإنّما دخلت هذه النون على

الفعل لنفى آخره من الكسر لأنّ ياء المتكلّم لا يكون ما قبلها إلّا مكسورا
وإذا كانوا قد منعوه من كسرة الإعراب لِثِقَلِها وهى غير لازمةٍ فَلِأَنْ يمنعوه
من كسرة البناء وهى لازمة كان ذلك من طريق الأَوْلى فلمّا منعوه من
إلكسر أدخلوا هذه النون لتكون الكسرة عليها فلولم يكن أَفْعَلَ فى التعجّب
٥ فعلا وإلاّ لَمَا دخلت عليه نون الوقاية كدخولها على سائر الأفعال،
اعترضوا على هذا بأن قالوا نون الوقاية قد دخلت على الاسم فى نحو قَدْنِى
وقَطْنِى أى حَسْبِى قال الشاعر

إِمْتَلَأَ ٱلْحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِى ٭ مَهْلاً رُوَيْدًا قَدْ مَلَأْتَ بَطْنِى

ولا يدلّ ذلك على الفعليّة فكذلك هاهنا وما آعترضوا فيه ليس بصحيح لأنّ
١٠ قَدْنِى وقَطْنِى من الشاذّ الذى لا يُعرَّج عليه فهو فى الشذوذ بمنزلة مِنِّى وعَنِّى
وإنّما حسن دخول هذه النون على قَدْ وقَطْ لأنّك تقول قَدْكَ من كذا
وقَطْكَ من كذا أى آكْتَفِ به فتأمر بهما كما تأمر بالفعل فلذلك حسن
دخول هذه النون عليهما على أنّهم قد (fol. 47) قالوا قَطِى وقَدِى من غير
نونٍ كما قالوا قَطْنِى وقَدْنِى بالنون قال الشاعر

١٥ قَدْنِىَ مِنْ نَصْرِ ٱلْخُبَيْبَيْنِ قَدِى ، لَيْسَ ٱلْإِمَامُ بِٱلشَّحِيحِ ٱلْمُلْحِدِ

ولا خِلافَ أنّه لا يجوز أن يقال مَا أَكْرَمِى بحذف النون كما يقال مَا أَكْرَمَنِى
كما يقال قَدْنِى وقَدِى فلمّا لم يجز ذلك بَانَ الفَرْقُ بينهما ، ومنهم من تمسّك
بأن قال الدليل على أنّ أَفعَلَ فى التعجّب فعل أنّه يَنصِب المَعارِف والنَكرات
وأَفْعَل إذا كان آسمًا لا يَنصِب إلّا النَكرات خاصّةً على التمييز نحو قولك
٢٠ زَيْدٌ أَكْبَرُ مِنْكَ سِنًّا وأَكْثَرُ مِنْكَ عِلْمًا ولو قلت زَيْدٌ أَكْبَرُ مِنْكَ السِنَّ أو
أَكْثَرُ مِنْكَ العِلْمَ لم يجز ولمّا جاز أن يقال مَا أَكْبَرَ السِنَّ له ومَا أَكْثَرَ العِلْمَ
له دلّ على أنّه فعل، إعترضوا على هذا بأن قالوا قَدِ آدَّعَيْتم أنّ أَفْعَل إذا
كان آسمًا لا يَنصِب إلاّ النَكِرة وقد وجدنا العرب قد أَعْمَلَتْه فى المعرفة
قال الحُرث بن ظالم

٢٥ فَمَا قَوْمِى بِثَعْلَبَةَ بْنِ بَكْـرٍ ، وَلَا بِفَزَارَةَ ٱلشُّعْرِ ٱلرِّقَابَا

فنصب الرِقاب بالشُعْر وهو جمع أَشْعَر ولا خلافَ أنّ الجمعَ فى باب العمل أَضْعَفُ من واحدِهِ لأنّ الجمع يباعِده عن مُشابَهَة الفعل لأنّ الفعل لا يُجمع وإذا بعُد عن مُشابَهَة الفعل بعُد عن العمل وإذا عمل جمع أَفْعَل مع بُعْده عن العمل فالواحد أَوْلى أن يعمل وقال الآخر

٥ وَنَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ ٭ أَجَبَّ ٱلظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

فنصب الظَهْرَ بأَجَبّ وقال الآخر

وَلَقَدْ أَغْتَدِى وَمَا صَقَعَ ٱلدِّيـــكُ عَلَى أَدْهَمٍ أَجَشَّ ٱلصَّهِيلاَ

فنصب الصَهيلَ بأَجَشّ فبطل مَا آدَّعَيْتموه، ومَا آعترضوا بـــه ليس بصحيحٍ أمّا بيت الحرث بن ظالم

١٠ الشُعْرِ ٱلرِّقَابَـا

فقد رُوِى الشُعْرَى رِقَابَا حَكَى ذلك سيبويه عن أبى الخطّاب عن بعض العرب أنهم يُنْشِدون البيت كذلك على أنّا وإن لم نُنْكِرْ صحّةَ ما رَوَيْتموه فلا حُجّةَ لكم فيه لأنّه من باب الحَسَنُ الوجهَ والحِسانُ الوُجوهَ وقد قالوا الحَسَنُ الوَجْهَ بنَصْبِ الوجــه تشبيها بالضاربُ الرجلَ كما قالوا الضاربُ

١٥ الرجلِ بالجرّ تشبيها بالحسنِ الوجهِ وقد ذهب بعض البصريّين إلى زيادة الألف واللام فيه فلمّا كان فى تقدير التنكير جاز نصبه على التمييز فبَانَ أنّ ما عارضتم به ليس بشىء، وأمّا قولُ النابغةِ

أَجَبَّ ٱلظَّهْـرَ

بفَتْحِهِما فقد رُوِى أَجَبِّ ٱلظَّهْرِ بجرّها ورُوِى أَجَبَّ ٱلظَّهْرُ برفع الظهر لأنّه

٢٠ فاعل والتقدير فيه عندنا أجبَّ الظهرُ منه وعندكم الألف واللام قامتَا مَقامَ الضمير العائد فلا حجّةَ لكم فى هذا البيت والجرّ فيهما هو القياس وإن صحّت رواية النصب فيكون على التشبيه بالمفعول على ما بيّنّا فى البيت الأوّل (fol. ٦١)

لا على تقدير زيادة الألف واللام ونصبه على التمييز على ما ذهبتم إليه ولَئِن سلّمنا على قول بعض البصريّين وهو الجواب عن جميعِ ما آحْتَجَجْتم به

٢٥ لأنّكم إذا قدّرتم أنّ الألف واللام فيه زائدة فهو عندكم نكرة فإذنْ ما عمل

فى معرفة وإنّما عمل فى نكرة والخلاف ما وقع فى أنّ أَفْعَل تعمل فى النكرة وإنّما وقع الخلاف فى أنّها تعمل فى المعرفة وأمّا قول الآخَر

أجَشّ الصّهيــلاَ

فالوجه جرّ الصهيل إلاّ أنّه نصبه على التشبيه بالمفعول أو على زيادة الألف
٥ واللام على ما قدّمنا ثمّ لو سلّمنا لكم صحّةَ ما ادّعيتموه فى هــذه الأبيات وأَجْرَيْناها فى ذلك مجرى مَا أَحْسَنَ الرجلَ فهل يُمكنكم أن تُوجِدُونا أَفْعَل وصفا نصب اسمًا مُضْمَرا أو عَلَما أوِ اسمًا من أسماء الإشارة وإذ لم يُمكِنْ ذلك و وجدنا أَفْعَل فى التعجّب تعمل فى جميع أنواع المعارف النصب دلّ على بُطْلان ما ذهبتم إليه من دعوى الاسميّة، ومنهم من تمسّك بأن قال
١٠ الدليل على أنّه فعل ماضٍ أنّا وجدناه مفتوحَ الآخِرِ ولولا أنّه فعل ماضٍ لم يكن لِبنائِهِ على الفتح وَجْهٌ لأنّه لو كان اسمًا لَارْتفع لِكونه خبرا لما كان على كِلاَ المذهبَيْن فلمّا لزم الفتحُ آخِرَه دلّ على أنّه فعل ماضٍ، اِعترضوا على هذا من وجهَيْن أحدها أنّهم قالوا ما احتججتم به من فتح آخِرِه ليس فيه حجّةٌ لأنّ التعجّب أصله الاستفهام ففتحوا آخِرَ أَفْعَل فى التعجّب ونصبوا زيدا
١٥ فَرْقًا بين الاستفهام والتعجّب والثانى أنّهم قالوا إنّما فُتِحَ آخِرُ أَفْعَل فى التعجّب لأنّه مبنيٌّ لتضمُّنِهِ معنى حرف التعجّب لأنّ التعجّب كان يجب أن يكون له حرف كَغيرِهِ من الاستفهام والشرط والنَّفْى والنَّهْى والتمنِّي والترجّى والتَّعْريف والنِداء والعَطْف والتشبيه والاستثناء إلى غير ذلك إلاّ أنّهم لمّا لم يَنْطِقوا بحرف التعجّب وضمّنوا معناه هذا الكلام استحقّ البناء ونظيرُ هــذا أسماء
٢٠ الإشارة فإنّها بُنِيت لتضمُّنها معنى حرف الإشارة وإن لم يُنْطَقْ به فكذلك هاهنا، وما اعترضوا به ليس بصحيحٍ أمّا قولهم أنّ التعجب أصله الاستفهام ففتحوا آخِرَ أَفْعَل فى التعجّب للفَرْق بين الاستفهام والتعجّب فمُجرّدُ دعوى لا يقوم عليها دليل إلاّ بوحيٍ وتنزيل ليس إلى ذلك سبيل مع أنّه ظاهرُ الفَسادِ والتعليل لأنّ التفريق بين المعانى لا تُوجِب إزالةَ الإعراب عن وجهه فى
٢٥ موضعٍ ما فكذلك هاهنا ولأنّ التعجّب إخبار يَحتمِل الصدق والكذب

والاستفهامُ آستخبار لا يَحتمل الصدق والكذب فلا يصحّ أن يكون أصلا له، وأمّا قولهم أنّه بُنِيَ لتضمّنه معنى حرف التعجّب وإن لم يُنْطَقْ به فكذلك نقول كان يجب أن يُوضَعَ له حرفٌ كما (!!! .!!!) وُضِعَ لغيره من المعانى ولكن لمّا لم يفعلوا ذلك ضمّنوا مَا معنى حرفه فبنوها كما ضمّنوا ما الاستفهاميّة معنى ٥ الهمزة وضمّنوا ما الشرطيّة معنى إنِ ٱلتى وُضِعت للشرط وبنوها وإن لم يكن للكلمة التى بعدها تعلّق بالبناء فكذلك ما بعد ما التعجّبيّة لا يكون له تعلّقٌ بالبناء فَبَانَ بذلك فَسادُ آعتراضهم وأنّه إنّما فُتِح لأنّـه فعل ماض على ما بيّنّا، وأمّا الجوابُ عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم الدليل على أنّه آسم أنّه لا يتصرّف قلنا عدم تصرّفه لا يدلّ على أنّه آسم فإنّا ١٠ أجمعْنا على أنّ لَيْسَ وعَسَى فِعْلان ومع هذا فإنّهما لا تتصرّفان وإنّما لم يَتَصَرّفْ فعل التعجّب لوجهَيْن أحدها أنّهم لمّا لم يضعوا للتعجّب حرفا يدلّ عليه جعلوا له صيغةً لا تختلف لِتكون إمارةً للمعنى الذى أرادوه وأنّه مضمّنٌ معنًى ليس فى أصله والثانى وهو الصحيح إنّما لم يتصرّفْ لأنّ المضارِع يَحتمِل زمانَيْن الحال والاستقبال والتعجّبُ إنّما يكون ممّا هو موجود مشاهَد ١٥ وقد يتعجّب من الماضى ولا يكون التعجّب ممّا لم يكن فكرِهوا أن يستعملوا لفظا يحتمل الاستقبال لِئَلّاً يصير اليقين شكًّا، وأمّا قولهم ما أَمْلَحَ مَا يَخْرُجُ هَذَا الغُلَامُ ومَا أَطْوَلَ مَا يَكُونُ هَذَا فلا يقال ذلك حتّى يُرَى فيه مَخِيلَةُ ذلك فتَلَّكَ ما رأيتَ فى وقتِكَ على ما يكون بعد ذلك فكأنّك قد شاهَدتَهُ مَوْجُودا ولمّا كرِهوا آستعمال المضارع كانوا لآستعمال آسم الفاعل ٢٠ أكْرَهَ لأنّه لا يختصّ زمانا بعينه فلهذا منعوه من التصرّف وعدم التصرّف لا يدلّ على أنّه آسم كما قلنا فى لَيْسَ وعَسَى ، وأمّا قولهم أنّه يُصَغَّرُ والتصغير من خصائص الأسماء فنقول الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه أحدها أنّ التصغير فى هذا الفعل ليس على حدّ التصغير فى الأسماء فإنّ التصغير على آختلاف ضُروبه من التحقير كقولك رُجَيْل والتقليل كقولك دُرَيْهِمات والتقريب كقولك ٢٥ قُبَيْل المَغْرب والتعطّف كقوله صلّى الله عليه وسلّم أُصَيْحَابِى أُصَيْحَابِى والتعظيم

كقول الشاعر

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ ❊ دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا ٱلْأَنَامِلُ

يريد الموت ولا داهية أَعْظَمُ من الموت والتمدّح كقول الحُباب بن المنذر يوم السقيفة أَنَا جُذَيْلُهَا المُحَكَّكُ وعُذَيْقُها المُرَجَّبُ فإنّه يتناول الاسم لفظًا ومعنًى ٥ والتصغير اللاحق فعلَ التعجّب إنّما يتناوله لفظًا لا معنًى من حيث كان متوجها إلى المصدر وإنّما رفضوا ذِكْرَ المصدر هاهنا لأنّ الفعل إذا أُزيل عن التصرّف لا يُؤَكَّد بذكر المصدر (fol. 50) لأنّه خرج عن مذهب الأفعال فلمّا رفضوا المصدر وآثروا تصغيره صغّروا الفعل لفظا ووجّهوا التصغير إلى المصدر وجاز تصغير المصدر بتصغير فعله لأنّ الفعل يقوم في الذكر مقامَ ١٠ مصدره لأنّه يدلّ عليه بلفظه ولهذا يعود الضمير إلى المصدر بذكر فعله وإن لم يجرِ له ذكر قال الله تعالى وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ ٱللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ قوله هو ضمير البُخْل وإن لم يكن مذكورا لدلالةِ يَبْخَلُونَ عليه ومنه قولهم مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ أى كان الكِذْبُ شرًا له ومنه قول الشاعر

١٥ إِذَا نُهِيَ ٱلسَّفِيهِ جَرَى إِلَيْهِ ❊ وَخَالَفَ وَٱلسَّفِيهُ إِلَى خِلَافِ

يريد جرى إلى السُفه وهذا كثير في كلامهم فكما أنّه يجوز أن يعود الضمير إلى المصدر وإن لم يجرِ له ذكرٌ ٱستغناءً بذكر فعله فكذلك يجوز أن يتوجّه التصغير اللاحق لفظَ الفعل إلى مصدره وإن لم يجرِ له ذكر ونظيرُ هذا إضافتُهم أسماءَ الزمان إلى الفعل نحو قوله تعالى هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ ٱلصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ وإن ٢٠ كانت الاضافة إلى الأفعال غيرَ جائزةٍ وإنّما جاز ذلك لأنّ المقصود بالإضافة إلى الفعل مصدره من حيث كان ذكر الفعل يقوم مقامَ ذكرِ مصدره فالتقدير فيه هَذَا يَوْمُ نَفْعِ الصادِقِينَ صِدْقُهم وإنّما خصّوا أسماء الزمان بهذه الإضافة لِمَا بين الزمان والفعل من المُنَاسَبَة من حيث ٱتّفقا في كونهما عَرَضَيْن وأنّ الزمان حركات الفلك كما أنّ الفعل حركة الفاعل وكما أنّ هذه الإضافة لفظيّة ٢٥ فكذلك التصغير اللاحق فعلَ التعجّب لفظيّ وكما أنّ هذه الإضافة لا اعْتِدادَ

بها فكذلك هذا التصغير لا اعتدادَ به، والوجه الثانى إنّما دخله التصغير حَمْلاً على باب أفْعَل الذى للمُفاضَلَة لاشتراك اللفظَيْن فى التفضيل والمُبالَغة ألاَ ترى أنّك تقول مَا أحْسَنَ زَيْدًا لِمَنْ بلغ الغاية فى الحُسْن كما تقول زَيْدٌ أحْسَنُ القَوْمِ فتجمع بينه وبينهم فى أصل الحسن وتفضّله عليهم فلوجودِ هذه
٥ المُشابَهَة بينهما جاز ما أُحَيْسِنَ زَيْدًا وما أُمَيْلِحَ غِزْلاَنًا كما تقول غِلْمانُك أُحَيْسِنُ الغِلْمانِ وغِزْلانُك أُمَيْلِحُ الغِزْلانِ ولهذه المُشابَهَة حملوا أفْعَلُ منك وهو أفْعَلُ القَوْمِ على قولهم ما أفْعَلَهُ فجاز فيهما ما جاز فيه وامتنع منهما مَا امتنع منه ألاَ ترى أنّك لا تقول هُوَ أعْرَجُ مِنْكَ ولا أعْرَجُ القَوْمِ لأنّك لا تقول ما أعْرَجَهُ وتقول هو أقْبَحُ عَرَجًا مِنْكَ وهو أقْبَحُ القَوْمِ عَرَجًا كما تقول مَا أقْبَحَ
١٠ عَرَجَهُ وكذلك لا تقول هو أحْسَنُ مِنْكَ حُسْنًا فتؤكّده بذكر المصدر لأنّك لا تقول مَا أحْسَنَ زَيْدًا حُسْنًا (fol. 51) فأمّا قولهم أنْجُ نَجاجة من الخُنْفَساء وما أشبهه فمنصوب على التمييز، والوجه الثالث إنّما دخله التصغير لأنّه أُلزم طريقة واحدة فأُشبه بذلك الأسماء فدخله بعض أحكامها وحمل الشىء على الشىء فى بعض أحكامه لا يُخْرِجه عن أصله ألاَ ترى أنّ آسم الفاعل محمول
١٥ على الفعل فى العمل ولم يَخْرُجْ بذلك عن كونِهِ آسمًا وكذلك الفعل المضارع محمول على الاسم فى الإعراب ولم يَخْرُجْ بذلك عن كونه فعلا فكذلك تصغيرُهم فعلَ التعجّب تشبيهًا بالاسم لا يُخْرِجُه عن كونه فعلا، وأمّا ما ذكروه من لَيْسَ وعَسَى فالكلام عليه من أربعة أوجه أحدها أنّ لَيْسَ وعَسَى وإن كانا قد أشْبَهَا فعلَ التعجّب فى سلب التصرّف فإنّهما قد فارَقَاه من وجهَيْن
٢٠ أحدها أنّهما يرفعان الظاهر والمضمر كما ترفعهما الأفعال المتصرّفة فبعدا عن شِبْه الاسم وأفْعَل فى التعجّب إنّما يرفع المضمر دون الظاهر فقرُب من الاسم الجامد فلهذا دخله التصغير دونهما والثانى أنّ لَيْسَ وعَسَى وُصِلاَ بضمائر المتكلّمين والمخاطَبين والغائبين نحو لَسْتَ ولَسْتُمْ ولَيْسُوا وعَسَيْتَ وعَسَيْتُمْ وعَسَوا كما تتّصل بالأفعال المتصرّفة وأفْعَل فى التعجّب أُلْزِم ضميرَ الغَيْبة لا غَيْرُ فلمّا
٢٥ تصرّف لَيْسَ وعَسَى فى الاتّصال بضمائر الأفعال الماضية هذا التصرّفَ وأُلْزِم

هذا الفعل فى الإضمار وَجْهًا واحدا جاز أن يدخُلَه التصغير دونهما والثالث
أنّ لَيْسَ وعَسَى لا مصدرَ لها من لفظهما فتنزّل اللفظ بهما منزلة اللفظ به
والتصغير هاهنا فى الحقيقة للمصدر فإذا لم يكن لها مصدر من لفظهما بطل
تصغيرها بخلافِ فعل التعجّب فإنّ له مصدرًا من لفظه نحو الحُسْن والمَلاحة
٥ وإن لم يكن جاريًا عليه على ما يَقْتَضِيهِ القياس فقام تصغيره مقامَ تصغير
مصدره فبَانَ الفَرْق بينهما والرابع أنّ لَيْسَ وعَسَى لا نظيرَ لهما من الأسماء
يُحْمَلان عليه كما حُمل مَا أَفعَلَهُ على أَفْعَل الذى للمُفاضَلَة فيُحمَل مَا أَحْسَنَهُمْ
على قولهم هُوَ أَحْسَنُهُمْ فبَانَ الفرق بينهما، فإن قالوا هذا يبطُل بنِعْمَ وبِئْسَ
فإنّهما للمُبالَغَة فى المدح والذمّ كما أنّ التعجُّبَ موضوعٌ للمبالَغَة وإنّهما لا
١٠ ينصرّفان ومع هذا فلا يجوز تصغيرُها قلنا هذا الإلزام على مذهبكم أَلْزَم لأنّهما
عندكُم اسمان كأَفْعَل فى التعجّب فهلاّ جاز فيهما التصغير كما جاز فيه فإن
قلتم أنّ ذلك لم يُسْمَعْ من العرب قلنا كما قلتم ثمّ فرقنا بينهما وذلك أنّهما
وإن كانا لا ينصرّفان فهما أَشْبَهُ منه بالأفعال المتصرّفة وذلك من ثلاثة
أوجه أحدها اتِّصال الضمير بهما على حدِّ اتِّصالِهِ (fol. 52) بالفعل المتصرّف
١٥ نحو قولهم نِعْما رجلَيْن ونِعْمُوا رِجَالاً والثانى اتّصال تاء التأنيث الساكنة
بهما نحو نِعْمَتِ الْمَرْأَةُ وبِئْسَتِ الْجَارِيَةُ والثالث أنّهما يَرفعان الظاهرَ
والمضمر كالفعل المتصرّف فلمّا قَرُبَا من الفعل المتصرّف هذا القُرْبَ بَعُدَا من
الاسم فلهذا لم يجز تصغيرها بخلافِ فعل التعجّب على ما بيّنا، وأمّا مِثالُ أَفْعِلْ
بِهِ فإنّما لم يجز تصغيره لأنّه لا نظيرَ له فى الأسماء إلاّ أَصْبِع وهى لغة رديئة
٢٠ فى إصْبَع وفيها سبع لغاتٍ فُصْحاهنّ إصْبَع بكسر الهمزة وفتح الباء ثمّ أُصْبَع
بضمّ الهمزة وفتح الباء ثمّ أَصْبَع بفتح الهمزة والباء ثمّ أُصْبُع بضمّ الهمزة والباء
ثمّ إصْبِع بكسر الهمزة والباء ثمّ أَصْبِع بفتح الهمزة وكسر الباء ثمّ أُصبُوع
وإذا لم يكن له فى كلامهم نظيرٌ سِوَى هذا الحرف فى لغة رديئة باعده ذلك
من الاسم فلم يجز فيه التصغير أَلَا ترى أنّ وزن الفعل الذى يَغلِب عليه أو
٢٥ يَخُصُّه أحدُ الأسباب المانعة من الصرف فإذا كان الاسم يقرُب من الفعل

لمجيئه على بعض أَبْنِيَتِهِ حتّى يكون ذلك عِلّة مانعةً له من الصرف فكذلك الفعل يَبْعُد من الاسم لمُخالَفته له فى البناء هـذا مع أنّ لفظه لفظ الأمر والأمرُ يختصّ به الفعل فأمّا ما جاء من الأسماء مضمّنًا معنى الأمر نحو صَهْ ومَهْ وما أشبه ذلك فإنّه أُقيم مقامَ الأفعال وهى الأصل فى الأمر وإنّما
٥ فعلوا ذلك توخّيًا للاختصار لِئَلّا يفتقر إلى إظهار ضمير التثنية والجمع والتأنيث الذى يظهر فى الفعل نحو اَسْكُتَا وَاَسْكُتُوا وَاَسْكُتْنَ وما أشبه ذلك ، وأمّا قولهم الدليل على أنّه اَسمٌ تصحيحُ عينه فى مَا أَقْوَمَهُ ومَا أَبْيَعَهُ قلنا التصحيح حصل له من حيث حصل له التصغير وذلك بِحَمْله على باب أَفْعَل الذى للمُفاضَلَة فصُحِّح كما صُحِّح من حيث أنّه غلب عليه شِبه الأسماء بأن
١٠ أُلْزِم طريقة واحدة والشِبْه الغالب على الشىء لا يُخْرِجُه عن أصله ألَا ترى أنّ الأسماء التى لا تتصرّف لمّا غلب عليها شِبه الفعل مُنعت الجرَّ والتنوين كما مُنعهما الفعلُ ولم تخرج بشبهها للفعل أن تكونَ اَسما فكذلك هاهنا تصحيح العين فى نحو مَا أَقْوَمَهُ وأَبْيَعَهُ لا يُخْرِجُه عن أن يكون فعلا على أنّ تصحيحَه غيرُ مستنكر فى كلامهم فإنّه قد جاءت أفعالٌ متصرّفة مصحَّحة فى نحو
١٥ قولهم أَغْيَلَتِ المَرْأَةُ وأَغْيَمَتِ اَلسماء وَاَستَنْوَقَ الجَمَلُ واَسْتَتْيَسَتِ الشاة وَاَسْتَحْوَذَ يَسْتَحْوِذُ قال الله تعالى إِسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ اَلشَّيْطَانُ وقال تعالى أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُمْ مِنَ اَلْمُؤْمِنِينَ وقد قرأ الحسن البصرىّ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ اَلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وأَزْيَنَتْ (fol. 53) على وزن أَفْعَلَتْ ونحو قولهم اسْتَصْوَبْتُ وأَجْوَدْتُ وأَطْيَبْتُ وأَطْوَلْتُ قال الشاعر

٢٠ صَدَدتِ وَأَطْوَلْتِ اَلصُّدُودَ وَقَلَّمَا ، وِصَالٌ عَلَى طُولِ اَلصُّدُودِ يَدُومُ

وإذا جاء التصحيح فى هذه الأفعال المتصرّفة تنبيهًا على الأصل مع بُعْدِها عن الاسم فما ظنّك بالفعل الجامد الذى لا يتصرّف فإن قالوا التصحيح فى هـذه الأفعال إنّما جاء على طريق الشذوذ وتصحيح أَفْعَل فى التعجّب قياس مُطَّرِد قلنا قد جاء التصحيح فى الفعل المتصرّف على غير طريقِ الشذوذ وذلك نحو
٢٥ تصحيح حَوِلَ وعَوِرَ وصَيِدَ حملا على اَعْوَرّ وَاَحْوَلّ وَاَصْيَدّ وكذلك جاء

التصحيح أيضا فى قولهم اجْتَوَرُوا وَاعْتَوَنُوا حَمْلاً على تَجَاوَرُوا وتَعَاوَنُوا
فكذلك أيضا هاهنا حُمل مَا أَقْوَمَهُ ومَا أَبْيَعَهُ على هَذَا أَقْوَمُ مِنْكَ وأَبْيَعُ
مِنْكَ ومع هذا فلا ينبغى أن تحكموا له بالاسمية لتصحيحه لأنّ أَفْعِلْ بِهِ قد جاء
مصحّحا وهو فعل كما أنّ التصحيح فى قولهم أَقْوِمْ بِهِ وأَبْيِعْ بِهِ لا يُخرِجه عن
٥ كونه فعلا فكذلك التصحيح فى مَا أَفْعَلَهُ لا يُخرِجه عن كونه فعلا ، وأمّا قولهم
لو كان التقدير فيه شىءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا لَوَجب أن يكون التقدير فى قولنا مَا
أَعْظَمَ اللهَ شىءٌ أعظمَ اللهَ واللهُ تعالى عظيم لا بِجَعْلِ جاعلٍ قلنا معنى قولهم شىء
أعظمَ اللهَ أى وَصَفَه بالعَظْمة كما يقول الرجل إذا سمع الأذان كبّرتَ كبيرا
وعظّمتَ عظيما أى وصفتَه بالكِبْرياء والعَظْمة لا صيّرْتَه كبيرا عظيما فكذلك
١٠ هاهنا ولذلك الشىء ثلاثة معانٍ أحدها أن يعنى بالشىء مَن يُعَظِّمُه من عِباده
والثانى أن يعنى بالشىء ما يدلّ على عَظْمة الله تعالى وقُدْرَته من مصنوعاته
والثالث أن يعنى به نفسه أى أنّه عظيم لنفسه لا لشىء جعله عظيما فرقًا بينه
وبين خَلْقه، وحُكِيَ أنّ بعض أصحاب أبى العبّاس محمّدِ بن يزيدَ المبرّدِ قدِم
من البصرة إلى بغداذَ قبل قدوم المبرّد إليها فحضر فى حلقة أبى العبّاس
١٥ أحمدَ بن يحيى ثعلب فسُئل عن هذه المسئلة فأجاب بجواب أهل البصرة
وقال التقدير فى قولهم مَا أَحْسَنَ زَيدا شىءٌ أَحْسَنَ زيدًا فقيل له ما تقول
فى قولنا مَا أَعْظَمَ ٱللهَ فقال شىءٌ أعظمَ اللهَ فأنكروا عليه وقالوا هذا لا
يجوز لأنّ الله تعالى عظيم لا بِجَعْلِ جاعلٍ ثمّ سحبوه من الحلقة وأخرجوه فلمّا
قدِم المبرّد إلى بغداذَ أوردوا عليه هذا الإشكال فأجاب بما قدّمنا من الجواب
٢٠ فبَانَ بذلك قبحُ إنكارهم عليه وفَسادُ ما ذهبوا إليه، وقيل يَحتمل أن يكون قولنا
شىء أعظمَ اللهَ بمنزلة الإخبار أنّه عظيم لا على معنى شىء (fol. 54) أعظمه فإنّ
الألفاظ الجارية عليه سبحانه يجب حَمْلُها على ما يليق بصفاته ألَا ترى أنّ
عَسَى ولَعَلَّ فيها طرف من الشكّ ولا يُحمل فى حقّه سبحانه على الشكّ وكذلك
الامتحان يُحمل منّا على معانٍ تستحيل فى حقّه سبحانه إلى غير ذلك ممّا لا
٢٥ يُحْصىَ كثرةً فكذلك هاهنا يكون المراد بقولهم مَا أَعْظَمَ اللهَ الإخبار أنّه

عظيم لا شيء جعله عظيما لاستحالته وإن كان ذلك يقدّر فى غيره لجوازه وعدم آستحالته، وأمّا قول الشاعر

مَا أَقْدَرَ ٱللّهَ أَنْ يُدْنِى عَلَى شَحَطٍ • مَنْ دَارُهُ ٱلْحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صُولُ

فإنّه وإن كان لفظه لفظ تعجّب فالمراد به المُبالَغة فى وصف الله تعالى ٥ بالقدرة كقوله تعالى فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَنُ مَدًّا فجاء بصيغة الأمر وإن لم يكن فى الحقيقة أمْرًا لِامْتناع ذلك فى حقّ الله تعالى وإن شِئْت قدّرتَه تقديرَ مَا أَعْظَمَ اللهَ على ما بينّا والله أعلمُ،

١٦ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز أن يُستعمل مَا أَفْعَلَهُ فى التعجّب من ١٠ البياض والسواد خاصّةً من بين سائر الألوان نحو أن تقول هذا الثوبُ مَا أَبْيَضَهُ وهذا الشَعْرُ مَا أَسْوَدَهُ وذهب البصريّون إلى أنّ ذلك لا يجوز فيهما كغيرها من سائر الألوان، أمّا الكوفيّون فآحتجّوا بأن قالوا إنّما جوّزنا ذلك للنقل والقياس أمّا النقل فقد قال الشاعر

إِذَا ٱلرِّجَالُ شَتَوْا وَٱشْتَدَّ أَكْلُهُمُ • فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ

١٥ وجهُ الاحتجاج أنّه قال أبيضهم وإذا جاز ذلك فى أَفْعَلهم جاز فى مَا أَفْعَلَه وأَفْعِلْ بِهِ لأنّهما بمنزلةٍ واحدة فى هذا الباب وقد قال الشاعر

جَارِيَةٌ فِى دِرْعِهَا ٱلْفَضْفَاضِ • تُقَطِّعُ ٱلْحَدِيثَ بِٱلْإِيمَاضِ

أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِى إِبَاضِ

فقال أبيض وهو أَفْعَلُ من البياض وإذا جاز ذلك فى أَفْعَل من كذا جاز ٢٠ فى مَا أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ بِهِ لأنّهما بمنزلةٍ واحدة فى هذا الباب ألاَ ترى أنّ ما لا يجوز فيه مَا أَفْعَلَهُ لا يجوز فيه أَفْعَلُ من كذا وكذلك بالعكس منه ما جاز فيه مَا أَفْعَلَهُ جاز فيه أَفْعَلُ من كذا فإذا ثبت أنّه يمتنع فى كلّ واحدٍ منهما ٢٢ ما يمتنع فى الآخَر ويجوز فيه ما يجوز فى الآخر دلّ على أنّهما بمنزلةٍ واحدة

وكذلك القول فى أَفْعِلْ بِهِ فى الجَواز والامتناع فإذا ثبت هذا فوجب أن يجوزَ آسْتعمالُ مَا أَفْعَلَهُ من البياض، وأمّا القياس فقالوا إنّما جوّزنا ذلك من السواد والبياض دون سائر الألوان لأنّهما أَصْلَا الألوان ومنهما يَتَرَكَّبُ سائرها من الحُمْرة والصفرة والخضرة (fol. 55) والصهبة والشهبة والكهبة إلى ٥ غير ذلك فإذا كانا هما الأصلَيْن للألوان كلِّها جاز أن يثبتَ لهما ما لا يثبتُ لسائر الألوان إذ كانا أصلَيْن لها ومتقدّمين عليها، وأمّا البصريّون فآحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّه لا يجوزُ آستعمالُ مَا أَفْعَلَهُ من البياض والسواد أنّا أجمعْنا على أنّه لا يجوز أن يُستعمل ممّا كان لَوْنًا غيرهما من سائر الألوان فكذلك لا يجوز منهما وإنّما قلنا ذلك لأنّه لا يخلو آمتناعُ ذلك إمّا أن يكون ١٠ لأنّ باب الفعل منهما أن يَأْتِيَ على آفْعَلَّ نحو آحْمَرَّ وَآصْفَرَّ وَآخْضَرَّ وما أشبه ذلك أو لأنّ هذه الأشياء مستقرّة فى الشخص لا تَكاد تَزول فجَرَتْ مجرى أعضائه وأىّ العلّتَيْن قدّرنا وجدنا المُساواة بين البياض والسواد وبين سائر الألوان فى علّة الامتناع فينبغى أن لا يجوز فيهما كسائر الألوان، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا آحتجاجهم بقول الشاعر

١٥ فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ

فلا حجّةَ فيه من وجهَيْن أحدها أنّه شاذّ فلا يؤخذ به كما أنشد أبو زيدٍ

يَقُولُ ٱلْخَنَا وَأَبْغَضُ ٱلْعُجْمِ نَاطِقًا ‌. إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ ٱلْحِمَارِ ٱلْيُجَدَّعُ

وَيَسْتَخْرِجُ ٱلْيَرْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِهِ ‌. وَمِنْ جُحْرِهِ ذِى ٱلشِّيحَةِ ٱلْيَتَقَصَّعُ

فأدخل الألف واللام على الفعل وأجمعْنا على أنّ آستعمالَ مثلِ هذا خطأٌ ٢٠ لشذوذه قياسًا وآستعمالا فكذلك هاهنا وإنّما جاء هذا لضرورة الشعر والضرورة لا يُقاس عليها كما لَوِ آضطُرّ إلى قصر الممدود على أصلنا وأصلكم أو إلى مدّ المقصور على أصلكم وعلى ذلك سائر الضرورات ولا يدلّ جَوازُه فى الضرورة على جَوازِه فى غير الضرورة فكذلك هاهنا فسقط الاحتجاج به وهذا هو الجواب عن قول الآخر

٢٥ أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ

والوجه الثانى أن يكون قوله فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ أفْعَلَ الذى مؤنّثه فَعْلاء كقولك بَيَض وبيضاء ولم يَقَع الكلام فيه وإنّما وقع الكلام فى أفْعَل الذى يُراد به المُفاضَلَة نحو هذا أحْسَنُ منه وَجْهًا وهو أحْسَنُ القومِ وَجْهًا فكأنّه قال مُبْيَضُّهُمْ فلمّا أضافه انتصب ما بعده عن تمام الاسم وهذا هو الجواب عن
٥ قول الآخر أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ و معناه فى دِرْعها جسد مُبيضٌ من أخت بنى إباض ويكون مِن أُخْتِ هاهنا فى موضعِ رفعٍ لأنّها صفة لأبيض كأنّه قال أبيضُ كائنٌ من أخت كقولهم أنت كريمٌ من بنى فلان ونحوه قول الشاعر

وَأَبْيَضُ مِنْ مَاءِ ٱلْحَدِيدِ كَأَنَّهُ * شِهَابٌ بَدَا وَٱللَّيْلُ دَاجٍ عَسَاكِرُهْ

فقوله مِنْ مَاءِ الحَدِيدِ فى موضعِ رفعٍ لأنّه صفةُ أبيضَ وتقديره وأبيضُ كائنٌ
١٠ من (fol. 56) ماء الحَدِيدِ ونحوه أيضا قول الآخر

لَمَّا دَعَانِى ٱلسَّمْهَرِىُّ أَجَبْتُهُ ، بِأَبْيَضَ مِنْ مَاءِ ٱلْحَدِيدِ صَقِيلِ

وأمّا قولهم إنّما جوّزنا ذلك لأنّهما أصلان للألوان ويجوز أن يثبتَ للأصل ما لا يثبتُ للفرع قلنا هذا لا يستقيم وذلك لأنّ سائر الألوان إنّما لم يجز أن يُستعمل منها مَا أَفْعَلَهُ وأَفْعَلُ مِنْهُ لأنّها لازَمَت محالّها فصارت كعُضو
١٥ من الأعضاء فإذا كان هذا هو العلّة فنقول هــذا على أصلكم ألزمُ وذلك لأنّكم تقولون أنّ هذه الألوان ليست بأصلٍ فى الوجود على ما تزعمون بل هى متركّبة من البياض والسواد فإذا لم يجز ممّا كان متركّبا منها لمُلازَمتــه المحلَّ فلأن لا يجوز ممّا كان أصلا فى الوجود وهو مُلازِمٌ للمحلّ كان ذلك من طريق الأَوْلى والله أعلم،

٢٠   ١٧ مسئلـة

ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز تقديمُ خبرِ مَا زَالَ عليها وما كان فى معناها من أخواتها وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسانَ وذهب البصريّون
٢٢ إلى أنّه لا يجوز ذلك وإليه ذهب أبو زكريّاء يحيى بن زيادِ الفرّاء من

الكوفيّين وأجمعوا على أنّه لا يجوز تقديمُ خبرِ مَا دَامَ عليها ، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا ذلك لأنّ مَا زَالَ ليس بنفيٍ للفعل وإنّما هو نفيٌ لمفارَقَة الفعل وبيانٌ أنّ الفاعل حاله فى الفعل متطاولة والذى يدلّ على أنّه ليس بنفيٍ أنّ زَالَ فيه معنى النفى ومَا للنفى فلمّا دخل النفى على
٥ النفى صار إيجابًا والذى يدلّ على أنّ النفى إذا دخل على النفى صار إيجابا أنّك إذا قلت ٱنْتَفَى الشيء كان ضِدًّا للإثبات فإذا أدخلتَ عليه النفى نحو مَا ٱنْتَفَى صار مُوجِبًا فدلّ على أنّ نفى النفى إيجابٌ وإذا كان كذلك صار مَا زَالَ بمنزلةِ كَانَ فى أنّه إيجاب وكما أنّ كَانَ يجوز تقديم خبرها عليها نفسها فكذلك مَا زَالَ ينبغى أن يجوز تقديم خبرها عليها ولذلك لم يقولوا مَا زَالَ
١٠ زَيْدٌ إلَّا قَائِمًا كما لم يقولوا كَانَ زَيْدٌ إلَّا قَائمًا لأنّ إلَّا إنّما يُؤْتَى بها لنقض النفى كقولك مَا مَرَرْتُ إلَّا بِزَيْدٍ ومَا ضَرَبْتُ إلَّا زَيْدًا نفيتَ المرور والضرب أوّلاً وأدخلتَ إلَّا فأثبتّهما لزيد وأبطلتَ النفى ونقضته ولهذا إذا قلتم أنّها إذا دخلت على مَا التى ترفع الاسم وتنصب الخبر أبطلت عملها لأنّها إنّما عملت لشِبْهها بلَيْسَ فى أنّها تنفى الحال كما أنّ لَيْسَ تنفى الحال فإذا دخلت
١٥ إلَّا عليها إلَّا أبطلت معنى النفى عليها فزال شِبهُها بلَيْسَ فبطل عملها فإذًا كان الكلام ثابتا فلا يفتقر إلى إثباته ألَا ترى أنّك لو قلت مَرَرْتُ إلَّا بِأَحَد لم يجز لأنّ إثبات الثابت ونقض النفى مع تعرّى الكلام منه مُحال فدلّ على أنّ مَا زَالَ فى الإثبات بمنزلة كَانَ فكما لا يقال كَانَ زَيْدٌ إلَّا قَائِمًا فكذلك لا يقال (fol. 57) مَا زَالَ زَيْدٌ إلَّا قَائمًا فأمّا قول الشاعر

٢٠ حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُّ إلَّا مُنَاخَـةً ، عَلَى ٱلْخَسْفِ أَوْ نَرْمِى بِهَا بَلَدًا قَفْرَا

فالكلام عليه من أربعة أوجه فالوجه الأوّل أنّه يُروى مَا تَنْفَكُّ آلًا مُنَاخَةً والآلُ الشخصُ يقال هذا آلٌ قد بَدَا أى شخصٌ وبه سُمّى الآل لأنّه يرفع الشخوص أوّلَ النهار وآخِرَه قال الشاعر

كَأَنَّنَا رَعْنُ قُفٍّ يَرْفَعُ ٱلْآلَا

٢٥ أى يرفعه الآل وهو من المقلوب والوجه الثانى أنّه يُروى مَا تَنْفَكُّ إلَّا مُنَاخَةً

بالرفع فلا يكون فيه حجّة والوجه الثالث أنّه قد رُوى بالنصب ولكن ليس
هو منصوبا لأنّه خبر مَا تَنْفَكُّ وإنّما خبرها عَلَى ٱلْخَسْفِ فكأنّه قال مَا تَنْفَكُّ
على الخَسْفِ أى تُظلم إلاّ أن تَناخ والوجه الرابع أنّه جعل مَا تَنْفَكُّ كلمةً
تامّةً لأنّك تقول ٱنْفَكَّتْ يَدُهُ فتوهّم فيها التمام ثمّ ٱستثنى وهذا الوجه رواه
٥ هِشامٌ عن الكِسائىّ، وأمّا البصريّون فٱحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه لا يجوز
تقديمُ خبرِ مَا زَالَ عليها لأنّ مَا للنفى والنفى له صدر الكلام فجرى مجرى
حرف الاستفهام فى أنّ له صدر الكلام والسرّ فيه وهو أنّ الحرف إنّما جاء
لإفادة المعنى فى الاسم والفعل فينبغى أن يَأْتِيَ قبلهما لا بعدهما وكما أنّ حرف
الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك هاهنا ألاَ ترى أنّك لو قلت فى
١٠ الاستفهام زَيدًا أَضَرَبْتَ لم يجز لأنّك تُقَدِّمُ ما هو متعلّق بما بعد حرف الاستفهام
عليه فكذلك هاهنا إذا قلت قَائمًا مَا زَالَ زَيْدٌ ينبغى أن لا يجوز لأنّك
تُقَدِّمُ ما هو متعلّق بما بعد حرف النفى عليه، وأمّا الجواب عن كلمات
الكوفيّين أمّا قولهم أنّ مَا زَالَ ليس بنفىٍ للفعل وإنّما هو نفى لمفارَقة الفعل
والنفىُ إذا دخل على النفى صار إيجابًا قلنا هــذا حجّة عليكم فإنّا كما أجمعْنا
١٥ على أنّ مَا زَالَ ليس بنَفْىٍ للفعل أجمعْنا على أن مَا للنفى ثمّ لولم تكن مَا
للنفى لَمَا صار الكلام بدخولها إيجابًا فالكلام إيجابٌ ومَا نفى بدليل أنّا لو
قدّرنا زوال النفى عنها لَمَا كان الكلام إيجابًا وإذا كانت للنفى فينبغى أن
لا يتقدّم ما هو متعلّق بما بعدها عليها لأنّها يستحقّ صدر الكلام كالاستفهام،
وأمّا مَا دَامَ فلم يجز تقديمُ خبرها عليها نفسِها لأنّ مَا فيها مصدريّة لا نافية
٢٠ وذلك المصدر بمعنى ظرف الزمان ألاَ ترى أنّك إذا قلت لاَ أَفْعَلُ هَذَا مَا
دَامَ زَيْدٌ قَائمًا كان التقدير فيه زَمَنَ دَوامِ زيدٍ قَائمًا كقولك جِئْتُكَ مَقْدَمَ
الحاجِّ وخُفُوقَ النَّجْمِ أى زمن مقدم الحاجّ وزمن خُفوق النَّجْمِ إلاّ أنه حُذف
المضاف الذى هو الزمن وأُقيم المصدر (fol. 58) الذى هو المضاف إليه مقامَه
وإذا كانت مَا فى مَا دَامَ بمنزلة المصدر فما كان من صلة المصدر لا يتقدّم
٢٥ عليه والله أعلم،

١٨ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّه لا يجوز تقديمُ خبرِ لَيْسَ عليها وإليه ذهب
أبو العبّاس المبرّد من البصريّين وزعم بعضهم أنّه مذهب سيبويه وليس بصحيح
والصحيح أنّه ليس له فى ذلك نصٌّ وذهب البصريّون إلى أنّه يجوز تقديم
٥ خبرِ لَيْسَ عليها كما يجوز تقديم خبرِ كَانَ عليها ، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن
قالوا إنّما قلنا أنّـه لا يجوز تقديمُ خبرِ لَيْسَ عليها وذلك لأنّ لَيْسَ فعل
غير متصرّف فلا يجرى مجرى الفعل المتصرّف كما أُجريتَ كَانَ مجراه لأنّها
متصرّفة ألَا ترى أنّك تقول كَانَ يَكُونُ فهو كَائِنٌ وكُنْ كما تقول ضَرَبَ
يَضْرِبُ فهو ضَارِبٌ ومَضْرُوبٌ وَٱضْرِبْ ولا يكون ذلك فى لَيْسَ وإذا كان
١٠ كذلك فوجب أن لا يجرى مجرى ما كان فعلا متصرّفا فوجب أن لا يجوز
تقديم خبره عليه كما كان ذلك فى الفعل المتصرّف لأنّ الفعل إنّما يتصرّف
عملُه إذا كان متصرّفا فى نفسه فأمّا إذا كان غيرَ متصرّف فى نفسه فينبغى
أن لا يتصرّف عمله فلهذا قلنا لا يجوز تقديم خبره عليه والذى يدلّ على هذا
أنّ لَيْسَ فى معنى مَا لأنّ لَيْسَ تنفى الحال كما أنّ مَا تنفى الحال وكما أنّ مَا
١٥ لا تتصرّف ولا يتقدّم معمولها عليها فكذلك لَيْسَ على أنّه من النحويّين مَن
يغلّب عليها الحرفيّة ويحتجّ بما حُكى عن بعض العرب أنّه قال لَيْسَ الطِيبُ
إلَّا المِسْكُ فرفع الطيب والمسك جميعًا وبما حُكى أنّ بعض العرب قيل له
فلانٌ يتهدّدك فقال عليه رجلاً لَيْسِى فأتى بالياء وحدها من غير نون الوقاية
ولو كانت فعلا لَوَجب أن يأتى بهـا كسائر الأفعال ولأنّها لو كانت فعلا
٢٠ لكان ينبغى أن يردّ إلى الأصل إذا اتّصلت بالتاء فيقال فى لَسْتُ لَيِسْتُ
ألَا ترى أنّك تقول فى صَيِدَ البعير صَيْدَ البعيرُ فلو أدخلت عليه التـاء
لقلت صَيِدت فرددتَه إلى الأصل وهو الكسر فلمّا لم يردّ هاهنا إلى الأصل
وهو الكسر دلّ على أنّ المغلّب عليه الحرفيّة لا الفعليّة وقد حكى سيبويه فى
٢٤ كتابه أنّ بعضهم يجعل لَيْسَ بمنزلةِ مَا فى اللغة التى لا يُعمِلون فيها مَا فلا

يعملون لَيْسَ فى شىء وتكون كحرف من حروف النفى فيقولون لَيْسَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وعلى كلّ حال فهذه الأشياء وإن لم تكن كافيةً فى الدلالة على أنّها حرف فهى كافية فى الدلالة على إيغالها فى شبه الحرف وهذا ما لا إشكالَ فيه وإذا ثبت أنّها لا تتصرّف وأنّها (fol. 50) مُوغلة فى شبه الحرف فينبغى
٥ أن لا يجوز تقديم خبرها عليها ولأنّ الخبر مجحود فلا يتقدّم على الفعل الذى جحده على ما بيّنّا، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا الدليل على جواز تقديم خبرها عليها قوله تعالى أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وجهُ الدليل من هذه الآية أنّه قدّم معمول خبر لَيْسَ على لَيْسَ فإنّ قوله يَوْمَ يَأْتِيهِمْ يتعلّق بمصروف وقد قدّمه على لَيْسَ ولولم يجز تقديم خبرِ لَيْسَ على لَيْسَ وإلّا لَمَا
١٠ جاز تقديم معمول خبرها عليها لأنّ المعمول لا يقع إلّا حيث يقع العامل أَلَا ترى أنّه لم يجز أن تقول زَيْدًا أَكْرَمْتُ إلّا بعد أن جاز أَكْرَمْتُ زَيْدًا فلولم يجز تقديم مصروف الذى هو خبرُ لَيْسَ على لَيْسَ وإلّا لَمَا جاز تقديم معموله عليها، والذى يدلّ على ذلك أنّ الأصل فى العمل للأفعال وهى فعل بدليل إلحاق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة بها وهى تعمل فى الأسماء المعرفة والنكرة
١٥ والظاهرة والمضمرة كالأفعال المتصرّفة فوجب أن يجوز تقديم معمولها عليها وعلى هذا تخرج نِعْمَ وبِئْسَ وفعل التعجّب وعَسَى حيث لا يجوز تقديم معمولها عليها أمّا نِعْمَ وبِئْسَ فإنّهما لا يعملان فى المعارف الأعلام بخلافِ لَيْسَ فنقصتا عن رتبتها وأمّا فعل التعجّب فأجروه مجرى الأسماء لجواز تصغيره فبعُد عن الأفعال ومع هذا فلا يتّصل به ضمير الفاعل وإنّما يُضمَر فيه ولا تلحقه أيضا
٢٠ تاء التأنيث بخلافِ لَيْسَ فنقص عن رتبتها وأمّا عَسَى وإن كانت تلحقها الضمائر وتاء التأنيث كلَيْسَ إلّا أنّها لا تعمل فى جميع الأسماء أَلَا ترى أنّه لا يجوز أن يكون معمولها إلّا أَنْ مع الفعل نحو عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ ولو قلت عَسَى زَيْدٌ القِيامَ لم يجز فأمّا قولهم فى المثل عَسَى ٱلْغُوَيْرُ أَبْؤُسًا فهو من الشاذّ الذى لا يُقاس عليه فلمّا كان مفعولها مختصًّا بخلافِ لَيْسَ نقصت عن
٢٥ رتبة لَيْسَ فجاز أن يمنع من تقديم معمولها عليها ولا يجوز أن نقاس لَيْسَ على

مَا فى ٱمتناع تقديم خبرها عليها لأنّ لَيْسَ تخالف مَا بدليل أنّه يجوز تقديم
خبر لَيْسَ على ٱسمها نحو لَيْسَ قَائِمًا زَيْدٌ ولا يجوز تقديم خبر مَا على ٱسمها
فلا يقال مَا قَائِمًا زَيْدٌ وإذا جاز أن تخالف لَيْسَ مَا فى جواز تقديم خبرها
على ٱسمها جاز أن تخالفه فى جواز تقديم خبرها عليها وتلحق بأخواتها والصحيح
٥ عندى ما ذهب إليه الكوفيّون، وأمّا الجواب عن كلمات البصريّين أمّا
قوله أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ فلا حجّة لهم فيه لأنّا لا نسلّم أنّ
يوم متعلّق بمصروف ولا أنّه منصوب وإنّما هو مرفوع بالابتداء وإنّما بُنى
على الفتح لإضافته إلى الفعل كما قرأ (fol. 60) نافع والأعرج قوله تعالى هذَا يَوْمَ
يَنْفَعُ ٱلصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ فإنّ يوم فى موضع رفع وبُنى على الفتح لإضافته إلى
١٠ الفعل فكذلك هاهنا وإن سلّمنا أنّه منصوب إلّا أنّه منصوب بفعل مقدّر
دلّ عليه قوله تعالى لَيْس مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وتقديره يلازمهم يَوْمَ يَأْتِيهِمُ ٱلْعَذَابُ
لقوله تعالى وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِلَى أُمَّةٍ مَعْدُودَةٍ لَيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ، وأمّا
قولهم أنّ الأصل فى العمل للأفعال وهى فعل يعمل فى الأسماء المعرفة والنكرة
والمظهرة والمضمرة قلنا هـذا يدلّ على جواز إعمالها لأنّها فعل والأصل فى
١٥ الأفعال أن تعمل ولا يدلّ على جواز تقديم معمولها لأنّ تقديم المعمول على
الفعل يقتضى تصرّف الفعل فى نفسه ولَيْسَ فعلٌ غير متصرّف فلا يجوز
تقديم معموله عليه فنحن عملنا بمقتضى الدليلين فأثبتنا لها أصل العمل لوجود
أصل الفعليّة وسلبناها وصف العمل لعدم وصف الفعليّة وهو التصرّف
فٱعتبرنا الأصل بالأصل والوصف بالوصف والذى يَشْهَدُ لصحّة ذلك الأفعالُ
٢٠ المتصرّفة نحو ضَرَبَ وقَتَلَ وشَتَمَ فإنّها لمّا كانت أفعالاً متصرّفةً أثبتّ لها
أصل العمل ووصفه فجاز إعمالها وجاز تقديم معمولها عليها نحو عَمْرًا ضَرَبَ
زَيْدٌ وكذلك سائرها والأفعال غير المتصرّفة نحو عَسَى ونِعْمَ وبِئْسَ وفعل
التعجّب خصوصًا على مذهب البصريّين فإنّها لمّا كانت أفعالا غيرَ متصرّفة
اثبتّ لها أصل العمل فجاز إعمالها وسلبت وصف العمل فلم يجز تقديم معمولها
٢٥ عليها فكذلك هاهنا، وأمّا قولهم أنّه لا يجوز أن تقاس لَيْسَ على مَا قلنا قد

بيّنا وجه المُناسَبَة بينهما وَٱتّفاقَهما فى المعنى لأنّ كلّ واحدٍ منهما لنفى الحال كالآخر، وقولهم أنّ لَيْسَ تخالف مَا لأنه يجوز تقديمُ خبرِ لَيْسَ على ٱسمها بخلافِ مَا قلنا ليس من شرط القياس أن يكون المَقِيس مُساوِيًا المَقِيس عليه فى جميع أحكامه بل لا بُدّ أن يكون بينهما مُغايَرَةٌ فى بعض أحكامه،
٥ قولهم فإذا جاز أن تخالفها فى تقديم خبرها على ٱسمها جاز أن تخالفها فى تقديم خبرها عليها قلنا هذا لا يلزم لأنّ لَيْسَ أخذت شِبْهًا من كَانَ لأنّها فعل كما أنّها فعل وشِبْهًا من مَا لأنّها تنفى الحال كما أنّها تنفى الحال وكَانَ يجوز تقديم خبرها عليها ومَا لا يجوز تقديم خبرها على ٱسمها فلمّا أخذت شِبْهًا من كَانَ وشِبْهًا من مَا صار لها منزلة بين المنزلتَيْن فجاز تقديم خبرها على ٱسمها
١٠ لأنّها أقوى من مَا لأنّها فعل ومَا حرف والفعل أقوى من الحرف ولم يجز تقديم خبرها عليها لأنّها أضعفُ من كَانَ لأنّها لا تتصرّف وكَانَ تتصرّف (fol. 61) وهذا فى غاية الوُضوح والتحقيق والله أعلم،

١٩ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ مَا فى لغة أهل الحِجاز لا تعمل فى الخبر وهو منصوب
١٥ بحذف حرف الخفض وذهب البصريّون إلى أنّها تعمل فى الخبر وهو منصوب بها، أمّا الكوفيّون فٱحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّها لا تعمل فى الخبر وذلك لأنّ القياس فى مَا أن لا تكون عاملةً البتّةَ لأنّ الحرف إنّما يكون عاملاً إذا كان مختصًّا كحرف الخفض لمّا ٱختصّ بالأسماء عمل فيها وحرف الجزم لمّا ٱختصّ فى الأفعال عمل فيها وإذا كان غيرَ مختصٍّ فوجب أن لا يعمل
٢٠ كحرف الاستفهام والعطف لأنّه تارةً يدخل على الاسم نحو مَا زَيْدٌ قَائِمٌ وتارةً يدخل على الفعل نحو مَا يَقُومُ زَيْدٌ فلمّا كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب أن لا تعمل ولهذا كانت مهملة غير معملة فى لغةِ بنى تميمٍ وهو
٢٢ القياس وإنّما أعملها أهل الحجاز لأنّهم شبّهوها بلَيْسَ من جهة المعنى وهو

شبهٌ ضعيفٌ فلم يَقْوَ على العمل فى الخبر كما عملت لَيْسَ لأنّ لَيْسَ فعل ومَا
حرف والحرف أضعفُ من الفعل فبطل أن يكون منصوبا بمَا ووجب أن
يكون منصوبا بحذف حرف الخفض لأنّ الأصل مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ فلمّا حُذف
حرف الخفض وجب أن يكون منصوبا لأنّ الصفات منتصبات الأنفس فلمّا
٥ ذهبَتْ أَبْقَتْ خلفًا منهـا ولهذا لم يَجُزِ النصب إذا قدّم الخبر نحو مَا قَائِمٌ
زَيْدٌ أو دخل حرف الاستثناء نحو مَا زَيْدٌ إلّا قَائِمٌ لأنّه لا يَحْسُن دخول الباء
معهما فلا يقال مَا بِقَائِمٍ زَيْدٌ ومَا زَيْدٌ إلّا بِقَائِمٍ فدلّ ذلك على ما قلناه،
وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّ مَا تنصب الخبر وذلك
أنّ مَا أشبهت لَيْسَ فوجب أن تعمل عملَ لَيْسَ وعمل لَيْسَ الرفع والنصب
١٠ ووجه الشِبْه بينها وبين لَيْسَ من وجهَيْن أحدهما أنّها تدخل على المبتدأ
والخبر كما أنّ لَيْسَ تدخل على المبتدأ والخبر والثانى أنّها تنفى ما فى الحال
كما أنّ لَيْسَ تنفى ما فى الحال ويقوّى الشبهَ بينهما من هذَيْن الوجهَيْن دخولُ
الباء فى خبرها كما تدخل فى خبرِ لَيْسَ فإذا ثبت أنّها قد أشبهَتْ لَيْسَ من
هذَيْن الوجهَيْن فوجب أن تجرِىَ مجراه لأنّهم يُجْرون الشىء مجرى الشىء
١٥ إذا شابهه من وجهَيْن ألَا ترى أنّ ما لا يتصرّف لمّا أشبهَ الفعل من
وجهَيْن أُجْرى مجراه فى منع الجرّ والتنوين فكذلك هاهنا لمّا أشبهَتْ مَا لَيْسَ
من وجهَيْن وجب أن تعمل عملها فوجب أن ترفع الاسم وتنصب الخبر
كلَيْسَ على ما بيّنّا، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّ القياس
يقتضى أن لا تعمل قلنا كان هذا هو القياس إلّا أنّه وُجد بينها وبين لَيْسَ
٢٠ مُشابَهَةٌ اقْتَضَتْ أن تعمل عملها وهى (fol. 62) لغة القرآن قال الله تعالى مَا
هَذَا بَشَرًا وقال تعالى مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ، قولهم أنّ أهل الحجاز أعملوها لِشبْهٍ
ضعيف فلم يَقْوَ أن تعمل فى الخبر قلنا هذا الشبه قد أوجب لها أن تعمل
عملها وهى ترفع الاسم وتنصب الخبر على أنّا قد عملنا بمقتضى هذا الضعف
فإنّه يبطل عملها إذا تقدّم خبرها على اسمها أو إذا دخل حرف الاستثناء
٢٥ أو إذا فُصلت بينها وبين معمولها بأَنِ الخفيفة ولولا ذلك الضعفُ لَوَجب

أن تعمل فى جميع هـذه المواضع، وأمّا دعواهم أنّ الأصل مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ فلا نسلّم وإنّما الأصل عدمها وإنّما أُدخلت لوجهَين أحدها أنّها أُدخلت تَوْكيدًا للنفى والثانى ليكون فى خبرِ مَا بإزاء اللام فى خبرِ إنَّ لأنّ مَا تنفى ما تُثبته إنَّ فجعلت الباء فى خبرها نحو مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ لتكون بإزاء اللام فى ٥ نحو إنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ كما جعلت السين جوابَ لَنْ ألَا ترى أنّك تقول لَنْ يَفْعَلَ فيكون الجواب سَيَفْعَلُ وكذلك جعلت قد جوابَ لَمَّا ألا ترى أنّك تقول لَمَّا يَفْعَلْ فيكون الجواب قَـدْ فَعَلَ ولو حذفت لَمَّـا فقلت يَفْعَلْ لَكان الجواب فَعَلَ من غيرِ قَدْ فدلّ على أنّ قَدْ جوابُ لَمَّا فكذلك هاهنا، وقولهم أنّه لمّا حُذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوبا لأنّ الصفات ١٠ منتصبات الأنفس فلمّا ذهبَتْ أبقَتْ خلفًا منها قلنا هـذا فاسد لأنّ الباء كانت فى نفسها مكسورةً غيرَ مفتوحةٍ وليس فيها إعرابٌ لأنّ الاعرابَ لا يقع على حروف المعانى ثمّ لو كان حذف حرف الخفض يُوجِب النصب كما زعموا لَكان ذلك يجب فى كلّ موضع يُحذَف فيه ولا خلافَ أنّ كثيرا من الأسماء تدخلها حروف الخفض ولا تنتصب بحذفها كقولك كَفَى بِٱللّٰهِ شَهِيدًا ١٥ وكَفَى بِٱللّٰهِ نَصِيرًا ولو حذفت حرف الخفض لَقلت كَفَى ٱللّٰهُ شَهِيدًا وكَفَى ٱللّٰهُ نَصِيرًا بالرفع كما قال رجل من الأزْد

لَمَّـا تَعَيَّا بِٱلْقَلُوصِ وَرَحْلِهَـا ✱ كَفَى ٱللّٰهُ كَعْبًا مَا تَعَيَّا بِهِ كَعْبُ

وقال عَبْدُ بنى الحَسْحاسِ

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيًا ✱ كَفَى ٱلشَّيْبُ وَٱلْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

٢٠ وقال الآخَر

أَعَانَ عَلَيَّ ٱلدَّهْرَ إذْ حَلَّ بَرْكُهُ ✱ كَفَى ٱلدَّهْرُ لَوْ وَكَّلْتَهُ بِيَ كَافِيَا

وكذلك قالوا بِحَسْبِكَ زَيْدٌ وَما جَاءَنِى مِنْ أَحَدٍ وقال الشاعر

بِحَسْبِكَ أَنْ قَدْ سُدتَ أَخْزَمَ كُلَّهَا ✱ لِكُلِّ أُنَـاسٍ سَـادَةٌ وَدَعَـائِمُ

وقال الآخَر

٢٥ بِحَسْبِكَ فِى ٱلْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا ✱ بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرْ

وقال الآخر

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلَانًا أُسَائِلُهَا ، أَعْيَتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

وقال الآخر

أَلَا هَلْ أَتَاهَا وَٱلْحَوَادِثُ جَمَّةٌ ، بِأَنَّ ٱمْرَأَ ٱلْقَيْسِ بْنَ تَمْلِكَ بَيْقَرَا

٥ وإذا حذفوا (fol. 63) حرف الخفض قالوا حَسْبُكَ زَيْدٌ وما جاءنى أَحَدٌ بالرفع لا غيرُ وكذلك جميعُ ما جاء من هذا النحو ولو كان كما زعموا لَوَجب أن يكون منصوبا فلمّا وقع الإجماع على وجوب الرفع دلّ على فساد ما ادّعوه والله أعلم،

٢٠ مسئلة

١٠ ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز طَعَامَكَ مَا زَيْدٌ آكِلاً. وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز وذهب أبو العبّاس أحمدُ بن يحيى ثعلبٌ من الكوفيّين إلى أنّه جائز من وجهٍ فاسد من وجهٍ فإن كانت مَا ردَّ الخبرِ كانت بمنزلة لَمْ ولَا ويجوز التقديم كما تقول لِمَن قال فى الخبر زَيْدٌ آكِلٌ طَعَامَكَ فردَّ عليه نافيا مَا زَيْدٌ آكِلاً طَعَامَكَ فمن هذا الوجه يجوز التقديم فتقول طَعَامَكَ مَا ١٥ زَيْدٌ آكِلاً فإن كانت جوابًا للقَسَم إذا قال وَٱللهِ مَا زَيْدٌ بِآكِلٍ طَعَامَكَ كانت بمنزلةِ اللام فى جواب القسم فلا يجوز التقديم، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما جوّزنا ذلك لأنّ مَا بمنزلةِ لَمْ ولَنْ ولَا لأنّها نافية كما أنّها نافية وهذه الأحرف يجوز تقديمُ معمولِ ما بعدها عليها نحو زَيْدًا لَمْ أَضْرِبْ وعَمْرًا لَنْ أُكرِم وبِشْرًا لَا أُخرِجُ فإذا جاز التقديم مع هذه الأحرف فكذلك ٢٠ مع مَا، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه لا يجوز ذلك لأنّ مَا معناها النفى ويَلِيها الاسم والفعل فأشبهَتْ حرفَ الاستفهام وحرفُ الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك هاهنا مَا لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ٢٢ وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّ مَا بمنزلةِ لَمْ ولَنْ ولَا قلنا

لا نسلّم لأنّ مَا يَلِيها الاسم والفعل وأمّا لَمْ ولَنْ فلا يَلِيهما إلاّ الفعل فصارا بمنزلةِ بعض الفعل بخلافِ مَا فإنّها يَلِيها الاسم والفعل وأمّا لَا فإنّما جاز التقديم معها وإن كانت يَلِيها الاسم والفعل لأنّها حرف متصرّف فعمل ما قبله فيما بعده ألَا ترى أنّك تقول جِئْتُ بِلَا شَيْء فيعمل ما قبله فيما بعده
٥ فإذا جاز أن يعمل ما قبله فيما بعده جاز أن يعمل ما بعده فيما قبله فَبَانَ الفرق بينهما ، وأمّا ما ذكره أبو العبّاس ثعلبٌ من التفصيل من أنّه إذا كانت رَدًّا لخبرٍ جاز التقديم وإن كانت جوابًا للقَسَم لم يجز ففاسد لأنّ مَا فى كِلَا القِسْمَيْن نافية فينبغى أن لا يجوز التقديم فيهما جميعا لِمَا بيّنّا والله أعلم ،

---

٢١ مسألة

١٠

ذهب الكوفيّون إلى أنّه لا يجوز مَا طَعَامَكَ أَكَلَ إلاّ زَيْدٌ وذهب البصريّون إلى أنّه يجوز وإليه ذهب أبو العبّاس أحمدُ بن يحيى ثعلبٌ من الكوفيّين ، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا ذلك لأنّ الأصل فى زيد أن لا يكون هو الفاعل وإنّما الفاعل فى الأصل محذوفٌ (fol. 61) قبل
١٥ إلاّ لأنّ التقدير فيه مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامَكَ إلاّ زَيْدٌ والذى يدلّ على ذلك قولهم مَا خَرَجَ إلاّ هِنْدٌ ومَا ذَهَبَ إلاّ دَعْدٌ ولو كان الفعل لدعدٍ وهندٍ فى الحقيقة لأثبتوا فيه علامةَ التأنيث لأنّ الفاعل مؤنّث حقيقىّ فلمّا لم يُثْبِتوا فى الفعل علامةً دلّ على أنّ الفاعل هو أَحَدٌ المحذوف ويدلّ عليه أيضا أنّ إلاّ بابها الاستثناء والاستثناء يجب أن يكون من الجملة ولا بُدّ أن يقدّرَ
٢٠ قبلها ما يصحّ أن يكون الذى بعدها مستثنًى منه فوجب أن يكون التقدير مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامَكَ إلاّ زَيْدٌ إلاّ أنّه اكْتُفِى بالفعل من أحد فصار بمنزلته والاسم لا يتقدّم صلته عليه ولا يفرق بينها وبينه فكذلك الفعل الذى قام مقامَه، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما جوّزنا ذلك لأنّ زيد مرفوع
٢٤ بالفعل والفعل متصرّف فجاز تقديم معموله عليه كقولهم عَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ

وكذلك سائـر الأفعال المتصرّفة، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا
قولهم أنّ الأصل أن لا يكون زيد هو الفاعل لأنّ التقديـر مَا أَكَلَ أَحَدٌ
طَعَامَكَ إِلَّا زَيْدٌ قلنا لا نسلّم أنّ أحدًا مقدَّرٌ من جهة اللفظ وإنّما هو مقدَّر
من جهة المعنى كما أنّ المعنى يدلّ على أنّ عَرَقًا فى قولهم تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا
٥ فاعلٌ معنًى وإن لم يكن فاعلاً لفظا ولهذا لم تثبت علامة التأنيث فى قولهم
مَا خَرَجَ إِلَّا هِنْدٌ ومَا ذَهَبَ إِلَّا دَعْدٌ وما أشبه ذلك على أنّه قد حذف علامة
التأنيث الحقيقىّ مع الفصل فى قولهم حَضَرَ القَاضِىَ اليومَ ٱمْرَأَةٌ وقال الشاعر

إِنَّ ٱمْــرَأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ * بَعْدِى وَبَعْدَكِ فِى ٱلدُّنْيَا لَمَغْرُورُ

وقال الآخر

١٠ لَقَدْ وَلَدَ ٱلْأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ * عَلَى قِمْعِ ٱسْتِهَا صُلُبٌ وَشَامُ

فقال وَلَدَ ولم يقل وَلَدَتْ، وأمّا قولهم أنّه ٱكْتُفِى بالفعل من أَحَد قلنا لا نسلّم
أنّ الفعلَ ٱكْتُفِى به من الاسم لأنّ الفعل لا بدّ له من فاعل وإنّما الاسم بعد
إِلَّا قام مقامَه وَٱكْتُفِى به منه لأنّه لمّا حُذف المستثنى منه قبل إِلَّا قام ما بعد
إِلَّا حين حذفتَه مقامَه كما يقوم المفعول مقامَ الفاعل إذا حُذف نحو ضُرِبَ زَيْدٌ
١٥ وأُعْطِىَ عَمْرٌو دِرْهَمًا وكُسِىَ عَمْرٌو قَمِيصًا وما أشبه ذلك وهذا لا يُوجب أن
يجرِىَ الفعل مجرى الاسم فى ٱمتناعِ تقديم معموله عليه أَلَا ترى أنّك تقول
دِرْهَمًا أُعْطِىَ زَيْدٌ وقَمِيصًا كُسِىَ عَمْرٌو ثمّ لو سلّمنا أنّ الأمر على ما زعمتم
فالفعل إنّما جاز تقديم معموله عليه لتصرُّفه فى نفسه وهذا المعنى الذى ٱدَّعَيْتموه
لم يُوجِبْ تغيُّر الفعل عن تصرّفه فى نفسه فينبغى أن يجوز تقديم معموله عليه
٢٠ كسائر الأفعال المتصرّفة والله أعلم،

٢٢ مسـئلـة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ إِنَّ (fol. 65) وأخواتها لا ترفع الخبر نحو إِنَّ زَيْدًا
٢٢ قَائِمٌ وما أشبه ذلك وذهب البصريّون إلى أنّها ترفع الخبر، أمّا الكوفيّون

فٱحتجّوا بأن قالوا أجمعْنا على أنّ الأصل فى هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم وإنّما نصبته لأنّها أشبهَتِ الفعلَ فإذا كانت إنّما عملت لأنّها أشبهَتِ الفعلَ فهى فرعٌ عليه وإذا كانت فرعًا عليه فهى أضعفُ منه لأنّ الفرعَ أبدًا يكون أضعفُ من الأصل فينبغى أن لا يعمل فى الخبر جريـا على القياس فى حطّ
٥ الفروع عن الأصول لأنّا لو أعملناه عمله لأدّى ذلك إلى التَسْوِيَة بينهما وذلك لا يجوز فوجب أن يكون باقيًا على رفعه قبل دخولها والذى يدلّ على ضعف عملها أنّه يَدخُل على الخبر ما يَدخل على الفعل لَوِ ٱبْتُدِئ به قال الشاعر

لَا تَتْرُكَنِّى فِيهِمُ شَطِيرَا * إِنِّى إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا

فنصب بإِذَنْ والذى يدلّ على ذلك أيضا أنّه إذا ٱعترض عليها بأدْنَى شىء
١٠ بطل عملها وَٱكْتُفِى به كقولهم إنَّ بِكَ يَكفل زَيْدٌ كأنّها رضِيَتْ بالصفة لضعفها وقد رُوى أنّ ناسًا قالوا إنّ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُوذٌ فلم تعمل إنّ لضعفها فدلّ على ما قلناه، وأمّا البصريّون فٱحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّ هذه الأحرف تعمل فى الخبر وذلك لأنّها قَوِيَتْ مُشابَهَتُها للفعل لأنّها أشبهَتْه لفظا ومعنًى ووجه المُشَابَهَة بينهما من خمسة أوجه الوجه الأوّل أنّها على وزن الفعل والثانى
١٥ أنّها مبنيّة على الفتح كما أنّ الفعل الماضى مبنىّ على الفتح والثالث أنّها تقتضى الاسم كما أنّ الفعل يقتضى الاسم والرابع أنّها تدخلها نون الوقاية نحو إِنَّنِى وكَأَنَّنِى كما تدخل على الفعل نحو أَعْطَانِى وأَكْرَمَنِى وما أشبه ذلك والخامس أنّ فيها معنى الفعل فمعنى إنَّ وأنَّ حَقَّقتُ ومعنى كَأَنَّ شبّهتُ ومعنى لٰكِنَّ ٱستدرَكْتُ ومعنى لَيْتَ تمنَّيْتُ ومعنى لَعَلَّ ترجَّيْتُ فلمّا أشبهَتِ الفعلَ من هذه
٢٠ الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل والفعل يكون له مرفوع ومنصوب فكذلك هذه الأحرف ينبغى أن يكون لها مرفوع ومنصوب ليكون المرفوع مشبَّها بالفاعل والمنصوب مشبّها بالمفعول إلّا أنّ المنصوب هاهنا قُدّم على المرفوع لأنّ عمل إنّ فرعٌ وتقديم المنصوب على المرفوع فرعٌ فألزموا الفرع الفرع أو لأنّ هذه الحروف لمّا أشبهَتِ الفعلَ لفظا ومعنًى ألزموا فيها تقديم المنصوب على المرفوع
٢٥ ليُعْلَمَ أنّها حروفٌ أشبهَتِ الأفعالَ وليست أفعالاً وعدمُ التصرّف فيها لا يدلّ

على الحرفيّة لأنّ لنا أفعالاً لا تتصرّف نحو نِعْمَ وبِئْسَ وعَسَى ولَيْسَ وفعل التعجّب وحبّذا، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّ هذه الأحرف إنّما (fol. 60) نَصبتْ لشبه الفعل فينبغى أن لا تعمل فى الخبر لأنّه يؤدّى إلى التَسْوِيَة بين الأصل والفرع قلنا هذا يبطل بأسم الفاعل فإنّه إنّما عمل لشبه
٥ الفعل ومع هذا فإنّه يعمل عمله ويكون له مرفوع ومنصوب كالفعل تقول زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ عَمْرًا كما تقول يَضْرِبُ أَبُوهُ عَمْرًا والذى يدلّ على فساد ما ادّعيتموه من ضعف عملها أنّها تعمل فى الاسم إذا فصلتَ بينها وبينه بظرفٍ أو حرفِ جرٍّ نحو قوله تعالى إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً وإِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَآيَةً وما أشبه ذلك على أنّا قد عملنا بمقتضى كونها فرعًا فإنّا ألزمناها طريقةً واحدةً وأوجبنا
١٠ فيها تقديم المنصوب على المرفوع ولم نجوّز فيها الوجهين كما جوّزنا مع الفعل لِئَلّا يجرى مجرى الفعل فيسوى بين الأصل والفرع وكان تقديم المنصوب أَوْلَى ليفرق بينها وبين الفعل لأنّ الأصل أن يُذكَرَ الفاعل عَقِيبَ الفعل قبل ذكر المفعول فلمّا قُدّم هاهنا المنصوب وأُخّر المرفوع حصلت مُخالَفَة هذه الأحرف للفعل وانحطاطُها عن رتبته، وقولهم أنّ الخبر يكون باقيا على رفعه
١٥ قبل دخولها فاسد وذلك لأنّ الخبر على قولهم مرفوع بالمبتدأ كما أنّ المبتدأ مرفوع به فهما يترافعان ولا خِلافَ أنّ الترافع قد زال بدخول هذه الأحرف على المبتدأ ونصبها إيّاه فلو قلنا أنّه مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخولها مع زواله لكان ذلك يؤدّى إلى أن يرتفع الخبر بغير عاملٍ وذلك مُحال، وأمّا قولهم الدليل على ضعف عملها أنّه يَدخل على الخبر ما يَدخل على الفعل لَوِ
٢٠ ٱبْتُدِئَ به كقول الشاعر

إِنِّى إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا

قلنا الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه أحدها أنّ هذا شاذّ فلا يكون فيه حجّة والثانى أنّ الخبر هاهنا محذوف كأنّه قال لا تَتْرُكَنِّى فِيهِم غَرِيبًا بَعِيدًا إِنِّى أَذِلُّ إِذَنْ أَهْلِكَ أو أَطِيرَا وحَذف الفعلَ الذى هو الخبر لأنّ فى الثانى
٢٥ دلالة على الأوّل المحذوف فإذَنْ ما دخلت على الخبر والثالث أن يكون جعل

إِذَنْ أُهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا فى موضع الخبر كقولك إِنِّي لَنْ أَذْهَبَ فشبّه إِذَنْ بلَنْ وإن كانت لَنْ لا يلغى فى حالٍ بخلاف إِذَنْ، وأمّا قولهم إِنَّ بِكَ يَكفل زَيْدٌ وإِنَّ بِكَ زَيْدٌ مَأخُوذٌ فالتقدير فيه إِنَّهُ بِكَ يَكفل زَيْدٌ وإِنَّهُ بِكَ زَيْدٌ مَأخُوذٌ كما قال الراعى

٥ فَلَوْ أَنَّ حُقَّ ٱلْيَوْمَ مِنكُمْ إِقَامَةٌ * وَإِنْ كَانَ سَرْحٌ قَدْ مَضَى فَتَسَرَّعَا

أراد فَلَوْ أَنَّهُ حُقَّ ولولم يردِ الهاء لكان الكلام مُحالاً وقال الأعشى

إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بِنْتِ حَسَّا ، نِ أَلُمْهُ وَأَعْصِهِ فِي ٱلْخُطُوبِ

وقال أُمَيَّةُ بن أبي الصَّلْت

وَلٰكِنَّ مَنْ لَا يَلْقَ أَمْرًا يَنُوبُهُ * بِعُدَّتِهِ يَنْزِلْ بِهِ وَهْوَ أَعْزَلُ

١٠ وقال الآخر (fol. 67)

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي ، وَلٰكِنَّ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ ٱلْمَشَافِرِ

وقال الآخر

فَلَيْتَ دَفَعْتَ ٱلْهَمَّ عَنِّيَ سَاعَةً ، فَبِتْنَا عَلَى مَا خَيَّلَتْ نَاعِمَيْ بَالِ

وقال الآخر

١٥ فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ ، وَشَرُّكَ عَنِّي مَا ٱرْتَوَى ٱلْمَاءَ مُرْتَوِي

أراد لَيْتَهُ إن جعلتَ كَفافًا خبرَ كان مقدّما عليها والتقدير فيه ليته كان خيرك وشرّك كَفافًا عنّي أو مكفوفَيْن عنّى لأنّ الكَفاف مصدر فيقع على الواحد والاثنَيْن والجميع كقولهم رجل عَدْلٌ ورِضًى ورجلان عَدْلٌ ورِضًى وقوم عَدْلٌ ورِضًى وما أشبه ذلك وإن جعلت كفافا منصوبا بلَيْتَ لم يكن من هذا
٢٠ الباب والأوّل أجودُ والذى يدلّ على فسادِ ما ذهبوا إليه أنّه ليس فى كلام العرب عامل يعمل فى الأسماء النصبَ إلاّ ويعمل الرفعَ فما ذهبوا إليه يؤدّى إلى ترك القياس ومُخالَفةِ الأصول لغيرِ فائدةٍ وذلك لا يجوز فوجب أن تعمل
٢٢ فى الخبر الرفعَ كما عملت فى الاسم النصب على ما بيّنّا والله أعلم،

٢٣ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز العطف على موضع إنّ قبل تمام الخبر
وٱختلفوا بعد ذلك فذهب أبو الحسن علىّ بن حمزةَ الكِسائىّ إلى أنّه يجوز
ذلك على كلِّ حالٍ سواء كان يظهر فيه عملُ إنّ أو لم يظهر وذلك نحو
٥ قولك إنّ زَيْدًا وَعَمْرٌو قَائِمَانِ وإِنَّكَ وَبَكْرٌ مُنْطَلِقَانِ وذهب أبو زكريّاء
يحيى بن زيادٍ الفرّاء إلى أنّه لا يجوز ذلك إلّا فيما لم يظهر فيه عملُ إنّ وذهب
البصريّون إلى أنّه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كلّ حال،
أمّا الكوفيّون فٱحتجّوا بأن قالوا الدليل على جواز ذلك النقل والقياس أمّا
النقل فقد قال الله تعالى إِنَّ ٱلَّذِينَ آمَنُوا وَٱلَّذِينَ هَادُوا وَٱلصَّابِئُونَ وَٱلنَّصَارَى
١٠ وجهُ الدليل أنّه عطف الصابئين على موضع إنّ قبل تمام الخبر وهو قوله مَنْ
آمَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وقد جاء عن بعض العرب فيما رَواه الثقات إِنَّكَ
وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ وقد ذكره سيبويه فى كتابه فهذان دليلان من كتاب الله تعالى
ولغة العرب، وأمّا من جهة القياس فقالوا أجمعْنا على أنّه يجوز العطف على
الموضع قبل تمام الخبر مع لاَ نحو لاَ رَجُلَ وَٱمْرَأَةٌ أَفْضَلُ مِنْكَ فكذلك مع
١٥ إنّ لأنّها بمنزلتها وإن كانت إنّ للإثبات ولاَ للنفى لأنّهم يحملون الشىء على
ضدّه كما يحملونه على نظيره يدلّ عليه أنّا أجمعْنا على أنّه يجوز العطف على
الاسم بعد تمام الخبر فكذلك قبل تمام الخبر لأنّه لا فَرْقَ بينهما عندنا وأنّه
قد عُرف من مذهبنا أنّ إنّ لا تعمل فى الخبر لضعفها وإنّما يرتفع بما كان
يرتفع به قبل دخولها فإذا كان الخبر يرتفع (fol. 68) بما كان يرتفع به قبل
٢٠ دخولها فلا إحالةَ إذن لأنّه إنّما كانت المسئلة تفسد أن لو قلنا أنّ إنّ هى
العاملة فى الخبر فيجتمع عاملان فيكون مُحالاً ونحن لا نذهب إلى ذلك فصحّ
ما ذهبنا إليه، وأمّا البصريّون فٱحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّ ذلك
٢٢ لا يجوز أنّك إذا قلت إِنَّكَ وَزَيْدٌ قَائِمَانِ وجب أن يكون زيد مرفوعا

بالابتداء ووجب أن يكون عاملا فى خبر زيدٍ وتكون إنّ عاملةً فى خبر الكاف وقدِ اجتمعا فى لفظٍ واحدٍ فلو قلنا أنّه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر لأدّى ذلك إلى أن يعمل فى اسم واحد عاملان وذلك مُحال، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا احتجاجُهم بقوله تعالى إِنَّ ٱلَّذِينَ آمَنُوا وَٱلَّذِينَ
٥ هَادُوا وَٱلصَّابِئُون فلا حجّةَ لهم فيه من ثلاثة أوجه أحدها أنّا نقول فى هذه الآية تقديمٌ وتأخيرٌ والتقدير فيها إِنَّ ٱلَّذِينَ آمَنُوا وَٱلَّذِينَ هَادُوا مَنْ آمَنَ بِٱللّٰهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ وَٱلصَّابِئُونَ وَٱلنَّصَارَى كَذَلِكَ كما قال الشاعر

غَدَاةَ أَحَلَّتْ لِٱبْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً * حُصَيْنٍ عَبِيطَاتِ ٱلسَّدَائِفِ وَٱلْخَمْرُ

١٠ فرفع الخَمْرُ على الاستئناف فكأنّه قال والخمرُ كَذَلِكَ وقال الآخر

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ٱبْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ * مِنَ ٱلْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفُ

فرفع مجلّف على الاستئناف فكأنّه قال أَوْ مُجَلَّفٌ كَذَلِكَ وهذا كثير فى كلامهم، والوجه الثانى أن تجعل قوله تعالى مَنْ آمَنَ بِٱللّٰهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ خبرا للصابئين والنصارى وتضمر للذين آمنوا والذين هادوا خبرا مثلَ الذى أظهرتَ
١٥ للصابئين والنصارى ألَا ترى أنّك تقول زَيْدٌ وَعَمْرٌو قَائِمٌ فتجعل قَائِمًا خبرا لعمرو وتضمر لزيد خبرًا آخَرَ مثلَ الذى أظهرت لعمرو وإن شئت أيضا جعلته خبرا لزيد وأضمرت لعمرو خبرا آخَرَ وقال الشاعر وهو بِشْر بن أبى خازمٍ

وَإِلَّا فَٱعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ * بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِى شِقَاقِ

٢٠ فإن شئت جعلت قوله بُغَاةٌ خبرا للثانى وأضمرت للأوّل خبرا ويكون التقدير وَإِلَّا فَٱعْلَمُوا أَنَّا بُغَاةٌ وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ وإن شئت جعلته خبرا للأوّل وأضمرت للثانى خبرا على ما بيّنّا، والوجه الثالث أن يكون عطفا على المضمر فى المرفوع فى هَادُوا وهادوا بمعنى تابوا وهذا الوجه عندى ضعيفٌ لأنّ العطف على المضمر
٢٤ المرفوع قبيح وإن كان لازما للكوفيّين لأنّ العطف على المضمر المرفوع عندهم

ليس بقبيح وسنذكر فَسادَ ما ذهبوا إليه فى موضعه إن شاء الله تعالى، وأمّا ما حكوه عن بعض العرب إنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ فقد ذكر سيبويه أنّه غلط من بعض العرب وهذا لأنّ العربىّ (fol. 60) يتكلّم بالكلمة إذا آستهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه كما قالوا مَا أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئًا وكما قال

٥ زهير ويقال صِرْمَةُ الأنصارىّ

بَدَا لِىَ أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى * وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

فقال سَابِقٍ على الجرّ وكان الوجه سَابِقًا بالنصب وقال الآخَر

أَجِدَّكَ لَسْتَ ٱلدَّهْرَ رَائِىَ رَامَةٍ * وَلَا عَاقِلٍ إِلَّا وَأَنْتَ جَنِيبُ

وَلَا مُصْعِدٍ فِى ٱلْمُصْعِدِينَ لِمَنْعِجٍ * وَلَا هَابِطٍ مَا عِشْتَ هَضْبَ شَطِيبِ

١٠ وقال الأَحْوَصُ الرِياحىّ

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً * وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

فقال ناعبٍ بالجرّ وكان الوجه أن يقول ناعبًا بالنصب وقد تُؤُمِّلَ ذلك بما لا يُلتفت إليه ولا يُقاس عليه فإذا كان كذلك فلا يجوز الاحتجاج بما رووه مع قلّته فى الاستعمال وبُعْده عنِ القياس على ما وقع فيه الخِلاف، وأمّا قولهم

١٥ أجمعْنا على أنّه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع لَا فكذلك مع إنَّ قلنا الجواب عن هذا من وجهَيْن أحدها إنّما جاز ذلك مع لَا لأنّ لَا لا تعمل فى الخبر بخلافِ إنَّ فلم يجتمع فيه عاملان فجاز معها العطف على الموضع قبل تمام الخبر دون إنَّ على ما بيّنّا والوجه الثانى أنّا نسلّم أنّ لَا تعمل فى الخبر كإنَّ ولكن إنّما جاز ذلك مع لَا دون إنَّ وذلك لأنّ لَا رُكّبت مع

٢٠ الاسم النَّكرة بعدها فصارا شيئًا واحدًا فكأنّه لم يجتمع فى الخبر عاملان وأمّا إنَّ فإنّها لا تُرَكَّب مع الاسم بعدها فيجتمع فى الخبر عاملان وذلك لا يجوز فَبَانَ الفرق بينهما، وأمّا قولهم أنّ إنَّ لا تعمل فى الخبر فقد بيّنّا فَسادَ ذلك

٢٢ مُسْتَوْفًى فى المسئلة التى قبلَ هذه المسئلة فلا يُفتقر إلى الإعادة والله أعلم،

٣٤ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ إِنِ المخفّفة من الثقيلة لا تعمل النصب فى الاسم
وذهب البصريّون إلى أنّها تعمل، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا
أنّها لا تعمل لأنّ المشدّدة إنّما عملت لأنّها أشبهت الفعلَ الماضى فى اللفظ
٥ لأنّها على ثلاثة أحرفٍ كما أنّه على ثلاثه أحرف وأنّها مبنيّةٌ على الفتح كما أنّه
مبنىّ على الفتح فإذا خُفّفت فقد زال شِبْهُها به فوجب أن يبطُلَ عملها، ومنهم
من تمسّك بأن قال إنّما قلنا ذلك لأنّ إِنَّ المشدّدة من عوامل الأسماء
وإِنِ المخفّفة من عوامل الأفعال فينبغى أن لا تعمل المخفّفة فى الأسماء كما لا
تعمل المشدّدة فى الأفعال لأنّ عوامل الأفعال لا تعمل فى الأسماء وعوامل
١٠ الأسماء لا تعمل فى الأفعال، (fol. 70) وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا
الدليل على صحّة الإعمال قوله تعالى وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ فى
قراءةِ مَن قرأ بالتخفيف وهى قراءةُ نافعٍ وابن كثير ورَوَى أبو بكر عن
عاصم بتخفيف إِنْ وتشديد لَمَّا قالوا ولا يجوز أن يقال بأنّ كُلًّا منصوب
بلَيُوَفِّيَنَّهُمْ لأنّا نقول لا يجوز ذلك لأنّ لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيما
١٥ قبلها ألَا ترى أنّه لا يجوز أن تقول زَيْدًا لَأُكْرِمَنَّ وعَمْرًا لَأَضْرِبَنَّ فتنصب
زيدا بلَأُكْرِمَنَّ وعمرا بلَأَضْرِبَنَّ فكذلك هاهنا لا يجوز أن يكون كُلًّا منصوبا
بلَيُوَفِّيَنَّهُمْ قالوا ولا يجوز أيضا أن يقال أنّ إِنْ بمعنى مَا ولَمَّا بمعنى إلّا
لأنّا نقول أنّ إِنِ التى بمعنى مَا لا يجىء معها اللام بمعنى إلّا كما قال تعالى
إِنْ كُلُّ مَنْ فِي ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّا آتِي ٱلرَّحْمَنِ عَبْدًا وأمّا لَمَّا فلا
٢٠ يجوز أن تُجعلَ هاهنا بمعنى إلّا لأنّه لو جاز أن تُجعلَ لَمَّا بمعنى إلّا لجاز أن
يقال مَا قَامَ القَوْمُ لَمَّا زَيْدٌ وقَامَ القَوْمُ لَمَّا زيدًا بمعنى إلّا زيدًا وفى امتناع
ذلك دليلٌ على فساده وإنّما جاءت لَمَّا بمعنى إلّا فى الإيمان خاصّةً نحو قولهم
عَمْرَكَ اللهَ لَمَّا فعلتُ كذا أى إلّا ثمّ لو جعلتَ لَمَّا فى قوله تعالى وَإِنْ كُلًّا
٢٤ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ بمعنى إلّا لَمَا كان لكلٍّ ما ينصبه لأنّ إلّا لا يعمل ما بعدها فيما

قبلها فدلّ على صحّةِ ما ذكرناه، والذى يدلّ على صحّةِ ذلك أيضا أنّه قد صحّ عن العرب أنّهم يقولون إلاّ أنْ أخاكَ ذاهبٌ بمعنى أنّ المشدّدة وقد قال الشاعر

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ ٱلنَّحْرِ * كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ

٥ فنصب ثَدْيَيْهِ بكَأَنِ المخفّفة من الثقيلة وأصلها أنْ أُضيف إليها الكاف للتشبيه والأصل فى الكاف أن تكون موخّرةً كما أنّ الأصل فى اللام أن تكون مقدّمةً فإذا قلت كَأَنَّ زَيْدًا الأسدُ كان الأصل فيه إنّ زَيْدًا كالأسد كما إذا قلت إنّ زَيْدًا لَقَائِمٌ كان الأصل فيه لَإِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ إلاّ أنّه قُدّمتِ الكاف على أنّ عنايةً بالتشبيه وأُخّرتِ اللام عن إنّ لِئَلاّ يجمعوا بين حرفَىْ تأكيدٍ فلمّا ١٠ نُصب بها مع التخفيف دلّ على أنّها بمنزلةِ فعلٍ قد حُذف بعضُ حروفِهِ وقال الآخر

كَأَنْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءَا خُلْبِ

فَنَصب وَرِيدَيْهِ بكَأَنِ المخفّفة من الثقيلة فدلّ على ما قلناه ولا يجوز أن يقال أنّ الإنشاد فى البَيْتَيْن كَأَنْ ثَدْيَاهُ وكَأَنْ وَرِيدَاهُ بالرفع لأنّا نقول بَلِ الرواية ١٥ المشهورة كَأَنْ ثَدْيَيْهِ وكَأَنْ وَرِيدَيْهِ بالنصب وإن صحّ ما رويتموه فيكون الرفع على حذف الضمير مع التخفيف كما قال الأعشى

فِى فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ ٱلْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا * أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

(fol. 71) كأنّه قال أنّهُ هَالِكٌ وقال الآخر

أَمَا وَٱللّٰهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا * وَلَا بِٱلْحُرِّ أَنْتَ وَلَا ٱلْعَتِيقِ

٢٠ وقال الآخر

أُكَاشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلَانَا * عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبَهُ حَرِيصُ

وقال زيدُ بن أرقمَ

وَيَوْمًا تُلَاقِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ * كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ ٱلسَّلَمْ

٢٤ وقال الآخر

عبأتُ لَهُ رُمْحًا طَوِيلاً وَأَلَّـةً * كَأَنْ قَبَسٌ يُعْلَى بِهَا حِينَ تُشْرَعُ

وقال الآخر

وَخَيْفَاءَ أَلْقَى اللَّيْثُ فِيهَا ذِرَاعَهُ * فَسَرَّتْ وَسَاءَتْ كُلَّ مَاشٍ وَمُصْرِمِ
تُمَشِّي بِهَا الدَّرْمَاءُ تَسْحَبُ قُصْبَهَا * كَأَنْ بَطْنُ حُبْلَى ذَاتِ أَوْنَيْنِ مُتْئِمِ

٥ فيمن روى بالرفع ومن روى بالجرّ جعل أَنْ زائدةً ومن روى بالنصب أعملها مع التخفيف ومن كلامهم أَوَّلُ مَا أَقُولُ أَنْ بِسْمِ ٱللّٰهِ كأنّهم قالوا أَنَّهُ بِسْمِ ٱللّٰهِ وقال تعالى أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا كأنّه قال أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا إلّا أنّها لا تخفَّف مع الفعل إلّا مع أحد أربعة أحرفٍ وهى لَا وقَدْ وسَوْفَ والسين كقوله تعالى عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى وكذلك عَلِمْتُ أَنْ
١٠ سَوْفَ يَخْرُجُ زَيْدٌ وعَلِمْتُ أَنْ قَدْ خَرَجَ عَمْرٌو قال أبو صخرٍ الهُذَلىّ

فَتَعْلَمِى أَنْ قَدْ كَلِفْتُ بِكُمْ * ثُمَّ ٱفْعَلِى مَا شِئْتِ عَنْ عِلْمِ

ولا تُخفَّف من غير واحد من هذه الأحرف لأنّهم جعلوها عِوَضًا ممّا لحِق أَنْ من التغيير وكان التعويض مع الفعل أَوْلَى من الاسم وذلك لأنّ أَنْ لحِقها مع الاسم ضربٌ واحدٌ من التغيير وهو الحذف ولحِقها مع الفعل ضربان
١٥ الحذف ووقوع الفعل بعدها فلهذا كان التعويض مع الفعل أَوْلَى من الاسم، والذى يدلّ على صحّةِ ما ذهبنا إليه من إعمالها مع التخفيف ما حكَى بعض أهل اللغة من إعمالها فى المضمر مع التخفيف نحو قولهم أَظُنُّ أَنْكَ قَائِمٌ وأَحْسِبُ أَنْهُ ذاهبٌ يريدون أَنَّكَ وأَنَّهُ بالتشديد قال الشاعر

فَلَوْ أَنْكِ فِى يَوْمِ ٱلرَّخَاءِ سَأَلْتِنِى * فِرَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

٢٠ وقال الآخر

وَقَدْ عَلِمَ ٱلضَّيْفُ ٱلْمُرْمِلُونَ . إِذَا ٱغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالَا
وَخَلَّتْ عَنْ أَوْلَادِهَا ٱلْمُرْضِعَاتُ ، وَلَمْ تَـرَ عَيْنٌ لِمُزْنٍ بِلَالَا
بِأَنْكَ ٱلرَّبِيـعُ وَغَيْثٌ مَرِيـعٌ ، وَقِدْمًا هُنَـاكَ تَكُونُ ٱلثِّمَالَا

٢٤ أراد بِأَنَّكَ بالتشديد إلّا أنّ الاستدلال على إعمالها فى المضمر مع التخفيف

عندى ضعيف لأنّ ذلك إنّما يجوز فى ضرورة الشعر لا فى آختيار الكلام إلاّ فى روايةٍ شاذّةٍ ضعيفة غيرِ معروفةٍ فلا يكون فيه حجّة، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم إنّما عملت لِشبْهِ الفعل لفظًا فإذا خُفّفت زال شِبْهُها به فبطل عملها قلنا هذا باطل لأنّ إِنّ إنّما عملت لأنّها أشبهتِ الفعلَ
٥ لفظًا ومعنًى وذلك من خمسة أوجه وقد قدّمنا ذكرها فى موضعها فإذا خُفّفت صارت بمنزلةِ فعلٍ حُذف منه بعضُ حروفِهِ وذلك لا (fol. 72) يُبْطِل عمله ألَا ترى أنّك تقول عِ ٱلْكَلَامَ وشِ ٱلثَّوْبَ ولِ ٱلْأَمْرَ وما أشبه ذلك ولا تُبطِل عمله فكذلك هاهنا، وأمّا قولهم أنّ إِنّ المشدّدةَ من عوامل الأسماء وإِنِ المخفّفةَ من عوامل الأفعال قلنا هذا الاستدلال ظاهر الاختلال فإنّا
١٠ إذا قدّرنا أنّها مخفّفةٌ من الثقيلة فهى من عوامل الأسماء وإذا لم نُقدِّرْ أنّها مخفّفةٌ من الثقيلة فليست من عوامل الأسماء وإِنِ الخفيفة فى الأصل غيرُ إِنِ المخفّفةِ من الثقيلة لأنّ تلك الخفيفةَ من عوامل الأفعال وهذه المخفّفةَ من الثقيلة من عوامل الأسماء ولم يَقَعِ الكلام فى إِنِ الخفيفةِ فى الأصل وإنّما وقع فى إِنِ المخفّفةِ من الثقيلة وقد بيّنّا الفرق بينهما والله أعلم،

٣٥ مسئلة

١٥
ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز دخول اللام فى خبرِ لٰكِنّ كما يجوز فى خبرِ إِنّ نحو مَا قَامَ زَيْدٌ لٰكِنّ عَمْرًا لَقَائِمٌ وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز دخول اللام فى خبرِ لٰكِنّ، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّه يجوز دخول اللام فى خبرِ لٰكِنّ النقلُ والقياس، أمّا النقل فقد جاء عن العرب إدخال اللام على خبرها قال الشاعر

٢٠
وَلٰكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَكَمِيدُ

وأمّا القياس فلأنّ الأصل فى لٰكِنّ إِنّ زِيدت عليها لَا والكاف فصارتا جميعا
٢٢ حرفا واحدا كما زيدت عليها اللام والهاء فى قول الشاعر

لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَـةٌ * عَلَى هَنَوَاتٍ كَاذِبٍ مَنْ يَقُولُهَا

فزاد اللام والهاء على إنّ فكذلك هاهنا زاد عليها لا والكاف فإنّ الحرف قد يوصل فى أوّله وآخره فما وصل فى أوّله نحو هٰذَا وهٰذَاكَ وما وصل فى آخره نحو قوله تعالى فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا وكذلك تقول أنّ قول
٥ العرب كَمْ مَالُكَ أنّها مَا زِيدت عليها الكاف ثمّ إنّ الكلام كثر بها فحُذفتِ الألف من آخرها وسكنت ميمها كما زِيدتِ اللام على مَا ثمّ لمّا كثر الكلام بها سكنت ميمها فقالوا لِمْ فَعَلْتَ كذا قال الشاعر

يَا أَبَا ٱلْأَسْوَدِ لِمْ أَسْلَمْتَنِي * لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكَـرْ

وقال بعض العرب فى كلامه وقد قيل له مُنْذُ كَمْ قَعَدَ فُلَانٌ فقال كَمُذْ
١٠ أخذتَ فى حديثك فزاد الكاف فى مُنْذُ فدلّ على أنّ الكاف فى كَمْ زائدةٌ وقيل لبعضهم كَيْفَ تَصْنَعُونَ الإِقْطَ فقال كَهَيِّنٍ اى يسيرٌ سهلٌ فيزيدون الكاف فكذلك هاهنا زِيدت لَا والكاف على إنّ وحُذفتِ الهمزة لكثرة الاستعمال فصارت حرفًا واحدًا كما قالوا لَنْ وأصلها لَا أَنْ فحذفوا الألف والهمزة لكثرة الاستعمال فصارتا حرفًا واحدًا فكذلك هاهنا وبل أوْلى فإنّه
١٥ إذا جاز حذف الألف والهمزة لكثرة الاستعمال فَلِأَنْ يجوز حذف الهمزة كان ذلك من طريق (fol. 73) الأَوْلى وقالوا ولا يجوز أن يُقالَ أنّه لو كان أصلها لَا أَنْ لَمَا جاز ان يُقالَ أَمَّا زَيْدًا فَلَنْ أَضْرِبَ لأنّ ما بعد أَنْ لا يجوز أن يعمل فيما قبلها لأنّا نقول إنّما جاز ذلك لأنّ الحروف إذا رُكّبت تغيّر حكمها بعد التركيب عمّا كان عليه قبل التركيب أَلَا ترى أنّ هَلْ لا يجوز أن يعمل
٢٠ ما بعدها فيما قبلها وإذا رُكّبت مع لَا ودخلها معنى التحضيض تغيّر ذلك الحكم عمّا كان عليه قبل التركيب فجاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها فيقال زَيْدًا هَلَّا ضَرَبْتَ فكذلك هاهنا والذى يدلّ على أنّ أصلها إنّ على ما بيّنّا أنّه يجوز العطف على موضعها كما يجوز العطف على موضع إنّ فدلّ على أن الأصل فيها إنّ زِيدت عليها لَا والكاف فكما يجوز دخول اللام فى خبرِ إنّ
٢٥ فكذلك يجوز دخولها فى خبرِ لٰكِنّ، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما

قلنا أنّه لا يجوز ذلك لأنّه لا يخلو إمّا أن تكون هذه اللامُ لامَ التأكيد أو لام القَسَم على اختلاف المذهبَيْن وعلى كِلَا المذهبَيْن فلا يستقيم دخول اللام فى خبر لٰكنّ وذلك لأنّها إن كانت لامَ التأكيد فلام التأكيد إنّما حسُنت مع إنّ لِاتّفاقهما فى المعنى لأنّ كلّ واحدٍ منهما للتأكيد وأمّا لٰكنّ فمخالفة
٥ لها فى المعنى وإن كانت لامَ القَسَم فإنّما حسُنت مع إنّ لأنّ إنّ تقع فى جواب القسم كما أنّ اللام تقع فى جواب القسم وأمّا لٰكنّ فمخالفة لها فى ذلك لأنّها لا تقع فى جواب القسم فينبغى أن لا تدخُلَ اللام فى خبرها، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قوله

وَلٰكِنَّنِى مِنْ حُبِّهَا لَكَمِيدُ

١٠ فهو شاذٌّ لا يؤخذ به لقلّته وشذوذه ولهذا لا يَكاد يُعْرَفُ له نظيرٌ فى كلام العرب وأشعارهم ولو كان قياسا مُطَّرِدًا لَكان ينبغى أن يكثر فى كلامهم وأشعارهم كما جاء فى خبرِ إنّ وفى عدم ذلك دليلٌ على أنّه شاذٌّ لا يُقاس عليه، وأمّا قولهم أنّ الأصل فى لٰكنّ إنّ زِيدت عليها لَا والكاف فصارتا حرفًا واحدًا قلنا لا نسلّم فإنّ هذا مُجَرَّدُ دعوًى من غير دليلٍ ولا معنًى،
١٥ قولهم كما زِيدتِ اللام والهاء فى قوله

لِهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ

قلنا ولا نسلّم أنّ الهاء فى قوله لَهِنَّكِ زائدة وإنّما هى مُبْدَلة من ألفِ إنّ فإنّ الهاء تُبْدَل من الهمزة فى مواضعَ كثيرةٍ من كلامهم يقال هَرَقْتُ الماء والأصل فيه أَرَقْتُ وهَرَحْتُ الدابّةَ والأصل فيه أَرَحْتُ وهَنَرْتُ الثوبَ
٢٠ والأصل فيه أَنَرْتُ وهِبْرِيَةٌ والأصل فيه إِبْرِيَةٌ وهو الحَزاز فى الرأس وهَرَدتُ والأصل أَرَدتُ وهِيَّاكَ والأصل إيَّاكَ وقد قرأ بعض القرّاء هِيَّاكَ نَعْبُدُ وقال الشاعر

فَهِيَّاكَ وَٱلْأَمْرَ ٱلَّذِى إِنْ تَوَسَّعَتْ ٭ مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ ٱلْمَصَادِرُ

وقال الآخر (fol. 74)

٢٥ يَا خَالِ هَلَّا قُلْتَ إِذْ أَعْطَيْتَنِى ٭ هِيَّاكَ هِيَّاكَ وَحَنْوَاءَ ٱلْعُنُقْ

أراد إيّاك وقد قال الله تعالى وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ قيل أصله مُؤَيْمِنٌ فقُلبتِ الهمزة هاء ولهذا قيل فى تفسير وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ حافظا عليه وقيل شاهدا وقيل رَقِيبا عليه وقيل قَفَّانًا عليه وكلّ هذه الألفاظ متقارِبَةٌ فى المعنى فدلّ على أنّ الهاء فى لَهِنَّكِ مُبْدَلة من همزةٍ ولهذا المعنى جاز أن يُجمعَ بين اللام وبينها لتغيّرِ
٥ صورتها وقد حُكِىَ عن أصحابكم فيه وجهان أحدهما قول الفرّاء وهو أنّ أصله وَٱللّٰهِ إِنَّكِ لَوَسِيمَةٌ فحُذفتِ الهمزة من إِنَّ والواو من وَٱللّٰهِ وإحدى اللامَيْن فبقى لَهِنَّكِ والوجه الثانى وهو قول المُفَضَّل بن سَلَمَةَ أنّ أصله لِلّٰهِ إِنَّكِ لَوَسِيمَةٌ فحُذفت لامان من لِلّٰهِ والهمزة من إنّ فبقى لهنّك فسقط الاحتجاج به على كِلاَ ٱلمذهبَيْن ، وأمّا قولهم أنّ الحرف قد يوصل فى أوّله نحو هٰذَا قلنا
١٠ هذا إنّما جاء قليلا على خلافِ الأصل لدليلٍ دلّ عليه فبقينا فيما عداه على الأصل ولا يدخل هذا فى القياس فيقاس عليه، وأمّا قولهم أنّ كَمْ مَالُكَ أصلها مَا زِيدت عليها الكاف قلنا لا نسلّم بل هذا شىء يدّعونه على أصلكم وسَنُبَيِّنُ فَسادَه فى موضعه إن شاء الله تعالى، وأمّا قولهم أنّ لَنْ أصلها لاَ أَنْ قلنا لا نسلّم بل هو حرف غيرُ مركّبٍ وقد نصّ سيبويه على ذلك والذى يدلّ
١٥ على أنّه غيرُ مركّبٍ من لاَ أنّه يجوز أن يُقالَ أَمَّا زَيْدًا فَلَنْ أَضْرِبَ ولو كان كما زعموا لَمَا جاء ذلك لأنّ ما بعد أَنْ لا يجوز أن يعمَلَ فيما قبلها، قولهم أنّ الحروف إذا رُكّبت تَغَيَّرَ حكمها عمّا كانت عليه قبل التركيب كهَلاَّ قلنا إنّما تغيّرَ حكم هَلاَّ لأنّ هَلاَّ ذهب منها معنى الاستفهام فجاز أن يَتَغَيَّرَ حكمها وأمّا لَنْ فمعنى النفى باقٍ فيها فينبغى أن لا يتغيّر حكمها فَبَانَ الفرق بينهما، وأمّا قولهم
٢٠ أنّه يجوز العطف على موضعِ لٰكِنَّ كما يجوز العطف على موضعِ إنَّ فدلّ على أنّ الأصل فيها إنّ قلنا لا نسلّم أنّه إنّما جاز العطف على موضعِ لٰكِنَّ لأنّ أصلها إنّ وإنّما جاز ذلك لأنّ لٰكِنَّ لا تُغيّر معنى الابتداء لأنّ معناها الاستدراك والاستدراك لا يُزيل معنى الابتداء والاستئناف فجاز أن يُعطفَ على موضعها كإنّ لأنّ إنّ إنّما جاز أن يُعطفَ على موضعها دون سائرِ أخواتِها لأنّها لم
٢٥ تُغَيِّرْ معنى الابتداء بخلافِ كَأَنَّ ولَيْتَ ولَعَلَّ لأنّ كَأَنَّ أَدخلتْ فى الكلام معنى

التشبيه ولَيْتَ أُدخلت فى الكلام معنى التَمَنِّى ولَعَلَّ أُدخلت فى الكلام معنى
التَرَجِّى فتغيّر معنى الابتداء فلم يَجُزِ العطفُ على موضع الابتداء لزَواله فأمّا
لٰكِنَّ لمّا كان معناها الاستدراك وهو لا يُزيل معنى الابتداء والاستئناف جاز
العطف على موضعها كإِنَّ على (fol. 75) أنّه من النحويّين مَن يذهب إلى زَوال
٥ معنى الابتداء مع لٰكِنَّ فلا يجوز العطف على موضعها والذى يدلّ على أنّ
لٰكِنَّ مُخالفةٌ لإِنَّ فى دخول اللام معها أنه لم يَأْتِ فى كلامهم دخول اللام
على اسمها إذا كان خبرها ظرفًا أو حرفَ جرٍّ نحو لٰكِنَّ عِنْدَكَ لَزَيْدٌ أو لٰكِنَّ
فِى الدَّارِ لَعَمْرًا كما جاء ذلك فى إنَّ فلمّا لم يَأْتِ ذلك فى شىء من كلامهم
ولا نُقل فى شىء من أشعارهم دلّ على أنّه لا يجوز دخول اللام فى خبرها
١٠ لأنّ مجيئه فى اسمها مقدَّم فى الرتبة على مَجيئِهِ فى خبرها وإذا لم تدخلِ اللام فى
اسمها فأَنْ لا تدخل فى خبرها كان ذلك من طريق الأَوْلى وبيانُ هذا وهو
أنّ الأصل فى هذه اللام أن تكون متقدّمةً فى صدر الكلام فكان ينبغى أن
تكون مقدَّمةً على إنَّ إلّا أنّه لمّا كانت للتأكيد وإنَّ للتأكيد لم يجمعوا بين
حرفَىْ تأكيدٍ فكان الأصل يقتضى أن تُنْقَلَ عن صدر الكلام وتدخل الاسمَ لأنّه
١٥ أقرب إليه من الخبر إلّا أنّه لمّا كان الاسم يَلِى إنَّ كرهوا أن يُدْخِلوها على
الاسم كَراهِيَةً للجمع بين حرفَىْ تأكيد فنقلوها من الاسم وأدخلوها على الخبر
والذى يدلّ على أنّ الأصل فيها أن تكون مقدَّمةً على إنَّ أنّها لام الابتداء
ولام الابتداء لها صدر الكلام والذى يدلّ على أنّ الأصل فيها أن تدخل
على الاسم قبل الخبر أنّه إذا فُصل بين إنَّ واسمها بظرفٍ أو حرفِ جرٍّ جاز
٢٠ دخولها عليه نحو إنَّ عِنْدَكَ لَزَيْدًا وإنَّ فِى الدَّارِ لَعَمْرًا قال الله تعالى إِنَّ فِى
ذَٰلِكَ لَآيَةً فإذا ثبت أنّ هذا هو الأصل وأنّه لا يجوز دخول اللام على
اسم لٰكِنَّ إذا كان خبرها ظرفا أو حرفَ جرٍّ دلّ على أنّه لا يجوز أن تدخل
على خبرها لأنّه لو كان دخول اللام مع لٰكِنَّ كدخولها مع إنَّ لَجاز أن
تدخل على اسمها إذا كان خبرها ظرفا أو حرفَ جرٍّ كما تدخل على خبرها
٢٥ فلمّا لم يجز ذلك دلّ على فَسادِ ما ذهبوا إليه والله أعلم،

٣٦ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ اللام الأولى فى لَعَلَّ أصليّة وذهب البصريّون
إلى أنّها زائدة، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّ اللام أصليّة
لأنّ لَعَلَّ حرفٌ وحروفُ الحروفِ كلّها أصليّة لأنّ حروف الزيادة التى هى
٥ الهمزة والألف والياء والواو والميم والتاء والنون والسين والهاء واللام والتى
يجمعها قولك اَلْيَوْمَ تَنْسَاهُ ولاَ أَنْسيتُمُوهُ وسَأَلْتُمُونِيهَا إنّما تختصّ بالأسماء
والأفعال فأمّا الحروف فلا يَدخلها شىء من هذه الحروف على سبيل الزيادة
بل يُحكم على حروفها كلّها بأنّها أصليّة فى كلِّ مكانٍ على كلِّ حالٍ ألاَ ترى
أنّ الألف لا تكون فى الأسماء والأفعال إلاّ زائدةً او مُنْقَلِبَةً ولا يجوز أن
١٠ يحكمَ عليها فى مَا ولاَ ويَا بأنّها زائدة أو منقلبةٌ بل نحكم عليها بأنّها أصليّة
لأنّ الحروف لا يدخلها ذلك فدلّ على أنّ اللام أصلية والذى يدلّ على
ذلك أيضا (fol. 76) أنّ اللام خاصّةً لا تَكاد تُزاد فيما يجوز فيه الزيادة إلاّ
شاذًّا نحو زَيْدَل وعَبْدَل وفَحْجَل فى كلمات معدودةٍ فإذا كانتِ اللام لا تُزاد
فيما يجوز فيه الزيادة إلاّ على طريق الشذوذ فكيف يُحكم بزيادتها فيما لا
١٥ يجوز فيه الزيادةُ بحالٍ، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّها
زائدة لأنّا وجدناهم يستعملونها كثيرا فى كلامهم عاريةً عنِ اللام قال نافع
ابن سَعْدٍ الطائىّ

وَلَسْتُ بِلَوَّامٍ عَلَى ٱلْأَمْرِ بَعْدَمَا * يَفُوتُ وَلٰكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدَّمَا

أراد لَعَلَّ وقال العُجَيْر السلولىّ

٢٠ لَكَ ٱلْخَيْرُ عَلِّلْنَا بِهَا عَلَّ سَاعَةً * تَمُرُّ وَسِهْوَاءٌ مِنَ ٱللَّيْلِ يَذْهَبُ

وقال الآخر

عَلَّ صُرُوفَ ٱلدَّهْرِ أَوْ دُولاَتِهَا * تُدِلْنَنَا ٱللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا

وقال الآخر

٢٤ وَلاَ تُهِينَ ٱلْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ * تَرْكَعَ يَوْمًا وَٱلدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

وقال الآخَر

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

وقالت أُمّ النُّحَيْف وهو سَعْد بن قُرْطٍ

تَرَبَّصْ بِهَا ٱلْأَيَّامَ عَلَّ صُرُوفَهَا • سَتَرْمِى بِهَا فِى جَاحِمٍ مُتَسَعِّرِ

٥ أراد لَعَلَّ فلمّا وجدناهم يستعملونها عاريةً عنِ اللام فى معنى إثباتها دَلّنا ذلك على أنّها زائدةٌ أَلَا ترى أنّا حكمنا بأنّ اللام فى زَيْدَل وعَبْدَل وأُولَالِكَ وما أشبه ذلك زائدةٌ لأنّا نقول فى معناه زَيْد وعَبْد وأُولَاكَ وحكمنا بأنّ الهمزةَ فى النِّئْدُلان وهو الكابُوس زائدةٌ لأنّا نقول فى معناه النِيدلان من غير همز وكذلك بأنّ النون فى عَرَنْتُنٍ زائدة لأنّا نقول فى معناه عَرْتُنٌ بغير ١٠ النون الأُولى إلى غير ذلك من الشواهد فكذلك هاهنا والذى يدلّ على أنّها زائدةٌ أنّ هذه الأحرف نعنى أَنّ وأخواتها إنّما عملتِ النصب والرفع لشبهِ الفعل لأنّ أَنّ مثل مَدَّ ولَيْتَ مثل لَيْسَ ولٰكِنّ أصلها ‑كِنَّ رُكّبت معها لَا كما رُكّبت لَوْ مع لَا فقيل لٰكِنّ وكان أصلها إنّ أُدخلت عليها كاف التشبيه فكذلك لَعَلَّ أصلها عَلَّ وزِيدت عليها اللام إذ لو قلنا أنّ اللام أصليةٌ فى ١٥ لَعَلّ لأدّى ذلك إلى أن لا تكون على وزنٍ من أوزان الأفعال الثُلاثيّة أوِ ٱلرُباعيّة لأنّ الثُلاثيّة على ثلاثة أَضرُب فَعَلَ كضَرَبَ وفعُل كمكُث وفَعِلَ كعَلِمَ وأمّا الرُباعيّة فليس لها إلّا وزنٌ واحدٌ وهو فَعْلَلَ نحو دَحْرَجَ وسَرْهَفَ فكان يؤدّى إلى أن يبطُلَ عملها فوجب أن يُحكَمَ بزيادتها لتكون على وزن الفعل كسائر أخواتها فصارت بمنزلةِ زيادةِ لَا والكاف فى لٰكِنّ عندكم فإنّه إذا جاز ٢٠ أن تحكموا بزيادةِ لَا والكاف فى لٰكِنّ وهما حرفان وأحدهما ليس من حروف الزيادة فَلِأَنْ يجوزَ أن يُحكَمَ هاهنا بزيادة اللام وهى حرف من حروف الزيادة كان ذلك من طريق الأَوْلى، والصحيح فى هذه المسئلة ما (fol. 77) ذهب إليه الكوفيّون وأمّا الجواب عن كلمات البصريّين أمّا قولهم أنّا وجدناهم يستعملونها كثيرا فى كلامهم بغير لامٍ بدليلِ ما أنشدوه من الأبيات ٢٥ قلنا إنّما حُذفتِ اللام من لَعَلَّ كثيرا فى أشعارهم لِكَثْرتها فى ٱستعمالهم ولهذا

تلعّبتِ العرب بهذه الكلمة فقالوا لَعَلَّ ولَعَلْنَ ولَعَنَّ بالعين غير معجمة قال الشاعر

حَتَّى يَقُولَ ٱلْجَاهِلُ ٱلْمُنَطِّقُ * لَعَنَّ هَذَا مَعَهُ مُعَلَّقُ

ولَغَنَّ بالغين معجمة وأنشدوا

٥ أَلَا يَا صَاحِبَيَّ قِفَا لَغَنَّا * نَرَى ٱلْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ ٱلْخِيَامِ

ورَعَنَّ وعَنَّ وغَنَّ ولَغَلَّ وغَلَّ فلمّا كثرت هذه الكلمة فى ٱستعمالهم حذفوا اللام لكثرة الاستعمال وكان حَذْف اللام أَوْلى من العين وإن كان أبعدَ من الطَّرَف لأنّه لو حُذف العين لأدّى ذلك إلى ٱجتماع ثلاث لامات فيؤدّى ذلك إلى الاستثقال لأجلِ ٱجتماعِ الأمثال أو لأنّ اللام تكون فى
١٠ موضعٍ ما من حروف الزيادة وليس العين كذلك والذى يدلّ على ٱعتبار ذلك أنّهم جوّزوا فى تكسيرِ فَرَزْدَقٍ وتصغيره فَرَازِقُ وفُرَيْزِقٌ بحذف الدال ولم يُجَوِّزوا فى تكسيرِ جَحْمَرِشٍ وتصغيره جَحَامِشُ وجُحَيْمِشٌ بحذف الراء لأنّ الدال تُشبِه حروف الزيادة لِتُجاوِرَتها التاء ومَجِيئها بَدَلاً منها فى مُزْدَانٍ ومُزْدَجِرٍ بخلاف الراء فإنّها ليست كذلك وإذا ٱعتبروا ذلك فيما يَقرُب
١٥ من حروف الزيادة وليس منها فَلَأَنْ يعتبروه فيما هو من حروف الزيادة فى الجملة كان ذلك من طريق الأَوْلى فلهذا كان حذف اللام الأُولى أَوْلى، وأمّا قولهم أنّا لمّا وجدناهم يستعملونها مع حذف اللام فى معنى إثباتها دلّ على أنّها زائدةٌ كاللام فى زَيْدَلٍ وعَبْدَلٍ وأُولَالِكَ قلنا إنّما يُعتبر هذا فيما يجوز أن تدخل فيه حروف الزيادة فأمّا الحروفُ فلا يجوز أن تدخل عليها
٢٠ حروف الزيادة على ما بيّنّا، وأمّا قولهم أنّ هذه الأحرف إنّما عملت لِشِبْهِ الفعل فى لفظه قلنا لا نسلّم أنّها عملت لِشِبْهِ الفعل فى لفظه فَقَطْ وإنّما عملت لأنّها أشبهته فى اللفظ والمعنى وذلك من عِدَّةِ وجوهٍ أحدها أنّها تقتضى الاسم كما أنّ الفعل يقتضى الاسم والثانى أنّ فيها معنى الفعل لأنّ أنّ وإنّ بمعنى أكّدتُ وكأنّ بمعنى شبّهتُ ولكنّ بمعنى ٱستدركتُ وليتَ بمعنى
٢٥ تمنّيتُ ولعلّ بمعنى ترجّيتُ وأنّها مبنية على الفتح كما أنّ الفعل الماضى مبنىّ

على الفتح إلى غير ذلك من الوجوه التى تقدّم ذكرُها قَبْلُ وهذه الوجوه من المُشابَهَة بين لَعَلَّ والفعل لا تبطل بأن لا تكون على وزنٍ من أوزانه وهى كافية فى إثبات عملها (fol. 78) بحكم المُشابَهَة على أنّه قد ظهر نقصها عن سائر أخواتها لعدم كونها على وزنٍ من أوزان الفعل وأنّه لا يجوز أن تدخل
٥ عليها نون الوقاية كما يجوز فى سائر أخواتها فلا يكاد يقال لَعَلَّنِى كما يقال إِنَّنِى وكَأَنَّنِى ولَكِنَّنِى ولَيْتَنِى إلّا أن يجيء ذلك قليلا كما قال عُرْوَةُ بن الوَرْد

دَعِينِى أُطَوِّفْ فِى ٱلْبِلَادِ لَعَلَّنِى ۞ أُفِيدُ غِنًى فِيهِ لِذِى ٱلْحَقِّ مَحْمِلُ

وذلك قليلٌ، وأمّا قولهم إذا جاز لكم أن تحكموا بزيادة لاَ والكاف فى لَكِنَّ وهما حرفان فَلِأَنْ يجوز أن نُحْكَمَ بزيادة اللام وهى حرف واحد كان
١٠ ذلك من طريق الأَوْلَى قلنا هذا فاسد لأنّكم لا تقولون بصحّة مذهبهم فكيف يجوز لكم أن تقيسوا عليه فإنّ القياس على الفاسدِ فاسدٌ وقد بيّنّا فَسادَ ما ذهبوا إليه فى زيادة لاَ والكاف هناك كما بيّنّا فَسادَ زيادةِ اللام هاهنا وكلاهما قولٌ باطلٌ ليس له حاصلٌ والله أعلم،

---

٢٧ مسئلة

١٥ ذهب الكوفيّون إلى أنّ عَلَيْكَ ودُونَكَ وعِنْدَكَ فى الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها نحو زَيْدًا عَلَيْكَ وعَمْرًا عِنْدَكَ وبَكْرًا دُونَكَ وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها وإليه ذهب الفرّاء من الكوفيّين، أمّا الكوفيّون فٱحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّه يجوز تقديمُ معمولاتها عليها النقلُ والقياس أمّا النقل فقد قال الله تعالى كِتَابَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ والتقدير فيه عَلَيْكُمْ
٢٠ كِتَابَ ٱللَّهِ أى ٱلْزَمُوا كِتَابَ ٱللَّهِ فنصب كِتَابَ ٱللَّهِ بعَلَيْكُمْ فدلّ على جَواز تقديمه وٱحتجّوا أيضا بالأبيات المشهورة

يَا أَيُّهَا ٱلْمَائِحُ دَلْوِى دُونَكَا ۞ إِنِّى رَأَيْتُ ٱلنَّاسَ يَحْمَدُونَكَا
يُثْنُونَ خَيْرًا وَيُمَجِّدُونَكَا

والتقدير فيه دُونَكَ دَلْوِى فدَلْوِى فى موضع نصب بدُونك فدلّ على جواز تقديه، وأمّا القياس فقالوا أجمعْنا على أنّ هذه الألفاظ قامت مقامَ الفعل ألَا ترى أنّك إذا قلت عَلَيْكَ زَيْدًا أى ٱلْزَمْ زَيْدًا وإذا قلت عِنْدَكَ عَمْرًا أى تَنَاوَلْ عَمْرًا وإذا قلت دُونَكَ بَكْرًا أى خُذْ بَكْرًا ولو قلت زَيْدًا ٱلْزَمْ
٥ وعَمْرًا تَنَاوَلْ وبَكْرًا خُذْ فقدّمتَ المفعول لكان جائزا فكذلك مع ما قام مقامَه، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها أنّ هذه الألفاظ فرعٌ على الفعل فى العمل لأنّها إنّما عملت عملَه لِقيامها مقامه فينبغى أن لا تتصرّفَ تصرُّفه فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها وصار هذا كما تقول فى الحال إذا كان العامل فيها غيرَ فعلٍ
١٠ فإنّه لا يجوز تقديمها عليه لِعدم تصرُّفِهِ فكذلك هاهنا إذ لو قلنا أنّه يتصرّفُ عملها ويجوز تقديم معمولاتها عليها لأدّى ذلك إلى التَسْوِيَةِ بين الفرع والأصل وذلك لا يجوز لأنّ الفروع (fol. 79) أبدًا تَنْحطُّ عن درجات الأصول، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا احتجاجهم بقوله تعالى كِتَابَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ فليس لهم فيه حجّةٌ لأنّ كِتَابَ ٱللَّهِ ليس منصوبًا بعَلَيْكُمْ وإنّما هو منصوب
١٥ لأنّه مصدر والعامل فيه فعلٌ مقدّرٌ والتقدير فيه كَتَبَ كِتَابًا ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ وإنّما قُدّر هذا الفعل ولم يُظهَرْ لدلالةِ ما تقدّم عليه كما قال الشاعر

مَا إِنْ يَمَسُّ ٱلْأَرْضَ إِلَّا مَنْكِبٌ * مِنْهُ وَحَرْفُ ٱلسَّاقِ طَيَّ ٱلْمِحْمَلِ

فقوله طَيَّ ٱلْمِحْمَلِ منصوب لأنّه مصدر والعامل فيه فعلٌ مقدّرٌ والتقدير فيه طُوِىَ طَيَّ ٱلْمِحْمَلِ وإنّما قُدّر ولم يُظهَرْ لدليلِ ما تقدّم عليه من قوله مَا إِنْ
٢٠ يَمَسُّ ٱلْأَرْضَ إِلَّا مَنْكِبٌ مِنْهُ فكذلك هاهنا قُدّر هذا الفعل ولم يُظهَرْ لدلالةِ ما تقدّم عليه من قوله حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ فإنّ فيه دلالة على أنّ ذلك مكتوبٌ عليهم فلمّا قُدّر هذا الفعل ولم يُظهَرْ بقى التقدير فيه كِتَابًا ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ ثمّ أُضيف المصدر إلى الفاعل كقوله وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ صُنْعَ ٱللَّهِ فنصب
٢٥ صُنْعَ على المصدر بفعلٍ مقدّرٍ وإنّما قُدّر هذا الفعل ولم يُظهَرْ لدلالةِ ما تقدّم

عليه من الكلام والتقدير فيه صَنَعَ صُنْعًا ٱللّٰهُ وحُذف الفعل وأُضيف المصدر
إلى الفاعل لأنّه يُضاف إلى الفاعل كما يُضاف إلى المفعول قال الراعى

دَأْبتُ إِلَى أَنْ يَنْبُتَ ٱلظِّلُّ بَعْدَمَا ❊ تَقَاصَرَ حَتَّى كَادَ فِي ٱلْآلِ يَمْصَحُ
وَجِيفَ ٱلْمَطَايَا ثُمَّ قُلْتُ لِصُحْبَتِي ❊ وَلَمْ يَنْزِلُوا أَبْرِدْتُمُ فَتَرَوَّحُوا

٥ فنصب وَجِيفَ على المصدر بفعلٍ مقدَّرٍ على ما تقدّم وأضاف المصدر إلى
الفاعل وقال لَبِيدٌ

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي ٱلرَّوَاحِ وَهَاجَهَا ❊ طَلَبَ ٱلْمُعَقِّبِ حَقَّهُ ٱلْمَظْلُومُ

كأنّه قال طَلَبًا ٱلْمُعَقِّبُ حَقَّهُ ثمّ أضاف المصدر إلى المُعَقِّب وهو فاعل بدليل
أنّه قال المَظْلُومُ بالرفع حملا للوصف على الموضع وإضافة المصدر إلى الفاعل
١٠ أكثرُ من أن يُحصَى قال الله تعالى وَلَوْلاَ دِفَاعُ ٱللّٰهِ ٱلنَّاسَ فأضاف المصدر
الى ٱسم الله تعالى وهو الفاعل ونحوه قولهم ضَرْبِى زَيْدًا قَائِمًا وأَكْثَرُ شَرْبِى
ٱلسَّوِيقَ مَلْتُوتًا وقال الشاعر

فَلاَ تُكْثِرَا لَوْمِى فَإِنَّ أَخَاكُمَا ❊ بِذِكْرَاهُ لَيْلَى ٱلْعَامِرِيَّةَ مُولَعُ

فأضاف المصدر إلى الضمير فى ذكراه وهو فاعل وقال الآخر

١٥ أَفْنَى تِلاَدِى وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ ❊ قَرْعُ ٱلْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهَ ٱلْأَبَارِيقِ

فأضاف المصدر إلى القَوَاقِيز وهو فاعل فيمن روى أَفْوَاهَ منصوبا ومن
روى أَفْوَاهُ بالرفع جعله مضافا إلى المفعول (fol. 80) والشواهد على هذا النحو
كثيرة جِدًّا، وأمّا البيت الذى أنشدوه

يَا أَيُّهَا ٱلْمَائِحُ دَلْوِى دُونَكَا

٢٠ فلا حجّةَ لهم فيه من وجهَيْن أحدهما أنّ قوله دَلْوِى ليس هو فى موضعِ نصبٍ
وإنّما هو فى موضعِ رفعٍ لأنّه خبرُ مبتدأٍ مقدَّرٍ والتقدير فيه هذا دَلْوِى دُونَكَا
والثانى أنّا لا نسلّم أنّه فى موضعِ نصبٍ ولكنّه لا يكون منصوبا بدُونَكَ
وإنّما هو منصوب بتقديرِ فعلٍ كأنّه قال خُذْ دَلْوِى دُونَكَ ودونك مفسِّرٌ
٢٤ لذلك الفعل المقدَّر، وأمّا قولهم أنّها قامت مقامَ الفعل فيجوز تقديم معمولها

عليها كالفعل قلنا هذا فاسد وذلك لأنّ الفعل التى قامت هذه الألفاظُ مقامَه يستحقّ فى الأصل أن يعمل النصب وهو متصرّف فى نفسه فتصرّف عمله وأمّا هذه الألفاظ فلا تستحق فى الأصل أن تعمل النصب وإنّما أعملت لِقيامها مقامَ الفعل وهى غير متصرِّفةٍ فى نفسها فينبغى أن لا يتصرّف عملُها فوجب ٥ أن لا يجوز تقديم معمولها عليها والله أعلم،

٣٨ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ المصدر مشتقٌّ من الفعل وفرعٌ عليه نحو ضَرَبَ ضَرْبًا وقَامَ قِيَامًا وذهب البصريّون إلى أنّ الفعل مشتقٌّ من المصدر وفرعٌ عليه، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّ المصدر مشتقٌّ من الفعل ١٠ لأنّ المصدر يَصِحُّ لِصحّة الفعل ويعتلّ لِاعْتلاله ألَا ترى أنّك تقول قَاوَمَ قِوَامًا فيصحّ المصدر لصحّة الفعل وتقول قَامَ قِيَامًا فيعتلّ لِاعْتلاله فلمّا صحّ لصحّته واعتلّ لِاعْتلاله دلّ على أنّه فرع عليه، ومنهم من تمسّك بأن قال الدليل على أنّ المصدر فرع على الفعل أنّ الفعل يعمل فى المصدر ألَا ترى أنّك تقول ضَرَبْتُ ضَرْبًا فتنصب ضَرْبًا بضَرَبْتُ فوجب أن يكون فرعًا له لأنّ ١٥ رتبة العامل قبل رتبة المعمول فوجب أن يكونَ المصدر فرعًا على الفعل، ومنهم من تمسّك بأن قال الدليل على أنّ المصدر فرع على الفعل أنّ المصدر يُذكر تأكيدًا للفعل ولا شكّ أنّ رتبة المؤكِّد قبل رتبة المؤكَّد فدلّ على أنّ الفعل أصلٌ والمصدر فرعٌ والذى يُؤَيِّدُ ذلك أنّا نجد أفعالاً ولا مصادِرَ لها خصوصا على أصلكم وهى نِعْمَ وبِئْسَ وعَسَى ولَيْسَ وفعل التعجّب وحَبَّذَا فلولم ٢٠ يكنِ المصدر فرعًا لا أصلاً لَمَا خلا عن هذه الأفعال لِاسْتحالة وجود الفرع من غير أصلٍ، ومنهم من تمسّك بأن قال الدليل على أنّ المصدر فرع على الفعل أنّ المصدر لا يتصوَّرُ معناه ما لم يكن فعلَ فاعلٍ والفاعل وضع له ٢٢ فَعَلَ ويَفْعَلُ فينبغى أن يكونَ الفعل الذى يُعْرَفُ به المصدر أصلاً للمصدر

قالوا ولا يجوز أن يُقالَ أنّ المصدر إنّما سُمّى مصدرا لِصدور الفعل عنه كما قالوا للموضع الذى تَصدِرُ عنه الإبل مصدرٌ لصدورها عنه لأنّا نقول لا نسلّم بل سُمّى مصدرا لأنّه مصدور عنِ الفعل كما قالوا (fol. 81) مَرْكَبٌ فَارِهٌ ومَشْرَبٌ عَذْبٌ أى مَرْكُوبٌ فَارِهٌ ومَشْرُوبٌ عَذْبٌ والمراد به المفعول لا الموضع
٥ فلا تَمَسُّكَ لكم بتَسْمِيَتِهِ مصدرا، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّ المصدر أصل للفعل أنّ المصدر يدلّ على زمانٍ مُطْلَقٍ والفعل يدلّ على زمانٍ مُعَيَّنٍ فكما أنّ المُطْلَقَ أصل للمُقَيَّدِ فكذلك المصدر أصل للفعل وبَيانُ ذلك أنّهم لمّا أرادوا استعمال المصدر وجدوه يَشترِك فى الأَزْمِنَة كلّها لاَ اختصاص له بزمانٍ دون زمانٍ فلمّا لم يتعيّن لهم زمان حدوثه لِعدم
١٠ اختصاصِهِ اشتقّوا له من لفظه أَمْثِلَةً تدلّ على تَعيُّنِ الأَزْمِنَةِ ولهذا كانتِ الأفعال ثلاثةٌ ماضٍ وحاضرٌ ومستقبَلٌ لأنّ الأَزْمِنَةَ ثلاثة لِيَخْتَصّ كلّ فعلٍ منها بزمانٍ من الأَزْمِنَةِ الثلاثة فدلّ على أنّ المصدر أصل للفعل، ومنهم من تمسّك بأن قال الدليل على أنّ المصدر هو الأصل أنّ المصدرَ اسمٌ والاسم يقوم بنفسه ويَستَغنِى عنِ الفعل وأمّا الفعل فإنّه لا يقوم بنفسه ويَفتقِر إلى
١٥ الاسم وما يَستَغنِى بنفسه ولا يَفتقِر إلى غيره أَوْلى بأن يكونَ أصلاً ممّا لا يقوم بنفسه ويَفتقِر إلى غيره، ومنهم من تمسّك بأن قال الدليل على أنّ المصدر هو الأصل أنّ الفعل بصيغته يدلّ على شيئَيْن الحَدَث والزمان المحصَّل والمصدر يدلّ بِصيغته على شىء واحدٍ وهو الحَدَث وكما أنّ الواحد أصل الاثنَيْن فكذلك المصدر أصل الفعل، ومنهم من تمسّك بأن قال الدليل
٢٠ على أنّ المصدر هو الأصل أنّ المصدر له مثالٌ واحد نحو الضَّرْب والقَتْل والفعل له أَمثِلةٌ مختلِفةٌ كما أنّ الذَهَب نوعٌ واحد وما يُوجَدُ منه أنواعٌ وصُوَر مختلِفَةٌ، ومنهم من تمسّك بأن قال الدليل على أنّ المصدر هو الأصل أنّ الفعل بِصيغته يدلّ على ما يدلّ عليه المصدر والمصدر لا يدلّ على ما يدلّ عليه الفعل أَلَا ترى أنّ ضَرَبَ يدلّ على ما يدلّ عليه الضَّرْبُ والضَّرْبُ لا
٢٥ يدلّ على ما يدلّ عليه ضَرَبَ وإذا كان كذلك دلّ على أنّ المصدر أصلٌ

والفعل فرعٌ لأنّ الفرعَ لا بُدَّ أن يكونَ فيه الأصل وصار هذا كما نقول فى
الآنِيَةِ المُصوَّغَةِ من الفضّة فإنّها تدلّ على الفضّة والفضّة لا تدلّ على الآنية
كما أنّ الآنِيَةَ المُصَوَّغَةَ من الفضّة فرع عليها ومأخوذة منها فكذلك هاهنا
الفعل فرع على المصدر ومأخوذ منه، ومنهم من تمسّك بأن قال الدليل
٥ على أنّ المصدر ليس مشتقًّا من الفعل أنّه لو كان مشتقًّا منه لَكان يجب أن
يجرِىَ على سَنَنٍ فى القياس ولم يَختلِفْ كما لم يَختلِفْ أسماء الفاعلين والمفعولين
فلمّا آختلف المصدر آختلافَ الأجناس كالرَّجُل والثَّوْب والتُّراب والماء
والزَّيْت وسائر الأجناس دلّ على أنّه غيرُ مشتقٍّ من الفعل، ومنهم من تمسّك
(fol. 82) بأن قال لو كان المصدر مشتقًّا من الفعل لَوَجب أن يَدُلَّ على ما فى
١٠ الفعل من الحَدَث والزمان وعلى معنًى ثالث كما دلّت أسماء الفاعلين والمفعولين
على الحَدَث وذات الفعل والمفعول به فلمّا لم يَكُنِ المصدر كذلك دلّ على
أنّه ليس مشتقًّا من الفعل، ومنهم من تمسّك بأن قال الدليل على أنّ
المصدر ليس مشتقًّا من الفعل قولهم أَكْرَمَ إِكْرامًا بإثبات الهمزة ولو كان
مشتقًّا من الفعل لَوَجب أن تُحْذَفَ منه الهمزة كما حُذفت من اسم الفاعل
١٥ والمفعول نحو مُكْرِم ومُكْرَم لمّا كانا مشتقَّيْن منه فلمّا لم تُحْذَفْ هاهنا كما حُذفت
ممّا هو مشتقٌّ منه دلّ على أنّه ليس بمشتقٍّ منه، ومنهم من تمسّك بأن قال
الدليل على أنّ المصدر هو الأصل تَسْمِيَتُهُ مصدرًا فإنّ المصدر هو الموضع
الذى يُصدَر عنه ولهذا قيل للموضع الذى تَصدِر عنه الإبل مصدرٌ فلمّا
سُمّى مصدرًا دلّ على أنّ الفعل قد صدر عنه وهذا دليلٌ لا بَأْسَ به فى
٢٠ المسئلة وما آعترض به الكوفيّون عليه فى دليلهم فسنذكر فَسادَه فى الجواب
عن كلماتهم فى موضعه إن شاء الله تعالى، أمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين
أمّا قولهم أنّ المصدر يصحّ لِصحّة الفعل ويعتلّ لِاعْتلاله قلنا الجواب عن
هذا من ثلاثة أوجه الوجه الأوّل أنّ المصدر الذى لا عِلّةَ فيه ولا زيادة
لا يأتى إلّا صحيحًا نحو ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا وما أشبه ذلك وإنّما يأتى معتلًّا ما كانت
٢٥ فيه الزيادة والكلام إنّما وقع فى أصول المصادر لا فى فروعها، الثانى أنّا

نقول إنّما صحّ لصحّته وأُعتلّ لِاعْتلاله طلبًا للتشاكُل وذلك لا يدلّ على الأصالة والفرعيّة وصار هذا كما قالوا يَعِدُ والاصل فيه يَوْعِدُ فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة وقالوا أَعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ والأصل فيها أَوْعِدُ ونَوْعِدُ وتَوْعِدُ فحذفوا الواو وإن لم تَقَعْ بين ياء وكسرة حملا على يَعِدُ ولا يدلّ
٥ ذلك على أنّها مشتقّة من يَعِدُ وكذلك قالوا أُكْرِمُ والأصل فيه أُأَكْرِمُ فحذفوا إحدى الهمزتَيْن آستثقالا لِاجْتماعها وقالوا نُكْرِمُ وتُكْرِمُ ويُكْرِمُ والأصل فيها نُوَكْرِمُ وتُوَكْرِمُ ويُوَكْرِمُ كما قال الشاعر

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا

فحذفوا الهمزة وإن لم يَجتمعْ فيها همزتان حملا على أُكْرِمُ ليَجْرِىَ الباب على
١٠ سَنَنٍ واحدٍ ولا يدلّ ذلك على أنّها مشتقّةٌ من أُكْرِمُ فكذلك هاهنا ، والثالث أنّا نقول يجوز أن يكونَ المصدر أصلاً ويُحمَل على الفعل الذى هو فرعٌ كما بيّنّا الفعل المضارع فى فعلِ جماعةِ النِسْوَةِ نحو يَضْرِبْنَ حملا على ضَرَبْنَ وهو فرع لأنّ الفعل المستقبل (fol. 83) قبل الماضى وكما قال الفرّاء إنّما بُنى الفعل الماضى على الفتح فى فعل الواحد لأنّه يُفتح فى الاثنَيْن ولا شكّ أنّ الواحدَ
١٥ أصلٌ للاثنين فإذا جاز لكم أن تحملوا الأصل على الفرع هناك جاز لنا أن نحمِلَ الأصل على الفرع هاهنا ، وأمّا قولهم أنّ الفعل يعمل فى المصدر فيجب أن يكون أصلا قلنا كونُهُ عاملاً فيه لا يدلّ على أنّه أصلٌ له وذلك من وجهَيْن أحدها أنّا أجمعْنا على أنّ الحروف والأفعال تعمل فى الأسماء ولا خلافَ أنّ الحروف والأفعال ليست أصلا للأسماء فكذلك هاهنا والثانى أنّ
٢٠ معنى قولنا ضَرَبَ ضَرْبًا أى أَوْقَعَ ضَرْبًا كقولك ضَرَبَ زَيْدًا فى كونهما مفعولَيْن وإذا كان المعنى أَوْقَعَ ضَرْبًا فلا شكّ أنّ الضرب معقولٌ قبل إيقاعه مقصودٌ إليه ولهذا يصحّ أن يُؤْمَرَ به فيُقال آضْرِبْ وما أشبه ذلك فإذا ثبت أنّه معقولٌ قبل إيقاعك معلومٌ قبل فَعْلك دلّ على أنّه قبل الفعل ، وأمّا قولهم أنّ المصدر يُذكر تأكيدًا للفعل ورتبة المؤكّد قبل رتبة
٢٥ المؤكِّد قلنا وهذا أيضا لا يدلّ على الأصالة والفرعيّة ألَا ترى أنّك إذا قلت

جَاءَنِى زَيْدٌ زَيْدٌ وَرَأَيْتُ زَيْدًا زَيْدًا ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ زَيْدٍ فإنّ زيدا الثانى يكون توكيدًا للأوّل فى هذه المواضع كلّها وليس مشتقًّا من الأوّل ولا فرعًا عليه فكذلك هاهنا، وأمّا قولهم أنّا نجد أفعالا ولا مصادرَ لها قلنا خُلُوُّ تلك الأفعال التى ذكرتموها عنِ استعمال المصدر لا يَخْرُج بذلك عن كونه أصلا
٥ وأنّ الفعلَ فرع عليه لأنّه قد يُستعمَل الفرع وإن لم يُستعمَلِ الأصل ولا يَخْرُج الأصلُ بذلك عن كونه أصلا ولا الفرعُ عن كونه فرعا ألَا ترى أنّهم قالوا طَيْرٌ عَبَادِيد أى متفرّقة فاستعملوا لفظ الجمع الذى هو فرع وإن لم يستعملوا لفظ الواحد الذى هو الأصل ولم يَخْرُجْ بذلك الواحد أن يكون أصلا للجمع وكذلك أيضا قالوا طَيْرًا أبَابِيلَ قال الله تعالى وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا
١٠ أَبَابِيلَ أى جماعات فى تَفَرِقة وهو جمعٌ لا واحدَ له فى قول الأكثرين وزعم بعضهم أنّ واحده إِبَّوْل وزعم بعضهم أنّ واحده إِبِّيل وكلاهما مخالف لقول الأكثرين والظاهر أنّهم جعلوا واحده إِبَّوْلاً وإِبِّيلاً قِياسًا وحَمْلاً لا استعمالا ونَقْلاً والخلاف إنّما وقع فى استعمالهم لا فى قياس كلامهم ثمّ نقول ما ذكرتموه مُعارَضٌ بالمصادر التى لم تُستعمل أفعالها نحو وَيْلَهُ وَوَيْحَهُ ووَيْهَهُ ووَيْبَهُ
١٥ ووَيْسَهُ وأَهْلاً وسَهْلاً ومَرْحبًا وسَقْيًا ورَعْيًا وأُفَّةً وتُفَّةً وتَعْسًا ونكسًا وبُؤْسًا وبُعْدًا وسُحْقًا وجُوعًا ونُوعًا وجَدْعًا وعَقْرًا وخَيْبَةً ودَفْرًا وتَبًّا وبَهْرًا قال ابن مَيّادة

تَفَاقَدَ قَوْمِى إِذْ يَبِيعُونَ مُهْجَتِى ، بِجَارِيَةٍ بَهْرًا لَهُمْ بَعْدَهَا بَهْرَا

فإنّ هذه كلّها مصادرُ (fol. 84) لم تُستعمَلْ أفعالُها فإن زعمتم أنّ ما ذكرتموه من خُلُوّ الفعل عنِ المصدر يصلح أن يكون دليلا لِكَوْنِ الفعل أصلا فليس
٢٠ بأولى ممّا ذكرناه من خلوّ المصدر عنِ الفعل فى كون المصدر أصلا فتتحقّق المُعارَضَة فيسقط الاستدلال، وأمّا قولهم أنّ المصدر لا يتصوّر ما لم يكن فعلَ فاعلٍ والفاعل وُضع له فَعَلَ ويَفْعَلُ قلنا هذا باطل لأنّ الفعل فى الحقيقة ما يدلّ عليه المصدر نحو الضرب والقتل وما تُسَمِّيهِ فعلا من فَعَلَ ويَفْعَلُ إنّما هو إخبارٌ بوقوع ذلك الفعل فى زمانٍ معيّنٍ ومن المحال
٢٥ الإخبارُ بوقوع شىء قبل تَسْمِيَتِهِ لأنّه لو جاز أن يقال ضَرَبَ زيدٌ

قبل أن يُوضَعَ الاسم للضَرْب لَكان بمنزلة قولك أخبرك بما لا نعرف وذلك
محال والذى يدلّ على صحّة ما ذكرناه تَسْمِيَتُهُ مصدرا، قولهم أنّ المراد به
المفعول لا الموضع كقولهم مَرْكَبٌ فَارِهٌ ومَشْرَبٌ عَذْبٌ أى مَرْكُوبٌ فَارِهٌ
ومَشْرُوبٌ عَذْبٌ قلنا هذا باطل من وجهين أحدها أنّ الألفاظ إذا أمكن
٥ حملُها على ظاهرها فلا يجوز العُدول بها عنه والظاهر يوجب أن يكون المصدر
للموضع لا للمفعول فوجب حملُه عليه والثانى أنّ قولهم مَرْكَبٌ فَارِهٌ ومَشْرَبٌ
عَذْبٌ يجوز أن يكون المراد به موضعُ الرُكوبِ وموضع الشَرْب ونُسب إليه
الفَرَاهَة والعُذُوبَة للمُجَاوَرَة كما يقال جَرَى النَهْرُ والنهر لا يجرى وإنّما يجرى
الماء فيه قال الله تعالى تَجْرِى مِنْ تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَارُ فأضاف الفعل إليها وإن
١٠ كان الماء هو الذى يجرى فيها لِمَا بيّنّا من المُجَاوَرَة ومنه قولهم بَلَدٌ آمِنٌ
ومَكَانٌ آمِنٌ فأضافوا الأَمْن إليه مجازًا لأنّه يكون فيه قال الله تعالى وَإِذْ قَالَ
إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ آمِنًا وقال تعالى أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا
فأضاف الأمن إليه لأنّه يكون فيه ومنه قوله تعالى بَلْ مَكْرُ ٱللَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ
فأضاف المَكْر إلى الليل والنهار لأنّه يقع فيهما ومنهم قولهم لَيْلٌ نَائِمٌ فأضافوا
١٥ النوم إلى الليل لكونه فيه قال الشاعر

لَقَدْ لُمْتِنَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِى ٱلسُّرَى * وَنِمْتِ وَمَا لَيْلُ ٱلْمَطِىِّ بِنَائِمِ

أى بِمَنُومٍ فِيهِ ومنه قولهم يَوْمٌ فَاجِرٌ فأضافوا الفُجور إليه لأنّه يقع فيه قال
الشاعر

وَلَمَّا رَأَيْتُ ٱلْخَيْلَ تَتْرَى أَثَائِجًا * عَلِمْتُ بِأَنَّ ٱلْيَوْمَ أَحْمَسُ فَاجِرُ

٢٠ أى مَفْجُورٌ فِيهِ والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب
أكثرُ من أن تُحصَى فدلّ على أنّ المراد بقولهم مَرْكَبٌ فَارِهٌ ومَشْرَبٌ عَذْبٌ
موضعُ الرُكوبِ وموضع الشَرْب وأُضيف إليه الفَراهة والعُذوبة للمُجاوَرَة
على ما بيّنّا وقد أفردنا فى هذه المسئلة (fol. 85) جزءا آستوْفَينا فيه القول
٢٤ وآستقْصَيْنا فيه الكلام والله أعلم،

٢٩ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ الظرف يَنتصب على الخلاف إذا وقع خبرًا للمبتدأ نحو زَيْدٌ أَمَامَكَ وعَمْرٌو وَرَاءَكَ وما أشبه ذلك وذهب أبو العبّاس أحمدُ بن يحيى ثعلبٌ من الكوفيّين إلى أنّه ينتصب لأنّ الأصل فى قولك أمَامَكَ ٥ زَيْدٌ حَلَّ أَمَامَكَ فحُذف الفعل وهو غير مطلوب واكْتُفِى بالظرف منه فبقى منصوبا على ما كان عليه مع الفعل وذهب البصريّون إلى أنّه ينتصب بفعلٍ مقدَّرٍ والتقدير فيه زَيْدٌ ٱسْتَقَرَّ أَمَامَكَ وعَمْرٌو ٱسْتَقَرَّ وَرَاءَكَ وذهب بعضهم إلى أنّه ينتصب بتقديرِ ٱسمِ فاعلٍ والتقدير زَيْدٌ مُسْتَقِرٌّ أَمَامَكَ وعَمْرٌو مُسْتَقِرٌّ وَرَاءَكَ، أمّا الكوفيّون فٱحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه ينتصب بالخلاف ١٠ وذلك لأنّ خبرَ المبتدأ فى المعنى هو المبتدأ ألَا ترى أنّك إذا قلت زَيْدٌ قَائِمٌ وعَمْرٌو مُنْطَلِقٌ كان قائم فى المعنى هو زيد ومنطلق فى المعنى هو عمرو فإذا قلت زَيْدٌ أَمَامَكَ وعَمْرٌو وَرَاءَكَ لم يكن أمامك فى المعنى هو زيد ولا وراءك فى المعنى هو عمرو كما كان قائم فى المعنى هو زيد ومنطلق فى المعنى هو عمرو فلمّا كان مخالِفًا له نُصب على الخلاف ليفرقوا بينهما، ١٥ وأمّا البصريّون فٱحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه ينتصب بعامل مقدّر وذلك لأنّ الأصل فى قولك زَيْدٌ أَمَامَكَ وعَمْرٌو وَرَاءَكَ فِى أَمَامِكَ وفِى وَرَائِكَ لأنّ الظرفَ كلُّ ٱسمٍ من أسماء الأَمْكِنَة أوِ الأَزْمِنَة يراد فيه معنى فِى وفِى حرفُ جرٍّ وحروف الجرّ لا بُدَّ لها من شىء تتعلّق به لأنّها دخلت رابطةً تربِطُ الأسماء بالأفعال كقولك عَجِبْتُ مِن زَيْدٍ ونَظَرْتُ إِلَى عَمْرٍو ولو قلت ٢٠ مِنْ زَيْدٍ أو إِلَى عَمْرٍو لم يجز حتّى تُقَدِّرَ لحرف الجرّ شيئًا يتعلّق به فدلّ على أنّ التقدير فى قولك زَيْدٌ أَمَامَكَ وعَمْرٌو وَرَاءَكَ زَيْدٌ ٱسْتَقَرَّ فِى أَمَامِكَ وعَمْرٌو ٱسْتَقَرَّ فِى وَرَائِكَ ثمّ حُذف الحرف فٱتّصل الفعل بالظرف ٢٢ فنصبه فالفعل الذى هو ٱسْتَقَرَّ مقدَّرٌ مع الظرف كما هو مقدَّر مع الحرف،

وأمّا من ذهب من البصريّين إلى أنّ الظرف ينتصب بتقديرِ آسمِ الفاعل وهو مُسْتَقِرّ قال لأنّ تقديرَ آسمِ الفاعل أَوْلى من تقديرِ الفعل لأنّ آسمَ الفاعل آسمٌ يجوز أن يُعَلَّقَ به حرف الجرّ والاسم هو الأصل والفعل فرعٌ فلمّا وجب تقدير أحدِهما كان تقدير الأصل أَوْلى من تقدير الفرع والصحيح عندى ٥ هو الأوّل وذلك لأنّ اسمَ الفاعل فرعٌ على الفعل فى العمل وإن كان هو الأصل فى غير العمل فلمّا وجب هاهنا تقدير عاملٍ كان تقدير ما هو الأصل فى العمل وهو الفعل أَوْلى من تقديـر ما هو الفرع فيه وهو اسمُ الفاعلِ والذى يدلّ على صحّة ما ذكرناه أنّا (fol. 80) وجدنا الظرف يكون صلةً لِلّذِى نحو رَأَيْتُ ٱلَّذِى أَمَامَكَ وَٱلَّذِى وَرَاءَكَ وما أشبه ذلك والصلة ١٠ لا تكون إلاّ جملةً فلو كان المقدَّرُ آسمَ الفاعل الذى هو مُسْتَقِرٌّ لَكان مفردا لأنّ اسمَ الفاعلِ مع الضمير لا يكون جملةً وإنّما يكون مفردا والمفرد لا يكون صلةً البَتّةَ فوجب أن يكون المقدَّرُ الفعلَ الذى هو آسْتَقَرَّ لأنّ الفعل مع الضمير يكون جملةً فدلّ على ما بيّنّاه، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّ خبرَ المبتدأ فى المعنى هو المبتدأ وإذا قلت زَيْـدٌ أَمَامَكَ ١٥ وعَمْرٌو وَرَاءَكَ فأمامك ليس هو زيد ووراءك ليس هو عمرو فلمّا كان مخالِفًا له وجب أن يكون منصوبا على الخلاف قلنا هذا فاسد وذلك لأنّه لو كان المُوجِبُ لنصب الظرف كونَه مخالِفًا للمبتدأ لَكان أيضا يجب أن يكون منصوبا لأنّ المبتدأ مخالِفٌ للظرف كما أنّ الظرف مخالِفٌ للمبتدأ لأن الخلاف لا يَتصوَّرُ أن يكونَ من واحدٍ وإنّما يكونُ من آثنَيْن فصاعِدًا فكان ٢٠ ينبغى أن يقال زَيْدًا أَمَامَكَ وعَمْرًا وَرَاءَكَ وما أشبه ذلك فلمّا لم يجز ذلك دلّ على فسادِ ما ذهبوا إليه، وأمّا قول أبى العبّاس أحمدَ بن يحيى ثعلبٍ أنّه ينتصب بفعلٍ محذوفٍ غيرِ مقدَّرٍ إلى آخِرِ ما قرّر ففاسد أيضا وذلك لأنّه يؤدّى إلى أن يكون منصوبا بفعلٍ معدومٍ من كلّ وجهٍ لفظا وتقديرا والفعل لا يخلو إمّا أن يكون مُظهَرًا موجودا أو مقدَّرًا فى حكم الموجود فأمّا ٢٥ إذا لم يكن مظهرا موجودا ولا مقدّرا فى حكم الموجود كان معدوما من

كلِّ وجهٍ والمعدوم لا يكون عاملا وكما يَستحيل فى الحِسّيّات النَعْلُ بأستطاعةٍ
معدومةٍ والمَشْىُ برِجلٍ معدومٍ والقَطْعُ بسيفٍ معدومٍ والإحراقُ بنارٍ معدومةٍ
فكذلك يَستحيل فى هذه الصِناعة النَصْبُ بعاملٍ معدومٍ لأنّ العِلَلَ النحويّةَ
مشبّهةٌ بالعِلَلِ الحِسّيّة والذى يدلّ على فسادِ ما ذهب إليه أنّه لا نظيرَ له فى
٥ العربيّة ولا يَشهَدُ له شاهدٌ من العِلَلِ النحويّة فكان فاسدا والله أعلم،

---

٣٠ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ المفعول معه منصوب على الخلاف وذلك نحو
قولهِم اَسْتَوَى الماءُ والخَشَبَةَ وجاءَ البَرْدُ والطَيالِسَةَ وذهب البصريّون إلى
أنّه منصوب بالفعل الذى قبله بتَوَسُّطِ الواو وذهب أبو إسحاقُ الزجّاجُ من
١٠ البصريّين إلى أنّه منصوب بتقديرِ عاملٍ والتقدير ولابَسَ الخَشَبَةَ وما أشبه
ذلك لأنّ الفعل لا يعمل فى المفعول وبينهما الواو وذهب أبو الحسن
الأخفش إلى أنّ ما بعد الواو ينتصب بأنتصابِ مَعَ فى نحوِ جِئتُ معَهُ،
أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه منصوب على الخلاف وذلك
لأنّه إذا (fol. 87) قال اَسْتَوَى الماءُ والخَشَبَةَ لا يحسُن تكرير الفعل فيقال
١٥ اَسْتَوَى الماءُ واَسْتَوَتِ الخَشَبَةُ لأنّ الخشبة لم تكن مُعْوَجّةً فتستوِىَ فلمّا لم
يحسُنْ تكرير الفعل كما يحسن فى جاءَ زَيْدٌ وعَمْرٌو فقد خالَفَ الثانى الأوّلَ
فانتصب على الخلاف كما بيّنّا فى الظرف نحو زَيْدٌ خَلْفَكَ وما أشبه ذلك
والذى يدلّ على أنّ الفعل المتقدّم لا يجوز أن يعمل فيه أنّ نحو استوى
وجاء فعلٌ لازم والفعل اللازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء
٢٠ فدلّ على صحّة ما ذهبنا إليه، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا
أنّ العامل هو الفعل وذلك لأنّ هذا الفعل وإن كان فى الأصل غيرَ مُتَعَدٍّ
إلّا أنّه قُوّى بالواو فتعدّى إلى الاسم فنصبه كما عُدّى بالهمزة فى نحو أخْرَجْتُ
٢٣ زَيْدًا وكما عُدّى بالتضعيف نحو خَرَّجْتُ المَتاعَ وكما عُدّى بحرف الجرّ نحو

خَرَجْتُ بِهِ إلاّ أنّ الواو لا تعمل لأنّ الواو فى الأصل حرفُ عطفٍ وحرف
العطف لا يعمل وفيه معنَيَان العطف ومعنى الجمع فلمّا وُضعت موضعَ مَعَ
خُلعت عنها دلالةُ العطف وأُخلصت للجمع كما أنّ فاء العطف فيها معنَيَان
العطف والإتباع فإذا وقعتْ فى جواب الشرط خُلعت عنها دلالةُ العطف
٥ وأُخلصت للإتباع وكذلك همزة الخِطاب فى هَاء يَا رَجُلُ فإنّها إذا ألحقتَها
الكاف جرّدتها من الخِطاب لأنّه يصير بعدها فى الكاف ونظيرُ ما نحن فيه
من كلِّ وجهٍ نَصْبُهم الاسم فى باب الاستثناء بالفعل المتقدّم بتَقْوِيَةِ إلاّ
فكذلك هاهنا المفعول معه منصوب بالفعل المتقدّم بتَقْوِيَةِ الواو على ما بيّنّا
وهذا هو المُعتمَد عند البصريّين، وأمّا ما ذهب إليه الزجّاج من أنّه
١٠ منصوب بتقديرِ عاملٍ والتقدير ولَابَسَ الخشبةَ لأنّ الفعل لا يعمل فى المفعول
وبينهما الواو قلنا هذا باطل لأنّ الفعل يعمل فى المفعول على الوجه الذى
يتعلّق به فإن كان يفتقر إلى تَوَسُّطِ حرفٍ عمِل مع وجوده وإن كان لا
يفتقر إلى ذلك عمل مع عدَمه وقد بيّنّا أنّ الفعل قد تعلّق بالمفعول معه
بتوسُّط الواو وأنّه يفتقر فى عمله إليها فينبغى أن يعمل مع وجودها فكيف
١٥ يُجعل ما هو سببٌ فى وجود العمل سَبَبًا فى عدمه وهل ذلك إلاّ تعليقٌ
على العلّة ضدَّ المقتضى ولو كان لِمَا ذهب إليه وجهٌ لَكان ما ذهب إليه
الأكثرون أَوْلى لأنّ ما ذهب إليه يفتقر إلى تقديرٍ وما ذهب إليه الأكثرون
لا يفتقر إلى تقديرٍ وما لا يفتقر إلى تقديرٍ أَوْلى ممّا يفتقر إلى تقديرٍ، وأمّا
ما ذهب إليه الأخفش من أنّه ينتصبُ انتصابَ مَعَ فضعيف أيضا لأنّ
٢٠ مَعَ ظرفٌ والمفعول معه فى نحوِ آسْتَوَى الماءُ والخَشَبَةَ وجَاء (fol 86) البَرْدُ
والطَيَالِسَةَ ليس بظرفٍ ولا يجوز أن يُجعل منصوبا على الظرف، وأمّا الجواب
عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّه منصوب على الخلاف لأنّه لا يحسُن تكرير
الفعل فخالَف الثانى الأوّلَ فانتصب على الخلاف قلنا هذا باطل بالعطف
الذى يخالف بين المعنَيَيْن نحو قولك مَا قَامَ زَيْدٌ لٰكِنْ عَمْرٌو ومَا مَرَرْتُ
٢٥ بِزَيْدٍ لٰكِنْ بَكْرٍ وما بعد لٰكِنْ يخالِف ما قبلها وليس بمنصوبٍ فإنّ لٰكِنْ يلزم

أن يكون ما بعدها مخالِفًا لِمَا قبلها على كلّ حالٍ سَوَاء لزمت العطفَ فى
النفى عندنا أو جاز بها العطف فى الإيجاب عندكم فلو كان كما زعمتم لَوجب
أن لا يكون ما بعدها إلاّ منصوبا لمُخالَفته الأوّلَ وإذا كان الخلاف ليس
مُوجِبًا للنصب مع لٰكِنْ وهو حرفٌ لا يكون ما بعده إلاّ مخالِفًا لِمَا قبله
٥ فَلِأَنْ لا يكون مُوجِبًا للنصب مع الواو التى لا يجب أن يكون ما بعدها
مخالِفًا لِمَا قبلها كان ذلك من طريق الأَوْلى وكذلك أيضا يبطل بلاَ فى
قولك قَامَ زَيْدٌ لاَ عَمْرٌو ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ لاَ عَمْرٍو وما بعد لاَ يخالف ما قبلها
كالٰكِنْ وليس بمنصوب فدلّ على أنّ الخلاف لا يكون مُوجِبًا للنصب، وقولهم
أنّ الفعل المتقدّم لازمٌ فلا يجوز ان يعمل فى المفعول معه قلنا إلاّ أنّه تعدّى
١٠ بتَقْوِيَة الواو فخرج عن كونه لازما على ما بيّنّا فلا نُعيده هاهنا والله أعلم،

٣١ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها
مع الاسم الظاهر نحو رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ ويجوز مع المضمر نحو رَاكِبًا جِئْتُ وذهب
البصريّون إلى أنّه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر،
١٥ أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا لا يجوز تقديم الحال على العامل
فيها وذلك لأنّه يؤدّى إلى تقديم المضمر على المظهر ألاَ ترى أنّك إذا قلت
رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ كان فى رَاكِبًا ضميرُ زيد وقد تقدّم عليه وتقديم المضمر على
المظهر لا يجوز، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه يجوز تقديم
الحال على العامل فيها إذا كان العامل فعلا نحو رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ للنقل
٢٠ والقياس أمّا النقل فقولهم فى المَثَل شَتَّى تَؤُوبُ ٱلْحَلَبَةُ فَشَتَّى حالٌ مقدّمةٌ على
الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر فدلّ على جوازه وأمّا القياس فلأنّ
العامل فيها متصرّف وإذا كان العامل متصرّفا وجب أن يكون عمله متصرّفا
٢٢ وإذا كان عمله متصرّفا وجب أن يجوز تقديم معموله عليه كقولهم عَمْرًا ضَرَبَ

زَيْدٌ فالذى يدلّ عليه أنّ الحال تُشبَّه بالمفعول وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل (fol. 89) فكذلك يجوز تقديم الحال عليه، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين قولهم إنّما لم يجز تقديم الحال لأنّه يؤدّى إلى تقديم المضمر على المظهر قلنا هذا فاسد وذلك لأنّه وإن كان مقدّمًا فى اللفظ إلّا أنه مؤخّرٌ فى
٥ التقدير وإذا كان مؤخّرًا فى التقدير جاز فيه التقديم قال الله تعالى فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى فالضمير فى نَفْسِهِ عائد إلى مُوسَى وإن كان مؤخّرًا فى اللفظ إلّا أنّه لمّا كان فى تقدير التأخير جاز التقديم قال زُهَيْرٌ

مَنْ يَلْقَ يَوْمًا عَلَى عِلَاَّتِهِ هَرِمًا ، يَلْقَ ٱلسَّمَاحَةَ مِنْهُ وَٱلنَّدَى خُلُقَا

فالهاء فى عِلاَّتِهِ نعود إلى هَرِمٍ لأنّه فى تقدير التقديم لأنّ التقدير مَنْ يَلْقَ
١٠ يَوْمًا هَرِمًا عَلَى عِلاَّتِهِ فلمّا كان هَرِمًا فى تقدير التقديم والضمير فى تقدير التأخير وجب أن يكون جائزًا ومن كلامهم فى أَكْفَانِهِ لُفَّ المَيِّتُ ومن أمثالهم فِى بَيْتِهِ يُؤْتَى ٱلْحَكَمُ وتزعم العرب أنّ أَرْنبًا وجدت تَمْرَةً فٱختلسها ثَعْلَبٌ منها فٱختصَمَا إلى ضبٍّ فقالت الأرنب يا أَبا الحُسَيْل قال الضبّ سَمِيعًا دَعَوْتُمَا قالت أَتَيْنَاكَ لِتَحْكُمَ بَيْنَنَا قال عَادِلاً حَكَّمْتُمَا قالت فَٱخْرُجْ إِلَيْنَا قال فِى بَيْتِهِ
١٥ يُؤْتَى الحَكَمُ فالضمير فى بَيْتِهِ يعود إلى الحَكَم وقد تقدّم عليه وهذا كثير فى كلامهم وقد بيّنّا ذلك مُستقصًى فى جوازِ تقديمِ خبر المبتدأ عليه بما يُغْنِى عن الإعادة هاهنا والله أعلم،

---

٣٢ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ الفعل الماضى يجوز أن يَقَعَ حالا وإليه ذهب
٢٠ أبو الحسن الأخفش من البصريّين و ذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز أن يَقَعَ حالا وأجمعوا على أنّه إذا كانت معه قَدْ أو كان وصفًا لمحذوفٍ فإنّه يجوز أن يَقَعَ حالا، أمّا الكوفيّون فٱحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّه يجوز أن يَقَعَ الفعل الماضى حالا النقلُ والقياس أمّا النقل فقد قال الله أَوْ
٢٤ جَآؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ فحَصِرَتْ فعلٌ ماضٍ وهو فى موضعِ الحالِ وتقديرُه

حَصِرَةً صُدُورُهُمْ والدليل على صحّة هذا التقدير قِراءةُ من قرأ أَوْ جَآؤُكُمْ
حَصِرَةً صُدُورُهُمْ وهى قِراءة الحسن البصرىّ ويعقوبَ الحَضْرَمىّ والمفضل
عن عاصمٍ قال أبو صَخْرٍ الهُذَلىّ

وَإِنِّى لَتَعْرُونِى لِذِكْرَاكِ نُفْضَةٌ * كَمَا ٱنْتَفَضَ ٱلْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ ٱلْقَطْرُ

٥ فبَلَّلَهُ فعل ماض وهو فى موضع الحال فدلّ على جوازه، وأمّا القياس فلأنّ
كلّ ما جاز أن يكون صفةً للنكرة نحو مررْتُ بِرَجُلٍ قَاعِدٍ وغُلَامٍ قَائِمٍ جاز
أن يكون حالا للمعرفة نحو مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ قَاعِدًا وبِالغُلَامِ قَائِمًا والفعل
الماضى يجوز أن يكون صفةً للنكرة نحو مَرَرْتُ برَجُلٍ قَعَدَ وغُلَامٍ قَامَ فينبغى
أن يجوز أن يقع حالا للمعرفة نحو مَرَرْتُ (Fol. 80) بِالرَّجُلِ قَعَدَ وبِالغُلَامِ
١٠ قَامَ وما أشبه ذلك والذى يدلّ على ذلك أنّا أجمعْنا على أنّه يجوز أن
يُقامَ الفعل الماضى مقامَ الفعل المستقبَل كما قال تعالى وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَا
عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ أى يَقُولُ وإذا جاز أن يُقامَ الماضى مقامَ المستقبَل جاز أن
يُقامَ مقامَ الحال، أمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه لا يجوز
أن يقع حالا وذلك لوجهَيْن أحدهما أنّ الفعل الماضى لا يدلّ على الحال
١٥ فينبغي أن لا يقوم مقامه والوجه الثانى أنّه إنّما يصلح أن يُوضَعَ موضعَ الحال
ما يصلح أن يقال فيه الآنَ أو السّاعَةَ نحو مَرَرْتُ بِزَيْدٍ يَضْرِبُ ونَظَرْتُ
إِلَى عَمْرٍو يَكْتُبُ لأنّه يحسُن أن يَقترِنَ به الآنَ أو الساعةَ وهذا لا يصلح
فى الماضى فينبغى أن لا يكون حالا ولهذا لم يجز أن يقال مَا زَالَ زَيْدٌ قَامَ
ولَيْسَ زَيْدٌ قَامَ لأنّ مَا زَالَ ولَيْسَ يطلُبان الحال وقَامَ فعلٌ ماضٍ فلو جاز
٢٠ أن يقع حالا لَوجب أن يكون هذا جائزًا فلمّا لم يجز دلّ على أنّ الفعل
الماضى لا يجوز أن يقع حالا وكذلك لو قلت زَيْدٌ خَلْفَكَ قَامَ لم يجز أن
يُجعلَ قَامَ فى موضع الحال لِمَا بيّنّا، ولا يلزم على كلامنا إذا كان مع الماضى
قَدْ حيث يجوز أن يكون حالا نحو مَرَرْتُ بِزَيْدٍ قَدْ قَامَ وذلك لأنّ قَدْ تُقرِّب
الماضى من الحال فجاز أن يقع معها حالا ولهذا يجوز أن يَقترِنَ به الآنَ أو
٢٥ الساعةَ فيقال قَدْ قَامَ الآنَ أو الساعةَ فدلّ على ما قلناه، وأمّا الجواب

عن كلمات الكوفيّين أمّا ٱحتجاجُهم بقوله تعالى أَوْ جَآؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ
فلا حجّةَ لهم فيه وذلك من أربعة أوجه الوجه الأوّل أن تكون صفةً لقومٍ
المجرور فى أوّل الآية وهو قوله تعالى إِلاَّ ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ والوجه الثانى
أن تكون صفةً لقوم مقدَّرٍ ويكون التقدير فيه أَوْ جَآؤُكُمْ قَوْمًا حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ
٥ والماضى إذا وقع صفةً لموصوفٍ محذوفٍ جاز أن يقع حالا بالإجماع والوجه
الثالث أن يكون خبرا بعد خبرٍ كأنّه قال أَوْ جَآؤُكُمْ ثمّ أخبر فقال حَصِرَتْ
صُدُورُهُمْ والوجه الرابع أن يكون محمولا على الدُعاء لا على الحال كأنّه قال
ضَيَّقَ اللهُ صُدُورَهُمْ كما يقال جاءنى فُلانٌ وَسَّعَ اللهُ رِزْقَه وأَحْسَنَ إِلَيَّ غَفَرَ
اللهُ له وسَرَقَ قَطَعَ اللهُ يَدَهُ وما أشبه ذلك فاللفظ فى ذلك كلِّهِ لفظ الماضى
١٠ ومعناه الدُعاء وهذا كثير فى كلامهم، قال الشاعر

أَلَا يَا سَيَالَاتِ ٱلدَّحَائِلِ بِٱلضُّحَى * عَلَيْكُنَّ مِنْ بَيْنِ ٱلسَّيَالِ سَلَامُ
وَلَا زَالَ مَنْهَلُ ٱلرَّبِيعِ إِذَا جَرَى * عَلَيْكُنَّ مِنْـهُ وَابِلٌ وَرِهَامُ

(fol. 91) فأتى بالفعل الماضى ومعناه الدعاء وقال قَيس بن ذَرِيحٍ

أَلَا يَا غُرَابَ ٱلْبَيْنِ قَدْ هِجْتَ لَوْعَةً * فَوَيْحَكَ خَبِّرْنِى بِمَا أَنْتَ تَصْرُخُ
١٥ أَبِٱلْبَيْنِ مِنْ لُبْنَى فَإِنْ كُنتَ صَادِقًا * فَلَا زَالَ عَظْمٌ مِنْ جَنَاحِكَ يُفْضَخُ
وَلَا زِلْتَ مِنْ عَذْبِ ٱلْمِيَاهِ مُنَفَّرًا * وَوَكْرُكَ مَهْدُومٌ وَبَيْضُكَ مُشْدَخُ
وَلَا زَالَ رَامٍ قَدْ أَصَابَكَ سَهْمُهُ * فَلَا أَنْتَ فِى أَمْنٍ وَلَا أَنْتَ تُفْرِخُ
وَأَبْصَرْتُ قَبْلَ ٱلْمَوْتِ لَحْمَكَ مُنْضَجًا * عَلَى حَرِّ جَمْرِ ٱلنَّارِ يُشْوَى وَيُطْبَخُ

وقال مَعْدَانُ بن جَوّاسٍ الكِنْدىّ

٢٠ إِنْ كَانَ مَا بُلِّغْتَ عَنِّى فَلَامَنِى * صَدِيقِى وَشَلَّتْ مِنْ يَدَىَّ ٱلْأَنَامِلُ
وَكُفِّنْتُ وَحْدِى مُنْذِرًا فِى رِدَائِهِ * وَصَادَفَ حَوْطًا مِنْ أَعَادِىَّ قَاتِلُ

فأتى بالفعل الماضى فى هذه المواضع ومعناه الدُعاء فكذلك قوله تعالى حَصِرَتْ
صُدُورُهُمْ لفظه لفظ الماضى ومعناه الدعاء ومعناه من الله تعالى إيجابُ ذلك
٢٤ عليهم، وأمّا قول الشاعر

كَمَا ٱنْتَفَضَ ٱلْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ ٱلْقَطْرُ

فإنّما جاز ذلك لأنّ التقديــر فيه وَقَدْ بلّله القطرُ إلاّ أنّه حذف لضرورة الشعر فلمّا كانت قَدْ مقدَّرةً تنزّلت منزلةَ الملفوظ بها ولا خِلافَ أنّه إذا كان مع الفعل الماضى قَدْ فإنّه يجوز أن يقع حالا ، وأمّا قولهم أنّه يصلُح أن يكون صفةً
٥ للنكرة فصلح أن يقع حالا نحو قَاعِدٍ وقَائِمٍ قلنا هذا فاسد لأنّه إنّما جاز أن يقع نحوُ قاعِدٍ وقائِمٍ حالا لأنّه اسمُ فاعل واسمُ الفاعل يُراد به الحال بخلاف الفعل الماضى فإنّه لا يُراد به الحال فلم يجز أن يقع حالا ، وأمّا قولهم أنّه يجوز أن يقوم الماضى مقامَ المستقبَل وإذا جاز أن يقوم مقامَ المستقبَل جاز أن يقوم مقامَ الحال قلنا هذا لا يَستقيم وذلك لأنّ الماضى إنّما يقوم مقامَ المستقبَل
١٠ فى بعض المواضع على خلاف الأصل بدليلٍ يدلّ عليه كقوله تعالى وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ فلا يجوز فيما عداه لأنّا بقينا فيه على الأصل كما أنّه يجوز أن يقع الماضى فى بعض المواضع حالا لدليلٍ يدلّ عليه وذلك إذا دخلت عليه قَدْ أو كان وصفًا لمحذوفٍ ولم يجز فيما عداه لأنّا بقينا فيه على الأصل على أنّا نقول ليس من ضرورةٍ أن يجوز أن يُقامَ الماضى مقامَ المستقبل
١٥ ينبغى أن يُقامَ مقامَ الحال لأنّ المستقبل فِعْلٌ كما أنّ الماضى فِعْلٌ فجنس الفعليّة مُشتمِلٌ عليهما وأمّا الحال فهى اسمٌ وليس من ضرورةٍ أن يُقامَ الفعل مقامَ الفعل يجب أن يقوم مقام الاسم والله أعلم،

---

٣٣ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ النصب (fol. 112) واجب فى الصفة إذا كُرّر
٢٠ الظرف التامّ وهو خبر المبتدأ وذلك نحو قولك فِى الدَّارِ زَيْدٌ قَائِمًا فِيهَا وذهب البصريّون إلى أنّ النصب لا يجب إذا كُرّر الظرف وهو خبر المبتدأ بل يجوز فيه الرفع كما يجوز فيه النصب وأجمعوا على أنّه إذا لم يُكَرَّرِ الظرف
٢٤ أنّه يجوز فيه الرفع والنصب، أمّا الكوفيّون فٱحتجّوا بأن قالوا الدليل على

أنّ النصب واجبٌ النقلُ والقياس أمّا النقل فقد قال الله تعالى وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سَعِدُوا فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا فقوله تعالى خَالِدِينَ منصوب بالحال ولا يجوز غيره وقال تعالى فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا ووجه الدليل من هاتَيْن الآيَتَيْن أنّ القُرّاء أجمعوا فيهما على النصب ولم يُرْوَ عن أحد منهم ٥ أنّه قرأ فى واحد منهما بالرفع ، وأمّا القياس فقالوا إنّما قلنا أنّه لا يجوز إلّا النصب وذلك لأنّ الفائدة فى الظرف الثانى فى قولك فِى الدَّارِ زَيْدٌ قَائِمًا فِيهَا إنّما تحصل إذا حملناه على النصب لا إذا حملناه على الرفع أَلَا ترى أنّه إذا حملناه على النصب يكون الظرف الأوّل خبرا للمبتدأ ويكون الثانى ظرفا للحال ويكون الصلةَ لِقَائِمٍ منقطِعًا عمّا قبله فيكون على هذا كلاما مستقيما لم ١٠ يلغ منه شىء بخلافِ ما إذا حملناه على الرفع فقلنا فِى الدَّارِ زَيْدٌ قَائِمٌ فِيهَا فإنّه تبطل فائدتُه فى الثانية لِنيابة الأُولى عنها فى الفائدة وحَمْلُ الكلام على ما فيه فائدةٌ أشبه بالحكمة من حَمْلِهِ على ما ليس فيه فائدةٌ ، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّ الرفع جائز أنّا أجمعنا على أنّه إذا لم يُكَرَّرِ الظرف أنّه يجوز فيه الرفع والنصب فكذلك إذا كُرّر لأنّ قصارى ما نقدّر ١٥ أن يكون مانعا تكرُّرُ الظرف لأنّ فِى الأُولى تفيد ما تفيده الثانية وهذا لا يصلح أن يكون مانعا لأنّ الأُولى وإن كانت تفيد ما تفيده الثانية إلّا أنّ الثانية تُذكر على سبيل التوكيد والتوكيد شائعٌ فى كلام العرب مستعمَلٌ فى لغتهم وهذا لا خلافَ فيه وصار هذا كقولهم فِيكَ زَيْدٌ رَاغِبٌ فِيكَ ولا شكَّ أنّ فِيكَ الأُولى تفيد ما تفيده الثانية ومع هذا لم يمتنِعْ صحّة المسئلة فكذلك ٢٠ هاهنا ، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا احتجاجهم بقوله تعالى وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سَعِدُوا فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا وقوله تعالى فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا فلا حجّةَ لهم فى هاتَيْن الآيَتَيْن إذ ليس فيهما ما يدلّ على أنّه لا يجوز الرفع وإنّما فيهما دلالةٌ على جواز النصب ونحن نقول به وقولهم أنّه لم يُرْوَ عن أحدٍ من القُرّاء بالرفع فوجب أنّه لا يجوز قلنا لا نسلّم فإنّه قد ٢٥ رُوى عن الأعمش أنّه قرأ خَالِدُونَ فيها (fol. 93) بالرفع على أنّ هذا الاستدلال

فاسد وذلك لأنّه ليس من ضرورة أنّه لم يَقْرَأْ به أحدٌ من القُرّاء أن لا يكون كلاما جائزا فصيحا أَلَا ترى أنّه لم يأْتِ فى كتاب الله عزّ وجلّ تَرْكُ عملِ مَا فى المبتدأ أو الخبر نحو مَا زَيْدٌ قَائِمٌ ومَا عَمْرٌو ذَاهِبٌ إلّا فيما ليس بمشهورٍ وإن كانت لغةً مشهورة معروفة صحيحة فصيحة وهى لغة بنى تَميمٍ ثمّ لم
٥ يَدُلَّ ذلك على أنّها ليست فصيحةً مشهورةً مستعمَلَةً فكذلك هاهنا، وأمّا قولهم أنّا لو حملناه على الرفع لأدّى ذلك إلى أن تبطل فائدةُ فِى الثانية لِنِيابة الأُولى عنها فى الفائدة قلنا هذا فاسد وذلك لأنّه وإن كانت الأُولى تفيد ما تفيده الثانية إلّا أنّ ذلك لا يدلّ على بُطلان فائدة الثانية لأنّ من مذاهب العرب أن يُؤكِّدَ اللفظ بتَكْريره فيقولون لَقِيتُ زَيْدًا زَيْدًا وضَرَبْتُ عَمْرًا
١٠ عَمْرًا فيكون المكرَّر توكيدا للأوّل وإن كان الأوّل قد وقعت به الفائدة وقد قال الله تعالى وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ فهُمُ الثانية تكريرٌ للتوكيد والتقدير وَهُمْ بِالْآخِرَةِ كَافِرُونَ فى أحد الوجهين ومع هذا فلا يقال أنّه لا يجوز فكذلك هاهنا ومن تَدَبَّرَ سورةَ الرَّحْمٰنِ وقُلْ يَا أَيُّهَا ٱلْكَافِرُونَ علِم قَطْعًا أنّ التكرير للتوكيد لا يُنكر فى كلامهم لِمَا فيه من الفائدة وكثرةُ ذلك فى كتاب
١٥ الله تعالى وكلامِ العرب وشهرتُه فى ٱستعمالهم تُغنى عن الإسهاب والتطويل بالشواهد إذ كان ذلك أَكْثَرَ من أن يُحْصَى وأَشْهَرَ من أن يُظْهَرَ والله أعلم،

٣٤ مسئلة

اِختلف مذهب الكوفيّين فى العامل فى المستثنَى النصبَ نحو قَامَ القَوْمُ إلّا زَيْدًا فذهب بعضهم إلى أنّ العامل فيه إلّا وإليه ذهب أبو العبّاس
٢٠ محمّد بن يزيدَ المبرّد وأبو إسحٰقَ الزجّاجُ من البصريّين وذهب الفرّاء ومَن تابَعَه من الكوفيّين وهو المشهور من مذهبهم إلى أنّ إلّا مركّبةٌ من إنّ ولَا ثمّ خُفِّفت إنّ وأُدْغمت فى لَا فنصبوا بها فى الإيجاب ٱعتبارا بإنّ وعطفوا
٢٢ بها فى النَّفْىِ ٱعتبارا بلَا وحُكى عن الكِسائىّ أنّه قال إنّما نُصب المستثنى

لأنّ تأويله قَامَ القَوْمُ إلاّ أَنّ زَيْدًا لَمْ يَقُمْ وحُكى عنه أيضا أنّه قال ينتصب
المستثنى لأنّه مُشَبَّهٌ بالمفعول وذهب البصريّون إلى أنّ العامل فى المستثنى
هو الفعل أو معنى الفعل بتوسّطِ إلاّ، أمّا الكوفيّون فٱحتجّوا بأن قالوا الدليل
على أنّ إلاّ هى العامل وذلك لأنّ إلاّ قامت مقامَ أَسْتَثْنِى ألاَ ترى أنّك إذا
٥ قلت قَامَ القومُ إلاّ زَيْدًا كان المعنى فيه أَسْتَثْنِى زَيْدًا ولو قلت أَسْتَثْنِى زَيْدًا
لَوجب أن تنصب فكذلك مع ما قام مقامه والذى يدلّ على أنّ الفعل
المتقدّم لا يجوز أن يكون عاملا فى المستثنى النصبَ أنّه فعلٌ لازمٌ (fol. 94)
والفعل اللازم لا يجوز ان يعمل فى هذا النوع من الأسماء فدلّ على أنّ العامل
هو إلاّ على ما بيّنّا والذى يدلّ أيضا على أنّ الفعل ليس عاملا قولهم القَوْمُ
١٠ إخْوَانُكَ إلاّ زَيْدًا فينصبون زَيْدًا وليس هاهنا فعلٌ البتّةَ فدلّ على صحّةِ ما
ذهبنا إليه، وأمّا الفرّاء فتمسّك بأن قال إنّما قلنا أنّه منصوب بإلاّ لأنّ
الأصل فيها إنّ ولاَ فزيدٌ ٱسمُ إنّ ولاَ كَفّتْ من الخبر لأنّ التأويل إنّ زَيْدًا
لَمْ يَقُمْ ثمّ خُفِّفت إنّ وَٱدُّغمت فى لاَ ورُكّبت معها فصارتا حرفا واحدا كما
رُكّبت لَوْ مع لاَ وجُعلا حرفا واحدا فلمّا رَكّبوا إنّ مع لاَ أَعملوها عَمَلَيْن عملَ
١٥ إنّ فنصبوا بها فى الإيجاب وعمل لاَ فجعلوها عطفا فى النَّفْىِ وصارت بمنزلةِ
حَتَّى فإنّها لمّا شابهت حرفين إلَى والواو أجروها فى العمل مجراهما فخفضوا
بها بتأويلِ إلَى وجعلوها كالواو فى العطف لأنّ الفعل يحسُن بعدها كما
يحسن بعد الواو ألاَ ترى أنّك تقول ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّى زَيْدٍ أى حَتَّى ٱنْتَهَيْتُ
إلَى زَيْدٍ وضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّى زَيْدًا أى حَتَّى ضَرَبْتُ زَيْدًا فكذلك هاهنا
٢٠ إلاّ لمّا رُكّبت من حرفين أُجْرِيَتْ فى العمل مجراهما على ما بيّنّا، وأمّا
البصريّون فٱحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّ العامل هو الفعل وذلك لأنّ
هذا الفعل وإن كان فعلا لازما فى الأصل إلاّ أنّه قُوِّىَ بإلاّ فتعدّى إلى
المستثنى كما تعدّى الفعل بحرف الجرّ إلاّ أنّ إلاّ لا تعمل وإن كانت
مُعدِّيةً كما يعمل حرف الجرّ لأنّ إلاّ حرفٌ يدخل على الاسم والفعلِ
٢٥ المضارع نحو مَا زَيْدٌ إلاّ يَقُومُ ومَا عَمْرٌو إلاّ يَذْهَبُ وإن لم يجز دخوله

على الفعل الماضى نحو مَا زَيْدٌ إلاّ قَامَ ومَا عَمْرٌو إلاّ ذَهَبَ والحرف متى
دخل على الاسم والفعل لم يعمل فى واحدٍ منهما وعَدَمُ العمل لا يدلّ على
عدم التَعْدِيَةِ أَلَا ترى أنّ الهمزة والتضعيف يُعَدِّيانِ وليسا عاملَيْنِ
ونظيرُ ما نحن فيه نَصْبُهم الاسمَ فى باب المفعول معه نحو ٱسْتَوَى الماءُ والخَشَبَةَ
٥ وجاء البَرْدُ والطَيالِسَةَ فإنّ الاسم نُصب بالفعل المتقدّم بتَقْوِيَةِ الواوِ فإنّها قوّت
الفعل فأوصلته إلى الاسم فنصبه فكذلك هاهنا، وأمّا الجواب عن كلمات
الكوفيّين أمّا قولهم أنّ إلّا قامت مقامَ أَسْتَثْنِي فينبغى أن نعمل عَمَلَه قلنا
الجواب عن هذا من خمسة أوجه الوجه الأوّل أنّ هذا يؤدّى إلى إعمال
معانى الحروف وإعمالُ معانى الحروف لا يجوز أَلَا ترى أنّك تقول مَا زَيْدٌ
١٠ قَائِمًا فيكون صحيحًا فلو قلت مَا زَيدًا قَائِمًا على معنَى نَفَيْتُ زَيْدًا قَائِمًا لكان
فاسدا فكذلك هاهنا وإنّما لم يجز إعمالُ معانى الحروف لأنّ الحروف إنّما
وُضعت نائِبَةً عن الأفعال طَلَبًا للإيجاز والاختصار فإذا أعملتَ معانى الحروف
فقد رجعَتْ إلى الأفعال فأبطلتَ ذلك المعنى من الإيجاز والاختصار، (fol. 95)
والوجه الثانى أنّه لو كان العامل إلّا بمعنى أَسْتَثْنِي لَوجب أن لا يجوز فى
١٥ المستثنى إلّا النصبُ ولا خلافَ فى جوازِ الرفع والجرّ فى النَفْى نحو مَا جاءَنى
أَحَدٌ إلّا زَيدٌ ومَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إلّا زَيْدٍ فدلّ على أنّها ليست هى العاملةُ
بمعنى أَسْتَثْنِي، والوجه الثالث أنّه يبطل بقولك قَامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْد فإنّ غَيْر
منصوب ولا يخلو إمّا أن يكون منصوبا بتقديرِ إلّا وإمّا أن يكون منصوبا
بنفسه وإمّا أن يكون منصوبا بالفعل الذى قبله بطل أن يقال أنّه منصوب
٢٠ بتقديرِ إلّا لأنّا لو قدّرنا إلّا لَفَسَدَ المعنى لأنّه يصير التقديرُ فيه قَامَ القَوْمُ إلّا
غَيْرَ زَيدٍ وهذا فاسد وبطل أيضا أن يقال أنّه يعمل فى نفسه فوجب أن
يكون العامل هو الفعل المتقدّم وإنّما جاز أن يعمل فيه وإن كان لازما لأنّ
غَيْرَ موضوعةٌ على الإبهام أَلَا ترى أنّك إذا قلت مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ كان
كلُّ من جاوَزَ المخاطَبَ داخلا تحت غَيْرَ فلمّا كان فيه هذا الإبهام المُفرِط
٢٥ أشبه الظروفَ المُبهَمَةَ نحو خَلْفَ وأَمَامَ ووَرَاءَ وقُدَّامَ وما أشبه ذلك وكما

أنّ الفعل اللازم يتعدّى إلى هذه الظروف من غيرِ واسطةٍ فكذلك هاهنا، والوجه
الرابع أنّا نقول لِمَا ذا قدّرتم أَسْتَثْنِي زَيْدًا فنصبتم وهلاّ قدّرتمُ أَمْتَنَعَ فرفعتم
كما رُوِى عن أبى علىّ الفارسىّ أنّه كان مع عَضُدِ الدَّوْلةِ فى المَيْدان فسأله
عَضُدُ الدولة عن المستثنى بما ذا آنْتصب فقال له أبو علىّ آنتصب لأنّ
٥ التقدير أَسْتَثْنِي زَيْدًا فقال له عضد الدولة وهلاّ قدّرتَ أَمْتَنَعَ فرفعتَ زيدا
فقال له أبو علىّ هذا الجواب الذى ذكرتُ لك ميدانىّ وإذا رجعنا ذكرت
لك الجواب الصحيح إن شاء الله تعالى، والوجه الخامس أنّا إذا أعملنا إلاّ
بمعنى أَسْتَثْنِي كان الكلام جملتَيْن وإذا أعملنا الفعل كان الكلام جملةً واحدةً
ومتى أمكن أن يكون الكلام جملةً واحدةً كان أَوْلى من جَعْلِهِ جملتَيْن من
١٠ غيرِ فائدةٍ، وأمّا قولهم أن الفعلَ المتقدّمَ لازم فلا يجوز أن يكون عاملا قلنا
هذا الفعل وإن كان لازما إلاّ أنّه تعدّى بتقْوِيَةِ إلاّ على ما بيّنّا، وأمّا قولهم
والذى يدلّ على أنّ الفعل ليس عاملا قولُهم القومُ إخْوانُكَ إلاّ زَيْدًا
فينصبون زيدا وليس هاهنا فعلٌ ناصب قلنا الناصبُ له ما فى إخوانك من
معنى الفعل لأنّ التقدير فيه القَوْمُ يُصادِقُونَكَ إلاّ زَيْدًا فإلاّ قوّتِ الفعلَ
١٥ المقدّرَ فأوصلته إلى زيد فنصبه، وأمّا قول الفرّاء أنّ الأصل فيها إنّ ولاَ ثمّ
خُفِّفت إنّ ورُكِّبت مع لاَ فمجرّدُ دَعْوًى يَفتقر إلى دليلٍ ولا يُمكِن الوقوفُ
عليه إلاّ بِوَحْيٍ وتنزيلٍ وليس إلى ذلك سبيلٌ ثمّ لو كان كما زعم لَوجب أن
لا تعمل لأنّ إنّ الثقيلة إذا خُفّفت بطل عملُها خصوصا على مذهبكم (fol. 96) وأمّا
تشبيهُه لها بلَوْلاَ فحجّة عليه لأنّ لَوْ لمّا رُكِّبت مع لاَ بطل حكم كلٍّ واحدٍ منهما
٢٠ عمّا كان عليه فى حالة الإفراد وحدث لهما بالتركيب حكمٌ آخَرُ وكذلك كلُّ
حرفَيْن رُكّب أحدهما مع الآخَر فإنّه يبطل حكم كلٍّ واحدٍ منهما عمّا كان
عليه فى حالة الإفراد ويحدُث لهما بالتركيب حكمٌ آخَرُ وصار هذا بمنزلة الأَدْوِيَةِ
المركّبة من أشياءَ مختلِفةٍ فإنّه يبطل حكم كلٍّ واحدٍ منها عمّا كان عليه فى
حالة الإفراد ويحدُث لها بالتركيب حكمٌ آخَرُ وهو لا يقول فى إلاّ كذلك بل
٢٥ يزعم أنّ كلّ واحدٍ من الحرفَيْن باقٍ على أصله وعمله بعد التركيب كما كان

قبل التركيب وأمّا تشبيهه لها بحتّى فبَعيدٌ لأنّ حتّى حرفٌ واحد وليس بمركّبٍ
من حرفَيْن فيعمل عملَ الحرفين وإنّما هو حرف واحد بتأوّل تأويلَ حرفين
فى حالَيْن مختلِفَيْن فإن ذُهب به مذهبَ حرف الجرّ لم يُتوهّمْ فيه غيرُه وإن
ذُهب به مذهبَ حرف العطف لم يُتوهّمْ فيه غيرُه بخلافِ إلاّ فإنّ إلاّ عنده
٥ مركّبةٌ من إنّ ولاَ وهما منطوقٌ بهما فإذا آعتُمد على أحدهما بطل عملُ الآخَر
وهو منطوق به فبَانَ الفرق بينهما والذى يدلّ على فَسادِ ما ذهب إليه قولهم
مَا قَالَ إلاّ لَهُ فإنّ لَهُ لا شىء قبله يُعطف عليه وليس فى الكلام منصوب
فتكون إلاّ عاملةً فيه فدلّ على فَسادِ ما ذهب إليه، وأمّا قول الكِسائىّ أنّا
نصبنا المستثنى لأنّ تأويله إلاّ أنّ زَيْدًا لَمْ يَقُمْ قلنا لا يخلو إمّا أن يكون
١٠ الموجِب للنصب هو أنّه لَمْ يَفْعَلْ أو أنّ فإن أراد أنّ المُوجِبَ للنصب
أنّه لَمْ يَفْعَلْ فيبطُل بقولهم قَامَ زَيْدٌ لاَ عَمْرٌو وإن أراد أنّ أنّ هى الموجِبةُ
للنصب كان آسمها وخبرها فى تقدير آسم فلا بُدَّ أن يُقدَّرَ له عامل يعمل فيه
وفيه وقع الخلاف وقد زعم بعض النحويّين أنّ قول الكِسائىّ تقديرٌ لمعنى
الكلام لا لعامله وإلاّ فقوله يرجِع إلى قول البصريّين، وأمّا ما حُكى عنه من
١٥ أنّ المستثنى ينتصب لأنّه مشبَّهٌ بالمفعول فهو أيضا قريب من قول البصريّين
لأنّه لا عاملَ هاهنا يُوجِب النصب إلاّ الفعل المتقدّم على ما بيّنّا والله أعلم،

٣٥ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ إلاّ تكون بمعنى الواو وذهب البصريّون إلى
أنّها لا تكون بمعنى الواو، أمّا الكوفيّون فآحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا ذلك
٢٠ لِمَجيئهِ كثيرا فى كتاب الله تعالى وكلام العرب قال الله تعالى لِئَلاَّ يَكُونَ
لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ أى وَلاَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا يعنى والذينَ
ظلموا لا يكون لهم أيضا حجّةٌ ويؤيِّد ذلك ما رَوَى أبو بكرِ بنُ مجاهِدٍ عن
٢٢ بعض القُرّاء أنّه قرأ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا مخفّفًا يعنى مَعَ الذين ظلموا منهم كما

قال تعالى (fol. 97) فَٱغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ أى مَعَ المرافق ومَعَ الكعبين وكما قال تعالى مَنْ أَنْصَارِى إِلَى ٱللّٰهِ أى مَعَ الله وكما قال تعالى وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ أى مَعَ أموالكم وكقولهم فى المَثَل الذَّوْدُ إِلَى الذَّوْدِ إِبِلٌ أى مَعَ الذود وكقول ٥ ابن مفرِّغ

شَدَخَتْ غُرَّةُ ٱلسَّوَابِقِ فِيهِمْ * فِى وُجُوهٍ إِلَى ٱللِّمَامِ ٱلْجِعَادِ

أى مَعَ اللِمام وقال ذو الرُمَّة

بِهَا كُلُّ خَوَّارٍ إِلَى كُلِّ صَعْلَةٍ

أى مَعَ كلّ صَعْلَةٍ وقال تعالى لَا يُحِبُّ ٱللّٰهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ١٠ ظُلِمَ أى وَمَنْ ظُلِم لا يُحبّ أيضا الجَهْرَ بالسُوء منه إلى غيرِ ذلك من المواضع ثمّ قال الشاعر

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ * لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا ٱلْفَرْقَدَانِ

أى وَالفرقدان والشواهد على هذا فى أشعارهم كثيرةٌ جِدًّا، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّ إلّا لا تكون بمعنى الواو أنّ إلّا للاستثناء ١٥ والاستثناء يقتضى إخراج الثانى من حكم الأوّل والواو للجمع والجمع يقتضى إدخال الثانى فى حكم الأوّل فلا يكون أحدهما بمعنى الآخَر، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا احتجاجهم بقوله تعالى إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى فلا حجّةَ لهم فيه لأنّ إلّا هاهنا استثناءٌ منقطعٌ والمعنى لٰكنّ الذين ظلموا يحتجّون عليكم بغيرِ حجّةٍ والاستثناء المنقطع كثير فى كتاب الله ٢٠ تعالى وكلام العرب قال الله تعالى مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ معناه لٰكن يتّبعون الظنّ وقال تعالى وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ٱبْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَى معناه لٰكن يبتغى وجهَ ربّه الأعلى وقال تعالى ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ إِلَّا ٱلَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّالِحَاتِ معناه لٰكنّ الذين ٢٤ آمنوا وعملوا الصالحاتِ فَلَهُمْ أجرٌ ثمّ قال النابغة

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلَالاً أُسَائِلُهَا ٭ أَعْيَتْ جَوَابًا وَمَا بِٱلرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ
إِلَّا ٱلْأَوَارِيَّ لَأْيًا مَا أُبَيِّنُهَا ٭ وَٱلنُّوْيَ كَٱلْحَوْضِ بِٱلْمَظْلُومَةِ ٱلْجَلَدِ

وقال آخرُ

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ ٭ إِلَّا ٱلْيَعَافِيرُ وَإِلَّا ٱلْعِيسُ

٥ وعلى ذلك أيضا يُحمل ما ٱحتجّوا به من قوله تعالى لَا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ فإنّ معناه لٰكنّ المظلومَ يجهر بالسوء لِمَا يلحقه من الظُلْم فيكون فى ذلك أعذرَ ممّن يبدأ بالظلم وعلى ذلك أيضا يُحمل قول الشاعر

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ ٭ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا ٱلْفَرْقَدَانِ

١٠ أراد لٰكن الفرقدان فإنّهما لا يَفترِقان على زعمهم فى بقاء هذه الأشياء المتأخّرة إلى وقت الفَناء ويَحتمل أن تكون (fol. ٥٨) إلّا فى معنى غَيْر ولذلك ٱرتفع ما بعدها والمعنى كلُّ أخٍ غَيْرُ الفرقدَيْن مُفارِقُهُ أَخُوهُ كما قال تعالى لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا أى لو كان فيهما آلهةٌ غَيْرُ الله ولهذا كان ما بعدها مرفوعا ولا يجوز أن يكون الرفع على البدل لأنّ البدل فى الإثبات

١٥ غيرُ جائزٍ لأنّ البدل يُوجب إسقاطَ الأوّل ولا يجوز أن تكون آلهة فى حكم الساقط لأنّك لو أسقطتَه لَكان بمنزلة قولك لَوْ كان فيهما إلّا اللهُ وذلك لا يجوز أَلَا ترى أنّك لا تقول جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ لأنّ الغَرَضَ فى إلّا إذا جاءت قبل تمام الكلام أن تُثْبِتَ بها ما نَفَيْتَه نحو مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ وليس فى قوله لَوْ كَانَ نفيٌ فيَفتقِرَ إلى إثباتٍ ولو جاز أن يقال جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ على

٢٠ إسقاط إلّا مثلا حتّى كأنّه قيل جَاءَنِي زَيْدٌ وإلّا مزيد لَٱستحال ذلك فى الآيَة لأنّه كان يصير قولك لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَّا ٱللَّهُ بمنزلةِ لَوْ كَانَ فِيهِمَا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا وذلك مُستحِيلٌ، وأمّا قِراءةُ من قرأ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ بالتخفيف فإن صحّت وسُلِّم لكم ما ٱدّعيتموه على أصلكم من أنّ إِلَى تكون بمعنى مَعَ فليس لكم فيه أيضا حجّةٌ تدلّ على أنّ إلّا تكون بمعنى الواو لأنّه ليس من

٢٥ الشرط أن تكون إحدى القِراءتَيْن بمعنى الأُخْرى وإذا ٱعتبرتم هذا فى

القِراءات وجدتُمُ الاختلاف فى مَعَانِيها كثيرا جِدًّا وهذا ممّا لا خِلافَ فيه وإذا ثبت هذا فيجوز أن تكون قراءةُ من قرأ إِلَى ٱلَّذِينَ بالتخفيف بمعنى مَعَ وقِراءةُ من قرأ إلاَّ بالتشديد بمعنى لٰكِنَّ على ما بيّنّا والله أعلم،

---

٣٦ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز تقديم حرف الاستثناء فى أوّل الكلام نحو قولك إِلاَّ طَعَامَكَ مَا أَكَلَ زَيْدٌ نَصَّ عليه الكسائىّ وإليه ذهب أبو إسحاق الزجّاجُ فى بعض المواضع وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز ذلك، أَمّا الكوفيّون فٱحتجّوا بأن قالوا الدليل على جوازِ تقديمه أنّ العرب قَدِ ٱستعملَتْه مقدَّمًا قال الشاعر

خَلاَ أَنَّ ٱلْعِتَاقَ مِنَ ٱلْمَطَايَا ٭ حَسِينَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوسُ

وقال الاخر

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُورِىٌّ ٭ وَلاَ خَلاَ ٱلْجِنَّ بِهَا إِنْسِىٌّ

قالوا ولا يجوز أن يقال أنّ الاستثناء يضارع البدلَ بدليلِ قولهم مَا قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدًا وإِلاَّ زَيْدٌ والمعنى واحدٌ فلمّا جاز البدل لم يجز تقديمه كما لا يجوز تقديم البدل على المُبْدَل منه لأنّا نقول لو كان الأمر كما زعمتم لَكان ينبغى أن لا يجوز تقديمه على المستثنى منه كما لا يجوز تقديم البدل على المُبْدَل منه وقد جاء ذلك كثيرا فى كلامهم قال الكُمَيْت

فَمَا لِيَ إِلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ ٭ وَمَا لِيَ إِلاَّ مَشْعَبَ ٱلْحَقِّ مَشْعَبُ

فقدّم المستثنى على المستثنى منه وقال الآخَر

ٱلنَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فِيكَ لَيْسَ لَنَا ٭ إِلاَّ ٱلسُّيُوفَ وَأَطْرَافَ ٱلْقَنَا وَزَرُ

فقدّم المستثنى على المستثنى منه وهذا كثير فى كلامهم، وأمّا البصريّون (fol. 99) فٱحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا ذلك لأنّه يؤدّى إلى أن يعمل ما بعدها فيما قبلها وذلك لا يجوز لأنّها حرفُ نَفْى يَلِيها الاسمُ والفعلُ كحرفِ الاستفهام وكما

أنّه لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله فكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، ومنهم من تمسك بأن قال إنّما قلنا ذلك لأن الاستثناء يضارع البدلَ ألاَ ترى أنّك تقول مَا جَاءَنِى أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ وإلاَّ زَيْدًا والمعنى واحدٌ فلمّا جَارَى الاستثناء البدلَ آمتنع تقديمه كما يمتنع تقديم ٥ البدل على المُبْدَل منه وما ذكروه على هذا فنذكر فَسادَه فى الجواب عن كلماتهم إن شاء الله، أمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا آحتجاجهم بقول الشاعر

خَلاَ أَنَّ ٱلْعِتَاقَ مِنَ ٱلْمَطَايَا

فنقول لا نسلّم هاهنا أنّ الاستثناء وقع فى أوّل الكلام فإنّ هذا الشعر لأبى زُبَيْدٍ وقبل هذا البيت

١٠ إِلَى أَنْ عَرَّسُوا وَأَغَبَّ مِنْهُمْ ، قَرِيبًا مَا يُحَسُّ لَـهُ حَسِيسُ
خَلاَ أَنَّ ٱلْعِتَاقَ مِنَ ٱلْمَطَايَا ، حَسِينَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْـهِ شُوسُ

وأمّا قول الآخر

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَـا طُورِىٌّ ، وَلاَ خَلاَ ٱلْجِنَّ بِهَـا إِنْسِىٌّ

فتقديره وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُورِىٌّ وَلاَ إِنْسِىٌّ خَلاَ الجِنَّ فحذف إنسيًّا فأضمر ١٥ المستثنى منه وما أظهره تفسيرٌ لِمَا أضمره وقيل تقديره وَلاَ بِهَا إنسىٌّ خلا الجِنَّ فيهَا مقدَّرةٌ بعد لاَ وتقديم الاستثناء فيه للضرورة فلا يكون فيـه حجّةٌ والذى يدلّ على صحّةِ ما ذهبنا إليه أنّه قد ضَارَعَ البدلَ، قولهم لو كان الأمر كما زعمتم لَوجب أن لا يجوز تقديمه على المستثنى منه كما لا يجوز تقديم البدل على المُبْدَل منه قلنا هذا فاسد لأنّ المستثنى لمّا تجاذَبَهُ شِبْهان أحدها كَوْنه ٢٠ مفعولا والآخر كونه بَدَلاً جُعلت له منزلةٌ متوسّطةٌ فجاز تقديمه على المستثنى منه ولم يجز تقديمه على الفعل الذى يَنصبه عَمَلاً بِكِلاَ الشِّبْهَيْن على أنّ من العرب من يجوّز البدل مع التقديم فيقول مَا جَاءَنِى إِلاَّ زَيْدٌ أَحَدٌ فيرفع على البدل مع تقديمه على المُبْدَل منه لأنّ هذا التقديمَ التقديرُ به التأخيرُ وإن ٢٤ كانتِ اللغة الفصيحة العالية النصب والله أعلم،

٣٧ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ حَاشَى فى الاستثناء فعلٌ ماضٍ وذهب بعضهم
إلى أنّه فعلٌ آستُعمِل آستعمالَ الأدَوات وذهب البصريّون إلى أنّه حرفُ جرٍّ
وذهب أبو العبّاس المبرّدُ إلى أنّه يكون فعلا ويكون حرفا، أمّا الكوفيّون
٥ فآحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّه فعلٌ أنّه يَتصرّفُ والدليل على أنّه يتصرّف
قول النابغة

وَلَا أَرَى فَاعِلاً فِى ٱلنَّاسِ يُشْبِهُهُ * وَمَا أُحَاشِى مِنَ ٱلْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

وإذا كان متصرّفًا فيجب أن يكون فعلا لأنّ التصرّفَ من خصائص الأفعال،
ومنهم (fol. 100) من تمسّك بأن قال الدليل على انّـه فعلٌ أنّ لام الخفض
١٠ تَتعلّقُ بـه قال الله تعالى حَاشَ لِلّٰهِ مَا هَذَا بَشَرًا وحرف الجرّ إنّما يتعلّق
بالفعل لا بالحرف لأنّ الحرف لا يتعلّق بالحرف وإنّما حُذفتِ اللام لكثرة
آستعماله فى الكلام، ومنهم من تمسّك بأن قال الدليل على أنّه فعلٌ أنّه
يدخُله الحذف والحذف إنّما يكون فى الفعل لا الحرف أَلَا ترى أنّهم قالوا
فى حَاشَى لِلّٰهِ حَاشَ لِلّٰهِ ولهذا قرأ أكثر القُرّاء حَاشَ لِلّٰهِ بإسقاط الألف
١٥ وكذلك هو مكتوب فى المصاحف فدلّ على أنّه فعلٌ، وأمّا البصريّون
فآحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّه ليس بفعلٍ وأنّه حرفٌ أنّه لا يجوز دخولُ
مَا عليه فلا يقال مَا حَاشَى زَيْدًا كما يقال مَا خَلَا زَيْدًا وَمَا عَدَا عَمْرًا ولو كان
فعلا كما زعموا لجاز أن يقال مَا حَاشَى زَيْدًا فلمّا لم يقولوا ذلك دلّ على فسادِ
ما ذهبوا إليه يدلّ عليه أنّ الاسم يأتى بعد حَاشَى مجرورا قال الشاعر

٢٠ حَاشَى أَبِى ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ * ضِنًّا عَلَى ٱلْمَلْحَاةِ وَٱلشَّتْمِ

فلا يخلو إمّا أن يكون هو العامل للجرّ أو عاملٌ مقدّرٌ بطل أن يقال عامل
مقدّرٌ لأنّ عامل الجرّ لا يعمل مع الحرف فوجب أن يكون هو العامل على
٢٢ ما بيّنّا، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّه يَتصرّفُ قلنا لا

نسلّم وأمّا قول النابغة

وَمَا أُحَاشِي مِنَ ٱلْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

فنقول قوله أُحَاشِي مأخوذ من لفظِ حَاشَى وليس منصرّفا منه كما يقال بَسْمَلَ وهَلَّلَ وحَمْدَلَ وسَبْحَلَ وحَوْلَقَ إذا قال بِسْمِ ٱللّهِ ولاَ إِلَهَ إِلاَّ ٱللّهُ وٱلْحَمْدُ لِلّهِ
٥ وسُبْحَانَ ٱللّهِ ولاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِٱللّهِ وكذلك يقال لَبَّى إذا قال لَبَّيْكَ وأَفَّفَ إذا قال أُفَّةً وهو اسمٌ للضَّجْرة ودَعْدَعَ إذا قال لغَنَمه دَاعْ دَاعْ وهو تَصْوِيتٌ بها وبَأْبَأَ الرجلُ بفلانٍ إذا قال له بِأَبِي أَنْتَ كما قال

وَإِنْ تُبَأْبَأَنْ وَإِنْ تُفَدَّيْنْ

فكما بُنيت هذه الأفعال من هذه الألفاظ وإن كانت لا تتصرّف فكذلك
١٠ هاهنا، وأمّا قولهم أنّ لام الجرّ تتعلّق به قلنا لا نسلّم فإنّ اللام فى قولهم حَاشَى لِلّهِ زائدةٌ لا تتعلّق بشىء كقوله تعالى لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ لأنّ التقدير فيه يَرْهَبُونَ رَبَّهُمْ واللام زائدةٌ لا تتعلّق بشىء وكقوله تعالى أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ ٱللّهَ يَرَى أى أَلَمْ يَعْلَمْ أنّ اللهَ والباء زائدةٌ لا تتعلّق بشىء وكقوله تعالى اقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ أى اِقْرَأْ اسمَ ربّك وكقوله تعالى وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى
١٥ ٱلتَّهْلُكَةِ أى ولا تلقوا أَيديكم وكقوله تعالى تَنْبُتُ بِٱلدُّهْنِ أى تُنْبِتُ الدُّهْنَ ويجوز أيضا أن يكون هنا مُعَدِّيَةً لأنّه يقال نَبَتَ وأَنْبَتَ لغتان بمعنى واحدٍ وكقولهم (fol. 101) بِحَسْبِكَ زَيْدٌ أى حَسْبُكَ وكقول الشاعر

نَضْرِبُ بِٱلسَّيْفِ وَنَرْجُو بِٱلْفَرَجْ

أى نَرْجُو الفَرَجَ والباء زائدةٌ لا تتعلّق بشىء فكذلك هاهنا، وأمّا قوله تعالى
٢٠ وَقُلْنَ حَاشَ لِلّهِ فليس لهم فيه حجّةٌ فإنّ حَاشَى هاهنا ليس بٱستثناء إذ ليس هو موضعُ ٱستثناء وإنّما هو كقولك إذا قيل لك فُلاَنٌ يُقْتَلُ أو يَمُوتُ أو نحو ذلك حَاشَاهُ وهذا ليس بٱستثناء وإنّما هو بمنزلة قولك بَعِيدًا مِنْهُ فكذلك هاهنا، وأمّا قولهم يدخُله الحذفُ والحذف لا يكون فى الحرف قلنا الجواب عن
٢٤ هذا من وجهَيْن أحدها أنّا لا نسلّم أنّه قد دخله الحذفُ فإنّ الأصل عند بعضهم

فى حَاشَى حَاشَ بغيرِ ألفٍ وإنّما زِيدتْ فيـه الألف وهذا هو الجواب عن احتجاجهم بقِراءةِ من قرأ حَاشَ لِلّهِ ثمّ يقول أنّ هذه القِراءةَ قد أنكرهـا أبو عمرٍو بنُ العَلاء سيّدُ القُرّاء وقال العرب لا تقول حَاشَ لَكَ ولا حَاشَكَ وإنّما تقول حَاشَى لَكَ وحَاشَاكَ وكان يَقْرَؤُها حَاشَى لِلّهِ بالألف فى الوصل
٥ ويَقِفُ بغيرِ ألفٍ فى الوقف مُتَابعةً للمُصْحَف لأنّ الكِتابة على الوقف لا على الوصل وكذلك قال عِيسَى بن عُمَرَ الثَقَفىّ وكان من المَوْثُوق بعِلْمِهم فى العربيّة العرب كلّها تقول حَاشَى لِلّهِ بالألف وهذه حجّة لأبى عَمْرٍو، والوجه الثانى أنّا نسلّم أنّ الأصل فيه حَاشَى بالألف وإنّما حُذفت لِكثرة الاستعمال وقولهم أنّ الحرف لا يدخله الحذف قلنا لا نسلّم بَلِ الحرف يدخله الحذف
١٠ ألا ترى أنّهم قالوا فى رُبَّ رُبَ بالتخفيف وقد قُرِئَ به قال الله تعالى رُبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ثمّ قال الشاعر

أَزُهَيْرَ إِنْ يَشِبِ ٱلْقَذَالُ فَإِنَّهُ ، رُبَ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ

وقال الآخر

أَلَمْ تَعْلَمَنْ يَا رَبِّ أَنْ رُبَ دَعْوَةٍ ، دَعَوْتُكَ فِيهَا مُخْلِصًا لَوْ أُجَابُهَا

١٥ وفى رُبَّ أربع لغات ضمّ الراء وفتحها مع تشديد الباء وتخفيفها نحـو رُبَّ ورُبَ ورَبَّ ورَبَ وكذلك حَكَيْتم عنِ العرب أنّهم قالوا فى سَوْفَ أَفْعَلُ سَوْأَفْعَلُ بحذف الفاء وحكاه أبو العبّاس أحمدُ بن يحيى ثعلبٌ فى أماليه وحكى ابن خَالَوَيْهِ فيها أيضا سَفَ أَفْعَلُ بحذف الواو وزعمتم أيضا أنّ الأصل فى سَأَفْعَلُ سَوْفَ أَفْعَلُ فحُذفتِ الواو والفاء معًا وسَوْفَ حرفٌ وإذا جوّزتم حذفَ
٢٠ حرفَيْن فكيف تَمنَعون جوازَ حذفِ حرفٍ واحدٍ فدلّ على فَسادِ ما ذكرتموه والله أعلم،

---

٣٨ مسئلـة

٢٢ ذهب الكوفيّون إلى أنّ غَبْرَ يجوز بِناؤُها على الفتح فى كلّ موضعٍ

يحسُن فيه إلاّ سَواء أُضيفت إلى متمكّنٍ أو غيرِ متمكّنٍ وذلك نحو قولهم مَا نَفَعَنِي غَيْرَ قِيَامِ زَيْدٍ (fol. 102) ومَا نَفَعَنِي غَيْرَ أَنْ قَامَ زَيْدٌ وذهب البصريّون إلى أنّها يجوز بناؤها إذا أُضيفت إلى غيرِ متمكّنٍ بخلافِ ما إذا أُضيفت إلى متمكّنٍ، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما جوّزنا بناءها على الفتح إذا
٥ أُضيفت إلى اسمٍ متمكّنٍ أو غيرِ متمكّنٍ وذلك لأنّ غَيْرَ هاهنا قامت مقامَ إلاّ وإلاّ حرفُ استثناء والأسماء إذا قامت مقامَ الحروف وجب أن تُبْنَى وهذا لا يختلف باختلاف مـا يُضاف إليه من اسمٍ متمكّنٍ كقولك مَا نَفَعَنِي غَيْرَ قيامِكَ أو غيرِ متمكّنٍ كما قال

لَمْ يَمْنَعِ ٱلشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ • حَمَامَةٌ فِي غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ

١٠ وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه يجوز بناؤها إذا أُضيفت إلى غيرِ متمكّنٍ ولا يجوز بناؤها إذا أُضيفت إلى متمكّنٍ وذلك لأنّ الإضافة إلى غيرِ المتمكّنِ تجوّز فى المضاف البناء قال الله تعالى وَهُمْ مِنْ فَزَعِ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ فبُنِى يَوْمَ فى قِراءةِ من قرأ بالإضافة والفتح وهى قِراءةُ نافعٍ وأبى جعفرٍ لأنّه أُضيف إلى إذ وهو اسمٌ غيرُ متمكّنٍ وقال الشاعر

١٥ رَدَدْنَا لِشَعْثَاءَ ٱلرَّسُولَ وَلَا أَرَى • كَيَوْمَئِذٍ شَيْئًا تُرَدُّ رَسَائِلُهْ

فكذلك هاهنا وسببُ هذا يُستقصَى فى الجواب إن شاء الله تعالى وأمّا الإضافة إلى المتمكّنِ فلا تجوّز فى المضاف البناء فقلنا أنّه باقٍ على أصله فى الإعراب فكذلك هاهنا وسنُبَيِّنُ هذا مُستقصًى فى الجواب إن شاء الله تعالى، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّها فى معنى إلاّ فينبغى أن تُبْنَى قلنا
٢٠ هذا فاسد وذلك لأنّه لو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال زَيْدٌ مِثْلَ عَمْرٍو فيُبْنَى على الفتح لقيامه مقامَ الكاف لأنّ قولك زَيْدٌ مِثْلُ عَمْرٍو فى معنى زَيْدٌ كَعَمْرٍو ولمّا وقع الإجماع على خلافِ ذلك دلّ على فَسادِ ما ادّعيتموه، وأمّا قول الشاعر

٢٤ لَمْ يَمْنَعِ ٱلشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ ، حَمَامَـةٌ فِي غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ

فنقول لا نسلّم أنّه بُنى لأنّه قام مقامَ إلّا وإنّما بَنى غَيْرَ لأنّه أضافه إلى غيرِ متمكّنٍ والاسم إذا أُضيف إلى غيرِ متمكّنٍ جاز بناؤه ولهذا نظائرُ كثيرةٌ من كتاب الله تعالى وكلام العرب قال الله تعالى إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ فى قِراءةِ من قرأ مِثْلَ بالفتح وهى قراءةُ ابن كَثِيرٍ ونافعٍ وابن عامرٍ وأبى
٥ جعفرٍ ويعقوبَ وإن كان فى موضعِ رفعٍ لأنّه اسمٌ مبهمٌ مثلُ غَيْرٍ أُضيف إلى غيرِ متمكّنٍ وقال تعالى وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ فيمن قرأ بالفتح وقال تعالى مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ فيمن قرأ بالفتح وهى قِراءةُ نافعٍ والكِسائىّ وأبى جعفرٍ ثمّ قال الشاعر (fol. 108)

أَزْمَانَ مَنْ يُرِدِ ٱلصَّنِيعَةَ يَصْطَنِعْ * فِينَا وَمَنْ يُرِدِ ٱلزَّهَادَةَ يَزْهَدِ

١٠ فبَنى أَزْمَانَ لإضافته إلى مَنْ وهو غيرُ متمكّنٍ وقال الآخَر

عَلَى حِينَ مَنْ تَلْبَثْ عَلَيْهِ ذَنُوبُهُ * يَجِدْ فَقْدَهَا وَفِى ٱلْمَقَامِ تَدَابُرُ

فبنى حِينَ لإضافته إلى مَنْ وقال الآخَر

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ ٱلْمَشِيبَ عَلَى ٱلصِّبَى * وَقُلْتُ أَلَمَّا تَصْحُ وَٱلشَّيْبُ وَازِعُ

وقال الآخَر

١٥ عَلَى حِينَ ٱنْحَنَيْتُ وَشَابَ رَأْسِى * فَأَىَّ فَتًى دَعَوْتِ وَأَىَّ حِينِ

وقال الآخَر

يَمُرُّونَ بِٱلدَّهْنَا خِفَافًا عِيَابُهُمْ * وَيَخْرُجْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ ٱلْحَقَائِبِ
عَلَى حِينَ أَلْهَى ٱلنَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ * فَنَدْلًا زُرَيْقُ ٱلْمَالَ نَدْلَ ٱلثَّعَالِبِ

وإذا بُنى المضاف فى هذه الأماكن من كتاب الله تعالى وكلام العرب
٢٠ لإضافته إلى غيرِ متمكّنٍ دلّ على أنّ قوله غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ مبنىّ لإضافته إلى غيرِ متمكّنٍ على ما بيّنّا والله أعلم،

٣٩ مسئلــة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ سُوًى تكونُ آسمًا وتكون ظرفا وذهب البصريّون إلى أنّها لا تكون إلّا ظرفا، أمّا الكوفيّون فآحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّها تكون اسمًا بمنزلةِ غَيْرٍ ولا تلزم الظرفيّة أنّهم يُدخِلون عليها حرفَ الخفض
٥ قال الشاعر

وَلَا يَنْطِقُ ٱلْمَكْرُوهَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ • إذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا

فأدخل عليها حرفَ الخفض وقال الآخر

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ ٱلْيَمَامَةِ نَاقَتِي • وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا

فأدخل عليها لام الخفض فدلّ على أنّها لا تلزم الظرفيّة وقال أبو دُؤادٍ

١٠ وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ ٱلْمَوْتَ مُخْطِئُهُ • مُعَلَّلٌ بِسَوَاءِ ٱلْحَقِّ مَكْذُوبُ

وقال الآخر

أَكُرُّ عَلَى ٱلْكَتِيبَةِ لَا أُبَالِي • أَفِيهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا

فسِوَاهَا فى موضعِ خفض بالعطف على الضمير المخفوض فى فيهَا والتقدير أم فِى سِوَاهَا والذى يدلّ على ذلك أنّه رُوِى عن بعض العرب أنّه قال أتانِى
١٥ سِوَاءكَ فرفع فدلّ على صحّةِ ما ذهبنا إليه، وأمّا البصريّون فآحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا ذلك لأنّهم ما آستعملوه فى آختيارِ الكلام إلّا ظرفا نحو قولهم مَرَرْتُ بِالذى سِوَاكَ فوقوعُها هنا يدلّ على ظرفيّتها بخلافِ غَيْرٍ ونحو قولهم مَرَرْتُ برجلٍ سِوَاكَ أى مَرَرْتُ بِرجلٍ مَكَانَكَ أى يُغنى غَنَاءكَ ويَسُدُّ مَسَدَّك وقال لَبِيدٌ

٢٠ وَٱبْذُلْ سَوَامَ ٱلْمَالِ إِنَّ سِوَاءَهَا دُهْمًا وَجُونَا

فنصب سِوَاءَهَا على الظرف ونصب دُهْمًا بإنَّ كقولك إنَّ عِنْدَكَ رَجُلًا قال (fol. 101) الله تعالى إنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا والجُون هاهنا البيض وهو جمعُ جَوْنٍ
٢٢ وهو من الأضداد يقع على الأبيض والأسود ولو كانت ممّا تُستعمل آسمًا

لَكثُر ذلك فى ٱستعمالهم وفى عَدَمِ ذلك دليلٌ على أنّها لا تُستعمل إلّا ظرفا،

وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا ما أنشدوه من قول الشاعر

إِذَا جَلَسُوا مِنّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا

وقول الآخَر

٥ وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا

وإنّما جاز ذلك لضرورة الشعر وعندنا أنّه يجوز أن تَخرُج عنِ الظرفيّة فى ضرورة الشعر ولم يَقَعِ الخِلافُ فى حال الضرورة وإنّما فعلوا ذلك وٱستعملوها ٱسمًا بمنزلةِ غيرِهِ فى حال الضرورة لأنّها فى معنى غَيْرٍ وليس شىءٌ يضطرّون إليه إلّا ويُحاوِلون له وجها وأمّا قول الآخَر

١٠ أَفِيهَا كَانَ حَتْفِى أَمْ سِوَاهَا

فليس سِوَاهَا فى موضعِ جرٍّ بالعطف على الضمير المخفوض فى فِيهَا وإنّما هو منصوب على الظرف لأنّ العطف على الضمير المجرور لا يجوز وإنّما هذا شىءٌ تَبْنُونه على أصولكم فى جواز العطف على الضمير المخفوض وسَنُبَيِّنُ فَسادَه مُستقصًى فى موضعه إن شاء الله تعالى، وأمّا ما رَوَوْه عن بعض العرب أنّه

١٥ قال أَتَانِى سِوَاءكَ فروايةٌ تفرّد بها الفرّاء عن أبى ثَرْوانَ وهى رواية شاذّة غريبة فلا يكون فيها حجّةٌ والله أعلم،

٤٠ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ كَمْ مركّبة وذهب البصريّون إلى أنّها مُفْرَدة موضوعة للعدد، أمّا الكوفيّون فٱحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا ذلك لأنّ الأصل

٢٠ فى كَمْ مَا زِيدت عليها الكاف لأنّ العرب قد تصل الحرفَ فى أوّله وآخِره فما وصلته فى أوّله نحو هٰذَا وهٰذَاكَ وما وصلته فى آخِره نحو قوله تعالى إِمَّا تُرِيَنِّى مَا يُوعَدُونَ فكذلك هاهنا زادوا الكاف على مَا فصارتا جميعا كلمةً

٢٢ واحدةً وكان الأصل أن يقال فى كَمْ مَالُكَ كَمَا مَالُكَ إلّا أنّه لمّا كثرت فى

كلامهم وجَرَتْ على أَلْسِنَتِهِم حُذفتِ الألف من آخرها وسكنت مِيمُها كما فعلوا
فى لِمْ فصار كَمْ مَالُكَ والمعنى كَأَىِّ شَىْءٍ مَالُكَ مِنَ الأعْدَادِ والدليل على
ذلك قولهم كَأَيِّنْ مِنْ رَجُلٍ رَأَيْتَ أى كَمْ مِنْ رَجُلٍ رَأَيْتَ ونظيرُ كَمْ لِمْ
فإنّ الأصل فى لِمْ مَا زِيدت عليها اللام فصارتا جميعاً كلمةً واحدةً وحُذفتِ
٥ الألف لكثرة الاستعمال وسكنت ميمُها فقالوا لِمْ فَعَلْتَ كذا قال الشاعر

يَا أَبَا ٱلْأَسْوَدِ لِمْ أَسْلَمْتَنِي * لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكَرْ

وقال الآخر

يَا أَسَدِيُّ لِمْ أَكَلْتَهُ لِمَهْ * لَوْ خَافَكَ ٱللّٰهُ عَلَيْهِ حَرَّمَهْ
فَمَا قَرِبْتَ لَحْمَهُ وَلَا دَمَهْ

١٠ (fol. 105) يعنى جِرْوَ كلبٍ ويقال أنّ بنى أَسَدٍ كانت تأكله فتُعيَّر ذلك
وزيادةُ الكاف كثيرٌ قال الله تعالى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ وحُكى عن بعض العرب
أنّه قيل له كَيْفَ تَصْنَعُونَ الإِقْطَ فقال كَهَيِّنٍ وقال الراجز

لَوَاحِقُ ٱلْأَقْرَابِ فِيهَا كَٱلْمَقَقْ

أي المَقَقُ وهو الطُول، وأمّا البصريّون فٱحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّها
١٥ مُفْرَدة لأنّ الأصل هو الإفراد وإنّما التركيب فرعٌ ومَن تمسّك بالأصل خرج
عن عُهْدة المطالَبَة بالدليل ومن عدل عنِ الأصلِ ٱفتقر إلى إقامة الدليل
لِعُدوله عنِ الأصل وٱستصحاب الحال أحد الأدِلّة المعتبرة، وأمّا الجواب
عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّ الأصل فى كَمْ مَا زِيدت عليها الكاف
قلنا لا نسلّم فإنّ هذا مجرّدُ دعوًى من غيرِ دليلٍ ولا معنى، قولهم أنّ العرب
٢٠ قد تصل الحرفَ فى أوّله نحو هٰذَا فقد قدّمنا الجوابَ عنه فيما سبق، وأمّا
قولهم كان الأصل أن يقال فى كَمْ مَالُكَ كَمَا مَالُكَ إلاّ أنّه لمّا كثر فى
كلامهم وجرى على أَلسِنَتِهم حُذفتِ الألف لكثرة الاستعمال وسكنت المِيمُ كما
فعلوا ذلك فى لِمْ قلنا لا نسلّم أنّه يجوز إسكانُ الميم فى لِمْ فى ٱختيار الكلام
٢٤ وإنّما يجوز ذلك فى الضرورة فلا يكون فيه حجّةٌ قال الشاعر

يَا أَبَا ٱلْأَسْوَدِ لِمْ أَسْلَمْتَنِي

وكما قال الآخر

يَا أَسَدِيٌّ لِمْ أَكَلْتَهُ لِمَهْ

فسكن لِمْ للضرورة تَشبيهًا لها بما يَجِيء من الحروف على حرفيْن الثانى منهما
٥ ساكنٌ فلا يكون فيه حجّةٌ ثمّ لو كان الأمر كما زعمتم وأنّ كَمْ كلِمْ لوجب أن
يجوز فيها الأصل كما يجوز الأصل فى لِمْ فيقال كَمَا مَالُكَ كما يقال لِمَا فَعَلْتَ
وأن يجوز فيها الفتح مع حذف الألف كما يجوز فى لِمْ فيقال كَمَ مَالُكَ كما
يجوز لِمَ فَعَلْتَ وأن يجوز فيها هاء الوقف فيقال كَمَهْ كما يجوز فى لِمَ هاء
الوقف فيقال لِمَهْ فلمّا لم يجز ذلك دلّ على الفَرْق بينهما، وأمّا قوله تعالى
١٠ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فلا نسلّم أنّ الكاف فيه زائدة لأنّ مِثْلَهُ هاهنا بمعنى هُوَ
فكأنّه قال لَيْسَ هُوَ شَيْءٌ والمِثْلُ يُطلَق فى كلام العرب ويُراد به ذات
الشيء يقول الرجل منهم مِثْلِي لَا يَفْعَلُ هٰذَا أى أَنَا لَا أَفْعَلُ هٰذَا ومِثْلِي لَا
يَقْبَلُ مِن مِثْلِكَ أى أَنَا لا أَقبل مِنْكَ قال الشاعر

يَا عَاذِلِي دَعْنِيَ مِنْ عَذْلِكَا ∗ مِثْلِيَ لَا يَقْبَلُ مِنْ مِثْلِكَا

١٥ أى أَنَا لَا أَقْبَلُ مِنْكَ ثمّ لو قلنا أنّ الكاف هاهنا زائدة لَمَا ٱمتنع لأنّ
دخول الكاف هاهنا كخروجها أَلَا ترى أنّ معنى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ومعنى
لَيْسَ مِثْلَهُ شَيْءٌ واحدٌ وكذلك الكاف فى قول كَهَيِّنٍ وقولِ الراجز

لَوَاحِقُ ٱلْأَقْرَابِ فِيهَا كَٱلْمَقَقْ

بخلاف الكاف فى كَمْ (fol. 106) فإنّ الكاف فى كَمْ ليس دخولها كخروجها بل
٢٠ لو قدّرنا حذفَها من الكلام لَٱختلّ معناها ولم تحصُلِ الفائدةُ بها أَلَا ترى
أنّ قولك مَا مَالُكَ لا يفيد ما يُفيد قولك كَمْ مَالُكَ فدلّ على الفرق بينهما
٢٢ والله أعلم،

٤١ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّه إذا فُصل بين كَمْ فى الخبر وبين الاسم بالظرف وحرف الجرّ كان مخفوضا نحو كَمْ عِنْدَكَ رَجُلٍ وكَمْ فِى الدَّارِ غُلَامٍ وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز فيه الجرّ ويجب أن يكون منصوبا، أمّا الكوفيّون
٥ فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه يكون مخفوضا بدليل النقل والقياس أمّا النقل فقد قال الشاعر

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ ٱلْعُلَى * وَشَرِيفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ

فخفض مُقْرِف مع الفصل وقال الآخر

كَمْ فِى بَنِى بَكْرِ بْنِ سَعْدٍ سَيِّدٍ * ضَخْمِ ٱلدَّسِيعَةِ مَاجِدٍ نَفَّاعِ

١٠ وأمّا القياس فلأنّ خَفْضَ الاسم بعد كَمْ فى الخبر بتقديرِ مِنْ لأنّك إذا قلت كَمْ رَجُلٍ أَكْرَمْتَ وكَمِ ٱمْرَأَةٍ أَهَنْتَ كان التقدير فيه كَمْ مِنْ رَجُلٍ أَكْرَمْتَ وكَمْ مِنِ ٱمْرَأَةٍ أَهَنْتَ بدليلِ أنّ المعنى يقتضى هذا التقدير وهذا التقدير مع وجود الفصل بالظرف وحرف الجرّ كما هو مع عدمه فكما ينبغى أن يكون الاسم مخفوضا مع عدم الفصل فكذلك مع وجوده قالوا ولا يجوز أن يقال
١٥ أنّها فى هذه الحالة بمنزلة عَدَدٍ ينصب ما بعده كثلاثين ونحوه لأنّا نقول لو كانت بمنزلةِ عددٍ ينصب ما بعده كثلاثين لكان ينبغى أن لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها ألَا ترى أنّك لو قلت ثَلَاثُونَ عِنْدَكَ رَجُلًا لم يجز فكذلك كان ينبغى أن يقولوا هاهنا، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه لا يجوز فيه الجرّ لأنّ كَمْ هى العاملة فيما بعدها الجرّ لأنّها بمنزلةِ عَدَدٍ مضاف
٢٠ إلى ما بعده وإذا فُصل بينهما بظرفٍ أو حرفِ جرٍّ بطلتِ الإضافة لأنّ الفصل بين الجارّ والمجرور بالظرف وحرفِ الجرّ لا يجوز فى ٱختيار الكلام فعُدل إلى النصب لِٱمْتناع الفصل بينهما قال الشاعر

٢٢ كَمْ نَالَنِى مِنْهُمُ فَضْلًا عَلَى عَدَمٍ . إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ ٱلْإِقْتَارِ ٱحْتَمِلُ

والتقدير كَمْ فَضْلٍ إلاّ أنّه لمّا فصل بينهما بنَالَنِي مِنْهُمْ نصب فضلا فِرارا من الفصل بين الجارّ والمجرور وقال الآخر

تَؤُمُّ سِنَانًا وَكَمْ دُونَهُ • مِنَ ٱلْأَرْضِ مُحْدَوْدِبًا غَارُهَا

والتقدير وكَمْ مُحْدَوْدِبٍ غَارُهَا دُونَهُ مِنَ الأَرْضِ إلاّ أنّه لمّا فصل بينهما نصب ٥ مُحْدَوْدِبًا وإن لم يَقْصِدِ الاستفهام لِئَلاَّ يفصل بين الجارّ والمجرور وإنّما عدل إلى النصب لأنّ كَمْ تكون بمنزلةِ عدد ينصب ما بعده ولم يمتنعِ النصبُ بالفصل كما امتنع (fol. 107) الجرُّ لأنّ الفصل بين الناصب والمنصوب له نظيرٌ فى كلام العرب بخلاف الفصل بين الجارّ والمجرور فإنّه ليس له نظيرٌ فى كلام العرب فكان ما صِرْنا إليه أَوْلى ممّا صِرْتم إليه، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين ١٠ أمّا ما احتجّوا به من قوله

كَمْ بجُودٍ مُقْرِفٍ

فالكلام عليه من وجهَيْن أحدها أنّ الرواية الصحيحة مُقْرِفٌ بالرفع بالابتداء وما بعدها الخبر وهو قولــه نَالَ ٱلْعُلَى والثانى أنّ هذا جاء فى الشعر شاذًّا فلا يكون فيه حجّةٌ وهذا هو الجواب عن البيت الآخَر، وأمّا قولهم أنّ خَفْضَ ١٥ الاسم بعد كَمْ بتقدير مِنْ والتقدير مع وجود الفصل كما هو مع عدمه قلنا لا نسلّم أنّ جرَّ الاسمِ بعد كَمْ بتقدير مِنْ بلِ العاملُ فيه كَمْ لأنّها عندنــا بمنزلةِ عَدَدٍ يضاف إلى ما بعده وعند المحقّقين من أصحابكم أنّها بمنزلةِ رُبَّ فيخفضون بها الاسم الذى بعدها كرُبَّ والذى يدلّ على فسادِ ما ذهبتم إليه أنّ حرفَ الجرّ لا يجوز أن يعمل مع الحذف وإنّما يجوز أن يعمل حرف الجرّ ٢٠ مع الحذف فى مواضِعَ يسيرةٍ على خلاف الأَصل إذا حذف إلى عِوَض وبدلٍ كرُبَّ بعد الواو والفاء وبَلْ على أنّكم تزعمون أنّ حرف الجرّ غيرُ مقدَّرٍ بعد هذه الحروف وإنّما هى العاملة بطريق النيابة عن حرف الجرّ لا حرف الجرّ وقد بيّنّا ذلك مُستوفًى فى موضعه، وقولهم أنّها لو كانت بمنزلةِ عَدَدٍ ينصب ما بعده كثلاثين ونحوه لَكان ينبغى أن لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها لأنّ ٢٥ ثلاثين لا يجوز أن يُفصَل بينها وبين معمولها قلنــا إنّما جاز الفصل بين كَمْ

ومُميِّزها جَوازًا حسنًا دون ثلاثين ونحوه لأنّ كَمْ مُنعتْ بعضَ ما لِثلاثين من
التصرُّفِ فجُعل هنا عِوَضًا ممّا مُنعتهُ ألَا ترى أنّ ثلاثين تكون فاعلةً لفظًا
ومعنىً كقولك ذَهَبَ ثَلَاثُونَ وتقع مفعولةً فى رتبتها كقولك أَعْطَيْتُ ثَلَاثِينَ
ولا يكون ذلك فى كَمْ فلمّا مُنعتْ كَمْ بعضَ ما لِثلاثين من التصرُّف جُعل
٥ لها ضربٌ من التصرُّف لا يكون لِثلاثين لِيَقَعَ التعادُلُ بينهما على أنّه قد جاء
الفصل بين ثلاثين ومُميِّزها فى الشعر قال الشاعر

عَلَى أَنَّنِي بَعْدَمَا قَدْ مَضَى * ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلَا
يُذَكِّرُنِيكَ حَنِينُ ٱلْعَجُولِ * وَنَوْحُ ٱلْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلَا

ففصل بين ثلاثين وبين مُميِّزها بالجارّ والمجرور وإن كان قليلا لا يُقاس
١٠ عليه والله أعلم،

٤٢ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز إضافة النَّيِّف إلى العشرة نحو خَمْسَةُ عَشَرٍ
وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز، أمّا الكوفيّون فٱحتجّوا بأن قالوا إنّما
قلنا ذلك لأنّه قد جاء ذلك عنهم فى ٱستعمالهم قال الشاعر

١٥ كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهْ * بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ

ولأنّ النَّيِّفَ ٱسمٌ مظهَرٌ كغيرِهِ من الأسماء المظهرة فجاز إضافته إلى ما بعده
كسائر الأسماء المظهرة التى تجوز إضافتها، وأمّا البصريّون فٱحتجّوا بأن قالوا
إنّما قلنا (fol. 108) أنّه لا يجوز ذلك لأنّه قد جُعل الاسمان ٱسمًا واحدًا فكما
لا يجوز أن يضاف الاسم الواحد بعضُه إلى بعضٍ فكذلك هاهنا وبيانُ هذا أنّ
٢٠ الاسمين لمّا رُكّبا دلّا على معنًى واحدٍ والإضافة تُبطِل ذلك المعنى ألَا ترى
أنّك إذا قلت قَبَضتُ خَمْسَةَ عَشَرَ من غيرِ إضافةٍ دلّ على أنّك قد قبضتَ
خَمْسَةً وعَشْرَةً وإذا أضفت فقلت قبضتُ خَمْسَةَ عَشَرٍ دلّ على أنّك قد
قبضتَ الخمسة دون العشرة كما لو قلت قَبَضتُ مَالَ زَيْدٍ فإنّ المال يدخل
٢٤ فى القبض دون زيدٍ وكذلك ضَرَبْتُ غُلَامَ عَمْرٍو فإنّ الضرب يكون للغلام

دون عمرٍو فلمّا كانتِ الإضافة تُبطِل المعنى المقصود من التركيب وجب أن لا تجوز، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا ما أنشدوه من قوله

بِنْتَ ثَمَانِى عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ

فلا يُعرف قائله ولا يُؤخذ به على أنّا نقول إنّما صرّفه لضرورة الشعر
٥ وردّه إلى الجرّ لأنّ ثمانى عشرة لمّا كانا بمنزلة اسمٍ واحدٍ وقد أُضيف إليهما بِنْتَ فى قوله بِنْتَ ثَمَانِى عَشْرَةٍ رُدَّ الإعراب إلى الأصل بإضافة بِنْتَ إليهما لا بإضافة ثَمَانِى إلى عَشْرة وهم إذا صرّفوا المبنىّ للضرورة ردّوه إلى الأصل قال الشاعر

سَلَامُ ٱللهِ يَـا مَطَرًا عَلَيْهَـا ٭ وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ ٱلسَّلَامُ

١٠ وجميعُ ما يُرْوَى من هذا فشاذٌّ لا يُقاس عليه، وأمّا قولهم أنّ النيّف اسم مظهر كغيره من الأسماء التى يجوز إضافتها فجاز إضافته كسائر الأسماء المظهرة التى يجوز إضافتها المضافة قلنا إلّا أنّه مركّب والتركيب ينافى الإضافة لأنّ التركيب أن يُجعَل الاسمان اسمًا واحدًا لا على جهة الإضافة فيَدُلّان على مسمًّى واحدٍ بخلاف الإضافة فإنّ المضاف يدلّ على مسمًّى والمضاف إليه يدلّ على مسمًّى آخَرَ
١٥ وإذا كان التركيب ينافى الإضافة كما أنّ الإضافة تنافى التركيب على ما بيّنّا وجب أن لا تجوز إضافة النيّف إلى العشرة لِاستحالة المعنى والله أعلم،

٤٣ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز أن يقال فى خَمْسَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا الخَمْسَةَ العَشَرَ دِرْهَمًا والخَمْسَةَ العَشَرَ الدِرْهَمَ وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز إدخال
٢٠ الألف واللام فى العَشَر ولا فى الدراهم وأجمعوا على أنّه يجوز أن يقال الخَمْسَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا بإدخال الألف واللام على الخَمْسَةَ وَحْدَها، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا ذلك لأنّه قد صحّ عن العرب ما يوافق مذهبنا
٢٢ ولا خلافَ فى صحّةِ ذلك عنهم وقد حكى ذلك أبو عمرو عن أبى الحسن

الأخفش عن العرب وإذا (fol. 100) صحّ ذلك فى النقل وجب المَصِير إليه
وآعتمادهم فى هذه المسئلة على النقل لأنّ قياسهم فيهما ضعيف جدًّا، وأمّا
البصريون فآحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه لا يجوز دخول الألف واللام إلّا
على الاسم الأوّل لأنّ الاسمَيْن لمّا رُكّب أحدهما مع الآخر تنزّلا منزلة آسمٍ
٥ واحدٍ وإذا تنزّلا منزلة آسمٍ واحدٍ فينبغى أن لا يُجمع فيه بين علامتَىْ تعريفٍ
وأن يلحق الاسم الأوّل منهما لأنّ الثانى يتنزّلُ منزلةَ بعضِ حروفه وكذلك
عرّفتِ العرب الاسمَ المركَّبَ قال آبن أحْمَرَ

تَفَقَّأَ فَوْقَهُ ٱلْقَلَعُ ٱلسَّوَارِى • وَجُنَّ ٱلْخَازِبَازِ بِهِ جُنُونَا

فقال الخَازِبَازِ فأدخل الألف واللام على الاسم الأوّل ولم يكرّره فيقول
١٠ الخَازِ البَازِ ولم يُحْكَ ذلك عنهم فى شِعْرٍ ولا فى كلامٍ والخازباز هاهنا أراد به
صوتَ الذُّباب ويقول جُنّ الذُّباب إذا طار وهاج وقيل المراد بالخازباز
نَبْتٌ كما قال الشاعر

رَعَيْتُهَا أَكْرَمَ عُودٍ عُودَا • اَلصِّلَّ وَٱلصِّفْصِلَّ وَٱلْيَعْضِيدَا
وَٱلْخَازِبَازِ ٱلسَّنِمَ ٱلْمَجُودَا • بِحَيْثُ يَدْعُو عَامِرٌ مَسْعُودَا

١٥ ويقال جُنَّ النَّباتُ إذا خرج زَهْرُه والخازباز أيضا داءٌ فى اللهازم قال الشاعر

يَا خَازِبَازِ أَرْسِلِ ٱللَّهَازِمَا • إِنِّى أَخَافُ أَنْ تَكُونَ لَازِمَا

والخازباز فيما يقال أيضا السِنَّوْر وفى الخازباز سبع لغات خَازِبَازِ وخَازِبَازَ
وخَازِبَازُ وخَازِبَا وخَازُبَازٍ وخَازِبَاءٌ مثل نَافِقَاءٍ وخِزْبَازٌ مثل سِرْدَاحٍ قال
الشاعر

٢٠ مِثْلُ ٱلْكِلَابِ تَهِرُّ عِنْدَ دِرَابِهَا • وَرِمَتْ لَهَازِمُهَا مِنَ ٱلْخِزْبَازِ

وإنّما لم يجز دخول الألف واللام على درهم لأنّه منصوب على التمييز والتمييز
لا يكون إلّا نكرةً وإنّما وجب أن يكون نكرةً لأنّ الغَرَضَ أن يُميِّز المعدود
به من غيره وذلك يحصُل بالنكرة التى هى الأخفّ فكانت أَوْلى من المعرفة
٢٤ التى هى الأثقل، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا ما حكوه عن العرب

فلا حجّةَ لهم فيه لقلّته فى الاستعمال وبُعْده عن القياس أمّا قِلّته فى الاستعمال فظاهرٌ لأنّه إنّما جاء شاذًّا عن بعضِ العرب فلا يُعْتَدُّ بــه لقلّته وشذوذه فصار بمنزلة دخول الألف واللام فى قول الشاعر

يَقُولُ ٱلْخَنَا وَأَبْغَضُ ٱلْعُجْمِ نَاطِقًا * إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ ٱلْحِمَارِ ٱلْيُجَدَّعُ

٥ وَيُسْتَخْرَجُ ٱلْيَرْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِهِ * وَمِنْ جُحْرِهِ ذِى ٱلشِّيحَةِ ٱلْيَتَقَصَّعُ

أراد الّذِى يَتَقَصَّعُ فكما لا يجوز أن يقال أنّ الألف واللام يجوز دخولها على الفعل لِمَجِيئِهِ هاهنا لقلّته وشذوذه فكذلك أيضا لا يجوز أن يُحْتَجّ بذلك لقلّته وشذوذه وكما قال الآخَر (fol. 110)

يَا لَيتَ أُمَّ ٱلْعَمْرِ كَانَتْ صَاحِبِي * مَكَانَ مَنْ أَشْتَى عَلَى ٱلرَّكَائِبِ

١٠ أراد أُمَّ عَمْرٍو وكما قال الآخَر

بَاعَدَ أُمَّ ٱلْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا * حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

وكما قال الآخَر

وَجَدْنَا ٱلْوَلِيدَ بْنَ ٱلْيَزِيدِ مُبَارَكًا * شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ ٱلْخِلَافَةِ كَاهِلُهْ

وكما قال الاخر

١٥ أَمَا وَدِمَاءٍ مَائِرَاتٍ تَخَالُهَا * عَلَى قُنَّةِ ٱلْعُزَّى وَبِٱلنَّسْرِ عَنْدَمَا

وَمَا سَبَّحَ ٱلرُّهْبَانُ فِى كُلِّ بِيعَةٍ * أَبِيلَ ٱلْأَبِيلِينَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَا

لَقَدْ ذَاقَ مِنَّا عَامِرٌ يَوْمَ لَعْلَعٍ * حُسَامًا إِذَا مَا هُزَّ بِٱلْكَفِّ صَمَّمَا

أراد وَبِنَسْرٍ بدليل قوله تعالى وَيَعُوقَ وَنَسْرًا وكما قال الآخَر

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلاً * وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ ٱلْأَوْبَرِ

٢٠ أراد بَنَاتِ أَوْبَرَ وكما قال الآخَر

وَإِنِّى حُبِسْتُ ٱلْيَوْمَ وَٱلْأَمْسِ قَبْلَهُ * بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتِ ٱلشَّمْسُ تَغْرُبُ

أراد وَأَمْسِ ولهذا تركه على جهته الأُولى مكسورا وكما قال الآخَر

فَإِنَّ ٱلْأُولَاءِ يَعْلَمُونَكَ مِنْهُمُ

أراد أُولاء فكما أنّ زيادةَ الألف واللام فى هذه المواضع لا تدلّ على جواز زيادتها فى اختيار الكلام فلا يجوز أن يقال فى زيدٍ الزيدُ وفى عمرٍو العَمْرُ لمجيئه شاذًّا فكذلك هاهنا وأمّا بُعْده عن القياس فقد بيّنّاه فى دليلنا والله أعلم ،

٤٤ مسئلة

٥ ذهب الكوفيّون إلى أنّه لا يجوز أن يقال ثالثَ عَشَرَ ثلاثةَ عَشَرَ وذهب البصريّون إلى أنّه يجوز أن يقال ثالثَ عَشَرَ ثلاثةَ عشرَ، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا أجمعْنا على أنّه لا يُمكن أن يُبْنَى من لفظ ثلاثةَ عَشَرَ فاعلٌ وإنّما يمكن أن يبنى من لفظِ أحدِهما وهو العدد الأوّل الذى هو الثلاثة ولا يمكن أن يبنى من لفظ العدد الثانى وهو العشر فذِكْرُ العشر مع ثالث لا ١٠ وَجْهَ له، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا ذلك لأنّ الأصل أن يقال ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عَشَرَ وقد جاء ذلك عن العرب فإذا ساعده النقل والقياس وهو الأصل وجب أن يكون جائزًا، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّه لا يمكن أن يُبنى منهما فاعل وإنّما يمكن أن يبنى من أحدهما قلنا هذا هو الحجّة عليكم فإنّه لمّا لم يمكن أن يبنى منهما وبُنى من أحدهما ١٥ احْتِيجَ إلى ذِكر الآخر لِيَتميَّزَ ما هو واحد ثلاثة ممّا هو واحد ثلاثة عشر فأتى باللفظ كلّه والله أعلم،

٤٥ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ الاسم المنادَى المعرَّفَ المُفْرَدَ مُعْرَبٌ مرفوع بغيرِ تَنْوِينٍ وذهب الفرّاء من الكوفيّين إلى أنه مبنىٌّ على الضمّ وليس بفاعلٍ ٢٠ ولا مفعولٍ وذهب البصريّون إلى أنّه مبنىٌّ على الضمّ وموضعه النصبُ لأنّه مفعول، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا ذلك لأنّا وجدناه لا مُعْرِبَ

له يَصحَبه من رافعٍ ولا ناصبٍ ولا (fol. 111) خافضٍ ووجدناه مفعول المعنى فلم نَخْفِضْه لِئَلاَّ يُشبِه المضافَ ولم نَنْصِبْه لِئَلاَّ يشبه ما لا ينصرف فرفعناه بغيرِ تَنْوينٍ لِيكون بينه وبين ما هو مرفوع برافعٍ صحيحٍ فَرْقٌ فأمّا المضاف فنصبناه لأنّا وجدنا أكثرَ الكلام منصوبا فحملناه على وجهٍ من النصب
٥ لأنّه أكثرُ آستعمالا من غيره، وأمّا الفرّاء فتمسّك بأن قال الأصل فى النداء أن يقال يَا زَيْدَاهْ كالندبة فيكون الاسم بين صوتَيْن مديدَيْن وهما يَا فى أوّل الاسم والألف فى آخِره والاسم فيه ليس بفاعلٍ ولا مفعولٍ ولا مضافٍ إليه فلمّا كثُر فى كلامهم آستغنوا بالصوت الأوّل وهو يَا فى أوّله عن الثانى وهو الألف فى آخِره فحذفوها وبَنَوْا آخِرَ الاسم على الضمّ تَشْبِيهًا بقَبْلُ وبَعْدُ لأنّ
١٠ الألف لمّا حُذفت وهى مُرادة معه والاسم كالمضافِ إليها إذا كان متعلقًا بها أشبه آخِرُه آخِرَ ما حُذف منه المضاف إليه وهو مرادٌ معه نحو جِئْتَ مِنْ قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ أى مِنْ قَبْلِ ذَلِكَ ومِنْ بَعْدِ ذَلِكَ قال الله تعالى لِلّٰهِ ٱلْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ أى مِنْ قَبْلِ ذَلِكَ ومِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فكذلك هاهنا، قالوا ولا يجوز أن يقال لوكانتِ الألف فى آخِرِ المنادَى بمنزلةِ المضاف إليه لَوجب
١٥ أن تَسقُط نون الجمع معها فى نحو وَا قِنَّسْرُونَاهْ لأنّا نقول نحن لا نجوّز ندبة الجمع الذى على هِجاءَيْن فلا يجوز عندنا ندبة قِنَّسْرُونَ بحذف النون ولا إثباتها كما لا يجوز تَثْنِيَتُه ولا جمعه، قالوا ولا يجوز أيضا أن يقال أنّ هذا يبطل بالمنادى المضاف نحو يَا عَبْدَ عَمْرٍو فإنّه يَفتقر فى باب الصوت إلى ما يَفتقر إليه المُفْرَدُ فكان ينبغي أن يقال يَا عَبْدُ عَمْرٍو بالضمّ لأنّ أصله يَا
٢٠ عَبْدَ عَمْرَاهْ لأنّا نقول إنّما لم يُقدَّرْ ذلك فى المنادى المضاف لأجل طُوله بخلاف المفرد فَبَانَ الفرق بينهما وأمّا المضاف فإنّما وجب أن يكون مفتوحا لأنّ الاسم الثانى حَلَّ محلَّ ألف الندبة فى قولك يَا زَيْدَاهْ والدال فى يَا زَيْدَاهْ مفتوحة فبَقِيَتِ الفتحة على ما كانت فى يَا عَبْدَ عَمْرٍو كما كانت فى يَا زَيْدَاهْ والمضموم هاهنا بمنزلة المنصوب والمنصوب بمنزلة المندوب ولا يقال
٢٥ أنّه نُصب بفعلٍ ولا أداةٍ، قال والذى يدلّ على أنّ المفرد بمنزلة المضاف

ٱمتناعُ دخول الألف واللام عليه والذى يدلّ على أنّه ليس منصوبا بفعلٍ ٱمتناعُ الحال أن تقَعَ معه فلا يجوز أن يقال يَا زَيْدُ رَاكِبًا والذى يدلّ على أنّه بمنزلة المضاف وإن أفرد حَمْلُك نَعْتَهُ على النصب نحو يَا زَيْدُ الظَّرِيفَ كما يُحمل نَعْتُه على الرفع نحو يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ، وأمّا البصريّون فٱحتجّوا بأن

٥ قالوا إنّما قلنا أنّه مبنىّ وإن كان يجب فى (fol. 112) الأصل أن يكون مُعْرَبًا لأنّه أشبه كافَ الخِطاب وكاف الخِطاب مبنيّةٌ فكذلك ما أشبهها ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه الخِطاب والتعريف والإفراد فلمّا أشبه كافَ الخِطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنيًّا كما أنّ كاف الخطاب مبنيّةٌ، ومنهم من تمسّك بأن قال إنّما وجب أن يكون مبنيًّا لأنّه وقع موقِعَ ٱسمِ

١٠ الخطاب لأنّ الأصل في يَا زَيْدُ أن تقول يَا إِيَّاكَ أو يَا أَنْتَ لأنّ المنادى لمّا كان مخاطَبًا كان ينبغي أن يستغنى عن ذِكْرِ ٱسمه ويُؤْتَى بٱسم الخطاب فيقال يَا إِيَّاكَ أو يَا أَنْتَ كما قال الشاعر

يَا مُرَّ يَا ٱبْنَ وَاقِعٍ يَا أَنْتَا ، أَنْتَ ٱلَّذِى طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا
حَتَّى إِذَا ٱصْطَبَحْتَ وَٱغْتَبَقْتَا ، أَقْبَلْتَ مُعْتَادًا لِمَا تَرَكْتَا

١٥ قَدْ أَحْسَنَ ٱللّٰهُ وَقَدْ أَسَأْتَا

فلمّا وقع الاسم المنادى موقِعَ ٱسم الخطاب وجب أن يكون مبنيًّا كما أنّ ٱسمَ الخطاب مبنىّ وإنّما وجب أن يكون مبنيًّا على الضمّ لوجهَيْن أحدهما أنّه لا يخلو إمّا أن يُبنى على الفتح أوِ الكسرِ أوِ الضمّ بطل أن يُبنى على الفتح لأنّه كان يَلتبس بما لا ينصرف وبطل أن يُبنى على الكسر لأنّه كان يَلتبس بالمضاف

٢٠ إلى النفس وإذا بطل أن يُبنى على الفتح وأن يُبنى على الكسر تَعيَّنَ أن يُبنى على الضمّ، والوجه الثانى أنّه بُنى على الضمّ فَرْقًا بينه وبين المضاف لأنّه إن كان مضافا إلى النفس كان مكسورا وإن كان مضافا إلى غيرك كان منصوبا فبُنى على الضمّ لِئَلّا يَلتبس بالمضاف لأنّه لا يدخل المضاف، وإنّما قلنا أنّه فى موضعِ نصبٍ لأنّه مفعولٌ لأنّ التقدير فى قولك يَا زَيْدُ أَدْعُو

٢٥ زَيْدًا أو أُنَادِى زَيْدًا فلمّا قامت يَا مقامَ أَدْعُو عملت عمله والذى يدلّ

على أنّها قامت مقامَه من وجهَيْن أحدها أنّها تدخلها الإمالة نحو يَا زَيْدُ ويَا عَمْرُو والإمالة إنّما تكون فى الاسم والفعل دون الحرف فلمّا جازت فيه الإمالة دلّ على أنّها قد قامت مقامَ الفعل والوجه الثانى أنّ لام الجرّ نتعلّق بها نحو يَا لِزَيْدٍ ويَا لِعَمْرٍو فإنّ هذه اللامَ لامُ الاستغاثة وهى حرف جرّ فلولم
٥ تكن يَا قد قامت مقامَ الفعل وإلاّ لَمَا جاز أن يتعلّق بها حرفُ الجرّ لأنّ الحرف لا يتعلّق بالحرف فدلّ على أنّها قد قامت مقام الفعل ولهذا زعم بعض النحويّين أنّ فيها ضميرا كالفعل، وذهب بعض البصريّين إلى أنّ يَا لم تَقُمْ مقامَ أَدْعُو وأنّ العامل فى الاسم المنادى أَدْعُو المقدّرُ دون يَا والذى عليه الأكثرون هو الأوّل فإذًا ثبت بهذا أنّه منصوب إلاّ أنّهم بنَوْه على الضمّ لِمَا
١٠ ذكرنا والذى يدلّ على أنّه فى موضعِ نصبٍ أنّك تقول فى وصفه يَا زَيْدُ الظَّرِيفَ بالنصب حملا على الموضع كما تقول يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ بالرفع (fol. 113) حملا على اللفظ كما تقول مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الظَّرِيفِ والظَّرِيفَ فالجرّ على اللفظ والنصبُ على الموضع فكذلك هاهنا نُصب لأنّ المنادى المفرد فى موضعِ نصب لأنّه مفعول وهذا هو الأصل فى كلِّ منادًى ولهذا لمّا لم يَعْرِضْ للمضاف والمشبّه
١٥ بالمضاف ما يُوجِب بناءها كالمفرد بَقِيَا على أصلها فى النصب، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّ المنادى لا مُعرِبَ له يَصحَبه قلنا لا نسلّم وقد بيّنّا ذلك فى دليلنا، وقولهم أنّا رفعناه قلنا وكيف رفعتموه ولا رافعَ له وهل لذلك قَطُّ نظيرٌ فى العربيّة وأينَ يُوجَد فيها مرفوعٌ بلا رافعٍ أو منصوب بلا ناصبٍ أو مخفوض بلا خافض وهل ذلك إلاّ تحكّمٌ محض لا يَستنِد إلى
٢٠ دليل ثمّ نقول ولِمَ رفعتموه بلا تَنْوينٍ قولهم لِيكونَ بينه وبين ما هو مرفوع برافعٍ فرقٌ قلنا هذا باطل فإنّ فيما يُرفع بغيرِ تنوينٍ ما هو صحيح الإعراب وذلك الاسم الذى لا ينصرف، وقولهم أنّا حملنا المضاف على لفظ المنصوب لكثرته فى الكلام قلنا هذا يبطل بالمفرد فإنّه كان ينبغى أن يُحمل على النصب لكثرته فى الكلام فلمّا لم يُحْمَلِ المفرد على النصب دلّ على أنه ليس لهذا
٢٥ التعليل أصلٌ، وأمّا قول الفرّاء أنّ الأصل فى النداء أن يقال يَا زَيْدَاهْ

كالندبة فمجرّدُ دعوًى يَفتقر إلى دليل، وقولـه أنّ الألف المَزِيدةَ فى آخره
بمنزلة المضاف إليه فلمّا حذفوها بنَوْه على الضمّ كما إذا حُذف المضاف إليه
من قَبْلُ وبَعْدُ قلنا هذا يبطل بالمنادى المضاف نحو يَا عَبْدَ عَمْرٍو فإنّه يَفتقر
فى باب الصوت إلى ما يَفتقر إليه المفرد فكان يجب أن يقال يَا عَبْدُ عَمْرٍو
٥ بالضمّ لأنّ أصله يَا عَبْدُ عَمْرَاهْ، قوله إنّما لم يُقَدَّرْ ذلك فى المنادى المضاف
لِطُوله قلنا هذا باطل لأنّ الطول لا يمنع تقريرَ الكلمة على حقّها من تقدير
الصوت فى أوّله وآخره لأنّه لا فرقَ فى باب النداء بين طويل الأسماء
وقَصيرها ألَا ترى أنّك لو ناديْتَ رجلاً اسمُه قَرَعْبَلَانَةُ أو هَزَنْبَرَانُ أو
أشْنَانْدَانَةُ وما أشبه ذلك لَوجب فيه الضمّ وإن كان أكثرَ حروفًا من يَا
١٠ عَبْدَ عَمْرٍو فدلّ على بُطلانِ ما ذهب إليه، وأمّا جعله نصبَ المضاف مبنيًا
على فتح ما قبل الألف المزيدة فى آخر المنادى فباطل أيضا بما إذا قال يَا
خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ إذا كان مفردا مقصودا له فإنّه لا يخلو إمّا أن يُحمَل نصبُ
خيرٍ على الألف التى تدخل للصوت الرفيع أو على غيره فإن قال على
الألف فكان ينبغى أن نقول يَا خَيْرَا مِنْ زَيْدٍ وهذا لا يقوله أحدٌ وإذا لم
١٥ تدخلْه الألف وقد نصب دلّ على أنّه لم يُحْمَلْ على الألف وأنّه محمولٌ على
غيره والذى يدلّ على بُطلان مـا ذهب إليه مِن جعله الألف فى آخر
المنادى (fol. 111) بمنزلة المضاف إليه أنّه لو كان كذلك لوجب أن تَسقُط
نون الجمع معها فى نحو وَا قِنَّسْرُونَاهْ، قولهم نحن لا نجوّز ندبة الجمع الذى
على هِجاءيْن فلا يجوز عندنا ندبة قِنَّسْرُونَ بحذف النون ولا إثباتها قلنا هذا
٢٠ يلزمكم إذا جعلتم مكان الواو ياء فإنّه يجوز عندكم أن تقولوا وَا قِنَّسْرِينَاهْ وإنِ
آمتنع عندكم وا قِنَّسْرُونَاهْ وكلاهما لفظ الجمع، وأمّا قوله أنّ المفرد بمنزلة
المضاف بدليلِ آمتناعِ دخول الألف واللام عليه قلنا لا نسلّم أنّ آمتناعَ
دخول الألف واللام عليه لِمَا ذكرتَ وإنّما امتنع دخول الألف واللام عليه
لأنّ الإشارة إليه والإقبال عليه أغنَتْ عن دخول الألف واللام عليه، وأمّا
٢٥ قوله الذى يدلّ على أنّه ليس منصوبا بفعلٍ آمتناعُ الحال أن تَقعَ معه قلنا

لا نسلّم أنّ امتناعَ الحال أن تقَعَ معه إنّما كان لأجل العامل ولكن لِتناقُضِ معنى الكلام فيه وذلك لأنّا لو قلنا يَا زَيْدُ رَاكِبًا على معنى الحال لكان التقدير أنّ النداء فى حال الرُكوب وإن لم يكن راكبا فلا نداء وهذا مستحيل لأنّ النداء قد وقع بقوله يَا زَيْدُ فإن لم يكن راكبا لم يُخْرِجْه ذلك
٥ عن أن يكون قد نَادَى زيدا بقوله يَا زَيْدُ وليس ذلك فى سائر الكلام ألَا ترى أنّك لو قلتُ اَضْرِبْ زَيْدًا رَاكِبًا فلم تَجِدْه راكبا لم يجز أن تضربَه على أنّه قد حكى أبو بكرِ بن السَرّاج عن أبي العبّاس المبرّدِ أنّه قال قلت لأبي عثمانَ المازِنيّ ما أنكرتَ من الحال للمَدْعُوّ قال لم أُنْكِرْ منه شيئًا إلّا أنّ العرب لم تَدْعُ على شريطة فإنّهم لا يقولون يَا زَيْدُ رَاكِبًا أى ندعوك فى هذه الحالة
١٠ ونُمسِك عن دُعائِك ماشِيًا لأنّه إذا قال يَا زَيْدُ فقد وقع الدعاء على كلِّ حالٍ قلتُ فإنِ احتاج إليه راكبا ولم يحتَجْ فى غير هذه الحالة فقال ألَسْتَ تقولُ يَا زَيْدُ دُعاء حقًّا فقلتُ بلى فقال على ما تَحمِل المصدر قلتُ لأنّ قَولى يَا زَيْدُ كقولى أَدْعُو زَيْدًا فكأنّى قلت أَدْعُو دُعاء حقًّا فقال لا أرى بأسًا بأن تقول على هذا يَا زَيْدُ رَاكِبًا فالْزَمِ القياسَ قال أبو العبّاس وجدتُ أنا
١٥ تصديقا لهذا قولَ النابغةِ

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ * يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لِأَقْوَامِ

وقوله والذى يدلّ على أنّه بمنزلة المضاف وإن أفرد حملُك نَعْتَه على النصب نحو يَا زَيْدُ الظَرِيفَ كما يُحمل نعتُه على الرفع نحو يَا زَيْدُ الظَرِيفُ قلنا لا نسلّم أن نصب الوصف لأنّ المفرد بمنزلة المضاف وإنّما نصبه لأنّ الموصوف
٢٠ وإن كان مبنيًّا على الضمّ فهو فى موضعِ نصبٍ لأنّه مفعول فنصب وصفه حملا على الموضع كما رُفع حملا على اللفظ وحملُ الوصف والعطف على الموضع جائزٌ فى كلامهم كما يُحمل على (fol. 115) اللفظ ولهذا يجوز بالإجماع مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ غَيْرُكَ بالرفع كما يجوز بالجرّ قال الله تعالى مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ بالرفع والجرّ فالرفع على الموضع والجرّ على اللفظ قال الشاعر

٢٥ حَتَّى تَهَجَّرَ فِي ٱلرَّوَاحِ وَهَاجَهَا * طَلَبَ ٱلْمُعَقِّبِ حَقَّهُ ٱلْمَظْلُومُ

فرفع المظلوم وهو صفة للمجرور الذى هو المُعَقِّب حملا على الموضع لأنّه فى
موضع رفعٍ بأنّه فاعل إلاّ أنّه لمّا أُضيف المصدر إليه دخله الجرّ للإضافة
وكذلك يجوز أيضا الحمل على الموضع فى العطف نحو مررْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرًا
كما يجوز وَعَمْرٍو قال الشاعر

٥ فَلَسْتُ بِذِى نَيْرَبٍ فِى ٱلصَّدِيقِ * وَمَنَّاعَ خَيْرٍ وَسَبَّابَهَا
وَلَا مَنْ إِذَا كَانَ فِى جَانِبٍ * أَضَاعَ ٱلْعَشِيرَةَ فَٱغْتَابَهَا

وقال الآخر وهو عُقَيْبَةُ الأَسَدىّ

مُعَاوِىَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ * فَلَسْنَا بِٱلْجِبَالِ وَلَا ٱلْحَدِيدَا

فنصب الحَدِيدَ حملا على موضع بالجِبَال لأنّ موضعَها النصبُ بأنّها خبرُ لَيْسَ
١٠ ومَن زعم أنّ الرواية وَلَا ٱلْحَدِيدِ بالخفض فقد أَخطأَ لأنّ البيت الذى بعده

أَدِيرُوهَا بَنِى حَرْبٍ عَلَيْكُمْ * وَلَا تَرْمُوا بِهَا ٱلْغَرَضَ البَعِيدَا

والرَوِىّ المخفوض لا يكون مع الرَوِىّ المنصوب فى قصيدةٍ واحدةٍ وقال العَجّاج

كَشْحًا طَوَى مِنْ بَلَدٍ مُخْتَارَا * مِنْ يَأْسَةِ ٱلْيَائِسِ أَوْ حِذَارَا

وقال الآخَر

١٥ فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا * وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ ٱلْعَوَاذِلُ

وقال الآخَر أيضا

أَلَا حَىَّ نَدْمَانِى عُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ * إِذَا مَا تَلَاقَيْنَا مِنَ ٱلْيَوْمِ أَوْ غَدَا

فنصب غَدًا حملا على موضع من اليَوْم وموضعها نصبٌ والشواهد على الحمل
على الموضع فى الوصف والعطف أكثرُ من أن تُحصَى وأوفرُ من أن تُستقصَى
٢٠ والله أعلم،

٤٦ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز نداء ما فيه الألف واللام نحو يَا ٱلرَّجُلُ
٢٢ ويَا ٱلْغُلَامُ وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن

قالوا الدليل على أنّه جائز أنّه قد جاء ذلك فى كلامهم قال الشاعر

فَيَا ٱلْغُلَامَانِ ٱللَّذَانِ فَرَّا * إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانِى شَرَّا

فقال يَا الغُلَامَانِ فأدخل حرف النداء على ما قبله الألف واللام وقال الآخر

فَدَيْتُكِ يَا ٱلَّتِى تَيَّمْتِ قَلْبِى * وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِٱلْوَدِّ عَنِّى

٥ فقال يَا ٱلَّتِى فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام فدلّ على جوازه والذى يدلّ على صحّةِ ذلك أنّا أجمعْنا على أنّه يجوز أن نقول فى الدعاء يَا ٱللّٰهُ ٱغْفِرْ لَنَا والألف واللام فيه زائدتان فدلّ على صحّةِ ما قلناه، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه لا يجوز ذلك لأنّ الألف (fol. 110) واللام تُفيد التعريف ويَا تفيد التعريف وتعريفان فى كلمةٍ لا يَجتمعان ولهذا ١٠ لا يجوز الجمعُ بين تعريف النداء وتعريف العَلَمِيَّةِ فى الاسم المنادى العَلَم نحو يَا زَيْدُ بل يُعَرَّى عن تعريف العلميّة ويُعرَّف بالنداء لِئَلَّا يُجمع بين تعريف النداء وتعريف العلميّة وإذا لم يَجُزِ الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلميّة فلِأَنْ لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام أَوْلى وذلك لأنّ تعريف النداء بعلامةٍ لفظيّة وتعريف العلميّة ليس ١٥ بعلامةٍ لفظيّةٍ وتعريف الألف واللام بعلامةٍ لفظيّةٍ كما أنّ تعريفَ النداء بعلامةٍ لفظيّةٍ وإذا لم يَجُزِ الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلميّة وأحدها بعلامةٍ لفظيّةٍ والآخَر ليس بعلامةٍ لفظيّةٍ فَلِأَنْ لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام وكلاها بعلامةٍ لفظيّةٍ كان ذلك من طريق الأَوْلى، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قوله

٢٠ فَيَا ٱلْغُلَامَانِ ٱللَّذَانِ فَرَّا

فلا حجّةَ لهم فيه لأنّ التقدير فيه فَيَا أَيُّهَا الغُلَامَانِ فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامَه وكذلك قول الآخَر

فَدَيْتُكِ يَا ٱلَّتِى تَيَّمْتِ قَلْبِى

٢٤ حذف الموصوف وأقام الصفة مقامَه على أنّ هذا قليلٌ إنّما يجىء فى الشعر

فلا يكون فيه حجّةٌ على أنّه سهّل ذلك أنّ الألف واللام من ٱلّتِى لا تَنفصل
منها فتنزّلت منزلةَ بعضِ حروفها الأصليّة فيتسهّل دخول حرف النداء عليها ،
وأمّا قولهم أنّا نقول فى الدعاء يَا أَللهُ فالجواب عنه من ثلاثة أوجه أحدها
أنّ الألف واللام عِوَضٌ عن همزةِ إِلٰهٍ فتنزّلت منزلةَ حرفٍ من نفس الكلمة
٥ وإذا تنزّلت منزلةَ حرفٍ من نفس الكلمة جاز أن يدخل حرف النداء عليه
والذى يدلّ على أنّها بمنزلة حرف من نفس الكلمة أنّه يجوز أن يقال فى
النداء يَا أَللهُ بِقَطْعِ الهمزة قال الشاعر

مُبَارَكٌ هُوَ وَمَنْ سَمَّاهُ ٭ عَلَى ٱسْمِكَ ٱللَّهُمَّ يَا أَللهُ

ولو كانت كالهمزة التى تدخل مع لام التعريف لَوجب أن تكون موصولةً
١٠ فلمّا جاز فيها هاهنا القطعُ دلّ على أنها نزلت منزلةَ حرفٍ من نفس الكلمة
كما أنّ الفعل إذا سُمّى به فإنّه تُقطع همزة الوصل منه نحو ٱضْرِبْ وٱقْتُلْ
تقول جَاءَنِى إِضْرِبُ ورَأَيْتُ إِضْرِبَ ومَرَرْتُ بِإِضْرِبَ وجَاءَنِى أَقْتُلُ ورَأَيْتُ
أَقْتُلَ ومَرَرْتُ بِأَقْتُلَ بِقَطْعِ الهمزة لِيدُلّ على أنها ليست كالهمزة التى كانت
فى الفعل قبل التَسْمِيَة وأنّها بمنزلةِ حرفٍ من نفس الكلمة فكذلك هاهنا
١٥ والذى يدلّ على ذلك أنّهم لو أَجْرَوا هذا الاسم مجرى غيره ممّا فيه ألف
ولامٌ لَكانوا يقولون يَا أَيُّهَا أَللهُ كما يقولون يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ إمّا على (١١٦ ١٠١) طريق
الوجوب عندنا أو على طريق الجواز عندكم فلمّا لم يَجُزْ أن يقال ذلك على
كلِّ حالٍ دلّ على صحّةِ ما ذهبنا إليه ، والوجه الثانى أنّ هذه الكلمة كثُر
ٱستعمالُها فى كلامهم فلا يُقاس عليها غيرُها ، والوجه الثالث أنّ هذا الاسم
٢٠ عَلَمٌ غير مشتقّ أُتى به على هذا المثال من البناء من غير أصل يُرَدّ إليه
فيتنزّل منزلةَ سائر الأسماء الأعلام وكما يجوز دخولُ حرف النداء على سائر
الأسماء الأعلام فكذلك هاهنا والمُعتمَد من هذه الأوجه هو الوجه الأوّل
٢٢ والله أعلم ،

٤٧ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ الميم المشدّدة فى ٱللّهمّ ليست عِوَضًا من يَا التى
للتَّنْبيه فى النداء وذهب البصريّون إلى أنّها عِوَضٌ من يَا التى للتَّنْبيه فى
النداء والهاء مبنيّة على الضمّ لأنّه نداء، أمّا الكوفيّون فٱحتجّوا بأن قالوا
٥ إنّما قلنا ذلك لأنّ الأصل فيه يَا ٱللهُ أُمَّنَا بِخَيْرٍ إلّا أنّه لمّا كثُر فى كلامهم
وجَرَى على أَلْسِنَتِهِم حذفوا بعضَ الكلام طَلَبًا للخفّة والحذفُ فى كلام العرب
لِطَلَبِ الخفّة كثيرٌ أَلَا ترى أنّهم قالوا هَلُمَّ ووَيْلُمِّهِ والأصل فيه هَلْ أُمَّ ووَيْلَ
أُمِّهِ وقالوا أَيْش والأصل أَىُّ شَىْءٍ وقالوا عِمْ صَبَاحًا والأصل اِنْعَمْ صَبَاحًا
وهذا كثير فى كلامهم قالوا والذى يدلّ على أنّ الميم المشدّدة ليست عِوَضًا
١٠ من يَا أنّهم يجمعون بينهما قال الشاعر

إِنِّى إِذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا * أَقُولُ يَا ٱللّٰهُمَّ يَا ٱللّٰهُمَّا

وقال الآخَر

وَمَا عَلَيْكِ أَنْ تَقُولِى كُلَّمَا * صَلَّيْتِ أَوْ سَبَّحْتِ يَا ٱللّٰهُمَّا

أُرْدُدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلَّمَا

١٥ وقال الآخَر

غَفَرْتَ أَوْ عَذَّبْتَ يَا ٱللّٰهُمَّا

فجمع بين الميم ويَا ولو كانتِ الميم عوضا من يَا لَمَا جاز أن يُجمع بينهما لأن
العِوَضَ والمُعَوَّض لا يجتمعان، وأمّا البصريّون فٱحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا
ذلك لأنّا أجمعْنا أنّ الأصل يَا ٱللهُ إلّا أنّا لمّا وجدناهم إذا أدخلوا الميم
٢٠ حذفوا يَا ووجدنا الميم حرفَيْن ويَا حرفَيْن ويُستفاد من قولك ٱللّٰهُمَّ ما
يستفاد من قولك يَا ٱللهُ دلّنا ذلك على أنّ الميم عِوَضٌ من يَا لأنّ العوض
ما قام مقامَ المعوَّض وهاهنا الميم قد أفادت ما أفادت يَا فدلّ على أنّها
٢٣ عوض منها ولهذا لا يَجمَعون بينهما إلّا فى ضرورة الشعر على ما سَنُبَيِّنُ فى

الجواب إن شاء الله تعالى، أمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّ الأصل يا ٱللهُ أُمّنا بخيرٍ فحذفوا بعضَ الكلام لكثرة الاستعمال قلنا الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه الوجه الأوّل أنّه لو كان الأمر كما زعمتم وأنّ الأصل فيه يا ٱللهُ أُمّنا بخيرٍ لكان ينبغى أن يجوز أن يقال ٱللّهُمّنا بخيرٍ وفى (fol. 118)

٥ وقوع الإجماع على ٱمتناعه دليلٌ على فساده، والوجه الثانى أنّه يجوز أن يقال اللّهُمّ أُمّنا بخيرٍ ولو كان الأوّل يُراد به أُمّ لَمَا حسُن تكريرُ الثانى لأنّه لا فائدةَ فيه، والوجه الثالث أنّه لو كان الأمر كما زعمتم لَمَا جاز أن يُستعمل هذا اللفظ إلاّ فيما يؤدّى عن هذا المعنى ولا خلافَ أنّه يجوز أن يقال اللّهُمّ ٱلعَنْهُ اللّهُمّ أَخزِهِ اللّهُمّ أَهلِكْهُ وما أشبه ذلك وقد قال الله

١٠ تعالى وَإِذْ قَالُوا ٱللّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ ٱلسَّمَاءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ولو كان الأمر كما زعموا لكان التقدير أُمّنا بخيرٍ إنْ كانَ هذا هو الحقّ من عندِكَ فأمطِرَ علينا حِجارةً من السّماء أوِ ٱئتِنا بعذابٍ أليمٍ ولا شكّ أنّ هذا التقدير ظاهرُ الفساد والتناقُض لأنّه لا يكون أمّهم بالخَيْر إن يُمطِر عليهم حِجارةً من السماء أو يُؤتَوا بعذاب أليم وهذا

١٥ الوجه عندى ضعيفٌ والصحيح من وجهِ الاحتجاج بهذه الآية أنّه لو كانتِ الميم من الفعل لَمَا ٱفتقرت إنِ الشرطيّةُ إلى جوابٍ فى قوله إن كانَ هذا هو الحقّ من عندِكَ وكانت تَسُدُّ مَسَدَّ الجواب فلمّا ٱفتقرت إلى الجواب فى قوله فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا دلّ على أنّها ليست من الفعل، ويَحتمل عندى وجها رابعا أنّه لو كان الأصل يا ٱللهُ أُمّنا بخيرٍ لكان ينبغى أن يقال اللّهُمّ وَٱرْحَمنا فلمّا لم

٢٠ يجز أن يقال إلاّ اللّهُمّ ٱرْحَمْنَا ولم يجز وَٱرْحَمنا دلّ على فسادِ ما ٱدّعَوهُ، وأمّا قولهم أنّ هَلُمّ أصلها هَلْ أُمّ قلنا لا نسلّم وإنّما أصلها هَا ٱلْمُمْ فٱجتمع ساكنان الألف من هَا واللام من ٱلْمُمْ فحُذفتِ الألف لِالتقاء الساكنَين ونُقلت ضمّة الميم الأُولى إلى اللام وأُدغمت إحدى الميمَين فى الأخرى فصار هَلُمّ، وقولهم الدليل على أنّ الميم ليست عِوَضا من يا أنّهم يجمعون بينهما كقوله

٢٥ إنّى إذَا ما حَدَثٌ ألَمّا . أقولُ يا ٱللّهُمّ يا ٱللّهُمّا

وقول الآخر

وَمَا عَلَيْكِ أَنْ تَقُولِى كُلَّمَا * سَبَّحْتِ أَوْ صَلَّيْتِ يَا أَللَّهُمَّا

فنقول هذا الشعر لا يُعرف قائلُه فلا يكون فيه حجّةٌ وعلى أنّه إن صحّ عنِ العرب فنقول إنّما جمع بينهما لضرورة الشعر وسهّل الجمعَ بينهما للضرورة ٥ أنّ العِوَض فى آخر الاسم والمعوَّض فى أوّله والجمع بين العوض والمعوَّض منه جائز فى ضروره الشعر قال الشاعر

هُمَا نَفَثَا فِى فِىَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا * عَلَى ٱلنَّابِحِ ٱلْعَاوِى أَشَدَّ رِجَامِ

فجمع بين الميم والواو وهى عوض منها لضرورة الشعر فجمع بين العوض والمعوَّض فكذلك هاهنا والله أعلم،

٤٨ مسئلة

١٠

ذهب الكوفيّون إلى أنّ ترخيم المضاف جائز ويُوقعون الترخيم فى آخر الاسم المضاف إليه وذلك نحو قولك يَا آلَ عَامِ فى يَا آلَ عَامِرٍ ويَا آلَ مَالِ فى يَا الَ مَالِكٍ وما أشبه ذلك وذهب البصريّون إلى أنّ ترخيم المضاف غير جائزٍ، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّ ترخيم المضاف جائز ١٥ أنّه قد جاء فى استعمالهم كثيرا قال زُهير بن أبى سُلْمَى

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَٱحْفِظُوا * أَوَاصِرَنَا وَٱلرِّحْمُ بِٱلْغَيْبِ تُذْكَرُ

أراد يَا آلَ عِكْرِمَةَ إلّا أنّه حذف التاء للترخيم وهو عكرمةُ بن حَفْصَةَ بن قيسِ بن عَيْلانَ بن مُضَرَ وهو أبو قبائلَ كثيرةٍ من قيسٍ وقال الآخر

أَبَا عُرْوَ لَا تَبْعَدْ فَكُلُّ ٱبْنِ حُرَّةٍ * سَيَدْعُوهُ دَاعِى مِيتَةٍ فَيُجِيبُ

٢٠ أراد أبا عُرْوَةَ وقال الآخر

إِمَّا تَرَيْنِى ٱلْيَوْمَ أُمَّ حَمْزِ * قَارَبْتُ بَيْنَ عَنَقِى وَجَمْزِى

أراد أمّ حَمْزَةَ والشواهد على هذا كثيرةٌ جدًّا فدلّ على جوازه ولأنّ المضاف

والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد فجاز ترخيمه كالمفرد ، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّ ترخيمَ المضاف غيرُ جائزٍ أنّه لم تُوجَدْ فيه شروط (fol. 110) الترخيم وهى أن يكون الاسم منادًى مفردا معرفةً زائدا على ثلاثة أحرف والدليل على اعتبار هذه الشروط أمّا شرطُ كونه منادًى فظاهرٌ
٥ لأنّهم لا يرخّمون فى غير النداء الّا فى ضرورة الشعر ألَا ترى أنّهم لا يقولون فى حالة الاختيار فى غير النداء قَامَ عَامِ فى عَامِرٍ ولا ذَهَبَ مَالِ فى مَالِكٍ فدلّ على أنّه شرط معتبرٌ وأمّا شرطُ كونِهِ مفردا فظاهرٌ أيضا لأنّ النداء يؤثّرُ فيه البناء ويُغيّره عمّا كان عليه قبل النداء ألَا ترى أنّه كان مُعرَبًا فصار مبنيًّا فلمّا غيّره النداء عمّا كان عليه من الإعراب قبل النداء جاز فيه
١٠ الترخيم لأنّه تغييرٌ والتغيير يُؤنِس بالتغيير فأمّا ما كان مضافا فإنّ النداء لم يؤثّرْ فيه البناء ولم يُغيّرْهُ عمّا كان عليه قبل النداء ألَا ترى أنّه معرب بعد النداء كما هو معرب قبل النداء وإذا كان الترخيم إنّما سوّغه تغييرُ النداء والنداء لم يُغيّرِ المضاف فوجب أن لا يَدخُله الترخيم فصار هذا بمنزلة حذف الياء فى النسب من باب فُعَيْلَةٍ وفَعِيلَةٍ كقولهم فى النسب إلى جُهَيْنَةَ جُهَنِىٌّ
١٥ وإلى رَبِيعَةَ رَبَعِىٌّ وإثباتها فى باب فُعَيْلٍ وفَعِيلٍ كقولهم فى النسب إلى قُشَيْرٍ قُشَيْرِىٌّ وإلى جَرِيرٍ جَرِيرِىٌّ فإنّ الياء إنّما حُذفت من باب فُعَيْلَةٍ وفَعِيلَةٍ دون باب فُعَيْلٍ وفَعِيلٍ لأنّ النسب أثّرَ فيه وغيّره بحذف تاء التأنيث منه والتغيير يُؤنِس بالتغيير بخلافِ باب فُعَيْلٍ وفَعِيلٍ فإنّ النسب لم يُؤثّرْ فيه تغييرا فلم يُحْذَفْ منه الياء فأمّا قولهم فى النسب إلى قُرَيْشٍ قُرَشِىٌّ وإلى هُذَيلٍ
٢٠ هُذَلِىٌّ وإلى ثَقِيفٍ ثَقَفِىٌّ بحذف الياء فى إحدى اللغتَيْن فهو من الشاذّ الذى لا يُقاس عليه واللغة الفصيحة إثباتُ الياء وهى أن نقول قُرَيْشِىٌّ وهُذَيْلِىٌّ وثَقِيفِىٌّ وهو القياس قال الشاعر

بِكُلِّ قُرَيْشِىٍّ عَلَيْهِ مَهَابَةٌ . سَرِيعٍ إِلَى دَاعِى ٱلنَّدَى وَٱلتَّكَرُّمِ

وقال الآخر

٢٥ هُذَيْلِيَّةٌ تَدْعُو إِذَا هِىَ فَاخَرَتْ . أَبًا هُذَلِيًّا مِنْ غَطَارِفَةٍ نُجُدِ

وكما أنّ الحذف هاهنا إنّما آختصّ بما غيّره النسبُ دون غيره فكذلك الحذف هاهنا للترخيم إنّما يختصّ بما غيّره النداء وهو المفرد المعرفة دون المضاف والنكرة وأمّا شرطُ كونِهِ زائدا على ثلاثة أحرف فسنذكُر ذلك فى مسئلة التى بعد هذه المسئلة إن شاء الله تعالى، أمّا الجواب عن كلمات
٥ الكوفيّين أمّا ما آستشهدوا به من الأبيات فلا حجّةَ فيه لأنّه محمول عندنا على أنّه حذف التاء لضرورة الشعر والترخيم عندنا يجوز لضرورة الشعر فى غير النداء قال الشاعر

أَوْدَى ٱبْنُ جُلْهُمَ عَبَّادٌ بِصِرْمَتِهِ * إِنَّ ٱبْنَ جُلْهُمَ أَمْسَى حَيَّةَ ٱلْوَادِى

أراد جُلْهُمَةَ فحذف التاء لضرورة الشعر وقال الآخر (fol. 120)

١٠ أَلَا أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَا * وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا

أراد أُمَامَةَ وقال الآخر

إِنَّ ٱبْنَ حَارِثَ إِنْ أَشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ * أَوْ أَمْتَدِحْهُ فَإِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

أراد ٱبنَ حارِثَةَ وقال الآخر

أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنِى وَطَلْقٌ * وَعَمَّارٌ وَآوِنَـةً أُثَـالَا

١٥ أراد أُثَالَةَ وزعم المبرّد أنّه ليس فى العرب أُثالَةُ وإنّما هو أُثَالٌ ونصبه على تقدير يُذكّرنى آوِنَةً أُثالاً وقيل نصبه لأنّه عطفه على الياء والنون فى يُؤَرِّقُنِى كأنّه قال يُؤَرِّقُنِى وَأُثَالاً وقال بعضُ بنى عَبْسٍ

أَرِقٌ لِأَرْحَامٍ أَرَاهَا قَرِيبَـةً * لِحَارِ بْنِ كَعْبٍ لَا لِجَرْمٍ وَرَاسِبِ

أراد لحارِثِ بن كعبٍ وعَبْسٌ والحارث بن كعبِ بن ضَبَّةَ إخوةٌ فيما يزعمون
٢٠ وعلى كلِّ حال فالترخيم فى غير النداء للضرورة ممّا لا خلاف فى جوازه والشواهد عليه أشهرُ من أن تُذكَر وأظهرُ من أن تُنكَر وكما أنّ الترخيم فى ذلك كلِّهِ لا يدلّ على جوازِهِ فى حالة الاختيار فكذلك جميعُ ما آستشهدوا به من الأبيات وإذا كان الترخيم يجوز لضرورة الشعر فى غير النداء فلأنْ
٢٤ يجوز ترخيم المضاف لضرورة الشعر فى النداء كان ذلك من طريق الأَوْلى،

وأمّا قولهم أنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد فجاز ترخيمه كالمفرد
قلنا هذا فاسد لأنّه لو كان هذا معتبرا لَوجب أن يُؤثِّرَ النداء فى المضاف
إليه البناءَ كما يُؤثِّرُ فى المفرد فلمّا لم يُؤثِّرِ النداء فيه البناءَ دلّ على فَسادِ ما
ذهبتم إليه والله أعلم ٠

٤٩ مسئلة

٥

ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز ترخيم الاسم الثُلاثىّ إذا كان أوسَطُه متحرِّكًا
وذلك نحو قولك فى عُنُقٍ يَا عُنُ وفى حَجَرٍ يَا حَجَ وفى كَتِفٍ يَا كَتِ وذهب
بعضهم إلى أنّ الترخيم يجوز فى الأسماء على الإطلاق وذهب البصريّون إلى
أنّ ترخيمَ ما كان على ثلاثة أحرُفٍ لا يجوز بحالٍ وإليه ذهب أبو الحسن
١٠ علىّ بن حمزةَ الكِسائىّ من الكوفيّين ، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما
جوّزنا ترخيمَ ما كان على ثلاثة أحرفٍ إذا كان أوْسَطُه متحرِّكًا لأنّ فى
الأسماء ما يُماثِله ويُضاهِيهِ نحو يَدٍ ودَمٍ والأصل فى يَدٍ يَدَىٌ وفى دَمٍ دَمَوٌ فى
أحد القولَيْن بدليل قولهم دَمَوَانِ وقد قال بعضهم أنّ دَمًا من ذوات الياء
واحتجّ بقول الشاعر

١٥ فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا ، جَرَى الدَّمَيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ

والأكثرون على أنّه من ذوات الواو إلاّ أنّهمُ استثقلوا الحركة على حرف
العلّة فيهما لأنّ الحركات تستثقل على حرف العلّة فحذفوه طَلَبًا للتخفيف وفِرارًا
من الاستثقال فبَقِيَت يَدٌ ودَمٌ فكذلك فى محلّ الخلاف الترخيمُ إنّما وُضع
للتخفيف بالحذف والحذف قد جاز فى مثله للتخفيف (fol. 121) فوجب أن يكون
٢٠ جائزًا قالوا ولا يلزم على كلامنا إذا كان الأوسطُ منه ساكنًا فإنّه لا يجوز
ترخيمه وإن كان له نظيرٌ نحو يَدٍ وغَدٍ لأنّا نقول إنّما لم يجز عندنا ترخيمُ
ما كان الأوسط منه ساكنا نحو زَيْدٍ وعَمْرٍو لأنّه إذا حُذف الحرف الأخير
٢٣ وجب حَذْفُ الحرف الساكن الذى قبله فيَبْقَى الاسم على حرفٍ واحدٍ وذلك

لا نظيرَ له فى كلامهم بخلافِ ما إذا كان أوسطُه متحرِّكًا على ما بيّنّا، وأمّا
البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّه لا يجوز ترخيمه وذلك أنّا أجمعْنا
على أنّ الترخيم فى عُرْف النحويّين إنّما هو حذفٌ دخل فى الاسم المنادَى
إذا كثرت حروفُه طَلَبًا للتخفيف فإذا كان الترخيم إنّما وُضع فى الأصل لهذا
٥ المعنى فهذا فى محلّ الخلاف لا حاجةَ بنا إليه لأنّ الاسم الثُلاثىّ فى غايةِ الخِفّة
فلا يحتمل الحذف إذ لو قلنا أنّه يخفّف بحَذْف آخِره لكان ذلك يؤدّى إلى
الإجحاف به فدلّ على ما قلناه، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم
إنّما جوّزنا ترخيمه لأنّ فى الأسماء ما يُماثِله نحو يَدٍ ودَمٍ فنقول الجواب عن
هذا من وجهَيْن أحدها أنّا نقول أنّ هذه الأسماء قليلةٌ فى الاستعمال بعيدةٌ
١٠ عنِ القياس فأمّا قِلّتُها فى الاستعمال فظاهرٌ لأنّها كلماتٌ يسيرةٌ معدودةٌ وأمّا
بُعْدُها عنِ القياس فظاهرٌ أيضا وذلك لأنّ القياس يَقتضى أن لا يُحذف
لأنّ حرفَ العلّة إذا كان متحرِّكًا فلا يخلو إمّا أن يكون ما قبله ساكنًا أو
متحرِّكًا فإن كان ساكنًا فينبغى أن لا يُحذفَ كما لا يُحذفُ من ظَبْيٍ ونَحْيٍ وغَزْوٍ
ولَهْوٍ لأنّ الحركات إنّما تستثقل على حرف العلّة إذا كان ما قبله متحرِّكًا لا
١٥ ساكِنًا وإن كان ما قبله متحرِّكًا فينبغى أن يُقلَب ألفًا ولا يحذف كقولهم
رَحًا وعَمًى وعَصًا وقَفًا ألَا ترى أنّ الأصل فيها رَحَيٌ وعَمَيٌ وعَصَوٌ وقَفَوٌ
بدليل قولهم رَحَيَانِ وعَمَيَانِ وعَصَوَانِ وقَفَوَانِ إلّا أنّه لمّا تحرّكَتِ الياء والواو
وانفتح ما قبلهما قلبوا كلّ واحدةٍ منهما ألفًا استثقالا للحركات على حرف العلّة
مع تحرُّكِ ما قبله إلى غيرِ ذلك ممّا لا يُمكِن إحصاؤُه وعلى هذا سائرُ
٢٠ الثلاثىِّ المقصور وإذا ثبت أنّ هذه الأسماء قليلةٌ فى الاستعمال بعيدةٌ عنِ
القياس فوجب أن لا يُقاس عليها، والوجه الثانى وهو أنّا نقول قياس محلّ
الخلاف على يَدٍ ودَمٍ وليس بصحيحٍ وذلك لأنّهم إنّما حذفوا الياء والواو
لِاستْثقال الحركات عليهما لأنّها تستثقل على حرف العلّة أمّا فى الترخيم فإنّما
وُضع الحذف فيه على خلاف القياس لتخفيف الاسم الذى كثُرت حروفُه ولم
٢٥ يُوجَدْ هاهنا لأنّه أقلّ الأصول (fol. 122) وهى فى غاية الخِفّة فلو جوّزنا ترخيمه

لأدّى إلى أن يُنقَص عن أقلّ الأصول وإلى الإجحاف بـه وذلك لا يجوز والذى يدلّ على فَسادِ مـا ذهبوا إليه أنّه إذا كان الأوسطُ منه ساكِنًا فإنّه لا يجوز ترخيمه، قولهم إنّما لم يجز ترخيمه إذا كان الأوسطُ منه ساكنا لأنّه إذا حُذف الحرف الأخير وجب حَذْفُ الساكن الذى قبله فيَبْقَى الاسم على حرفٍ ٥ واحدٍ قلنا لا نسلّم أنّه إذا كان قبل الآخِر حرفٌ ساكنٌ أنّه يجب حَذْفُه فى الترخيم وإنّما هذا شىءٌ ادّعَيْتموه وجعلتموه أصلا لكم لا يَشهَد به نقلٌ ولا قياسٌ وسَنُبَيِّنُ فَسادَه فى المسئلة التى بعد هذه إن شاء الله تعالى،

٥٠ مسئلـة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ ترخيم الاسم الذى قبل آخِره حرفٌ ساكنٌ ١٠ يكون بِحَذْفِهِ وحذفِ الحرف الذى بعده وذلك نحو قولك فى قِمَطْرٍ يَا قِمَ وفى سِبطْرٍ يَا سِبَ وما أشبه ذلك وذهب البصريّون إلى أنّ ترخيمه يكون بحذف الحرف الأخير منه فَقَطْ، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه يُرَخَّمُ بِحَذْفِ حرفَيْن وذلك لأنّ الحرف الأخير إذا سقط من هذه الأسماء بقِى آخِرُها ساكنًا فلو قلنا أنّه لا يُحذَف لأدّى ذلك إلى أن يُشابِهَ الأدواتَ ١٥ وما أشبهها من الأسماء وذلك لا يجوز، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّ الترخيم يكون فى هذه الأسماء بِحَذْفِ حرفٍ واحدٍ أنّا نقول أجمعْنا على أنّ حركةَ الاسم المُرَخَّم باقيةٌ بعد دخول الترخيم كما كانت قبل دخول الترخيم من ضمٍّ وفتحٍ وكسرٍ ألاَ ترى أنّك نقول فى بُرْثُنٍ يَا بُرْثُ وفى جَعْفَرٍ يا جَعْفَ وفى مالِكٍ يَا مَالِ وقد قـرأ بعض السلَف وَنَادَوْا يَا مَالِ ٢٠ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ وذُكر أنّها قِراءةُ أمير المؤمنين علىّ بنِ أبى طالبٍ عليه السلام فيَبْقَى كلُّ واحدةٍ من هذه الحركات بعد دخول الترخيم كما كانت قبل وجود الترخيم فى أَقْيَس الوجهَيْن فكذلك هاهنا وهذا لأنّ الحركات ٢٢ إنّما بَقِيت على ما كانت عليه ليُنْوَى بها تمام الاسم ولولم يكن كذلك لَكان

يجب أن يُحرَّك المُرَخَّمُ بحركةٍ واحدةٍ فإذا ثبت أنّ الحركات إنّما بقيت
لينوى بها تمام الاسم فهذا المعنى موجود فى الساكن حسب وجوده فى المتحرّك
فينبغى أن يَبْقَى على ما كان عليه إذا كان ساكنا كما يَبْقَى على ما كان عليه
إذا كان متحرّكا، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين قولهم لو أسقطْنا الحرف
٥ الأخِير لَبَقِىَ ما قبله ساكنا فيُشبِه الأدواتَ وهى الحروف قلنا هذا فاسد لأنّه
لو كان هذا معتبرًا لَوجب أن يُحذَف الحرف المكسور لِئَلّاَ يُشبِه المضافَ إلى
المتكلّم ولا خلافَ أنّ هذا لا (fol. 123) قائلَ به فدلّ على فَسادِ ما ذهبوا إليه
والله أعلم ،

٥١ مسئلة

١٠ ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز نُدْبَةُ النكرة والأسماء الموصولة وذهب
البصريّون إلى أنّه لا يجوز ذلك ، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما
قلنا أنّه يجوز نُدْبَةُ النكرة والأسماء الموصولة وذلك لأنّ الاسم النكرة يَقرُب
من المعرفة بالإشارة نحو وَا رَاكِبَاهْ فجازت ندبتُه كالمعرفة والأسماء الموصولة
معارفُ بصلاتها كما أنّ الأسماء الأعلام معارفُ وكما يجوز ندبة الأسماء الأعلام
١٥ نحو زَيْدٍ وعَمْرٍو فكذلك يجوز ندبةُ ما يُشبِهها ويَقرُب منها والدليل على صحّةِ
هذا التعليل ما حُكى عنهم من قولهم وَا مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ وما أشبه ذلك ،
وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه لا يجوز ذلك لأنّ الاسم
النكرة مُبهَم لا يَخُصّ واحدًا بعينه والمقصود بالندبة أن يُظهِر النادبُ عُذْرَه
فى تَفَجُّعِهِ على المندوب لِيُساعَدَ فى تَفَجُّعه فيحصل التأسّى بذلك فيُخَفَّفَ ما به
٢٠ من المُصِيبَة وذلك إنّما يحصُل بندبة المعرفة لا بندبة النكرة وإذا
كان ندبة النكرة ليس فيها فائدةٌ وجب أن تكون غيرَ جائزةٍ وأمّا الاسماء
الموصولةُ فإنّها أيضا مُبهَمةٌ فأشبهتِ النكرةَ فوجب أن لا تجوز ندبتها كالنكرة ،
وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّ الإشارة قرّبتِ الاسمَ النكرة
٢٤ من المعرفة فجازت ندبته كالمعرفة قلنا إلّا أنّه باقٍ على إبهامه والمندوب يجب

أن يُندب بأعرفِ أسمائه وأمّا الأسماء الموصولة وإن كانت قد تخصّصت بالصلة فإنّها لا تخلو عن إبهامٍ لأنّ تخصيصها إنّما يحصُل بالجُمَل والجُمَلُ فى الأصل نكرات وأمّا ما حكَوْه من قولهم وَا مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ فهو من الشاذّ الذى لا يُقاس عليه على أنّا نقول إنّما جاء مع شذوذه هاهنا لأنّه
٥ كان معروفا وهو عَبْدُ المطّلبِ جَدُّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم وكان قد عُرِف بحَفْرِ بئرِ زمزم وله يقول خُوَيْلِد بن أسَدٍ

أَقُولُ وَمَا قَوْلِى عَلَيْكُمْ بِسُبَّةٍ * إِلَيْكَ ٱبْنَ سَلْمَى أَنْتَ حَافِرُ زَمْزَمِ
حَفِيرَةِ إِبْرَاهِيمَ يَوْمَ ٱبْنِ هَاجَرٍ * وَرَكْضَةِ جِبْرِيلٍ عَلَى عَهْدِ آدَمِ

فقال عَبْدُ المُطّلبِ ما وجدتُ أحدًا وَرِثَ العلم الأقدم غيرَ خويلد بن أسد
١٠ فلمّا كان عَبْدُ المُطّلبِ معروفا بحَفْرِها تنزّلَ الاسم الموصول الدالّ عليه منزلةَ ٱسمِه العَلَمِ والله أعلم،

٥٢ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز أن تُلْقَى علامة الندبة على الصفة نحو قولك وَا زَيْدُ الظَرِيفَاهْ وإليه ذهب يُونُسُ بن حَبِيبٍ البصرىّ وأبو الحسن بن
١٥ كَيْسانَ وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا أجمعْنا (fol. 124) على أنّه يجوز أن تُلقى علامة الندبة على المضاف إليه نحو قولك وَا عَبْدَ زَيْدَاهْ وَا غُلَامَ عَمْرَاهْ فكذلك هاهنا لأنّ الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه فإذا جاز أن تُلْقَى علامة الندبة على المضاف إليه فكذلك يجوز أن تُلْقَى على الصفة والذى يدلّ على ذلك ما رُوى عن
٢٠ بعض العرب أنّه ضاع منه جُمْجُمَتَان أى قَدَحَان فقال وَا جُمْجُمَتَىَّ الشَامِيَّتَيْنَاهْ وألقى علامة الندبة على الصفة فدلّ على ما قلناه، وامّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه لا يجوز أن تُلْقَى علامة الندبة على الصفة لأنّ علامة
٢٢ الندبة إنّما تُلْقَى على ما يلحقه تَنْبِيهُ النداء لِمَدّ الصوت وليس ذلك موجودا

فى الصفة لأنّها لا يلزم ذكرُها مع الموصوف فوجب أن لا يجوز وسَنُبيِّنُ هذا
فى الجواب إن شاء الله تعالى، أمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم
أنّا أجمعْنا على أنّه يجوز أن تُلْقَى علامة الندبة على المضاف إليه فكذلك على
الصفة لأنّ الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه قلنا لا نسلّم
٥ فإنّ المضاف لا يتمّ بدون ذكر المضاف إليه بخلاف الموصوف مع الصفة
فإنّ الموصوف يتمّ بدون ذكر الصفة ألاَ ترى أنّك لو قلت عَبْد فى قولك
عَبْدُ زَيْدٍ أو غُلام فى قولك غُلاَمُ عَمْرٍو لم يتمّ إلاّ بذكر المضاف إليه ولو
قلت زَيْدٌ فى قولك هٰذَا زَيْدٌ الظَرِيفُ يتمّ الموصوف بدون ذكر الصفة وكنتَ
فى ذكرها مُخَيَّرًا إن شئتَ ذكرتَها وإن شئتَ لم تَذْكُرْها فبَانَ الفرق بينهما،
١٠ وأمّا ما رُوِى عن بعض العرب من قوله وَا جُمْجُمَتَىَّ الشَامِيَّتَيْنَاهْ فيحتمل
أن يكون إلحاقُ علامة الندبة من قياس يُونُسَ وعلى كلِّ حالٍ فهو من
الشاذّ الذى لا يُعْبَأُ به ولا يُقاس عليه كقولهم وَا مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ وما
أشبه ذلك والله أعلم،

٥٣ مسئلة

١٥ ذهب الكوفيّون إلى أنّ الاسم المفردَ النكرةَ المنفىّ بلاَ معرَبٌ منصوب
بها نحو لاَ رَجُلَ فِى الدَارِ وذهب البصريّون إلى أنّه مبنىّ على الفتح، أمّا
الكوفيّون فٱحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه منصوب بها لأنّه ٱكتفى بها من
الفعل لأنّ التقديــر فى قولك لاَ رَجُلَ فِى الدَارِ لاَ أَجِدُ رَجُلاً فِى الدَارِ
فٱكتفوا بلاَ من العامل كما تقول إن قُمْتَ قُمْتُ وَإِنْ لاَ فَلاَ أى وَإِلاَّ تَقُمْ وَلاَ
٢٠ أَقُومُ فلمّا ٱكتفوا بلاَ من العامل نصبوا النكرة به وحذفوا التنوين بناء على
الإضافة، ومنهم من تمسّك بأن قال إنّما قلنا أنّه منصوب بها لأنّ لاَ تكون
بمعنَى غَيْرٍ كقولك زَيْدٌ لاَ عَاقِلٌ ولاَ جَاهِلٌ أى غَيْرُ عَاقِلٍ وغَيْرُ جاهِلٍ فلمّا
٢٣ جاءت هاهنا بمعنى لَيْسَ نصبوا بها ليُخرِجوها من معنى غَيْرٍ إلى معنى لَيْسَ

(fol. 12b) ويقع الفرق بينهما ، ومنهم من تمسّك بأن قال إنّما أعملوها النصبَ لأنّهم لمّا أَوْلوها النكرةَ ومن شأن النكرة أن يكون خبرُها قبلها نصبوا النكرة بغيرِ تنوينٍ، ومن النحويّين مَن قال أنّه منصوب لأنّ لَا إنّما عملتِ النصبَ لأنّها نقيضةُ إنّ لأنّ لَا للنفيِ وإنّ للإثبات وهم يَحملون الشىء على ضِدّه كما
٥ يحملونه على نظيره إلّا أنّ لَا لمّا كانت فرعًا على إنّ فى العمل وإنّ تنصِب مع التنوين نصبَتْ لَا من غيرِ تنوينٍ ليَنحطّ الفرع منٍ درجة الأصل لأنّ الفروع أبدًا تَحطّ عن درجات الأصول، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه مبنىٌّ على الفتح لأنّ الأصل فى قولك لَا رَجُلَ فِى الدَّارِ لَا مِنْ رَجُلٍ فِى الدَّارِ لأنّه جوابُ مَن قال هَلْ مِنْ رَجُلٍ فِى الدَّارِ فلمّا حُذفت مِنْ
١٠ من اللفظ ورُكّبت مع لَا تضمّنت معنى الحرف فوجب أن تُبْنَى وإنّما بُنيت على حركةٍ لأنّ لها حالةَ تمكّنٍ قبل البناء وبُنيت على الفتح لأنّه أخفّ الحركات ، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم إنّما قلنا أنّه منصوب بلَا لأنّها اكتفى بها عن الفعل قلنا هذا مجرّدُ دعوًى يَفتقر إلى دليلٍ ثمّ لو كان كما زعمتم لَوجب أن يكون منوّنًا، قولهم حُذف التنوين بناء على الإضافة قلنا لو
١٥ كان هذا صحيحًا لَوجب أن يَطّرِد فى كلّ ما يجوز إضافتُه من الأسماء المفردة المنوّنة فلمّا قلتم أنّه يختصّ بهذا الموضع دون سائر المواضع دلّ على فَسادِ ما ذهبتم إليه، وأمّا قولهم أنّ لَا تكون بمعنى غَيْرٍ فلمّا جاءت بمعنى لَيْسَ نصبوا بها ليُخرِجوها من معنى غَيْرٍ قلنا ولِمَ إذا كانت بمعنى لَيْسَ ينبغى أن يُنصب بها وهلّا رفعوا بها على القياس فإنّهم يرفعون بها إذا كانت بمعنَى لَيْسَ
٢٠ قال الشاعر

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا ، فَأَنَا ٱبْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ

أى لَيْسَ بَرَاحٌ وقال الآخر

وَٱللّٰهِ لَوْلَا أَنْ تَحُشَّ ٱلطُّبَّخُ ، بِىَ ٱلْجَحِيمَ حِينَ لَا مُسْتَصْرَخُ

أى لَيْسَ مستصرَخٌ هناك لنا ، وأمّا قولهم إنّما أعملوها النصبَ لأنّهم لمّا أَوْلوها
٢٥ النكرةَ ومن شأن النكرة أن يكون خبرها مقدّمًا عليها نصبوا بها النكرة قلنا

ولِمَ قلتم ذلك وما وجهُ المُناسَبة بينه وبين النصب ثمّ لو كان كما زعمتم وأنّه معرَبٌ منصوب لَوجب أن يدخُلَه التنوين ولا يُحذَف منه لأنّه آسمٌ معرب ليس فيه ما يمنَعه من الصَرْف فلمّا مُنع من التنوين دلّ على أنّه ليس بمُعربٍ منصوبٍ وهذا هو الجواب عن قولِ مَن ذهب إلى أنّه منصوب بلاَ لأنّها
٥ نقيضةُ إنّ فإنّه كان ينبغى أن يكونَ منوّنا، قولهم أنّ لاَ لمّا كانت فرعًا على إنّ فى العمل وإنّ تنصِب مع التنوين نصبت لاَ من غيرِ تنوينٍ (fol. 126) لينحطّ الفرع عن درجة الأصل قلنا هذا فاسدٌ وذلك لأنّ التنوين ليس من عَمَلِ إنّ وإنّما هو شىءٌ يَستحقّه الاسمُ فى الأصل وإنّما يستقيم هذا الكلام إن لو كان التنوين من عَمَلِ إنّ ولا خلافَ بين النحويّين أنّ التنوين ليس من
١٠ عَمَلِها وإذا لم يكن من عَمَلِ إنّ التى هى الأصل فلا معنَى لِحَذْفِهِ مع لاَ التى هى الفرع لينحطّ الفرع عن درجة الأصل لأنّ الفرع إنّما ينحطّ عن درجة الأصل فيما كان من عمل الأصل وإذا لم يكن من عمل الأصل فيجب أن يكون ثابتًا مع الفرع كما كان ثابتا مع الأصل ثمّ آنحِطاطُها عن درجةِ إنّ قد ظهر فى أربعة أشياء أحدها أنّ إنّ تعمل في المعرفة والنكرة ولاَ لا تعمل إلاّ
١٥ فى النكرة دون المعرفة والثانى أنّ إنّ لا تُركّب مع الاسم لقُوّتِها ولاَ تُركّب مع الاسم لضُعْفها والثالث أنّ إنّ تعمل فى الاسم مع الفصل بينها وبينه بالظرف وحرف الجرّ ولاَ لا تعمل مع الفصل بينها وبينه بالظرف ولا حرفِ الجرّ والرابع أنّ إنّ تعمل فى الاسم والخبر عندنا ولاَ إنّما تعمل فى الاسم دون الخبر عند أهل التحقيق والنظر فقد ظهر آنحطاطُ لاَ عن درجةِ إنّ على ما
٢٠ بيّنّا والله أعلم،

٥٤ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ مِنْ يجوز آستعمالها فى الزمان والمكان وذهب
٢٢ البصريّون إلى أنّه لا يجوز استعمالها فى الزمان، أمّا الكوفيّون فآحتجّوا بأن

قالوا الدليل على أنّه يجوز ٱستعمالُ مِنْ فى الزمان أنّه قد جاء ذلك فى كتاب الله تعالى وكلام العرب قال الله تعالى لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ وأَوَّلِ يَوْمٍ من الزمان قال الشاعر وهو زُهير بن أبى سُلْمَى

٥ لِمَنِ ٱلدِّيَارُ بِقُنَّةِ ٱلْحِجْرِ • أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ

فدلّ على أنّه جائز، وأمّا البصريّون فٱحتجّوا بأن قالوا أجمعْنا على أنّ مِنْ فى المكان نظيرُ مُذْ فى الزمان لأنّ مِنْ وُضعت لتدُلّ على ٱبتداء الغاية فى المكان كما أنّ مُذْ وُضعت لتدُلّ على ٱبتداء الغاية فى الزمان أَلَا ترى أنّك تقول مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمُ الجُمْعَةِ فيكون المعنى أنّ ٱبتداء الوقت الذى ٱنقطعت

١٠ فيه الرُؤْية يومُ الجمعة كما تقول مَا سِرْتُ مِن بَغْدَاذَ فيكون المعنى مَا ٱبْتَدَأْتُ بالسَيْر من هذا المكان فكما لا يجوز أن تقول مَا سِرْتُ مُذْ بغدَاذَ فكذلك لا يجوز أن تقول مَا رَأَيْتُهُ مِنْ يَوْمِ الجُمْعَةِ، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا ٱحتجاجُهم بقولـه تعالى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فلا حجّةَ لهم فيه لأنّ التقدير فيه من تَأْسِيسِ أَوَّلِ يَوْمٍ فحَذف المضاف

١٥ وأقام المضاف إليه مقامَه كما قال تعالى وَسَلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِى (fol. 127) أَقْبَلْنَا فِيهَا والتقدير فيه أَهْلَ القَرْيَةِ وأَهْلَ العِيرِ فحَذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامَه وقال تعالى وَلَكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِٱللَّهِ وكقولهم الجُودُ حَاتِمٌ والشَجَاعَةُ عَنْتَرَةُ والشعْرُ زُهَيْرٌ أى جُودُ حاتِمٍ وشَجاعَةُ عَنْتَرَةَ وشِعْرُ زُهَيْرٍ وكقولهم بَنُو فُلَانٍ يَطَؤُهُمُ الطريقُ أى أَهلُ الطريق وقال الشاعر

٢٠ حَسِبْتَ بُغَامَ رَاحِلَتِى عَنَاقًا • وَمَا هِىَ وَيْبَ غَيْرِكَ بِٱلْعَنَاقِ

والتقدير فيه بُغَامَ رَاحِلَتِى بُغَامَ عَنَاقٍ وقال الآخَر

لَقَدْ خِفْتُ حَتَّى لَا تَزِيدُ مَخَافَتِى • عَلَى وَعِلٍ فِى ذِى ٱلْمَطَارَةِ عَاقِلِ

والتقدير فيه حَتَّى لَا تَزِيدُ مَخَافَتِى عَلَى مَخَافَةِ وَعِلٍ وهو من المقلوب وتقديره

٢٤ حتّى لا يَزِيدُ مخافةُ وَعِلٍ على مَخافتى كما قال الآخَر

كَانَتْ فَرِيضَةَ مَا تَقُولُ كَمَا ٭ أَنَّ الزِّنَاءَ فَرِيضَةُ ٱلرَّجْمِ

تقديره كما أنّ الرجمَ فريضةُ الزناء، وأمّا قول زُهيرٍ

أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ

فالرواية الصحيحة مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرِ ولَئِنْ سلّمنا ما رَوَيْتموه من حِجَجٍ وَمِنْ
٥ دَهْرِ فالتقدير فيه أيضا من مَرِّ حِجَجٍ ومِنْ مرِّ دَهْرٍ كما تقول مرّت عليه
السِنون ومرّت عليه الدُهورُ فحَذف المضاف وأقام المضاف إليــه مقامَه كما
بيّنّا فى الآيَة وقيل أنّ مِنْ هاهنا زائدةٌ وهو قولُ أبى الحسن الأخفشِ فإنّه
يجوز أن تُزاد فى الإيجاب كما يجوز أن تُزاد فى النَفْيِ ويَحتجّ بقوله تعالى يَغْفِرْ
لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ أى يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وبقوله تعالى قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا
١٠ مِنْ أَبْصَارِهِمْ أى يَغُضُّوا أَبْصَارَهُمْ ويحتجّ أيضا بقول الشاعر

أَلَا حَيَّ نَدْمَانِى عُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ ٭ إِذَا مَا تَلَاقَيْنَا مِنَ ٱلْيَوْمِ أَوْ غَدَا

أراد اليَوْمَ أَوْ غَدًا فكذلك هاهنا التقدير فى قوله مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ أى
حِجَجًا ودَهْرًا فدلّ على فَسادِ ما ذهبوا إليه والله أعلم،

---

٥٥ مسئلــة

١٥ ذهب الكوفيّون إلى أنّ واوَ رُبَّ تعمل فى النكرة الخفضَ بنفسها وإليه
ذهب أبو العبّاس المبرّدُ من البصريّين وذهب البصريّون إلى أنّ واوَ رُبَّ
لا تعمل وإنّما العمل لرُبَّ مقدّرةً، أمّا الكوفيّون فٱحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا
أنّ الواوَ هى العاملةُ لأنّها نابت عن رُبَّ فلمّا نابت عن رُبَّ وهى تعمل
الخفضَ فكذلك الواو لنيابتها عنها وصارت كواوِ القَسَم فإنّها لمّا نابت عن
٢٠ الباء عملتِ الخفضَ كالباء فكذلك الواو هاهنــا لمّا نابت عن رُبَّ عملتِ
الخفضَ كما تعمل رُبَّ والذى يدلّ على أنّها ليست عاطفةً أنّ حرفَ العطف
لا يجوز الابتداء به ونحن نرى الشاعر يَبتدِئُ بالواو فى أوّل القصيدة كقوله

وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ

وكقول الآخر

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ

(fol. 128) وما أشبه ذلك فدلّ على أنّها ليست عاطفةً فبانَ بهذا صحّةُ ما
٥ ذهبنا إليه، وأمّا البصريّون فآحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّ الواو ليست
عاملةً وأنّ العملَ لرُبَّ مُقدّرةً وذلك لأنّ الواو حرفُ عطفٍ وحرف العطف
لا يعمل شيئًا لأنّ الحرف إنّما يعمل إذا كان مختصًّا وحرف العطف غيرُ
مختصٍّ فوجب أن لا يكون عاملا وإذا لم يكن عاملا وجب أن يكون العاملُ
رُبَّ مُقدّرةً والذى يدلّ على أنّها واو العطف وأنّ رُبَّ مضمرةٌ بعدها أنّه
١٠ يجوز ظُهورُها معها نحو وَرُبَّ بَلَدٍ وسنُبيّنُ ذلك مُستوْفًى فى الجواب، أمّا
الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّها لمّا نابت عن رُبَّ عملت عملها
كواو القسم قلنا هذا فاسد لأنّه قد جاء عنهم الجرُّ بإضمار رُبَّ من غيرِ عِوَضٍ
منها وذلك نحو قوله

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِى طَلَلِهْ * كِدتُ أَقْضِى ٱلْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

١٥ وقال الآخر

مِثْلِكَ أَوْ خَيْرٍ تَرَكْتُ رَذِيَّةً * تُقَلِّبُ عَيْنَيْهَا إِذَا طَارَ طَائِرُ

والذى يدلّ على فساده ما ذهبوا إليه أيضا أنّها تُضمَر بعد بَلْ قال الشاعر

بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ ٱلْحَجَفَتْ

أراد بَلْ رُبَّ جَوْزٍ ولا يقول أحدٌ أنّ بَلْ تجُرّ وكذلك تُضمر بعد الفاء
٢٠ قال الشاعر

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ

وليست نائبةً عنها ولا عِوَضًا منها والذى آعتُمد عليه فى الدليل على أنّ هذه
الأحرُفَ التى هى الواو والفاء وبَلْ ليست نائبةً عن رُبَّ ولا عِوَضًا عنها أنّه
٢٤ يحسُن ظُهورُها معها فيقال وَرُبَّ بَلَدٍ وبَلْ رُبَّ بَلَدٍ وفَرُبَّ حُورٍ ولو كانت

عوضا عنها لَمَا جاز ظهورها معها لأنّه لا يجوز أن يُجمَع بين العِوَض والمعوَّض
ألَا ترى أنّ واو القَسَم لمّا كانت عِوَضًا عن الباء لم يجز أن يُجمَع بينهما
فلا يقال وَبِاللّهِ لَأَفْعَلَنَّ وتجعلهما حرفَىْ قسم وكذلك أيضا التاء لمّا كانت
عوضا من الواو كما كانت الواو عوضا من الباء لم يجز أن يُجمَع بينهما فلا
٥ يقال وَتَاللّهِ وتجعلهما حرفَىْ قسم لأنّه لا يجوز أن يُجمع بين العِوَض والمُعَوَّض
فأمّا قوله تعالى وَتَاللّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ فالواو فيه واوُ عطفٍ وليست واوَ
قَسَمٍ فلم يمتنع أن يُجمع بينها وبين تاء القسم فلمّا جاز الجمع بين الواو ورُبَّ
دلَّ على أنّها ليست عوضا عنها بخلافِ واو القسم وأنّها واوُ عطفٍ، وقولهم
أنّ حرف العطف لا يجوز الابتداء به ونحن نرى الشاعر يَبتدِئُ بالواو فى
١٠ أوّل القصيدة كقوله

وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ

فنقول هذه الواو واوُ عطفٍ وإن وقعت فى أوّل القصيدة لأنّها فى التقدير
عاطفةٌ على كلام مقدَّرٍ كأنّه قال وَرُبَّ قَفْرٍ طامِسٍ أعلامُه سَلَكْتُه وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ
أَعْمَاؤُهُ (fol. 129) قَطَعْتُهُ يصف نفسه بركوب الأخطار وقَطْعِ المَفَاوِزِ والقِفار
١٥ إشعارًا بشَهامَتِهِ وشجاعَتِهِ وإذ قد ثبت بما ذكرناه أنّها حرفُ عطفٍ فينبغى
أن لا تكون عاملةً فدلَّ على أنّ النكرة بعدها مجرورةٌ بتقدير رُبَّ على ما
بيّنّا والله أعلم،

---

٥٦ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ مُذْ ومُنْذُ إذا ارتفع الاسم بعدها ارتفع بتقديرِ
٢٠ فعلٍ محذوفٍ وذهب أبو زكريّاء يحيى بن زِيادٍ الفرّاء إلى أنّه يرتفع بتقدير
مبتدأ محذوفٍ وذهب البصريّون إلى أنّهما يكونان اسمَيْن مبتدأَيْن ويرتفع
ما بعدها لأنّه خبرٌ عنهما ويكونان حرفَيْن جارَّيْن فيكون ما بعدهما مجرورا
بهما، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّ الاسم بعدها يرتفع
٢٤ بتقديرِ فعلٍ محذوفٍ أنّهما مركّبان من مِنْ وإذْ فتغيّرا عن حالهما فى إفرادِ

كلِّ واحدٍ منهما فحُذفتِ الهمزة ووُصلت مِنْ بالذال وضُمّتِ الميمُ للفرق بين حالة الإفراد والتركيب والذى يدلّ على أنّ الأصل فيهما مِنْ وإِذْ أنّه من العرب مَن يقول فى مُنْذُ مِنْذُ بكسر الميم فكَسْرُ الميم يدلّ على أنّها مركّبةٌ من مِنْ وإِذْ وإذا ثبت أنّها مركّبةٌ من مِنْ وإِذْ كان الرفع بعدها بتقديرِ فعلٍ

٥ لأنّ الفعل يحسُن بعد إِذْ والتقدير مَا رَأَيْتُهُ مُذْ مَضَى يَوْمَانِ ومُنْذُ مَضَى لَيْلَتَانِ فأمّا إذا كان الاسم بعدها مخفوضا كان الخفض بهما اعتبارًا بِمِنْ ولهذا المعنى كان الخفض بمُنْذُ أجودَ من مُذْ لِظُهورِ نُونِ مِنْ فيها تَغْليبًا لِمِنْ والرفعُ بمُذْ أجودَ لِحَذْفِ نُونِ مِنْ منها تغليبًا لإِذْ والذى يدلّ على أنّ أصلَ مُذْ ومُنْذُ واحدٌ أنّك لو سَمَّيْتَ بمُذْ لَقلت فى تصغيره مُنَيْذٌ وفى تكسيره أَمْنَاذٌ فتَعُود

١٠ النون المحذوفة لأنّ التصغير والتكسير يَرُدّ الأشياء إلى أصولها كما تقول فى تصغيرِ مُنْذُ وتكسيره إذا سَمَّيْتَ به، وأمّا الفرّاء فاحتجّ بأن قال إنّما قلتُ أنّ الاسم يرتفع بعدها بتقديرِ مبتدأ محذوفٍ وذلك لأنّ مُذْ ومُنْذُ مركّبتان من مِنْ وذُوْ التى بمعنى الّذِى وهى لغةٌ مشهورةٌ قال قَوَّالٌ الطائىّ

فُولاَ لِهٰذَا ٱلْمَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِيًا * هَلُمَّ فَإِنَّ ٱلْمَشْرَفِيَّ ٱلْفَرَائِض

١٥ أراد الّذِى جاء وقال فيها أيضا

أَظُنُّكَ دُونَ ٱلْمَالِ ذُو جِئْتَ تَبْتَغِى * سَتَلْقَاكَ بِيضٌ لِلنُّفُوسِ قَوَابِضُ

أراد الّذِى جِئْتَ تَبْتَغِى وقال مِلْحَةُ الجَرْمىّ

يُغَادِرُ مَحْضَ ٱلْمَاءِ ذُو هُوَ مَحْضُهُ * عَلَى إِثْرِهِ أَنْ كَانَ لِلْمَاءِ مِنْ مَحْضِ

يُرَوِّى ٱلْعُرُوقَ ٱلْبَالِيَاتِ مِنَ ٱلْبِلَى * مِنَ ٱلْعَرْفَجِ ٱلنَّجْدِىِّ ذُو بَادَ وَٱلْحَمْضِ

٢٠ أراد الّذِى هُوَ مَحْضُهُ والّذِى بَادَ وقال سِنان بن الفَحْل

فَإِنَّ ٱلْمَاءَ مَاءُ أَبِى وَجَدِّى * وَبِئْرِى ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

أراد الّذِى حَفَرْتُ (١٠١. ١٠٠) وَالّذِى طَوَيْتُ فلمّا رُكِّبَتا حُذفتِ الواو من ذُو اجتزاءً بالضمّة عنها لأنّهم يجتزِؤون بالضمّة عنِ الواو وبالكسرة عنِ الياء

٢٤ وبالفتحة عنِ الألف قال الشاعر

فَلَوْ أَنَّ ٱلْأَطِبَّا كَانُ حَوْلِى * وَكَانَ مَعَ ٱلْأَطِبَّاءِ ٱلشُّفَاةُ

إِذَا مَا أَذْهَبُوا أَلَمًا بِقَلْبِى * وَإِنْ قِيلَ ٱلشُّفَاةُ هُمُ ٱلْأُسَاةُ

أراد كَانُوا فحَذف الواوَ ٱجتزاء بالضمّة وقال الشاعر

إِذَا مَا شَاؤُ ضَرُّوا مَنْ أَرَادُوا * وَلَا يَأْلُو لَهُمْ أَحَدٌ ضِرَارَا

٥ أراد شاءوا وقال الآخر

وَأَخُو ٱلْغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ * وَيَكُنَّ أَعْدَاءً بُعَيْدَ وِدَادِ

أراد الغَوَانِى وقال الآخر

كَفَاكَ كَفٌّ لَا تُلِيقُ دِرْهَمَا * جُودًا وَأُخْرَى تُعْطِ بِٱلسَّيْفِ ٱلدَّمَا

أراد تُعْطِى وقال الآخر

١٠ لَيْسَ تَخْفَى يَسَارَتِى قَدْرَ يَوْمٍ * وَلَقَدْ يُخْفِ شِيمَتِى إِعْسَارِى

أراد يُخْفِى وقال الآخر

لَا صُلْحَ بَيْنِى فَٱعْلَمُوهُ وَلَا * بَيْنَكُمْ مَا حَمَلَتْ عَاتِقِى

سَيْفِى وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ وَمَا * قَرْقَرَ قُمْرُ ٱلْوَادِ بِٱلشَّاهِقِ

أراد الوَادِى وقال الآخر وهو كَعْبُ بن مالكٍ الأنصارىّ

١٥ مَا بَالُ هَمٍّ عَمِيدٍ بَاتَ يَطْرُقُنِى * بِٱلْوَادِ مِنْ هِنْدٍ إِذْ تَعْدُو عَوَادِيهَا

أراد بِالوادِى وقال أيضا

وَلٰكِنْ بِبَدْرٍ سَائِلُوا عَنْ بَلَائِنَا * عَلَى ٱلنَّادِ وَٱلْأَنْبَاءُ بِٱلْغَيْبِ تَبْلُغُ

أراد على النادِى وقال الآخر

وَلَا أَدْرِ مَنْ أَلْقَى عَلَيْهِ رِدَاءَهُ * عَلَى أَنَّهُ قَدْ سُلَّ عَنْ مَاجِدٍ مَحْضِ

٢٠ أراد أَدْرِى وقال الاخر

فَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّى * بِلَهْفَ وَلَا بِلَيْتَ وَلَا لَوَ ٱنِّى

أراد بِلَهْفَا فحذف الألف ٱجتزاء بالفتحة عنها فكذلك هاهنا حَذف الواو من

٢٢ ذُو ٱجتزاء بالضمّة عنها وصُيِّرا كلمةً واحدةً وإذا كانا مركّبتَيْن من مِنْ وذُو

التى بمعنى ٱلَّذِى فالَّذِى اسمٌ موصولٌ يَفتقــر إلى صلةٍ وعائدٍ والصلة لا تخلو
إمّا أن تكون من مبتدأ وخبرٍ أو فعلٍ وفاعلٍ فإذا قلتَ مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ
أو مُنْذُ لَيْلَتَانِ فالتقدير فيه مَا رَأَيْتُهُ مِنَ ٱلَّذِى هُوَ يَوْمَانِ فحذف هُوَ الذى
هو المبتدأ وبقى الخبر الذى هو يَوْمَانِ وحَذْفُ المبتدأ من الاسم الموصول جائزٌ
٥ كقولك ٱلَّذِى أَخُوكَ زَيْدٌ أى ٱلَّذِى هُوَ أَخُوكَ زَيْدٌ والذى يدلّ على جوازه
قولُهم مَا أَنَا بِالذى قَائِلٌ لَكَ شَيْئًا أى مَا أَنَا بِالذى أَنَا قَائِلٌ لَكَ شَيْئًا
وهذا كثير فى كلامهم فأمّا إذا كان الاسم بعدها مخفوضًا فهو مخفوض بمِنْ
ولهذا إذا ظهرَتِ النون فى مُنْذُ كان الاختيارُ الخفضَ وإذا لم تَظْهَرْ كان
الاختيارُ الرفعَ ، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه مرفوع ما
١٠ بعدها لأنّه خبرٌ عنهما وذلك (fol. 131) لأنّ مُذْ ومُنْذُ معناها الأَمَدُ ألاَ ترى أنّ
التقدير فى قولك مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ ومُنْذُ لَيْلَتَانِ أى أَمَدُ ٱنْقِطَاعِ الرُّؤْيَةِ
يَوْمَانِ وأَمَدُ ٱنْقِطَاعِ الرُّؤْيَةِ لَيْلَتَانِ والأَمَدُ فى موضعِ رفعٍ بالابتداء فكذلك
ما قام مقامَه وإذا ثبت أنّهما مرفوعان بالابتداء وجب أن يكون ما بعدها
خبرًا عنهما وإنّما بُنِيَا لتضمُّنهما معنَى مِنْ وإِلَى ألاَ ترى أنّك إذا قلتَ مَا
١٥ رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ ومُنْذُ لَيْلَتَانِ كان معناه مَا رَأَيْتُهُ مِنْ أَوَّلِ هَذَا الوَقْتِ إِلَى
آخِرِهِ وبُنِيت مُذْ على السكون لأنّه الأصل فى البناء وبُنِيت مُنْذُ على الضمّ
لأنّه لمّا وجب تَحْرِيكُها لِالْتقاء الساكِنَيْن حُرِّكت بالضمّ لأنّ من كلامهم
أن يُتْبِعوا الضمّ الضمّ كما قالوا رُدُّ يَا فَتَى والشواهد على ذلك كثيرةٌ جِدًّا
وقد ذكرنا ذلك فى مواضعه فلا يفتقر إلى ذكره هاهنا ، وأمّا الجواب عن
٢٠ كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّهما مركّبتان من مِنْ وإذْ قلنا لا نسلّم وأىّ دليل
يدلّ على ذلك وهل يُمكِن الوُقوفُ عليــه إلاّ بوَحْىٍ أو تنزيلٍ وليس إلى
ذلك سبيلٌ وقولهم أنّه من العرب مَن يقول فى مُنْذُ مِنْذُ بكسرِ الميم قلنا أوّلاً
هذه لُغَيَّةٌ شاذّةٌ نادرةٌ لا يُعرَّج عليها وليس فيها حجّةٌ على أنّها مركّبةٌ من مِن
وإذْ وإنّما هى لُغَيَّةٌ نادرةٌ بكسرٍ كما جاءتِ اللغةُ الفصيحة المشهورة بالضمّ فهو
٢٥ من جملةِ ما جاء على لغتَيْن الضمّ والكسرِ والضمّ أفصحُ فأمّا أن تدلّ على

أنّها مركّبة من مِنْ وإِذْ فكَلّاَ، وقولهم أنّ الرفع بعدها يكون بتقديرِ فعلٍ والتقدير فيه مُذْ مَضَى يَوْمَانِ ومُنْذُ مَضَى لَيْلَتَانِ آعتبارًا بإِذْ والخفض يكون بعدها آعتبارًا بمِنْ قلنا هذا باطل لأنّ الحرفَيْن إذا رُكّبا بطل عَمَلُ كلٍّ واحد منهما مفردًا وحَدَثَ حكمٌ آخَرُ كما قلنا فى لَوْلَا ولَوْمَا وإلاّ وما أشبه ذلك

٥ وقد ذكرنا ذلك مُستقصًى فى مسئلة الاستثناء وهذا هو الجواب عن قول الفرّاء أنّهما مركّبتان من مِنْ وذُو التى بمعنى الّذِى والذى يُبطل ما ذهب إليه الفرّاء أنّ ذُو التى بمعنى الّذِى إنّما تَستعملها طَيِّءٌ خاصّةً ومُنْذُ يَوْمَانِ بالرفع مُستعمَلٌ فى لغةِ جميعِ العرب فكيف آستعملَتِ العربُ قَاطِبَةً ذُو بمعنى اَلّذِى مع مِنْ على زَعْمِكم دون سائر المواضع وهل ذلك إلاّ تحكُّمٌ محضٌ لا

١٠ دليلَ عليه، وقولهم أنّ التقدير فيه مِنَ اَلّذِى هُوَ يَوْمَانِ فحُذف المبتدأ الذى هو هُوَ كقولهم الّذِى أَخُوكَ زَيْدٌ أى الّذِى هُوَ أَخُوكَ قلنا وهذا أيضا لا يَستقيم لأنّ حَذْفَ المبتدأ من صلة الاسم الموصول لا يجوز فى نحوِ الّذِى أَخُوكَ زَيْدٌ أى الّذِى هُوَ أَخُوكَ وإنّما يجوز ذلك جوازًا ضعيفًا إذا طال (fol. 132) الكلام كقولهم اَلّذِى رَاغِبٌ فِيكَ زَيْدٌ ومَا أَنَا بِالذى قائِلٌ لَكَ شَيْئًا وما

١٥ أشبه ذلك على أنّ من النحويّين مَن يجعل الحذف فى هذا النحو أيضا شاذًّا لا يُقاس عليه وإذا كان شاذًّا لا يُقاس عليه مع طُول الكلام فمع عدمه أَوْلَى فدلّ على فَسادِ ما ذهب إليه والله أعلم،

---

٥٧ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز الخفض فى القَسَم بإضمارِ حرفِ الخفض من

٢٠ غيرِ عِوَضٍ وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز ذلك إلاّ بِعِوَضٍ نحو ألف الاستفهام نحو قولك للرجل آللهِ مَا فَعَلْتَ كَذَا أو هـا للتنبيهِ نحو هَا آللهِ، أمّا الكوفيّون فآحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا ذلك لأنّه قد جاء عن العرب

٢٢ أنّهم يُلقون الواو من القَسَم ويخفضون بهـا قال الفرّاء سمعناهم يقولون آللهِ

لَتَفْعَلَنَّ فيقول المُجيب اَللّٰهِ لَأَفْعَلَنَّ بألفٍ واحدةٍ مقصورةٍ فى الثانيه فيَخفِض بتقديرِ حرفِ الخفض وإن كان محذوفًا وقد جاء فى كلامهم إعمالُ حرفِ الخفض مع الحذف حَكى يونسُ بن حَبيبٍ البصرىُّ أنّ مِن العرب مَن يقول مررتُ برجلٍ صالحٍ إلّا صالحٍ فَطالحٍ أى إلّا أكن مررتُ برجلٍ صالحٍ فقد ٥ مررتُ بطالحٍ ورُوى عن رُؤبَةَ بن العجّاج أنّه كان إذا قيل له كَيْفَ أَصبحتَ يقول خَيْرٍ عافاك اللهُ أى بِخَيْرٍ قال الشاعر

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فى طَلَلِـهْ * كِدتُّ أَقْضِى ٱلْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

فخفض رَسْمِ بإضمار حرف الخفض وقال الآخر

لَاهِ ٱبْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِى حَسَبٍ * عَنِّى وَلَا أَنْتَ دَيَّانِى فَتَخْزُونِى

١٠ فخفض لَاهِ بتقدير اللام كأنّه قال لِلّٰهِ ٱبْنُ عَمِّكَ وقال الآخر

أَجِدَّكَ لَسْتَ ٱلدَّهرَ رَائِىَ رَامَةٍ * وَلَا عَاقِلٍ إِلَّا وَأَنْتَ جَنِيبُ
وَلَا مُصْعِدٍ فِى ٱلْمُصْعِدِينَ لِمَنْعِجٍ * وَلَا هَابِطٍ مَا عِشْتَ هَضْبَ شَطِيبِ

فخفض على تقدير الباء كأنّه قال بِمُصْعِدٍ وقال الآخر

بَدَا لِىَ أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى * وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

١٥ وقال الآخر وهو الفَرَزْدَقُ

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً * وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

فخفض ناعبٍ بإضمارِ حرف الخفض وقال الفرزدق أيضا

وَمَا زُرْتُ سَلْمَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً * إِلَىَّ وَلَا دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُـهْ

فخفض دَيْنٍ بإضمارِ (fol. 133) حرف الخفض والذى يدلّ على ذلك أنّكم تُعمِلون ٢٠ رُبَّ مع الحذف بعد الواو والفاء وبَلْ فدلّ على جوازه، وأمّا البصريّون فاَحتجّوا بأن قالوا أجمعْنا على أنّ الأصل فى حروف الجرّ أن لا تعمل مع الحذف وإنّما تعمل مع الحذف فى بعض المواضع إذا كان لها عِوَضٌ ولم يُوجَدْ هاهنا فبَقِينا فيما عَداهُ على الأصل والتمسّكُ بالأصل تمسّكٌ بِٱستصحاب ٢٤ الحال وهو من الأَدِلّة المُعتبَرة ويخرج على هذا الجرُّ إذا دخلتْ ألفُ الاستفهام

وهَا التنبيه نحو آللّهِ مَا فَعَلَ وهَا آللّهِ مَا فَعَلْتُ لأنّ ألف الاستفهام وهَا صارَتَا
عِوَضًا عن حرف القَسَم والذى يدلّ على ذلك أنّه لا يجوز أن يظهر معهـا
حرف القَسَم فلا يقال أَوَآللّهِ ولا هَا وَآللّهِ لأنّه لا يجوز أن يُجمَع بين العِوَض
والمُعَوَّض ألَا ترى أنّ الواو لمّا كانت عِوَضًا عن الباء لم يجز أن يُجمَع بينهما
٥ فلا يجوز أن يُقال بِوَآللّهِ لَأَفْعَلَنَّ فكذلك هاهنا ، وأمّا الجواب عن كلمات
الكوفيّين أمّا آحتجاجهم بقولهم آللّهِ لَأَفْعَلَنَّ فإنّما جاز ذلك مع هذا الاسم
خاصّةً على خلاف القياس لكثرةِ آستعماله كما جاز دخولُ حرف النداء عليه
مع الألف واللام دون غيره من الأسماء لكثرة الاستعمال فكذلك هاهنا
جاز حَذْفُ حرف الخفض لكثرة الاستعمال مع هذا الاسم دون غيره فبَقِينا
١٠ فيما عَداهُ على الأصل يدلّ عليه أنّ هذا الاسم يختصّ بما لا يكون فى غيره
ألَا ترى أنّه يَختصّ بالتاء كقوله تعالى وَتَآللّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ وإن كان لا
يجوز دخول التاء فى غيره كما لا يجوز إدخالُ التاء فى آسْتَتَوا إلّا فى خلاف
الخِصب ولا يقال تَآلرَّحْمٰنِ ولا تَآلرَّحِيمِ وكما أنّ ما حكاه أبو الحسن الأخفشُ
من قوله تَرَبِّى لا يدلّ على جوازه لِشُذُوذِهِ وقِلّته فكذلك قولهم آللّهِ لَأَفْعَلَنَّ
١٥ لا يدلّ على جوازه فى غيره وآختصاصُ هذا الاسمِ بهذا الحكم كآختصاصِ
لَاتَ بحِينٍ ولَدُنْ بغُدْوَة وجاءتْ بحاجَتِكَ فى قولهم مَا جاءتْ حَاجَتَكَ فانّ لَاتَ
لا تعمل إلّا فى الحِين ولَدُنْ لا تنصب إلّا غُدْوَةً وجاءتْ لا تنصب إلّا حَاجَتَكَ
كأنّهم قالوا مَا صَارَتْ حَاجَتَكَ أو كَانَتْ حَاجَتَكَ وأدخلوا التاء على مَا إذ
كان مَا هو الحاجة كما قال بعضهم مَنْ كَانَتْ أُمَّكَ فنصب الأمّ وأنّث مَنْ
٢٠ حيث أوقعها على مونّثٍ ولأنّ هذا الاسم عَلَم فجاز أن يختصّ بما لا يكون فى
غيره لأنّ الأسماء الأعلام كثيرا ما يعدل ببعضها عن قياس الكلام ألَا ترى
أنّهم قالوا مَوْهَبٌ ومَوْرَقٌ ففتحوا العين وقياسُها أن تُكسَر وكذلك قالوا حَيْوَة
بالواو وإن كان قياسها أن يكون بالياء وكذلك قالوا مَزْيَدٌ ومَكْوَزَةُ ومَدْيَنُ
فصحّحوا وإن كان القياس (fol. 134) أن يُعلّوا لأنّ ما كان من الأسماء على مَفْعَل
٢٥ أو مَفْعِل فإنّه يَعتلّ لِمجيئهِ على وزن الفعل وفصلِ الميم له من أمثلته وكذلك

قالوا مَحْبَبٌ بغير اْدِّغامٍ وإن كان القياسُ الادِّغامَ وكذلك قالوا العَجّاج والحَجّاج بإمالة الألف وإن كان قياسها أن لا تُمال لعدم شرط الإمالة من الياء والكسرة وهذا لأنّ من كلامهم أن يجعلوا الشيء فى موضعٍ على غير حالِهِ فى سائر الكلام إمّا لكثرة الاستعمال أو تنبيهٍ على أصلٍ أو غيرِ ذلك، وأمّا
٥ آحتجاجهم بما حكَى يونسُ أنّ مِن العرب مَن يقول مررتُ بِرَجُلٍ صالحٍ إلاّ صالحٍ فطالحٍ أى إلاّ أكن مررتُ برجلٍ صالحٍ فقد مررتُ بطالحٍ قلنا هذا لغةٌ قليلةٌ فى الاستعمال بعيدةٌ عنِ القياس فلا يجوز أن يُقاسَ عليها أمّا قلّتُها فى الاستعمال فظاهرٌ لأنّ أكثرَ العرب لا تتكلّم بها وإنّما جاءت قليلةً فى لغةٍ لبعض العرب وأمّا بُعْدُها عنِ القياس فإنّك تفتقر إلى إضمارِ أشياء وحكم
١٠ الإضمار أن يكون شيئًا واحدًا ألَا ترى أنّك اذا قلت مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صالحٍ إلاّ صالحٍ فطالحٍ تقديرُه إلاّ أكن مررتُ بصالحٍ فتفتقر إلى أشياء وذلك بعيدٌ عنِ القياس وهذا شبيه بقول النحويّين وما مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَكَيْفَ أَخِيهِ ويقول الرجل جِئْتُكَ بِدِرْهَمٍ فيقول المُجيب فَهَلاَّ دِينَارٍ وهذا كلّه رَدِئٌ لا نتكلّم به العرب، وأمّا ما رُوى عن رُؤْبَةَ من قوله خَيْرٍ عَافَاكَ اللهُ أى بِخَيْرٍ فهو من
١٥ الشاذّ الذى لا يُعْتَدُّ به لِقلّته وشذوذِهِ وكذلك جميعُ ما آستشهدوا به من الأبيات وقد أَجَبْنَا عنها فى مواضعها بما يُغْنِى عنِ الإعادة، وأمّا إضمارُ رُبَّ بعد الواو والفاء وبَلْ وهى حروفُ جرٍّ فإنّما جاز ذلك لأنّ هذه الأحْرُفَ صارت عِوَضًا عنها دالّةً عليها فجاز حَذْفُها وما حُذف وفى اللفظ على حَذْفِهِ دلالةٌ أو حُذف إلى عوضٍ وبدلٍ فهو فى حكم الثابت وقد بيّنّا ذلك مُستقصًى فى موضعه
٢٠ بخلاف هاهنا فإنّكم جوّزتم حَذْفَ حرفِ القَسَم ولا دلالةَ فى اللفظ على حذفه ولا الى عوضٍ وبدلٍ فبَان الفرق بينهما والله أعلم،

٥٨ مسئلة

٢٢ ذهب الكوفيّون إلى أنّ اللام فى قولهم لَزَيْدٌ أَفْضَلُ مِن عَمْرٍو جوابُ

قَسَمٍ مقدَّرٍ والتقدير وَٱللّٰهِ لَزَيْدٌ أَفْضَلُ مِن عَمْرٍو فأُضمر اليمينُ ٱكتفاءً باللام
منها وذهب البصريّون إلى أنّ اللامَ لامُ الابتداء، أمّا الكوفيّون فٱحتجّوا
بأن قالوا الدليل على أنّ هذه اللام جوابُ القَسَم وليست لامَ الابتداء أنّ
هذه اللام يجوز أن يَلِيَهَا المفعول الذى يجب لــه النصب وذلك نحو قولهم
٥ لَطَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ فلو كانت هذه اللام لامَ الابتداء لَكان يجب أن يكون
(fol. 135) ما بعدها مرفوعًا ولَمّا كان يجوز أن يَلِيَهَا المفعول الذى يجب أن
يكون منصوبا، وأمّا البصريّون فٱحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّها لامُ
الابتداء أنّها إذا دخلت على المنصوب بظَنَنْتُ أَوجبَتْ له الرفعَ وأَزالت عنه
عَمَلَ ظَنَنْتُ تقول ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا فإذا أدخلتَ على زيد اللام قلتَ ظَنَنْتُ
١٠ لَزَيْدٌ قَائِمٌ فأَوجبَتْ له الرفع بالابتداء بعد أن كان منصوبا فدلّ على أنّها
لامُ الابتداء قالوا ولا يجوز أن يُقال أنّ الظنّ محمول على القَسَم فاللامُ
جواب القَسَم كقولهم وَٱللّٰهِ لَزَيْدٌ قَائِمٌ لا لامُ الابتداء فإذا كانت جوابَ
القَسَم فحُكْمُها أن تُبطِل عملَ ظَنَنْتُ فلهذا وجب أن يُرفَع زيد بما بعده لا
بالابتداء وهذا لأنّ حكمَ لامِ القَسَم فى كلِّ موضعٍ أن لا يعمل ما قبلها فيما
١٥ بعدها ولا ما بعدها فيما قبلها لأنّ ما بعدها من الكلام محلوفٌ عليه فلو
جُعل شىء منه قبلها لَزال منه معنى الحَلْف عليه لأنّا نقول لا يجوز أن يكون
الظنّ قَسَمًا لأنّه إنّما نُقسِم بالشىء فى العادة إذا كان عظيما عند الحالف
كقوله وَٱللّٰهِ وَٱلْقُرْآنِ وَٱلنَّبِيِّ وَأَبِي وما أشبه ذلك ممّا يَحلف به أهلُ الجاهليّة
والإسلام ومعنى الظنّ خارجٌ عن هذا المعنى، فأمّا قولهم جَيْرِ لَأَذْهَبَنَّ وعَوْضَ
٢٠ لَأَقُومَنَّ وكَلّاً لَأَنْطَلِقَنَّ فإنّما أَقسموا بها لأنّهم أجرَوْها مجرى حقٍّ والحقُّ معظَّم
فى النفوس بخلاف الظنّ الذى فيه معنى الشكّ وجَيْرِ بمعنى نَعَمْ قال الشاعر

إِنَّ ٱلَّذِى أَغْنَاكَ يُغْنِينِى جَيْرْ * وَٱللّٰهُ نَفَّاحُ ٱلْيَدَيْنِ بِٱلْخَيْرْ

وعَوْضَ بمعنى الدَّهْرَ قال الشاعر

٢٤ رَضِيعَىْ لِبَانٍ ثَدْىَ أُمٍّ تَحَالَفَا * بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضَ لَا نَتَفَرَّقُ

وفى عَوْضَ ثلاث لغات عَوْضُ بالضمّ وعَوْضَ بالفتح وعَوْضِ بالكسر وكَلاَّ بمعنى حَقًّا قال الشاعر

أَلَيْسَ قَلِيلاً نَظْرَةٌ إِنْ نَظَرْتِهَا * إِلَيْكِ وَكَلاَّ لَيْسَ مِنْكِ قَلِيلُ

وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّ هذه اللامَ ليست لامَ
٥ الابتداء لأنّ الابتداء يُوجِب الرفعَ وهذه اللام يجوز أن يَلِيَها المفعول الذى يجب له النصب نحو قولهم لَطَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ قلنا الأصل فى اللام هاهنا أن تَدخل على زيد الذى هو المبتدأ وإنّما دخلت على المفعول الذى هو معمول الخبر لأنّه لمّا قُدّم فى صدر الكلام وقع موقِعَ المبتدأ فجاز دخول اللام عليه لأنّ الأصل فى هذه اللام أن تدخل على المبتدأ فإذا وقع المفعول موقعَه
١٠ جاز أن تدخل هذه اللام عليه كما تدخل على المبتدأ وإذا جاز دخول هذه اللام على معمول الخبر إذا وقع موقعَه كقولك إنّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ آكِلٌ وكقول الشاعر (fol. 136)

إِنَّ ٱمْرَأً خَصَّنِى عَمْدًا مَوَدَّتَهُ * عَلَى ٱلتَّنَاءِى لَعِنْدِى غَيْرُ مَكْفُورِ

وإن كان الأصل فيها أن تدخل بعد نَقْلِها عن الاسم على الخبر لا على
١٥ معموله لوقوعه موقعَه فكذلك يجوز دخول هذه اللام على المفعول إذا وقع موقِعَ المبتدأ وإن كان الأصل فيها أن تدخل على المبتدأ لوقوعه موقعه والله أعلم،

٥٩ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ قولهم فى القَسَم أَيْمُنُ ٱللهِ جمعُ يَمِينٍ وذهب
٢٠ البصريّون إلى أنّه ليس جمعَ يمين وأنّه ٱسمٌ مفرد مشتقٌ من اليُمْن، أمّا الكوفيّون فٱحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّ أَيْمُن جمعُ يَمِينٍ أنّه على وزن أَفْعُلٍ وهو وزنٌ يختصّ به الجمع ولا يكون فى المفرد يدلّ عليه أنّ التقدير
٢٢ فى قولهم أَيْمُنُ ٱللهِ أى عَلَيَّ أَيْمُنُ ٱللهِ أى أَيْمانُ ٱللهِ عَلَيَّ فِيمَا أُقْسِم بِهِ وهم

يقولون فى جمع يَمِين أَيْمُنٌ قال زُهيرٌ

فَتُجْمَعُ أَيْمُنٌ مِنَّا وَمِنْكُمْ * بِمُقْسَمَةٍ تَمُورُ بِهَا ٱلدِّمَاءُ

وقال الأَزْرَقُ العَنْبَرِىّ

طِرْنَ ٱنْقِطَاعَةَ أَوْتَارٍ مُحَظْرَبَةٍ * فِى أَقْوُسٍ نَازَعَتْهَا أَيْمُنٌ شُمُلَا

٥ وقال الآخَر

يَأْتِى لَهَا مِنْ أَيْمُنٍ وَأَشْمُلِ

والأصل فى همزة أَيْمُن أن تكون همزةَ قَطْعٍ لأنّه جمعٌ إلّا أنّها وُصلت لكثرة الاستعمال وبَقِيَتْ فتحتُها على ما كانت عليه فى الأصل ولو كانت على ما زعمتم فى الأصل همزةَ وصلٍ لكان ينبغى أن تكون مكسورةً على حركتها ١٠ عندكم فى الأصل والذى يدلّ على أنّها ليست همزةَ وصلٍ أنّها ثبتتْ فى قولهم أَمُ ٱللهِ لَأَفْعَلَنَّ فتدخل الهمزة على الميم وهى متحرِّكةٌ ولو كانت همزةَ وصلٍ لوجب أن تُحذَف لِتحرُّكِ ما بعدها، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه مفرد وليس بجمعِ يمينٍ لأنّه لو كان جمعَ يمين لَوجب أن تكون همزتُه همزةَ قطعٍ فلمّا وجب أن تكون همزتُه همزةَ وصلٍ دلّ على أنّه ليس ١٥ بجمعِ يمين قال الشاعر

وَقَدْ ذَكَرَتْ لِى بِٱلْكَثِيبِ مُؤَالِفًا * قِلَاصَ سُلَيْمٍ أَوْ قِلَاصَ بَنِى بَكْرِ

فَقَالَ فَرِيقُ ٱلْقَوْمِ لَمَّا نَشَدتُّهُمْ * نَعَمْ وَفَرِيقٌ لَيْمُنُ ٱللهِ مَا نَدْرِى

يدلّ عليه وهو أنّهم قالوا فى أَيْمُنُ ٱللهِ مُ ٱللهِ ولو كان جمعًا لَمَا جاز حذفُ جميعِ حروفه إلّا حرفًا واحدًا إذ لا نظيرَ له فى كلامهم فدلّ على أنّه ٢٠ ليس بجمعٍ فوجب أن يكون مفردا وأمّا ما ذكروه من كونها همزةَ وصلٍ لكثرة الاستعمال فَسَنُبَيِّنُ أنّه حجّةٌ عليهم فى الجواب عن كلماتهم إن شاء الله تعالى، أمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّه جمعُ يَمِينٍ بدليلِ أنّه على وزن أَفْعُلٍ وأَفْعُلٌ وزنٌ يختصّ به الجمع ولا يكون فى المفرد قلنا لا نسلّم بل قد جاء ذلك فى المفرد فإنّهم قالوا رَصَاصٌ (fol. 137) آنُكٌ وهو ٢٥ الخالص وقالوا أَسْنُمَةٌ اسم موضع وأَكَمَةٍ وأَشُدٌّ على الصحيح وهو منتهى

الشباب والقوّة وقيل هو الحُلُم وقيل عشرون سنة وقيل ثلاث وثلاثون سنة وقيل أربعون سنة، وقولهم الأصل فى الهمزة أن تكون همزةَ قطعٍ لأنّه جمعُ يمين قلنا لو كانت الهمزة فيه همزةَ قطع لَمَا جاز فيه كسرُ الهمزة فقيل إِيمُنُ ٱللهِ لأنّ ما جاء من الجمع على وزنِ أَفْعُل لا يجوز فيه كسرُ الهمزة فلمّا ٥ جاز هاهنا بالاجماعِ كسرُ الهمزة دلّ على أنّها ليست همزةَ قطعٍ، وأمّا قولهم أنّها لو كانت همزةَ وصلٍ لكان ينبغى أن تكون مكسورةً قلنا إنّما جاءت مفتوحةً وإن كان القياس يقتضى أن تكون مكسورةً لأنّهم لمّا كثُر آستعماله فى كلامهم فتحوا فيه الهمزة لأنّها أخفُّ من الكسرة كما فتحوا الهمزة التى تَدخل على لام التعريف وإن كان الأصل فيها الكسر لكثرة الاستعمال فكذلك هاهنا، ١٠ وأمّا قولهم أنّ الهمزة ثبتت فى قولهم أَمُ ٱللهِ لَأَفْعَلَنّ مع تحرُّكِ ما بعدها قلنا إنّما ثبتتِ الهمزة فيه من وجهَيْن أحدهما أنّ الأصل فى الكلمة أَيْمُنٌ فالهمز أدخله على الياء وهى ساكنة فلمّا حُذفت وحذفُها غيرُ لازمٍ بقِى حكمها والثانى أنّ حركة الميم حركةُ إعرابٍ وليست لازمةً وتَسقُط فى الوقف فلذلك ثبتت همزة الوصل والدليل على ذلك أنّ العرب تقول فى ٱلْأَحْمَر أَلحْمَرُ فلا ١٥ يحذِفون همزة الوصل لأنّ حركةَ اللام ليست بلازمةٍ وبعض العرب يحذِفون الهمزة لِتحرُّكِ ما بعدها على أنّ مِن العرب مَن يقول مُ ٱللهِ فيحذِف الهمزة وفيها لغات كثيرة تُنيف على عشر لغاتٍ أَيْمُنُ ٱللهِ وإِيمُنُ ٱللهِ وأَيْمُ ٱللهِ وإِيمُ ٱللهِ وأَمُ الله ومُ ٱللهِ ومَ ٱللهِ ومِ ٱللهِ ولَيْمُنُ ٱللهِ ومُنُ ٱللهِ ومُنْ رَبّى ومِنْ رَبّى ومُن لا تدخل إلّا على رَبٍّ وحدَه ولا تدخل على غيره كما لا ٢٠ تدخل التاء إلّا على الله فى تَاللهِ والله أعلم،

٦٠ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير ٢٢ الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر وذهب البصريّون إلى أنه لا يجوز

ذلك بغير الظرف وحرف الجرّ، أمّا الكوفيّون فٱحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا ذلك لأنّ العرب قدِ ٱستعملته كثيرا فى أشعارها قال الشاعر

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ ٭ زَجَّ ٱلْقَلُوصَ أَبِى مَزَادَهْ

والتقدير زَجَّ أَبِى مَزَادَةَ القَلوصَ ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص ٥ وهو مفعول وليس بظرفٍ ولا حرفِ خفضٍ وقال الآخر

تَمُرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ ٭ غَلَائِلَ عَبْدُ ٱلْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا

والتقدير شَفَتْ غَلَائِلَ صُدُورِهَا عَبْدُ القَيْسِ مِنْهَا ففصل بين المضاف والمضاف إليه (fol. 138) وقال الآخر

يَطُفْنَ بِحُوزِىِّ ٱلْمَرَاتِعِ لَمْ تُرَعْ ٭ بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ ٱلْقِسِىِّ ٱلْكَنَائِنِ

١٠ والتقدير مِنْ قَرْعِ الكَنَائِنِ القِسِىَّ وقال الآخر

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطَّ بَهْجَتِهَا ٭ كَأَنَّ قَفْرًا رُسُومَهَا قَلَمَا

والتقدير بَعْدَ بَهْجَتِهَا ففصل بين المضاف الذى هو بَعْدَ والمضاف إليه الذى هو بَهْجَتِهَا بالفعل الذى هو خَط ونقديرُ البيت فأَصْبَحَتْ قَفْرًا بَعْدَ بَهْجَتِهَا كَأَنَّ قَلَمًا خَطَّ رُسُومَهَا وقد حَكَى الكِسائىّ عنِ العرب هَذَا غُلَامُ وَٱللّٰهِ زَيْدٍ ١٥ وحَكَى أبو عُبَيْدَةَ قال سمِعتُ بعض العرب يقول إنّ الشَّاةَ لَتَجْتَرُّ فتَسْمَعُ صَوْتَ وَٱللّٰهِ رَبِّهَا ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله وَٱللّٰهِ وإذا جاء هذا فى الكلام ففى الشعر أَوْلَى وقد قرأ ٱبن عامرٍ أحد القرّاء السبعة وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ بنصبِ أَوْلَادَهُمْ وجرِّ شُرَكَائِهِمْ ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله أَوْلَادَهُمْ والتقدير فيه قَتْلُ ٢٠ شُرَكَائِهِمْ أَوْلَادَهُمْ ولهذا كان منصوبا فى هذه القِراءة وإذا جاء هذا فى القرآن ففى الشعر أَوْلَى، وأمّا البصريّون فٱحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه لا يجوز ذلك لأنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة شىء واحدٍ فلا يجوز أن يُفصَل بينهما وإنّما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجرّ كما قال عَمْرُو بن قَمِيئَةَ

٢٤ لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا ٱسْتَعْبَرَتْ ٭ لِلّٰهِ دَرُّ ٱلْيَوْمَ مَنْ لَامَهَا

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف لأنّ التقديـر لِلّهِ دَرُّ مَنْ لَامَهَا ٱلْيَوْمَ وقال أبو حَيَّةَ النُّمَيْرِىّ

كَمَا خُطَّ ٱلْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا * يَهُودِىٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

ففصل بين المضاف والمضاف إليه لأنّ تقديره بِكَفِّ يَهُودِىٍّ يَوْمًا وقال ٥ ذُو الرُّمَّةِ

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا * أَوَاخِرِ ٱلْمَيْسِ أَصْوَاتُ ٱلْفَرَارِيجِ

وقالتِ امرأة من العرب دُرْنَا بنت عَبْعَبَةَ الجَحْدَرِيّة وقيل عَمْرَةُ الجُشَمِيّة

هُمَا أَخَوَا فِى ٱلْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ * إِذَا خَـافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعَاهُمَـا

ففصل بين المضاف والمضاف إليه لأنّ تقديره هُمَا أَخَوَا مَنْ لَا أَخَا لَهُ فِى ١٠ الحَرْبِ لأنّ الظرف وحرف الجرّ يَتَّسِع فيهما ما لا يَتَّسِع فى غيرهما فبَقِيْنَا فيما سواهما على مُقتضَى الأصل، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا ما أنشدوه فهو مع قلّته لا يُعرف قائله فلا يجوز الاحتجاج به وأمّا ما حَكَى الكِسائىّ من قولهم هذَا غُلَامَ وَٱللّهِ زَيْدٍ وما حكاه أبو عُبيدةَ عن بعض العرب من قوله فَتَسْمَعُ صَوْتَ وَٱللّهِ رَبِّهَا فنقول إنّما جاء ذلك فى اليمين لأنّها تدخل على أخبارهم ١٥ للتوكيد فكأنّهم لمّا جازوا بها موضعها استدركوا ذلك بوَضْع اليمين (fol. 139) حيث أدركوا من الكلام ولهذا يسمّونها فى مثلِ هذا النحو لَغْوًا لِزيادتها فى الكلام فى وقوعها غيرَ موقعِها والذى يدلّ على صحّةِ هذا أنّا أجمعْنا وإيّاكم على أنّه لم يَجِئْ عنهمُ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغيرِ اليمين فى اختيار الكلام، وأمّا قِراءةُ مَن قرأ من القرّاء وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٢٠ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ فلا يَسوغ لكمُ الاحتجاج بها لأنّكم لا تقولون بمُوجِبها لأنّ الإجماع واقعٌ على امتناعِ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول فى غيرِ ضرورةِ الشعر والقرآنُ ليس فيـه ضرورةٌ وإذا وقع الإجماع على امتناعِ الفصل بينهما فى حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطِرار فبَانَ أنّها إذا لم يجز أن تُجعَل حجّةً فى النظير لم يجز أن تُجعَل حجّةً فى النَقيض ٢٥ والبصريّون يذهبون إلى وَهْيِ هذه القِراءة ووَهْمِ القارئ إذ لو كانت صحيحةً

لَكان ذلك من أفصحِ الكلام وفي وُقوعِ الإجماع على خِلافِه دليلٌ على
وَهْيِ القِراءة وإنّما دعا ابنَ عامرٍ إلى هذه القِراءة أنّه رأى في مصاحف
أهل الشأم شركايهم مكتوبا بالياء ومصاحفُ أهل الحجاز والعِراق شركاوهم
بالواو فدلّ على صحّةِ ما ذهبنا إليه والله أعلم،

٥ ## ٦١ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا ٱختلف اللفظان
وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز، أمّا الكوفيّون فٱحتجّوا بأن قالوا إنّما
قلنا ذلك لأنّه قد جاء ذلك في كتاب الله وكلام العرب كثيرا قال الله
تعالى إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ واليقين في المعنى نَعْتٌ للحقّ لأن الأصل فيه
١٠ الحقُّ اليَقِينُ والنعت في المعنى هو المنعوت فأضاف المنعوت إلى النعت وهما
بمعنًى واحدٍ وقال تعالى وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ خَيْرٌ والآخرة في المعنى نعتُ الدار
والأصل فيه وَلَلدَّارُ الآخِرَةُ خَيْرٌ كما قال تعالى في موضعٍ آخَرَ وَلَلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ
خَيْرٌ فأضاف دار إلى الآخرة وهما بمعنًى واحدٍ وقال تعالى جَنَّاتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ
والحبُّ في المعنى هو الحَصِيد وقد أضافه إليه وقال تعالى وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ
١٥ ٱلْغَرْبِيِّ والجانب في المعنى هو الغَرْبِيّ ثمّ قال الراعي

وَقَرَّبَ جَانِبَ ٱلْغَرْبِيِّ يَأْدُو ‧ مَدَبَّ ٱلسَّيْلِ وَٱجْتَنَبَ ٱلشَّعَارَا

ومن ذلك قولهم صَلَاةُ ٱلْأُولَى ومَسْجِدُ الجَامِعِ وبَقْلَةُ الحَمْقَاء والأُولَى في المعنى
هي الصلاةُ والجامع هو المسجد والبقلة هي الحمقاء وقد أضافوها إليها فدلّ
على ما قلناه، وأمّا البصريّون فٱحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه لا يجوز لأنّ
٢٠ الإضافة إنّما يُراد بها التعريفُ (fol. 140) والتخصيصُ والشيء لا يَتعرّف بنفسه
لأنّه لو كان فيه تعريف كان مستغنيا عنِ الإضافة وإن لم يكن فيه تعريفٌ
كان بإضافته إلى ٱسمه أبعدَ من التعريف إذ يَستحيل أن يَصيرَ شيئًا آخَرَ

بإضافة آسمه إلى آسمه فوجب أن لا يجوز كما لو كان لفظُهما مُتَّفِقًا، وأمّا
الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا ما آحتجّوا به فلا حجّةَ لهم فيه لأنّه كلّه
محمولٌ على حَذْفِ المضاف إليه وإقامةِ صفته مقامَه أمّا قوله تعالى إِنَّ هٰذَا
لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ فالتقدير فيه حَقُّ الأَمْرِ اليَقِينِ كما قال تعالى وَذٰلِكَ دِينُ
٥ ٱلْقَيِّمَةِ أى دِينُ المِلَّةِ القَيِّمَةِ وأمّا قوله تعالى وَلَدَارُ ٱلآخِرَةِ خَيْرٌ فالتقدير فيه
وَلَدَارُ السَّاعَةِ الآخِرَةِ وأمّا قوله تعالى وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ أى حَبَّ الزَّرْعِ الحَصِيدِ
ووصف الزَّرْعَ بالحَصِيد وهو التحقيق لأنّ الحَبّ آسمٌ لِمَا يَنبُت فى الزرع
والحَصْد إنّما يكون للزَّرْع الذى ينبت فيه الحبُّ لا للحبّ ألّا ترى أنّك
تقول حصدتُ الزَّرْعَ ولا تقول حصدتُ الحبّ وأمّا قوله تعالى وَمَا كُنْتَ
١٠ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ فالتقدير فيه بِجَانِبِ المَكَانِ الغَرْبِيِّ وأمّا قولهم صَلَاةُ الأُولَى
فالتقدير فيه صَلَاةُ السَّاعَةِ الأُولَى وأمّا قولهم مَسْجِدُ الجَامِعِ فالتقدير فيه مَسْجِدُ
المَوْضِعِ الجَامِعِ وأمّا قولهم بَقْلَةُ الحَمْقَاء فالتقدير فيه بَقْلَةُ الحَبَّةِ الحَمْقَاء لأنّ
البقلة آسمٌ لِمَا نبت من تلك الحبّة ووصف الحبّة بالحُمْق وهو التحقيق لأنّها
الأصل وما نبت منها فرعٌ عليها فكان وصف الأصل بالحُمْق أَوْلَى من
١٥ وصف الفرع وإنّما وُصفت بذلك لأنّها تنبُت فى مجارى السُّيول فتقلَعها
ولذلك يقولون فى المَثَل هو أَحْمَقُ مِن رِجْلَةٍ فإذا كان جميعُ ما آحتجّوا به
محمولا على حَذْفِ المضاف إليه وإقامةِ صفتِه مقامَه على ما بيّنّا لم يكن لهم
فيه حجّةٌ والله أعلم،

٦٢ مسئلة

٢٠ ذهب الكوفيّون إلى أنّ كِلَا وكِلْتَا فيهما تَثْنِيَةٌ لفظيّةٌ ومعنويّةٌ وأصلُ
كِلَا كُلٌّ فخُفِّفتِ اللام وزِيدتِ الألف للتثنية وزِيدت التاء فى كِلْتَا للتأنيث
والألف فيهما كالألف فى الزَّيْدَان والعَمْرَان ولزِم حَذْفُ نون التثنية منهما
٢٣ لِلُزُومِهما الإضافةَ وذهب البصريّون إلى أنّ فيهما إفرادًا لفظيًّا وتثنيةً معنويّةً

والألفُ فيهما كالألفِ فى عصًا ورحًا، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّهما مُثنّيان لفظًا ومعنًى وأنّ الألفَ فيهما للتثنية النقلُ والقياسُ، أمّا النقل فقد قال الشاعر

فِى كِلْتِ رِجْلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَهْ ⁎ كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَـةٌ بِزَائِـدَهْ

٥ فأفرد قوله كِلْتِ فدلّ على أنّ كِلْتَا تثنيةٌ، وأمّا القياس فقالوا الدليل على أنّها ألف التثنية (fol. 141) أنّها تَنقلب إلى الياء فى النصب والجرّ إذا أُضيفَتَا إلى المضمر وذلك نحو قولك رَأَيْتُ الرَّجُلَيْنِ كِلَيْهِمَا ومَرَرْتُ بِالرَّجُلَيْنِ كِلَيْهِمَا ورَأَيْتُ الْمَرْأَتَيْنِ كِلْتَيْهِمَا ومَرَرْتُ بِالْمَرْأَتَيْنِ كِلْتَيْهِمَا ولو كانتِ الألف فى آخرِها كالألفِ فى آخرِ عَصًا ورَحًا لم تَنقلِبْ كما لم تنقلِبْ ألفُهما نحو رَأَيْتُ ١٠ عَصَاهُمَا ورَحَاهُمَا ومَرَرْتُ بِعَصَاهُمَا ورَحَاهُمَا فلمّا انقلبَتِ الألف فيهما انقلابَ ألفِ الزَّيْدَانِ والعَمْرَانِ دلّ على أنّ تثنيتَهما لفظيّةٌ ومعنويّةٌ، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّ فيهما إفرادًا لفظيًّا وتثنيةً معنويّةً أنّ الضمير تارةً يُرَدُّ إليهما مفردا حملا على اللفظ وتارةً يُرَدُّ إليهما مُثَنًّى حملا على المعنى فأمّا رَدُّ الضمير مفردا حملا على اللفظ فقد جاء ذلك كثيرا قال ١٥ الله تعالى كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا فقال آتَتْ بالإفراد حملا على اللفظ ولو كان مثنًّى لفظا ومعنًى لَكان يقول آتَتَا كما تقول الزَّيْدَانِ ذَهَبَا والعَمْرَانِ ضَرَبَا وقال الشاعر

كِلَا أَخَوَيْنَا ذُو رِجَالٍ كَأَنَّهُمْ ⁎ أُسُودُ ٱلشَّرَى مِنْ كُلِّ أَغْلَبَ ضَيْغَمِ

فقال ذُو بالإفراد حملا على اللفظ ولو كان مثنًّى لفظا ومعنًى لَقال ذَوَا ٢٠ وقال الآخر

كِلَا أَخَوَيْكُمْ كَانَ فَرْعًا دِعَامَةً ⁎ وَلٰكِنَّهُمْ زَادُوا وَأَصْبَحْتَ نَاقِصَا

فقال كَانَ بالإفراد حملا على اللفظ ولم يَقُلْ كَانَا وقال الآخر

أُكَاشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلَانَـا ⁎ عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبَهُ حَرِيصُ

٢٤ فقال حَرِيصُ بالإفراد ولم يَقُلْ حَرِيصَانِ وقال الآخر

كِلَانَا يَا يَزِيدُ يُحِبُّ لَيْلَى * بِفِيَّ وَفِيكَ مِنْ لَيْلَى ٱلتُّرَاب

فقال يُحِبُّ بالإفراد على ما بيّنّا وقال الآخر

كِـلَا ثِقَلَيْنَا وَاثِقٌ بِغَنِيمَةٍ * وَقَدْ قَدَرَ ٱلرَّحْمٰنُ مَا هُوَ قَادِرُ

فقال وَاثِقٌ بالإفراد وقال الآخر

٥ كِلَا يَوْمَىْ أُمَامَةَ يَوْمُ صَدٍّ * وَإِنْ لَمْ نَأْتِهَا إِلَّا لِمَامَا

فقال يَوْمُ بالإفراد وقال أبو الأَخْزَرِ الحِمّانىّ

فَكِلْتَاهُمَا خَرَّتْ وَأَسْجَدَ رَأْسُهَا * كَمَا سَجَدَتْ نَصْرَانَةٌ لَمْ تَحَنَّفِ

فقال خَرَّتْ بالإفراد وقال الآخر

فَكِلْتَاهُمَـا قَدْ خُطَّ لِى فِى صَحِيفَةٍ * فَلَا ٱلْعَيْشُ أَهْوَاهُ وَلَا ٱلْمَوْتُ أَرْوَحُ

١٠ فقال خُطَّ بالإفراد والشواهـد على هذا النحو كثيرةٌ جدًّا، وأمّـا ردُّ الضمير مُثَنًّى حملا على المعنى فعلى ما حُكِى عن بعض العرب أنّه قال كِلَاهُمَا قَائِمَانِ وكِلْتَاهُمَا لَقِيتُهُمَا وقال الشاعر

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ ٱلْجَرْىُ بَيْنَهُمَا * قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِى

فقال أَقْلَعَا حملا على المعنى وقال رَابِى حملا على اللفظ والحمل فى كِلَا

١٥ وكِلْتَا على اللفظ أكثرُ من الحمل على المعنى ونظيرُها فى الحمل على اللفظ تارةً وفى الحمل (fol. 142) على المعنى أخرى كُلٌّ فإنّه لمّا كان مفردا فى اللفظ مجموعا فى المعنى رُدَّ الضمير إليه تارةً على اللفظ وتارةً على المعنى كقولهم كُلُّ القَوْمِ ضَرَبْتُهُ وكُلُّ القَوْمِ ضَرَبْتُهُمْ وقد جاء بهما التنزيل قال الله تعالى إِنْ كُلُّ مَنْ فِى ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّا آتِى ٱلرَّحْمٰنِ عَبْدًا فقال آتِى بالإفراد

٢٠ حملا على اللفظ وقال تعالى وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ فقال أَتَوْهُ بالجمع حملا على المعنى إلّا أنّ الحمل على المعنى فى كُلٍّ أكثرُ من الحمل على المعنى فى كِلَا وكِلْتَا والذى يدلّ على أنّ فيهما إفرادًا لفظيًّا أنّك تُضيفهما إلى التثنية فتقول جاءنى كِلَا أَخَوَيْكَ ورَأَيْتُ كِلَا أَخَوَيْكَ ومَرَرْتُ بِكِلَا أَخَوَيْكَ وجاءنى

٢٤ أَخَوَاكَ كِلَاهُمَا ورَأَيْتُهُمَا كِلَيْهِمَا ومَرَرْتُ بِهِمَا كِلَيْهِمَا وكذلك حكم إضافةِ

كِلتَا إلى المظهر والمضمر فلو كانتِ التثنيةُ فيهما لفظيّةً لَمَا جاز إضافتُهما إلى
التثنية لأنّ الشيء لا يُضاف إلى نفسه والذى يدلّ على أنّ الألف فيهما
ليست للتثنية أنّها تجوز إمالتُها قال الله تعالى إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ ٱلْكِبَرَ
أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا وقال تعالى كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا قرأها حمزةُ
٥ والكِسائىُّ وخَلَفٌ بإمالة الألف فيهما ولو كانتِ الألفُ فيهما للتثنية لَمَا جازت
إمالتُها لأنّ ألف التثنية لا تجوز إمالتُها والذى يدلّ أيضا على أنّ الألف
فيهما ليست للتثنية أنّها لو كانت للتثنية لَٱنْقلبتْ فى حالة النصب والجرّ إذا
أُضيفَتَا إلى المظهر لأنّ الأصل هو المظهر وإنّما المضمر فرعُه تقول رَأَيْتُ كِلَا
الرَجُلَيْنِ ومَرَرْتُ بِكِلَا الرَجُلَيْنِ وكذلك تقول فى المؤنّث رَأَيْتُ كِلْتَا المَرْأَتَيْنِ
١٠ ومَرَرْتُ بِكِلْتَا المَرْأَتَيْنِ ولو كانت للتثنية لَوجب أن تَنقلِب مع المظهر كما تنقلِب
مع المضمر فلمّا لم تَنقلِبْ دلّ على أنّها ألفٌ مقصورةٌ وليست للتثنية، والذى
يدلّ على أنّ كِلَا ليست مأخوذةً من كُلٍّ أنّ كُلًّا للإحاطة وكِلَا لمعنًى مخصوصٍ
فلا يكون أحدها مأخوذٌ من الآخَر، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا
ٱحتجاجهم بقول الشاعر

١٥ فِى كِلْتِ رِجْلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَهْ

فلا حجّةَ فيه لأنّ الأصل أن يقول كِلْتَا بالألف إلّا أنّه حذفها ٱجتزاء بالفتحة
عن الألف لضرورة الشعر كما قال الآخَر

فَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّى * بِلَهْفَ وَلَا بِلَيْتَ وَلَا لَوَ ٱنِّى

أراد بلَهْفَا فٱجتزأ بالفتحة عن الألف وكقول الآخَر

٢٠ وَصَّانِىَ ٱلْعَجَّاجُ فِيمَا وَصَّنِى

أراد وَصَّانِى وهذا كثير فى أشعارهم، وأمّا قولهم أنّ الألف فيهما تَنقلِب فى
حالة النصب والجرّ إذا أُضيفَتَا إلى المضمر قلنا إنّما قُلبت فى حالة الإضافة
إلى المضمر لوجهَيْن أحدها أنّهما لمّا كان فيهما إفرادٌ لفظىٌّ وتثنيةٌ معنويّةٌ
٢٠ وكانا تارةً يُضافان إلى المظهر وتارةً (fol. 143) يُضافان إلى المضمر جعلوا لهما

حظًّا من حالة الإفراد وحظًّا من حالة التثنية فجعلوهما مع الإضافة إلى المظهر
بمنزلة المفرد على صورةٍ واحدةٍ فى حالة الرفع والنصب والجرّ وجعلوهما مع
الإضافة إلى المضمر بمنزلة التثنية فى قلب الألف من كلٍّ واحدٍ منهما ياءً فى
حالة النصب والجرِ اعتبارًا بكِلاَ الشبهين وإنّما جعلوهما مع الإضافة إلى المظهر
٥ بمنزلة المفرد لأنّ المظهر هو الأصل والمفرد هو الأصل فكان الأصل أَوْلى
بالأصل وجعلوهما مع الإضافة إلى المضمر بمنزلة التثنية لأنّ المضمر فرعٌ والتثنية
فرعٌ فكان الفرع أَوْلى بالفرع وهذا الوجه ذكره بعض المتأخّرين، والوجه
الثانى وهو أَوْجَهُ الوجهَيْن وبه عَلَّلَ أكثرُ المتقدِّمين وهو أنّه إنّما لم تُقلَبِ
الألفُ فيهما مع المظهر وقُلبت مع المضمر لأنّهما لَزِمَتَا الإضافةَ وجُرَّ الاسم
١٠ بعدها فأشبهتَا لَدَى وإِلَى وعَلَى وكما أنّ لَدَى وإِلَى وعَلَى لا تُقلَب ألفُها ياءً مع
المظهر نحو لَدَى زَيْدٍ وإِلَى عَمْرٍو وعَلَى بَكْرٍ وتُقلَب مع المضمر نحو لَدَيْكَ وإِلَيْكَ
وعَلَيْكَ فكذلك كِلاَ وكِلْتَا لا تُقلَب ألفُها ياءً مع المظهر وتُقلَب مع المضمر
والذى يدلّ على صحّةِ ذلك أنّ القلبَ فى كِلاَ وكِلْتَا إنّما يختصّ بحالة النصب
والجرّ دون حالة الرفع لأنّ لَدَيْكَ إنّما تُستعمَل فى حالة النصب والجرّ ولا
١٥ تُستعمَل فى حالة الرفع فلهذا المعنى كان القلب مختصًّا بحالة النصب والجرّ
دون حالة الرفع وقد أفردْنا فى الكلام على كِلاَ وكِلْتَا جزءًا استقصَيْنا فيه
القولَ عليهما والله أعلم،

٦٣ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ تأكيد النكرة بغير لفظها جائزٌ إذا كانت موقّتةً
٢٠ نحو قولك قَعَدتُ يَوْمًا كُلَّهُ وقُمْتُ لَيْلَةً كُلَّهَا وذهب البصريّون إلى أنّ تأكيد
النكرة بغير لفظها غيرُ جائزٍ على الإطلاق وأجمعوا على جواز تأكيدها بلفظها
نحو جاءنى رَجُلٌ رَجُلٌ ورأيتُ رَجُلاً رَجُلاً ومررْتُ برَجُلٍ رَجُلٍ وما أشبه
٢٣ ذلك، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّ تأكيدها جائز النقلُ

والقياسُ أمّا النقل فقد جاء ذلك عن العرب قال الشاعر

لَكِنَّهُ شَاقَهُ إِنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ * يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ

فأكّد حَوْلٍ وهو نكرةٌ بقوله كُلِّهِ فدلّ على جوازه وقال الآخر

إِذَا ٱلْقَعُودُ كَرَّ فِيهَا حَفَدَا * يَوْمًا جَدِيـدًا كُلَّهُ مُطَّرَدَا

٥ فأكّد يَوْمًا وهو نكرة بقوله كُلَّهُ وقال الآخر

زَحَرْتَ بِهِ لَيْلَةً كُلَّهَا * فَجِئْتَ بِهِ مُؤْيِدًا خَنْفَقِيقَا

فأكّد لَيْلَةً وهى نكرة بقوله كُلَّهَا ومُؤْيِدًا خَنْفَقِيقًا اسمان من أسماء الداهيـة (fol. 144) وقال الآخر

قَدْ صَرَّتِ ٱلْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا

١٠ فأكّد يَوْمًا بأَجْمَعَ فدلّ على جوازه، وأمّا القياس فلأنّ اليوم مُوَقَّتٌ يجوز أن يَقْعُد فى بعضه والليلة موقّتة يجوز أن يقوم فى بعضها فإذا قلت قَعَدتُ يوْمًا كُلَّهُ وقُمْتُ لَيْلَةً كُلَّهَـا صحّ معنى التوكيد فدلّ على صحّةِ ما ذهبنا إليه، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّ تأكيدَ النكرة غيرُ جائزٍ من وجهَين أحدهما أنّ النكرةَ شائعةٌ ليس لها عينٌ ثابتة كالمعرفة فينبغى أن ١٥ لا يَفتقر إلى تأكيدٍ لأنّ تأكيدَ ما لا يُعرَّف لا فائـدةَ فيه وأمّا قولهم رَأَيْتُ دِرْهَمًا كُلَّ دِرْهَمٍ وما أشبه ذلك فهو محمول على الوصف لا على التأكيد، والوجه الثانى أنّ النكرة تدلّ على الشِياع والعُموم والتوكيد يدلّ على التخصيص والتَعْيين وكلُّ واحدٍ منهما ضِدُّ صاحبه فلا يصلح أن يكون مؤكِّدًا له ولو جوّزنا ذلك لكُنَّا قد صيّرنا الشائع مخصَّصًا وهـذا ليس بتأكيدٍ بل هو ٢٠ ضِدُّ ما وُضع له لأنّ التأكيد تقريرٌ وهذا تَغْيِيرٌ ولهذا المعنى امتَنع أن يجوز وصفُ النكرة بالمعرفة أوِ المعرفةِ بالنكرة لأنّ كلَّ واحدٍ منهما ضدُّ صاحبه لأنّ النكرةَ شائعةٌ والمعرفة مخصوصةٌ والصفة فى المعنى هى الموصوف ويَستحيل أن يكون الشىء الواحد شائعا مخصوصا فى حالٍ واحدةٍ فكذلك هاهنا، ٢٤ وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا ما استشهدوا به من الأبيات فلا

حجّةَ فيه أمّا قول الشاعر

عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَب

فنقول الرواية الصحيحة

يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِى كُلِّهِ رَجَب

٥ بالإضافة وهو معرفةٌ لا نكرةٌ، وأمّا قول الآخَر

يَوْمًا جَدِيدًا كُلَّهُ

فلا حجّةَ فيه لأنّه يَحتمل أن يكون توكيدا للمضمر فى جَدِيد والمضمرات لا تكون إلّا معارفَ وكان هذا أَوْلَى به لأنّه أقربُ إليه من يَوْم فعَلَى هذا يكون الإنشاد بالرفع، وأمّا قول الآخَر

١٠ قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا

فنقول هذا البيت مجهول لا يُعرَف قائلُه فلا يجوز الاحتجاج به ثمّ لو قدّرنا أنّ هذه الأبيات التى ذكروها كلّها صحيحةٌ عن العرب فأنّ الرواية ما آدّعوه لَمَا كان فيها حجّةٌ وذلك لِشُذوذها وقلّتها فى بابها إذ لو طرَدْنا القياس فى كلِّ ما جاء شاذًّا مخالِفًا للأصول والقياسِ وجعلناه أصلاً لَكان ذلك ١٥ يؤدّى إلى أن تَختلط الأصول بغيرها وأن يُجعَل ما ليس بأصلٍ أصلاً وذلك يُفسِد الصناعة بأَسرها وذلك لا يجوز على أنّ هذه المواضع كلّها محمولةٌ على البدل لا على التأكيد، وأمّا قولهم أنّ اليوم موَقَّتٌ فيجوز أن يَقعُد بعضَه والليلة موقَّتةٌ فيجوز أن يقوم بعضَها فإذا أكّدتَ صحّ معنى التوكيد قلنا هذا لا يَستقيم فإنّ اليَوْمَ وإن كان موقّتا إلّا أنّه لم يَخْرُجْ (fol. 145) عن كونه ٢٠ نكرةً شائعةً وتأكيد الشائع المنكور بالمعرفة لا يجوز كالصفة ولأنّ تأكيدَ ما لا يُعرَّف لا فائدةَ فيه على ما بيّنّا والله أعلم،

٦٤ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ الواوَ العاطفةَ يجوز أن تَقَعَ زائِدةً وإليه ذهب أبو الحسنِ الأخفشُ وأبو العبّاسِ المبرّدُ وأبو القاسم بن بَرْهانَ من البصريّين وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا الدليل ٥ على أنّ الواو يجوز أن تقع زائدةً أنّه قد جاء ذلك كثيرا فى كتاب الله تعالى وكلام العرب قال الله تعالى حَتَّى إِذَا جَآؤُهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا فالواو زائدةٌ لأنّ التقدير فيه فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا لأنّه جوابٌ لقوله حتّى إذا جَآؤُهَا كما قال تعالى فى صفة سَوْقِ أهل النار إليها حَتَّى إِذَا جَآؤُهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ولا فرقَ بين الآيتَيْن وقال تعالى حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَاجُوجُ وَمَاجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ ١٠ يَنْسِلُونَ وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فالواو زائدةٌ لأنّ التقدير فيه ٱقْتَرَبَ لأنّه جوابٌ لقوله تعالى حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ وقال تعالى إِذَا ٱلسَّمَاءُ ٱنْشَقَّتْ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ والتقدير فيه أَذِنَتْ لأنّه جوابُ إِذَا والشواهد على هذا النحو من التنزيل كثيرةٌ وقال الشاعر

١٥ فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ ٱلْحَيِّ وَٱنْتَحَى * بِنَا بَطْنُ حِقْفٍ ذِى قِفَافٍ عَقَنْقَلِ

والتقدير فيه ٱنْتَحَى والواو زائدةٌ لأنّه جوابُ لَمَّا وقال الآخر

حَتَّى إِذَا قَمِلَتْ بُطُونُكُمْ * وَرَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شَبُّوا
وَقَلَبْتُمْ ظَهْرَ ٱلْمِجَنِّ لَنَا * إِنَّ ٱللَّئِيمَ ٱلْعَاجِزُ ٱلْخَبُّ

والتقدير فيه قَلَبْتُمْ والواو زائدة والشواهد على هذا النحو من أشعارهم أكثرُ ٢٠ من أن تُحصَى، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا الواو فى الأصل حرفٌ وُضع لمعنًى فلا يجوز أن يُحكَم بزيادته مَهْمَا أَمْكَنَ أن يجرى على أصله وقد أمكن هاهنا وجميعُ ما ٱستشهدوا به على زيادة يمكن أن يُحمَل فيه على أصله

وسَنُبَيِّنُ ذلك فى الجواب عن كلماتهم، أمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا احتجاجهم بقوله تعالى حَتَّى إِذَا جَآؤُهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا فنقول هذه الآية لا حجّةَ لكم فيها لأنّ الواو فى قوله وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا عاطفةٌ وليست زائدةً وأمّا جوابُ إِذَا فمحذوفٌ والتقدير فيــه حَتَّى إِذَا جَآؤُهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا فَازُوا
٥ وَنَعِمُوا وكذلك قوله تعالى حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَاجُوجُ وَمَاجُوجُ وَهُمْ مِنْ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ وَٱقْتَرَبَ الواو فيه عاطفةٌ وليست زائدةً والجواب محذوف والتقدير فيه حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَاجُوجُ وَمَاجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ قَالُوا يَا وَيْلَنَا فحذف القول وقيل جوابها فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ وكذلك قوله (fol. 146) تعالى إِذَا ٱلسَّمَاءُ ٱنْشَقَّتْ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا
١٠ وَتَخَلَّتْ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ الواو فيه عاطفةٌ وليست زائدةً والجواب محذوف والتقدير فيه إِذَا ٱلسَّمَاءُ ٱنْشَقَّتْ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ يَرى الإنسان الثواب والعِقاب ويدلّ على هذا التقدير قوله تعالى يَا أَيُّهَا ٱلْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا أى سَاعٍ إليه فى عملك والكَدْح عمل الإنسان من الخير والشرّ الذى يجازى
١٥ عليه بالثواب والعِقاب، وأمّا قول الشاعر

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ ٱلْحَيِّ وَٱنْتَحَى ، بِنَا بَطْنُ حِقْفٍ ذِى قِفَافٍ عَقَنْقَلِ

فالواو فيه أيضا عاطفةٌ وليست زائدةً والجواب مقدَّرٌ والتقدير فيه فلمّا أَجَزْنا ساحةَ الحيِّ وٱنتحى بِنا بَطْنُ حِقْفٍ ذى قِفافٍ عَقَنْقَل خَلَوْنَا وَنَعِمْنَا وكذلك أيضا قول الآخر

٢٠ حَتَّى إِذَا قَمِلَتْ بُطُونُكُمُ ، وَرَأَيْتُمُ أَبْنَاءَكُمْ شَبُّوا
وَقَلَبْتُمُ ظَهْرَ ٱلْمِجَنِّ لَنَا

الواو فيه عاطفةٌ وليست زائدةً والتقدير فيه حتّى إذا قَمِلَتْ بُطونكم ورأيتم أبناءكم شَبُّوا وقَلَبْتم ظَهْرَ المِجَنّ لنا بَانَ غَدْرُكم ولُؤْمُكم وإنّما حُذف الجواب
٢٤ فى هذه المواضع للعِلْمِ به تَوَخِّيًا للإيجاز والاختصار وقد جاء حذفُ الجواب

فى كتاب الله تعالى وكلام العرب كثيرا قال الله تعالى وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَى بَلْ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ جميعًا فحذف جوابَ لَوْ ولا بُدَّ لها من الجواب والتقدير فيه ولَوْ أنّ قُرآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الجِبَالُ أو قُطِّعَتْ به الأَرْضُ لكَانَ هَذَا القُرْآنَ فحذفه للعِلْمِ به تَوَخِّيًا للإِيجاز
٥ والاختصار وقال تعالى وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ ٱللَّهَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ فحَذَف جوابَ لَوْلَا والتقدير فيه وَلَوْلَا فَضْلُ اللهِ عليكم ورحمته لَفَضَحَكُمْ بما تَرْتَكِبُونَ من الفاحشَةِ ولَعَاجَلَكُمْ بالعُقُوبَةِ وقال عَبْدُ مَنَافِ بنُ رِبْعٍ الهُذَلِيُّ

حَتَّى إِذَا أَسْلَكُوهُمْ فِى قُتَائِدَةٍ ٭ شَلًّا كَمَا تَطْرُدُ ٱلْجَمَّالَةُ ٱلشُّرُدَا

ولم يَأْتِ بالجواب لأنّ هذا البيت آخِرُ القصيدة والتقدير فيه حَتَّى إذا
١٠ أسلكوهم فى قُتَائِدَةٍ شَلُّوا شَلًّا فحذف للعِلْم به تَوخِّيًا للإيجاز والاختصار على ما بيّنّا ثمّ حذفُ الجواب أبلغُ فى المعنى من إظهاره أَلَا ترى أنّك لو قلتَ لِعبدِك وَٱللهِ لَئِنْ قُمْتُ إِلَيْكَ وسكتَّ عنِ الجواب ذهب فِكرُه إلى أنواعٍ من العُقوبة والمكروهِ من القَتْل والقَطْع والضَّرْب والكَسْر فإذا تمثّلَتْ فى فِكْره أنواعُ العقوبات وتكاثرت عظُمتِ الحال فى نفسه ولم يَعْلَمْ أَيَّهَا يتّقِى فكان
١٥ أبلغَ فى رَدْعه وزَجْره عمّا يُكرَه منه ولو قلتَ وَٱللهِ (fol. 147) لَئِنْ قُمْتُ إِلَيْكَ لَأَضْرِبَنَّكَ وأظهرتَ الجواب لم يَذْهَبْ فِكرُه إلى نوعٍ من المكروه سِوَى الضربِ فكان ذلك دون حذف الجواب فى نفسه لأنّه قد وطّن له نفسَه فيَسهل ذلك عليه قال كُثَيِّرٌ

وَقُلْتُ لهَا يَا عَزَّ كُلُّ مُلِمَّةٍ ٭ إِذَا وُطِّنَتْ يَوْمًا لَهَا ٱلنَّفْسُ ذَلَّتِ

٢٠ وكذلك الحال فى الإحسان نحو وَٱللهِ لَئِنْ زُرْتَنِى إذا حذفتَ الجواب تصوّرَتْ له أنواعُ الإحسان إليه من إكرامه والإنعام عليه فكان ذلك أبلغَ فى ٱسْتِدْعائه إلى الزيارة وإسراعه إليها ولو قلت وَٱللهِ لَئِنْ زُرْتَنِى لَأُعْطِيَنَّكَ دِرْهَمًا لم يَذْهَبْ فِكْرُهُ إلى غير الدرهم فَقَطْ فكان ذلك دون حذف الجواب فى نفسه
٢٤ لأنّه ربّما يكون مُستغنيًا عنه غيرَ راغبٍ فيه فلا يَدْعُوه ذلك إلى الزيارة

ولو حذفتَ الجواب تصوّرَتْ له أنواع الإحسان إليه فكان ذلك أَدْعَى له إلى الزيارة كما كان الأوّل أَدْعَى إلى التَرْك على ما بيّنّا والله أعلم،

٦٥ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز العطف على الضمير المخفوض وذلك نحو
٥ قولك مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّه يجوز أنّه قد جاء ذلك فى التنزيل وكلام العرب قال الله تعالى وَٱتَّقُوا ٱللّٰهَ ٱلَّذِى تَسَّاءلُونَ بِهِ وَٱلْأَرْحَامِ بالخفض وهى قراءةُ أحد القرّاء السبعة وهو حمزةُ الزيّاتُ وقراءة إبراهيمَ النَخَعىّ وقَتادةَ ويحيى بن وَثّابٍ وطلحةَ بن مصرّفٍ والأعمشِ ورواية الإصفهانىّ والحلبىّ
١٠ عن عبد الوارث وقال تعالى وَيَسْتَفْتُونَكَ فى ٱلنِّسَاء قُلِ ٱللّٰهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فمَا فى موضعِ خفضٍ لأنّه عطف على الضمير المخفوض فى فِيهِنَّ وقال تعالى لٰكِنِ ٱلرَّاسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَاةَ فالمُقيمينَ فى موضعِ خفضٍ بالعطف على الكاف فى إِلَيْكَ والتقدير فيه يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَإِلَى
١٥ المُقِيمِينَ الصَلَاةَ يعنى من الأنبياء عليهمُ السلام ويجوز أيضا أن يكون عطفا على الكاف فى قَبْلِكَ والتقدير فيه ومِنْ قَبْلِ المُقِيمِينَ الصَلَاةَ يعنى من أُمّتك وقال تعالى وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ ٱللّٰهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ فعطف المَسْجِد الحَرَام على الهاء من بِهِ وقال تعالى وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ فمَنْ فى موضعِ خفضٍ بالعطف على الضمير المخفوض فى
٢٠ لَكُمْ فدلّ على جوازه وقال الشاعر

فَٱلْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا * فَٱذْهَبْ فَمَا بِكَ وَٱلْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

فالأيّام خفض بالعطف على الكاف فى بِكَ والتقدير بِكَ وَبِالأيّامِ وقال الآخر

أَكُرُّ عَلَى ٱلْكَتِيبَةِ لَا أُبَالِى * أَفِيهَا كَانَ حَتْفِى أَمْ سِوَاهَا

فعطف سِوَاهَا بامْ على (fol. 148) الضمير فى فِيهَا والتقديـر أمْ فِى سِوَاهَا
وقال الآخر

تُعَلِّقُ فِى مِثْلِ ٱلسَّوَارِى سُيُوفَنَا • وَمَا بَيْنَهَا وَٱلْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

فالكَعْب مخفوض بالعطف على الضمير المخفوض فى بَيْنَهَا والتقدير ومَا بَيْنَهَا
٥ وبَيْنَ الكَعْبِ غُوطٌ نَفَانفُ يعنى أنّ قومـه طِوالٌ وأنّ السيف على الرجل
منهم كأنّه على سارية من طوله وبين السيف وكعب الرجل منهم غائِطٌ وهو
المكان المطمَئِنّ من الأرض ونفانفُ واسعةٌ أى بين السيف والكعب مَسافةٌ
فعطف بالكعب على الضمير المخفوض فى بَيْنَهَا وقال الآخر

هَلْ لَا سَأَلْتَ بِذِى ٱلْجَمَاجِمِ عَنْهُمُ • وَأَبِى نُعَيْمٍ ذِى ٱللِّوَاءِ ٱلْمُحْرِقِ

١٠ فأبِى نعيم خفضٌ بالعطف على الضمير المخفوض فى عَنْهُم فهذه كلُّهـا شواهدُ
ظاهرةٌ تدلّ على جوازه، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه لا
يجوز وذلك لأنّ الجارّ مع المجرور بمنزلة شىء واحدٍ فإذا عطفتَ على الضمير
المجرور والضمير إذا كان مجرورًا اتّصل بالجارّ ولم ينفصِلْ منه ولهذا لا يكون
إلّا متّصِلاً بخلافِ ضميرِ المرفوع والمنصوب فكأنّك قد عطفت الاسمَ على
١٥ الحرف الجارّ وعطفُ الاسم على الحرف لا يجوز، ومنهم من تمسّك بأن قال
إنّما قلنا ذلك لأنّ الضمير قد صار عِوَضًا عنِ التنوين فينبغى أن لا يجوز
العطف عليه كما لا يجوز العطف على التنوين والدليل على استوائهما أنّهم
يقولون يَا غُلَامِ فيحذِفون الياء كما يحذِفون التنوين وإنّما اشتبَهَا لأنّهما على
حرفٍ واحدٍ وأنّهما يكمِّلان الاسمَ وأنّهما لا يُفصَل بينهما وبينه بالظرف
٢٠ وليس كذلك الاسم المظهر، ومنهم من تمسّك بأن قال أجمعْنا على أنّه لا
يجوز عطف المضمر المجرور على المظهر المجرور فلا يجوز أن يقال مررْتُ بِزَيْدٍ
وَكَ فكذلك ينبغى أن لا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور فلا
يقال مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ لأنّ الأسماء مشترِكةٌ فى العطف فكما لا يجوز أن يكون
معطوفا لا يجوز أن يكون معطوفا عليه والاعتمادُ من هذه الأدِلّةِ على الأوّل،
٢٥ وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا احتجاجهم بقولـه تعالى وَٱتَّقُوا ٱللّٰهَ

ٱلَّذِى تَسَّاءلُونَ بِهِ وَٱلْأَرْحَامِ فلا حجّةَ لهم فيه من وجهَيْن أحدها أنّ قولـه وَٱلْأَرْحَامِ ليس مجرورا بالعطف على الضمير المجرور وإنّما هو مجرور بالقَسَم وجواب القسم قوله إِنَّ ٱللّٰهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا والوجه الثانى أنّ قوله وَٱلْأَرْحَامِ مجرور بباء مقدَّرةٍ غير الملفوظِ بها وتقديره وَبِٱلْأَرْحَامِ فحُذفت لدلالة الأُولى

٥ عليها وله شواهدُ كثيرةٌ (fol. 149) فى كلامهم سنَذكُر طَرَفًا منها مستوْفًى فى آخِر المسئلة إن شاء الله تعالى، وأمّا قوله وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَاء قُلِ ٱللّٰهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فلا حجّةَ لهم فيـه أيضا من وجهَيْن أحدها أنّا لا نسلّم أنّه فى موضع جرٍّ وإنّما هو فى موضعِ رفعٍ بالعطف على ٱلله والتقديـر فيه ٱللّٰهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَيُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ وَهُوَ ٱلْقُرْآنُ وهو أَوْجَهُ الوجهَيْن

١٠ والثانى أنّا نسلّم أنّه فى موضع جرٍّ ولكن بالعطف على النِسَاء من قولـه يَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَاء لا على الضمير المجرور فى فِيهِنَّ، وأمّا قوله لٰكِنِ ٱلرَّاسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ فلا حجّةَ لهم فيه أيضا من وجهَيْن أحدها أنّا لا نسلّم أنّه فى موضع جرٍّ وإنّما هو فى موضعِ نصبٍ على المَدْح بتقديرِ فعلٍ وتقديره أَعْنِى المُقِيمِينَ

١٥ وذلك لأنّ العرب تنصب على المدح عنـد تكرُّر العطف والوصف وقـد يُستأنف فيُرفع قال الله تعالى وَآتَى ٱلْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِى ٱلْقُرْبَى وَٱلْيَتَامَى وَٱلْمَسَاكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّائِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَاةَ وَآتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَٱلصَّابِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَاء وَٱلضَّرَّاء فرفع المُوفُونَ على الاستئناف فكأنّه قال وَهُمُ المُوفُون ونصب الصَابِرِينَ على المدح فكأنّه

٢٠ قال أَذْكُرُ الصَابِرِينَ ثمّ قالت الخِرْنِق آمرأةٌ من العرب

لَا يَبْعَدَنْ قَوْمِى ٱلَّذِينَ هُمُ ، سَمُّ ٱلْعُدَاةِ وَآفَةُ ٱلْجُزْرِ
ٱلنَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ، وَٱلطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ ٱلْأُزْرِ

فنصب الطيّبين على المدح فكأنّها قالت أَعْنِى الطيّبين ويُرْوَى أيضا والطيّبُون

٢٤ بالرفع أى وَهُمُ الطيّبُون وقال الشاعر

إِلَى ٱلْمَلِكِ ٱلْقَرْمِ وَٱبْنِ ٱلْهُمَامِ * وَلَيْثِ ٱلْكَتِيبَةِ فِى ٱلْمُزْدَحَمْ
وَذَا ٱلرَّأْىِ حِينَ تُغَمُّ ٱلْأُمُورُ * بِذَاتِ ٱلصَّلِيلِ وَذَاتِ ٱللُّجُمْ

فنصب ذَا الرَّأْىِ على المدح فكذلك هاهنا وقال الآخر

وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ مُرْشِدِهِمْ * إِلَّا نُمَيْرًا أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا
٥ اَلظَّاعِنِينَ وَلَمَّا يُظْعِنُوا أَحَدًا * وَٱلْقَائِلُونَ لِمَنْ دَارٌ نُخَلِّيهَا

فرفع القَائِلُونَ على الاستئناف ولك أن ترفعهما جميعا ولك أن تنصبها جميعا ولك أن تنصب الأوّل وترفع الثانى ولك أن ترفع الأوّل وتنصب الثانى لا خلافَ فى ذلك بين النحويّين ، والوجه الثانى أنّا لا نسلّم أنّه فى موضع جرٍّ ولكن بالعطف على مَا من قوله بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ فكأنّه قال يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ
١٠ إِلَيْكَ وَبِٱلْمُقِيمِينَ على أنّه قد رُوِى عن عائشةَ عليها السلام أنّها سُئلت عن هذا الموضع فقالت هذا خَطَأٌ من الكاتب ورُوِى عن (fol. 150) بعض وَلَدِ عثمانَ أنّه سُئل عنه فقال إنّ الكاتب لمّا كتب وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ قال ما أَكتُب فقيل له اُكْتُبْ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَاةَ يعنى أنّ المُمِلَّ أعمل قوله اُكْتُبْ فى المُقِيمِينَ على أنّ الكاتب يكتبها بالواو كما كتب ما قبلها فكتبها على لفظ
١٥ المُمِلّ، وأمّا قوله تعالى وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ ٱللّٰهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ فلا حُجّةَ لهم فيه لأنّ المَسْجِد الحَرَام مجرور بالعطف على سَبِيلِ ٱللّٰهِ لا بالعطف على بِهِ والتقدير فيه وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ ٱللّٰهِ وَعَنِ ٱلْمَسْجِدِ الحَرَامِ لأنّ إضافةَ الصدّ عنه أكثرُ فى الاستعمال من إضافة الكُفْر به ألَا ترى أنّهم يقولون صَدَدْتُه عنِ المسجد ولا يكادون يقولون كَفَرْتُ بالمسجد، وأمّا قوله تعالى وَجَعَلْنَا لَكُمْ
٢٠ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ فلا حجّةَ لكم فيه لأنّ مَنْ فى موضعِ نصبٍ بالعطف على مَعَايِشَ أى جعلنا لكم فيها المعايشَ والعَبِيد والإماء، وأمّا قول الشاعر

فَٱذْهَبْ فَمَا بِكَ وَٱلْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

٢٤ فلا حجّةَ فيه أيضا لأنّه مجرور على القسم لا بالعطف على الكاف فى بِكَ،

وأمّا قول الآخر

أَفِيهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا

فلا حجّةَ فيه أيضا لأنّ سِوَاهَا فى موضع نصبٍ على الظرف وليس مجرورًا
على العطف لأنّها لا تَقَعُ إلاّ منصوبةً على الظرف وقد ذكرنا ذلك فى
٥ موضعه، وأمّا قول الآخر

وَمَا بَيْنَهَا وَٱلْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

فلا حجّةَ فيه أيضا لأنّه ليس مجرورا على ما ذكروا وإنّما هو مجرور على
تقديرِ تكريرِ بَيْنَ مرّةً أُخرى فكأنّه قال وَمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْكَعْبِ فحذف الثانية
لدلالة الأُولى عليها كما تقول العرب مَا كُلُّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً وَلَا سَوْدَاءَ تَمْرَةً
١٠ يُريدون وَلَا كُلُّ سَوْدَاءَ فيحذفون كُلّ الثانية لدلالة الأُولى عليها وقال الشاعر

أَكُلَّ ٱمْرِئٍ تَحْسِبِينَ ٱمْرَأً * وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِٱللَّيْلِ نَارَا

أراد وَكُلَّ نَارٍ فٱستغنى عن تكريرِ كُلّ وهذا كثير فى كلامهم وبهذا يبطل قولُ
مَن تَوهَّمَ منكم أنّ ياء النسب فى قولهم رَأَيْتُ التَيْمِيَّ تَيْمِ عَدِيٍّ ٱسمٌ فى موضع
خفضٍ لأنّه أَبدل منها تَيْمِ عَدِيّ فخفضه على البدل لأنّ التقدير فيه صاحِبَ
١٥ تَيْمِ عديٍّ فحذف صاحِبَ وجرّ ما بعده بالإضافة لأنّه فى تقدير الثَبات وهذا
هو الجواب عن قول الآخر

وَأَبِي نُعَيْمٍ ذِى ٱللِّوَاءِ ٱلْمُحْرِقِ

ثمّ لو حمل ما أنشدوه من الأبيات على ما ٱدّعُوه لكان من الشاذّ الذى
لا يُقاس عليه والله أعلم،

---

٦٦ مسئلة

٢٠

ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتّصل فى
ٱختيار الكلام نحو قُمْتُ وَزَيْدٌ وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز إلاّ على
٢٢ قُبْحٍ فى ضرورة الشعر وأجمعوا على أنّه إذا كان هناك توكيد أو فصلٌ

فإنه يجوز معه العطف من غيرِ قُبْحٍ ، أمّا الكوفيّون فٱحتجّوا بأن قالوا الدليل
على أنّه يجوز (fol. 151) العطف على الضمير المرفوع المتّصل أنّه قد جاء ذلك
فى كتاب الله تعالى وكلام العرب قال الله تعالى ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَى وَهُوَ
بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَى فعطف هُوَ على الضمير المرفوع المستكنّ فى ٱسْتَوَى والمعنى
٥ فاستوى جِبْرِيلُ ومحمّدٌ بالأُفُق وهو مَطْلَع الشمس فدلّ على جوازه وقال
الشاعر

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى * كَنِعَاجِ ٱلْمَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا

فعطف زُهْرٌ على الضمير المرفوع فى أَقْبَلَتْ وقال الآخر

وَرَجَا ٱلْأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ * مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالَا

١٠ فعطف وَأَبٌ على الضمير المرفوع فى يَكُنْ فدلّ على جوازه كالعطف على
الضمير المنصوب المتّصل ، وأمّا البصريّون فٱحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه لا
يجوز العطف على الضمير المرفوع المتّصل وذلك لأنّه لا يخلو إمّا أن يكون
مقدّرا فى الفعل أو ملفوظا به فإن كان مقدّرا فيه نحو قَامَ وَزَيْدٌ فكأنّه قد
عطف اسمًا على فعلٍ وإن كان ملفوظا به نحو قُمْتُ وَزَيْدٌ فالتاء تنزل بمنزلة
١٥ الجزء من الفعل فلو جوّزنا العطف عليه لكان أيضا بمنزلة عطف الاسم على
الفعل وذلك لا يجوز ، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا ٱحتجاجهم
بقوله تعالى فَٱسْتَوَى وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَى فالواو فيه واو الحال لا واو العطف
والمراد به جِبْرِيلُ وَحْدَهُ والمعنى أنّ جِبْرِيلَ وَحْدَهُ ٱسْتَوَى بالقُوَّةِ فى حالةِ
كونِهِ بالأُفُق وقيل فَٱسْتَوَى على صُورته التى خُلق عليها فى حالةِ كونِهِ بالأُفُق
٢٠ وإنّما كان قبل ذلك يَأْتِى النبىّ صلّى الله عليه وسلّم فى صورة رجلٍ ، وأمّا
ما أنشدوه من قوله

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ

وقول الآخر

مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ

فمن الشاذّ الذى لا يُؤْخَذ به ولا يُقاس عليه على أنّا نقول إنّما جاء هاهنا لضرورة الشعر والعطفُ على الضمير المرفوع المتّصل فى ضرورة الشعر عندنا جائز فلا يكون لكم فيه حجّةٌ وتشبيهُهم لـه بالضمير المنصوب المتّصل فلا وجهَ له بحالٍ لأنّ الضمير المنصوب المتّصل وإن كان فى اللفظ فى صورة ٥ الاتِّصال فهو فى النيّة فى تقدير الانفصال بخلاف الضمير المرفوع المتّصل لأنّه فى اللفظ والتقدير بصفة الاتّصال فبَانَ الفرق بينهما وقـد ذكرنا ذلك مستَوْفًى فى كتابنا الموسوم بأَسرارِ العربيّة والله أعلم،

٦٧ مسئلـة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ أَوْ تكون بمعنى الواو وبمعنَى بَلْ وذهب ١٠ البصريّون إلى أنّها لا تكون بمعنى الواو ولا بمعنى بَلْ، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا ذلك لأنّه قد جاء ذلك كثيرا فى كتاب الله تعالى وكلام العرب قال الله تعالى وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ فقيل فى التفسير أنّها بمعنى بَلْ أى بَلْ يَزِيدُونَ (fol. 152) وقيل أنّها بمعنى الواو أى وَيَزِيدُونَ ثمّ قال الشاعر

١٥ بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ ٱلشَّمْسِ فِى رَوْنَقِ ٱلضُّحَى * وَصُورَتِهَا أَوْ أَنْتِ فِى ٱلْعَيْنِ أَمْلَحُ

أراد بَلْ وقال تعالى وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا أى وَكَفُورًا ثمّ قال النابغة

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هٰذَا ٱلْحَمَامُ لَنَا * إِلَى حَمَـامَتِنَـا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

أى وَنِصْفُهُ والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثرُ من أن تُحصَى، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا الأصل فى أَوْ أن تكون ٢٠ لأحد الشيئَيْن على الإبهام بخلاف الواو وبَلْ لأنّ الواو معناها الجمع بين الشيئَيْن وبَلْ معناها الإضراب وكلاها مخالفٌ لمعنَى أَوْ والأصل فى كلِّ حرفٍ أن لا يَدلّ إلّا على ما وُضع لـه ولا يدلّ على معنَى حرفٍ آخَرَ فنحن تمسّكنا

بالأصل ومن تمسّك بالأصل ٱستغنى عن إقامة الدليل ومَن عدل عن الأصل
بقى مرتهنًا بإقامة الدليل ولا دليلَ لهم يدلّ على صحّةِ ما ٱدّعوه، وأمّا الجواب
عن كلمات الكوفيّين أمّا ٱحتجاجهم بقوله تعالى وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ
يَزِيدُونَ فلا حجّةَ لهم فيه وذلك من وجهَين أحدها أن يكون للتخيير والمعنى
٥ أنّهم إذا رَآهم الرائى تخيّر فى أن يُقدِّرهم بمِائة الفٍ أو يزيدُونَ على ذلك
والوجه الثانى أن يكون بمعنى الشكّ والمعنى أنّ الرائى إذا رَآهم شكّ فى
عِدّتهم لِكثرتهم أى أنّ حالهم حالُ مَن يَشُكّ فى عِدّتهم لكثرتهم فالشكّ
يرجع إلى الرائى لا إلى الحقّ تعالى كما قال تعالى فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ
بصيغة التعجّب والتعجّب يرجع إلى المخاطَبين لا إلى الله تعالى أى حالهم حالُ
١٠ مَن يُتعجّب منه لأنّ حقيقة التعجّب فى حقّ الحقّ لا تَتحقّقُ لأنّ التعجّب إنّما
يكون بحدوث علمٍ بعد أن لم يكن ولهذا قيل فى معناه التعجّب ما ظهر حكمُه
وخفِىَ سَبَبُهُ والحقّ تعالى عالمٌ بما كان وبما يكون وبما لا يكون أن لو كان
كيف كان يكون وكما أنّ التعجّب يرجع إلى الخَلْق لا إلى الحقّ فكذلك هاهنا،
وأمّا ٱحتجاجهم بقول الشاعر

١٥ أَوْ أَنْتِ فِى ٱلْعَيْنِ أَمْلَحُ

فالرواية فيه أَمْ أَنْتِ فِى ٱلْعَيْنِ أَمْلَحُ ولئِن سلّمنا أنّ الرواية أَوْ فلا حجّةَ لهم
فيه أيضا لأنّ أَوْ فيه للشكّ وليست بمعنى بَلْ لأنّ مذهبَ الشعراء أن يُخرِجوا
الكلام مخرج الشكّ وإن لم يكن هناك شكّ لِيدلّوا بذلك على قوّة الشِبْه
ويُسمّى فى صنْعة الشعر تجاهُلَ العارفِ كقول الشاعر

٢٠ فَيَا ظَبْيَةَ ٱلْوَعْسَاء بَيْنَ جُلَاجِلٍ * وَبَيْنَ ٱلنَّقَا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ

وكقول الآخر

بِٱللّٰهِ يَا ظَبَيَاتِ ٱلْقَاعِ قُلْنَ لَنَا * لَيْلَاىَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ ٱلْبَشَرِ

وإن لم يكن هناك شكّ ولا شُبْهةٌ وإذا كانوا يُخرِجون الكلام مخرج الشكّ
٢٤ وإن لم يكن (fol. 153) هناك شكّ لم تخرج أَوْ عن أصلها، وأمّا قول الله تعالى

وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا فلا حجّة لهم فيه لأنّ أَوْ فيها للإباحة أى قد أبحتُكَ كلَّ واحدٍ منهما كيف شئتَ كما تقول فى الأمر جَالِسِ الحسنَ أَوِ ابنَ سِيرينَ أى قد أبحتُك مُجَالَسَةَ كلٍّ واحدٍ منهما كيف شئتَ والمَنْعُ بمنزلة الإباحة فكما أنّه لا يمتنع من شىء أبحتَه لـه فكذلك لا يَقدم على شىء نهيتَه ٥ عنه، وأمّا قول الآخر

أَوْ نِصفُهُ فَقَدِ

فنقول الرواية وَنِصفُهُ فَقَدِ بالواو فلا يكون لكم فيه شاهدٌ ولو سلّمنا أنّ الرواية على ما رَوَيْتموه فنقول أَوْ فيه باقيةٌ على أصلها وهو أن يكون التقدير فيه لَيْتَمَا هذا الحَمَامُ أَوْ هُوَ وَنِصْفُهُ فحذف المعطوف عليه وحرف العطف ١٠ كقوله تعالى فَقُلْنَا ٱضْرِبْ بِعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنْفَجَرَتْ أى فَضَرَبَ فَٱنْفَجَرَتْ وعلى هذا التقدير قول الشاعر

أَلَا فَٱلْبَثَا شَهْرَيْنِ أَوْ نِصْفَ ثَالِثِ

أى شَهْرَيْن أَوْ شَهْرَيْنِ وَنِصْفَ ثَالِثٍ أَلَا ترى أنّك لا تقول مبتدئًا لبثتُ نصفَ ثالث وإذا وجب أن يكون المعطوف عليه محذوفا كانت باقيةً على ١٥ أصلها فدلّ على صحّةِ ما ذهبنا إليه والله أعلم،

٦٨ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز العطف بلَكِنْ فى الإيجاب نحو أَتَانِى زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز العطف بها فى الإيجاب فإذا جِيء بها فى الإيجاب وجب أن تكون الجملة التى بعدها مخالفةً للجملة التى ٢٠ قبلها نحو أَتَانِى زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو لَمْ يَأْتِ وما أشبه ذلك وأجمعوا على أنّه يجوز العطف بها فى النَّفْيِ، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا أجمعْنا على أنّ بَلْ يجوز العطف بها بعد النفيِ والإيجاب فكذلك لَكِنْ وذاك لِاشتراكِهما

فى المعنى أَلَا ترى أنّك تقول مَا جَاءَنِى زَيْدٌ لٰكِنْ عَمْرٌو فتثبت المَجِىءَ للثانى دون الأوّل كما لو قلت مَا جَاءَنِى زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو فتثبت المجىءَ للثانى دون الأوّل فإذا كانا فى معنًى واحدٍ وقد اشتركا فى العطف بهما فى النفي فكذلك فى الإيجاب، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه لا يجوز العطف

٥ بها بعد الإيجاب وذلك لأنّ العطف بها فى الإيجاب إنّما يكون فى الغَلَط والنِسْيان أَلَا ترى أنّك لو عطفت بها بعد الإيجاب لَكنت تقول جَاءَنِى زَيْدٌ لٰكِنْ عَمْرٌو فكنت تُثبت للثانى بلٰكِنِ المجىءَ الذى أثبتّه للأوّل فيعلم أنّ الأوّل مرجوع عنه كالعطف ببَلْ فى الإيجاب نحو جَاءَنِى زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو وإذا كان العطف بلٰكِنْ فى الإيجاب إنّما يكون فى الغَلَط والنسيان فلا حاجةَ إليها لأنّه

١٠ قدِ استُغنى عنها ببَلْ فى الإيجاب لأنّه لا حاجةَ إلى تكثير الحروف المُوجِبة للغَلَط وقد يُستَغنى بالحرف عنِ الحرف فى بعض الأحوال إذا كان فى (fol. 154) معناه أَلَا ترى أنّهمُ استغنَوا بإِلَيْكَ عن حَنَّاكَ وبِمِثْلك عن كَكَ وكذلك استغنوا عن وَدَعَ بتَرَكَ لأنّه فى معناه وكذلك استغنوا به عن وَذَرَ وكذلك استغنوا بمصدرِ تَرَكَ واسم الفاعل منه عن مصدر وَدَعَ ووَذَرَ وعنِ

١٥ اسم الفاعل منهما فيقال تَرَكَ تَرْكًا فهو تَارِكٌ ولا يقال وَدَعَ وَدْعًا وهو وَادِعٌ ولا وَذَرَ وَذْرًا فهو وَاذِرٌ فأمّا قول أبى الأَسْوَد الدُؤَلىّ

لَيْتَ شِعْرِى عَنْ خَلِيلِى مَا ٱلَّذِى * غَالَهُ فِى ٱلْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهْ

وقول سُوَيْد بن أبى كاهلٍ

فَسَعَى مَسْعَاتَهُ فِى قَوْمِهِ * ثُمَّ لَمْ يَبْلُغْ وَلَا عَجْزًا وَدَعْ

٢٠ فهو محمول على أنّه بمعنى وَدَّعَ بالتشديد خُفِّف وهو على كلّ حالٍ من الشاذّ الذى لا يُعتَدّ به فى الاستعمال وإذا كان كذلك وجب أن تكون الجملة التى بعدها مخالِفةً لِمَا قبلها ليكونا خبرَيْن مختلِفَيْن، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّا أجمعْنا على أنّ بَلْ يجوز العطف بها بعد النفيِ والايجاب فكذلك لٰكِنْ لِاشْتراكهما فى المعنى قلنا إنّما شاركَتْ لٰكِنْ بَلْ فى

٢٥ النفيِ دون الايجاب لأنّ مشارَكتها لها فى النفيِ صوابٌ وليس على سبيل

النِسْيان والغَلَط أَلَا ترى أنّك إذا قلت فى النفى مَا جَاءَنِى زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو لم تُوجِبْ نِسيانا ولا غَلَطًا كما لو قلت مَا جَاءَنِى زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو وإذا كان آستعماله فى النفى لا يوجب نِسْيانا ولا غلطا فتكثيرُ ما هو صوابٌ لا يُنكر بخلاف آستعماله فى الإيجاب فإنّه يُوجِب النِسْيان والغَلَط والنسيان والغلط
٥ إنّما يقع نادرا قليلا فٱقتصر فيه على حرفٍ واحدٍ وهو بَلْ ثمّ ليس من ضرورةِ تشارُكِ لَكِنْ وبَلْ فى بعض الأحوال مشاركتهما فى كلّ الأحوال أَلَا ترى أنّ بَلْ لا يحسن دخول الواو عليها ولا يقال وَبَلْ ولَكِنْ يحسن دخول الواو عليها فيقال وَلَكِنْ قال الله تعالى وَلَكِنِ ٱلشَّيَاطِينُ كَفَرُوا فى قِراءةِ مَن قرأه بالتخفيف وكذلك قوله وَلَكِنِ ٱلْبِرُّ والشواهد على ذلك من كتاب الله وكلام
١٠ العرب ممّا لا يُحصَى كثرةً وذلك لا يُوجَد البَتّةَ فى بَلْ فدلّ على ما قلناه والله أعلم،

---

٦٩ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ أَفْعَلَ مِنْكَ لا يجوز صَرْفُه فى ضرورة الشعر وذهب البصريّون إلى أنّه يجوز صرفه فى ضرورة الشعر، أمّا الكوفيّون
١٥ فٱحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا ذلك لأنّ مِنْ لمّا آتّصلتْ به منعتْ من صرفه لقوّة آتّصالها به ولهذا كان فى المذكّر والمؤنّث والتثنية والجمع على لفظٍ واحدٍ نحو زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو وهِنْدٌ أَفْضَلُ مِنْ دَعْدٍ والزَيْدَانِ أَفْضَلُ مِنَ العَمْرَيْنِ والزَيْدُونَ أَفْضَلُ مِنَ العَمْرِينَ وما أشبه ذلك فدلّ على قوّة آتّصالها به فلهذا قلنا لا يجوز صرفه، ومنهم من تمسّك بأن قال إنّما قلنا ذلك لانّ مِنْ
٢٠ تقوم مقامَ الإضافة ولا يجوز الجمع بين التنوين (fol. 155) والإضافة فكذلك لا يجوز الجمع بينه وبين ما يقوم مقامَ الإضافة وإنّما لم يَجُزِ الجمع بين التنوين والإضافة لأنّهما دليلان من دلائل الأسماء فاستُغنى بأحدهما عنِ الآخَر، وأمّا
٢٢ البصريّون فٱحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه يجوز صرفه لأنّ الأصل فى الأسماء

كلّها الصرف وإنّما يُمنَع بعضها من الصرف لأسبابٍ عارضةٍ تدخلها على خلاف الأصل فإذا ٱضطرّ الشاعر ردّها إلى الأصل ولم يعتبِرْ تلك الأسباب العارضة التى دخلتْ عليها قال أبو كَبِيرٍ الهُذَلىّ

مِمّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنّ عَوَاقِدٌ * حُبُكَ ٱلنِّطَاقِ فَشَبّ غَيْرَ مُهَبَّلِ

٥ فصرف عَوَاقِد وهى لا تنصرِف لأنّه ردّها إلى الأصل وقال النابغة

فَلَتَأْتِيَنْكَ قَصَائِدٌ

فصرف قَصَائِد وهى لا تنصرِف لأنّه ردّها إلى الأصل إلى غيرِ ذلك ممّا لا يُحصَى كثرةً فى أشعارهم، والذى يدلّ على هذا أنّ ما لا أصلَ له فى الصرف ودخولِ التنوين لا يجوز للشاعر أن يُنوِّنه للضرورة لأنّه لا أصلَ له فى ذلك ١٠ فيَرُدّه إلى حالةٍ قد كانت له، فإذا ثبت هذا فنقول أَفْعَلُ مِنْكَ اسمٌ والأصل فيه الصرف وإنّما امتنع من الصرف لِوزن الفعل والوصف فصار بمنزلة أَحْمَرَ وكما وقع الإجماع على أنّ أَحْمَرَ يجوز صرفه فى ضرورة الشعر ردًّا إلى الأصل فكذلك أَفْعَلُ مِنْكَ ثمّ إذا جاز عندكم فى ضرورة الشعر تَرْكُ صرفِ ما أصلُه الصرفُ وهو عُدولٌ عن الأصل إلى غيرِ أصلٍ فكيف لا يجوز صرفُ ١٥ ما أصله الصرف وهو رجوعٌ عن غيرِ أصلٍ إلى أصلٍ وهل منْعُ ذلك إلّا رفضُ القياس وبناءٌ على غيرِ أساسٍ، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّ مِنْ لمّا ٱتّصلتْ به منعتْ من صرفه قلنا هذا باطل لأنّ ٱتّصالَ مِنْ ليس له تأثير فى منع الصرف وإنّما المؤثّر فى منع الصرف وزنُ الفعل والوصفُ والذى يدلّ على ذلك أنّهم قد قالوا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ وشَرٌّ مِنْكَ ٢٠ فيصرفون مع ٱتّصالِ مِنْ به ولم يمنعوها الصرف مع دخولِ مِنْ عليهما وٱتّصالِها بهما ولوكان كما زعموا لَوجب أن لا ينصرِفا لِٱتّصالِ مِنْ بهما فلمّا ٱنصرفا مع ٱتّصالِ مِنْ بهما دلّ على أنّ ٱتّصالها بهما لا أثرَ له فى منع الصرف وإنّما المؤثّر فى منع الصرف وزنُ الفعل والوصف، والذى يدلّ على صحّةِ هذا أنّه ٢٤ لمّا زال وزن الفعل من خَيْرٌ مِنْكَ وشَرٌّ مِنْكَ انصرف لأنّ الأصل أَخْيَرُ

مِنْكَ وأَشْرَرُ مِنْكَ إلاّ أنّهم حذفوا الهمزة منهما لكثرة الاستعمال وأدغموا
إحدى الراءَيْن فى الأُخرى من قولهم شَرّ منك لِئَلاّ يجتمع حرفان متحرِّكان من
جنس واحد فى كلمة واحدة لأنّ ذلك ممّا يُستثقَل فى كلامهم فلمّا نقصا عن
وزن الفعل بقى فيهما علّةٌ واحدةٌ وهى الوصف فرُدّا إلى الأصل وهو الصرف
٥ لأنّ العلّة الواحدة لا تَقْوَى على منع الصرف (fol. 156) الذى هو الأصل،
وأمّا قولهم أنّه لا يُثَنَّى ولا يُجمَع ولا يؤنّث لِاتّصالِ مِنْ به قلنا إنّما لم يثنَّ
ولم يُجْمَعْ ولم يُؤَنَّثْ لثلاثة أوجه الوجه الأوّل أنّه لم يثنّ ولم يجمع ولم يؤنّث
لأنّه تَضمّن معنى المصدر لأنّك اذا قلت زَيْدٌ أَفضَلُ مِنْكَ كان معناه فَضْلُ
زَيْدٍ يَزِيدُ عَلَى فَضْلِكَ فجُعل موضعَ يَزِيدُ فضلُهُ أَفْضَلُ فتضمّن معنى المصدر
١٠ والفعلِ معًا والفعلُ والمصدر مذكّران ولا تَدخلهما تثنيةٌ ولا جمعٌ فكذلك
ما تضمّنهما، والوجه الثانى أنّه لم يثنّ ولم يُجْمَعْ ولم يُؤَنَّثْ لأنّه مضارعٌ
للبعض الذى يقع به التذكير والتأنيث والتثنية والجمع بلفظ واحد، والوجه
الثالث إنّما لم يثنّ ولم يُجْمَعْ لأنّ التثنية والجمع إنّما تَلْحَق الأسماء التى تَنفرِد
بالمعانى وأَفْعَلُ اسمٌ مركّب يدلّ على فعل وغيره فلم يَجُزْ تثنيته ولا
١٥ جمعه كما لم يجز تثنية الفعل ولا جمعه لمّا كان مركّبًا يدلّ على معنًى وزمانٍ
وإنّما فعلَتِ العرب ذلك اختصارًا للكلام واستغناء بقليل الكلام عن
كثيره ولم يجز تأنيثه لِمَا ذكرنا من تضمُّنه معنى المصدر والمصدر مذكّر ثمّ
على أصلكم إنّما وُحّد أَفْعَلُ لأنّه جرى مجرى الفعل ولهذا كانت إضافته غيرَ
حقيقيّةٍ، وأمّا قولهم أنّ مِنْ تقوم مقامَ الإضافة ولا يجوز الجمع بين التنوين
٢٠ والإضافة قلنا لو كان الأمر كما زعمتم لَوجب أن يدخله الجرّ فى موضع الجرّ
كما إذا دخلتْه الإضافة فلمّا أجمعْنا على أنه لا يَنصرِف ويكون فى موضع
الجرّ مفتوحًا كسائرِ ما لا يَنصرِف دلّ على فسادِ ما ذهبتم إليه، وأمّا قولهم
إنّما لم يَجُزِ الجمع بين التنوين والإضافة لأنّهما دليلان من دلائل الأسماء
قلنا لا نسلّم أنّه إنّما لم يَجُزِ الجمع بين التنوين والإضافة لأنّهما دليلان من
٢٥ دلائل الأسماء وإنّما لم يَجُزِ الجمع بين التنوين والإضافة لوجهَيْن أحدها أنّ

الإضافة تدلّ على التعريف والتنوينُ يدلّ على التنكير فلو جوّزنا الجمعَ بينهما لأدّى ذلك إلى أنّ يُجمَع بين علامة تعريف وعلامة تنكير فى كلمة واحدة وهما ضِدّان والضدّان لا يَجتمِعان والوجه الثانى أنّ الإضافة علامة الوصل والتنوين علامة الفصل فلو جوّزنا الجمع بينهما لأدّى ذلك إلى أن يُجمَع
٥ بين علامة وصلٍ وعلامة فصل فى كلمة واحدة وهما ضدّان والضدّان لا يَجتمِعان وما ذهبوا إليه من التعليل يبطل بحرف الجرّ مع لام التعريف فإنّهما يجوز اجتماعهما نحو مَرَرْتُ بالرَّجُلِ وإن كانا دليلَيْن من دلائل الأسماء إلى غيرِ هذَيْن الدليلَيْن من دلائل الأسماء والله أعلم،

٧٠ مسألة

١٠ ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز تَرْكُ صرفِ ما يَنصرِف فى ضرورة الشعر وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو عليّ الفارسىّ وأبو القاسمِ بن بَرْهانَ من البصريّين وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز (fol. 157) وأجمعوا على أنّه يجوز صرفُ ما لا يَنصرِف فى ضرورة الشعر، أمّا الكوفيّون فآحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّه يجوز تَرْكُ صرفِ ما ينصرف فى ضرورة الشعر أنّه قد
١٥ جاء ذلك كثيرا فى أشعارهم قال الأخْطَل

طَلَبَ ٱلْأَزَارِقَ بِٱلْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ * بِشَبِيبَ غَائِلَـةُ ٱلثُّغُورِ غَدُورُ

فترك صرف شَبِيب وهو مُنصرِف وقال حَسّانُ

نَصَرُوا نَبِيَّهُمُ وَشَدُّوا أَزْرَهُ * بِحُنَيْنَ يَوْمَ تَوَاكُلِ ٱلْأَبْطَالِ

فترك صرف حُنَيْن وهو مُنصرِف قال الله تعالى وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ
٢٠ كَثْرَتُكُمْ ولم يُرْوَ عن أحد من القُرّاء أنّه لم يصرِفْه وقال الفرزدق

إِذَا قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنُوخَ قَصِيدَةً * بِهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَيَّ بِزَوْبَرَا

فترك صرفَ زَوْبَر وهو منصرف ومعناه نُسبت إلَيّ بكمالها من قولهم أخذ الشىء بِزَوْبَرِهِ إذا اخذه كلّه وقيل بزَوْبَرَا أى كِذْبا وزُورًا وقال الآخر ٢٢

إِلَى ٱبْنِ أُمِّ أُنَاسَ أَرْحَلُ نَاقَتِي * عَمْرٍو فَتُبْلِغُ حَاجَتِي أَوْ تُزْحِفُ

فترك صرف أُنَاسٍ وهو منصرف وأمّ أناس بنت ذُهْلٍ من بنى شيبان وعمْرٌو يُريد به عمرو بن حُجْرٍ الكِنْدىّ وقال الآخَر

أُؤَمِّلُ أَنْ أَعِيشَ وَأَنَّ يَوْمِى * بِأَوَّلَ أَوْ بِأَهْوَنَ أَوْ جُبَارِ

٥ أَوِ ٱلتَّالِي دُبَارَ فَإِنْ أَفُتْهُ * فَمُؤْنِسَ أَوْ عَرُوبَةَ أَوْ شِيَارِ

فترك صرف دُبَار وهو منصرف ودُبَارٌ يومُ الأربعاء وما ذكره فى هذين البيتين أسماء الأيّام فى الجاهليّة فأوّل يوم الأحَد وأهْوَن يوم الإثنين وجُبَار يوم الثلاثاء ودُبَار يوم الأربعاء ومُؤْنِس يوم الخَميس وعَرُوبة يوم الجُمْعة وشِيار يوم السَبْت وقال الآخَر

١٠ فَأَوْفَضْنَ عَنْهَا وَهْىَ تَرْغُو حُشَاشَةً * بِذِى نَفْسِهَا وَالسَّيْفُ عُرْيَانُ أَحْمَرُ

فترك صرف عُرْيَان وهو منصرف لأنّ مؤنّثه عُرْيَانَةٌ لا عُرْيَى وقال الآخر

قَالَتْ أُمَيْمَةُ مَا لِثَابِتَ شَاخِصًا * عَارِى ٱلْأَشَاجِعِ نَاحِلاً كَٱلْمُنْصُلِ

فترك صرفَ ثَابِتٍ وهو منصرف وقال العبّاس بن مِرْداسٍ السُلَمىّ

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ * يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِى مَجْمَعِ

١٥ فترك صرف مِرْداسٍ وهو منصرف قالوا ولا يجوز أن يقال أنّ الرواية

يَفُوقَانِ شَيْخِىَ فِى مَجْمَعِ

وشيخه أبوه مِرْداس لأنّا نقول بلِ الرواية الصحيحة المشهورة ما رَوَيْناه على أنّا لو قدّرنا أنّه قد رُوى روايةً أخرى كما رَوَيْتموه فما العُذْر عن هذه الرواية الصحيحة مع شُهْرتها وقال دَوْسَرُ بن دَهْبَلٍ القُرَيْعىُّ

٢٠ وَقَائِلَةٍ مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا * صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدِ

فلم يصرِفْ دَوْسَر وهو منصرف قالوا ولا يجوز أن يقال أنّ الرواية

مَا لِلْقُرَيْعِىِّ بَعْدَنَا

(fol. 158) لأنّا نقول بلِ الرواية الصحيحة المشهورة ما رَوَيْناه ولو قدّرنا أنّ ما رَوَيْتموه صحيحٌ فما عُذْرُكم عمّا رَوَيْناه مع صحّته وشُهْرته وقال الآخَر ٢٤

وَمصْعَبُ حِينَ جَدَّ ٱلْأَمْرُ أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا

قالوا ولا يجوز أن يقال أنّ الرواية

وَأَنْتُمْ حِينَ جَدَّ ٱلْأَمْرُ

لأنّا نقول بلِ الرواية الصحيحة ما رويناه ولو قدّرنا ما رويتموه فما عُذْرُكم
٥ عمّا رويناه على ما بيّنّاه وقال الآخر

وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِرُ ذُو ٱلطُّولِ وَذُو ٱلْعَرْضِ

فترك صرفَ عامرٍ وهو ينصرف ولم يجْعَلْه قبيلةً لأنّه وصفه فقال ذُو الطُّولِ
وذُو العَرْضِ ولو كانت قبيلةً لَوجب أن يقول ذاتُ الطولِ وذاتُ العَرْضِ
ولا يجوز أن يقال إنّما لم يصرِفْه لأنّه ذهب به إلى القبيلة كما قرأ سيّد القرّاء
١٠ أبو عمرٍو بن العَلاء وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَأَ بِنَبَإٍ يَقِينٍ فترك صرف سَبإٍ لأنّه جعله
اسمًا للقبيلة حملا على المعنى وقال الشاعر

مِنْ سَبَأَ ٱلْحَاضِرِينَ مَأْرِبَ إِذْ * يَبْنُونَ مِنْ دُونِ سَيْلِهِ ٱلْعَرِمَا

فلم يصرف سَبَأَ لأنّه جعله اسمًا للقبيلة حملا على المعنى وقال الله تعالى أَلَا
إِنَّ ثَمُودَا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِثَمُودَ فلم يصرف ثَمود الثانى لأنّه جعله اسمًا
١٥ للقبيلة حملا على المعنى ثمّ قال الشاعر

تَمُدُّ عَلَيْهِمْ مِنْ يَمِينٍ وَأَشْمُلٍ * بُحُورٌ لَهُ مِنْ عَهْدِ عَادَ وَتُبَّعَا

وقال الآخر

لَوْ شَهِدَ عَادَ مِنْ زَمَانِ عَادِ * لَابْتَزَّهَا مَبَارِكَ ٱلْجِلَادِ

وقال الآخر

٢٠ عَلِمَ ٱلْقَبَائِلُ مِنْ مَعَدَّ وَغَيْرِهَا * أَنَّ ٱلْجَوَادَ مُحَمَّدُ بْنُ عُطَارِدِ

وقال الآخر

وَلَسْنَا إِذَا عُدَّ ٱلْحَصَى بِأَقِلَّةٍ * وَإِنَّ مَعَدَّ ٱلْيَوْمَ مُودٍ ذَلِيلُهَا

وقال الآخر

٢٤ غَلَبَ ٱلْمَسَامِيحَ ٱلْوَلِيدُ سَمَاحَةً * وَكَفَى قُرَيْشَ ٱلْمُعْضِلَاتِ وَسَادَهَا

فلم يصرف قريش لأنّه جعله آسمًا للقبيلة حملا على المعنى والحمل على المعنى كثير فى كلامهم قال الشاعر

قَامَتْ تُبَكِّيـهِ عَلَى قَبْرِهِ * مَنْ لِيَ مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ

تَرَكْتَنِي فِى ٱلدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ * قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ

٥ وكان الأصل أن يقول ذَاتَ غُرْبَةٍ فحمله على المعنى فكأنّهـا قالت تَرَكْتَنِي إِنْسَانًا ذَا غُرْبَةٍ والإنسان يُطلَق على الذكر والأنثى قال الأعشى

لِقَوْمٍ فَكَانُوا هُمُ ٱلْمُنْفِدِينَ * شَرَابَهُمُ قَبْلَ إِنْفَادِهَـا

وكان الأصل أن يقول قَبْلَ إِنْفَادِهِ لأنّ الشراب مذكّر إلّا أنّه أنّثه حملا على المعنى لأنّ الشراب هو الخَمْر فى المعنى وقال الآخر

١٠ يَا بِئْرُ يَا بِئْرَ بَنِي عَدِيِّ * لَأَنْزَحَنْ قَعْرَكِ بِٱلدُّلِيِّ

حَتَّى تَعُودِي أَقْطَعَ ٱلْوَلِيِّ

وكان الأصل أن يقول قُطْعَى الوليّ لأنّ البِئْرَ مؤنّثةٌ إلّا (fol. 159) أنّه ذكّره حملا على المعنى فكأنّه قال حتّى تعودى قَلِيبا أَقطعَ الوليّ والقليب الأغلب عليه التذكير ولذلك قالوا فى جمعه أَقْلِبَة وأَفْعِلَةٌ بناءٌ يختصّ به المذكّر فى

١٥ القلّة كٱختصاصِ المؤنّث بأَفْعُل فى القلّة وقوله ذُو الطُولِ وذُو العَرْضِ يرجع إلى الحيّ فٱنتقل من معنًى إلى معنًى والتنقّل من معنى إلى معنًى كثير فى كلامهم كما قال الشاعر

إِنَّ تَمِيمًا خُلِقَتْ مَلْمُومَا * قَوْمًا تَرَى وَاحِدَهُمْ صِهْمِيمَا

فقال خُلِقَتْ أراد به القبيلة ثمّ قال ملمومًا أراد به الحيّ ثمّ ترك لفظ الواحد

٢٠ وحقّق مذهب الجمع فقال قوما ترى واحدهم صهميما والصهميم هو الذى لا ينثنى عن مراده لأنّا نقول نحن لا نُنكر الحمل على المعنى فى كلامهم ولا التنقّلَ من معنًى إلى معنًى ولكنّ الظاهر ما صِرْنا إليه لأنّ الحمل على اللفظ لمعنًى أَوْلَى من الحمل على المعنى دون اللفظ وجَرْىُ الكلام على معنًى واحدٍ أَوْلَى من التنقّل من معنًى إلى معنًى فلمّا كان ما صِرْنا إليه أكثرَ فى الاستعمال

٢٥ وأحسنَ فى الكلام كان ما صِرْنا إليه أَوْلَى وقال أبو دَهْبَلٍ الجُمَحِيّ

أَنَا أَبُو دَهْبَلَ وَهْبٌ لِوَهَبْ ❊ مِنْ جُمَحٍ وَٱلْعِزُّ فِيهِمْ وَٱلْحَسَبْ

فترك صرفَ دَهْبَلٍ وهو منصرف وقال الآخَر

أَخْشَى عَلَى دَيْسَمَ مِنْ بُعْدِ ٱلثَّرَى ❊ أَبَى قَضَاءُ ٱللّٰهِ إِلاَّ مَا تَرَى

فترك صرفَ دَيْسَمٍ وهو منصرف فإذا صحّتْ هذه الأبيات بأَسْرِها دلّ على
٥ صحّةِ ما ذهبنا إليه، وأمّا من جهة القياس فإنّه إذا جاز حذف الواو المتحرّكه
للضرورة من نحو قوله

فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ ❊ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ ٱلْمِلاَطِ نَجِيبُ

فلأَنْ يجوز حذف التنوين للضرورة كان ذلك من طريق الأَوْلى وهذا لأنّ
الواو من هُوَ متحرّكة والتنوين ساكن ولا خلافَ أنّ حَذْفَ الحرف الساكن
١٠ أَسهلُ من حذفِ الحرف المتحرّك فإذا جاز حذف الحرف المتحرّك الذى هو
الواو للضرورة فلأَنْ يجوز حذف الحرف الساكن كان ذلك من طريق
الأَوْلى ولهذا كان أبو بكرِ بن السرّاج من البصريّين وكان من هذا الشأن
بمكانٍ يقول لو صحّتِ الرواية فى تَرْكِ صرفِ ما ينصرف لم يكن بِأَبعدَ
من قولهم

١٥ فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَهُ

ولمّا صحّتِ الرواية عند أبى الحسن الأخفش وأبى علىٍّ الفارسىِّ وأبى القاسم
بن بَرْهانَ من البصريّين صاروا إلى جواز تركِ صرفِ ما ينصرف فى ضرورة
الشعر واختاروا مذهب الكوفيّين على مذهب البصريّين وهم من أكابر أئمّة
البصريّين والمُشارِ (fol. 160) إليهم من المحقّقين، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن
٢٠ قالوا إنّما قلنا أنّه لا يجوز تركُ صرفِ ما ينصرف لأنّ الأصل فى الأسماء
الصرف فلو أنّا جوّزنا ترك صرفِ ما ينصرف لأدّى ذلك إلى ردّه عن
الأصل إلى غيرِ أصلٍ ولكان أيضا يؤدّى إلى أن يَلتبِس ما ينصرف بما لا
ينصرف وعلى هذا يَخرُج حذف الواو من هُوَ فى نحو قوله

٢٤ فَبَيْنَاه يَشْرِى رَحْلَهُ

فإنّه لا يؤدّى إلى الالتباس بخلافِ حذف التنوين فبَانَ الفرق بينهما والذى أَذْهَبُ إليه فى هذه المسئلة مذهبُ الكوفيّين لكثرة النقل الذى خرج عن حكم الشذوذ لا لقوّتِه فى القياس، وأمّا الجواب عن كلمات البصريّين أمّا قولهم إنّما لم يَجُزْ تركُ صرفِ ما ينصرف لأنّه يؤدّى إلى ردّه عنِ الأصل إلى ٥ غيرِ أصلٍ قلنا هذا يبطل بحذف الواو من هُوَ فى قوله

فَبَيْنَاهُ يَشْرِى

خصوصًا على أصلكم فإنّ الواو عندكم أصليّةٌ لا زائدةٌ كما هى على أصل الخَصم زائدة، قولهم إنّما جاز لأنّه يؤدّى إلى الالتباس بخلافِ هاهنا قلنا الجواب عن هذا من وجهَيْن أحدها أنّا لا نسلّم أنّه لا يؤدّى هاهنا إلى الالتباس لأنّك ١٠ تقول غَزَا هُوَ فيكون توكيدا للضمير المرفوع بأنّه فاعلٌ فإذا حذفتَ الواو منه التَبسَتِ الهاء الباقية بالهاء التى هى ضمير المنصوب بأنّه مفعول نحو غَزَاهُ فإنّه يجوز أن لا تُمطَل حركتها قال الشاعر

تَرَاهُ كَأَنَّ ٱللهَ يَجْدَعُ أَنْفَهُ ❊ وَعَيْنَيْهِ إِنْ مَوْلَاهُ ثَابَ لَهُ وَفْرُ

وكذلك الهاء أيضا فى سائر المنصوبات فإنّه يجوز أن لا تمطل حركتها فى ١٥ الشعر كضمير المجرور فإنّهم يُسَوُّون بينهما فى ذلك قال الشاعر

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ ❊ إِذَا طَلَبَ ٱلْوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرُ

وقال الآخَر

أَوْ مُعْبَرُ ٱلظَّهْرِ يَنْأَى عَنْ وَلِيَّتِهِ ❊ مَا حَجَّ رَبُّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَلَا ٱعْتَمَرَا

وقال الآخَر

٢٠ فَمَا لَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ وَمَا لَهُ ❊ مِنَ ٱلرِّيحِ فَضْلٌ لَا ٱلْجَنُوبُ وَلَا ٱلصَّبَا

وقال الآخَر

فَإِنْ يَكُ غَثًّا أَوْ سَمِينًا فَإِنَّنِى ❊ سَأَجْعَلُ عَيْنَيْهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعَا

وقال الآخَر

٢٤ وَأَيْقَنَ أَنَّ ٱلْخَيْلَ إِنْ تَلْتَبِسْ بِهِ ❊ يَكُنْ لِنَسِيلِ ٱلنَّخْلِ بَعْدَهُ آبِرُ

وقال الآخر

أَنَا ٱبْنُ كِلَابٍ وَٱبْنُ أَوْسٍ فَمَنْ يَكُنْ ۞ قِنَاعُهُ مُغَطِّيًا فَإِنِّى مُجْتَلَى

وقال الآخر

لَأَعْلِطَنَّهُ وَسْمًا لَا يُفَارِقُهُ ۞ كَمَا يُحَزُّ بِحُمَّى ٱلْمِيسَمِ ٱلْبَحِرُ

٥ وقال الآخر

لِى وَالِدٌ شَيْخٌ تَهُضُهُ غَيْبَتِى ۞ وَأَظُنُّ أَنَّ نَفَادَ عُمْرِهْ عَاجِلُ

والوجه الثانى أنّه يبطل بصرفِ ما لا ينصرف فإنّه يُوقِع لَبْسًا بين ما ينصرف وما لا (fol. 161) ينصرف فى نحو قوله

قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ ٱلْحَمِى

١٠ وكذلك سائرُ ما لا ينصرف ومع هذا فقد وقع الإجماع على جوازه فكذلك هاهنا فإن قالوا الكلام به يحصّل القانون دون الشعر وصرفُ ما لا ينصرف لا يُوقِع لَبْسًا بين ما ينصرف وما لا ينصرف لأنّه لا يلتبس ذلك فى آختيار الكلام قلنا وهذا هو جوابنا عمّا ذكرتموه فإنّه إذا كان الكلام هو الذى يحصّل به القانون دون الشعر فتَرْكُ صرفِ ما ينصرف فى ضرورة الشعر لا ١٥ يُوجِبُ لَبْسًا بين ما ينصرف وما لا ينصرف إذ لا يلتبس ما ينصرف وما لا ينصرف فى آختيار الكلام والله أعلم،

٧١ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ الآنَ مبنىٌّ لأنّ الألف واللام دَخَلَتَا على فعلٍ ماضٍ من قولهم آنَ يَئِينُ أى حَانَ وبقى الفعل على فتحته وذهب البصريّون ٢٠ إلى أنّه مبنىّ لأنّه شابَهَ آسمَ الإشارة ولهم فيه أيضا أقوالٌ أُخَرُ نَذكُرها فى دليلهم، أمّا الكوفيّون فآحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا ذلك لأنّ الألف واللام ٢٢ فيه بمعنَى الَّذِى أَلَا ترى أنّك إذا قلت الْآنَ كَانَ كَذَا كان المعنى الْوَقْتَ

الّذِى آنَ كَانَ كَذَا وقد تُقام الالف واللام مقامَ الّذِى لكثرة الاستعمال طَلَبًا للتخفيف قال الفَرَزْدَقُ

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ * وَلَا الْبَلِيغِ وَلَا ذِى الرَّأْىِ وَالْجَدَلِ

أراد الّذِى تُرْضَى وقال الآخر

٥ بَلِ الْقَوْمُ الرَّسُولُ اللهِ فِيهِمْ * هُمُ أَهْلُ الْحُكُومَةِ مِن قُصَىٍّ

وقال الآخر

يَقُولُ الْخَنَا وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا * إِلَى رَبِّنَا صوتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ

وَيُسْتَخْرَجُ الْيَرْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِهِ * وَمِنْ جُحْرِهِ ذِى الشِّيحَةِ الْيُتَقَصَّعُ

أراد الّذِى يُجَدَّعُ والّذِى يَتَقَصَّعُ فكذلك هاهنا فى الآنَ وبقى النعل على فتحته ١٠ كما رُوى عنِ النبىّ صلّى الله عليه وسلّم أنّه نَهَى عن قِيلَ وقَالَ وهما فعلان ماضِيَان فأدخل عليهما حرف الخفض وبقّاهما على فتحهما وكذلك قولهم مِنْ شُبَّ إِلَى دُبَّ بالفتح يُريدون مِنْ أَنْ كان صغيرا إلى أن دَبَّ كبيرا فبقّوا الفتح فيهما فكذلك هاهنا، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا ذلك لأنّ سبيل الألف واللام أن يَدخُلا لتعريف الجنس كقوله تعالى إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِى خُسْرٍ ١٥ وكقولهم الرَجُلُ خَيْرٌ من المَرْأَةِ وكقولهم أَهْلَكَ الناسَ الدِينَارُ والدِرْهَمُ أو لتعريف العَهْد كقوله تعالى كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ أو يدخلا على شىء قد غلب عليه نَعْتُه فعُرّف به كقولك الحارثُ والعبّاسُ والسِمَاك والدَبَرانُ فلمّا دَخَلاَ هاهنا على غيرِ ما ذُكر ودخلت على معنى الإشارة إلى الوقت الحاضر صار معنى قولك الآنَ كقولك هَذَا الوَقْتَ ٢٠ (fol. 162) فشابَهَ اسمَ الإشارة واسمُ الإشارة مبنىٌّ فكذلك ما أشبهه وكان الأصل فيه أن يُبْنَى على السكون إلاّ أنّه بُنى على حركةٍ لِالْتقاء الساكنَيْن وكانتِ الفتحة أَوْلَى لوجهَيْن أحدهما أنّها أخفُّ الحركات وأشكلُها بالألف والفتحة التى قبلها فأتبعوها الألفَ والفتحةَ التى قبلها كما أتبعوا ضمّة الذال التى فى مُنْذُ ضمّةَ ٢٤ الميم وإن كان حقّ الذال أن تُكسَر لِالْتقاء الساكنَيْن والوجه الثانى أن

نظائرَها من الظروف المستحقّة لبناء أواخرِها على حركةٍ كأَيْنَ وأَيَّانَ بُنيت على الفتح فكذلك الآنَ لمشارَكتها لهما فى الظرفيّة، ومنهم مَن قال وهو أبو العبّاس المبرِّدُ إنّما بُنى الآنَ لأنّه وقع فى أوّلِ أحواله بالألف واللام وسبيلُ ما يَدخُل عليه الألف واللام أن يكون منكورا أوّلاً ثمّ يُعرَّف بهما فلمّا خالَفَ
٥ سائرَ أخواته من الأسماء وخرج إلى غيرِ بابِهِ بُنى، ومنهم مَن قال وهو أبو سَعيدٍ السِيرافىُّ إنّما بُنى لأنّه لمّا لزِم موضعا واحدا أشبهَ الحرفَ لأنّ الحروفَ تلزَم مواضعَها التى وُضعت فيها فى أوّليّتها والحروفُ مبنيّة فكذلك ما أشبهها، ومنهم من قال وهو أبو علىٍّ الفارسىّ إنّما بُنى لأنّه حُذف منه الألف واللام وضُمّن الاسم معناها وزِيدت فيه ألف ولام أُخْرَيَانِ وبُنى على الفتح فى جميع
١٠ الوجوه لِمَا ذكرناه فى الوجه الأوّل وهو الذى عليه سيبويه وأكثرُ البصريّين، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّ الألف واللام فيه بمعنَى الّذِى قلنا هذا فاسد لأنّ الألف واللام إنّما يَدخُلان على الفعل وهما بمعنَى الّذِى فى ضرورة الشعر كما أنشدوه من الأبيات لا فى اختيار الكلام فلا يكون فيه حجّةٌ، وأمّا ما شبّهوه به من نَهْيِهِ صلّى الله عليه عن قِيلَ وَقَالَ فليس بمُشْبِهٍ
١٥ له لأنّه حِكايةٌ والحكايات تدخل عليها العواملُ فتُحْكَى ولا تدخل عليها الألف واللام لأنّ العوامل لا تُغيِّر معانى ما تَدخُل عليه كتغيير الألف واللام ألَا ترى أنّك تقول ذَهَبَ تَأَبَّطَ شَرًّا وذَرَّى حَبًّا وبَرَقَ نَحْرُهُ ورَأَيْتُ تَأَبَّطَ شَرًّا وذَرَّى حَبًّا وبَرَقَ نَحْرُهُ ومَرَرْتُ بتَأَبَّطَ شَرًّا وذَرَّى حَبًّا وبَرَقَ نَحْرُهُ ولا تقول هَذَا التَأَبَّطَ شَرًّا ولا الذَرَّى حَبًّا ولا البَرَقَ نَحْرُهُ وما أشبه ذلك وكذلك
٢٠ تقول رَفَعْنَا اسْمَ كَانَ بِكَانَ ونَصَبْنَا اسمَ إنَّ بإنَّ ولا تقول رفعناه بالكَانَ ونَصَبْنَاه بالإنَّ فبَانَ الفرق بينهما وهذا هو الجواب عن قولهم مِنْ شُبَّ إلَى دُبَّ على أنّه لو أخرجتَ هذه الأشياء إلى الأسماء فقيل عَن قِيلٍ وقَالٍ ومِنْ شُبٍّ إلَى دُبٍّ فأدخلتَ الجرّ والتنوين لكان ذلك جائزا بالإجماع على أنّه قد صحّ عنِ العرب أنّهم قالوا مِنْ شُبٍّ إلَى (fol. 163) دُبٍّ بالجرّ والتنوين وقد حَكَى ذلك أبو زكريّاء
٢٥ يحيى بن زِيادٍ الفرّاء من أصحابكم وذلك ألزمُ لكم وأَوْفَى حجّةً عليكم والله أعلم،

٧٢ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ فعلَ الأمـر للمُواجَه المُعرَّى عن حرفِ المضارعة نحو اِفعلْ معربٌ مجزومٌ وذهب البصريّون إلى أنّه مبنيٌّ على السكون، أمّا الكوفيّون فٱحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه معرب مجزوم لأنّ الأصل فى
٥ الأمر للمواجَه فى نحو اِفعَلْ لِتَفعَلْ كقولهم فى الأمر للغائب لِيَفْعَلْ وعلى ذلك قوله تعالى فَبِذٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ فى قرا ءَةِ مَن قرأ بالتاء من أئمّة القُرّاء وذُكرتِ القراءة أنّها قراءةُ النبىّ صلّى الله عليه من طريق أُبَىّ بن كَعْبٍ ورُويت هذه القراءة عن عثمانَ بن عفّانَ وأَنَسِ بن مالكٍ والحسن البصرىّ ومحمّدِ بن سِيرِينَ وأبى عبد الرحمان السُلَمىّ وأبى جعفرٍ
١٠ يزيدَ بن القَعْقاع المَدَنىّ وأبى رَجاء العُطارِدىّ وعاصم الجَحْدَرىّ وأبى التيّاح وقتادةَ والأعرج وهِلالِ بن يِساف والأعمشِ وعمرِو بن فائدٍ وعلقمةَ بن قيسٍ و يعقوبَ الحضرمىّ وغيرهم من القُرّاء وقد جاء فى الحديث وَلْتَزُرَّهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ أى زُرَّهُ وجاء عنه صلوات الله عليه أنّه قال فى بعض مغازيه لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ أى خُذُوا وقال صلوات الله عليه مرّةً أُخرى لِتَقُومُوا إِلَى مَصَافِّكُمْ
١٥ أى قُومُوا وقال الشاعر

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا ٱبْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ ، فَتَقَضِى حَوَائِجَ ٱلْمُسْلِمِينَا

وقال الآخر

فَلْتَكُنْ أَبْعَدَ ٱلْعُدَاةِ مِنَ ٱلصُّلْحِ مِنَ ٱلنَّجْمِ جَارُهُ ٱلْعَيُّوقُ

وقال الآخر

٢٠ لِتَبْعَدْ إِذْ نَأَى جَدْوَاكَ عَنِّى ، فَلاَ أَشْقَى عَلَيْكَ وَلَا أُبَالِى

فثبت أنّ الأصل فى الأمر للمواجَه أن يكون باللام نحو اِفْعَلْ لِتَفْعَلْ كالأمر للغائب إلاّ أنّه لمّا كثُر ٱستعمال الأمر للمواجَه فى كلامهم وجرى على ألسنتهم
٢٢ أكثرَ من الغائب ٱستثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع

حرف المضارعة طَلَبًا للتخفيف كما قال أَيْش والأصل أىُّ شَىْء وكقولهم عِمْ صَبَاحًا والأصل فيه اِنْعَمْ صَبَاحًا من نَعِمَ يَنْعَمُ بكسر العين فى أحد اللغتَيْن وكقولهم وَيْلُمِّهِ والأصل فيه وَيْلَ أُمِّهِ إلّا أنّهم حذفوا فى هذه المواضع لكثرة الاستعمال فكذلك هاهنا حذفوا اللام لكثرة الاستعمال وذلك لا يكون مُزِيلاً ٥ لها عن أصلها ولا مُبطِلا لعملها، ومنهم من تمسّك بأن قال الدليل على أنّه معرب مجزوم أنّا أجمعْنا على أنّ فعلَ النهى معرب مجزوم نحو لاَ تَفْعَلْ فكذلك فعلُ الأمر نحو اِفْعَلْ لأنّ الأمر ضدّ النهى وهم يحمِلون الشىء على ضدّه كما يحمِلونه على نظيره فكما أنّ فعلَ النهى معربٌ مجزوم فكذلك (fol. 164) فعلُ الأمر، ومنهم من تمسّك بأن قال الدليل على أنّه معرب مجزوم بلامٍ ١٠ مقدَّرةٍ أنّك تقول فى المعتلّ أُغْزُ وارْمِ واخْشَ فتحذِف الواو والياء والألف كما تقول لَمْ يَغْزُ ولَمْ يَرْمِ ولَمْ يَخْشَ بحذفِ حرفِ العلّة فدلّ على أنّه مجزوم بلامٍ مقدَّرةٍ، قالوا ولا يجوز أن يقال أنّ حرف الجرّ لا يعمل مع الحذف فحرف الجزم أَوْلى لأنّ حرف الجرّ أَقْوَى من حرف الجزم لأنّ حرف الجرّ من عوامل الأسماء وحرف الجزم من عوامل الأفعال وعواملُ الأسماء أَقوَى ١٥ من عوامل الأفعال فإذا كان الأقوى لا يعمل مع الحذف فالأضعف أَوْلى لأنّا نقول قولكم أنّ حرف الجرّ لا يعمل مع الحذف لا يستقيم على أصلكم فلا يصلُح إلزامًا لكم فإنّكم تذهَبون إلى أنّ رُبَّ تعمل الخفض مع الحذف بعد الواو والفاء وبَلْ وإعمالها بعد الواو نحو قول الراجز

وَبَلَدٍ عامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ ۔ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

٢٠ أى وَرُبَّ بَلَدٍ وإعمالها بعد الفاء نحو قول الشاعر

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ

أى فَرُبَّ حُورٍ وإعمالها بعد بَلْ نحو قول الراجز

بَلْ بَلَدٍ مِلْءِ ٱلْفِجَاجِ قَتَمُهْ ۔ لاَ يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ

٢٤ أى بَلْ رُبَّ بَلَدٍ فأَعملتم رُبَّ فى هذه المواضع مع الحذف وهى حرفُ خفضٍ

وهذه مُناقَضةٌ ظاهرةٌ فدلّ على أنّ حرف الخفض قد يعمل مع الحذف على أنّه قد حَكَى نَقَلَةُ اللغة عن رُوبَةَ أنّه كان إذا قيل له كَيْفَ أَصْبَحْتَ يقول خَيْرٍ عَافَاكَ ٱللّٰهُ أى بِخَيْرٍ فيُعمِل الخفض مع الحذف، وكذلك أيضا مَنْعُكم إعمالَ حرفِ الجرّ مع الحذف لا يستقيم أيضا على أصلكم فإنّكم تذهَبون إلى
٥ أنّ حرف الشرط يعمل مع الحذف فى ستّةِ مواضعَ وهى الأمر والنهى والدُعاء والاستفهام والتمنّى والعَرْض والأمر نحو اِيتِنِي آتِكَ والنهى لَا تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْرًا لَكَ والدعاء اَللّٰهُمَّ ٱرْزُقْنِي بَعِيرًا أَحُجَّ عَلَيْهِ والاستفهام أَيْنَ بَيْتُكَ أَزُرْكَ والتمنّى أَلَا ماءَ أَشْرَبْهُ والعرض أَلَا تَنْزِلُ أُكْرِمْكَ فأعملتم حرف الشرط مع الحذف فى هذه المواضع كلّها لتقديره فيها وقد جاء عنِ العرب إعمالُ حرف الجزم
١٠ مع الحذف قال الشاعر

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ * إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا

والتقدير فيه لِتَفْدِ نَفْسَكَ فحذف اللام وأعملها فى الفعلِ الجزمَ وقال الشاعر

فَقُلْتُ ٱدْعِى وَأَدْعُ فَإِنَّ أَنْدَى * لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِىَ دَاعِيَانِ

أراد وَلِأَدْعُ وقال الآخر

١٥ عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ ٱلْبَعُوضَةِ فَٱخْمُشِى * لَكِ ٱلْوَيْلُ حُرَّ ٱلْوَجْهِ أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى

(fol. 165) أراد لِيَبْكِ وقال الآخر

مَنْ كَانَ لَا يَزْعُمُ أَنِّى شَاعِرٌ * فَيَدْنُ مِنِّى تَنْهَهُ ٱلْمَزَاجِرُ

أراد فَلْيَدْنُ فحذف اللام وأعملها فى الفعل الجزم وهذا كثيرٌ فى أشعارهم وإذا جاز أن يعمل حرف الجزم مع الحذف فى هذه المواضع جاز أن يعمل هاهنا
٢٠ مع الحذف لكثرة الاستعمال، وكذلك أيضا مَنْعُكم إعمالَ سائرِ عواملِ الأفعال مع الحذف لا يَستقيم أيضا على أصلكم فإنّكم تذهَبون إلى أنّ أَنِ الخفيفةَ المصدريّةَ تعمل مع الحذف بعد الفاء إذا كانت جوابا للستّة الأشياء التى جوّزتم فيها إعمالَ إِنِ الخفيفةِ الشرطيّة مع الحذف نحو اِيتِنِي فَآتِيَكَ ولَا تَفْعَلْ
٢٤ فَيَكُونَ خَيْرًا لَكَ واَللّٰهُمَّ ٱرْزُقْنِى بَعِيرًا فَأَحُجَّ عَلَيْهِ وأَيْنَ بَيْتُكَ فَأَزُورَكَ وأَلَا

مَاءً فَأَشْرَبَهُ وَأَلَا تَنْزِلُ فَأُكْرِمَكَ وكذلك تُعملونها مع الحذف بعد الفاء فى جواب النفى نحو مَا أَنْتَ صَاحِبِى فَأُعْطِيَكَ وكذلك أيضا تعملونها مع الحذف بعد الواو نحو لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ وبعد أَوْ نحو لَأَشْكُوَنَّكَ أَوْ تُعْتِبَنِى وبعد لام كَىْ نحو جِئْتُكَ لِتُكْرِمَنِى وبعد لام الجحود نحو مَا كُنْتُ

٥ لِأَفْعَلَ ذَلِكَ وبعد حَتَّى نحو سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا قال الله تعالى حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ ٱللهِ وإذا جاز لكم أن تُعملوا أَنِ الناصبةَ للفعل بعد هذه الأحرف مع الحذف وهى من عوامل الأفعال وإِنِ الجازمةَ للفعل فى المواضع التى بيّنّاها مع الحذف وهى من عواملَ الأفعال جاز أن تعمل اللام الجازمة للفعل مع الحذف لكثرة الاستعمال وإن كانت من عوامل الأفعال، قالوا ولا يجوز أن

١٠ يقال أنّ نَزَالِ مبنىٌّ لأنّه قام مقامَ فعلِ الأمر فلولم يكن فعلُ الأمر مبنيًّا وإلاّ لَمَا بُنى ما قام مقامَه لأنّا نقول إنّما بُنى نَزَالِ لتضمُّنِه معنَى لام الأمر أَلَا ترى أنّ نَزَالِ اسمُ اِنْزِلْ وأصله لِتَنْزِلْ فلمّا تضمّن معنى اللام كتضمُّنِ أَيْنَ معنى حرف الاستفهام وكما أنّ أَيْنَ بُنيت لتضمُّنِها معنى حرف الاستفهام فكذلك بُنيت نَزَالِ لتضمُّنِها معنى اللام، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا

١٥ إنّما قلنا أنّه مبنىّ على السكون لأنّ الأصل فى الأفعال أن تكون مبنيّةً والأصل فى البناء أن يكون على السكون وإنّما أُعرب ما أُعرب من الأفعال أو بُنى منها على فتحة لمشابَهةٍ ما بالأسماء ولا مشابَهَةَ بوجهٍ ما بين فعل الأمر والأسماء فكان باقيًا على أصله فى البناء، ومنهم من تمسّك بأن قال الدليل على أنّه مبنىّ أنّا أجمعْنا على أنّ ما كان على وزن فَعَالِ من أسماء الأفعال

٢٠ كنَزَالِ وتَرَاكِ ومَنَاعِ ونَعَاءِ وحذَارِ ونَظَارِ مبنىّ لأنّه ناب عن فعل الأمر فنَزَالِ ناب عن اِنْزِلْ وتَرَاكِ ناب عن (fol. 166) اُتْرُكْ ومَنَاعِ ناب عن اِمْنَعْ ونَعَاءِ ناب عن اِنْعَ وحَذَارِ ناب عن اِحْذَرْ ونَظَارِ ناب عن اُنْظُرْ قال زُهيرٌ

وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ ‏ ‏ دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِى ٱلذُّعْرِ

٢٥ أراد اِنْزِلْ وأنّثها لأنّها بمنزله النَّزْلة وقال الآخر

عَرَضْنَا نَزَالِ فَلَمْ يَنْزِلُوا ، وَكَانَتْ نَزَالِ عَلَيْهِمْ أَطَمْ

وقال الآخر

فَدَعَوْا نَزَالِ فَكُنْتُ أَوَّلَ نَازِلٍ ، وَعَلَامَ أَرْكَبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزِلِ

وقال الآخر

٥ تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا ، أَمَا تَرَى ٱلْمَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا

أراد أُتْرُكْهَا وقال الآخر

مَنَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِهَا ، أَمَا تَرَى ٱلْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا

أراد اِمْنَعْهَا وقال جَرِيرٌ

نَعَاءِ أَبَا لَيْلَى لِكُلِّ طِمِرَّةٍ ، وَجَرْدَاءَ مِثْلِ ٱلْقَوْسِ سَمْحٍ حُجُولُهَا

١٠ أراد اِنْعَ وقال الآخر

نَعَاءِ ٱبْنَ لَيْلَى لِلسَّمَاحَةِ وَٱلنَّدَى ، وَأَيْدِى شَمَالٍ بَارِدَاتِ ٱلْأَنَامِلِ

أراد اِنْعَ وقال الكُميت

نَعَاءِ جُذَامًا غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا قَتْلٍ ، وَلٰكِنْ فِرَاقًا لِلدَّعَائِمِ وَٱلْأَصْلِ

أراد اِنْعَ جُذَامًا وقال الآخر وهو أبو النجم

١٥ حَذَارِ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارِ

أراد اِحْذَرْ وقال رُؤْبَةُ

نَظَارِ كَىْ أَرْكَبَهَا نَظَارِ

أراد أُنْظُرْ فلولم يكن فعلُ الأمر مبنيًّا وإلّا لَمَا بُنِى ما ناب منابَه وما ذكره الكوفيّون على هذا فسنذكُر فساده فى الجواب عن كلماتهم فى موضعه إن شاء

٢٠ الله تعالى، أمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّ الأصل فى اِفْعَلْ لِتَفْعَلْ قلنا لا نسلّم قولهم كما قالوا للغائب لِيَفْعَلْ قلنا فكان يجب أن لا يجوز حذف اللام منه كما لا يجوز فى الغائب، قولهم إنّما حُذفت فى الأمر للمواجَه

٢٢ لكثرة الاستعمال قلنا هذا فاسد لأنّه لو كان الأمر كما زعمتم لَوجب أن يختصّ

الحذف بما يكثُر آستعمالُه دون ما يَقِلُّ آستعمالُه نحو اِحْرَنْجَمَ واِعْرَنْزَمَ واِعلوَّطَ واِخْرَوَّطَ واِسْبَطَرَّ واِسْبَكَرَّ وما أشبه ذلك من الأفعال لأنّ الحذف لكثرة الاستعمال إنّما يختصّ بما يكثر فى الاستعمال ألَا ترى أنّهم قالوا فى لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُ فحذفوا النون لكثرة الاستعمال ولم يقولوا فى لَمْ يَصُنْ لَمْ يَصُ ولا فى

٥ لَمْ يَهُنْ لَمْ يَهُ لأنّه لم يكْثُرِ آستعماله وقالوا فى لَمْ أُبَالِ لم أُبَلْ فحذفوا الكسرة لكثرة الاستعمال ولم يقولوا فى لَمْ أُوَالِ لَمْ أُوَلْ ولا فى لَمْ أُعَالِ لَمْ أُعَلْ لأنّه لم يكْثُرِ آستعماله وكذلك قالوا فى أىّ شَىْءٍ أَيْش بالشين مُعجمةً لكثرة آستعماله ولم يقولوا أَيْس فى أىّ سَىْءٍ بالسين غيرَ مُعجمةٍ لقلّة آستعماله وقالوا عِمْ صَبَاحًا فى انْعَمْ صَبَاحًا لكثرته ولم يقولوا عِمْ بَالاً فى انْعَمْ بَالاً لقلّتــه وقالوا وَيْلُمِّهِ فى

١٠ وَيْلَ أُمِّهِ (fol. 167) ولم يقولوا وَيْلُخْتِهِ فى وَيْلَ أُخْتِهِ لقلّته فلمّا حُذفتِ اللام وحرف المضارَعة فى محلّ الخلاف من جميع الأفعال التى تكثُر فى الاستعمال والتى تَقِلُّ فى الاستعمال دلّ على أنّ ما آدّعوه من التعليل ليس عليه تعويلٌ، ثمّ لو قدّرنا أنّ الأصل فيه ما صِرْتم إليه إلّا أنّه قد تضمّن معنى لامِ الأمر فإذا تضمّن معنى لام الأمر فقد تضمّن معنى الحرف وإذا تضمّن معنى

١٥ الحرف وجب أن يكون مبنيًّا ثمّ نقول أنّ علّةَ وجود الإعراب فى الفعل المضارع وجودُ حرف المضارَعة فما دام حرف المضارَعة ثابتًا كانتِ العلّةُ ثابتةً وما دامتِ العلّةُ ثابتةً سليمةً عنِ المضارَعة كان حكمها ثابتًا ولهذا كان قوله تعالى فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا معربًــا وقولــه صلوات الله عليه وَلْتَزُرَّهُ ولِتَأْخُذُوا ولِتَقُومُوا وما أشبهه معربًــا لوجود حرف المضارَعة ولا خلافَ فى حذف

٢٠ حرف المضارَعة فى محلّ الخلاف وإذا حُذف حرف المضارعة وهو علّة وجود الإعراب فيه فقد زالتِ العلّة فإذا زالتِ العلّة زال حكمها فوجب أن لا يكون فعلُ الأمر معربا، وأمّا قولهم أنّ فعلَ النهى معربٌ مجزوم فكذلك فعل الأمر لأنّهم يحمِلون الشىء على ضدّه كما يحمِلونه على نظيره قلنــا حَمْلُ فعلِ الأمر على فعل النهى فى الإعراب غيرُ مناسِبٍ فإنّ فعل النهى فى أوّله حرف

٢٥ المضارَعة الذى أوجب للفعل المشابَهَة بالاسم فآستحقّ الإعرابَ فكان معربا

وأمّا فعل الأمر فليس فى أوّله حرف المضارعة الذى يُوجب للفعل المشابَهَةَ بالاسم فيستحقّ أن لا يُعرَب فكان باقيًا على أصله فى البناء والذى يدلّ على ذلك أنّ لام التأكيد التى تدخل على الفعل المضارع فى نحو إنّ زَيْدًا لَيَقُومُ كما تقول إنّ زَيْدًا لَقَائِمٌ لا يجوز دخولها على فعل الأمر كما لا يصحّ
٥ دخولها على الفعل الماضى وإن كان الماضي أقْوَى من فعل الأمر بدلالة الوصف به والشرط به وبنائُه على حركةٍ يُشبِه حركةَ الإعراب بدليلِ أنّه لا يَلحَق آخِرَه هاء السكت كما لا يلحق آخِرَ الاسم المعرب وإذا كان الماضى لا تَدخله هذه اللام مع وجود شِبْهٍ ما بالأسماء فلأَنْ لا تدخل هذه اللام فعلَ الأمر مع عدم شبهٍ ما بالأسماء كان ذلك من طريق الأَوْلى وإذا
١٠ ثبت أنّها لا تدخله دلّ على أنّه لا مشابَهَةَ بينه وبين الاسم وإذا لم يكن بينه وبين الاسم مشابَهَةٌ كان مبنيًّا على أصله، وأمّا قولهم أنّك تحذِف الواو والياء والألف من نحو أُغْزُ وإِرْمِ وإِخْشَ كما تحذِفها من نحو لَمْ يَغْزُ ولَمْ يَرْمِ ولَمْ يَخْشَ قلنا إنّما حُذفت هذه الأحرف التى هى الواو والياء والألف للبناء لا للإعراب والجزمِ حملا للفعل المعتلّ على الصحيح وذلك أنّه (fol. 168)
١٥ لمّا آستوَى الفعل المجزوم الصحيح وفعل الأمر الصحيح كقولك لَمْ يَفْعَلْ وإِفْعَلْ يَا فَتَى وإن كان أحدها مجزوما والآخَر ساكنا سُوِّى بينهما فى الفعل المعتلّ وإنّما وجب حذفها فى الجزم لأنّ هذه الأحرف التى هى الواو والياء والألف جَرَتْ مجرى الحركات لأنّها تُشبِهها وهى مركَّبةٌ منها فى قولِ بعض النحويّين والحركات مأخوذةٌ منها فى قولِ آخَرين وعلى كِلاَ القولَيْن فقد وُجِدَت
٢٠ المشابَهَة بينهما وكما أنّ الحركات تُحذَف للجزم فكذلك هذه الأحرف فلمّا وجب حذف هذه الأحرف فى المعتلّ للجزم فكذلك يجب حذفها من المعتلّ للبناء حملا للمعتلّ على الصحيح لأنّ الصحيح هو الأصل والمعتلّ فرعٌ عليه فحُذفت حملا للفرع على الأصل والذى يدلّ على صحّةِ ما ذكرناه وأنّه ليس مجزوما بلامٍ مقدّرةٍ أنّ حرف الجرّ لا يعمل مع الحذف فحرفُ الجزم أَوْلى،
٢٥ قولهم أنّكم تذهَبون إلى أنّ رُبَّ تعمل الخفض مع الحذف بعد الواو والفاء

وبَلْ قلنا إنّما جاز ذلك لأنّ فيما بقِى من هذه الأحرف دليلاً على ما أُلْقِىَ
وبَيانًا عنه فلمّا كانت هذه الأحرف دليلاً عليه وبيانا عنه جاز حذفُه لأنّ
المحذوف بهذه المَشابَة فى حكم الثابت بخلافِ حرف الجزم فإنّه حُذف وليس
فى اللفظ حرفٌ يدلّ عليه ولا يَبِين عنه فبَانَ الفرق بينهما، وأمّا قولهم أنّكم
٥ تذهَبون إلى أنّ حرف الشرط يعمل مع الحذف فى ستّةِ مواضعَ وهى الأمــر
والنهى والدُعاء والاستنهام والتَمَنّى والعَرْض قلنا الجواب عن هذا من وجهَين
أحدها أنّا لا نسلّم حذفَ حرف الشرط فى هذه المواضع ولا أنّ الفعلَ مجزومٌ
بتقديرِ حرف الشرط وإنّما هو مجزوم لأنّه جوابٌ لهذه الأشياء التى هى الأمر
والنهى والدعاء والاستفهام والتمنّى والعَرْض وهذا الوجه ذكره بعض النحويّين
١٠ وليس بصحيحٍ لأنّك لو حملتَ الكلام على ظاهره من غيرِ تقديرِ حذفِ شرطٍ
لَكان ذلك يؤدّى إلى مُحالٍ ألَا ترى أنّك إذا قلت اِيتِنِى آتِكَ كان الأمر
بالأتيان مُوجِبًا للأتيان وإذا قال لَا تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْرًا كان النهى عنِ الفعل
موجبًا للخَيْر وإذا قلت اَللّٰهُمَّ ٱرْزُقْنِى بَعِيرًا أَحُجَّ عَلَيْهِ كان الدُعاء بالرَزْق
موجبا للحَجّ وإذا قلت أَيْنَ بَيْتُكَ أَزُرْكَ كان الاستفهام عن بيته موجبا
١٥ للزِيارة وإذا قلت أَلَا مَاءَ أَشْرَبْهُ كان التمنّى للماء موجبا للشُرْب وإذا قلت
أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا أُكْرِمْكَ كان العَرْض موجبا للكَرامة وذلك مُحالٌ لأنّ الأمر
بالأتيان لا يكون موجبًا للأتيان وإنّما يُوجِبُه الأتيان فالنهى عنِ الفعل لا
يكون موجبا للخَيْر وإنّما يُوجبه الانتهاء والدعاء بالرَزْق لا يكون موجبا للحَجّ
وإنّما يُوجبه (fol. 109) الرَزْق والاستفهام عن بيته لا يكون موجبا للزِيارة
٢٠ وإنّما يُوجبه التعريف والتمنّى للماء لا يكون موجبا للشُرْب وإنّما يوجبه
وجودُه والعَرْض بالنُزول لا يكون موجبا للكَرامة وإنّما يوجبه النُزول فدلّ
على أنّ حرفَ الشرط فيها كلّها مقدَّرٌ أو أنّ التقديرَ اِيتِنِى فَإِنَّكَ إن تَأْتِنِى
آتِكَ ولَا تَفْعَلْ فَإِنَّكَ إِنْ لَا تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْرًا لَكَ وَاللّٰهُمَّ ٱرْزُقْنِى بَعِيرًا فَإِنَّكَ
إِنْ تَرْزُقْنِى بَعِيرًا أَحُجَّ عَلَيْهِ وأَيْنَ بَيْتُكَ فَإِنَّكَ إِنْ تُعَرِّفْنِى بَيْتَكَ أَزُرْكَ وأَلَا
٢٥ ماءَ فَإِنْ يَكُ مَاءٌ أَشْرَبْهُ وأَلَا تَنْزِلُ فَإِنَّكَ إِنْ تَنْزِلْ أُكْرِمْكَ فدلّ على أنّ

هذا الوجه الذى ذكره بعضُهم عن تَعَرِّى الكلام عن تقديرِ حرف الشرط ليس بصحيحٍ، والوجه الثانى وهو الصحيح أنّا نسلّم تقديرَ حرف الشرط وأنّه حُذف وإنّما حُذف لدلالة هذه الأشياء عليه فصار فى حكم الثابت على ما بيّنّا فى حذفِ رُبَّ، وأمّا قولهم أنّ إعمال حرف الجزم مع الحذف قد جاء ٥ كثيرا وأنشدوا الأبيات التى رَوَوْها فنقول أمّا قوله

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ❊ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا

فقد أنكره أبو العبّاس محمّد بن يزيدَ المبرّدُ ولَئِن سلّمنا صحّته وهو الصحيح فنقول قوله تَفْدِ نَفْسَكَ ليس مجزوما بلامٍ مقدّرةٍ وليس الأصل فيه لِتَفْدِ نَفْسَكَ وإنّما الأصل تَفْدِى نَفْسَكَ من غيرِ تقديرِ لامٍ وهو خبرٌ يُراد به ١٠ الدعاء كقولهم غَفَرَ ٱللّٰهُ لَكَ ويَرْحَمُكَ ٱللّٰهُ وإنّما حُذف الياء لضرورة الشعر ٱجتزاءً بالكسرة عنِ الياء كما قال الأعشى

وَأَخُو ٱلْغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ ❊ وَيَصِرْنَ أَعْدَاءً بُعَيْدَ وِدَادِ

أراد الغَوَانِى فٱجتزأ بالكسرة عنِ الياء وقال الآخر

فَمَا وَجَدَ ٱلنَّهْدِىُّ وَجْدًا وَجَدْتُهُ ❊ وَلَا وَجَدَ ٱلْعُذْرِىُّ قَبْلِ جَمِيلُ

١٥ أراد قَبْلِى وقال الآخر

وَطِرْتُ بِمُنْصُلِى فِى يَعْمَلَاتٍ ❊ دَوَامِى ٱلْأَيْدِ يَخْبِطْنَ ٱلسَّرِيحَا

أراد الأَيْدِى وقال خُفَافُ بن نَدْبَةَ السُلَمىُّ

كَنَوَاحِ رِيشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ ❊ وَمَسَحْتِ بِٱللِّثَتَيْنِ عَصْفَ ٱلْإِثْمِدِ

أراد كَنَوَاحِى فٱجتزأ بالكسرة عنِ الياء كما يجتزؤن بالضمّة عنِ الواو ٢٠ وبالفتحة عنِ الألف فٱجتزاءهم بالضمّة عنِ الواو كقولهم فى قَامُوا قَامُ وفى كَانُوا كَانُ قال الشاعر

فَلَوْ أَنَّ ٱلْأَطِبَّا كَانَ حَوْلِى ❊ وَكَانَ مَعَ ٱلْأَطِبَّاءِ ٱلْأُسَاةُ
إِذًا مَا أَذْهَبُوا أَلَمًا بِقَلْبِى ❊ وَإِنْ قِيلَ ٱلْأَطِبَّاءُ ٱلشُّفَاةُ

٢٤ أراد كَانُوا فٱجتزأ بالضمّة عنِ الواو وٱجتزاءهم بالفتحة عنِ الألف نحو ما أنشدوا

فَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّى * بِلَهْفَ وَلَا بِلَيْتَ وَلَا لَوَ ٱنِّى

أراد بِلَهْفَا فٱجتزأ بالفتحة عنِ الألف كما قال رُؤْبَةُ

وَصَّانِىَ ٱلْعَجَّاجُ فِيمَا وَصَّنِى

أراد وَصَّانِى فٱجتزأ بالفتحة عنِ الألف وٱجتزاءهم بهذه الحركات عن هذه
٥ الأحرف كثير فى كلامهم والشواهد (fol. 170) على ذلك أكثرُ من أن تُحصَى
ثمّ لو صحّ أنّ التقدير فيه لِتَفْدِ كما زعمتم فنقول إنّما حُذف اللام لضرورة
الشعر وما حُذف للضرورة لا يُجعل أصلا يقاس عليه وأمّا قوله

فَقُلْتَ ٱدْعِى وَأَدْعُ

فإنّه قد رُوى

١٠ ٱدْعِى وَأَدْعُوَ إِنَّ أَنْدَى

بإثبات الواو فى أَدْعُوَ وحذفِ الفاء من إنّ فلا يكون فيه حجّةٌ ولَئِنْ صحّ ما
رَوَوْه فهو محمول على ضرورة الشعر كما بيّنّا فى البيت الأوّل وهو الجواب
عن قول الآخَر

أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى

١٥ وعن قول الآخر

فَيَدْنُ مِنِّى تَنْهَهُ ٱلْمَزَاجِرُ

والذى يدلّ على أنّ ذلك ممّا يختصّ بالشعر أنّ أبا عثمانَ المازِنىّ قال
جلستُ فى حلْقة الفرّاء فسمِعته يقول لأصحابه لا يجوز حذفُ لام الأمر إلّا فى
شعرٍ وأنشد

٢٠ مَنْ كَانَ لَا يَزْعُمُ أَنِّى شَاعِرُ * فَيَدْنُ مِنِّى تَنْهَهُ ٱلْمَزَاجِـرُ

فقلت له لِمَ جاز فى الشعر ولَمْ يجز فى الكلام فقال لأنّ الشعر يُضطَرّ فيه
الشاعرُ فيحذف فدلّ على أنّ هذا الحذف إنّما يكون فى الشعر لا فى ٱختيار
الكلام بالإجماع، وأمّا ما رَوَوْه عن رُؤْبَةَ من قوله خَيْرٍ فلا خلافَ أنّه من
٢٤ الشاذّ النادر الذى لا يُعرَّج عليه ولهذا أَجمعَ النحويّون قاطِبَةً على أنّه لا يجوز

فى جوابِ مَن قال أَيْنَ تَذْهَبُ أن يقال زَيْدٍ على تقديرِ إِلَى زَيْدٍ وفى ٱمتناعِ
ذلك بالإجماع دليلٌ على أنّه من النادر الذى لا يُلتفت إليه ولا يقاس عليه،
وأمّا قولهم أنّكم تذهبون إلى أنّ أنِ الخفيفةَ المصدريّةَ تعمل مع الحذف بعد
الفاء والواو وأَوْ ولامِ كَىْ ولام الجحود وحتّى وإذا جاز لكم أن تُعمِلوها مع
٥ الحذف وهى من عوامل الأفعال كذلك يجوز لنا أن نُعمِل اللام مع الحذف
وهى من عوامل الأفعال قلنا الجواب عن هذا من وجهَين أحدهما إنّما جاز
حذفها لأنّ هذه الأحرفَ دالّةٌ عليها فصارت فى حُكْمِ ما لم يُحْذَفْ على ما
بيّنّا فى حذفِ رُبَّ وحرف الشرط بخلافِ لام الأمر نبانَ الفرق بينهما،
والوجه الثانى أنّه لو كانتِ اللام الجازمةُ للفعل محذوفةً كما تُحذَف أَنْ لكان
١٠ يجب أن يبقَى حرف المضارَعة فيقال تَفْعَلْ فى معنَى لِتَفْعَلْ كما بقِى حرف
المضارَعة مع حذفِ أَنْ بعد الفاء والواو وأَوْ ولامِ الجحود ولامِ كَىْ وحتّى
فلمّا حُذف هاهنا حرف المضارَعة فقيل اِفْعَلْ دلّ على أنّ ما ذهبوا إليه
قياسٌ باطل لا أصلَ له ولا حاصلَ والذى يدلّ على صحّةِ ما ذهبنا إليه
أنّ ما كان على وزنِ فَعَالِ من أسماء الأفعال نحو نَزَالِ مبنىّ لقيامه مقامَ
١٥ فعل الأمر فلولم يكن فعل الامر مبنيًّا وإلاّ لَمَا بُنى ما قام مقامَه قولهم إنّما
بُنى ما كان على فَعَالِ من أسماء الأفعال لتضمُّنه معنى لام الأمر لأنّ نَزَالِ
اسمُ اِنْزِلْ وأصله لِتَنْزِلْ قلنا هذا بناء منكم على أنّ فعل الأمر مقتطع
(fol. 171) من الفعل المضارِع وقد بيّنّا فساده بما يُغْنِى عن الإعادة ودَلّلْنا
على أنّ فعل الأمر صِيغةٌ مرتَجِلةٌ قائمةٌ بنفسها باقيةٌ فى البناء على أصلها فوجب
٢٠ أن يكون هذا الاسم مبنيًّا لقيامه مقامَه على ما بيّنّا والله أعلم،

---

٧٣ مسئلة

أَجْمَعَ الكوفيّون والبصريّون على أنّ الأفعال المضارِعَةَ مُعرَبةٌ وٱختلفوا
٢٢ فى علّةِ إعرابها فذهب الكوفيّون إلى أنّها إنّما أُعربت لأنّه دخلها المعانى

المختلفة والأوقاتُ الطويلة وذهب البصريّون إلى أنّها إنّما أُعربت لثلاثة أوجه أحدها أنّ الفعل المضارع يكون شائعًا فيتخصّص كما أنّ الاسم يكون شائعًا فيتخصّص ألَا ترى أنّك تقول يَذْهَبُ فيصلُح للحال والاستقبال فإذا قلت سَوْفَ يَذْهَبُ اختصّ بالاستقبال فاختصّ بعد شِياعه كما أنّ الاسم يختصّ
٥ بعد شِياعه كما تقول رَجُلٌ فيصلُح لجميع الرجال فإذا قلت الرَّجُلُ اختصّ بعد شِياعه فلمّا اختصّ هذا الفعل بعد شِياعه كما أنّ الاسم يختصّ بعد شِياعه فقد شابَهَه من هذا الوجه ، والوجه الثانى أنّه تَدخل عليه لامُ الابتداء تقول إنّ زَيْدًا لَيَقُومُ كما تقول إنّ زَيْدًا لَقائِمٌ فلمّا دخلتْ عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم دلّ على مشابَهةٍ بينهما ألَا ترى أنّه لا يجوز أن تَدخُل هذه
١٠ اللام على الفعل الماضى ولا على فعل الأمر ألَا ترى أنّك لا تقول إنّ زَيْدًا لَقامَ ولا إنّ زَيْدًا لَاضْرِبْ عَمْرًا وما أشبه ذلك لِعدم المشابَهة بينهما وبين الاسم ، والوجه الثالث أنّه يجرى على اسم الفاعل فى حركته وسكونه ألَا ترى أنّ قولك يَضْرِبُ على وزنِ ضارِبُ فى حركته وسكونه فلمّا أشبه هذا الفعلُ الاسمَ من هذه الأوجه وجب أن يكون معربًا كما أنّ الاسم معرب ، وأمّا
١٥ الجواب عن كلمات الكوفيّين قولهم إنّما أُعربت لأنّها دخلها المعانى المختلفةُ والأوقاتُ الطويلة قلنا قولكم يَدخلها المعانى المختلفة يبطل بالحروف فإنّها تدخلها المعانى المختلفة ألا ترى أنّ ألَاَ تصلُح للاستفهام والعَرْض والتَمنّي ومِنْ تجىء لمعانٍ مختلفةٍ من ابتداء الغاية والتبعيض والتبيين والزيادة للتوكيد الى غيرِ ذلك من الحروف ولا خلافَ بين النحويّين أنّه لا يُعرَب منها شىء ، وقولكم
٢٠ والأوقات الطويلة يبطل بالفعل الماضى فإنّه كان ينبغى أن يكون معربا لأنّه أطْوَلُ من المستقبَل لأنّ المستقبل يَصير ماضيًا والماضى لا يَصير مستقبلا فإذا كان الماضى الذى هو الأطْوَلُ مبنيًّا فكيف يكون المستقبل الذى هو دونه معربا فلو كان طُولُ الزمان يُوجب الإعرابَ لَوجب أن يكون الماضى معربا
٢٤ فلمّا لم يُعْرَبْ دلّ على أنّ هذا تعليلٌ ليس عليه تَعْويلٌ والله أعلم ،

٧٤ مسئلـة

اختلف مذهب الكوفيّين فى رفع الفعل المضارع نحو يَقُومُ زَيْدٌ ويَذْهَبُ عَمْرٌو (fol. 172) فذهب الأكثرون إلى أنّه يرتفع لتَعَرِّيه من العوامل الناصبة والجازمة وذهب الكِسائىُّ إلى أنّه يَرتفع بالزائد فى أوّله وذهب البصريّون إلى أنّه يَرتفع لقِيامه مقامَ الاسم ، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا ذلك لأنّ هذا الفعل تَدخل عليه النواصبُ والجوازم فالنواصب نحو أَنْ ولَنْ وإِذَنْ وكَىْ وما أشبه ذلك والجوازم نحو لَمْ ولَمَّا ولام الأمر ولاَ فى النهى وإنْ فى الشرط وما أشبه ذلك فإذا دخلتْ عليه هذه النواصب دخله النصبُ نحو أُرِيدُ أَنْ تَقُومَ ولَنْ يَقُومَ وإِذَنْ أُكرِمَكَ وكَىْ تَفْعَلَ ذٰلِكَ وما أشبه ذلك وإذا دخلتْ عليه هذه الجوازم دخله الجزمُ نحو لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ ولَمَّا يَذْهَبْ عَمْرٌو ولِيَنْطَلِقْ بَكْرٌ ولاَ يَفْعَلْ بِشْرٌ وإِنْ تَفْعَلْ أَفْعَلْ وما أشبه ذلك وإذا لم تَدْخُلْه هذه النواصبُ أوِ الجوازم يكون رَفْعًا فعلِمنا أنّ بدخولها دخل النصبُ أوِ الجزم وبسُقوطها عنه دخله الرفع ، قالوا ولا يجوز أن يقال أنّه مرفوع لقِيامه مقامَ الاسم لأنّه لو كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم لَكان ينبغى أن يُنصَب إذا كان الاسم منصوبا كقولك كَانَ زَيْدٌ يَقُومُ لأنّه قد حلّ محلّ الاسم إذا كان منصوبا وهو قائِمًا ثمّ كيف يأْبِيهِ الرفعُ لقيامه مقام الاسم والاسم يكون مرفوعا ومنصوبا ومخفوضا ولو كان كذلك لَوجب أن يُعرَبَ بإعراب الاسم فى الرفع والنصب والخفض يدلّ عليه وهو أنّا وجدنا نَصْبَه وجَزْمَه بناصبٍ وجازمٍ لا يَدخلان على الاسم فعلِمنا أنّه يَرتفعَ من حيث لا يَرتفع الاسم مِثْلَ الحالَيْن فى النصب والجزم فدلّ على ما قلناه ، والذى يدلّ على أنّه لا يَرتفع لقيامه مقامَ الاسم أنّه لو كان مرفوعا لقِيامه مقامَ الاسم لَكان ينبغى أن لا يَرتفِع فى قولهم كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ لأنّه لا يجوز أن يقال كَادَ زَيْدٌ قَائِمًا فلمّا وجب رفعُه بالإجماع دلّ على صحّةِ ما قلناه ، وأمّا البصريّون فاحتجّوا

بأن قالوا إنّما قلنا أنّه مرفوع لقيامه مقامَ الاسم وذلك من وجهَيْن أحدهما أنّ قِيامَه مقامَ الاسم عاملٌ معنوىٌ فأشبه الابتداء والابتداء يُوجب الرفعَ فكذلك ما أشبهه والوجه الثانى أنّه بقيامه مقامَ الاسم قد وقع فى أَقْوَى أَحواله فلمّا وقع فى أَقْوَى أحواله وجب أن يُعطَى أقوى الإعراب وأقوى
٥ الإعراب الرفعُ فلهذا كان مرفوعا لقيامه مقامَ الاسم ولا يَلزَم على كلامنا الفعل الماضى فإنّه يقوم مقامَ الاسم ومع هذا فلا يجوز أن يكون مرفوعا لأنّه إنّما لم يكن قِيامُ الفعل الماضى مقامَ الاسم مُوجِبًا لرفعه وذلك لأنّ الفعل الماضى ما استحَقّ أن يكون معربا بنوعٍ ما من الإعراب فصار قِيامُه مقامَ الاسم بمنزلةِ (fol. 173) عدمه فى وجوب الرفع لأنّ الرفع نوعٌ من الإعراب وإذا لم يكن
١٠ يستحقّ أن يُعرَب بشىء من الإعراب استحال أن يكون مرفوعا لأنّه نوعٌ منه بخلاف الفعل المضارع فإنّه استحقّ جملةَ الإعراب بالمشابَهة التى بيّنّاها فكان قيامُه مقامَ الاسم مُوجِبًا له الرفعَ وصار هذا بمنزلة السيف فإنّه يَقطَع فى محلٍّ يَقبَل القطعَ ولا يَقْطَع فى محلٍّ لا يَقبَل القطعَ فعَدَمُ القطع فى محلٍّ لا يَقبَل القطعَ لا يدلّ على أنّه ليس بقاطعٍ فكذلك هاهنا عَدَمُ الرفع فى الفعل
١٥ الماضى مع قيامه مقامَ الاسم لا يدلّ على أنّ قيامَ الفعل المضارع مقامَ الاسم ليس بمُوجِبٍ للرفع وهذا واضحٌ لا إشكالَ فيه، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّه يرتفِع بتَعَرِّيه من العوامل الناصبة والجازمة قلنا هذا فاسد وذلك لأنّه يؤدِّى إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم ولا خلافَ بين النحويّين أنّ الرفع قبل النصب والجزم وذلك لأنّ الرفع صفة الفاعل
٢٠ والنصب صفة المفعول وكما أنّ الفاعل قبل المفعول فكذلك ينبغى أن يكون الرفع قبل النصب وإذا كان الرفع قبل النصب فلِأَنْ يكون قبل الجزم كان ذلك من طريق الأَوْلَى فلمّا أدّى قولُهم إلى خلاف الإجماع وجب أن يكون فاسدا، قولهم لو كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم لكان ينبغى أن يكون منصوبا إذا كان الاسم منصوبا إلى آخِرِ ما ذكروه قلنا إنّما لم يكن منصوبا أو مجرورًا
٢٥ إذا قام مقامَ اسمٍ منصوبٍ أو مجرورٍ لأنّ عوامل الأسماء لا تعمل فى الأفعال

وهذا فعلٌ فلهذا لم يكن عاملُ الاسم عاملا فيه، وأمّا قولهم وجدنا نصْبَه وجزمه بناصبٍ وجازمٍ لا يدخلان على الاسم فعلِمنا أنّه يَرتفِع من حيث لا يَرتفِع الاسم قلنا وكذلك نقول فإنّه يَرتفِع من حيث لا يرتفع الاسم لأنّ ارتفاعَه لقيامه مقام الاسم والقيامُ مقام الاسم ليس بعاملٍ للرفع فى الاسم، وأمّا

٥ قولُ الكِسائىّ أنّه يرتفع بالزائد فى أوّله فهو قولٌ فاسد من وجوهٍ أحدها أنّه كان ينبغى أن لا تَدخل عليه عواملُ النصب والجزم لأنّ عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل، والوجه الثانى أنّه لو كان الأمر على ما زعم لَكان ينبغى أن لا يَنتصب بدخول النواصب ولا يجزم بدخول الجوازم لوجود الزائد أبَدًا فى أوّله فلمّا انتَصب بدخول النواصب وانجزم بدخول

١٠ الجوازم دلّ على فسادِ ما ذهب إليه، والوجه الثالث أنّ هذه الزوائدَ بعضُ الفعل لا تَنفصِل منه فى لفظٍ بل هى من تمامِ معناه فلو قلنا أنّها هى العاملة لأدّى ذلك إلى أن يعمل الشىء فى نفسه وذلك مُحال ويخرج على هذا أنِ المصدريّةٌ فإنّها (fol. 174) تعمل فى الفعل المستقبل وهى معه فى تقدير المصدر لأنها قائمةٌ بنفسها ومنفصلةٌ عنِ الفعل وكلٌّ واحد منهما يَنفصِل عن صاحبه

١٥ فبَانَ الفرق بينهما، وأمّا قولهم أنّه لو كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم لَكان ينبغى أن لا يرتفع فى قولهم كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ لأنّه لا يجوز أن يقال كَادَ زَيْدٌ قَائِمًا قلنا هذا فاسد لأنّ الأصل أن يقال كَادَ زَيْدٌ قَائِمًا ولذلك ردّه الشاعر إلى الأصل لضرورة الشعر فى قوله

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدتُ آئِبًا • وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْىَ تَصفِرُ

٢٠ إلّا أنّه لمّا كانت كَادَ موضوعةً للتقريب من الحال واسم الفاعل ليس دلالته على الحال بأَوْلى من دلالته على الماضى عدلوا عنه إلى يَفْعَلُ لأنّه أدلُّ على مقتضى كَادَ ورفعوه مُراعاةً للأصل فدلّ على صحّةِ ما ذهبنا إليه والله أعلم،

٧٥ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ الفعل المضارع فى نحو قولك لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ منصوب على الصرف وذهب البصريّون إلى أنّه منصوب بتقديرِ أَنْ وذهب أبو عُمَرَ الجَرْمىُّ من البصريّين إلى أنّ الواو هى الناصبة
٥ بنفسها لأنّها خرجتْ عن باب العطف، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه منصوب على الصرف وذلك لأنّ الثانى مخالفٌ للأوّل ألاَ ترى أنّه لا يحسُن تكرير العامل فيه فلا يقال لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَلاَ تَشْرَبِ اللَّبَنَ وأنّ المراد بقولهم لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ بجَزْمِ الأوّل وبِنَصْبِ الثانى النهىُ عن أَكْلِ السمك وشَرْبِ اللبن مجتمِعَيْن لا منفردَيْن فلو طَعِمَ كلَّ واحدٍ
١٠ منهما منفردا لَمَا كان مُرتكِبًا للنهى ولو كان فى نيّةِ تكرير العامل لَوجب الجزمُ فى الفعلين جميعا فكان يقال لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبِ اللَّبَنَ فيكون المراد هو النهى عن أَكْل السمك وشَرْب اللبن منفردين ومجتمعين فلو طَعِمَ كلَّ واحدٍ منهما منفردا عنِ الآخَرِ أو معه لَكان مُرتكبًا للنهى لأنّ الثانى موافِقٌ للأوّل فى النهى لا مخالِفٌ له بخلافِ ما وقع الخلافُ فيه فإنّ الثانى مخالفٌ للأوّل فلمّا
١٥ كان الثانى مخالفًا للأوّل ومصروفا عنه صارت مخالَفَتُه للأوّل وصَرْفُه عنه ناصبًا له وصار هذا كما قلنا فى الظروف نحو زَيْدٌ عِنْدَكَ وفى المفعول معه نحو لَوْ تُرِكَ زَيْدٌ وَالأَسَدَ لَأَكَلَهُ فكما كان الخلاف يُوجِب النصبَ هناك فكذلك هاهنا، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه منصوب بتقديرِ أَنْ وذلك لأنّ الأصل فى الواو أن تكون حرفَ عطفٍ والأصل فى
٢٠ حروف العطف أن لا تعمل لأنّها لا تختصّ لأنّها تَدخل تارةً على الاسم وتارةً على الفعل على ما بيّنّا فى غيرِ موضعٍ وإنّما لمّا قصدوا أن يكون الثانى فى غيرِ حكم الأوّل وحُوِّلَ المعنى حُوِّلَ إلى الاسم فاستحال أن يُضمّ الفعل الى
٢٣ الاسم (fol 175) فوجب تقديرُ أَنْ لأنّها مع الفعل بمنزلة الاسم وهى الأصل فى

عوامل النصب فى الفعل، وأمّا مـا ذهب إليه أبو عُمَرَ الجَرْمىّ أنّها عاملة لأنّها خرجتْ عن باب العطف فباطلٌ لأنّه لو كانت هى العاملة كما زعم لَجاز أن تَدخل عليها الفاء والواو للعطف وفى امتناعه من ذلك دليلٌ على بُطْلانِ ما ذهب إليه، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّ الثانى مخالفٌ ٥ للأوّل فصارت مخالَفَتُه له وصَرْفُه عنه مُوجِبًا له النصبَ قلنا قد بيّنّا فى غيرِ مسئلةٍ أنّ الخلاف لا يصلُح أن يكون مُوجِبا للنصب بل ما ذكرتموه هو الموجبُ لتقديرِ أَنْ لا أنّ العامل هو نفس الخلاف والصرف ولو جاز ذلك لَجاز أن يقال أنّ زَيْدًا فى قولك أَكْرَمْتُ زَيْدًا لم ينتصِبْ بالفعل وإنّمـا انتصب بكَوْنه مفعولا وذلك مُحالٌ لأنّ كَوْنَه مفعولا يُوجب أن يكون أَكْرَمْتُ ١٠ عاملا فيه النصبَ فكذلك هاهنا الذى أَوجبَ نصب الفعل هاهنا بتقديرِ أَنْ هو امتناعُه من أن يدخل فى حكم الأوّل كما أنّ الذى أَوجبَ نَصْبَ زيد فى قولك أَكْرَمْتُ زَيْدًا وقوعُ الفعل عليه فدلّ على ما قلناه والله أعلم،

---

٧٦ مسئلـة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ الفعل المضارع الواقع بعد الفاء فى جوابِ ١٥ الستّة الأشياء التى هى الأمر والنَّهْى والنَّفْى والاستفهام والتَّمَنِّى والعَرْض ينتصب بالخلاف وذهب البصريّون إلى أنّه ينتصب بإضمارِ أَنْ وذهب أبو عُمَرَ الجرمىّ إلى أنّه ينتصب بالفاء نفسِها لأنّها خرجتْ عن باب العطف وإليه ذهب بعض الكوفيّين والكلام فى هذه المسئلة على طريق الإجمال كالكلام فى المسئلة التى قبلها فأمّا الكلام على سبيل التَّفْصيل فنقول أمّا الكوفيّون ٢٠ فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا ذلك لأنّ الجواب مخالفٌ لِمَا قبله لأنّ ما قبله أمرٌ أو نَهْىٌ أو استفهام أو نفى أو تَمَنٍّ أو عَرْض أَلَا ترى أنّك إذا قلت إِيْتِنا فنُكْرِمَكَ لم يَكُنِ الجواب أمرًا فإذا قلت لَا تَنْقَطِعْ عنّا فنَجْفُوَكَ لم يكنِ ٢٢ الجواب نَهْيًا وإذا قلت مَا تَأْتِينَا فتُحَدِّثَنَا لم يكنِ الجواب نَفْيًا وإذا قلت

أَيْنَ بَيْتُكَ فَأَزُورَكَ لم يكنِ الجوابُ استفهامًا وإذا قلت لَيْتَ لِى بَعِيرًا فَأَحُجَّ عَلَيْهِ لم يكنِ الجواب تمنّيًا وإذا قلت أَلَا تَنْزِلُ فَتُصِيبَ خَيْرًا لم يكنِ الجواب عَرْضًا فلمّا لم يكنِ الجواب شيئًا من هذه الأشياء كان مخالِفًا لِمَا قبله وإذا كان مخالِفًا لِمَا قبله وجب أن يكون منصوبا على الخلاف على ما بيّنّا ،
٥ وأمّا البصريّون فقالوا إنّما قلنا أنّه منصوب بتقديرِ أَنْ وذلك لأنّ الأصل فى الفاء أن يكون حرفَ عطفٍ والأصل فى حروف العطف أن لا تعمل لأنّها تدخل تارةً على (fol. 176) الأسماء وتارةً على الأفعال على ما بيّنّا فيما تقدّم فوجب أن لا تعمل فلمّا قصدوا أن يكون الثانى فى غيرِ حكمِ الأوّل وحُوِّلَ المعنى حُوِّلَ إلى الاسم فاستحال أن يُضَمَّ الفعل إلى الاسم فوجب
١٠ تقديرُ أَنْ لأنّها مع الفعل بمنزلة الاسم وهى الأصل فى عوامل النصب فى الفعل على ما بيّنّا قبلُ وجاز أن تعمل أَنِ الخفيفةُ مع الحذف دون أَنَّ الشديدةِ وإن كانتِ الشديدة أَقْوَى من الخفيفة لأنّ الشديدة من عوامل الأسماء والخفيفة من عوامل الأفعال وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال لأنّ الفاء هاهنا صارت دالّةً عليها فصارت فى حكمِ ما لم يُحْذَفْ
١٥ وكذلك الواو وأَوْ ولامُ كَىْ ولام الجحود وحتّى صارت دالّةً عليها فجاز إعمالها مع الحذف بخلافِ أَنَّ الشديدة فإنّه ليس فى اللفظ ما يدلّ على حذفها فبَانَ الفرق بينهما ، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين قولهم أنّ الجواب لمّا كان مخالِفًا لِمَا قبله وجب أن يكون منصوبا على الخلاف قلنا قد أَجَبْنَا عن هذا فى غيرِ موضعٍ فيما مضى فلا نُعِيده هاهنا ، وأمّا مَن ذهب إلى أنّها هى
٢٠ العاملة لأنّها خرجت عن بابها قلنا لا نسلّم فإنّها لو كانت هى الناصبة بنفسها وأنّها قد خرجتْ عن بابها لَكان ينبغى أن يجوز دخول حرف العطف عليها نحو اِيتِنِى فَأُكْرِمَكَ وَفَأُعْطِيَكَ وفى امتناعِ دخولِ حرف العطف عليها دليلٌ على أنّ الناصبَ غيرُها أَلَا ترى أنّ واو القَسَمِ لمّا خرجت عن بابها جاز دخول حرف العطف عليها نحو فَوَٱللّٰهِ لَأَفْعَلَنَّ وَوَٱللّٰهِ لَأَذْهَبَنَّ لأنّ
٢٥ الحرف إنّما يَمتنع دخوله على حرفٍ مثله إذا كانا بمعنًى واحدٍ فلمّا امتنع

دخولُ حرف العطف هاهنا على الفاء دلّ على أنّها باقية على حكم الأصل فلا يجوز أن يدخل عليها حرف العطف والله أعلم،

٧٧ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ أنِ الخفيفةَ تعمل فى الفعل المضارع النصبَ
٥ مع الحذف من غيرِ بَدَلٍ وذهب البصريّون إلى أنّها لا تعمل مع الحذف من غيرِ بدلٍ، أمّا الكوفيّون فآحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّه يجوز إعمالها مع الحذف قِراءةُ عبد اللهِ بن مَسْعُودٍ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا ٱللّٰهَ فنصب لَا تَعْبُدُوا بأَنْ مقدَّرةً لأنّ التقدير فيه أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا ٱللّٰهَ فحذف أَنْ وأعملها مع الحذف فدلّ على أنّها تعمل النصبَ مع
١٠ الحذف وقال طَرَفَةُ

أَلَا أَيُّهٰذَا ٱلزَّاجِرِى أَحْضُرَ ٱلْوَغَى * وَأَنْ أَشْهَدَ ٱللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِى

فنصب أَحْضُرَ لأنّ التقدير فيه أَنْ أَحْضُرَ فحذفها وأعملها مع الحذف والدليل على صحّةِ هذا التقديرِ أنّه عطَف عليه قولَه وَأَنْ (fol. 177) أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ فدلّ على أنّها تَنصب مع الحذف وقال عامرُ بن الطُفَيْل

١٥ فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاحِدٍ ، وَنَهْنَهْتُ نَفْسِى بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ

فنصب أَفْعَلَهْ لأنّ التقدير فيه أَنْ أَفْعَلَهُ فدلّ على أنّها تعمل مع الحذف وهذا على أصلكم ألزمُ لأنّكم تزعمون أنّها تعمل مع الحذف بعد الفاء فى جواب الأمر والنهى والنفى والتمنّى والعرض وكذلك بعد الواو واللام وأَوْ وحتّى فكذلك هاهنا، وأمّا البصريّون فآحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّها
٢٠ لا يجوز إعمالها مع الحذف أنّها حرفُ نصب من عوامل الأفعال وعوامل الأفعال ضعيفةٌ فينبغى أن لا تعمل مع الحذف من غيرِ بدلٍ والذى يدلّ على ذلك أنّ أنّ المشدَّدة التى تَنصب الأسماء لا تعمل مع الحذف وإذا

كانت أَنَّ المشدَّدةُ لا تعمل مع الحذف فأَنِ الخفيفةُ أَوْلَى أن لا تعمل وذلك
لوجهَيْن أحدها أنّ أَنَّ المشدَّدةَ من عوامل الأسماء وأَنِ الخفيفة من عوامل
الأفعال وعواملُ الأسماء أقوى من عوامل الأفعال وإذا كانت انَّ المشدَّدة
لا تعمل مع الحذف وهى الأقوى فأن لا تعمل انِ الخفيفـةُ مع الحذف وهى
٥ الأضعف كان ذلك من طريق الأَوْلَى والثانى أنّ أَنِ الخفيفة إنّما عملتِ
النصبَ لأنّها أَشبهَتْ أَنَّ المشدَّدةَ وإذا كان الأصل المشبَّهُ به لا يَنصب مع
الحذف فالفرع المشبَّهُ أَوْلَى أن لا ينصب مع الحذف لأنّه يؤدّى إلى أن يكون
الفرع أقوى من الأصل وذلك لا يجوز، والذى يدلّ على ضعف عملِ أَنِ
الخفيفةِ أنّه مِن العرب مَن لا يُعمِلها مُظهَرةً ويَرفع ما بعدها تَشْبِيهًا لها بمَا
١٠ لأنّها تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر كما أنّ مَا تكون مع الفعل بعدها
بمنزلة المصدر أَلَا ترى أنّك تقول يُعْجِبُنِى انْ تَفْعَلَ فيكون التقدير يُعْجِبُنِى
فِعْلُكَ كما تقول يُعْجِبُنى مَا تَفْعَلُ فيكون التقدير يُعْجِبُنِى فِعْلُكَ فلمّا أشبهتْها
من هذا الوجه شُبِّهت بها فى تركِ العمل وقد رَوَى ابن مُجاهِدٍ أنّه قُرِئَ أَنْ
يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةَ بالرفع وقال الشاعر

١٥ يَا صَاحِبَيَّ فَدَتْ نَفْسِى نُفُوسَكُمَا ، وَحَيْثُمَا كُنْتُمَا لَاقَيْتُمَا رَشَدَا
أَنْ تَحْمِلَا حَاجَةً لِى خَفَّ مَحْمَلُهَا ، وَتَصْنَعَا نِعْمَةً عِنْدِى بِهَا وَيَدَا
أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا ، مِنِّى ٱلسَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدَا

فقال أَنْ تَقْرَآنِ فلم يُعمِلْها تشبيهًا لها بمَا على ما بيّنا، وأمّا الجواب عن
كلمات الكوفيّين أمّا قراءةُ مَنْ قرأ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا ٱللّٰهَ فهى قراءةٌ شاذّةٌ وليس
٢٠ لهم فيها حجّةٌ لأنّ تَعْبُدُوا مجزوم بلَا لأنّ المراد بها النهىُ وعلامةُ الجزم والنصب
فى الخمسة الأَمْثِلَة التى (fol. 178) هذا أحدها واحدةٌ، وأمّا قولُ طَرَفَةَ

أَلَا أَيُّهٰذَا ٱلزَّاجِرِى أَحْضُرَ ٱلْوَغَى

فالرواية عندنا على الرفع وهى الرواية الصحيحة وأمّا مَن رواه بالنصب فَلَعَلَّه
٢٤ رواه على ما يَقتضِيه القياس عنده من إعمالِ أَنْ مع الحذف فلا يكون فيه حجّة

فى جوابِ مَن قال أَيْنَ تَذْهَبُ أن يقال زَيْدٍ على تقديرِ إِلَى زَيْدٍ وفى ٱمتناعِ
ذلك بالإجماع دليلٌ على أنّه من النادر الذى لا يُلتفَت إليه ولا يقاس عليه،
وأمّا قولهم أنكم تذهبون إلى أنّ أَنِ الخفيفةَ المصدريّةَ تعمل مع الحذف بعد
الفاء والواو وأَوْ ولام كَىْ ولام الجحود وحَتّى وإذا جاز لكم أن تُعمِلوها مع
٥ الحذف وهى من عوامل الأفعال كذلك يجوز لنا أن نُعمِل اللام مع الحذف
وهى من عوامل الأفعال قلنا الجواب عن هذا من وجهَين أحدها إنّما جاز
حذفها لأنّ هذه الأحرفَ دالّةٌ عليها فصارت فى حُكْمِ ما لم يُحْذَفْ على ما
بيّنّا فى حذفِ رُبَّ وحرف الشرط بخلافِ لام الأمر فبانَ الفرق بينهما،
والوجه الثانى أنّه لو كانتِ اللام الجازمةُ للفعل محذوفةً كما تُحذَف أَنْ لَكان
١٠ يجب أن يبقَى حرف المضارَعة فيقال تَفْعَلْ فى معنَى لِتَفْعَلْ كما بقى حرف
المضارَعة مع حذفِ أَنْ بعد الفاء والواو وأَوْ ولامِ الجحود ولامِ كَىْ وحَتّى
فلمّا حُذف هاهنا حرف المضارَعة فقيل اِفْعَلْ دلّ على أنّ ما ذهبوا إليه
قياسٌ باطل لا أصلَ له ولا حاصلَ والذى يدلّ على صحّةِ ما ذهبنا إليه
أنّ ما كان على وزنِ فَعَالِ من أسماء الأفعال نحو نَزَالِ مبنىّ لقيامه مقامَ
١٥ فعل الأمر فلولم يكن فعل الامر مبنيًّا وإلّا لَمَا بُنى ما قام مقامَه قولهم إنّما
بُنى ما كان على فَعَالِ من أسماء الأفعال لتضمّنه معنى لام الأمر لأنّ نَزَالِ
اسمُ اِنْزِلْ وأصله لِتَنْزِلْ قلنا هذا بناء منكم على أنّ فعل الأمر مقتطع
(fol. 171) من الفعل المضارِع وقد بيّنّا فساده بما يُغْنِى عن الإعادة ودَلّلْنا
على أنّ فعل الأمر صيغةٌ مرتَجلةٌ قائمةٌ بنفسها باقيةٌ فى البناء على أصلها فوجب
٢٠ أن يكون هذا الاسم مبنيًّا لقيامه مقامَه على ما بيّنّا والله أعلم،

٧٣ مسئلة

أَجْمَعَ الكوفيّون والبصريّون على أنّ الأفعال المضارِعَةَ مُعرَبةٌ وٱختلفوا
٢٢ فى علّةِ إعرابها فذهب الكوفيّون إلى أنّها إنّما أُعربت لأنّه دخلها المعانى

المختلفة والأوقاتُ الطويلة وذهب البصريّون إلى أنّها إنّما أُعربت لثلاثة أوجه أحدها أنّ الفعل المضارِع يكون شائعًا فيتخصّص كما أنّ الاسم يكون شائعًا فيتخصّص ألَا ترى أنّك تقول يَذْهَبُ فيصلُح للحال والاستقبال فإذا قلت سَوْفَ يَذْهَبُ اختصّ بالاستقبال فاختصّ بعد شِياعه كما أنّ الاسم يختصّ
٥ بعد شِياعه كما تقول رَجُلٌ فيصلُح لجميع الرجال فإذا قلت الرَجُلُ اختصّ بعد شِياعه فلمّا اختصّ هذا الفعل بعد شِياعه كما أنّ الاسم يختصّ بعد شِياعه فقد شابَهَه من هذا الوجه، والوجه الثانى أنّه تَدخل عليه لامُ الابتداء تقول إنّ زَيْدًا لَيَقُومُ كما تقول إنّ زَيْدًا لَقائِمٌ فلمّا دخلتْ عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم دلّ على مشابَهَةٍ بينهما ألَا ترى أنّه لا يجوز أن تَدخُل هذه
١٠ اللام على الفعل الماضى ولا على فعل الأمر ألَا ترى أنّك لا تقول إنّ زَيْدًا لَقامَ ولا إنّ زَيْدًا لَاضْرِبْ عَمْرًا وما أشبه ذلك لِعدم المشابَهة بينهما وبين الاسم، والوجه الثالث أنّه يجرى على اسم الفاعل فى حركته وسكونه ألَا ترى أنّ قولك يَضْرِبُ على وزنِ ضارِبُ فى حركته وسكونه فلمّا أشبه هذا الفعلُ الاسمَ من هذه الأوجه وجب أن يكون معربًا كما أنّ الاسم معرب، وأمّا
١٥ الجواب عن كلمات الكوفيّين قولهم إنّما أُعربت لأنّها دخلها المعانى المختلِفةُ والأوقاتُ الطويلة قلنا قولكم يَدخلها المعانى المختلفة يبطل بالحروف فإنّها تدخلها المعانى المختلفة ألا ترى أنّ ألَا تصلُح للاستفهام والعَرْض والتَمَنّى ومِنْ تجىء لمعانٍ مختلِفةٍ مِن ابتداء الغاية والتبعيض والتَبْيين والزيادة للتوكيد الى غيرِ ذلك من الحروف ولا خلافَ بين النحويّين أنّه لا يُعرَب منها شىء، وقولكم
٢٠ والأوقات الطويلة يبطل بالفعل الماضى فإنّه كان ينبغى أن يكون معربا لأنّه أَطْوَلُ من المستقبَل لأنّ المستقبل يَصير ماضيًا والماضى لا يَصير مستقبلا فإذا كان الماضى الذى هو الأَطْوَلُ مبنيًّا فكيف يكون المستقبل الذى هو دونه معربا فلو كان طُولُ الزمان يُوجب الإعرابَ لَوجب أن يكون الماضى معربا
٢٤ فلمّا لم يُعْرَبْ دلّ على أنّ هذا تعليلٌ ليس عليه تَعْويلٌ والله أعلم،

اللام عليها كقولك جِئْتُكَ لِكَيْ تَفْعَلَ هٰكَذَا لأنّ اللام على أصلكم حرفُ خفضٍ وحرف الخفض لا يدخل على حرف الخفض وأمّا قول الشاعر

فلَا وَٱللّٰهِ مَا يُلْفَى لِمَا بِى * وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

فمن الشاذّ الذى لا يُعرَّج عليه ولا يُؤْخَذُ به بالإجماع، قالوا ولا يجوز أن ٥ يقال الدليل على أنها حرفُ جرٍّ أنّها تدخل على مَا الاستفهاميّةِ كما يدخل عليها حرف الجرّ فيقال كَيْمَهْ كما يقال لِمَهْ لأنّا نقول مَهْ من كَيْمَهْ ليس لكَىْ فيه عملٌ وليس فى موضعِ خفضٍ وإنّما هو فى موضعِ نصبٍ لأنّها تُقال عند ذكر كلامٍ لم يُفْهَمْ يقول القائل أَقُومُ كَىْ تَقُومَ فيسمعه المخاطَب ولم يَفْهَمْ تَقُومَ فيقول كَيْمَهْ يريد كَىْ مَا ذَا والتقدير كَىْ مَا ذَا تَفْعَلُ ثمّ حذف فمَهْ فى ١٠ موضع نصبٍ وليس لكَىْ فيه عَمَلٌ، وأمّا البصريّون فٱحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّها تكون حرفَ جرٍّ دخولُها على الاسم الذى هو مَا الاستفهاميّة كدخول اللام وغيرها من حروف الجرّ عليها وحذفُ الألف منها فإنّهم يقولون كَيْمَهْ كما يقولون لِمَهْ والدليل على أنّها فى موضعِ جرٍّ أنّ الألف من مَا الاستفهاميّةِ لا يُحذَف إلّا إذا كانت فى موضعِ جرٍّ وٱتّصل بها الحرف ١٥ الجارُّ كقولهم لِمَ وبِمَ وفِيمَ وعَمَّ قال الله تعالى لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ وقال تعالى فَبِمَ تُبَشِّرُونَ وقال تعالى فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا وقال تعالى عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ فأمّا إذا ٱتّصل بمَا ذَا فلا يجوز (fol. 180) حذفُ الألف منها وإن اتّصل بها حرف الجرّ فلا يجوز أن يقال فى لِمَاذَا وبِمَاذَا وفِيمَاذَا وعَمَّاذَا لِمَ ذَا وبِمَ ذَا وفِيمَ ذَا وعَمَّ ذَا لأنّ مَا صارت مع ذَا كالشىء الواحد فلم يُحْذَفْ منها ٢٠ الألف وكذلك إذا وقعت فى صدر الكلام لا يجوز أن يُحذَف الألف منها كقولهم مَا تُرِيدُ ومَا تَصْنَعُ ولا يجوز أن يقال مَ تُرِيدُ ومَ تَصْنَعُ فلمّا حُذف الألف منها فى قولهم كَيْمَهْ كما يُحذَف مع حروف الجرّ دلّ على أنّها حرف جرٍّ وإنّما حُذفت مع حرف الجرّ لأنّها صارت مع حرف الجرّ بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ فحُذفتِ الألف منها للتخفيف ودخلها هاء السكت صِيانَةً للحركة عنِ ٢٥ الحذف فصار كَيْمَهْ ولِمَهْ وبِمَهْ وفِيمَهْ وعَمَّهْ وقد يجوز أن يكونوا أبدلوا

الهاء من الألف فى مَا كما أبدلوها من الألف فى أَنَا فقالوا أَنَهْ وفى حَيَّهَلاَ
فقالوا حَيَّهَلَهْ وقول الكوفيّين أنّ مَهْ فى موضع نصب فَسَنُبَيِّنُ فسادَه فى
الجواب إن شاء الله تعالى، أمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّ
كَىْ من عوامل الأفعال فلا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء قلنا هذا
٥ الحرف من عوامل الأفعال فى كلِّ الأحوال أو فى بعض الأحوال فإن قلتم
فى كلّ الأحوال فلا نسلّم وإن قلتم فى بعض الأحوال فنسلّم وهذا لأنّ كَىْ على
ضربَيْن أحدهما أن تكون حرفَ نصبٍ من عوامل الأفعال كما ذكرتم وذلك
إذا دخلتْ عليها اللامُ كقولك جِئْتُكَ لِكَىْ تُكْرِمَنِى كما قال الله تعالى لِكَيْ
لَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ فكَىْ هاهنا هى الناصبة بنفسها من غيرِ تقديرِ أَنْ ولا
١٠ يجوز أن تكون هاهنا حرفَ جرٍّ لأنّ حرف الجرّ لا يدخل على حرف الجرّ
وهذا لا إشكالَ فيه، والثانى أن تكون حرفَ جرٍّ كاللام نحو جِئْتُكَ كَىْ
تُكْرِمَنِى فهذه كَىْ حرفُ جرٍّ بمنزلة اللام والفعل بعدها منصوب بتقديرِ أَنْ كما
هو منصوب بعد اللام بتقديرِ أَنْ وحُذفت فيهما طَلَبًا للتخفيف والذى يدلّ
على أنّها بمنزلة اللام أنّها فى معنى اللام ألاَ ترى أنّه لا فرقَ بين قولك
١٥ جِئْتُكَ كَىْ تُكْرِمَنِى وبين قولك جئتُكَ لِتُكْرِمَنِى وإذا كانا بمعنًى واحدٍ فلا
معنَى لتَرْكِ الظاهر لشىء لم يَقُمْ عليه دليلٌ فدلّ على أنّها تكون حرفَ جرٍّ كما
تكون حرفَ نصبٍ فإذا ذهبتَ بها مذهبَ حرف الجرّ لم تَتَوَهَّمْ فيه غيرَه
وإذا ذهبتَ بها مذهبَ حرف النصب لم تَتَوَهَّمْ فيه غيره فهى وإن كانت
حرفًا واحدًا فقد تَنَزَّلَتْ منزلةَ حرفَيْن وصار هذا كما قلتم فى حَتَّى فإنّها تَنصب
٢٠ الفعل فى حالٍ من غيرِ تقديرِ ناصبٍ وتَخفض الاسم فى حالٍ من غيرِ تقديرِ
خافضٍ على الصحيح المشهور من مذهبكم ولم يَمْنَعْ كونُها ناصبةً للفعل أن تكونَ
خافضةً للاسم فكذلك هاهنا وكذلك أيضا حَتَّى تكون خافضةً وتكون
عاطفةً وكذلك قلتم أنّ (fol. 181) إلاّ تكون ناصبةً وتكون عاطفةً وكذلك حَاشَى
وخَلاَ تكونا ناصبَيْن وخافضَيْن واللفظ فيها كلّها واحدٌ والعمل مختلفٌ فكذلك
٢٥ هاهنا، وأمّا قولهم أنّ مَهْ فى موضعِ نصبٍ قلنا هذا باطل لأنّها لو كانت

ما فى موضعِ نصبٍ لَكان ينبغى أن لا يُحذَف الألف من مَا لأنّها لا يُحذَف الألف إلّا إذا كانت فى موضعِ جرٍّ بخلافِ ما إذا كانت فى موضعِ نصبٍ أو رفعٍ فإنّه لا يجوز أن يُحذَف الألف منها ألَا ترى أنّه لا يجوز أن تقول مَ تَفْعَلُ فى قولك مَـا تَفعَلُ ومَ عِندَكَ فى قولك مَـا عِنْدَكَ فلمّا حُذفتِ

٥ الألف هاهنا دلّ على أنّها ليست فى موضعِ نصبٍ وإنّما هى فى موضعِ جرٍّ ثمّ هذا الحذف فى موضع الجرّ إنّما يكون فى مَا الاستفهاميّةِ دون مَا الموصولةِ إلّا فى قولهم أُدْعُ بِمَ شِئْتَ أى بِالَّذِى شِئْتَ فإنّ العرب تَحذِف الألف من مَا الموصولة هاهنا خاصّةً كما تَحذِفها منها إذا أردتّ بها الاستفهاميّة، وقولهم أنّها تقال عند ذكر كلامٍ لم يُفْهَمْ إلى آخرِ مـا قرّروا قلنا فكان يجب أن

١٠ يجوز أن يُقال أَنْمَهْ ولَنْمَهْ وإذَنْمَهْ كما يقال كَيْمَهْ إذا لم يَفْهَمِ السامعُ ما بعد هذه الأحرف من الفعل لأنّه إنّما يَسأل عن مصدرٍ والمصدر فى الأفعال بعد هذه الأحرف التى هى أَنْ ولَنْ وإذَنْ وبعد كَىْ واحدٌ فلمّا لم يُقَلْ ذلك وآختصّتْ به كَىْ دونها دلّ على بُطْلانِ ما ذهبوا إليه والله أعلم،

٧٩ مسئلة

١٥ ذهب الكوفيّون إلى أنّ لامَ كَىْ هى الناصبة للفعل من غيرِ تقديرِ أَنْ نحو جِئْتُكَ لِتُكْرِمَنِى وذهب البصريّون إلى أنّ الناصب للفعل أَنْ مقدّرةً بعدها والتقدير جِئْتُكَ لِأَنْ تُكْرِمَنِى، أمّا الكوفيّون فآحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّها هى الناصبة لأنّها قامت مقامَ كَىْ ولهذا تَشتمِل على معنَى كَىْ وكما أنّ كَىْ تَنصِب الفعل فكذلك ما قام مقامَه، ومنهم من تمسّك بأن قال إنّما

٢٠ نصبتِ الفعلَ لأنّها تُفيد معنى الشرط فأشبهتْ إنِ المخفّفةَ الشرطيّةَ إلّا أنّ إنْ لمّا كانت أُمَّ الجزاء أرادوا أن يفرقوا بينهما فجزموا بإِنْ ونصبوا باللام للفرق بينهمـا ولم يكن للرفع مَدْخَلٌ فى واحدٍ من هذَيْن المعنَيَيْن لأنّه

٢٢ يُبطِل مذهب الشرط لأنّ الفعل المضارع إنّما ارتفع لخُلُوِّه من حرف الشرط

وغيرِه من العوامل الجازمة والناصبة ولا يجوز أيضا أن يقال هلاّ نصبوا بإِنْ وجزموا باللام وكان الفرق واقعا لأنّا نقول أنّ إنْ لمّا كانت أُمّ الجزاء كانت أَوْلى بآستحقاق الجزم لأنّها تَفتقِر إلى فعل الجزاء كما تَفتقِر إلى فعل الشرط فيطول الكلام والجزم حذفٌ والحذف تخفيفٌ ومع طُول الكلام ٥ يناسب الحذف والتخفيف بخلاف اللام فبَانَ الفرق بينهما، قالوا ولا يجوز أن (fol. 182) يقال أنّها لام الخفض التى تعمل فى الأسماء لأنّا نقول لو جاز أن يقال أنّ هذه اللامَ الداخلةَ على الفعل هى اللام الخافضةُ والفعل بعدها يَنتصِب بتقديرِ أَنْ لَجاز أن يقال أَمَرْتُ بِتُكْرِمَ على تقديرِ أَمَرْتُ بِأَنْ تُكْرِمَ فلمّا لم يجز ذلك بالإجماع دلّ على فساده على أنّا وإن سلّمنا أنّها من ١٠ عوامل الأسماء إلاّ أنّها عاملة من عوامل الأفعال فى بعض أحوالها والدليل على هذا أنّها تجزم الأفعال فى غيرِ هاتَيْن الحالَيْن فى الأمر والدُعاء نحو لِيَقُمْ زَيْدٌ ولِيَغْفِرِ ٱللّٰهُ لِعَمْرٍو فكما جاز أن تعمل فى بعض أحوالها فى المستقبل جزمًا جاز أيضا أن تعمل فى بعض أحوالها فيه نصبًا، وأمّا البصريّون فآحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّ الناصبَ للفعل أَنِ المقدَّرةُ دون اللام وذلك ١٥ لأنّ اللام من عوامل الأسماء وعواملُ الأسماء لا يجوز أن تكون عواملَ الأفعال فوجب أن يكون الفعل منصوبا بتقديرِ أَنْ وإنّما وجب تقديرُ أَنْ دون غيرها لأنّ أَنْ يكون مع الفعل بمنزلة المصدر الذى يحسُن أن يدخل عليه حرفُ الجرّ وهى أمّ الباب فكان تقديرها أَوْلى من غيرها ولهذا إن شئت أظهرتَها بعد اللام وإن شئت أضمرتَها كما يجوز إظهارُ الفعل وإضمارُه ٢٠ بعد إنْ فى قولهم إنْ خيرًا فَخَيْرٌ وإنْ شرًّا فَشَرٌّ وإنّما حُذفت هاهنا بعد اللام وكذلك بعد الواو والفاء تخفيفا والحذف للتخفيف كثير فى كلامهم ولهذا يذهَبون إلى أنّه حُذفت لام الأمر وتاء المخاطَب فى أمر المواجَه طَلَبًا للتخفيف وقد حكى هِشامُ بن مُعاوِيةَ عنِ الكِسائىّ أنّه حكى عنِ العرب لاَ بُدَّ مِنْ يَتْبَعَهَا أى لاَ بُدَّ مِنْ أَنْ يَتْبَعَهَا فحذف أَنْ فكذلك هاهنا، وأمّا الجواب ٢٥ عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم إنّما قلنا أنّها هى الناصبة لأنّها قامت مقامَ

كَىْ وكَىْ تَنصب فكذلك ما قام مقامَها قلنا لا نسلّم أنّ كَىْ تنصب بنفسها على
الإطلاق وإنّما تنصب تارةً بتقديرِ أَنْ لأنّها حرفُ جرٍّ وتارةً تنصب بنفسها
وليس حملُها على إحدى الحالَيْن أَوْلى من الأُخرى بل حملها عليها فى الحالة
التى تنصب الفعل فيه بتقديرِ أَنْ أَوْلى من حملها عليها فى الحالة التى
٥ تنصب الفعل بنفسها لأنّها فى تلك الحالة التى تنصب الفعل بتقديرِ أَنْ
حرفُ جرٍّ كما أنّ اللامَ حرفُ جرٍّ وفى الحالة التى تنصب الفعل بنفسها
حرفُ نصبٍ وحملُ حرفِ الجرّ على حرف الجرّ اوْلى من حملِ حرف الجرّ
على حرف النصب فكما أنّ كَىْ فى هذه الحالة تنصب الفعل بتقديـرِ أَنْ
فكذلك اللام ينبغى أن تنصِبَه بتقديرِ أَنْ، وقولهم أنّها تشتمِل على معنى كَىْ
١٠ قلنا كما أنّها تَشتمِل (fol. 183) على معنى كَىْ إذا كانت ناصبةً فكذلك تشتمل
على معنَى كَىْ إذا كانت جارّةً فإنّه لا فَرْقَ بين كَىِ الناصبةِ وكَى الجارّةِ فى
المعنى على أنّ كَوْنَها فى معنى كَىِ الناصبةِ لا يُخرِجها عن كَوْنِها حرفَ جرٍّ
فإنّه قد تتّفِق الحرفان فى المعنى وإنِ ٱختلَفَا فى العمل أَلَا ترى أنّ اللام فى
قولك جئْتُ لِإكْرامِكَ بمعنى كَىْ فى قولك جِئْتُ كَىْ أُكْرِمَكَ ولِكَىْ أُكْرِمَكَ
١٥ وإن كانتِ اللام حرفَ جرٍّ وكَىْ حرفَ نصبٍ ولم تَخْرُجْ بذلك عن كَوْنِها
حرفَ جرٍّ فكذلك هاهنا فإن قلتم أنّ اللام هاهنا دخلت على الاسم الذى
هو مصدرٌ فلم تَخْرُجْ عن كَوْنِها حرفَ جرٍّ قلنا وكذلك اللامُ هاهنا دخلت
على الاسم الذى هو مصدرٌ لأنّ أَنِ المقدَّرةَ مع الفعل فى تقدير المصدر فقد
دخلت على الاسم ولا فَرْقَ بينهما، وأمّا قولهم أنّها تُفيد معنى الشرط فأشبهت
٢٠ إنِ المخفَّفةَ الشرطيّةَ قلنا لا نسلّم أنّها تُفيد الشرط وإنّما تفيد التعليل ثمّ لو
كان كما زعمتم لَكان ينبغى أن تُحمَل عليها فى الجزم فيُجزَم باللام كما يُجزَم بإنْ
لأجل المشابَهَة التى بينهما، قولهم أنّ إنْ لمّا كانت أمّ الجزاء أرادوا أن يفرقوا
بينهما قلنا فهلّا رفعوا قولهم أنّ الرفع يُبطِل مذهب الشرط قلنا فكان ينبغى
أن لا يُنصَب أيضا لأنّ النصب أيضا يُبطِل مذهـب الشرط، وقولهم أنّ
٢ الفعل المضارع يَرتفع لِخُلُوِّه من حرف الشرط وغيرِه من العوامل الناصبة

والجازمة قلنا قد بيّنّا فسادَ ما ذهبوا إليه مِنِ ارتفاع الفعل المضارع بتعرّيه
من العوامل الناصبة والجازمة فى موضعه بما يُغْنِى عنِ الإعادة، وأمّا قولهم
أنّها لو كانت لامَ الجرّ لجاز أن يقال أمَرْتُ بتُكْرَمَ على معنى أمَرْتُ بِأَنْ
تُكْرَمَ قلنا هذا فاسد وذلك لأنّ حروف الجرّ لا تتساوى فإنّ اللام لها مزيّة
٥ على غيرها لأنّها تدخل على المصادر التى هى أغراض الفاعلين وهى شاملة
يحسُن أن يسأل بها عن كلّ فعلٍ فيقال لِمَ فَعَلْتَ لأنّ لكلّ فاعل غَرَضًا
فى فعله وباللام يُخبَر عنه ويُسأَل عنه وكَىْ وحتّى فى ذلك المعنى ألَا ترى
أنّك تقول مَدَحْتُ الأَمِيرَ لِيُعْطِيَنِى وحتّى يُعْطِيَنِى وكَىْ يُعْطِيَنِى فجاز أن تُقدَّر
بعدها أَنْ وليست الباء كذلك فلا يجوز أن تُقدَّر، وقولهم إنّا نسلّم أنّها من
١٠ عوامل الأسماء إلّا أنّها من عوامل الأفعال فى بعض أحوالها بدليلِ أنّها تجزم
الأفعال فى قولهم لِيَقُمْ زَيْدٌ قلنا إذا سلّمتم أنّها من عوامل الأسماء بطل أن
تكون من عوامل الأفعال لأنّ العامل إنّما كان عاملا لِاختصاصه فإذا بطل
الاختصاص بطل العمل، وقولهم أنّها تجزم الفعلَ قلنا لا نسلّم أنّ هذه اللام
هى اللامُ الجازمةُ فإنّ لامَ الجزم غيرُ (fol. 184) لامِ الأمر والدليل على ذلك
١٥ أنّ لام الجرّ لا تقع مبتدأةً بل لا بُدّ أن تتعلّق بفعلٍ أو معنى فعلٍ نحو
جِئْتُكَ لِتَقُومَ وما أشبه ذلك وأمّا لام الأمر فيجوز الابتداء بها من غيرِ أن
تتعلّق بشىء قبلها ألَا ترى أنّك تقول لِيَقُمْ زَيْدٌ ولِيَذْهَبْ عَمْرٌو فلا تتعلّق
اللام بفعل ولا معنَى فعلٍ فبَانَ الفرق بينهما والله أعلم،

---

٨٠ مسئلة

٢٠ ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز إظهارُ أَنْ بعد كَىْ نحو جِئْتُ لِكَىْ أَنْ
أُكْرِمَكَ فتُنصَب أُكْرِمَكَ بكَىْ وأَنْ توكيدٌ لها ولا عملَ لها وذهب بعضهم
إلى أنّ العامل فى قولك جِئْتُ لكَىْ أَنْ أُكْرِمَكَ اللامُ وكَىْ وأَنْ توكيدان
٢٣ لها وكذلك أيضا يجوز إظهارَ أَنْ بعد حتّى وذهب البصريّون إلى أنّه لا

يجوز إظهارُ أَنْ بعد شئ من ذلك بحالٍ، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا
الدليل على أنّه يجوز إظهارُ أَنْ بعدها النقل والقياس أمّا من جهة النقل
فقد قال الشاعر

أَرَدتُّ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي * فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ

٥ وأمّا من جهة القياس فلأنّ أَنْ جاءت للتوكيد والتوكيد من كلام العرب
فدخلتْ أَنْ توكيدًا لها لِاتّفاقِهما فى المعنى وإنِ اختلفتا فى اللفظ كما قال
الشاعر

قَدْ يَكْسِبُ ٱلْمَالَ ٱلْهِدَانُ ٱلْجَافِى * بِغَيْرِ لَا عَصْفٍ وَلَا ٱصْطِرَافِ

فأكّد غَيْر بلَا لاتّفاقِهما فى المعنى ولهذا قلنا أنّ العمل لكَىْ وأَنْ لا عملَ لها
١٠ لأنّها دخلت توكيدًا لها وكذلك أيضا قلنا أنّ العمل للّام فى قولك جِئْتُ
لِكَىْ أَنْ أُكْرِمَكَ لأنّ كَىْ وأَنْ تأكيدان اللّام ولا يبعد فى كلامهم مثلُ ذلك
فقد قالوا لَا إِنْ مَا رَأَيْتُ مِثْلَ زَيْدٍ فجمعوا بين ثلاثة أحرف من حروف
الجحْد للمبالَغة فى التوكيد فكذلك هاهنا، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا
إظهار أَنْ بعد لِكَىْ لا يخلو إمّا أن تكون لأنّها قد كانت مقدَّرةً فجاز إظهارُها
١٥ بعد الإضمار وإمّا أن تكون مَزِيدةً ٱبتداءً من غيرِ أن تكون قد كانت
مقدَّرةً، بطل أن يقال أنّها قد كانت مقدَّرةً لأنّ لِكَىْ تعمل بنفسها ولا تعمل
بتقديرِ أَنْ ولو كانت تعمل بتقديرِ أَنْ لكان ينبغى إذا ظهرتْ أَنْ أن يكون
العمل لأَنْ دونها فلمّا أُضيف العمل اليها دلّ على أنّها العامل بنفسها لا
بتقديرِ أَنْ وبطل أن يقال أنّها تكون مَزِيدةً ٱبتداءً لأنّ ذلك ليس بمقِيسٍ
٢٠ فيفتقِر إلى توقيفٍ عنِ العرب ولم يَثْبُتْ عنهم فى ذلك شئ فوجب أن لا
يجوز ذلك، ومنهم من تمسّك بأن قال إنّما لم يَجُزْ إظهارُ أَنْ بعد كَىْ وحتّى
لأنّ كَىْ وحتّى صارَتا بَدَلًا من اللفظ بأَنْ كما صارت مَا بَدَلًا عنِ الفعل فى
قولهم أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا ٱنْطَلَقْتُ مَعَكَ والتقدير فيه إنْ كُنْتَ (fol. 185) مُنْطَلِقًا
ٱنْطَلَقْتُ مَعَكَ فحُذف الفعل وجُعلت مَا عِوَضًا عنه وكما لا يجوز أن يُظهَر
٢٥ الفعل بعد مَا لئلّا يُجمَع بين البدل والمُبْدَل فكذلك هاهنا، وأمّا الجواب

عن كلمات الكوفيّين أمّا البيت الذى أنشدوه فلا حجّةَ لهم فيه من ثلاثة
أوجهٍ أحدها أنّ هذا البيت غيرُ معروفٍ ولا يُعْرَف قائلُه فلا يكون فيه
حجّةٌ والوجه الثانى أن يكون قد أظهر أنْ بعد كَىْ لضرورة الشعر وما يأتى
للضرورة لا يأتى فى اختيار الكلام والوجه الثالث أن يكون الشاعر أبدل
٥ أنْ من كَيْمَا لأنّهما بمعنًى واحدٍ كما يُبدَل الفعل من الفعل إذا كان فى معناه
قال الله تعالى وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ
فيُضَاعَفْ بدلٌ من يَلْقَ قال الشاعر

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِى دِيَارِنَا ۔ تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأَجَّجَا

فتُلْمِمْ بدل من تَأْتِنَا وقال الشاعر

١٠ إِنْ يَغْدِرُوا أَوْ يَجْبُنُوا ۔ أَوْ يَبْخَلُوا لَا يَحْفِلُوا
يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرَجَّلِيــنَ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا

فيَغْدُوا بدلٌ من قوله لَا يَحْفِلُوا فكذلك هاهنا وعلى كلِّ حالٍ فهو قليلٌ فى
الاستعمال، وأمّا قولهم أنّ التأكيد من كلام العرب فدخلتْ أَنْ للتأكيد قلنا
إنّما جاز التوكيد فيما وقع عليه الإجماع لأنّه قد جاء عنِ العربِ كثيرا
١٥ متواترًا شائعًا بخلافِ ما وقع الخلاف فيه فإنّه لم يأتِ عنهم فيــه إلّا شاذٌّ
نادرٌ لا يُعرَّج عليه ولم يَثْبُتْ ذلك الشاذّ النادر أيضا عنهم فوجب أن لا
يكون جائزا والله أعلم،

٨١ مسئلـة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ كَمَا تأتى بمعنى كَيْمَا ويَنصبون بها ما بعدها
٢٠ ولا يمنعون جواز الرفع واستحسنه أبو العبّاس المبرّد من البصريّين وذهب
البصريّون إلى أنّ كَمَا لا تأتى بمعنى كَيْمَا ولا يجوز نصبُ ما بعدها بها،
أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّ كَمَا تكون بمعنى كَيْمَا وأنّ
٢٢ الفعل يُنصَب بها أنّه قد جاء ذلك كثيرا فى كلامهم قال الشاعــر وهو

صَخْرُ الغَيّ

جَاءَتْ كَبِيرٌ كَمَا أُخَفِّرَهَا * وَٱلْقَوْمُ صِيدٌ كَأَنَّهُمْ رَمِدُوا

أراد كَيْمَا أُخَفِّرَها ولهذا المعنى انتصب أُخَفِّرَهَا وقال الآخر

وَطَرْفُكَ إِنْ مَـا جِئْتَنَا فَٱصْرِفَنَّهُ * كَمَا يَحْسِبُوا أَنَّ ٱلْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

٥ أراد كَيْمَا يَحْسِبُوا وقال الآخر

لَا تَظْلِمُوا ٱلنَّاسَ كَمَا لَا تُظْلَمُوا

أراد كَيْمَا لا تُظْلَمُوا وقال عَدِيُّ بن زيدٍ العِبَادىّ (fol. 186)

اِسْمَعْ حَدِيثًا كَمَا يَوْمًـا تُحَدِّثُـهُ * عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إِذَا مَا سَائِلٌ سَأَلَا

وقال الآخر

١٠ يُقَلِّبُ عَيْنَيْـهِ كَمَـا لِأَخَافَـهُ * تَشَاوسْ رُوَيْدًا إِنَّنِي مَنْ تَأَمَّلَ

أراد كَيْمَا أَخافَهُ إلاّ أنّه أدخل اللام توكيدا ولهذا المعنى كان الفعل منصوبا فهذه الأشياء كلّها تدلّ على صحّةِ ما ذهبنا إليه، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه لا يجوز النصب بهـا لأنّ الكافَ فى كَمَا كافُ التشبيه أُدخلت عليها مَا وجُعِلاَ بمنزلة حرفٍ واحدٍ كما أُدخلت مَا على رُبَّ وجُعلا ١٥ بمنزلة حرفٍ واحدٍ ويَلِيها الفعل كرُبَّمَا وكما أنّهم لا يَنصِبون الفعل بعد رُبَّمَا فكذلك هاهنا، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا البيت الأوّل فلا حجّةَ لهم فيه لأنّه رُوى كما أُخَفِّرُهَا بالرفع لأنّ المعنى جَاءَتْ كَمَا أَجِيئُهَا وكذلك رواه الفرّاء من أصحابكم واختار الرفعَ فى هذا البيت وهو الرواية الصحيحة وأمّا البيت الثانى فلا حجّةَ فيه أيضا لأنّ الرواية

٢٠ لِكَىْ يَحْسِبُوا أَنَّ ٱلْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

وأمّا البيت الثالث فلا حجّةَ لهم فيه أيضا لأنّ الرواية فيه بالتوحيد

لَا تَظْلِمِ ٱلنَّاسَ كَمَا لَا تُظْلَمُ

كالرواية الأخرى

لَا تَشْتُمِ ٱلنَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ

٢٥ وأمّا البيت الرابع فليس فيه حجّةٌ أيضا لأنّ الرُّوَاةَ اتّفقوا على أنّ الرواية

كَمَا يَوْمًا تُحَدِّثُهُ بالرفع كقول أبى النَّجْمِ

قُلْتُ لِشَيْبَانَ ٱدْنُ مِنْ لِقَائِهْ • كَمَا تُغَدِّى ٱلْقَوْمَ مِنْ شِوَائِهْ

وكقول الآخر

أَتْخُ فَٱصْطَبِغْ قُرْصًا إِذَا ٱعْتَادَكَ ٱلْهَوَى • بِزَيْتٍ كَمَا يَكْفِيكَ فَقْدَ ٱلْحَبَائِبِ

٥ ولم يَرْوِهِ أحد كَمَا يَوْمًا تُحَدِّثَهُ بالنصب إلاّ المُفَضَّل الضَّبِّىّ وحدَه فإنّه كان يَرْويه منصوبا وإجماع الرُّوَاة من نحوِيِّى البصرة والكوفة على خِلافه والمخالف له أَقْوَمُ منه بعلم العربيّة، وأمّا البيت الخامس ففيه تكلُّفٌ يقبح والأظهر فيه

يُقَلِّبُ عَيْنَيْهِ لِكَيْمَا أَخَافَهُ

على أنّه لو صحّ ما رَوَوْه من هذه الأبيات على مُقْتَضَى مذهبهم فلا يخرج ١٠ ذلك عن حدّ الشذوذ والقلّة فلا يكون فيه حجّةٌ والله أعلم،

٨٢ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ لام الجَحْد هى الناصبة بنفسها ويجوز إظهارُ أَنْ بعدها للتوكيد نحو مَا كَانَ زَيْدٌ لِأَنْ يَدْخُلَ دَارَكَ ومَا كَانَ عَمْرٌو لِأَنْ يَأْكُلَ طَعَامَكَ ويجوز تقديمُ مفعول الفعل المنصوبِ بلام الجَحْد عليها نحو مَا كَانَ ١٥ زَيْدٌ دَارَكَ لِيَدْخُلَ ومَا كَانَ عَمْرٌو طَعَامَكَ لِيَأْكُلَ وذهب البصريّون إلى أنّ الناصب للفعل أَنْ مقدّرةً بعدها ولا يجوز إظهارها ولا يجوز تقديمُ مفعول الفعل المنصوبِ (fol. 187) بلام الجَحْد عليها، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّها هى العاملة بنفسها وجوازِ إظهارِ أَنْ بعدها ما قدّمناه فى مسئلة لَامِ كَىْ وأمّا الدليل على جوازِ تقديمِ المنصوب على الفعل المنصوب ٢٠ بلام الجَحْد فما قال الشاعر

لَقَدْ عَذَلَتْنِى أُمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ • مَقَالَتَهَا مَا كُنْتُ حَيًّا لِأَسْمَعَا

أراد وَلَمْ أَكُنْ لِأَسْمَعَ مَقَالَتَهَا وقدّم منصوبَ لِأَسْمَعَ عليه وفيه لام الجحود ٢٢ فدلّ على جوازه وفيه أيضا دليل على صحّةِ ما ذهبنا إليه من أنّ لام الجحود

هى العاملة بنفسها عن غيرِ تقديرِ أَنْ إذ لو كانت أَنْ هاهنا مقدّرةً لكانت مع الفعل بمنزلة المصدر وما كان فى صلة المصدر لا يتقدّم عليـه، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّ الناصب أَنِ المقدّرةُ بعدها ما قدّمناه فى مسئلةِ لَامِ كَيْ وأمّا الدليل على أنّه لا يجوز إظهارُ أَنْ بعدها فمن ٥ وجهَين أحدها أنّ قولهم مَا كَانَ زَيْدٌ لِيَدْخُلَ ومَا كَانَ عَمْرٌو لِيَأْكُلَ جواب فعلٍ ليس تقديرُه تقديرَ اسمٍ ولا لفظه لفظَ اسمٍ لأنّه جوابٌ لقول قائلٍ زَيْدٌ سَوْفَ يَدْخُلُ وعَمْرٌو سَوْفَ يَأْكُلُ فلو قلنا مَا كَانَ زَيْدٌ لِأَنْ يَدْخُلَ ومَا كَانَ عَمْرٌو لِأَنْ يَأْكُلَ بإظهارِ أَنْ لَكُنَّا جعلنا مقابِلَ سَوْفَ يَدْخُلُ وسَوْفَ يَأْكُلُ اسمًا لأنّ أَنْ مع الفعل بمنزلة المصدر وهو اسمٌ فكذلك لم يجز إظهارها ١٠ كما لا يجوز إظهار الفعل فى قولك إِيَّاكَ وَزَيْدًا، والوجه الثانى أنّ التقدير عندهم مَا كَانَ زَيْدٌ مُقَدَّرًا لِأَنْ يَدْخُلَ أو نحو ذلك من التقدير الذى يُوجِب المستقبل من الفعل وأَنْ تُوجِب الاستقبال فاستُغنى بما تضمّن الكلام من تقدير الاستقبال عن ذكرِ أَنْ، ومنهم من قال إنّما لم يجز إظهارُ أَنْ بعدها لأنّها صارت بَدَلاً من اللفظ بها لأنّك إذا قلت مَا كَانَ زَيْدٌ لِيَدْخُلَ كان ١٥ نَفْيًا لسَيَدْخُلُ كما لو أظهرتَ أَنْ فقلت مَا كَانَ زَيْدٌ لأَنْ يَدْخُلَ فلمّا صارت بدلاً منها كما أنّ ألف الاستفهام بدلٌ من واو القَسَم فى قولهم أَأَللهِ لَأَقُومَنَّ لم يجز إظهارها إذ كانتِ اللام بدلاً منها فكأنّها مظهرةٌ، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قول الشاعر

وَلَمْ أَكُنْ . مَقَالَتَهَا مَا كُنْتُ حَيًّا لِأَسْمَعَا

٢٠ فلا حجّةَ لهم فيه لأنّ مَقَالَتَهَا منصوب بفعلٍ مقدّرٍ كأنّه قال وَلَمْ أَكُنْ لأَسْمَعَ مَقَالَتَهَا لا بقوله لِأَسْمَعَا كما قال الشاعر

وَإِنِّى آمْرُؤٌ مِنْ عُصْبَةٍ خِنْدِفِيَّةٍ * أَبَتْ لِلْأَعَادِى أَنْ تَدِيخَ رِقَابُهَا

فاللام فى قوله لِلْأَعَادِى لا تكون فى صلة أَنْ تَدِيخَ بل من صلة فعلٍ مقدّرٍ قبله وتقديره (fol 166) أَبَتْ أَنْ تَدِيخَ وجُعل هذا المُظْهَر تفسيرا لذلك المقدّر ٢٥ وهذا النحو فى كلامهم أكثر من أن يُحصَى والله أعلم،

٨٣ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ حتّى تكون حرفَ نصب يَنصب الفعلَ المستقبل من غيرِ تقديرِ أنْ نحو قولك أَطِعِ ٱللهَ حتّى يُدْخِلَكَ الجنّةَ واذْكُرِ ٱللهَ حتّى تَطْلُعَ الشمْسُ وتكون حرفَ خفضٍ من غيرِ تقديرِ خافض نحو قولك ٥ مَطَلْتُهُ حتّى الشِتَاء وسَوَّفْتُهُ حتّى الصَيْفِ وذهب أبو الحسن علىّ بن حَمْزَةَ الكِسائىّ إلى أنّ الاسم يُخفض بعدها بإلَى مضمَرةً أو مظهَرةً وذهب البصريّون إلى أنها فى كِلاَ الموضعَيْن حرفُ جرّ والفعل بعدها منصوب بتقديرِ أَنْ والاسم بعدها مجرور بها ، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنها تنصب الفعلَ بنفسها لأنها لا تخلو إمّا أن تكون بمعنَى كَىْ كقولك أَطِعِ اللهَ ١٠ حتّى يُدْخِلَكَ الجنّةَ أى كَىْ يُدْخِلَكَ الجنّةَ وإمّا أن تكون بمعنَى إلى أَنْ كقولك أُذْكُرِ اللهَ حتّى تَطْلُعَ الشَمْسُ أى إلَى أَنْ تَطْلُعَ الشَمْسُ فإن كانت بمعنَى كَىْ فقد قامت مقامَ كَىْ وكَىْ تَنصب فكذلك ما قام مقامَها وإن كانت بمعنى إلَى أَنْ فقد قامت مقامَ أَنْ وأَنْ تنصب فكذلك ما قام مقامَها وصار هذا بمنزلة واو القسمِ فإنّها لمّا قامت مقامَ الباء عملتْ عَمَلَها وكذلك واوُ رُبَّ ١٥ لمّا قامت مقامَها عملت عملها فكذلك هاهنا وقلنا إنّما تخفض الاسمَ بنفسها لأنّها قامت مقامَ إلَى وإلَى تخفض ما بعدها فكذلك ما قام مقامَها ، وأمّا الكسائىّ فقال إنّما قلت أنّها تخفض بإلَى مضمرةً أو مظهرةً لأنّ التقدير فى قولك ضَرَبْتُ القَوْمَ حتّى زَيْدٍ أى حَتَّى ٱنْتَهَى ضَرْبِى إلَى زَيْدٍ ثمّ حُذف انْتَهَى ضَرْبِى إلَى تخفيفًا فوجب أن تكون إلَى هى العاملة ، وأمّا البصريّون ٢٠ فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّ الناصبَ للفعل أَنِ المقدَّرةُ دون حَتّى أنّا أجمعْنا على أنّ حتّى من عوامل الأسماء وإذا كانت من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تُجعَل من عوامل الأفعال لأنّ عوامل الأسماء لا تكون عواملَ ٢٣ الأفعال كما أنّ عواملَ الأفعال لا تكون عواملَ الأسماء وإذا ثبت أنّه لا

يجوز أن تكون عواملُ الأسماء عواملَ الأفعال فوجب أن يكون الفعل منصوبا بتقديرِ أَنْ وإنّما وجب تقديرها دون غيرِها لأنّها مع الفعل بمنزلة المصدر الذى يدخل عليه حرفُ الجرِّ وهى أُمُّ الحروف الناصبة للفعل فلهذا كان تقديرها أَوْلى من غيرِها، والذى يدلّ على أنّ الفعل بعد حَتّى منصوب ٥ بتقديرِ أَنْ لا بها نفسها قولُ الشاعر (fol. 188)

دَاوَيْتُ عَيْنَ أَبِى ٱلدَّهِيقِ بِمَطْلِهِ • حَتَّى ٱلْمَصِيفِ وَيَغْلُوَ ٱلْقِعْدَانُ

فالمَصِيف مجرور بحَتّى ويَغْلُوَ عطفٌ عليه فلو كانت حَتّى هى الناصبة لَوجب أن لا يَجِىء الفعل هاهنا منصوبا بعـد مجىء الجرّ لأنّ حَتّى لا تكون فى موضعِ واحدٍ جارّةً وناصبةً والمعطوف يجب أن يكون على إعراب المعطوف ١٠ عليه فإذا لم يكن قبل يَغْلُوَ فعلٌ منصوب وكان قبله اسمٌ مجرور علِمتَ أنّ ما بعد الواو يجب أن يكون مجرورا وإذا وجب الجرّ بعد الواو وجب أن يكون يَغْلُوَ منصوبا بتقدير أَنْ لأنّ أَنْ مع الفعل بمنزلة الاسم على ما بيّنّا، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّها إذا كانت بمعنى كَىْ فقد قامت مقامَ كَىْ وكَىْ تَنصِب فكذلك ما قام مقامَها فالكلام على إفساده ١٥ كالكلام فى مسئلةِ لامِ كَىْ فلا نُعيده هاهنا، وأمّا قولهم أنّها إذا كانت بمعنَى إِلَى أَنْ فقد قامت مقـامَ أَنْ وأَنْ تنصب فكذلك ما قام مقامَها قلنا هذا فاسد لأنّه يجوز عندكم ظُهورُ أَنْ بعد حَتّى ولو كانت بدلاً عنها لَمَا جاز ظهورُها بعدها لأنّه لا يجوز أن يُجمَع بين البَدَل والمُبْدَل أَلَا ترى أنّ واو القسم لمّا كانت بدلاً عنِ الباء لم يجز أن يُجمَع بينهما فلا يقال بِوَٱللّٰهِ ٢٠ لَأَفْعَلَنَّ وكذلك التاء فى القسم لمّا كانت بدلاً عنِ الواو لا يقال تَوَٱللّٰهِ لَأَقُومَنَّ لِمَا كان يؤدّى إليه من الجَمْع بين البَدَل والمُبْدَل وأمّا واوُ رُبَّ فلا نسلّم أنّها قامت مقامَها ولا أنّها عاملةٌ وإنّما هذا شىء تَدَّعونه على أصلكم وقد بيّنّا فساده فى موضعه بمـا يُغْنِى عنِ الإعادة، وأمّا ما ذهب إليـه الكسائىّ من أنّ الخفض بإِلَى مضمرةً أو مظهرةً فظاهرُ الفساد لبُعْده فى التقدير ٢٥ وإبطالِ معنى حَتّى وذلك لأنّ موضع حَتّى فى الأسماء أن يكون الاسم الذى

بعدها من جنسِ ما قبلها وإنّما حَتَّى أختصّته من بين الجنس لأنّه يستبعد
منه الفعل أكثرَ مِن استبعاده من سائر الجنس كقولك قَاتَلَ زَيْدٌ السِّبَاعَ
حَتَّى الأَسَدِ لأنّ قِتالَه الأسدَ أبعدُ من قِتاله لغيره وكقولك اِسْتَجْرَأَ عَلَى
الأَمِيرِ جُنْدُهُ حَتَّى الضَّعِيفِ الَّذِي لَا سِلاَحَ مَعَهُ لأنّ استجراء الضعيف الذى
٥ لا سلاحَ معه أبعدُ مِن استجراء غيره فلو قلنا أنّ التقدير فيه حَتَّى أنْتَهَى
اَسْتِجْرَاؤُهم إِلَى الضَّعِيفِ الذى لاَ سلاحَ مَعَهُ لأدّى ذلك إلى زيادةٍ كثيرة
وكانت إِلَى فى صلة أنْتَهَى لا فى صلةِ حَتَّى وذلك خُرُوجٌ عن المُتَنَاوَلات
القريبة من غير بُرْهانٍ ولا قَرِينةٍ وذلك لا يجوز وإذا قلنا أنّه مجرور بحَتَّى لم
يَخْرُجْ عن قياس العربيّة والمتناولات القريبة لأنّ حَتَّى قد يَلِيها المجرور فى حالٍ
١٠ وغيرُ المجرور (fol. 190) فى حالٍ ولها نظائرُ ممّا يَجُرّ فى حالٍ ولا يجرّ في حالٍ
نحو مُذْ ومُنْذُ وحَاشَا وخَلاَ فى الاستثناء وإذا ظهر الجرّ بعدها ولم يَدُلّ دليل
على إضمارِ حرفِ جرٍّ على أنّ حروف الجرّ لا تعمل مع الحذف دلّ على أنّها
هى الجارّةُ والذى يدلّ على أنّها هى الجارّةُ قولهم حَتَّامَ وحَتَّامَهْ كقولهم إِلاَمَ
وإِلاَمَهْ والأصل فيها حَتَّىمَا ومَا للاستفهام فلولم يكن حَتَّى حرفَ جرٍّ
١٥ وإلاّ لَمَا جاز حذف الألف من مَا لأنّ مَا لا يُحذَف أَلِفُها إلاّ أن يدخل
عليها حرفُ جرٍّ على ما بيّنّا فى كَيْمَهْ وفِيمَهْ وبِمَهْ ولِمَهْ وعَمَّهْ وما أشبه
ذلك فدلّ على أنّها هى الجارّةُ، والذى يدلّ على أنه لا يجوز أن تكون إِلَى
مقدّرةً بعد حَتَّى أنّ حَتَّى تقوم مقامَ إِلَى ألا ترى أنّك تقول أَقِمْ حَتَّى يَقْدَمَ
زَيْدٌ وسِرْ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ فيصلح أن تُقِيم مقامَها إِلَى فتقول أَقِمْ إِلَى أَنْ
٢٠ يَقْدَمَ زَيْدٌ وسِرْ إِلَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فتقوم إِلَى مقامَ حَتَّى فإذا كانت تقوم
مقامَها فينبغى أن لا يُجمَع بينهما لأنّ إحْدٰيهما تُغْنِي عنِ الأُخرى، والذى
يدلّ على أنّ حَتَّى فى موضعِ إِلَى فى هذا الموضع أنّك تقول أَقِمْ إِلَى قُدُومِ
زَيْدٍ وأَقِمْ حَتَّى قُدُومِ عَمْرٍو وإنّما ظهرتْ أَنْ بعد إِلَى ولم تَظْهَرْ بعد حَتَّى
لأنّ إِلَى تلزَم الاسمَ وحَتَّى لا تلزَم الاسم فألزموا إِلَى أَنْ لتَظهَر اسميّةُ ما
٢٥ دخلتْ عليه وقوّةُ لزومها الجرَّ وكذلك أيضا حسُن ظهورُ أَنْ بعد لامِ

كَىْ ولم يحسُنْ بعد حَتَّى وكَىْ لأنّ اللام تلزَم الاسمَ بخلافِ حَتَّى وكَى واللّه أعلم،

٨٤ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ جواب الشرط مجزوم على الجِوار واختلف
٥ البصريّون فذهب الأكثرون إلى أنّ العامل فيهما حرف الشرط وذهب آخَرون إلى أنّ حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه وذهب آخَرون إلى أنّ حرف الشرط يعمل فى فعل الشرط وفعل الشرط يعمل فى جواب الشرط وذهب أبو عثمانَ المازِنىّ إلى أنّه مبنىٌّ على الوقف، أمّا الكوفيّون فٱحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه مجزوم على الجِوار لأنّ جواب الشرط مُجاوِرٌ
١٠ لفعل الشرط لازمٌ له لا يَكاد ينفَكُّ عنه فلمّا كان منه بهذه المنزلة فى الجِوار حُمل عليه فى الجزم فكان مجزوما على الجِوار والحملُ على الجِوار كثير قال الله تعالى لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَابِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وجه الدليل أنّه قال وَٱلْمُشْرِكِينَ بالخفض على الجِوار وإن كان معطوفا على الّذِينَ فهو مرفوع لأنّه اسمُ يَكُنْ وقال تعالى وَٱمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ
١٥ بالخفض على الجِوار وهى قِراءةُ أبى عمرٍو وٱبن كَثيرٍ وحمزةَ ويحيى عن عاصمٍ وأبى جعفرٍ وخَلَفٍ (fol. 191) وكان ينبغى أنّ يكون منصوبا لأنّه معطوف على قوله فَٱغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ كما فى القراءة الأخرى وهى قراءة نافعٍ وٱبن عامرٍ والكِسائىّ وحَفْصٍ عن عاصمٍ ويعقوبَ ولو كان معطوفا على قوله بِرُؤُوسِكُمْ لكان ينبغى أن يكون الأَرْجُلُ ممسوحةً لا مغسولةً وهو مخالِفٌ لإجماع
٢٠ أئمّة الأمّة من السلَف والخَلَف إلّا فيما لا يُعَدّ خلافا ثمّ قال زُهَيْرٌ

لَعِبَ ٱلرِّيَاحُ بِهَا وَغَيَّرَهَا ٭ بَعْدِى سَوَافِى ٱلْمُورِ وَٱلْقَطْرِ

فخفض القَطْرِ على الجِوار وإن كان ينبغى أن يكون مرفوعا لأنّه معطوف على
٢٢ سَوَافِى ولا يكون معطوفا على المُورِ وهو الغُبار لأنّه ليس للقطر سوافٍ كالمور

حتّى يعطفَه عليه وقال الآخَر

كَأَنَّمَا ضَرَبَتْ قُدَّامَ أَعْيُنِهَا * قُطْنًا بِمُسْتَحْصِدِ الأَوْتَارِ مَحْلُوجِ

فخفض مَحْلُوج على الجوار وكان ينبغي أن يقول مَحْلُوجًا لكونه وَصْفًا لقوله قُطْنًا ولكنّه خفضه على الجِوار وقال الآخَر

٥ كَأَنَّ نَسْجَ ٱلْعَنْكَبُوتِ ٱلْمُرْمَلِ

فخفض المُرْمَل على الجِوار وكان ينبغى أن يقول المُرْمَلاَ لكونه وصفًا للنَسْج لا للعَنْكَبُوت ومن ذلك قولهم جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ فخفضوا خَرِبا على الجِوار وكان ينبغى أن يكون مرفوعا لكونه فى الحقيقة صفةً للجُحر لا للضَبّ فكذلك هاهنا جواب الشرط كان ينبغى أن يكون مرفوعا إلاّ أنّه جُزم للجِوار ولهذا

١٠ إذا حُلْتَ بينه وبين فعل الشرط بالفاء أو بإِذَا رجع إلى الرفع قال الله تعالى فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلاَ يَخَافُ بَخْسًا وَلاَ رَهَقًا وقال تعالى وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّ العاملَ هو حرفُ الشرط وذلك لأنّ حرف الشرط يَقتضِى جوابَ الشرط كما يقتضى فعلَ الشرط وكما وجب أن يعمل فى فعل الشرط فكذلك

١٥ يجب أن يعمل فى جواب الشرط، وأمّا من ذهب إلى أنّ حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فى جواب الشرط فقال إنّما قلنا ذلك لأنّ حرف الشرط وفعل الشرط يقتضِيَان جواب الشرط فلا يَنفكّ أحدهما عن صاحبه فلمّا اقْتَضَيَاه معًا وجب أن يعملا فيه معًا كما قلنا فى الابتداء والمبتدأ أنّهما يعملان فى الخبر فكذلك هاهنا غيرَ أنّ هذا القول وإنِ اعتَمد عليه كثيرٌ

٢٠ من البصريّين فلا يَنفكّ من ضُعْفٍ وذلك لأنّ فعل الشرط فعلٌ والأصل فى الفعل أن لا يعمل فى الفعل وإذا لم يكن للفعل تأثيرٌ فى أن يعمل فى الفعل وإنْ له تأثير فى العمل فى الفعل فإضافةُ ما لا تأثيرَ له إلى ما له تأثيرٌ لا تأثيرَ له والتحقيق فيه عندى أن يقال أنّ إنْ هو العامل فى جواب الشرط بواسطةِ فعل الشرط لأنّه لا ينفكّ عنه فحرف الشرط يعمل فى جواب الشرط

٢٥ عند وجود فعل (fol. 192) الشرط لا به كما أنّ النارَ تُسَخِّن الماءَ بواسطة القِدْر

والحَطَب فالتسخينُ إنّما حصل عند وجودِها لا بهما لأنّ التسخينَ إنّما حصل
بالنار وحدَها فكذلك هاهنا إنْ هو العامل فى جواب الشرط عند وجودِ
فعل الشرط إلاّ أنّه عامل معه، وأمّا مَن ذهب إلى أنّ حرف الشرط يعمل
فى فعل الشرط وفعلُ الشرط يعمل فى جواب الشرط فقال لأنّ حرفَ الشرط
٥ حرفُ جزمٍ والحروف الجازمة ضعيفةٌ فلا تَعمل فى شيئَيْن فوجب أن يكون
فعل الشرط هو العامل وهذا القول ضعيف أيضا لأنّه يؤدّى إلى إعمال
الفعل فى الفعل وقولهم الحروف الجازمة ضعيفة فلا تعمل فى شيئين باطل
لِمَا بيّنّا من وجه مناسَبَتِه للعمل فى الشرط وجوابِه لِاقْتضائه لهما بخلافِ
غيره من الحروف الجازمة فإنّها لمّا اقْتَضَتْ فعلا واحدا عملتْ فى شىء
١٠ واحد وحرفُ الشرط لمّا اقتضى شيئَيْن وجب أن يعمل فى شيئَيْن قياسا
على سائر العوامل، فأمّا من ذهب إلى أنّه مبنىٌّ على الوقف فقال لأنّ الفعل
المضارع إنّما أُعرب بوقوعه موقعَ الاسم وجواب الشرط لا يقع موقعَ الاسم
لأنّه ليس من مواضعه فوجب أن يكون مبنيًّا على أصله فكذلك فعل الشرط
وهذا القول ليس بمُعْتَدٍّ به عند البصريّين لظهور فساده لأنّه لو كان الأمر
١٥ على ما زعمتم لَكان ينبغى أن لا يكون الفعل مُعْرَبًا بعد أَنْ وكَىْ وإذَن
وكذلك أيضا بعد لَمْ ولَمّا ولام الأمر ولاَ فى النهى لأنّ الاسم لا يقع بعد
هذه الأحرف فكان ينبغى أن يكون الفعل بعدها مبنيًّا لأنّه لم يَقَعْ موقعَ الاسم
فلمّا انعقد الإجماع فى هذه المواضع على أنّه معرب وأنّه منصوب بدخول
النواصب ومجزوم بدخول الجوازم دلّ على فسادِ ما ذَهب إليه، وأمّا الجواب
٢٠ عن كلمات الكوفيّين أمّا احتجاجُهم بقوله تعالى لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ
ٱلْكِتَابِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فلا حجّةَ لهم فيه لأنّ قوله وَٱلْمُشْرِكِينَ ليس معطوفا على
ٱلَّذِينَ كَفَرُوا وإنّما هو معطوف على قوله مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَابِ فدخله الجرُّ لأنّه
معطوف على مجرور لا على الجِوار، وأمّا قوله تعالى وَٱمْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ
إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ فلا حجّةَ لهم فيه أيضا لأنّه على قراءةِ مَن قرأ بالجرّ ليس معطوفا
٢٥ على قوله فَٱغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ وإنّما هو معطوف على قوله بِرُؤُسِكُمْ على

أنّ المراد بالمَسْحِ فى الأرجل الغَسْلُ قال أبو زيدٍ الأنصاريُّ المَسْحُ خَفِيفُ
الغَسْلِ وكان أبو زيدٍ الأنصاريّ من الثقات الأثبات فى نقل اللغة وهو من
مشائخ سيبويه وكان سيبويه إذا قال سمعتُ الثقة يُريد أبا زيدٍ الأنصاريّ
(fol. 193) والذى يدلّ على ذلك قولهم تَمَسَّحْتُ للصلاةِ أى تَوَضَّأْتُ والوُضُوء
٥ يَشتمل على مَمْسوح ومَغْسول والسِرّ فى ذلك أنّ المُتَوَضِّئ لا يَقتنع بصَبّ
الماء على الأعضاء حتّى يمسَحها مع الغسل فلذلك سُمّى الغسل مَسحًا فالرأس
والرِجْل ممسوحان إلّا أنّ المسح فى الرِجْل المراد به الغسل لبيان السُنّة ولولا
ذلك لَكان مُحتمِلا والذى يدلّ على أنّ المراد به الغسل وُرودُ التحديد فى
قوله إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ والتحديد إنّما جاء فى المغسول لا فى الممسوح وقال قوم
١٠ الأرجل معطوفة على الرأس فى الظاهر لا فى المعنى وقد يُعطَف الشىء على
الشىء والمعنى فيهما مختلفٌ قال الشاعر

إِذَا مَا ٱلْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا ٭ وَزَجَّجْنَ ٱلْحَوَاجِبَ وَٱلْعُيُونَا

فعطف العُيُونَ على الحَوَاجِب وإن كانتِ العُيُون لا تُزجَّج وقال الآخر

تَرَاهُ كَأَنَّ ٱللّٰهَ يَجْدَعُ أَنْفَـهُ ٭ وَعَيْنَيْهِ إِنْ مَوْلَاهُ ثَابَ لَهُ وَفْرُ

١٥ فعطف عَيْنَيْهُ على أَنْفَهُ وإن كانتِ العينان لا تُوصَفان بالجَدْع وقال لَبِيدٌ

فَعَلَا فُرُوعُ ٱلْأَيْهُقَانِ وَأَطْفَلَتْ ٭ بِٱلْجَلْهَتَيْنِ ظِبَاؤُهَا وَنَعَامُهَـا

فعطف نَعَامَهَا على ظِباؤُها والنَعَام لا تُطفِل وإنّما تَبِيض وقال الآخر

يَا لَيْتَ بَعْلَكِ فِى ٱلْوَغَى ٭ مُتَقَلِّدًا سَيْفًـا وَرُمْحَـا

فعطف رُمْحا على سَيْفا وإن كان الرمح لا يُتقلّد وقال الآخر

٢٠ فَعَلَفْتُهَا تِبْنًا وماء بَارِدًا ٭ حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

فعطف ماء على تِبنًا وإن كان الماء لا يُعلَف وقال الآخر

شَرَّابُ أَلْبَانٍ وَتَمْرٍ وَأَقِطْ

فعطف تَمْرا على ألبان وإن كان التمر لا يُشرب فكذلك عطف الأرجل
٢٤ على الرُؤُس وإن كانت لا تُمسح، وأمّا قول زُهيرٍ

سَوَافِى ٱلْمُورِ وَٱلْقَطْرِ

فلا حجّةَ لهم فيه لأنّه معطوف على المُور وهو الغُبار وقولهم لا يكون معطوفا على المُور لأنّه ليس للقطر سوافٍ قلنا يجوز أن يكون قد سُمّى ما تَسفِيه الريح منه وقتَ نُزوله سوافِىَ كما يسمّى ما تسفيه الريح من الغُبار سوافِىَ، وأمّا
٥ قول الآخر

كَأَنَّ نَسْجَ ٱلْعَنْكَبُوتِ ٱلْمُرْمَلِ

فنقول الرواية المُرْمِلِ بكسر الميم فيكون من وصف العنكبوت لا النَسْجِ وإن كانت الروايه التى ذكرتم صحيحةً وأنّه مجرور على الجِوار إلّا أنّه لا حجّةَ فيه لأنّ الحمل على الجوار من الشاذّ الذى لا يُعرَّج عليه وكذلك قوله

١٠ قُطْنًا بِمُسْتَحْصِدِ ٱلْأَوْتَارِ مَحْلُوجِ

وقولهم جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ محمولٌ على الشذوذ الذى يُقتصَر فيه على السَماع لقلّته ولا يقاس عليه لأنّه ليس كلُّ ما حُكِى عنهم يقاس عليه ألَا ترى أنّ اللِحيانىّ حكى أنّه من العرب من يَجزِم بلَنْ ويَنصِب بلَمْ إلى غيرِ ذلك (fol. 104) من الشَواذّ التى لا يُلتفَت إليها ولا يقاس عليها فكذلك هاهنا والله أعلم،

١٥

٨٥ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّه إذا تَقدَّم الاسم المرفوع بعد إنِ الشرطيّه نحو قولك إنْ زَيْدٌ أَتَانِى آتِهِ فإنّه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غيرِ تقديرِ فعلٍ وذهب البصريّون إلى أنّه يرتفع بتقدير فعلٍ والتقدير فيه إنْ أَتَانِى زَيْدٌ والفعل المظهر تفسيرٌ لذلك الفعل المقدّر وحُكى عن أبى الحسن الأخفش
٢٠ أنّه يرتفع بالابتداء، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما جوّزنا تقديم المرفوع مع إنْ خاصّةً وعملَها فى فعل الشرط مع الفصل لأنّها الأصل فى باب الجزاء فلقُوّتِها جاز تقديم المرفوع معها وقلنا أنّه يرتفع بالعائد لأنّ
٢٣ المكنىّ المرفوع فى الفعل هو الاسم الأوّل فينبغى أن يكون مرفوعا به كما

قالوا جاءنى الظريفُ زَيْدٌ وإذا كان مرفوعا به لم يَفتقِرْ إلى تقدير فعلٍ، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه يرتفع بتقدير فعلٍ لأنّه لا يجوز أن يُفصَل بين حرف الجزم وبين الفعل بٱسمٍ لم يَعْمَلْ فيه ذلك الفعلُ ولا يجوز أن يكون الفعل هاهنا عاملا فيه لأنّه لا يجوز تقديمُ ما
٥ يرتفع بالفعل عليه فلولم يُقَدَّرْ ما يرفعه لبقِيَ الاسم مرفوعا بلا رافعٍ وذلك لا يجوز فدلّ على أنّ الاسم يرتفع بتقدير فعلٍ وأنّ الفعل المظهر الذى بعد الاسم يدلّ على ذلك المقدَّر، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم إنّما جوّزنا تقديم المرفوع مع إنْ خاصّةً لقوّتها لأنّها الأصل فى باب الجزاء دون غيرها من الأسماء والظروف التى يُجازَى بها قلنا نسلّم أنّ إنْ هى
١٠ الأصل فى باب الجزاء ولكن هذا لا يدلّ على جواز تقديم الاسم المرفوع بالفعل عليه لأنّه يؤدّى إلى أن يَتقدّم ما يرتفع بالفعل عليه وذلك لا يجوز لأنّه لا نظيرَ له فى كلامهم فوجب أن يكون مرفوعا بتقدير فعلٍ ويكون الفعل الظاهر مفسِّرًا له بلى لمّا كانت إنْ هى الأصل آختصّت بجوازِ تقديمِ المرفوع بتقديرِ فعلٍ مع الفعل الماضى خاصّةً دون غيرها من الأسماء
١٥ والظروف التى يُجازَى بها لأنّها هى الأصل وتلك الأسماء والظروف فرعٌ عليها والأصل يتصرّف ما لا يتصرّف الفرع ألَا ترى أنّ همزة الاستفهام لمّا كانت هى الأصل فى حروف الاستفهام جاز فيها ما لم يجز فى غيرها من حروف الاستفهام فكذلك هاهنا وأمّا قول عَدِىّ

فَمَتَى وَاغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّوهُ وَتُعْطَفْ عَلَيْهِ كَأْسُ ٱلسَّاقِى

٢٠ وقول الآخر

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِى حَائِرٍ • أَيْنَمَا ٱلرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ

وقول الآخر

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ • وَمَنْ لَا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعَا

فهو ضعيف (fol. 195) لا يجوز فى الكلام لأنّه قُدِّر الفعل بعد مَتَى وأَيْنَمَا
٢٥ ومَنْ وهى فرع على إنْ ولأنّه فعلٌ مضارعٌ يَظهَر فيه عملُ حرف الجزم وذلك

ضعيف فى إنْ فى الكلام فإنّما يجوز فى الشعر وإذا كان ذلك ضعيفا فى
إنْ وهى الأصل ففيما هو فرع عليها أَوْلى ولو كان فعلا ماضيًا لَكان فى
هذه المواضع أسهلَ إذ كان ذلك جائزا فى إنْ فى الكلام دون غيرها وهذا
كلّه شىء يختصّ بالشعر ولا يجوز فى الكلام، وأمّا قولهم أنّه يرتفع بالعائد
٥ لأنّ المكنىّ المرفوع فى الفعل هو الاسم الأوّل فينبغى أن يكون مرفوعا به
كما قالوا جَاءَنِى الظَّرِيفُ زَيْدٌ قلنا هـذا باطل لأنّ ارتفاعَ زَيْد فى جَاءَنِى
الظَّرِيفُ زَيْدٌ إنّما كان على البدل من الظريف وجاز أن يكون بدلا
لتأخُّرِ البدل عن المُبْدَل منه فأمّا هاهنا فلا يجوز أن يكون بدلا لأنّه لا
يجوز أن يتقدّم البدل على المبدل منه وقد بيّنّا بُطلانَ الرفع بالعائد فى
١٠ موضعه بما يُغْنِى عن الإعادة هاهنا، وأمّا ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش
من أنّه يرتفع بالابتداء ففاسد وذلك لأنّ حرف الشرط يقتضى الفعلَ
ويختصّ به دون غيره ولهذا كان عاملا فيه وإذا كان مقتضِيًا للفعل ولا
بدّ له منه بطل تقدير الابتداء لأنّ الابتداء إنّما يرتفع به الاسم فى موضعٍ لا
يجب فيه تقديرُ الفعل لأنّ حقيقة الابتداء هو التعَرّى من العوامل اللفظيّة
١٥ المظهرة أوِ المقدَّرةِ وإذا وجب تقدير الفعل هاهنا استحال وجود الابتداء
الذى يَرفع الاسم وبهذا يبطل قولُ مَن ذهب من الكوفيّين وغيرِهم إلى أنّ
الاسم بعد إِذَا مرفوع لأنّه مبتدأ إمّا بالترافُع أو بالابتداء فى نحو قوله إِذَا
السَّمَاءُ ٱنْشَقَّتْ لأنّ إِذَا فيها معنى الشرط والشرط يقتضى الفعل فلا يجوز
أن يُحمل على غيره والله أعلم،

٨٦ مسئلة

٢٠

ذهب الكوفيّون إلى أنّه إذا تَقدّم الاسم المرفوع فى جواب الشرط فإنّه
لا يجوز فيه الجزمُ ووجب الرفع نحو إِنْ تَأْتِنِى زَيْدٌ يُكْرِمُكَ وٱختلفوا فى
٢٢ تقديم المنصوب فى جواب الشرط نحو إِنْ تَأْتِنِى زَيْدًا أُكْرِمُ فأباه أبو زكريّاء

يحيى بن زيادٍ الفرّاء وأجازه أبو الحسن على بن حمزةَ الكِسائىُّ وذهب
البصريّون إلى أنّ تقديم المرفوع والمنصوب فى جواب الشرط كلّه جائز،
أمّا الكوفيّون فآحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه لا يجوز فيه الجزم وذلك
لأنّ جَزْمَ جواب الشرط إنّما كان لمجاوَرته فعلَ الشرط فإذا فارَقَه بتقديم
٥ الاسم بطلتِ المجاوَرَة المُوجِبةُ للجزم فبطل الجزمُ وإذا بطل الجزم وجب فيه
الرفعُ، وأمّا البصريّون فآحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه يجوز وذلك لأنّه
يجب أن (fol. 196) يُقدَّر فيه فعلٌ كما وجب التقدير مع تقديم الاسم على فعل
الشرط لأنّ حرف الشرط يعمل فيهما على ما بيّنّا فكما وجب التقدير مع
تقديمه على فعل الشرط فكذلك مع تقديمه على جواب الشرط ولا فَرْقَ
١٠ بينهما، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم إنّما قلنا أنّه لا يجوز
فيه الجزم لأنّ الجزم فى جواب الشرط إنّما كان لمجاوَرَته فعلَ الشرط فإذا
فارقه بتقديم الاسم وجب ان يبطل الجزم قلنا قد ذكرنا بُطْلانَ كونِ المجاوَرَة
مُوجِبةً للجزم فى موضعه وبيّنّا فساده بما يُغْنِى عنِ الإعادة، والذى يدلّ على
فسادِ ما ذهب إليه الفرّاء من مَنْعِ جوازِ تقديمِ المنصوب قول طُفَيْلٍ الغَنَوِىّ

١٥ وَلِلْخَيْلِ أَيَّامٌ فَمَنْ يَصْطَبِرْ لَهَا * وَيَعْرِفْ لَهَا أَيَّامَهَا ٱلْخَيْرَ تُعْقِبِ

فنصب الخَيْرَ بتُعْقِب وتقديره تُعْقِبِ الخَيْرَ وتُعْقِبْ مجزوم وإنّما كُسرتِ
الباء لأنّ القصيدة مجرورةٌ وإنّما كان هنا فى المجرورة دون المرفوعة
والمنصوبة لوجهَيْن أحدها أنّ الجزم فى الأفعال نظيرُ الجرّ فى الأسماء فلمّا
وجب تحريكه حرّكوه حركةَ النظير والثانى أنّ الرفع والنصب يدخلان هذا
٢٠ الفعلَ ولا يدخله الجرُّ فلو حرّكوه بالضمّ أوِ الفتح لَآلْتبس حركة الإعراب
بحركة البناء بخلاف الكسر فإنّه ليس فيه لَبْسٌ، والذى يدلّ على فسادِ ما
ذهب إليه الفرّاء مِنِ آمتناعِ جوازِ تقديمِ المنصوب أنّا أجمعْنا على أنّ
المنصوب فَضْلَةٌ فى الجملة بخلاف المرفوع فينبغى أن لا يُعْتَدّ بتقديمه كتقديم
٢٤ المرفوع والله أعلم،

٨٧ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط
نحو زَيْدًا إنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ وآختلفوا فى جواز نصبه بالشرط فأجازه الكِسائىّ
ولم يُجِزْه الفرّاء وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز أن يُنْصَب بالشرط ولا
٥ بالجزاء، أمّا الكوفيّون فآحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه يجوز تقديم المنصوب
بالجزاء على حرف الشرط لأنّ الأصل فى الجزاء أن يكون مقدّمًا على إنْ
كقولك أَضْرِبُ إنْ تَضْرِبْ وكان ينبغى أن يكون مرفوعا إلّا أنّه لمّا أُخِرَ
انجزم بالجِوار على ما بيّنّا وإن كان من حقِّه أن يكون مرفوعا والذى يدلّ
على ذلك قول الشاعر

١٠ يَا أَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ * إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

والتقدير فيه إنَّكَ تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ ولولا أنّه فى تقدير التقديم وإلّا
لَمَا جاز أن يكون مرفوعا ولوجب أن يكون مجزوما وقال زُهير

وَإنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْئَلَةٍ * يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِى وَلَا حَرِمُ

والتقدير فيه يَقُولُ إنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْئَلَةٍ ولولا أنّه فى تقدير التقديم
١٥ وإلّا لَمَا (fol. 197) جاز أن يكون مرفوعا وقال الآخر

فَلَمْ أَرْقِهِ إنْ يَنْجُ مِنْهَا وَإنْ يَمُتْ * فَطَعْنَــةُ لَا غُسٍّ وَلَا بِمُغَمَّرِ

والتقدير فيه إنْ يَنْجُ فَلَمْ أَرْقِهِ فقدّمه فى الموضع الذى يستحقّه فى الأصل
وإذا ثبت هذا وأنّه فى تقدير التقديم فوجب جوازُ تقديمِ معموله على حرف
الشرط لأنّ المعمول قد وقع فى موقع العامل، وأمّا البصريّون فآحتجّوا بأن
٢٠ قالوا إنّما قلنا أنّه لا يجوز تقديمُ معمولِ الشرط والجزاء على حرف الشرط
لأنّ الشرط بمنزلة الاستفهام والاستفهام له صدرُ الكلام فكما لا يجوز أن يَعمل
ما بعد الاستفهام فيما قبله فكذلك الشرط أَلَا ترى أنّه لا يجوز أن يقال زَيْدًا
٢٢ أَضَرَبْتَ فكذلك لا يجوز أن يقال زَيْدًا إنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ والذى يدلّ

على ذلك أنّ بين الاستفهام وبين الشرط من المشابَهَة ما لا خَفاء به ألَا ترى أنّك إذا قلت أَضَرَبْتَ زَيْدًا كنتَ طالبا لِمَا لم يستقِرّ عندك كما أنّك إذا قلت إِنْ تَضْرِبْ زَيْدًا أَضْرِبْ كان كلاما معقودا على الشكّ فإذا ثبتَتِ المشابَهَةُ بينهما من هذا الوجه فينبغى أن يُحمَل أحدهما على الآخَر فكما لا يجوز
٥ أن يَتقدّم ما بعد الاستفهام عليه فكذلك الشرط، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّ الأصل فى الجزاء أن يكون مقدّمًا على الشرط قلنا لا نسلّم بل مَرْتَبَةُ الجزاء بعد مرتبة الشرط لأنّ الشرط سببٌ فى الجزاء والجزاء مسبّبه ومُحالٌ أن يكون المسبَّبُ مقدّمًا على السَبَبِ ألَا ترى أنّك لا تقول إِنْ أَشْكُرْكَ تُعْطِنِى وأنت تريد إِنْ تُعْطِنِى أَشْكُرْكَ لِاسْتحالةِ أن يتقدّم
١٠ المسبَّبُ على السبب وإذا ثبت أنّ مرتبةَ الجزاء أن تكون بعد الشرط وجب أن تكون مرتبة معموله كذلك لأنّ المعمولَ تابعٌ للعامل، وأمّا قول الشاعر

إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

فلا حجّةَ لهم فيه لأنّه إنّما نَوَى به التقديمَ وجَعْلَه خبرا لإنّ لأجل ضرورة الشعر وما جاء لضرورة شعرٍ أو إقامةِ وزنٍ أو قافية فلا حجّةَ فيه، وأمّا
١٥ قول زُهَيْرٍ

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْئَلَةٍ * يَقُولُ

فلا نسلّم أنّه رَفَعَه لأنّ النيّة به التقديمُ وإنّما رفعه لأنّ فعلَ الشرط ماضٍ وفعلُ الشرط إذا كان ماضِيًا نحو إِنْ قُمْتَ أَقُومُ فإنّه يجوز أن يَبْقَى على رفعه لأنّه لمّا لم يَظهَرِ الجزمُ فى فعل الشرط تُرِكَ الجواب على أوّل أحواله
٢٠ وهو الرفع وهو وإن كان مرفوعا فى اللفظ فهو مجزومٌ فى المعنى كقولك يَغْفِرُ اللهُ لفلانٍ لفظه مرفوع ومعناه دُعاءٌ مجزوم كقولهم لِيَغْفِرِ اللهُ لفلانٍ، وأمّا قال الآخَر

فَلَمْ أَرْقِهِ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا

فلا حجّةَ لهم فيه لأنّ قوله فَلَمْ أَرْقِهِ دليل على جواب الشرط لأنّ لَمْ أَفْعَلْ
٢٥ نفىٌ لفَعَلْتُ وفَعَلْتُ تنوب مَنابَ جوابِ الشرط المحذوفِ كما (fol. 198)

قال الشاعر

يَا حَكَمُ ٱلْوَارِثَ عِنْ عَبْدِ ٱلْمَلِكْ * أَوْدَيْتُ إِنْ لَمْ تَحْبُ حَبْوَ ٱلْمُعْتَنِكْ

أى إنْ لَمْ تَحْبُ أَوْدَيْتُ فجعل أَوْدَيْتُ المقدَّمَ دلالةً على أَوْدَيْتُ المؤخَّر فكما جاز أن يُجعَل فَعَلْتُ دليلا على جواب الشرط المحذوف فكذلك يجوز أن ٥ يُجعَل نَفْيُها الذى هو لَمْ أَفْعَلْ دليلا على جوابه لأنّهم قد يحملون الشىء على ضدّه كما يحملونه على نظيره أَلَا ترى أنّهم قالوا اِمْرَأَةٌ عَدُوَّةٌ كما قالوا صَدِيقَةٌ وقالوا مِلْحَفَةٌ جَدِيدَةٌ كما قالوا عَتِيقَةٌ وقالوا جَوْعَانُ كما قالوا شَبْعَانُ وقالوا عِلْمٌ كما قالوا جَهْلٌ ولهذا قال الكِسائىّ فى قول الشاعر

إِذَا رَضِيَتْ عَلَىَّ بَنُو قُشَيْرٍ * لَعَمْرُ ٱللهِ أَعْجَبَنِى رِضَاهَا

١٠ أنّه لمّا كان رَضِيتُ ضدُّ سَخِطتُ وسَخِطتُ تَعَدَّى بعَلَى فكذلك رَضِيتُ حملا له على ضدِّه فكذلك هاهنا جُعل لَمْ أَفْعَلْ دليلا على جواب الشرط المحذوف حملا على فَعَلْتُ وحذفُ جواب الشرط كثير فى كلامهم إذا كان فى الكلام ما يدلّ على حذفِهِ كقولهم أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ كَذَا أى إِنْ فَعَلْتَ كَذَا ظَلَمْتَ فحذف ظَلَمْتَ لدلالةِ قوله أَنْتَ ظَالِمٌ عليه والشواهد على حذفِ ١٥ جواب الشرط فى كلامهم للدلالة عليه أكثرُ من أن تُحصَى والله أعلم،

٨٨ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ إِنِ الشرطيّةَ تَقَعُ بمعنَى إِذْ وذهب البصريّون إلى أنّها لا تقع بمعنَى إِذْ، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا ذلك لأنّ إِنْ قد جاءت كثيرا فى كتاب الله تعالى وكلام العرب بمعنَى إِذْ قال ٢٠ الله تعالى وَإِنْ كُنْتُمْ فِى رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا أى وَإِذْ كُنْتُمْ فِى رَيْبٍ لأنّ إِنِ الشرطيّةَ تُفيد الشكّ بخلافِ إِذْ أَلَا ترى أنّه لا يجوز أن تقول إِنْ قَامَتِ القِيَامَةَ كَانَ كَذَا لِمَا يقتضيه من معنى الشكّ ولو قلت إِذْ قَامَتِ ٢٢ القِيَامَةَ أو إِذَا قَامَتِ القِيَامَةَ كان جائزًا لأنّ إِذْ وإِذَا ليس فيهما معنى الشكّ

وإذا ثبت أنّ إنِ الشرطيّة فيها معنى الشكّ فلا يجوز أن تكون هاهنا الشرطيّةَ لأنّه لا شكّ أنّهم كانوا فى شكٍّ فدلّ على أنّها بمعنى إذْ وقال تعالى يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا ٱتَّقُوا ٱللّٰهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ أى إذْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ لأنّه لا شكّ فى كونهم مؤمنين ولهذا خاطبَهم فى صدر
٥ الآيَة بالإيمان فقال يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا فدلّ على أنّها بمعنَى إذْ وقال تعالى وَٱتَّقُوا ٱللّٰهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ أى إذْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ وقال تعالى وَأَنْتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ أى إذْ وقال تعالى لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِنْ شَاءَ ٱللّٰهُ آمِنِينَ أى إذْ شَاءَ ٱللّٰهُ وجاء فى الحديث عنِ الرسول صلوات الله عليه حين دخل المقابرَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ أَهْلَ دارِ قومٍ مؤمنِينَ وَإِنَّا إِنْ (fol. 199)
١٠ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ أى إذْ لأنّه لا يجوز الشكّ فى اللحوق بهم وقال الشاعر

وَسِمِعْتَ حَلْفَتَهَا ٱلَّتِي حَلَفَتْ ‧ إِنْ كَانَ سَمْعُكَ غَيْرَ ذِي وَقْرِ

أى إذْ والشواهد على هذا النحو أكثرُ من أن تُحصَى، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا أجمعْنا على أنّ الأصل فى إنْ أن تكون شرْطًا والأصل فى إذْ أن تكون ظرْفًا والأصل فى كلّ حرفٍ أن يكون دالاًّ على ما وُضع
١٥ له فى الأصل فمن تمسّك بالأصل فقد تمسّك باستصحاب الحال ومن عدل عنِ الأصل بقى مُرتهنًا بإقامة الدليل ولا دليلَ لهم يدلّ على ما ذهبوا إليه،
وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا احتجاجهم بقوله تعالى وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فلا حجّةَ لهم فيه لأنّ إنْ فيه شرطيّةٌ وقولهم أنّ إنِ الشرطيّةَ تفيد معنَى الشكّ قلنا وقد تستعملها العربُ وإن لم يكن هناك شكٌّ
٢٠ جَرْيًا على عادتهم فى إخراج كلامهم مَخرجَ الشكّ وإن لم يكن هناك شكٌّ على ما بيّنّا قبلُ ومنه قولهم إنْ كُنْتَ إِنسَانًا فَأَنْتَ تَفْعَلْ كَذَا وإِنْ كُنْتَ ٱبْنِي فَأَطِعْنِي وإن كان لا يشكّ فى أنّه إنسانٌ وأنّه ابنُه ومعناه أنّ مَن كان إنسانًا أوِ ابنًا فهذا حكمه فخاطَبَهم اللهُ تعالى على عادة خِطابهم فيما بينهم وهذا هو الجواب عن جميعِ ما استشهدوا به من الآيات إلاّ قوله تعالى لَتَدْخُلُنَّ
٢٥ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِنْ شَاءَ ٱللّٰهُ آمِنِينَ فإنّ الجواب عنه من وجهَيْن أحدهما أن

يكون الاستثناء وقع على دخولهم آمِنِينَ والتقدير فيه لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ آمِنِينَ إِنْ شَاءَ اللهُ والوجه الثانى أن يكون ذلك على طريق التأديب للعباد لِيَتأدَّبوا بذلك كما قال تعالى وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ ٱللهُ وهذا هو الجواب عن قوله صلوات الله عليه وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ
٥ بِكُمْ لَاحِقُونَ لأنّه لمّا أدّبه الحقّ تعالى بقوله تعالى وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ تمسّك بالأدب وأحال على المشيئة فقال وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ وعلى هذا أيضا يُحمَل قول السلف أنا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللهُ تعالى ويَحتمِل أيضا وجهَيْن آخَرَيْن أحدهما أن يكونوا قالوا ذلك تَرْكًا لتَزْكِيَة النفس لا للشكّ كما قال تعالى فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ وكما
١٠ قيل لبعض الحكماء مَا الصِدْقُ القَبِيحُ فقال ثَنَاءُ الرَجُلِ على نَفْسِهِ والثانى أن يكون قولهم إِنْ شَاءَ اللهُ شكًّا في وصف الإيمان لا فى أصل الإيمان والشكّ فى وصف الإيمان لا يقدَح فى أصل الإيمان، وأمّا قول الشاعر

إِنْ كَانَ سَمْعُكَ غَيْرَ ذِى وَقْرِ

فلا حجّةَ فيه لأنّ إِنْ فيه حرفُ شرطٍ لا بمعنَى إِذْ واستُغنى بما تقدّم من قوله
١٥ وَسَمِعْتَ عن جواب الشرط لدلالته عليه على ما بيّنّا فيما تقدّم والله أعلم،

---

٨٩ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ إِنْ إذا وقعت بعد مَا نحو مَا إِنْ زَيْدٌ (fol. 200) قَائِمٌ فإنّها بمعنَى مَا وذهب البصريّون إلى أنّها زائدةٌ، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا ذلك لأنّ إِنْ تكون بمعنَى مَا وقد جاء ذلك
٢٠ كثيرا فى كتاب الله وكلام العرب قال الله تعالى إِنِ ٱلْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ أى مَا الكَافِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ وقال تعالى إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ أى مَا أَنْتُمْ وقال تعالى إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا أى مَا أَنْتُمْ وقال تعالى إِنْ
٢٢ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أى مَا نَحْنُ وقال تعالى بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِنْ

كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ أى مَا كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ وقال تعالى قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمٰنِ وَلَدٌ
أى مَا كَانَ لِلرَّحْمٰنِ وَلَدٌ إلى غيرِ ذلك فإذا ثبت أنّها تكون بمعنى مَا جاز
أن يُجمَع بينها وبين مَا لتأكيدِ النفى كالجمعِ بين إنّ واللام لتوكيد الإثبات ،
وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّها هاهنا زائدةٌ أنّ دخولَها
٥ كخروجِها فإنّه لا فَرْقَ فى المعنى بين قول القائل مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ وبين
مَا زَيْدٌ قَائِمًا فلمّا كان خروجُها كدخولِها تنزّلتْ منزلةَ مِنْ بعد النفى كما
قال تعالى مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ أى مَا لَكُمْ إِلَهٌ غَيْرُهُ وكما قال الشاعر

وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ

أى أَحَدٌ وأشبهتْ مَا إذا وقعت زائدةً قال الله تعالى فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ ٱللهِ
١٠ لِنْتَ لَهُمْ أى فَبِرَحْمَةٍ وقال تعالى عَمَّا قَلِيلٍ أى عَنْ قَلِيلٍ وقال تعالى فَبِمَا
نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ أى فَبِنَقْضِهِمْ ومَا زائدةٌ فكذلك هاهنا ، وأمّا الجواب
عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّها تكون بمعنى مَا فلنا نسلّم أنّها تكون بمعنى
مَا فى موضعٍ ما فأمّا ما احتجّوا به فأكثرُه نقول بموجَبِه إذ لا يمنع أن يقع فى
بعض المواضع بمعنَى مَا ، وأمّا ما احتجّوا به من قوله تعالى بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ
١٥ إِيمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِين فلا نسلّم أنّ إِنْ هاهنا بمعنَى مَا وإنّما هى هاهنا شرطيّةٌ
وجوابه مقدّرٌ والتقدير فيه إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ فَأَىُّ إِيمانٍ يَأْمُرُ بِعِبَادَةِ عِجْلٍ
مِنْ دُونِ اللهِ تعالى وكذلك قوله تعالى قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ
ٱلْعَابِدِينَ لا نسلّم أيضا أنّها هاهنا بمعنَى مَا وإنّما هى شرطيّةٌ وجوابه فَأَنَا
أَوَّلُ العَابِدِينَ أى الآنِفِينَ من قولهم عَبِدَ الرجل يَعْبَدُ عَبَدًا فهو عَبِدٌ وعَابِدٌ
٢٠ إذا أَنِفَ وجاء فى كلامُ أمير المؤمنين علىّ بن أبى طالبٍ رضِى الله عنه
عَبِدتُ فَصَمَتُّ اى أَنِفْتُ فَسَكَتُّ وقال الشاعر

أُولَائِكَ قَوْمِى إِنْ هَجَوْنِى هَجَوْتُهُمْ * وَأَعْبَدُ أَنْ تُهْجَى تَمِيمٌ بِدَارِمِ

أى آنَفُ ومعنى الآيه أَنَا أَوَّلُ الآنِفِين إن يقال لله وَلَدٌ وقيل أَوَّلُ العابِدِين
أى أَوّل مَن عَبَدَ اللهَ وحدَهُ وقيل المعنى كما إنّى لستُ أوّلَ مَن عبد اللهَ
٢٥ فكذلك ليس لله وَلَدٌ كما يقال إِنْ كُنتَ كَاتِبًا فَأَنَا حاسِبٌ يريد إنّك لستَ

بكاتبٍ ولا أنا حاسب على أنّا نقول ولِمَ قلتم أنّها إذا كانت فى موضعٍ ما بمعنَى مَا ينبغى أن تكون هاهنا، قولهم جُمع (fol. 201) بينها وبين مَـا لتوكيد النفى كما جُمِع بين إنّ واللام لتوكيد الإثبات قلنا لو كان الأمر كما زعمتم لَوجب أن يَصيرَ الكلام إيجابًا لأنّ النفى إذا دخل على النفىِ صار إيجابًا لأنّ
٥ نَفْىَ النفىِ إيجابٌ وعلى هذا يَخرُج توكيد الإثبات فإنّه لا يُغيِّر المعنى لأنّ إثباتَ الإثبات لا يَصيرُ نَفْيًا بخلاف النفى فإنّه يَصير إيجابًا فبانَ الفرق بينهما والله أعلم،

٩٠ مسئلـة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ إنْ إذا جاءت بعدها اللامُ تكون بمعنَى مَا
١٠ واللام بمعنَى إلّا وذهب البصريّون إلى أنّها مخفّفة من الثقيلة واللام بعدها لام التأكيد، أمّا الكوفيّون فٱحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا ذلك لأنّه قد جاء ذلك كثيرا فى كتاب الله وكلام العرب قال الله تعالى وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا أى وَمَا كَادُوا إلّا يَسْتَفِزُّونَكَ وقال تعالى وَإِنْ يَكَـادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ أى وَمَا كَادُوا إلّا
١٥ يُزْلِقُونَكَ وقال تعالى وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا أى وَمَا كَانُوا إلّا يَقُولُونَ وقال تعالى إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولاً أى مَا كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا إلّا مَفْعُولاً ثمّ قال الشاعر

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا • كُتِبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ ٱلْمُتَعَمِّدِ

أى مَا قَتَلْتَ إلّا مُسْلِمًا وهو فى كلامهم أكثرُ من أن يُحصَى، وأمّا البصريّون
٢٠ فٱحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّها مخفّفةٌ من الثقيلة لأنّا وجدنا لهـا فى كلام العرب نظيرًا وأنّا أجمعْنا على أنّه يجوز تخفيفُ إنّ وإنِ ٱختلفنا فى بُطلانِ عَمَلِها مع التخفيف وقلنا أنّ اللامَ لامُ التأكيد لأنّ لها أيضا نظيرًا فى كلام
٢٢ العرب وكونُ اللام للتاكيد فى كلامهم ممّا لا يُنكَر لكثرته فحكمنا على اللام

بما له نظير فى كلامهم فأمّا كونُ اللام بمعنى إلاّ فهو شىء ليس له نظيرٌ فى كلامهم والمَصير إلى ما له نظيرٌ فى كلامهم أَوْلى من المَصير إلى ما ليس له نظير، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا ٱحتجاجهم بالآيات وما أنشدوه على أنّ إنْ بمعنى مَا واللام بمعنى إلاّ فلا حجّةَ لهم فى شىء من
٥ ذلك لأنّه كلّه محمول على ما ذهبنا من أنّ إنْ مخفَّفةٌ من الثقيلة واللامَ لامُ التأكيد والذى يدلّ على ذلك أنّ إنِ التى بمعنى مَا لا تجىء اللام معها كما قال تعالى إِنِ ٱلْكَافِرُونَ إِلاَّ فِى غُرُورٍ وكما قال تعالى إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ وكما قال تعالى إِنْ هَذَا إِلاَّ إِفْكٌ ٱفْتَرَاهُ إلى غيرِ ذلك من المواضع ولم تَجِئْ مع شىء منها اللامُ، فأمّا قولهم أنّ اللام فى لَيَسْتَفِزُّونَكَ
١٠ ولَيُزْلِقُونَكَ ولَيَقُولُونَ ولَمَفْعُولاً الى غيرِ ذلك من المواضع بمنزلةِ إلاّ فى هذه المواضع قلنا هذا فاسد لأنّه لو جاز أن يقال أنّ اللام تُستعمَل (fol. 202) بمعنى إلاّ لكان ينبغى أن يجوز جَاءَنِى القَوْمُ لَزَيْدًا بمعَنى إلاّ زَيْدًا فلمّا لم يجز ذلك دلّ على فسادِ ما ذهبتم إليه وإنّما جاءت هذه اللام مع إنِ المخفَّفةِ من الثقيلة لأنّ إنِ المخفَّفةَ فى اللفظ بمنزلة التى يُراد بها النفى فلمّا كان
١٥ ذلك يؤدّى إلى اللَّبْس جِىء بها للفرق بينهما فما جاء للفرق وإزالةِ اللَّبْس جعلتموه سَبَبًا للبس وإزالةِ الفرق وهذا غايــةُ الجَوْر عن الصواب والحقِّ والله أعلم،

---

٩١ مسئلــة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ كَيْفَ يُجازَى بها كما يجازى بمَتَى مَا وأَيْنَمَا وما
٢٠ أشبههما من كلمات المُجازاة وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز أن يُجازَى بها، أمّا الكوفيّون فٱحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه يجوز المجازاة بها لأنّها مشابِهةٌ لكلمات المجازاة فى الاستفهام أَلَا ترى أنّ كَيْفَ سُؤَالٌ عنِ الحال كما
٢٢ أنّ أَيْنَ سؤال عنِ المكان ومَتَى سؤال عنِ الزمان إلى غيرِ ذلك من كلمات

المجازاة ولأنّ معناها كمعنَى كلمات المجازاة ألَا ترى أنّ معنى كَيْفَ مَا تَكُنْ أَكُنْ فِى أَىِّ حالٍ تَكُنْ أَكُنْ كما أنّ معنى أَيْنَمَا تَكُنْ أَكُنْ فى أَىِّ مكانٍ تَكُنْ أَكُنْ ومعنى مَتَى مَا تَكُنْ أَكُنْ فى أَىِّ وَقْتٍ تَكُنْ أَكُنْ ولهذا قال الخليل بن أحمدَ مَخرجُها مخرج الجزاء وإن لم يَقُلْ أنّها من حروف الجزاء فلمّا شابهتْ كَيْفَ ما
٥ يُجازَى به فى الاستفهام ومعنى المجازاة وجب أن يجازى بها كما يجازى بغيرها من كلمات المجازاة، قالوا ولا يجوز أن يقال إنّما لم يَجُزِ المجازاة بها لأنّها لا تحقّق بها لأنّك إذا قلت كَيْفَ تَكُنْ أَكُنْ فقد ضَمِنْتَ له أن يكون على أحواله كلّها وذلك متعذّر لأنّا نقول هذا يلزمكم فى تَجْوِيزِكم كَيْفَ تَكُونُ أَكُونُ لأنّ ظاهر هذا يقتضى ما منعتموه فكان ينبغى أن لا يجوز فلمّا أَجَزْتموه دلّ
١٠ على فسادِ ما ذهبتم إليه، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه لا يجوز المجازاة بها لثلاثة أوجهٍ أحدها أنّها نقصت عن سائر أخواتها لأنّ جوابها لا يكون إلّا نكرةً لأنّها سُؤال عنِ الحال والحال لا يكون إلّا نكرةً وسائر أخواتها تارةً يجاب بالمعرفة وتارةً يجاب بالنكرة فلمّا قصَرتْ عن أحد الامرين ضعفتْ عن تصريفها فى مواضعِ نظائرِها من المجازاة
١٥ والوجه الثانى إنّما لم يَجُزِ المجازاة بها لأنّها لا يجوز الإخبار عنها ولا يعود إليها ضميرٌ كما يكون ذلك فى مَنْ ومَا وأَىّ ومَهْمَا فلمّا قصَرت فى ذلك عن نظائرها ضعفت عن تصريفها فى مواضع نظائرها من المجازاة والوجه الثالث أنّ الأصل فى الجزاء أن يكون بالحرف إلّا أن يُضطرّ إلى استعمال الأسماء ولا ضرورةَ هاهنا تُلْجِئُ إلى المجازاة بها فينبغى أن لا يُجازى بها لأنّا وجدنا
٢٠ أَيًّا تُغنِى عنها ألَا ترى أنّ القائل إذا قال فِى أَىِّ حالٍ تَكُنْ أَكُنْ فهو فى المعنى بمنزلةِ كَيْفَ تَكُنْ أَكُنْ غيرَ (fol. 203) أنّ هـذا الوجه عندى ضعيف لأنّ أَيًّا كما تتضمّن الأحوالَ تتضمّن الزمان والمكان وغير ذلك فكان ينبغى أن يُستغنى بها عن مَتَى مَا وأَيْنَمَا وغيرِهما من كلمات المجازاة فلمّا لم يَستغنوا
٢٤ بها عنها دلّ على ضعف هذا التعليل والتعويلُ فى الدلالة على أنّه لا يجوز

أن يجازَى بها الوجهان الأوّلان، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا
قولهم إنّما أشبهت كلمات المجازاة فى الاستفهام وأنّ معناها كمعنى كلمات المجازاة
قلنا لا نسلّم أنّ معناها كمعنى كلمات المجازاة وذلك لأنّه لا تحقّق المجازاة بها
ألَا ترى أنّك إذا قلت كَيْفَ تَكُنْ أَكُنْ كان معناه عَلَى أَىّ حَالٍ تَكُون أَكُونُ
٥ فقد ضَمِنْتَ له أن يكون على أحواله وصفاته كلّها وأحوالُ الشخص كثيرة
يتعذّر أن يكون المجازى عليها كلِّها لأنّه يتعذّر أن يتّفِقَ شيئان فى جميعِ
أحوالِهما بل ربّما كان كثير من الأحوال لا يدخل تحت الإمكان كالصحّة
والسقم والقوّة والضُعْف إلى غير ذلك فإنّ أحدهما لو كان سقيما والآخَر صحيحا
أو ضعيفا والآخَر قويًّا لَمَا كان يُمكِن السقيم أن يجعَل نفسَه صحيحا ولا
١٠ الضعيف أن يجعل نفسه قويًّا، فأمّا مَتَى‌مَا وأَيْنَمَا فإنّه تحقّق المجازاة بها ألا
ترى أنّك إذا قلت أَيْنَمَا تَكُنْ أَكُنْ فقد ضَمِنْتَ له متى كان فى بعض الأماكن
أن تكون أيضا فى ذلك المكان ولا يتعذّر وكذلك إذا قلت مَتَى تَذْهَبْ
أَذْهَبْ ضَمِنْتَ له فى أىّ زمان ذَهب أن تذهَب معه وهذا أيضا غيرُ متعذّرٍ
بخلافِ كَيْفَ فإنّه يتعذّر أن يكون المجازى على جميعِ أحوال المجازى وصفاتِها
١٥ كلِّها لكثرتها وتنوُّعِها فَبَانَ الفرق، وأمّا قولهم أنّ هـذا يلزَمكم فى تجْويزِكم
كَيْفَ تَكُونُ أَكُونُ بالرفع لأنّ ظاهر هذا يقتضى ما منعتموه قلنا الفرق بينهما
أنّا إذا رفعنا الفعل بعد كَيْفَ فإنّما نقدّر أنّ هـذا الكلام قد خرج على
حالٍ عِلمها المجازى فانصرف اللفظ إليها فلذلك صحّ الكلام ولم يُمكِنْ هذا
التقدير فى الجزم بها على المجازاة لأنّ الأصل فى الجزاء أن لا يكون معلوما
٢٠ لأنّ الأصل فى الجزاء أن يكون بإِنْ وأنت إذا قلت إِنْ قُمْتَ قُمْتُ فوَقْتُ
القيام غيرُ معلومٍ فلمّا كان الأصل فى الجزاء أن يكون غيرَ معلومٍ بطل أن
تُقدَّر كَيْفَ فى الجزاء واقعةً على حالٍ معلومةٍ لأنّها تخرج من الإبهام وتُبايِنُ
أصلَ كلمات الجزاء فلذلك لم يَجُزِ الجزم بهـا على تقديرِ حالٍ معلومـةٍ
٢٤ والله أعلم،

٩٢ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ السين التى تدخل على الفعل المستقبل نحو
سَأَفْعَلُ أصلها سَوْفَ وذهب البصريّون إلى أنّها أصلٌ بنفسها ، أمّا الكوفيّون
فآحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا ذلك لأنّ (fol. 204) سَوْفَ كثيرٌ آستعمالُها فى كلامهم
٥ وجَرْيُها على أَلْسِنَتِهم وهم أبدًا يحذِفون لكثرة الاستعمال كقولهم لاَ أَدْرِ ولَمْ أُبَلْ
ولَمْ يَكُ وخُذْ وكُلْ وأشباه ذلك والأصل لاَ أَدْرِى ولَمْ أُبَالِ ولَمْ يَكُنْ
وأُأْخُذْ وأُأْكُلْ فحذفوا فى هذه المواضع وما أشبهها لكثرة الاستعمال فكذلك
هاهنا لمّا كثُر آستعمالُ سَوْفَ فى كلامهم حذفوا منها الواو والفاء تخفيفا والذى
يدلّ على ذلك أنّه قد صحّ عنِ العرب أنّهم قالوا فى سَوْفَ أَفْعَلُ سَوْأَفْعَلُ
١٠ فحذفوا الفاء ومنهم مَن قال سَفْ أَفْعَلُ فحذف الواوَ وإذا جاز أن يُحذَف
الواو تارةً والفاء أخرى لكثرة الاستعمال جاز أن يُجمَع بينهما فى الحذف مع
تطرّق الحذف إليهما فى اللغتَيْن لكثرة الاستعمال والذى يدلّ على ذلك أنّ
السين تدلّ على ما تدلّ عليه سَوْفَ من الاستقبال فلمّا شابهَتْها فى اللفظ
والمعنى دلّ على أنّها مأخوذةٌ منهـا وفرعٌ عليها ، وأمّا البصريّون فآحتجّوا
١٥ بأن قالوا إنّما قلنا ذلك لأنّ الأصل فى كلِّ حرفٍ يدلّ على معنًى أن لا
يَدخله الحذفُ وأن يكون أصلا فى نفسه والسين حرفٌ يدلّ على معنًى فينبغى
أن يكون أصلا فى نفسه لا مأخوذًا من غيره ، وأمّا الجواب عن كلمات
الكوفيّين أمّا قولهم أنّ سَوْفَ لمّا كثُر آستعمالها فى كلامهم حذفوا الواو
والفاء لكثرة الاستعمال قلنا هذا فاسد فإنّ الحذف لكثرة الاستعمال ليس
٢٠ بقياسٍ ليُجعَل أصلا لحلّ الخلاف على أنّ الحذف ولو وُجد كثيرا فى غيرِ
الحرف من الاسم والفعل فقَلّمَا يُوجَد فى الحرف وإن وُجد الحذف فى
الحرف فى بعض المواضع فهو على خلاف القياس فلا يُجعَل أصلا يقاس عليه ،
٢٢ وأمّا ما رَوَوْه عنِ العرب من قولهم فى سَوْفَ أَفْعَلُ سَوْأَفْعَلُ وسَفْ أَفْعَلُ

فالجواب عنه من ثلاثه أوجه الوجه الأوّل أنّ هذه روايةٌ تفرّد بهـا بعض الكوفيّين فلا يكون فيها حجّةٌ والثانى إن صحّت هذه الرواية عن العرب فهو من الشاذّ الذى لا يُعْبأُ به لقلّته والثالث إن حُذف الفاء والواو على خلاف القياس فلا ينبغى أن يُجمَع بينهما فى الحذف لأنّ ذلك يؤدّى إلى ٥ ما لا نظيَر له فى كلامهم فإنّه ليس فى كلامهم حرفٌ حُذف جميعُ حروفِهِ طَلَبًا للخفّة على خلاف القياس حتّى لم يَبْقَ منه إلّا حرفٌ واحدٌ والمَصير إلى ما لا نظيرَ له فى كلامهم مردود، وأمّا قولهم أنّ السين تدلّ على الاستقبال كما أنّ سَوْفَ تدلّ على الاستقبال قلنا هذا باطل لأنّه لو كان الأمر كما زعمتم لَكان ينبغى أن يَسْتَوِيَا فى الدلالة على الاستقبال على حدٍّ واحدٍ ولا شكّ ١٠ أنّ سَوْفَ أشدُّ تراخِيًا فى الاستقبال من السين فلمّا آختلَفَا فى الدلالة دلّ على أنّ كلّ واحـدٍ منهما حرفٌ مستقِلٌّ بنفسه غيرُ مأخوذٍ من صاحبه والله أعلم، (fol. 205)

٩٣ مسئلـة

ذهب الكوفيّون إلى أنّه إذا اجتَمع فى أوّل الفعل المضارع تاءانِ تاء ١٥ المضارَعَة وتاء أصليّةٌ نحو تَتَناوَلُ وتَتَلَوَّنُ فإنّ المحذوفَ منها تـاء المضارَعَة دون الأصليّة نحو تَنَاوَلُ وتَلَوَّنُ وذهب البصريّون إلى أنّ المحذوفَ منها التاء الأصليّة دون تاء المضارَعَة، أمّا الكوفيّون فآحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا ذلك لأنّه لمّا اجتمع فى أوّلِ هذا الفعل حرفان متحرّكان من جنسٍ واحد وهما التاء المزيدة للمضارَعَة والتاء الأصليّةُ آستثقلوا آجتماعَهما فوجب أن ٢٠ تُحذَف إحْدٰيهما فلا يخلو إمّا أن تُحذَف الزائـدة أو الأصليّةُ فكان حذفُ الزائدة أَوْلى من الأصليّة لأنّ الزائدَ أضعفُ من الأصليّ والأصليُّ أقوى من الزائد فلمّا وجب حذفُ أحدِهما كان حذف الأضعف أَوْلى من حذفِ ٢٢ الأقوى، وأمّا البصريّون فقالوا إنّما قلنا أنّ حَذْفَ الأصليّة أَوْلى من

الزائدة لأنّ الزائدة دخلت لمعنًى وهو المضارَعة والأصليّة ما دخلت لمعنًى فلمّا
وجب حذفُ إحْدٰيهما كان حذفُ ما لم يَدْخُلْ لمعنًى أَوْلى، وأمّا الجواب
عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّ الزائد أضعف من الأصليّ فكان حَذْفُه
أَوْلى قلنا لا نسلّم هذا مُطْلَقًا فإنّ الزائد على ضربَيْن زائدٌ جاء لمعنًى وزائدٌ
٥ لم يَجِئْ لمعنًى فأمّا الزائـد الذى جاء لمعنًى فلا نسلّم فيه أنّ الأصليّ أقوى
منه وأمّا الزائد الذى ما جاء لمعنًى فمُسَلَّمٌ أنّه أقوى ولكن لا نسلّم أنّـه
قد وُجد هاهنا وهذا لأنّ التاء هاهنا جاءت لمعنَى المضارَعة فقد جاءت
لمعنًى وإذا كانت قد جاءت لمعنًى فيجب أن تكون تَبْقِيَتُها أَوْلى لأنّ فى
حذفها إسقاطٌ لذلك المعنى الذى جاءت من أجله وذلك خلاف الحكمة،
١٠ والذى يدلّ على صحّةِ هذا ثبوتُ التنوين فى المنقوص والمقصور وحَذْفُ حرف
العلّة منها لِٱلْتقاء الساكنَيْن وإن كان أصليًّا فيهما ألاَ ترى أنّك تقول فى
المنقوص هَذَا قَاضٍ ومَرَرْتُ بِقَاضٍ والأصل فيه هَذَا قَاضِيٌ ومَرَرْتُ بِقَاضِيٍ
إلّا أنّهم لمّا حذفوا الضمّة والكسرة ٱستثقالا لها على الياء بَقِيَتِ الياء ساكنةً
والتنوين ساكنًا فحذفوا الياء لِٱلْتقاء الساكنَيْن وبقّوا التنوين لأنّ الياء ما
١٥ جاءت لمعنًى والتنوين جاء لمعنى فكان تَبْقِيَتُه أَوْلى فكذلك أيضا تقول فى
المقصورة هَذِهِ رَحًا وعَصًا والأصل فيه رَحَيٌ وَعَصَوٌ فلمّا تحرّكَتِ الياء والواو
وٱنفتح ما قبلهما قَلَبُوها أَلِفًا لتحرّكهما وٱنفتاحِ ما قبلهما ثمّ حُذفتِ الألف لِٱلْتقاء
الساكنَيْن وبقى التنوين بعدها لأنّ الألف ما جاءت لمعنًى والتنوين جاء لمعنًى
فكان تَبْقِيَتُه أَوْلى فكذلك هاهنا ولهذا كان الواجب فى تصغيرِ مُنْطَلِقٍ ومُغْتَسِلٍ
٢٠ مُطَيْلِقٌ (fol. 206) و مُغَيْسِلٌ وكذلك التكسير نحو مَطَالِقُ ومَغَاسِل بإثبات الميم
وحذفِ النون من مُنْطَلِق والتاء من مُغْتَسِل لأنّ الميم جائت لمعنًى وهو
الدلالة على اسم الفاعل والنون والتاء ما جاءتا لمعنًى فكان حذفُهما أَوْلى من
حذف الميم لأنّها جاءت لمعنًى وكذلك القياس فى كلِّ حرفَيْنِ اجتمعَا
فوجب حذفُ أحدها فإنّ حَذْفَ ما لم يَجِئْ لمعنًى أَوْلى من حذفِ ما جاء
٢٥ لمعنًى والسِرُّ فيه وهو أنّ الحرف الذى جاء لمعنًى قد تنزّل فى الدلالة على

معنًى بمنزلة سائر الكلمة التى تدلّ بجميع حروفها على معنًى بخلاف الحرف الذى لم يَجِئْ لمعنًى فإنّه ليس فيه دلالة على معنًى فى نفسه البَتَّةَ فكما يَمتنع أن تُحذَف الكلمة بأَسْرها لشىء لا معنَى له فى نفسه فكذلك هاهنا يمتنع أن يُحذَف الحرف الذى جاء لمعنًى لأجل حرفٍ لم يَجِئْ لمعنًى فدلّ على أنّ ٥ حذف التاء الأصليّه أَوْلى من الزائدة على ما بيّنّا والله أعلم،

٩٤ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنَيْن وجماعةِ النِسْوة نحو اِفْعَلَانْ واِفْعَلْنَانْ بالنون الخفيفة وإليه ذهب يُونُسُ بن حَبيب البصرىُّ وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز إدخالها فى هذَيْن ١٠ الموضعَيْن، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه يجوز ذلك لوجهَيْن أحدها أنّ هذه النون الخفيفة مخفَّفةٌ من الثقيلة وأجمعْنا على أنّ النون الثقيلة تدخل فى هذَيْن الموضعَيْن فكذلك النون الخفيفة والوجه الثانى أنّ هذه النون إنّما دخلتْ فى القَسَمَ والأمر والنهى والاستفهام والشرط بإمّا لتوكيد الفعل المستقبل فكما يجوز إدخالها للتوكيد على كلّ فعلٍ مستقبلٍ وقع فى هذه ١٥ المواضع فكذلك فيما وقع الخلاف فيه، قُصارى ما يُقدَر أن يقال أنّه يؤدّى إلى اجتماع الساكنَيْن الألفِ والنون وقد جاء ذلك فى كلام العرب لأنّ الألف فيها فَرْطُ مَدٍّ والمدّ يقوم مقامَ الحركة وقد قرأ نافعٌ وهو أحد أئمّة القُرّاء إنّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىْ بسكون الياء من مَحْيَاىَ فجمع بين الساكنَيْن وهما الألف والياء فكذلك هاهنا وقد حُكى عن بعض العرب أنّه قال ٢٠ التَقَتْ حَلْقَتَا ٱلْبِطَانِ بإثبات الألف مع لام التعريف وقد حُكى عن بعض العرب أيضا أنّه قال لَهُ ثُلُثَا ٱلْمَالِ بإثبات الألف فجمع بينها وبين لام التعريف وهما ساكنان لِمَا فى الالف من إفراط المدّ ولذلك أيضا يجوز ٢٢ تخفيف الهمزة المتحرّكة إذا كان قبلها ألفٌ نحو هَبَاءةٌ والهمزةُ المخفَّفة ساكنةٌ،

والذى يدل على صحّةِ مذهبنا قراءةُ ابنِ عامرٍ وَلَا تَتَّبِعَانْ بنون التأكيد الخفيفة والمراد به مُوسَى وهَرُونُ فدلّ على ما قلناه، قالوا ولا يجوز أن يقال إنّما يجتمع حرفان ساكنان (fol. 207) فى الوصل إذا كان الثانى منهما مُدْغَمًا فى مثله نحو دَابّةٍ وتُمُودّ وأُصَيْمّ لأنّا نقول أنّ هذا النحو قد يلحقه ما يوجب له الادّغامُ
٥ نحو قولك اِضْرِبَانْعْمَانَ واضْرِبَانِّى فالنون الأولى فى قولك اِضْرِبَانْعْمَانَ نون التوكيد المخفّفةُ والنونُ الثانية نونُ نُعْمَانَ وكذلك النون الأولى فى اِضْرِبَانِّى نون التوكيد المخفّفة والنون الثانية التى تصحب ضميرَ المتكلّم فينبغى أن تُجيزوا هذا الادّغام لأنّ الألف تقع وبعدها نونٌ مشدّدةٌ كقوله تعالى وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ فى قراءةِ مَن قرأ بالتشديد فلمّا
١٠ لم تُجيزوا ذلك دلّ على فسادِ ما ذهبتم إليه، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه لا يجوز دخولُ نون التوكيد الخفيفةِ في هذَيْن الموضعَيْن وذلك لأنّ نون الاثنين التى للإعراب تَسقُط لأنّ نون التوكيد إذا دخلت على الفعل المعرب أكّدتْ فيه الفعليّةَ فردّتْه إلى أصله وهو البناء فإذا سقطَتِ النون بَقِيَتِ الألف فلو أُدخل عليها نون التوكيد الخفيفة لم يَخْلُ إمّا
١٥ أن تُحذَف الألف أو تُكسَر النون أو تقِرّ ساكنةً بطل أن تُحذَف الألف لأنّه بحَذْفِها يَلتبِس فعل الاثنين بالواحد وبطل أن تُكسَر النون لأنّه لا يُعلَم هل هى نون الإعراب أو نون التوكيد وبطل أن تقِرّ ساكنةً لأنّه يؤدّى إلى أن يُجمَع بين ساكنَيْن مظهرَيْن فى الإدراج وذلك لا يجوز لأنّه إنّما يكون ذلك فى كلامهم إذا كان الثانى منهما مدّغمًا نحو دَابّةٍ وضَالّةٍ وتُمُودّ الثَوْبُ ومُدَيْقٍ
٢٠ وأُصَيْمّ وما أشبه ذلك فبطل إدخال هذه النون فى فعل الاثنين وكذلك أيضا يبطل ادخالها في فعل جماعة النسوة وذلك لأنّك إذا ألحقتَه إيّاها لم يَخْلُ إمّا أن تُبين النونين مظهرتَيْن أو تَدّغِم إحْدٰيهما فى الأخرى أو تُلحِق الألف فتقول يَفْعَلْنَانْ بطل أن تُبين النونين مظهرتين لأنّه يؤدّى إلى اجتماع المِثْلَيْن وذلك لا يجوز وبطل أن تَدّغِمَ إحْدٰيهما في الأخرى لأنّ لام الفعل
٢٥ ساكنة والمُدّغَم كذلك فيلتقِي ساكنان وساكنان لا يجتمعان فيؤدّى إلى تحريك

اللام مع ضمير الفاعل من غير فائدةٍ وذلك لا يجوز وكان أيضا يؤدّى إلى
اللبس لأنّه لا يخلو إمّا أن تُحرِّك اللام بالفتح أوِ الضمّ أوِ الكسر فإن حرّكتها
بالفتح التبس بفعل الواحد إذا لحِقته النونُ الشديدة نحو تَضرِبَنّ يا رجلُ وإن
حرّكتها بالضمّ التبس بفعل الجميع نحو تَضرِبُنّ يا رجال وإن حرّكتها بالكسر
٥ التبس بفعل المرأة المخاطَبة نحو تَضرِبِنّ يا امرأةُ فبطل تحريك اللام وبطل
أن تُلحَق الألف لأنّه لا يخلو إمّا أن تُكسَر النون لِالْتقاء الساكنَيْن أو تُترَك
ساكنةً (fol. 208) مع الألف بطل أن تُكسَر لِالْتقاء الساكنَيْن لأنّها تجرى مجرى
نون الإعراب وذلك لا يجوز وبطل ان تُترَك ساكنةً مع الألف لأنّه يجتمع
ساكنان على غيرِ حدِّهِ لأنّه لم يُنقَلْ ذلك عن أحدٍ من العرب ولا نظيرَ له
١٠ فى كلامهم وذلك لا يجوز فإذا ثبت هذا فلسْنا بمُضطَرِّين إلى إدخالها على
صورةٍ لم تُنقَلْ عن أحدٍ من العرب وتَخرُج بها عن منهاج كلامهم، وأمّا
الجوابُ عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّ النون الخفيفة مخفَّفةٌ من الثقيلة قلنا
لا نسلّم بل كلُّ واحد منهما أصلٌ فى نفسه غيرُ مأخوذٍ من صاحبه فالنون
الشديدة والخفيفة وإنِ اشْتَرَكا فى التأكيد فهما مُتَغايِران فى الحقيقة وكلتاهما
١٥ لتأكيدِ الفعل وإخراجِه عنِ الحال وإخلاصِه للاستقبال والثقيلةُ آكَدُ فى هذا
المعنى من الخفيفة والذى يدلّ على أنّ الخفيفة ليست محفَّفةً من الثقيلة أنّ
الخفيفة تَتغيّر فى الوقف ويُوقَف عليها بالألف قال الله تعالى لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ
وقال تعالى لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ أجمعَ القرّاء على أنّ الوقف فى
هاذَيْن الموضعَيْن لَنَسْفَعَا وَلَيَكُونَا بالألف لا غيرُ وقال الشاعر

٢٠ يَحْسَبُهُ ٱلْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا ، شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

فقال يَعْلَمَا بالألف ولا يجوز أن يكون هاهنا بالنون لمكانِ قوله مُعَمَّمَا
بالألف لأنّ النون لا تكون وصلا مع الألف فى لغةِ مَن يجعلها وصلا ولا
رويًّا مع الميم إلّا فى الإكفاء وهو عيبٌ من عيوب الشعر ولو جاز أن تَقَع
رويًّا معها لَمَا جاز هاهنا لأنّ النون مقيّدةٌ والميم مُطلَقةٌ فإن أتى بتنوين الإطلاق
٢٥ على لغة بعض العرب فقال مُعَمَّمًا بالتنوين جاز أن يقول يَعْلَمَنْ بالنون لأنّهم

يجعلون فى القافية مكانَ الألف والواو والياء تنوينًا ولا فرق عندهم فى ذلك بين أن تكون هذه الأحرف أصليّةً أو منقلبةً أو زائدةً فى اسمٍ أو فعل كما قال الشاعر

أَقِلِّي ٱللَّوْمَ عَاذِلَ وَٱلْعِتَابَنْ * وَقولِى إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ

٥ وكما قال الآخر

وَقَدْ كُنْتُ مِنْ سَلْمَى سِنِينَ ثَمَانِيًا * عَلَى صَبْرِ أَمْرٍ مَا يُمِرُّ وَمَا يَحْلُنْ

وكما قال الآخر

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ * بِسِقْطِ ٱللِّوَى بَيْنَ ٱلدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ

بتنوين الروىّ وإنّما يفعلون ذلك إذا أرادوا ترك الترنم لأنّ التنوين ليس ١٠ فيه من الامتداد ما فى الألف والواو والياء فإثبات النون فى يَعْلَمَنْ فى القافية على هذه اللغة لا يدلّ على أنّه لا يجب أن يُوقَف عليها بالألف فى سائر الكلام وقال الشاعر

وَلَا تَعْبُدِ ٱلشَّيْطَانَ وَٱللّٰهَ فَٱعْبُدَا

والشواهد على هذا النحو كثيرة جِدًّا فلو كانت هذه النون مخفَّفةً من الثقيلة ١٥ لَمَا كانت تتغيّر فى الوقف ألَا ترى أنّ نونَ(fol. 209) إنْ ولٰكِنِ المخفَّفتين من إنّ ولٰكنّ الثقيلتَين لمّا كانت مخفّفتين من الثقيلتين لم تتغيّرا فى الوقف عمّا كانا عليه فى الوصل فلمّا تغيّرَتِ النون الخفيفة فى الوقف دلّ على أنّها ليست مخفّفةً من الثقيلة يدلّ عليه أنّ النون الخفيفة تُحذَف فى الوقف إذا كان ما قبلها مضموما أو مكسورا تقول فى الوصل هل تَضرِبُنْ زَيْدًا وهل ٢٠ تَضْرِبِنْ عَمْرًا فإن وقفتَ قلت هل تَضْرِبُونْ وهل تَضْرِبِينْ فتردّ نون الرفع التى كنتَ حذفتَها للبناء لزَوالِ ما كنتَ حذفتَ النونَ من أجله ولو كانت مثلَ نونِ إنْ ولٰكِنِ المخفّفتَيْن من الثقيلتين لَمَا جاز أن تُحذَف يدلّ عليه وهو أنّ النون الخفيفة إذا لَقِيَها ساكن حُذفت تقول فى اِضْرِبَنْ يَا هٰذَا إذا وصلتَها اِضْرِبَ ٱلْقَوْمَ فتحذِف النون ولا تحرّكها لِالْتقاء الساكنَيْن ولو كانت مخفّفةً من ٢٥ الثقيلة مثل إنْ ولٰكنْ لَمَا كان يجوز أن تُحذَف فدلّ على أنّها ليست مخفّفة

من الثقيلة وأنّها بمنزلة التنوين وإنّما وجب حَذْفُها هاهنـا بخلاف التنوين
لأنّ نون التأكيد تَدخل على الفعل والتنوينُ يدخل على الاسم والاسمُ أصلٌ
للفعل والفعل فرعٌ عليه فجُعل ما يدخل على الاسم الذى هو الأصل أقوى
ممّا يدخل على الفعل الذى هو الفرع فلهذا المعنى حُذفت النون لِٱلْتقاء
٥ الساكنَيْن ولم يُحْذَفِ التنوين على أنّه قد قرأ بعض أئمّة القرّاء قُلْ هُوَ ٱللّٰهُ
أَحَدُ ٱللّٰهُ ٱلصَّمَدُ فحذف التنوين من أَحَد لِٱلْتقاء الساكنَيْن وقرأ أيضا بعض
القرّاء وَلَا ٱللَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارَ فحذف التنوين من سَابِق لِٱلْتقاء الساكنَيْن لا
للإضافة ولهذا نَصب النَّهَارَ لأنّه مفعولُ سَابِق وقال الشاعر

فَأَلْفَيْتُـهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ ٭ وَلَا ذَاكِرِ ٱللّٰهَ إِلَّا قَلِيلَا

١٠ أراد ذَاكِرٍ اللّهَ فحذف التنوين لِٱلْتقاء الساكنين لا للإضافة ولهذا نصب اللّهَ
بذَاكِرٍ وقال الآخر

تُذْهِلُ ٱلشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ وَتُبْدِى ٭ عَنْ خِدَامِ ٱلْعَقِيلَةُ ٱلْعَذْرَاءُ

أراد عَن خِدَامٍ فحذف التنوين لِٱلْتقاء الساكنَيْن لا للإضافة ولهذا رفع العَقِيلَة
لأنّها فاعلُ تُبْدِى وقال الآخر

١٥ تَغَيَّرَتِ ٱلْبِلَادُ وَمَنْ عَلَيْهَا ٭ فَوَجْهُ ٱلْأَرْضِ مُغْبَرٌّ قَبِيحُ
تَغَيَّرَ كُلُّ ذِى طَعْمٍ وَلَوْنٍ ٭ وَقَلَّ بَشَاشَةَ ٱلْوَجْهُ ٱلْمَلِيحُ

أراد قَلَّ بَشَاشَةً بالتنوين فحذف التنوين لِٱلْتقاء الساكنَيْن لا للإضافة ولهذا
رفع الوَجْه لأنّها فاعلُ قَلَّ ويُرْوَى هذا الشعر لآدَمَ عليه السلام وقال الآخر

حَيْدَةُ خَالِى وَلَقِيطٌ وَعَلِى ٭ وَحَاتِمُ ٱلطَّائِىُّ وَهَّابُ ٱلْمِئِى

٢٠ أراد حَاتِمٌ بالتنوين فحذف التنوين لِٱلْتقاء الساكنَيْن وقال الآخر

عَمْرُو ٱلَّذِى هَشَمَ ٱلثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ ٭ وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ

وقال الآخر (fol. 210)

حُمَيْدُ ٱلَّذِى أَمَجُ دَارُهُ ٭ أَخُو ٱلْخَمْرِ ذُو ٱلشَّيْبَةِ ٱلْأَصْلَعُ

٢٤ وقال الآخر

لَتَجِدَنِّي بِٱلْأَمِيرِ بَرَّا • وَبِٱلْقَنَاةِ مِدْعَسًا مِكَرَّا
إِذَا غُطَيْفُ ٱلسُّلَمِيُّ فَرَّا

أراد غُطَيْفٌ بالتنوين إلّا أنّه حَذفه لِاْلتقاء الساكنَيْن كما حُذفت نون التوكيد
لِاْلتقاء الساكنَيْن والذى يدلّ على أنّ نون التوكيد فى الفعل بمنزلة التنوين
٥ فى الاسم أنّه إذا انفتح ما قبلها أُبدلتَ منها فى الوقف ألِفًا وإذا انضمّ ما
قبلها أو انكسر حذفتَها كما تُبدِل من التنوين فى النصب إذا وقفتَ ألفًا نحو
رَأَيْتُ زَيْدَا وتحذِفه فى الرفع والجرّ وتَقِفُ بالسكون نحو هَذَا زَيْدْ ومَرَرْتُ
بِزَيْدْ فدلّ على ما قلناه، وأمّا قولهم أنّ هذه النون دخلتْ لتأكيد الفعل
المستقبل فكما جاز إدخالها فى كلّ فعلٍ فكذلك فيما وقع فيه الخلاف قلنا
١٠ إنّما جاز هناك لمَجيئهِ فى النقل وصحّتهِ فى القياس وأمّا ما وقع فيه الخلاف
فلم يأْتِ فى النقل عن أحدٍ من العرب ولا يصحّ فى القياس لأنّه لا نظيرَ
له فى كلامهم، وأمّا قولهم أنّ الألف فيها زيادةُ مدٍّ قلنا إلّا أنّه على كلِّ حالٍ
لا يَخِفّ كلَّ الخفّة ولا يَعرَى عنِ الثقل هذا مع عدم نظيره فى النقل وضعفِه
فى القياس لأنّ الألف لم تخرُجْ عن كونها ساكنةً وإذا كانت ساكنةً فلا يجوز
١٥ أن يَقَعَ بعدها ساكنٌ إلّا مُدَّغَمًا نحو دَابَّةٍ وشَابَّةٍ لأنّ الحرف المدّغم بحرفَيْن
الأوّل ساكن والثانى متحرّك إلّا أنّه لمّا نَبَا اللسان عنهما نَبْوَةً واحدةً وصارا
بمنزلة حرفٍ واحد وفيهما حركةٌ قد رفع المدّ فى الألف كأنّه لم يَجْتَمِعْ ساكنان،
وأمّا قولهم أنّه قد جاء فى غير المدّغم كقوله تعالى إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايْ
فنقول وجهُ هذه القراءة أنّه نَوَى الوقف فحذف الفتح وإلّا فلا وجهَ لهذه
٢٠ القراءة فى حال الوصل إلّا أن يجرى الوصل مجرى الوقف وذلك إنّما يجوز
فى حال الضرورة، وأمّا ما حُكى عن بعض العرب من قوله اَلْتَقَتْ حَلْقَتَا
البِطَانِ وقول الآخر ثُلُثَا المَالِ فغيرُ معروفٍ والمعروفُ عنِ العرب حَذْفُ
الألف من حَلْقَتَا البِطَانِ وثُلُثَا المَالِ وما أشبههما لِاْلتقاء الساكنَيْن وإن صحّ
ما حكَيْتموه عن أحدٍ من العرب فهو من الشاذّ النادرِ الذى لا يُقاس عليه
٢٥ ولا يُعْتَدُّ بـه لقلّته، وأمّا قولهم أنّه يجوز تخفيف الهمزة فى نحو هَبَاءة والهمزةُ

المخفّفة ساكنةٌ قلنا لا نسلّم أنّها ساكنة بل هى متحرّكة وسَنُبَيِّنُ فسادَ ذلك
مُسْتَقْصًى فى موضعه إن شاء الله تعالى، وأمّا قراءة ابن عامرٍ وَلَا تَتَّبِعَانْ
بالنون الخفيفة فهى قراءةٌ تَفَرَّد بها وباقى القرّاء على خلافها والنون (fol. 211)
فيها للإعراب علامةُ الرفع لأنّ لَا محمولٌ على النفى لا على النهى والواو فى
٥ وَلَا واو الحال والتقدير فَٱسْتَقِيمَا غَيْرَ مُتَّبِعَيْنِ كما قال الشاعر

بِأَيْدِى رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ • وَلَمْ تَكْثُرِ ٱلْقَتْلَى بِهَا حِينَ سُلَّتِ

أى لَمْ يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ غَيْرَ كاثرةٍ بِهَا القَتْلَى والمعنى لم يَشِيموا سيوفَهم إلاّ فى
تلك الحالةِ وإذا كان محمولا على النفى لا على النهى لم يكن لكم فيه حجّةٌ،
والذى يدلّ على فسادِ ما ذهبوا إليه أنّه لا يجتمع ساكنان فى الوصل إلاّ إذا
١٠ كان الثانى منهما مدّغمًا قولهم أنّ هذا النحو قد يلحقه ما يُوجَب له الادّغامُ
نحو اِضْرِبَانُّعْمَانَ واِضْرِبَانِّى فينبغى أن تُجيزوا هذا للادّغام قلنا هذا لا يستقيم
لأنّا نكون قد رددنا النون الخفيفة مع لزوم حذفها فى حال الوصل والوقف
إذا لم يَتْبَعْه كلامٌ وذلك خطأٌ ثمّ كيف تَرُدّه وأنت لو جمعتَ هذه النون
إلى نونٍ ثانيةٍ لَٱعْتَلَّتْ وأُدْغمت وحُذفت فى قول بعض العرب فإذ كُفُوا مؤُنتها
١٥ لم تكن ليردّوها إلى ما يستثقلون ولو جوّزنا هذا فى اِضْرِبَا نُّعْمَانَ ونحوِه
لَوجب إجازته فى قولك اِضْرِبَانَ اَبَاكُمَا فى قولِ مَن لم يَهْمِزْ لأنّ هذا الموضع
لم يَمتنعْ فيه الساكن من التحريك فتردّها إذا وَثِقْتَ بالتحريك كما رددتها
حيث وَثِقْتَ فى الادّغام وكما لا يجوز أن تردّ فى هذا وما أشبهه لأنّك جئت
به إلى شىءٍ قد لزِمه الحذف فكذلك هاهنا ولو وجب إجازتُه فى غيرِ ذلك
٢٠ من الأسماء التى لا نونَ فى أوّلها ليكون الحكم فيها واحدا وذلك لا يجوز لأنّ
حمل المدّغم على غيرِ المدّغم فى الامتناع أَوْلى من حَمْلِ غيرِ المدّغم على المدّغم
فى الجواز وذلك لأنّ غيرَ المدّغم أَعَمُّ استعمالا وأكثرُ وقوعًا والمدّغمَ أَقَلُّ
استعمالا وأَنْدَرُ وقوعا فلمّا وجب أن يُحمَل أحدها على الآخَر كان حَمْلُ
الأقلّ الأندر على الأعمّ الأكثر أَوْلى من حملِ الأعمّ الأكثر على الأقلّ الأنـدر
٢٥ والله أعلم،

٩٥ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ الاسم فى ذَا والّذِى الذال وَحْدَها وما زِيد
عليهما تكثير لهما وذهب البصريّون إلى أنّ الذال وَحْدَها ليست هى الاسم
فيهما واختلفوا فى ذَا فذهب الأخفش ومَن تابَعَه من البصريّين إلى أنّ
٥ أصله ذَىٌّ بتشديد الياء إلّا أنّهم حذفوا الياء الثانية فبقى ذَىْ فأبدلوا من
الياء ألِفًا لئلّا يلتحق بكَىْ فإذًا الألف منه منقلبة عن ياء بدليلِ جوازِ الإمالة
فإنّه قد حُكى عنهم أنّهم قالوا فى ذَا ذا بالإمالة فإذا ثبت أنّها منقلبة عن
ياء لم يجز أن تكون اللام المحذوفة واوًا لأنّ لهم مِثْلَ حَيِيتُ وليس لهم مثل
حَيَوْتُ وذهب بعضهم إلى أنّ الأصل فى ذَا ذَوَى بفتح الواو لأنّ بابَ
١٠ شَوَيْت (fol. 212) أكثر من باب حَيِيت فحُذفتِ اللام تأكيدًا للإبهام وقُلبتِ
الواو ألفًا لتحرّكها وانفتاحِ ما قبلها وأمّا الّذِى فأجمعوا على أنّ الأصل فيه
لَذِى نحو عَمِى وشَجِى، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّ
الاسم هو الذال وَحْدَها أنّ الألف والياء فيهما يُحذَفان فى التثنية نحو قَامَ
ذَانِ ورَأَيْتُ ذَيْنِ ومَرَرْتُ بِذَيْنِ وقَامَ اللّذَان ورَأَيْتُ اللّذَيْن ومَرَرْتُ باللّذَيْن
١٥ ولو كان كما زعمتم أنّهما أصلان لَكانا لا يُحذَفانِ ولَوَجب أن يقال فى
التثنية اللذِيَانِ كما يقال العَمِيَان والشَجِيَان واللذِيُون كما يقال العَمِيِين والشَجِيِين
وأن تُقلَب الألف فى تثنيةِ ذَا ولا تُحذَف فلمّا حُذفتِ الياء والألف فى تثنيةِ
الّذِى وذَا دلّ على أنّهما زائدان لا أصلان وأنّ ما زِيدَ عليهما تكثيرٌ لها
كَرَاهِيَةَ أن يَبْقَى كلُّ واحدٍ منهما على حرفٍ واحدٍ وحرّكوا الذال لِالْتقاء
٢٠ الساكنَيْن وهما الذال والألف فى ذَا والذال والياء فى الّذِى و فتحوا الذال فى
ذَا لأنّ الألف لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحا وكسروها مِن الّذِى لأنّ الكسرة
من جنس الياء فكسروا ما قبل الياء توكيدا لها وزادوا اللام الثانية مفتوحةً
٢٣ من الّذِى على اللام الأولى لِيَسْلَمَ سكون اللام الأولى لأنّ الألف واللام لا

تدخل على ساكنٍ إلاّ أحتيجَ إلى تحريك ٱللام لٱلْتقاء الساكنَيْن كقولهم الانتظار والانكسار فلولم تدخلِ اللام الثانية لأدّى إلى تحريك اللام الأُولى لأنّها ساكنة والذال بعدها ساكنة فزادوا اللام الثانية لتبْقَى اللام الأُولى على أصلها فى السكون ولا تُكسَر لِٱلْتقاء الساكنَيْن والذى يدلّ على أن الذال
٥ أصلُها السكونُ قول الشاعر

اَللَّذْ بأَسْفَلِـهِ صَحْرَاءُ وَاسِعَـةٌ * وَٱللَّذْ بِأَعْلَاهُ سَيْلٌ مَدَّهُ ٱلْجُرُفُ

وقول الآخَر

فَلَمْ أَرَ بَيْتًا كَانَ أَحْسَنَ بَهْجَةً * مِنَ ٱللَّذْ لَهُ مِنْ آلِ عَزَّةَ عَامِرُ

وقول الآخَر

١٠ لَنْ تَنْفَعِى ذَا حَاجَةٍ وَيَنْفَعِكْ * وَتَجْعَلِينَ ٱللَّذْ مَعِى فِى ٱللَّذْ مَعِكْ

وقول الآخَر

فَظِلْتُ فِى شَرٍّ مِنَ ٱللَّذْ كِيدَا * كَٱللَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فَٱصْطِيدَا

وأمّا البصريّون فٱحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنه لا يجوز أن تكون الذال وَحْدَها فيهما هو الاسم وذلك لأنّ ذَا والَّذِى كلّ واحدٍ منهما كلمةٌ منفصلة
١٥ عن غيرها فلا يجوز أن يُبنى على حرفٍ واحدٍ لأنّه لا بُدّ من الابتداء بحرفٍ والوقوفِ على حرف فلو كان الاسم هو الذال وحدَها لَكان يؤدّى إلى أن يكون الحرف الواحد ساكنًا متحرّكًا وذلك مُحالٌ فوجب أن يكون الاسم فى ذَا الذال والألف معًا والاسم فى الَّذِى لَذِى لأنّ له نظيرًا فى كلامهم نحو شَجِى وعَمِى وهو أقلّ الأصول (fol. 213) التى تُبْنَى عليها الأسماء وما نقص
٢٠ عن ذلك من الأسماء التى أَوْغلتْ فى شبه الحروف فعلى خلاف الأصل ولا يمكن إلحاقُ ذَا والَّذِى بها أَلَا ترى أنّ ذَا كاسمٍ مظهر يكون وصفًا وموصوفًا فكونه وصفًا نحو قوله تعالى اِذْهَبُوا بِقَمِيصِى هٰذَا و كَوْنُه موصوفًا نحو قوله تعالى مَا لِهٰذَا ٱلْكِتَابِ وكذلك لا يمكن إلحاقُ الَّذِى بها بأن يُحكم بزيادة اللام الثانية كاللام التى تزاد للتعريف لأنّ زيادة اللام ليس بقياس
٢٥ مطّرد وإنّما يُحكم بزيادتها فى كلمات يسيرةٍ نحو زَيْدَل وعَبْدَل وأُولَالِكَ

لِقيام الدليل على ذلك كقولك فى معناها زَيْد و عَبْد وأُولَاكَ ولم يُوجَد هاهنا فبقيبا فيه على الأصل، والذى يدلّ على أنّ الألف فى ذَا والياء فى الّذِى أصليّتان قولُهم فى تصغيرِ ذَا ذَيًّا وأصله ذَيَيًّا بثلاث ياءات ياءان من أصل الكلمة وياء للتصغير لأنّ التصغير يَرُدّ الأشياء إلى أصولها ٥ وٱستثقلوا ٱجتماع ثلاث ياءات فحذفوا الأُولى وكان حَذْفُها أَوْلى لأنّ الثانية دخلت لمعنًى وهو التصغير والثالثة لو حُذفت لَوقعتْ ياء التصغير قبل الألف والألف لا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحًا فكانت تحرّك وياء التصغير لا تكون إلاّ ساكنةً ووزنه فَيْلَى لذَهاب العين منه وفى تصغير الّذِى اللّذَيًّا ولولا أنّهما أصليّتان وإلاّ لَمَا انقلبتِ الألف فى ذَا ياء وأُدْغمت فى ياء التصغير ولَمَا ١٠ ثبتتِ الياء فى الّذِى فى التصغير لأنّ التصغير يَرُدّ الأشياء إلى أصولها، قالوا ولا يجوز أن يقال أنّ هذا يبطل بما إذا سمّيتم رجلا بَهْلْ وبَلْ ثم صغّرتموه فإنكم تَزيدون فيه فى التصغير ما لم يكن فيه قبل ذلك لأنّا نقول إذا سمّينا بهْلْ وبَلْ وما أشبه ذلك فقد نقلناه من الحرفيّة إلى الاسميّة فإذا صغّرناه صغّرناه على أنّه ٱسمٌ فوجب أن نَزيد عليه حرفًا يُوجِبه الاسميّة بخلافِ ١٥ تصغيرِ الّذِى وذَا لأنّا إنّما نصغيرها على معناها الذى وُضعا له فبَانَ الفرق بينهما، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّ الألف والياء يُحذَفان فى التثنية فى نحو ذَانِ واللّذانِ فدلّ على زيادتهما قلنا ذَانِ واللّذَانِ ليس ذلك تثنيةً على حدِّ قولهم زَيْدٌ وزَيْدانِ وعَمْرٌو وعَمْرَان وإنّما ذلك صِيغةٌ مرتجَلةٌ للتثنية كما أنّ هؤلاء صيغةٌ مرتجلة للجمع والذى يدلّ على ذلك أنّه ٢٠ لو كان ذلك تثنيةً على حدِّ قولهم زَيْد وزَيْدَانِ وعَمْرٌو وعَمْرَانِ لوجب أن يجوز عليه دخول الألف واللام كما يقال الزَيْدَانِ والعَمْرَانِ فلمّا لم يجز عليهما دخول الألف واللام فيقال ٱلذّانِ وٱللّذانِ دلّ على أنّه صيغة مرتجلة للتثنية فى أوّل أحواله بمنزلة كِلاَ وكذلك حكم (fol. 214) كلّ ٱسم لا يَقبَل التنكير وإنّما لم يجز تثنيتهما على حدِّ قولهم زَيْد وزَيْدَان وعَمْرٌو وعَمْرَان لأنّ التثنية ٢٥ ترُدّ الاسم المعرفة إلى التنكير والأسماء الموصولة وأسماء الإشارة والأسماء المضمرة

لا تَقبَل التنكير إلاّ أنّهم لمّا قصدوا تثنيتها عاملوها ببعضٍ ما يكون فى التثنية الحقيقيّة فأدخلوا عليها حرفَ التثنية فوجودُ حرف التثنية فى اللفظ بمنزلة تاء التأنيث فى غُرْفَةٍ وقِرْبَةٍ فكما أنّ التأنيث فى غُرْفَةٍ وقِرْبَةٍ لفظىٌّ لا معنوىٌّ فكذلك هاهنا التثنية لفظيّة لا معنويّة، وقولهم لو كان الأمر كما زعمتم لكان ٥ ينبغى أن لا تُحذَف الألف والياء من ذا والَّذِى كما لا تُحذَف الياء من عَمِى وشَجِى قلنا هذا باطل وذلك من وجهَين أحدهما أنّ تثنيةَ عَمِى وشَجِى على حدِّ تثنيةِ زَيْدَان وعَمْرَان بخلافِ ذَا والَّذِى على ما بيّنّا والثانى أنّ ياء شَجِى وعَمِى يَدخلها النصبُ نحو رَأَيْتُ عَمِيًا وشَجِيًا بخلافِ الياء فى الَّذِى فإنّها لا يَدخلها النصبُ بل يلزَمها السكون أبدًا فبانَ الفرق بينهما، وأمّا قولهم ١٠ أنّ الاسم هو الذال وَحْدَها وما زيد عليها تكثيرٌ لها قلنا لو كان كما زعمتم لكان ينبغى أن يُقتصر فى الَّذِى على زيادة حرف واحد كما زِدتم فى ذَا فأمّا زيادةُ أربعة أحرف فهذا ما لا نظيرَ له فى كلامهم على أنّا قد بيّنّا فسادَ كونها زائدةً، وأمّا قولهم الدليل على أنّ الأصل فيهما السكون نحو قول الشاعر

فَظِلْتُ فِى شَرٍّ مِنَ ٱللَّذْ كِيدَا * كَٱللَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فَٱصْطِيدَا

١٥ قلنا لو جاز أن يُستدَلّ بهذه اللغة على أنّ الأصل فيها السكون لجاز لآخَرَ أن يَستدِلّ على أنّ الأصل فيها الحركة باللغات الأُخَر فإنّ فيها أربعَ لغات أحدها الَّذِى بياء ساكنة وهى أفصحُ اللغات والثانية اللَّذِىّ بياء مشدَّدةٍ كما قال الشاعر

وَلَيْسَ ٱلْمَالُ فَٱعْلَمْهُ بِمَالٍ * مِنَ ٱلْأَقْوَامِ إِلَّا لِلَّذِىِّ

٢٠ يُرِيدُ بِهِ ٱلْعَلَاءَ وَيَمْتَهِنْهُ * لِأَقْرَبِ أَقْرَبِيهِ وَلِلْقَصِىِّ

والثالثة اَللَّذِ بكسر الذال من غير ياء كما قال الشاعر

اَللَّذِ لَوْ شَاءَ لَكَانَتْ بَرًّا * أَوْ جَبَلًا أَصَمَّ مُشْمَخِرًّا

والرابعة اَللَّذْ بسكون الذال وبل أَوْلى فإنّ اَللَّذْ بسكون الذال أقلُّ فى الاستعمال من الَّذِى وغيرها من اللغات فإذا لم يُعتبَرِ الأكثر فى الاستعمال ٢٥ فأَوْلى أن لا يُعتبَرِ الأقلّ والله أعلم،

٩٦ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ الاسم من هُوَ وهِىَ الهاء وَحْدَها وذهب البصريّون إلى أنّ الهاء والواوَ من هُوَ والهاء والياء من هِىَ هما الاسمُ بمجموعهما، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا (fol. 215) الدليل على أنّ الاسمَ
٥ هو الهاء وحدَها دون الواو والياء أنّ الواوَ والياء تُحذَفان فى التثنية نحو هُمَا ولو كانتا أصلا لَمَا حُذِفَتَا والذى يدلّ على ذلك أنّهما تُحذَفان فى حالة الإفراد أيضا وتبقى الهاء وحدها قال الشاعر وهو العُجَيْر السَّلُولىّ جاهلىّ

فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ * لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ ٱلْمِلَاطِ نَجِيبُ

أراد بَيْنَا هُوَ وقال الآخر

١٠ بَيْنَاهُ فِى دَارِ صِدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا * حِينًا يُعَلِّلُنَا وَمَا نُعَلِّلُهُ

أراد بَيْنَا هُوَ وقال الآخر

إِذَاهُ سِيمَ ٱلْخَسْفَ آلَى بِقَسَمْ * بِٱللّٰهِ لَا يَأْخُذُ إِلَّا مَا ٱحْتَكَمْ

أراد إذَا هُوَ وقال الآخر

دَارٌ لِسُعْدَى إِذْهِ مِنْ هَوَاكَا

١٥ أراد إذْ هِىَ فحذف الياء فدلّ على أنّ الاسمَ هو الهاء وحدَها وإنّما زادوا الواو والياء تكثيرًا للاسم كَرَاهِيَةً أن يَبْقَى الاسم على حرفٍ واحدٍ كما زادوا الواو فى قولهم ضَرَبْتُهُو وأَكْرَمْتُهُو وإن كانتِ الهاء وَحْدَها هى الاسم فكذلك هاهنا، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّ الواوَ والياء أصلٌ أنّه ضميرٌ منفصلٌ والضمير المنفصل لا يجوز أن يُبْنَى على حرفٍ واحدٍ
٢٠ لأنّه لا بُدَّ من الابتداء بحرفٍ والوقفِ على حرفٍ فلو كان الاسم هو الهاء وحدَها لَكان يؤدّى إلى أن يكون الحرف الواحد ساكنًا متحرّكًا وذلك مُحالٌ فوجب أن تكون الهاء وَحْدَها هى الاسم، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين
٢٢ أمّا قولهم أنّ الواو والياء تُحذَفان فى التثنية نحو هُمَا قلنا أنّ هُمَا ليس بتثنيةٍ على

حد قولك فى زَيْدٍ زَيْدَان وعَمْرٍو عَمْرَان وإنّما هُمَا صيغةٌ مرتجلة للتثنية كأَنْتُمَا
أَلَا ترى أنّه لو كان تثنيةً على حدّ قولهم زَيْدَان وعَمْرَان لقالوا فى تثنيةِ هُوَ
هُوَانِ وفى تثنيةِ أَنْتَ أَنْتَانِ ولكان يجوز أن يَدخُل عليهما الألف واللام
فيقال اَلْهُوَانِ واَلْأَنْتَانِ كما يقال اَلزَيْدَانِ واَلْعَمْرَانِ فلمّا لم يقولوا ذلك
٥ دلّ على أنّها صيغةٌ مرتجلة للتثنية وعلى أنّه لو كان الأمر كما زعمتم فليس لكم
فيه حجّةٌ لأنّ الحرف الأصلىّ قد يُحذَف لعلّةٍ عارضةٍ أَلَا ترى أنّ الياء تُحذَف
فى الجمع فى نحو قولهم قَاضُونَ ورَامُونَ والأصل قَاضِيُونَ ورَامِيُونَ فاستثقلتِ
الضمّة على الياء فحُذفتِ الضمّة عنها فبَقِيَتِ الياء ساكنةً وواوُ الجمع ساكنةٌ
فاجتمع ساكنان وساكنان لا يجتمعان فحُذفتِ الياء لِالْتقاء الساكنَيْن وإن
١٠ كانت أصليّةً لعلّةٍ عارضةٍ فكذلك هاهنا والعلّة هاهنا فى إسقاطهما أنّ الواو
التى قبل الميم فى التثنية والجمع يجب أن تكون مضمومةً والضمّة فى الواو مستثقَلةٌ
فلذلك سقطت وإنّما وجب أن تكون مضمومةً لأنّها لو كُسرت لكان ذلك
مستثقَلاً من وجهَيْن أحدها لأنّه خروجٌ من ضمٍّ الى (fol. 216) كسرٍ وذلك
مستثقَلٌ ولهذا ليس فى الأسماء ما هو على وزن فُعِل إلّا دُئِل اسمُ دُوَيْبَّةٍ ورُئِم
١٥ اسمٌ للسّهِ وهما فى الأصل فعلان نُقِلاَ إلى الاسميّة وحكى بعضهم وُعِلٌ فى الوَعْل
والثانى أنّ الكسرة تُستثقَل على الواو أكثرَ مِن استثقال الضمّة عليها ولهذا
تُضَمُّ لِالْتقاء الساكنَيْن فى نحو قوله اِشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالهُدَى ولا تُكسَر إلّا
على وجهٍ بعيدٍ ولو بَقِيَتِ الواو من هُوَ كما كانت مفتوحةً وقد زِيدَ عليها
الميم والألف لَتُوُهِّمَ أنّها حرفان منفصلان فوجب أن تُغيَّر الحركة التى كانت
٢٠ مُستعمَلةً فى الواحد إلى الضمّ كما غُيِّرت فى أَنْتُمَا ووجب أيضا ذلك فى
أَنْتُمَا لأنّها لو فُتحت أو كُسرت لجاز أن يُتوهَّم أنّها كلمتان منفصلتان فاجتلبوا
حركةً لم تكن فى الواحد لتدلّ على أنّها كلمةٌ واحدةٌ وأجروا جميعَ المضمر فى
التثنية والجمع هذا المجرى وقيل إنّما ضُمّتِ التاء فى التثنية حملا على الجمع
لأنّها فى التقدير كأنّها وَلِيَتِ الواوَ فى أَنْتُمُو وإنّما حُملت التثنية على الجمع
٢٥ ليشترِكا فى ذلك كما اشْتَرَكَا فى الضمير فى نَحْنَ وزِيدت الميم فى التثنية

لوجهَيْن أحدها أنّ التثنيةَ أكثرُ من الواحد وفى المضمرات ما هو على حرف
واحد فكثُر اللفظ كما كثُر العدد فلذلك زِيدَ فى التثنية حرفٌ وحُمل جميع
المضمرات عليه والثانى أنّ القافية فيه إذا كانت مُطلَقةً وحرف الروىّ
مفتوحٌ وُصل بالألف ولهذا يُسمَّى ألفَ الوصل والصلة قال الشاعر
٥ يَا مُرَّ يَا آبْنَ وَاقِعٍ يَا أَنْتَا • أَنْتَ ٱلَّذِى طَلَّقْتَ عَامَ جُعْنَا
وقال الآخر
أَخُوكَ أَخُو مُكَاشَرَةٍ وَضِحْكٍ • وَحَيَّاكَ ٱلْإِلٰهُ وَكَيْفَ أَنْتَا
فلولم يَزِيدوا الميم لَٱلْتَبس الواحد بالتثنية فـزادوا الميم كَرَاهِيَةَ الالتباس
فكانتِ الميم أَوْلى بالزيادة لأنّها من زوائد الأسماء فلذلك كانت أَوْلى
١٠ بالزيادة، وأمّا ما أنشدوه من قول الشاعر
فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَهُ
وبَيْنَاهُ فِى دَارِ صِدْقٍ
وإِذَاهُ سِيمَ ٱلْخَسْفَ
ودَارٌ لِسُعْدَى إِذْهِ مِنْ هَوَاكَا
١٥ فإنّما حُذفتِ الواو والياء لضرورة الشعر كقول الشاعر
فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ • وَلَٰكِ ٱسْقِنِى إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ
أراد وَلٰكِنِ ٱسْقِنِى فحذف النونَ لضرورة الشعر وكقول الآخر
أَصَاحِ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِيضَهُ • كَلَمْعِ ٱلْيَدَيْنِ فِى حَبِيٍّ مُكَلَّلِ
أراد صَاحِبِى فحذف الباء والياء فكذلك هاهنا وبل أَوْلى وذلك من
٢٠ وجهَيْن أحدها أنّ الواو والياء (fol. 217) حرفًا علّةٍ والنونُ من لٰكِنْ والباء
من صَاحِب حرفٌ صحيح والمعتلّ أضعف من الصحيح فإذا جاز حذف الأقوى
لضرورة الشعر فحَذْفُ الأضعف أَوْلى والثانى أنّه قد حذف حرفَيْن للضرورة
وهما الباء والياء من صَاحِبِى وإذا جاز حَذْفُ حرفَيْن للضرورة فحذف حرفٍ
٢٤ واحدٍ أَوْلى، وأمّا قولهم أنّهم زادوا الواو والياء تكثيرًا للاسم كما زادوا الواو

فى ضَرَبْتُهُو قلنا هذا فاسد لأنّ هُوَ ضمير المرفوع المنفصل والهاء فى ضَرَبْتُهُو ضمير المنصوب المتّصل وقد بيّنّا أنّ ضمير المرفوع المنفصل لا يجوز أن يكون على حرفٍ واحدٍ بخلافِ ضمير المنصوب المتّصل لأنّ ضمير المرفوع المنفصل يقوم بنفسه فلا بُدّ من حرفٍ يُبتدَأ به وحرف يُوقَف عليه
٥ بخلافِ ضمير المنصوب المتّصل لأنّه لا يقوم بنفسه ولا يجب فيه ما وجب فى ضمير المرفوع المنفصل والذى يدلّ على أنّها ليست كالواو فى أَكْرَمْتُهُو أنّه لا يلزَم تسكينُها كما يلزَم تسكينها فى أَكْرَمْتُهُو ولا يجوز تحريك الواو فى أَكْرَمْتُهُو كما يجوز فى هُوَ قَائِمٌ ولو كانا بمنزلةٍ لوجب أن يُسَوَّى بينهما فى الحكم والله أعلم .

٩٧ مسئلة

١٠ ذهب الكوفيّون إلى أنّ الياء والكاف فى لَوْلَاىَ لَوْلَاكَ فى موضعِ رفعٍ وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريّين وذهب البصريّون إلى أنّ الياء والكاف فى موضعِ جرٍّ بلَوْلَا وذهب أبو العبّاس المبرّد إلى أنّه لا يجوز أن يقال لَوْلَاىَ ولَوْلَاكَ ويجب أن يقال لَوْلَا أَنَا ولَوْلَا أَنْتَ فيأتى بالضمير
١٥ المنفصل كما جاء به التنزيل فى قوله لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ولهذا لم يأتِ فى التنزيل إلّا منفصلا ، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّ الياء والكاف فى موضعِ رفعٍ لأنّ الظاهرَ الذى قام الياء والكاف مقامَه رُفع بها على مذهبنا وبالابتداء على مذهبكم فكذلك ما قام مقامه ، قالوا ولا يجوز أن يقال هذا يبطل بعَسَى فإنّ عَسَى تَعمَل فى المظهر الرفعَ وفى المكنىّ النصبَ
٢٠ لأنّا نقول الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه أحدها أنّا لا نسلّم أنّها تَنصِب المكنىّ وإنّما هو فى موضعِ رفعٍ بعَسَى فاستُعير للرفع لفظ النصب فى عَسَى كما استُعير لفظ الجرّ فى لَوْلَاىَ ولَوْلَاكَ وإليه ذهب الأخفش من أصحابكم والوجه الثانى أنّ الكاف فى موضع نصب بعَسَى وأنّ اسمَها مضمر فيها وإليه
٢٤ ذهب أبو العبّاس المبرّد من أصحابكم والوجه الثالث أنّا لا نسلّم أنّه فى موضعِ

نصبٍ ولكن لأنّها حُملت على لَعَلَّ فجُعل لها اسمٌ منصوب وخبرٌ مرفوعٌ
وهو هاهنا مقدَّرٌ وإنّما (fol. 218) حُملت على لَعَلَّ لأنّها فى معناها أَلَا ترى أنّ
عَسَى فيها معنى الطَمَع كما أنّ لَعَلَّ فيها معنى الطَمَع، فأمّا لَوْلَا فليس فى حروف
الخفض ما هو بمعناه فيُحمَل عليه فبَانَ الفرق بينهما ولأنّه لو كان المكنىّ فى
٥ موضعِ خفضٍ لَكُنّا نجد اسمًا ظاهرا مخفوضا بلَوْلَا لأنّه ليس فى كلام العرب
حرفٌ يعمل الخفضَ فى المكنىّ دون الظاهر فلو كانت ممّا يَخفِض لَمَا كان
يخلو أن يجىء ذلك فى بعض المواضع أو فى الشعر الذى يأتى بالمستجاز وفى عدم
ذلك دليلٌ على أنّه لا يجوز أن تَخفِض اسمًا ظاهرا ولا مضمرا فدلّ على أنّ
الضمير بعد لَوْلَاكَ فى موضعِ رفعٍ يدلّ عليه أنّ المكنىّ كما يَستوى لفظه فى
١٠ النصب والخفض نحو أَكْرَمْتُكَ ومَرَرْتُ بِكَ فقد يَستوى لفظه أيضا فى الرفع
والخفض نحو قُمْنَا ومرَّ بِنَا فيكون لفظ المكنىّ فى الرفع والخفض واحدًا وإذا
كان كذلك جاز أن تكون الكاف فى موضعِ أَنْتَ رفعًا، قالوا ولا يجوز أن
يقال لو كان الرفع محمولا على الجرّ فى لَوْلَاكَ لَوجب أن يُفصَل بين المكنىّ
المرفوع والمجرور فى المتكلّم كما فُصل بين لفظ المكنىّ المنصوب والمجرور فى
١٥ المتكلّم نحو أَكْرَمَنِى ومرَّ بِى لأنّا نقول النون فى المنصوب لم تَدْخُلْ لتفصل
بين المكنىّ المنصوب والمكنىّ المخفوض وإنّما دخلَتِ النون فى المكنىّ المنصوب
لِاتّصاله بالفعل فلو لم يأتوا بهذه النون لأدّى ذلك إلى أن يُكسَر الفعل لمكان
الياء لأنّ ياء المتكلّم لا يكون ما قبلها إلّا مكسورا والفعلُ لا يدخله الكسر
لأنّه إذا لم يَدْخُلْهُ الجرُّ وهو غيرُ لازمٍ استثقالا له فلَأَنْ لا يَدخُله الكسر الذى
٢٠ هو لازمٌ استثقالا لـه كان ذلك من طريق الأَوْلى وأمّا المكنىّ المخفوض فلم
تَدْخُلْه هذه النونُ لأنّه يَتّصل بالحرف والحرفُ لا يلزَم أن تَدخُل عليه هذه النون
ولَوْلَا حرفٌ فلهذا المعنى لم تَدْخُلْ عليه هذه النون، وأمّا البصريّون فاحتجّوا
بأن قالوا إنّما قلنا أنّ المكنىّ فى لَوْلَاىَ ولَوْلَاكَ فى موضعِ جرٍّ لأنّ الياء
والكاف لا تكونان علامةَ مرفوعٍ والمَصير إلى ما لا نظيرَ له فى كلامهم مُحالٌ
٢٥ ولا يجوز أن يُتَوَهَّمَ أنهما فى موضع نصبٍ لأنّ لَوْلَا حرفٌ وليس بفعلٍ لـه

فاعلٌ مرفوع فيكونَ الضمير فى موضع نصبٍ وإذا لم يكن فى موضع رفعٍ ولا
نصبٍ وجب أن يكون فى موضعِ جرٍّ، قالوا فلا يجوز أن يقال إذا زعمتم أنّ
لَوْلَاَ تخفض الياء والكاف فحروف الخفض لا بدّ أن تتعلق بفعلٍ فبأىّ فعلٍ
تتعلّق لأنّا نقول قد تكون الحروف فى موضع مبتدأ لا تتعلّق بشىء كقولك
٥ بِحَسْبِكَ زَيْدٌ ومعناه حَسْبُكَ قال الشاعر

بِحَسْبِكَ فِى ٱلْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا • بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِىٌّ مُضِرْ

وكقولهم هَلْ مِنْ أَحَدٍ عِنْدَكَ أى هَلْ (fol. 219) أَحَدٌ عِنْدَكَ قال الله تعالى
مَا لَكُمْ مِنْ إِلَاهٍ غَيْرُهُ أى إِلَاهٌ غَيْرُهُ ولهذا كان غَيْرُهُ مرفوعا فى قراءة مَن
قرأ بالرفع فموضعها رفعٌ بالابتداء وإن كانت قد عملَتِ الجرّ وكذلك لَوْلَاَ
١٠ إذا عملتِ الجرّ صارت بمنزلة الباء فى بِحَسْبِكَ ومِنْ فى هَلْ مِنْ أَحَدٍ عِنْدَكَ
ولا فَرْقَ بينهما والصحيح ما ذهب إليه الكوفيّون، وأمّا الجواب عن كلمات
البصريّين أمّا قولهم أنّ الياء والكاف لا تكونان علامةَ مرفوع قلنا لا نسلّم
فإنّه قد يجوز أن تَدخُل علامة الرفع على الخفض أَلَا ترى أنّه يجوز أن يقال
مَا أَنَا كَأَنْتَ وأَنْتَ من علامات المرفوع وهو هاهنـا فى موضعٍ مخفوضٍ
١٥ فكذلك هاهنا الياء والكاف من علامات المخفوض وهما فى لَوْلَاىَ ولَوْلَاكَ
من علامات المرفوع والذى يدلّ على أنّ لَوْلَاَ ليس بحرفِ خفضٍ أنّـه لو
كان حرفَ خفضٍ لكان يجب أن يتعلّق بفعلٍ أو معنى فعلٍ وليس له هاهنا
ما يتعلّق به، قولهم قد يكون الحرف فى موضعِ مبتدأ لا يتعلّق بشىء قلنـا
الأَصل فى حروف الخفض أن لا يجوز الابتداء بها وأن لا تقع فى موضعٍ
٢٠ مبتدأ وإنّما جاز ذلك نادرًا فى حرفٍ زائدٍ دخولُه كخروجِهِ كقولهم بِحَسْبِكَ
زَيْدٌ ومَا جَاءَنِى مِنْ أَحَدٍ لأنّ الحرف فى نيّة الاطّراح إذ لا فائدةَ له أَلَا
ترى أنّ قولك بِحَسْبِكَ زَيْدٌ وحَسْبُكَ زَيْدٌ فى معنًى واحد وكذلك قولك
مَا جَاءَنِى مِنْ أَحَدٍ ومَا جَاءَنِى أَحَدٌ فى المعنى واحد فأمّا الحرف إذا جاء
لمعنًى ولم يكن زائدًا فلا بدّ أن يتعلّق بفعلٍ أو معنى فعلٍ ولَوْلَاَ حرفٌ جاء
٢٥ لمعنى وليس بزائدٍ لأنّه ليس دخوله كخروجه أَلَا ترى أنّك لو حذفتها لبطل

ذلك المعنى الذى دخلتْ من أجله بخلاف الباء فى بِحَسْبِكَ زَيْدٌ ومِنْ فى قولك مَا جَاءَنِى مِنْ أَحَدٍ فبَانَ الفرق بينهما ثمّ لو سلّمنا أنّ الحرف مُطْلَقًا إذا وقع فى موضعِ ٱبتداء لا يتعلّق بشىء فلا نسلّم هاهنا أنّ الحرف فى موضعِ ٱبتداء وقد بيّنّا فسادَ ذلك فيما قبلُ، وأمّا إنكارُ أبى العبّاسِ المبرّدِ
٥ جوازَه فلا وجهَ له لأنّه قد جاء ذلك كثيرا فى كلامهم وأشعارِهم قال الشاعر

وَأَنْتَ ٱمْرُؤٌ لَوْلَاىَ طِحْتَ كَمَا هَوَى * بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ ٱلنِّيقِ مُنْهَوِى

وقال الآخر

أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا * وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنْ

وقال بعض العرب

١٠ لَوْلَاكَ هٰذَا ٱلْعَامَ لَمْ أَحْجُجِ

وأمّا مجىء الضمير المنفصل بعده نحو لَوْلَا أَنَا ولَوْلَا أَنْتَ كما قال تعالى لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ فلا خلافَ أنّه أكثرُ فى كلامهم وأفصحُ وعَدَمُ مجىء الضمير المتّصل فى التنزيل لا يدلّ على عدمِ جوازِهِ أَلَا ترى أنّه لم يأتِ فى التنزيل (fol. 220) تركُ عملِ مَا فى المبتدأ والخبر نحو مَا زَيْدٌ قَائِمٌ ومَا عَمْرٌو
١٥ مُنْطَلِقٌ وإن كانت لغةً جائزةً فصيحةً وهى لغةُ بنى تَمِيمٍ قال الشاعر

رِكَابُ حُسَيْلٍ أَشْهُرَ ٱلصَّيْفِ بُدَّنٌ * وَنَاقَةُ عَمْرٍو مَا يُحَلُّ لَهَا رَحْلُ

وَيَزْعُمُ حِسْلٌ أَنَّهُ فَرْعُ قَوْمِهِ * وَمَا أَنْتَ فَرْعٌ يَا حُسَيْلُ وَلَا أَصْلُ

ثمّ لم يدلّ عدمُ مجيئِها فى التنزيل على أنّها غيرُ جائزةٍ ولا فصيحةٌ فكذلك هاهنا والله أعلم،

---

٢٠ ٩٨ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ الكاف والهاء والياء من إِيَّاكَ وإِيَّاهُ وإِيَّاىَ هى الضمائر المنصوبة وأنّ إِيَّا عِماد وإليه ذهب أبو الحسن بن كَيْسانَ وذهب
٢٢ بعضهم إلى أنّ إِيَّاكَ بكماله هو الضمير وذهب البصريّون إلى أنّ إِيَّا هى الضمير

والكاف والهاء والياء حروفٌ لا موضعَ لها من الإعراب وذهب الخليل بن
أحمدَ إلى أنّ إيّا اسمٌ مضمرٌ أُضيف إلى الكاف والهاء والياء لأنّه لا يُفيد
معنًى بانفراده ولا يقع معرفةً بخلافِ غيره من المضمرات فخُصّ بالإضافة عِوَضًا
عمّا مُنعه ولا يُعلَم اسم مضمر أُضيف غيرُه وذهب أبو العبّاس محمّدُ بن
٥ يَزِيدَ المبرّدُ إلى أنّه اسم مبهم أُضيف للتخصيص ولا يُعلَم اسم مبهم أُضيف غيرُه
وذهب أبو إسحاقَ الزجّاجُ إلى أنّه اسم مظهر خصّ بالإضافة إلى سائر المضمرات
وأنّها فى موضعِ جرٍّ بالإضافة وحُكى أيضا عنِ الخليل بن أحمدَ رحمه الله
أنّه مظهرٌ ناب منابَ المضمر وحُكى عنِ العرب إضافتُه إلى المظهر فى قولهم فى
المَثَل إذا بَلَغَ الرجلُ السِتّينَ فَإِيّاهُ وَإِيّا الشَوَابِّ والذى عليه الأكثرون من
١٠ الفريقَين ما حكيناه عنهما أوّلاً ، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا
ذلك لأنّ هذه الكاف والهاء والياء هى الكاف والهاء والياء التى تكون فى
حال الاتّصال لأنّه لا فَرْقَ بينهما بوجهٍ مـا إلّا أنّها لمّا كانت على حرف
واحدٍ وانفصلت عنِ العامل لم تقُمْ بنفسها فأُتى بإِيّا لتُعمَد الكاف والهاء والياء
عليها إذ لا تقوم بنفسها فصارت بمنزلةِ حرفٍ زائدٍ لا يحُول بين العامل
١٥ والمعمول فيه والذى يدلّ على ذلك تَحاقُ التثنية والجمع لِمَا بعد إيّا ولزومُها
لفظًا واحدًا ، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّ إيّا هى الضمير
دون الكاف والهاء والياء وذلك لأنّا أجمعْنا على أنّ أحدها ضمير منفصل
والضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرفٍ واحدٍ لأنّه لا نظيرَ لـه فى
كلامهم فوجب أن تكون إيّا هى الضمير لأنّ لها نظيرًا فى كلامهم والمَصِير إلى
٢٠ ما له نظيرٌ أولى من المصير إلى ما ليس له نظيرٌ (fol. 221) ولهذا المعنى قلنا
أنّ الكاف والهاء والياء حروفٌ لا موضعَ لها من الإعراب لأنّها لو كانت
معربةً لكان إعرابُها الجرَّ بالإضافة ولا سبيلَ إلى الإضافة هاهنا لأنّ الأسماء
المضمرة لا تُضاف إلى ما بعدها لأنّ الإضافة تزاد للتعريف والمضمرُ فى أعلى
مراتب التعريف فلا يجوز إضافته إلى غيره فوجب أن لا يكون لها موضعٌ
٢٥ من الإعراب ، وأمّا قولُ مَن ذهب مِن البصريّين إلى أنّه مضمر أُضيف

لأنّه لا يُفيد معنًى بانفراده ولم يَقَعْ معرفةً فجاز أن يخصّ بالإضافة فباطلٌ لأن
هذا الضمير ما وقع إلّا معرفةً ولم يَقَعْ قَطُّ نكرةً والذى يدلّ على ذلك أنّ
علامات التنكير لا يحسُن دخولها عليه بل فيها إبهامٌ تُبيِّنه هذه الحروفُ كالتاء
فى أَنْتَ فإنّ الضمير هو أَنْ وهو مبهمٌ والتاء تُبيِّنه فإن كانت مفتوحةً دلّت
٥ على أنّه ضمير المذكّر وإن كانت مكسورةً دلّت على أنّه ضمير المؤنّث فكذلك
هاهنا جُعلت هذه الأحرف مبيِّنةً لذلك الإبهام مع كونه معرفةً لا نكرةً وكما
لا يجوز أن يقال أنّ أَنْ مضاف إلى التاء فكذلك لا يجوز أن يقال أنّ
إيّا مضاف إلى الكاف والهاء والياء وإذا حصلتِ الفائدة بهذه الأحرف لا
على جهة الإضافة ولها نظيرٌ فى كلامهم كان أَوْلى من جَعْلِ الضمير مضافًا
١٠ إليها ولا نظيرَ له فى كلامهم وهذا هو الجواب عن مذهبِ مَن ذهب إلى
أنّه اسم مبهمٌ مضافٌ لأنّ المبهم معرفةٌ والمعرفة لا تضاف لأنّه اسْتُغنى بتعريفه
فى نفسه عن تعريف غيره لأنّ الكَحَل يُغنى عنِ الكُحْل، وأمّا مَن ذهب إلى
أنّه اسمٌ مظهر فباطل لأنّه لو كان الأمر على ما زعم لَمَا كان يُقتصر فيه على
ضربٍ واحدٍ من الإعراب وهو النصب فلمّا اقتُصر فيه على ضربٍ واحدٍ
١٥ من الإعراب وهو النصب دلّ على أنّه اسم مضمر كما أنّه لمّا اقتصر بأَنَا
وأَنْتَ وهُوَ وما أشبهها على ضربٍ واحدٍ من الإعراب وهو الرفع دلّ على
أنّها أسماء مضمرةٌ إذ لا يُعلَم اسمٌ مظهرٌ اقتصر فيه على ضربٍ واحدٍ من
الإعراب إلّا ما اقتصر به من الأسماء على الظرفيّة نحو ذَاتَ مَرَّةٍ وبُعَيْدَاتِ
بَيْنٍ ونوعًا من المصادر نحو سُبْحَانَ ومَعَاذَ وليس إيّا ظرفا ولا مصدرا فيُلْحَقَ
٢٠ بهذه الأسماء، وأمّا ما حُكى عنِ الخليل من قولهم إذا بَلَغَ الرجلُ السِتِّينَ فَإِيَّاهُ
وَإِيَّا الشَوَابِّ فالذى ذكره سيبويه فى كتابه أنّه لم يُسْمَعْ ذلك من الخليل
وإنّما قال وحدّثنى مَن لا أَتّهِمُ عنِ الخليل أنّه سمع أعرابيًّا يقول إذا بَلَغَ
الرجل السِتِّينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَوَابِّ وهى روايةٌ شاذّةٌ لا يُعْتَدُّ بها وكأنّه لمّا
رأى آخِرَه يتغيّر كتغيُّر المضاف والمضاف إليه أجراه مجراه ثمّ هذه الرواية
٢٥ حجّةٌ على من يزعُم أنّه اسمٌ مظهرٌ خصّ بالإضافة إلى المضمرات لأنّه أضاف

إيّا (fol. 222) إلى الثّوابْ وهو اسمٌ مظهـر والذى يدلّ على أنّه ليس بٱسمٍ مظهرٍ أنّه لو كان الأمر كذلك لَوجب أن يجوز أن يقال ضَرَبْتُ إيّاكَ كما يقال ضَرَبْتُ زَيْدًا فلمّا لم يجز ذلك دلّ على أنّه ليس بٱسمٍ مظهـرٍ فأمّـا قول الشاعر

٥ بِٱلْبَاعِثِ ٱلْوَارِثِ ٱلْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ ۞ إِيَّاهُمُ ٱلْأَرْضُ فِى دَهْـرِ ٱلدَّهَارِيرِ

وقول الآخر

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغَتْ إِيَّاكَا

وقول الآخر

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَّى إِ ۞ نَّمَا نَقْتُلُ إِيَّانَـا

١٠ فهو من ضرورة الشعر التى لا يجوز استعمالها فى اختيار الكلام، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّ الكاف والهاء والياء هاهنـا هى التى تكون فى حالة الاتّصال قلنا لا نسلّم فإنّها وإن كانت مثلَها فى اللفظ إلاّ أنّها تخالفها لأنّ الكاف والهاء والياء هاهنا حروفٌ وهناك أسماءٌ وصار هذا كالتاء فى أَنْتَ فإنّها فى اللفظ مثلُ التاء فى قُمْتَ وإن كانت التاء فى أَنْتَ حرفًا

١٥ والتاء فى قُمْتَ ٱسمًا وكما لا يجوز أن يقال أنّ التاء فى أَنْتَ ٱسمٌ لأنّها مثلُ التاء فى قُمْتَ فكذلك هاهنا كما أنّ الاسم المضمر فى أَنْتَ أَنْ وحدها والتاء لمجرّد الخِطاب وليست عمادًا للتاء فكذلك إيّا هى الاسم المضمر وَحْدَها وليست عمادًا للكاف والهاء والياء ثمّ لو كان الأمر كما زعموا لَكان ذلك يؤدّى إلى أن يُعمَد الشىء بما هو أكثر منه وأن يكون الأكثر عمادًا للأقلّ وتبعًا لـه

٢٠ وهذا لا نظيرَ له فى كلامهم، والذى يدلّ على أنّ هذه الكاف والهاء والياء ليست هى التى تكون فى حالة الاتّصال أنّ هذه الأحرفَ هاهنا ضمائرُ منفصلةٌ وتلك ضمائرُ متّصلةٌ والضمائر المنفصلة ينبغى أن يكون لفظها مخالِفًا للفظ الضمائر المتّصلة كما أنّ لفظ المضمرات المرفوعة المنفصلة مخالِفٌ للفظ الضمائر المرفوعة

٢٤ المتّصلة وليس شىءٌ منها معمودًا فكذلك هاهنا، وأمّا استدلالهم على أنّ إيّا

عِماد بلَحاق التثنية والجمع لِمَا بعدها فيبطل بأَنْتَ فإنّا أجمعْنا على أنَّ الضمير منه أنْ والتثنية والجمع يلحقان ما بعده وهو التاء ولا خلافَ أنّ أَنْ ليست عِمادًا للتاء وأنّ التاء ليست هى الضمير فكذلك هاهنا وهذا لأنّ الحروف إذا زِيدت للدلالة على الأشخاص جاز أن تلحقَها علامة التثنية والجمع ٥ لأنّها لمّا كانت دلالةً على المخاطَب والغائب والمتكلّم لم يكن بدٌّ من لَحاقِ علامةِ التثنية والجمع بها على أنّا نقول أنّ إيّاكُمَا وإيّاكُمْ ليس بتثنيةٍ لمُفْرَدٍ ولا جمعٍ على حدّ التثنية والجمع وإنّما إيّاكُمَا صيغةٌ مرتجلة للتثنية وإيّاكُمْ صيغةٌ مرتجلة للجمع وكذلك أَنْتُمَا وأَنْتُمْ ليس بتثنيةٍ ولا جمعٍ على حدّ التثنية والجمع وإنّما أَنْتُمَا صيغةٌ مرتجلة للتثنية وأَنْتُمْ صيغةٌ مرتجلة للجمع وكذلك ١٠ حكمُ (fol. 223) كلِّ اسمٍ مضمرٍ واسمِ إشارةٍ واسمِ صلةٍ وسنُبيّنُ هذا فى اسمِ الصلة مُسْتَقْصًى إن شاء الله تعالى، وأمّا من ذهب إلى أنّه بكماله المضمر فليس بصحيح وذلك لأنّ الكاف فى إيّاكَ بمنزلة التاء فى أَنْتَ والذى يدلّ على ذلك أنّ الكاف فى إيّاكَ تُفيد الخِطاب كما أنّ التاء فى أَنْتَ تفيد الخِطاب وأنّ فتحة الكاف تُفيد خِطاب المذكّر كما أنّ فتحة التاء فى أَنْتَ ١٥ تُفيد خِطاب المذكّر وأنّ كسرة الكاف تفيد خِطاب المؤنّث كما أنّ كسرة التاء تفيد خِطاب المؤنّث فكما أنّ التاء ليست من المضمر الذى هو أَنْ فى أَنْتَ وإنّما هى لمجرّد الخِطاب ولا موضعَ لها من الإعراب فكذلك الكاف ليست من المضمر الذى هو إيّا فى إيّاكَ وإنّما هى لمجرّد الخِطاب ولا موضعَ لها من الإعراب وإذا لم تَكُنِ الكاف فى إيّاكَ من المضمر كما لم تَكُنِ التاء فى ٢٠ أَنْتَ من المضمرِ واستحال أن يقال أنّ أَنْتَ بكماله هو المضمر فكذلك يَستحيل أن يقال أنّ إيّاكَ بكماله هو المضمر والله أعلم،

---

٩٩ مسئلـة

٢٢ ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز أن يقال كنتُ أَظُنُّ أنّ العَقْرَبَ أشَـدُّ

لَسْعَةً من الزُنْبُور فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز أن يقال
فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا ويجب أن يقال فَإِذَا هُوَ هِيَ، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بالحكاية
المشهورة بين الكسائيّ وسيبويه وذلك أنّه لمّا قدم سيبويه على البرامكة فطلب
أن يُجمَع بينه وبين الكسائيّ للمناظَرة حضر سيبويه فى مجلسِ يحيى بن خالدٍ
٥ وعنده وَلَدَاه جَعْفَرٌ والفَضْل ومَن حضر بحُضورهم من الأكابر فأقبل خَلَفٌ
الأحمر على سيبويه قبل حُضور الكسائيّ فسأله عن مسئلةٍ فأجابه سيبويه فقال
له الأحمر أخطأتَ ثمّ سأله عن ثانيةٍ فأجابه فيها فقال له أخطأتَ ثمّ سأله
عن ثالثةٍ فأجابه فيها فقال له أخطأتَ فقال له سيبويه هذا سَوْء أدبٍ قال
الفرّاء فأقبلتُ عليه وقلتُ إنّ فى هذا الرجل عَجَلَةً وحِدّةً ولكن ما تقول فى
١٠ من قال هؤلاء أَبُونَ ومررت بأَبِينَ كيف تقول على مثال ذلك من وَأَيْتُ
وأَوَيْتُ فقدّر فأخطأ فقلت أَعِدِ النظرَ فقدّر فأخطأ فقلت أَعِدِ النظرَ فقدّر
فأخطأ ثلاث مرّات يجيب ولا يصيب فلمّا كثُر ذلك عليه قال لا أُكلّمكما
أو يَحضُر صاحبكما حتّى أُناظِره قال فحضر الكسائى فأقبل على سيبويه فقال
تسئلنى أو أسئلك فقال بل تسئلنى أنت فأقبل عليه الكسائيّ فقال كيف
١٥ تقول كُنْتُ أَظُنُّ أَنّ العَقْرَبَ أَشَدُّ لَسْعَةً من الزُنْبُورِ فَإِذَا هُوَ هِيَ أو فَإِذَا
هُوَ إِيَّاهَا فقال سيبويه فَإِذَا هُوَ هِيَ ولا يجوز النصبُ فقال له الكسائيّ
لحنتَ ثمّ سأله عن مسائلَ من هذا النحو نحو خَرَجْتُ فَإِذَا عَبْدُ اللهِ القائمُ
والقائمَ (fol. 224) فقال سيبويه فى ذلك بالرفع دون النصب فقال الكسائيّ
ليس هذا من كلام العرب العربُ ترفع ذلك كلّه وتنصبه فدفع ذلك
٢٠ سيبويه ولم يُجِزْ فيه النصبَ فقال له يحيى بن خالد قدِ اختلَفتُمَا وأنتما
رئيسَا بلدَيكما فمَن ذا يَحكُم بينكما فقال له الكسائيّ هذه العرب ببابك قدِ
اجتَمعَتْ من كلّ أَوْبٍ ووفدتْ عليك من كل صُقْعٍ وهم فصحاء الناس
وقد قنع بهم أهلُ المصرَيْن وسمع أهل الكوفة والبصرة منهم فيحضُرون
ويُسألون فقال له يحيى وجعفر قد أنصفتَ وأمر بإحضارِهم فدخلوا وفيهم
٢٥ أبو فَقْعَسٍ وأبو زِيادٍ وأبو الجَرّاح وأبو ثَرْوانَ فسُئلوا عنِ المسائل التى

جَرَتْ بين الكسائىّ وسيبويه فوافقوا الكسائىّ وقالوا بقوله فاقبل يحيى على
سيبويه فقال قد تسمع وأقبل الكسائىُّ على يحيى وقال أَصلح الله الوزيرَ إنّه
وفد عليك من بلده مؤمِّلا فإن رأيتَ أن لا تَرُدَّه خائبا فأَمر له بعشرة آلاف
درهم فخرج وتوجَّه نحو فارسَ وأقام هناك ولم يَعُدْ إلى البصرة ، فوَجْهُ الدليل
٥ من هذه الحكاية أنّ العرب وافقت الكسائىّ وتكلّمتْ بمذهبنا وقد حكى أبو
زيدٍ الأنصارىُّ عنِ العرب قد كنت أَظُنُّ أنّ العَقْرَبَ أَشَدُّ لَسْعَةً من الزُّنْبُورِ
فإذا هُوَ إِيَّاهَا مثل مذهبنا فدلّ على صحّةِ ما ذهبنا إليه، وأمّا من جهة
القياس فقالوا إنّما قلنا ذلك لأنّ إِذَا إذا كانت للمفاجأة كانت ظرفَ
مكانٍ والظرفُ يرفع ما بعده وتَعمَل فى الخبر عَمَلَ وَجَدتُّ لأنّها بمعنى وَجَدتُّ
١٠ وقد قال أبو العبّاسِ أحمدُ بن يحيى ثَعْلَبٌ أنّ هُوَ فى قولهم فإذا هُوَ إِيَّاهَا
عِمادٌ ونصبَتْ إِذَا لأنّها بمعنى وَجَدتُّ على ما قدّمناه، وأمّا البصريّون فاحتجّوا
بأن قالوا إنما قلنا أنّه لا يجوز إلّا الرفع لأنّ هُوَ مرفوعٌ بالابتداء ولا بُدَّ
للمبتدأ من خبرٍ وليس هاهنا ما يَصلُح أن يكون خبرا عنه إلّا ما وقع الخلافُ
فيه فوجب أن يكونَ مرفوعا ولا يجوز أن يكون منصوبا بوجهٍ ما فوجب أن
١٥ يقال فإذا هُوَ هِىَ فهُوَ راجعٌ إلى الزنبور لأنّه مذكّرٌ وهِىَ راجعٌ إلى العقرب
لأنّه مؤنّثٌ، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا ما روَوْه عنِ العرب
من قولهم فإذا هُوَ إِيَّاهَا فمن الشاذّ الذى لا يُعْبَأُ به كالجزم بلَنْ والنصب
بلَمْ وما أشبه ذلك من الشواذّ التى تخرُج عنِ القياس على أنّه قد رُوِىَ
أنّهم أُعطوا على متابَعة الكسائىّ جُعْلاً فلا يكون فى قولهم حجّةٌ لتَطرُّق التُهمة فى
٢٠ الموافقة ، وأمّا قولهم أنّ إِذَا إذا كانت للمفاجأة كانت بمنزلة وَجَدتُّ فباطل
لأنّها إن كانت بمنزلة وَجَدتُّ فى العمل فوجب أن يُرفَع بها فاعل ويُنصَب
بها مفعولان كقولهم وَجَدتُ زَيدًا قائِمًا فتَرفع الفاعلَ وتنصب المفعولين، وإن
قالوا (fol. 225) أنّها بمعنى وَجَدتُ ولا تعمل عملها كما أن قولهم حَسْبُكَ زَيْدٌ
بمعنى الأمر وهو اسمٌ وليس بفعلٍ وكقولهم أَحْسِنْ بزيدٍ لفظه لفظ الأمر وهو
٢٥ بمعنى التعجّب وكقولهم رَحِمَ اللهُ فلانًا لفظه لفظ الخبر وهو فى المعنى دعاء

وكقوله تعالى فى قراءةِ مَن قرأ بالرفع لَا تُضَارُّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا لفظه لفظ
الخبر والمراد به النهى وكقوله تعالى فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ أى انتهُوا لفظه لفظ
الاستفهام والمراد به الأمر وكقوله تعالى فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمٰنُ مَدًّا لفظه لفظ الأمر
والمراد به الخبر وكقوله تعالى وَٱلْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ أى لِيُرْضِعْنَ لفظه
٥ لفظ الخبر والمراد به الأمر إلى غير ذلك من الأماكن التى لا تُحْصَى كثرةً
فكذلك نقول نحن هاهنا إذًا بمعنى وَجَدتُ وهى فى اللفظ ظرفُ مكانٍ وظرف
المكان يجب رفعُ المعرفتين بعده فوجب أن يقال فَإِذَا هُوَ هِىَ، وإن قالوا
أنّها تعمل عمل الظرف وعملَ وَجَدتُ فترفع الأوّلَ لأنّها ظرفٌ وتنصب الثانى
على أنّها فعل ينصب مفعولين فباطل لأنّهم إن أعملوها عمل الظرف بقى
١٠ المنصوب بلا ناصب وإن أعملوها عمل الفعل لزمهم وجودُ فاعلٍ ومفعولَيْن
وليس لهم إلى إيجادِ ذلك سبيلٌ، وأمّا قول أبى العبّاس ثَعْلَبٍ أنّ هُوَ فى
قولهم فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا عِمادٌ فباطلٌ عند الكوفيّين والبصريّين لأنّ العماد عند
الكوفيّين الذى يُسمّيه البصريّون الفَصْلَ يجوز حَذْفُه من الكلام ولا يختلّ
معنى الكلام بحَذْفِه ألا ترى أنّك لو حذفتَ العماد الذى هو الفَصْل من
١٥ قولك كَانَ زَيْدٌ هُوَ القَائِمَ فقلت كَانَ زَيْدٌ القَائِمَ لم يختلّ معنى الكلام
بحذفه وكان الكلام صحيحا وكذلك سائر الأماكن التى يقع فيها العماد الذى
هو الفصل يجوز إثباتُه وحذفُه ولو حذفتَه هاهنا من قولهم فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا
لاختلّ معنى الكلام وبطلت فائدتُه لأنّه يَصير فَإِذَا إِيَّاهَا وهذا لا معنَى له
ولا فائدةَ فيه فبطل ما ذهبوا إليه والله أعلمُ،

---

٢٠ ١٠٠ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ ما يُفصَل به بين النَعْت والخبر يسمّى عِمَادًا
وله موضعٌ من الإعراب وذهب بعضهم إلى أنّ حُكْمَه حكمُ ما قبله وذهب
٢٢ بعضهم إلى أنّ حكمَه حكمُ ما بعده وذهب البصريّون إلى أنّه يسمّى فَصْلاً

لأنّه يَفصل بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعًا لنعت الاسم لِيَخرُج
من معنى النعت كقولك زَيْدٌ هُوَ العَاقِلُ ولا موضعَ له من الإعراب، أمّا
الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّ حكمَه حكمُ ما قبله لأنّه توكيدٌ لِمَا
قبله فتنزّل منزلةَ النَفْس إذا كانت توكيدا وكما أنّك إذا قلت جَاءَنِى زَيْدٌ
٥ نَفْسُهُ كان (fol. 226) نَفْسُهُ تابعًا لزَيْد فى إعرابه فكذلك العِماد إذا قلت
زَيْدٌ هُوَ العَاقِلُ يجب أن يكون تابعًا فى إعرابه، وأمّا من ذهب إلى أنّ
حكمَه حكمُ ما بعده قال لأنّه مع ما بعده كالشىء الواحد فوجب أن يكون
حكمه بمثل حكمه، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا أنّه لا موضعَ له من
الإعراب لأنّه إنّما دخل لمعنًى وهو الفصل بين النعت والخبر ولهذا سُمّى
١٠ فَصْلًا كما تدخل الكاف للخطاب فى ذٰلِكَ وتِلْكَ وتُثنَّى وتُجمَع ولا حظَّ لها فى
الإعراب وما التى للتوكيد ولا حظَّ لها فى الإعراب فكذلك هاهنا، وأمّا
الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّه توكيدٌ لِمَا قبله فتنزّل منزلةَ
النَفْس فى قولهم جَاءَنِى زَيْدٌ نَفْسُهُ قلنا هذا باطل لأنّ المكنىّ لا يكون تأكيدا
للمظهر فى شىء من كلامهم والمَصير إلى ما ليس له نظيرٌ فى كلامهم لا يجوز
١٥ أن يُصارَ إليه وأمّا قولهم أنّه مع ما بعده كالشىء الواحد قلنا هذا باطل أيضا
لأنّه لا تعلُّقَ له بما بعده لأنّه كناية عمّا قبله فكيف يكون مع ما بعده كالشىء
الواحد والله أعلم،

١٠١ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ الاسم المُبْهَمَ نحو هٰذَا وذَاكَ أعرفُ من الاسم
٢٠ العَلَمِ نحو زَيْد وعَمْرو وذهب البصريّون إلى أنّ الاسم العَلَمَ أعرفُ من الاسم
المبهم واختلفوا فى مراتب المعارف فذهب سيبويه إلى أنّ أعرف المعارف
الاسم المضمر لأنه لا يُضمَر إلّا وقد عُرِف ولهذا لا يَفتقر إلى أن يُوصَف
٢٢ كغيره من المعارف ثمّ الاسم العلم لأنّ الأصل فيه أن يُوضَع على شىء لا يقع

على غيره من أُمّته ثمّ الاسم المبهم لأنّه يُعرَّف بالعين وبالقلب ثمّ مـا عُرِّف بالألف واللام لأنّه يعرّف بالقلب فقط ثمّ ما أُضيف إلى أحد هذه المعارف لأنّ تعريفه من غيره وتعريفه على قدرِ ما يُضاف إليه وذهب أبو بكرِ بن السرّاج إلى أنّ أعرفَ المعارف الاسم المبهم ثمّ المضمر ثمّ العَلَم ثمّ ما فيه الألف
٥ واللام ثمّ ما أُضيف إلى أحد هذه المعارف وذهب أبو سَعيدٍ السيرافىّ إلى أنّ أعرف المعارف الاسم العَلَم ثمّ المضمر ثمّ المبهم ثمّ ما عُرِّف بالألف واللام ثمّ ما أُضيف إلى أحد هذه المعارف، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّ الاسم المبهم أعرفُ من الاسم العَلَم وذلك لأنّ الاسم المبهم يُعرَّف بشيئَيْن بالعين وبالقلب وأمّا الاسم العَلَم فلا يُعرَّف إلّا بالقلب وَحْدَه ومـا
١٠ يُعرَّف بشيئَيْن ينبغى أن يكون أعرفَ ممّا يُعرَّف بشىء واحد، قالوا والذى يدلّ على صحّةِ ذلك أنّ الاسم العلم يَقبَل التنكير ألَا ترى أنّك تقول مَرَرْتُ بزيْدٍ الظَريفِ وزَيْدٍ آخَرَ ومَرَرْتُ بِعَمْرٍو العَاقِلِ وعَمْرٍو آخَرَ وكذلك إذا ثنّيْت الاسم العلم أو جمعتَه نكّرتَه نحو زَيْدَانِ والزَيْدَانِ وعَمْرَانِ والعَمْرَانِ وزَيْدُونَ والزَيْدُونَ وعَمْرُونَ (fol. 227) والعَمْرُون فتَدخل عليه الألف واللام
١٥ فى التثنية والجمع ولا تَدخلان إلّا على النكرة فدلّ على أنّه يَقبل التنكير بخلاف الاسم المبهم فإنّه لا يقبل التنكير لأنّك لا تَصفه بنكرةٍ فى حالٍ من الأحوال ولا تَنكّره فى التثنية والجمع فتدخل عليه الألف واللام فتقول الهَاذَانِ فدلّ على أنّه لا يَقبل التنكير وما لا يَقبل التنكير أعرفُ ممّا يقبل التنكير فتنزّل منزلةَ المضمر وكما أنّ المضمر أعرفُ من الاسم العلم فكذلك المبهم، وأمّا
٢٠ البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّ الاسم العَلَمَ أعرفُ من المبهم لأنّ الأصل فى الاسم العلم أن يُوضَع لشىء بعينه لا يقع على غيره من أُمّته وإذا كان الأصل فيه أن لا يكون لـه مشارِكٌ أشبهَ ضميرَ المتكلّم وكما أنّ ضميرَ المتكلّم أعرفُ من المبهم فكذلك ما أشبهه والذى أَذْهَبُ إليه ما ذهب إليه الكوفيّون، وأمّا الجواب عن كلمات البصريّين أمّا قولهم أنّ الأصل فى
٢٥ الاسم العلم أن يُوضَع لشىء بعينه لا يقع على غيره قلنا وكذلك الأصل فى

جميع المعارف ولهذا يقال حدّ المعرفة ما خصّ الواحدَ من الجنس وهذا
يَشتمِل على جميع المعارف لا على الاسم العلم دون غيره على أنّا نسلّم أنّ
الأصل فى الاسم العلم ما ذكرتموه إلّا أنّه قد حصل فيه الاشتراك وزال
عن أصلِ وَضْعِه ولهذا افتقر إلى الوصف ولو كان باقِيًا على الأصل لَمَا
٥ افتقر إلى الوصف لأنّ الأصل فى المعارف أن لا يُوصَف لأنّ الأصل فيها
أن يقع لشىء بعينه فلمّا جاز فيه الوصف دلّ على زَوال الأصل فلا يجوز
أن يُحمَل على المضمر الذى لا يزول عنِ الأصل ولا يَفتقِر إلى الوصف فى
أنّه أعرفُ من المبهم والله أعلم ،

١٠٢ مسئلة

١٠ ذهب الكوفيّون إلى أنّ أَيُّهُمْ إذا كان بمعنَى الّذِى وحُذف العائد من
الصلة معربٌ نحو قولهم لَأَضرِبَنّ أَيَّهُمْ أَفْضَلُ وذهب البصريّون إلى أنّه
مبنىٌّ على الضمّ وأجمعوا على أنّه إذا ذُكر العائد أنّه معرب نحو قولهم
لَأَضْرِبَنَّ أَيَّهُمْ هُوَ أَفْضَلُ وذهب الخليل بن أحمدَ إلى أنّ أَيّهم مرفوعٌ بالابتداء
وأَفْضَلُ خبره ويَجعل أَيُّهُمْ استفهامًا ويحمله على الحكاية بعد قولٍ مقدَّرٍ
١٥ والتقدير عنده لَأَضْرِبَنّ اَلّذِى يُقالُ لَهُ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ قال الشاعر

وَلَقَدْ أَبِيتُ مِنَ ٱلْفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ * فَأَبِيتُ لَا حَرِجٌ وَلَا مَحْرُومُ

أى فأبيت لا يقال لى هذا حَرِجٌ ولا محروم وحَذْفُ القول فى كتاب الله
تعالى وكلام العرب أكثرُ من أن يُحصَى وذهب يونسُ بن حَبيب البصرىُّ
إلى أنّ أَيُّهُمْ مرفوع بالابتداء وأَفْضَلُ خبره ويَجعل أَيّهم استفهامًا ويُعلِّق
٢٠ لَأَضرِبنّ عنِ العمل فى أَيُّهُمْ فينزِّل الفعل المؤثِّر منزلةَ أفعال القلوب (fol. 228)
نحو عَلِمْتُ أَيُّهُمْ فِى الدَّارِ، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّه
معرب منصوب بالفعل الذى قبله أنّه قد جاء ذلك فى كتاب الله تعالى
٢٢ وكلام العرب قال الله تعالى ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى

ٱلرَّحْمٰنِ عُتِيًّا بالنصب وهى قراءة هرونَ القارئ ومُعاذٍ الهَرّاء ورواية عن
يعقوبَ قالوا ولا يجوز أن يقال أنّ القراءة المشهورة بالضمّ هى حجّةٌ عليكم
لأنّا نقول هذه القراءة لا حجّةَ لكم فيها لأنّ الضمّة فيها ضمّةُ إعرابٍ لا ضمّةُ
بناء فإنّ أَيُّهُمْ مرفوع لأنّه مبتدأٌ وذلك من وجهين أحدها أنّ قوله لَنَنْزِعَنَّ
٥ عمِل فى مِنْ وما بعدها وأكتفى الفعل بما ذُكر معه كما تقول قتلْتُ مِن كلِّ
قبيلٍ وأكلتُ من كلِّ طعامٍ فيكتفى الفعل بما ذُكر معه فكذلك هاهنا عمل
الفعل فى الجارّ والمجرور وأكتفى بذلك ثم آبتدأ فقال أَيُّهُمْ أَشَدُّ فرفع أَيُّهُمْ
بأَشَدَّ كما رفع أَشَدّ بأَيُّهُمْ على ما عُرف من مذهبنا والوجه الثانى أنّ الشيعة
معناها الأعوان وتقدير الآية لَنَنْزِعَنَّ مِن كلِّ قومٍ شايَعوا فتنظَروا أَيُّهُمْ أَشدُّ
١٠ على الرحمنِ عُتِيًّا والنظر من دلائل الاستفهام وهو مقدَّرٌ معه وأنت لو قلت
لَأَنْظُرَنَّ أَيُّهُمْ أَشَدُّ لكان النظر معلّقًا لأنّ النظر والمعرفة والعلم ونحوهُنّ من
أفعال القلوب وأفعالُ القلوب يَسقُط عَمَلُهنّ إذا كان بعدهُنّ آستفهامٌ فدلّ
على أنّه مرفوع لأنّه مبتدأٌ، والذى يدلّ على صحّةِ ما ذهبنا إليه ما حكاه أبو
عُمَرَ الجَرْمىُّ أنّه قال خرجت من الخندق يعنى خندق البصرة حتى صِرْتُ
١٥ إلى مكّةَ لم أَسْمَعْ أحدًا يقول اِضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ اى كلُّهم ينصبون وكذلك
لم يُرْوَ عن أحدٍ من العرب اِضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ بالضمّ فدلّ على صحّةِ ما
ذهبنا إليه، والذى يدلّ على فسادِ قولِ مَن ذهب إلى أنّه مبنىّ على الضمّ أنّ
المفرد من المبنيّات إذا أُضيف أُعرب نحو قَبْلَ وبَعْدَ فصارتِ الإضافة تُوجِب
إعرابَ الاسم وأىُّ إذا أُفردت أُعربت فلو قلنا أنّها إذا أُضيفت بُنيت
٢٠ لكان هذا نقضًا للأصول وذلك مُحالٌ، وأمّا البصريّون فآحتجّوا بأن قالوا
إنّما قلنا أنّها مبنيّة هاهنا على الضمّ وذلك لأنّ القياس يقتضى أن تكون
مبنيّةً فى كلِّ حالٍ لوقوعِها موقعَ حرف الجزاء والاستفهام والاسم الموصول
كما بُنيت مَنْ ومَا لذلك فى كلِّ حالٍ إلاّ أنّهم أعربوها حملا على نظيرها
وهو بَعْضٌ وعلى نقيضها وهو كُلٌّ وذلك على خلاف القياس فلمّا دخلها
٢٥ نقصٌ بحذف العائد ضُعّفت فرُدّت إلى أصلها من البناء على مقتضى القياس

كما أنّ مَا فى لغةِ أهل الحجاز لمّا كان القياس يقتضى أن لا تعمل إذا تقدم خبرها على اسمها أو دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر رُدَّ إلى ما (fol. 229 يَقتضِيهِ القياس من بُطلانِ عملها فكذلك هاهنا لمّا كان القياس يقتضى أن تكون مبنيّةً لمّا حذف منها العائد رُدّت إلى ما يقتضيه القياس من البناء

٥ يدلّ عليه أنّ أَيّهُمْ استُعملتِ استعمالا لم تُستَعْمَلْ عليه أخواتُها من حذف المبتدأ معها تقول اِضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ تريد أَيّهمْ هُوَ أَفْضَلُ ولو قلت اِضْرِبْ مَنْ أَفْضَلُ وكُلْ مَا أَطْيَبُ تريد مَنْ هُوَ أَفْضَلُ ومَا هُوَ أَطْيَبُ لم يَجُزْ فلمّا خالفتْ أَىٌّ أخواتَها فيما ذكرناه زال تكمّنها لأنّ كلّ شىء خرج عن بابه زال تكمّنه فوجب أن تُبنى إذا استُعملت على خلافِ ما استُعمل عليه أخواتُها كما

١٠ أنّ يَا أَللّٰهُ لمّا خالفتْ سائرَ ما فيه الألف واللام لم يحذِفوا ألفَه وكذلك لَيْسَ لمّا لم تَتَصَرَّفْ تصرُّفَ الفعل تُركت على هذه الحال ألَا ترى أنّ أصلَ لَيْسَ لَيِس مثل صَيِدَ البَعِيرُ وصَيِدَ البعير يجوز فيه التخفيف فيقال صَيْدَ البعير ويجب فى لَيْسَ التخفيف ولا يجوز أن يُؤْتَى به على الأصل كما جاز أن يُؤْتَى بصَيِدَ على الأصل لأنّ لَيْسَ لم تَتَصَرَّفْ تصرُّفَ الفعل بخلاف صِيدَ ويدلّ عليه أيضا أنّك

١٥ لو قلت صَيِدتَ يَا بعيرُ لَوجب أن تَرُدَّ الفعلَ إلى أصله من الكسر ولو قلت لَيِسْتُ لم يجز رَدُّه إلى الأصل كلّ ذلك لمخالَفَته الفعلَ فى التصرُّف وخروجِه عن مشابَهَة نظائره فكذلك هاهنا لمّا خالفت سائرَ أخواتها وخرجتْ عن مشابهَة نظائرها وجب بناؤُها وإنّما وجب بناؤُها على الضمّ لأنّهم لمّا حذفوا المبتدأ من صلتها بنَوْها على الضمّ لأنّه أقوى الحركات والذى يدلّ على صحّةِ هذا

٢٠ التعليل وأنّهم إنّما بنوها لحَذف المبتدأ أنّا أجمعْنا على أنّهم إذا لم يحذِفوا المبتدأ أعربوها ولم يبنوها فقال ضَرَبْتُ أَيَّهُمْ هُوَ فِى الدَّارِ بالنصب وإنّما حسُن حذف المبتدأ من صلة أىّ ولم يحسن حذفُه مع غيرها من أخواتها لأنّ أىّ لا تنفكّ عنِ الإضافة فيَصير المضاف إليه عوضًا عن حذف المبتدأ بخلاف غيرها من أخواتها فلهذا حسُن الحذف مع أىّ دون سائر أخواتها،

٢٥ وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا احتجاجهم بقراءةِ مَن قرأ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ

مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ بالنصب فهى قراءةٌ شاذّةٌ جاءت على لغةٍ شاذّةٍ لبعض العرب ولم يَقَعِ الخلاف فى هذه اللغة ولا فى هذه القراءة وإنّما وقع الخلاف فى اللغة الفصيحة المشهورة والقراءةُ المشهورة التى عليها قراءةُ قَرَأَة الأمصار أَيُّهُمْ بالضمّ وهى حجّةٌ عليهم، قولهم أنّ الضمّةُ فيها ضمّةُ إعرابٍ لا ضمّة بناء وأنّه

٥ مرفوع لأنّه مبتدأٌ لأنّ قوله لَنَنْزِعَنَّ عمِل فى مِنْ وما بعدها واكتفى الفعل بما ذُكر معه كقولهم قَتَلْتُ مِنْ كُلِّ قَبِيلٍ قلنا هذا خلافُ الظاهر لأنّ قوله (fol. 230) لَنَنْزِعَنَّ فعلٌ مُتَعَدٍّ فلا بُدَّ أن يكون له مفعول إمّا مظهر أو مقدّر وأَيُّهُمْ يصلُح أن يكون مفعولا وهو ملفوظ به مظهر فكان أَوْلى من تقديرِ مفعولٍ مقدّرٍ، وأمّا قولهم أنّ تقدير الآية فَتَنَظَّرُوا أَيُّهُمْ أَشَدُّ قلنا وهذا أيضا

١٠ خلاف الظاهر لأنّه ليس فى اللفظ ما يدلّ على تقدير هذا الفعل وقوله لَنَنْزِعَنَّ فعلٌ يصلُح أن يكون أَيُّهُمْ مفعولا له فكان أَوْلى من تقديرِ فعلٍ لا دليلَ يدلّ عليه ولا حاجةَ إليه، وأمّا ما حُكى عن أبى عُمَرَ الجَرْمِىّ أنّه قال خرجت من الخندق فلم أَسْمَعْ أحدا يقول ضَرَبْتُ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ قلنا هذا يدلّ على أنّه ما سمِع أَيُّهُمْ بالضمّ وقد سمِعه غيرُه والذى يدلّ على صحّة هذ

١٥ اللغة ما حكاه أبو عمرٍو الشَّيْبانىّ عن غسّانَ وهو أحدٌ من تُؤْخَذ عنه اللغة من العرب أنّه أنشد

إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ * فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

برفعِ أيّهم فدلّ على أنّها لغةٌ منقولة صحيحة لا وجهَ لإنكارها، وأمّا قولهم أنّ المفرد من المبنيّات إذا أُضيف أُعرب وأىٌّ إذا أُفردت أُعربت فلو

٢٠ قلنا إذا أُضيفت بُنيت لَكان هذا نقضًا للأصول قلنا هذا باطل لأنّ الإضافة إنّما تَرُدّ الاسمَ إلى حال الإعراب إذا استحقّ البناء فى حال الإفراد فأمّا إذا كان المُوجِبُ للبناء فى حال الإضافة لم تَرُدّ الإضافةُ ذلك الاسمَ إلى الإعراب ألَا ترى أنّ لَدُنْ فى جميع لغاتها لمّا استحقّتِ البناء فى حال الإضافة لم تَرُدّها الإضافةُ إلى الإعراب فكذلك هاهنا وفى لَدُنْ ثمانى لغاتٍ وهى لَدُنْ ولَدَنْ

٢٥ ولَدَا ولَدُ ولَدْن ولُدْن ولَدْ ولُدْ وكلّها مبنيّةٌ على ما بيّنّا، وأمّا ما ذهب إليه

الخليل من الحكاية فبعيدٌ فى اختيار الكلام إنّما يجوز مثله فى الشعر ألَا ترى أنّه لو جاز مثل هذا لجاز أن يقال اِضْرِبِ الفاسقُ الخبيثُ بالرفع أى اِضْرِب الذى يُقَالُ له الفاسقُ الخبيثُ ولا خلافَ أنّ هذا لا يقال بالإجماع، وأمّا قولُ يُونُسَ فضعيف لأنّ تعليقَ اِضْرِبْ ونحوِهِ من الأفعال لا يجوز لأنّه فعلٌ ٥ مؤثّر فلا يجوز إلغاءه وإنّما يجوز أن تُعلَّق أفعال القلوب عن الاستفهام وهذا ليس بفعلٍ من أفعال القلوب فكان هذا القول ضعيفا جِدًّا والله أعلم،

١٠٢ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ هٰذَا وما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى اَلَّذِى والأسماء الموصولة نحو هٰذَا قَالَ ذَاكَ زَيْدٌ أى اَلَّذِى قَالَ ذَاكَ زَيْدٌ ١٠ وذهب البصريّون إلى أنّه لا يكون بمعنى اَلَّذِى وكذلك سائرُ أسماء الإشارة لا تكون بمعنى الأسماء الموصولة، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا ذلك لأنّه قد جاء ذلك فى كتاب الله تعالى وكلام العرب قال الله تعالى ثُمَّ (fol. 231) أَنْتُمْ هٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ والتقدير فيه ثُمَّ أَنْتُمُ ٱلَّذِينَ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ فأَنْتُمْ مبتدأ وهٰؤُلَاءِ خبره وتَقْتُلُونَ صلةُ هٰؤُلَاءِ وقال تعالى هَا أَنْتُمْ ١٥ هٰؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِى ٱلْحَيٰوةِ ٱلدُّنْيَا والتقدير فيه هَا أَنْتُمُ ٱلَّذِينَ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فأَنْتُمْ مبتدأ وهٰؤُلَاءِ خبره وجَادَلْتُمْ صلةُ هٰؤُلَاءِ وقال تعالى وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى والتقدير فيه مَا ٱلَّتِى بِيَمِينِكَ فمَا مبتدأ وتِلْكَ خبره وبِيَمِينِكَ صلة تِلْكَ ثمّ قال ابن مفرّغٍ

عدَسْ مَا لِعبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ * أَمِنْتِ وَهٰذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

٢٠ يريد وَٱلَّذِى تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ فدلّ على أنّ أسماء الإشارة تكون بمعنى الأسماء الموصولة عَدَس زَجْر البَغْل وهو هاهنا اسمٌ لبَغْلَة ابن مفرّغٍ وعَبَّادٌ اسمُ والى سِجِسْتَانَ حينئذٍ وكان قد حبسه ثمّ أطلقه فركب البغلة وجلس يُنشِد هذا

البيت وكان الخليل يزعم أنّ عَدَسا كان رجلا عَنِيفا بالبغال فى أيّام سُلَيْمٰنَ ابن داودَ فإذا قيل لها عَدَسْ آنزعجَتْ وهذا ما لا يُعرَف فى اللغة، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا ذلك لأنّ الأصل فى هٰذَا وما أشبهه من أسماء الإشارة أن يكون دالاًّ على الإشارة والّذِى وسائرُ الأسماء الموصولة
٥ ليست فى معناها فينبغى أن لا يحمل عليها وهذا تمسُّكٌ بالأصل واستصحاب الحال وهو من جملة الأدِلّة المذكورة فمَنِ ادّعَى أمرًا وراء ذلك بقى مُرْتَهنًا بإقامة الدليل ولا دليلَ لهم يدلّ على ما آدّعَوه، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قوله تعالى ثُمَّ أَنْتُمْ هٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ فلا حجّةَ لكم فيه من ثلاثة أوجه أحدها أن يكون هٰؤُلَاءِ باقِيًا على أصله من كَوْنِهِ آسمَ إشارةٍ
١٠ وليس بمعنَى الّذِى كما زعمتم ويكون فى موضعِ نصبٍ على الاختصاص والتقدير فيه أَعْنِي هٰؤُلَاءِ كما قال عليه السلام سَلْمانُ مِنّا أَهْلَ ٱلْبَيْتِ فنصب أَهْل على الاختصاص والتقدير فيه أَعْنِى أهلَ البيت وخبرُ أَنْتُمْ هٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ والوجه الثانى أن يكون هٰؤُلَاءِ تأكيدًا لأَنْتُمْ والخبر تَقْتُلُونَ ثمّ هٰذَا لا يَستقيم على أصلكم فإنّ تَقْتُلُونَ عندكم فى موضعِ نصبٍ لأنّه خبر التقريب وخبر
١٥ التقريب عندكم منصوب كقولهم هٰذَا زَيْدٌ القَائِمَ بالنصب وهٰذَا زَيْدٌ قَائِمًا ولو كان صلةً لَمَا كان له موضعٌ من الإعراب وعندنا أنّه يحتمل أن يكون فى موضعِ نصبٍ على الحال والوجه الثالث أن يكون هٰؤُلَاءِ منادًى مفردا والتقدير فيه ثُمَّ أَنْتُمْ يَا هٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ وتَقْتُلُونَ هو الخبر ثمّ حُذف حرف النداء كما قال تعالى يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هٰذَا وكما قال تعالى يُوسُفُ أَيُّهَا
٢٠ ٱلصِّدِّيقُ وحَذْفُ (fol. 232) حرفِ النداء كثير فى كلامهم وهذا هو الذى ذكرناه هو الجواب عنِ احتجاجِهِم بقوله تعالى هَا أَنْتُمْ هٰؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ وأمّا قوله تعالى ومَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى فلا حجّةَ لهم فيه لأنّ تِلْكَ معناها الإشارةُ وليست بمعنَى الّتِى والتقدير فيه أَىُّ شَىْءٍ هٰذِهِ بِيَمِينِكَ وتِلْكَ بمعنى
٢٥ هٰذِهِ كما يكون ذَلِكَ بمعنَى هٰذَا قال الله تعالى الٓمٓ ذَلِكَ ٱلْكِتَابُ أى هٰذَا

ٱلْكِتَابُ ثم قال الشاعر وهو خُفافُ بن نَدْبَةَ

أَقُولُ لَهُ وَٱلرُّمْحُ يَأْطِرُ مَتْنَهُ * تَأَمَّلْ خُفَافًا إِنَّنِي أَنَا ذٰلِكَا

أى هٰذَا والجارُّ والمجرور فى قوله تعالى بِيَمِينِكَ فى موضعِ نصبٍ على الحال كأنّه قال أىُّ شَيْءٍ هٰذِهِ كَائِنَةً بِيَمِينِكَ وأمّا قول الشاعر

٥ وَهٰذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

فلا حجّةَ لهم فيه لأنّ تَحْمِلِينَ فى موضع الحال كأنّه قال وَهٰذَا مَحْمُولاً طَلِيقٌ ويحتمل أيضا أن يكون قد حُذف الاسم الموصول للضرورة ويكون التقدير وَهٰذَا ٱلَّذِى تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ وحَذْفُ الاسم الموصول يجوز فى الضرورة قال الشاعر

١٠ لَكُمْ مَسْجِدَا ٱللهِ ٱلْمَزُورَانِ وَٱلْحَصَى * لَكُمْ قِبْصُهُ مِنْ بَيْنَ أَثْرَى وَأَقْتَرَا

أراد مَنْ أَثْرَى وَمَنْ أَقْتَرَا فحذف للضرورة فكذلك هاهنا على أنّه يجوز عندكم حذف الاسم الموصول فى غير ضرورة الشعر ولهذا ذهبتم إلى أنّ التقدير فى قوله تعالى مِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ مَنْ يُحَرِّفُونَ فحذف مَنْ وهو الاسم الموصول وكذلك ذهبتم إلى أنّ التقدير فى قوله تعالى كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ

١٥ أَسْفَارًا أى ٱلَّذِى يَحْمِلُ أَسْفَارًا وإذا جاز هذا عندكم فى القرآن ففى ضرورة الشعر أَوْلى فلا يكون لهم فيه حجّةٌ والله أعلم،

---

١٠٤ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ الاسم الظاهر إذا كانت فيه الألف واللام وُصِلَ كما يُوصَل ٱلَّذِى وذهب البصريّون إلى أنّه لا يُوصَل، أمّا الكوفيّون

٢٠ فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا ذلك لأنّه قد جاء ذلك فى كلامهم واستعمالهم قال الشاعر

لَعَمْرِى لَأَنْتَ ٱلْبَيْتُ أُكْرِمُ أَهْلَهُ * وَأَقْعُدُ فِى أَفْيَائِهِ بِٱلْأَصَائِلِ

فقوله لَأَنْتَ مبتدأ وٱلْبَيْتُ خبره وأُكْرِمُ صلة الخبر الذى هو البَيْتُ وهذا كثيرٌ
فى استعمالهم، وأمّا البصريّون فٱحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه لا يجوز ذلك
لأنّ الاسم الظاهر يدلّ على معنًى مخصوصٍ فى نفسه وليس كالّذى لأنّه لا
يدلّ على معنًى مخصوصٍ إلّا بصلةٍ تُوضِحُه لأنّــه مبهمٌ وإذا لم يكن فى معناه
٥ فلا يجوز أن يُقام مقامَه، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا احتجاجهم
بقولــه

لَعَمْرِى لَأَنْتَ ٱلْبَيْتُ أُكْرِمُ أَهْلَهُ

فلا حجّةَ لهم فيه من وجهَيْن أحدهما أن يكون البَيْتُ خبر المبتدأ الذى هو
أَنْتَ وأُكْرِمُ خبرٌ آخَرُ كما تقول هٰذَا حُلْوٌ حَامِضٌ فحُلْوٌ خبر المبتدأ الذى هو
١٠ هٰذَا وحَامِض خبرٌ آخَرُ والمعنى أنّه قد جمع الطَعْمَيْن ونحوه قول الشاعر

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهٰذَا بَتِّى ‏* مُصَيِّفٌ مُقَيِّظٌ مُشَتِّى
تَخِذْتُــهُ مِنْ نَعَجَاتٍ سِتِّ ‏* سُودٍ جِعَادٍ مِنْ نِعَاجِ ٱلدَّشْتِ

فبَتّى خبر المبتدأ الذى هو هَذَا ومُصَيِّفٌ خبرٌ ثانٍ ومُقَيِّظٌ خبرٌ ثالث ومُشَتِّى
خبرٌ رابع وإذا جاز أن يكون له أربعة أخبارٍ جاز أن يكون له خبرَان
١٥ والوجه الثانى أن يكون البَيْتُ مبهمًا لا يدلّ (fol. 233) على معهودٍ وأُكْرِمُ
وصفٌ له فكأنّه قال لَأَنْتَ بَيْتٌ أُكْرِمُ أَهْلَهُ كما يقال إنّى لَآمُرُ بالرجل غيرِك
ومثلِك وخيرٍ منك فيكون غيرِك ومثلِك وخيرٍ منك وهى نكراتٌ أوصافًا
للرجل لأنّه لمّا كان مبهما لا يدلّ على معهودٍ فكأنّه قال إنّى لَآمُرُ برجلٍ
غيرِك ومثلِك وخيرٍ منك كما قال الشاعر

٢٠ وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلاً ‏* وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ ٱلْأَوْبَرِ

أراد بَنَاتِ أَوْبَرٍ وهى ضرب من الكَمْأَة وقد جاء هذا فى النحو فى كلامهم
وأشعارهم ويحتمل أيضا أن يكون التقدير فيه لَأَنْتَ ٱلْبَيْتُ ٱلَّذِى أُكْرِمُ
أَهْلَهُ فحذف الاسم الموصول للضرورة على ما بيّنّا قبلُ وإذا كان يحتمل هذه
٢٤ الوجوه من الاحتمالات بطل الاحتجاج به فلا يكون فيه حجّةٌ والله أعلم،

١٠٥ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ همزة بَيْنَ بَيْنَ ساكنةٌ وذهب البصريّون إلى أنّها متحرِّكةٌ، أمّا الكوفيّون فٱحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّها ساكنةٌ أنّ همزةَ بين بين لا يجوز أن تَقَعَ مبتدأةً ولو كانت متحرِّكةً لجاز أن تَقَعَ مبتدأةً
٥ فلمّا ٱمتنع الابتداء بهـا دلّ على أنّها ساكنةٌ لأنّ الساكنَ لا يُبْتَدَأُ به، وأمّا البصريّون فٱحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّها متحرِّكةٌ أنّها تقع مخفّفةً بين بين فى الشعر وبعدها ساكن فى الموضع الذى لَوِ ٱجتمع فيه ساكنان لَٱنْكسر البيتُ كقول الأَعْشَى

أَأَنْ رَأَتْ رَجُلاً أَعْشَى أَضَرَّ بِهِ * رَيْبُ ٱلزَّمَانِ وَدَهْرٌ مُفْسِدٌ خَبِلُ

١٠ فالنون ساكنة وقبلها همزةٌ مخفّفةٌ بين بين فعُلِمَ أنّها متحرِّكةٌ لِٱسْتحالةِ ٱلْتقاء الساكنَيْن فى هـذا الموضع وهذا لأنّ الهمزةَ إنّما جُعلت بين بين كَراهِيَةَ لِٱجْتماع الهمزتَيْن لأنّهم يَستثقلون ذلك ولم يَأْتِ ٱجتماعُ الهمزتَيْن فى شىء من كلامهم إلاّ فى بيتٍ واحدٍ أنشده قُطْرُبٌ

فَإِنَّكَ لَا تَدْرِى مَتَى ٱلْمَوْتُ جَائِئٌ * وَلٰكِنَّ أَقْصَى مُدَّةِ ٱلْمَوْتِ عَاجِلُ

١٥ ولهذا لم يَأْتِ فى كلامهم ما عينُه همزةٌ ولامُـه همزةٌ كما جاء ذلك فى الياء والواو نحو حَيٍّ وقُوَّةٍ وكذلك الحروفُ الصحيحةُ نحو طَلَلٍ وشَرَرٍ وما أشبه ذلك فلمّا كانوا يَستثقِلون اجتماعَ الهمزتَيْن قرّبوا هـذه الهمزةَ من حرف العلّة وذلك لا يُوجِب خُروجَها عن أصلها من كلِّ وجهٍ ولا سَلْبَ حركتِها عنها بالكُلّيّة، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين- أمّا قولهم أنّه لا يجوز أن
٢٠ تَقَعَ مبتدأةً قلنا إنّما لم يجز أن تَقَعَ مبتدأةً لأنّها إذا جُعلت بين بين اختلسَتْ حركتُها وقرُبَتْ من (fol. 234) الساكن والابتداء إنّما يكون بمـا تَمَكَّنَتْ فيه حركتُه وإذا جُعلت بين بين فقد زال ذلك التمكُّنُ وقرُبَتْ
٢٢ من الساكن وكما لا يجوز الابتداء بالساكن فكذلك لا يجوز الابتداء بمـا

قرُب منه، ألا ترى أنهم لم يخرموا مُتَفَاعِلُنْ من الكامل وهو حذفُ الحرف الأوّل كما خرموا فَعُولُنْ لأجلِ أنّ مُتَفَاعِلُنْ يسكن ثانيه إذا أُضمر والإضمارُ إسكانُ الثانى فكان يبقى مُتْفَاعِلُنْ فينُقَل إلى مُسْتَفْعِلُنْ فلو خرموه فى أوّل البيت لأدّى ذلك إلى الابتداء بالساكن فى حالٍ فجرى خَرْمُهُ مجرى خَرْم
٥ مُسْتَفْعِلُنْ فلمّا كان يُفْضِى إلى الابتداء بالساكن رفضوه فكذلك هاهنا لمّا قرُبَتْ من الساكن بجَعْلِها بين بين رفضوا الابتداء بها وحُكى عن أبى علىّ الفارسىِّ أنّه سُئِل عن الخرم فى مُتَفَاعِلُنْ فى حال شَبابه ولم يكن عنده حينئذٍ مذهبُ أهلِ العَرُوض فأجاب بهذا الجواب وقال لا يجوز لأنّه يؤدّى إلى الابتداء بالساكن من الوجه الذى بينّاه والله أعلم،

١٠ ## ١٠٦ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز أن يقال فى الوقف رَأَيْتُ البَكَرْ بفتح الكاف فى حالة النصب وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز وأجمعوا على أنّه يجوز أن يقال فى حالة الرفع والجرّ بالضمّ والكسر فيقال فى الرفع هٰذَا البَكُرْ بالضمّ وفى الجرّ مَرَرْتُ بالبَكِرْ بالكسر، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن
١٥ قالوا أجمعْنا على أنّه إنّما جاز هذا فى المرفوع والمخفوض نحو هٰذَا البَكُرْ ومَرَرْتُ بالبَكِرْ ليزولَ اجتماعُ الساكنَيْن فى حالة الوقف وأنّهم اختاروا الضمّة فى المرفوع والكسرة فى المخفوض لأنّها الحركةُ التى كانت للكلمة فى حالة الوصل فكانت أَوْلى من غيرها كما قال الشاعر

أَنَا ٱبْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ ٱلنَّقُرْ

٢٠ وكما قال الآخر

أَنَا جَرِيرٌ كُنْيَتِى أَبُو عَمِرْ . أَضْرِبُ بِٱلسَّيْفِ وَسَعْدُ فِى ٱلْقَصِرْ

أَجُبُنًا وَغَيْرَةً خَلْفَ ٱلسِّتِرْ

٢٢ وقال الآخر

أَرَتْنِيَ حِجْلاً عَلَى ساقِهَا * فَهَشَّ ٱلْفُؤَادُ لِذَاكَ ٱلْحِجِلْ
فَقُلْتُ وَلَمْ أُخْفِ عَنْ صَاحِبِى * أَلَا بِأَبِى أَصْلُ تِلْكَ ٱلرِّجِلْ

وقال الآخر

عَلَّمَنَا إِخْوَانُنَا بَنُو عِجِلْ * شُرْبَ ٱلنَّبِيذِ وَٱصْطِفَاقًا بِٱلرِّجِلْ

٥ وإذا ثبت هذا فى المرفوع والمخفوض فكذلك أيضا فى المنصوب لأنّ الراء فى قولك رَأَيْتُ البَكَرْ فى حالة النصب ساكنةٌ كما هى ساكنة فى قولك هٰذَا البَكُرْ ومَرَرْتُ بالبَكِرْ فى حالة الرفع والخفض فكما حُرِّكتِ الكاف فى المرفوع والمخفوض ليزولَ اجتماعِ الساكنَيْن فكذلك ينبغى أيضا فى المنصوب ليزولَ اجتماعُ (fol. 235) الساكنَيْن وكما أنّهمُ اختاروا الضمّة فى المرفوع والكسرةَ ١٠ فى المخفوض لأنّها الحركة التى كانت للكلمة فى حالة الوصل فكذلك يجب أيضا أن يَختاروا الفتحةَ فى المنصوب لأنّها الحركةُ التى كانت للكلمة فى حالة الوصل ولا فَرْقَ بينهما، وأمّا البصريّون فٱحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه لا يجوز ذلك لأنّ أوّلَ أحوال الكلمة التنكيرُ ويجب فيها فى حال النصب أن يقال بَكْرًا فلا يجوز أن تُحرَّك العين إذ لا يَلْتَقِى فيه ساكنان كما يلتقى فى ١٥ حال الرفع والجرّ نحو هٰذَا بَكْرْ ومَرَرْتُ بِبَكْرْ فلمّا امتنع فى حال النصب تحريكُ العين فى حال التنكير دون حالة الجرّ والرفع تَبِعَه حالُ التعريف لأنّ اللام لا تَلزَم الكلمةَ فى جميع أحوالها فلذلك رُوعِىَ الحكم الواجب فى حال التنكير والذى أَذْهَبُ إليه فى هذه المسئلة ما ذهب إليه الكوفيّون، وأمّا الجواب عن كلمات البصريّين أمّا قولهم أنّ أوّلَ أحوال الكلمة التنكيرُ ٢٠ فلمّا امتنع معه فى حال النصب تحريكُ العين تَبِعَه حال التعريف بلام التعريف لأنّها لا تَلزَم الكلمةَ قلنا هذا فاسد لأنّ حَمْلَ الاسم فى حالة التعريف بلام التعريف على حالة التنكير لا يَستقيم لأنّه فى حال التنكير فى النصب يجب تحريكُ الراء فيه فلا يجوز تحريكُ العين لعَدَمِ ٱلتقاء الساكنَيْن بخلافِ ما إذا كانت فيه لامُ التعريف فإنّه لا يجب تحريكُ الراء ٢٥ فيه بل تكون ساكنةً فيه كما هى ساكنةٌ فى حال الرفع والجرّ فكما تُحرَّك الكاف

فى حالة الرفع بالضمّ وفى حالة الجرّ بالكسر فكذلك يجب أن تُحرّك فى حالة
النصب بالفتح، وإنّما يَستقيم ما ذكره البصريّون أنّه لو كان الوقف يُوجب
فيما دخله لامُ التعريف أن يكون الوقف عليه بالألف فيقال رَأَيْتُ البَكْرَا
كما يقال رَأَيْتُ بَكْرَا فلمّا لم يُقَلْ ذلك لدخول لام التعريف دلّ على أنّ
٥ الفرق بينهما ظاهرٌ فلا يجوز أن يُحمَل أحدهما على الآخَر على أنّ مِن العرب
مَن يَقِفُ عليه مع التنكير فى حال النصب بالسكون فيقول ضَرَبْتُ بَكْرْ
وأَكْرَمْتُ عَمْرْو وإن كانتِ اللغة العالية الفصيحة أن يقف عليه بالألف غيرَ
أنّ العرب وإنِ آختلفوا فى الجملة فى حال التنكير هل يُوقَف فيه بالألف
أوِ السكون فما اختلفوا البَتّةَ فى حال التعريف باللام أنّه لا يجوز الوقف
١٠ عليه بالألف والذى يدلّ على ذلك أنّ الألف لا تَكاد تقع فى هذا النحو فى
القوافى وَصْلاً إلّا قليلا فدلّ على ما بيّنّاه والله أعلم،

١٠٧ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ (fol. 236) الأَصل فى حركةِ همزةِ الوصل أن
تَتبَع حركةَ عين الفعل فتكسَر فى اِضْرِبْ إتباعًا لكسرة العين وتُضَمّ فى
١٥ أُدْخُلْ إتباعًا لضمّة العين وذهب بعضهم إلى أنّ الأَصل فى همزة الوصل أن
تكون ساكنةً وإنّما تُحرّك لِالْتقاء الساكنَيْن وذهب البصريّون إلى أنّ الأَصل
فى همزة الوصل أن تكون متحرِّكةً مكسورةً وإنّما تُضَمّ فى أُدْخُلْ ونحوه لِئَلاّ
يخرج من كَسْرٍ إلى ضمٍّ لأنّ ذلك مُستثقَلٌ ولهذا ليس فى كلامهم شىءٌ على
وزنِ فِعُل بكسر الفاء وضمّ العين، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا
٢٠ ذلك لأنّه لمّا وجب أن يَزيدوا حرفًا لِئَلاّ يُبتدَأ بالساكن ووجب أن
يكون الحرف الزائد متحرّكًا وجب أن تكون حركتُه تابعةً لعين الفعل طَلَبًا
للمجانَسَة لأنّهم يتوخّون ذلك فى كلامهم أَلاَ ترى أنّهم قالوا مُنْتُن فضمّوا
٢٢ التاء إتباعا لضمّة الميم وإن كان الأصل فى التاء أن تكون مكسورةً لأنّه

من أَنْتَنَ فهو مُنْتِنٌ كما تقول أَجْمَلَ فهو مُجْمِلٌ وأَحْسَنَ فهو مُحْسِنٌ إلّا أنّهم
ضمّوها للإتباع وكذلك قالوا فيها أيضا مِنْتِن فكسروا الميم إتباعًا لكسرة التاء
وكذلك قالوا المِغِيرَة فكسروا الميم إتباعًا لكسرة الغين وإن كان الأصل
أن تكون مضمومةً لأنّه من أَغَارَ على العَدُوّ إغَارَةً وكذلك قالوا يُسْرُوعٌ
٥ فضمّوا الياء إتباعًا لضمّة الراء واليسروع دابّة حمراء تكون فى الرَمْل
وكذلك قالوا الأَسْوَدُ بن يُعْفُرٍ فضمّوا الياء إتباعًا لضمّة الفاء وإن كان
الأصل هو الفتح لأنّه ليس فى الكلام على وزنِ يُفْعُول بالضمّ وكذلك قالوا
هو أَخُوكَ لِإِمِّكَ بكسر الهمزة إتباعًا لكسرة اللام قال الله تعالى فَلِإِمِّهِ ٱلثُّلُثُ
فى قراءةِ مَن قرأ بكسر الهمزة وهما حمزةُ الزيّات والكِسائىُّ وهما من سادات
١٠ القَرَأَة السبعة وعلى ذلك قِراءة الحسن ٱلْحَمْدِ لِلّٰهِ بكسر الدال وقراءةُ ٱبنِ
أبى عَبْلَةَ ٱلْحَمْدُ لُلّٰهِ بضمّ اللام وإذا كانوا كسروا ما يجب بالقياس ضمّه
وضمّوا ما يجب بالقياس كسرُه للإتباع طَلَبًا للمجانَسَة فَلِأَنْ يضُمّوا هذه الهمزة
أو يكسِروها للإتباع ولم يجب لها حركةٌ مخصوصة كان ذلك من طريق الأَوْلى،
وأمّا مَن ذهب إلى أنّ الأصل فيها أن تكون ساكنةً فقال أجمعْنا على أنّ
١٥ همزة الوصل زيادةٌ على بناء الكلمة وإذا كانت زيادةً كان تقديرُها ساكنةً
أَوْلى من تقديرِها متحرِّكة وذلك لأنّا إذا قدّرناها ساكنةً كان زيادةُ حرفٍ
واحد مجرّد عن شىء آخَرَ والزيادة كُلّما (fol 237) كانت أقلّ كانت أَوْلى
ثمّ يجب تحريك الهمزة لِالْتقاء الساكنَيْن فلا يؤدّى إلى الابتداء بالساكن،
وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّ الأصل فيها الحركةُ وهو
٢٠ الكسر وذلك لأنّ المقصود بزيادة الهمزة أن نَلفِظ بفاء الفعل ساكنةً فى حال
الابتداء لأنّه لولم نَزِدِ الهمزة لتحرّكَتْ فاء الفعلِ الساكنةُ فى حال الابتداء
لأنّ الابتداء بالساكن مُحالٌ فإذا كانوا قد زادوا الهمزة لئلّا يُبتدَأَ بالساكن
ولهذا لم يزيدوها فيما تحرّكَتْ فاؤه فينبغى أن تُزاد متحرِّكةً لا ساكنةً لأنّه من
المحال أن تَقصِد إلى حرف ساكنٍ وأنت تَقصِد التخلُّصَ من الساكن وإنّما
٢٥ وجب أن تكون حركتُها الكسرةَ لأنّها زِيدت على حرفٍ ساكنٍ فكان الكسرُ

أَوْلَى بها مِن غيره لأنّ مُصاحَبَتَها للساكن أكثرُ من غيره أَلَا ترى أنّه الأكثر
فى التقاء الساكنَين فحُرِّكت بالكسر تَشْبِيهًا بحركة الساكن إذا لَقِيَه ساكنٌ لأن
الهمزة إنّما جِيء بها تَوَصُّلاً إلى النُطْق بالساكن كما أنّ الساكن إنّما حُرِّك
توصُّلاً إلى النطق بالساكن الآخر، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا
٥ قولهم أنّه لمّا وجب أن يكون الحرف الزائد متحرِّكًا وجب أن تكون حركتُه
تابعةً لحركة العين طلبا للمجانَسَة قلنا التحريك للإتباع ليس قياسًا مطّرِدًا
وإنّما جاء ذلك فى بعض المواضع فى ألفاظٍ معدودةٍ قليلةٍ جِدًّا وذلك الإتباع
على طريق الجَواز لا على طريق الوجوب أَلَا ترى أنّه يجوز أن يقال فى
مُنْتُن بضمّ التاء مُنْتِن بالكسر فيُؤْتَى به على الأصل وأمّا قولهم مِنْتِن بكسر
١٠ الميم فيحتمل أن يكون من نَتُنَ لأنّه يقال نَتُنَ الشيء وأَنْتَنَ لغتان فلا يكون
الكسر للإتباع وكذلك قولهم المِغِيرة يجوز أن يُؤْتَى به على الأصل فيقال فيه
المُغِيرَة بالضمّ ويحتمل أن يكون من غَارَ أَهْلَه يَغِيرُهم غَيْرًا إذا مارهم وكذلك
يجوز أن يقال فى يُسْرُوع بالضمّ يَسْرُوع وبالفتح على الأصل وقد قالوا أنّه
أُسْرُوع أيضا وكذلك يجوز أن يقال فى يُعْفُر بالضمّ يَعْفُرُ بالفتح على الأصل
١٥ وكذلك يجوز أن يقال فى قولهم هُوَ أَخُوكَ لِإِمِّكَ بالكسر هُوَ أَخُوكَ لِأُمِّكَ
بالضمّ على الأصل وأمّا قراءةُ مَن قرأ اَلْحَمْدِ لِلّٰهِ بكسر الدال وقراءةُ مَن
قرأ اَلْحَمْدُ لُلّٰهِ بضمّ اللام فهما قراءتان شاذّتان فى الاستعمال ضعيفتان فى
القياس أمّا شذوذُها فى الاستعمال فظاهرٌ وأمّا ضُعْفُهما فى القياس فظاهر
أيضا أمّا كَسْرُ الدال فإنّما كان ضعيفًا لأنّه يؤدّى إلى إبطال الإعراب
٢٠ وذلك لا يجوز وأمّا ضمّ اللام فإنّما كان مُمتنِعًا لأنّ الإتباع لمّا كان فى
الكلمة الواحدة قليلاً ضعيفًا كان مع الكلمتين ممتنِعًا البَتَّةَ لأنّ المنفصِلَ لا
يَلْزَم لُزومَ (fol. 238) المتّصل فإذا كان فى المتّصل ضعيفًا امتنع فى المنفصل
البَتَّةَ لأنّه ليس بعد الضعف إلّا امتناع الجواز لأنّ حركة الإعراب لا تلزَم
فلا يكون لأجلها إتباعٌ وإذا كان الإتباع فى كلامهم بهذه المَثابَة دلّ على
٢٥ أنّه ليس الأصل فى حركةِ همزةِ الوصل أن يَتْبَع حركةَ العين، والذى يدلّ

على أنّ حركتَها ليست إتباعًا لحركة العين فى نحو اِضْرِبْ وأُدْخُلْ أنّه لو كان الأمر كذلك لَكان ينبغى أن يقال فى ذَهَبَ يَذْهَبُ اَذْهَبْ بفتح الهمزة لأنّ عينَ الفعل منه مفتوحةٌ فلمّا لم يجز ذلك وقيلت بالكسر عُلِمَ أنّ أصلَها أن تكون متحرِّكةً بالكسر وإنّما ضُمّت فى أُدْخُلْ ونحوه لِئَلاّ يخرجوا من ٥ كسرٍ الى ضمٍّ لأنّه مستثقَلٌ ولم يفعلوا ذلك فى اِذْهَب لأنّ الخروجَ من كسرٍ الى فتحٍ غيرُ مستثقَلٍ فجىء بها على الأصل وهو الكسر، وأمّا قولُ مَن قال أنّ الأصل فيها أن تكون ساكنةً لأنّ همزةَ الوصل زائدةٌ وإذا كانت زائدةً كان تقديرُها ساكنةً أَوْلى من تقديرها متحرِّكة لأنّ الزيادة كلّما كانت أقلَّ كانت أَوْلى قلنا الكلام على هذا من وجهَيْن أحدهما القاصد للفظ بالساكن ١٠ إذا قدَّر اجتلابَ حرفٍ ساكنٍ مع عِلْمه بأنّه لا يَلفظ به كان تقديره مُحالاً ولو جاز أن يقال ذلك لَجاز أن يقال أنّ الاسم يُوضَع أوّلاً على سكون الأوّل ثمّ يتحرّك لأنّ الابتداء بالساكن محال ثمّ يلزَمه على هذا أن لا يُثْبِت حركةً فى لفظٍ إلاّ لضرورة وأن يُسكِّنَ كلَّ حرفٍ فى أوّلِ كلِّ كلمةٍ إذا لم يُبتدأْ به ولا خلافَ أنّ مثلَ هذا لا يَرتكبه أحدٌ والوجه الثانى أنّ الهمزة إذا زيدت ١٥ ساكنةً ثمّ تحرّكَتْ لِالْتقاء الساكنَيْن لم تكن جاءت لأجل اللفظ بالساكن فكان حُكْمُها حكمَ ما يُبنى عليه إذ لو زيدت ساكنةً لِئَلاّ يُبتدأَ بالساكن لَكان تقديرُ السكون فيها مُحالاً لِمَا فيه من العَوْد إلى عينِ ما يفرّ منه وكان يَلزَم على مقتضى هذا القول أن لا يجوز حذفها بحالٍ. وأن يقال يَا زَيْدُ اِضْرِبْ ويَا عَمْرُو أُدْخُل بإثبات الهمزة وذلك لا يجوز والله أعلم،

---

١٠٨ مسئلة

٢٠

ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز نقلُ حركةِ همزةِ الوصل إلى الساكن قبلها وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز وأجمعوا على أنّه يجوز نقلُ حركةِ همزةِ ٢٢ القطع إلى الساكن قبلها كقولهم مَنَ ابُوكَ وكَمِ ابِلُكَ، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا

بأن قالوا الدليل على ذلك النقل والقياس أمّا النقل فقد قال الله تعالى
الٓمٓ ٱللّٰهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فنقل فتحة همزةِ ٱلله إلى الميم قبلها وحكى الكسائيّ
قال قرأ عَلَيَّ بعضُ العرب سورةَ ق فقال مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُرِيبِنَ ٱلَّذِى
بفتح التنوين لأنّه نَقَلَ فتحةَ همزةِ ٱلَّذِى إلى التنوين قبلها وحكى أيضا عن
٥ بعض (fol. 239) العرب بِسْمِ ٱللّٰهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمَ ٱلْحَمْدُ لِلّٰهِ بفتح الميم لأنّه نقل
فتحةَ همزةِ ٱلْحَمْدُ إلى الميم قبلها وقرأ أبو جعفرٍ يزيدُ بن القَعْقاع المَدَنىّ وهو
من سادات أئِمّة القرّاء وهو أحد القرّاء العشرة وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱسْجُدُوا
فنقَلَ ضمّةَ همزةِ ٱسْجُدُوا إلى التاء قبلها فدلّ على جوازه، وأمّا القياس
فلأنّها همزةٌ متحرّكةٌ فجاز أن تُنقَل حركتُها إلى الساكن قبلها كهمزةِ القطع فى
١٠ قولهم مَنَ ابُوكَ وكَمِ ابِلُكَ وما أشبه ذلك والذى يدلّ على صحّةِ ما ذكرناه
أنّهم يقولون وَاحِدِ اثْنَانْ فيكسِرون الدال من وَاحِد و أجمعْنا وإيّاكم على
أنّ كسرة الدال إنّما كانت لإلقاء حركةِ همزةِ اِثْنَانِ عليها لالْتقاء الساكنَيْن
ولا خلافَ أنّ همزةَ اِثْنَانِ همزةُ وصلٍ فدلّ على صحّةِ ما ذكرناه، وأمّا البصريّون
فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه لا يجوز ذلك لأنّ الهمزة إنّما يجوز أن
١٥ تُنقَل حركتُها إذا ثبتتْ فى الوصل نحو مَنَ ابُوكَ فى مَنْ أبُوكَ وكَمِ ابِلُكَ فى
كَمْ إِبِلُكَ فأمّا همزةُ الوصل فتسقُط فى الوصل فلا يَصِحّ أن يُقالَ أنّ حركتَها
تُنقَل إلى ما قبلها لأنّ نقلَ حركةٍ معدومةٍ لا يتصوّر ولو جاز أن يقال أنّ
حركتَها تُنقَل لَكان يجب أن يُثْبِتها فى الوصل فيقولَ قَالَ ٱلرَّجُلُ وذَهَبَ
ٱلغُلَامُ حتّى يجوزَ له أن يُقَدِّر نقل حركتها ولو جاز ذلك لجَاز أن يُقال
٢٠ أخذتُ عَنْ ٱلرَّجُلِ بسكون النون وقطع الهمزة وبفتح النون على نقلِ الحركة
كما يقال مَنْ أبُوكَ ومَنَ بُوكَ فلمّا لم يُقَلْ ذلك بالإجماع دلّ على فسادِ ما
ذهبتم إليه، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا احتجاجهم بقوله تعالى
الٓمٓ ٱللّٰهُ فلا حجّةَ لهم فيه لأنّ حركةَ الميم إنّما كانت لالْتقاء الساكنَيْن وهما
الميم واللام من الله وزعم بعضهم أنّ الساكنَيْن هما الميم والياء قبلها وهذا
٢٥ عندى باطل لأنّه لو كان التحريك فى قوله الٓمٓ ٱللّٰهُ لسكونها وسكونِ الياء

قبلها لكان يجب أن تكون متحرّكةً فى قوله آلٓمٓ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَابُ فلمّا كانت ساكنةً دلّ على أنّها حُرّكت هاهنا لسكونها وسكونِ اللام بعدها لا لسكونها وسكونِ الياء قبلها وكانتِ الحركة فتحةً على خلافِ الأصل فى ٱلتقاء الساكنين لأنّ قبلها ياء قبلها كسرةٌ فلو كُسر لأدّى ذلك إلى ٱجتماع كسرةٍ قبلها ياء

٥ قبلها كسرةٌ والياء تُعَدّ بكسرتَيْن فيؤدّى فى التقدير إلى ٱجتماع أربع كسرات متوالياتٍ وذلك ثقيلٌ جِدًّا فعدلوا عنه إلى الفتح لأنّه أخفّ الحركات وهذا هو الجواب عنِ ٱحتجاجهم بقراءةِ بعض العرب مُرِيبِنَ ٱلَّذِى فإنّ الفتحة فى التنوين ليس عن إلقاء حركةِ همزةِ ٱلَّذِى وإنّما حُرّكت لِٱلْتقاء الساكنَيْن وهما التنوين واللام من ٱلَّذِى وكانتِ الحركةُ فتحةً على خلافِ الأصل فى ٱلتقاء

١٠ الساكنَيْن لأنّ ما قبل التنوين (fol. 240) كسرةٌ وقبل الكسرة ياء قبلها كسرةٌ فالياء تُعَدّ بكسرتَيْن على ما بيّنّا فعُدل فى هذه القراءة عن الكسر لِئَلّاَ يُجمَع فى التقدير بين خمس كسَرات متوالياتٍ وعُدل عنه إلى الفتح لأنّه أخفّ الحركات وإذا كانوا قد فتحوا أَيْنَ وكَيْفَ لِئَلّاَ يجمَعوا بين ياء وكسرةٍ مع كثرة الاستعمال ولا يُوجَد فيه من الاستثقال ما يُوجَد هاهنا فَلِأَنْ يفتحوا

١٥ هاهنا كان ذلك من طريق الأَوْلى على أنّه لا يجوز لأحدٍ أن يقرأ بهذه القراءة لأنّه لا إمامَ لها وكذلك ما حكاه عن بعض العرب من فَتْح الميم من الرحيمَ الحَمْدُ لِلّٰهِ لأنّها لا إمامَ لها على أنّه لا وَجْهَ للاحتجاج بها لأنّ فتح الميم فتحةُ إعراب لأنّه لمّا تَكرّرَ الوصفُ عُدل به إلى النصب على المدح بتقدير أَعْنِى كما قالتِ ٱمرأةٌ من العرب

٢٠ لَا يَبْعَدَنْ قَوْمِى ٱلَّذِينَ هُمُ * سَمُّ ٱلْعُدَاةِ وَآفَةُ ٱلْجُزْرِ
ٱلنَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ * وَٱلطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ ٱلْأُزْرِ

وهذا كثير فى كلامهم وقد بيّنّا ذلك قبلُ، وأمّا قراءةُ أبى جعفرٍ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةُ ٱسْجُدُوا فضعيفةٌ فى القياس جِدًّا والقرّاء على خلافِها على أنّها لا حجّةَ لهم فيها وذلك من ثلاثة أوجه أحدها أنّ الخلاف إنّما وقع فى نقلِ

٢٥ حركةِ همزةِ الوصل إلى الساكن قبلها وهاهنا ليس ما قبلها ساكنًا وإنّما هو

متحرِّكٌ لأنّ التاء من المَلَائِكَة متحرِّكةٌ فهذا احتجاجٌ على غير محلِّ الخلاف
والثانى أنّ هذا لا تقولون به فإنّه لا يجوز عندكم نقلُ حركةِ همزةِ الوصل إلى
المتحرّك قبلها والثالث أنّا نقول إنّما ضُمّت هذه التاء إتباعًا لضمّة الجيم فى
أُسْجُدُوا وذلك من وجهين أحدهما أن يكون قد نوى الوقفَ فسكنتِ التاء
٥ وضمّها تشبيهًا بضمّة التاء فى قراءةِ مَن قرأ وَقَالَتُ اُخْرُجْ عَلَيْهِنَّ بإتباع
ضمّة التاء ضمّةَ الراء لِئَلّا يخرجوا من كسرٍ إلى ضمّ كما ضمّوا الهمزة ونحوُ
هذا الإتباعِ قراءةُ مَن قرأ أيضا جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ اُدْخُلُوهَا بضمّ التنوين إتباعًا
لضمّة الخاء من اُدْخُلُوهَا وهذا كثير فى كتاب الله تعالى وكلام العرب
والثانى أنّه أتبع الضمَّ الضمَّ كما أتبع الكسرَ الكسرَ فى قراءة الحسن البصرىّ
١٠ اَلْحَمْدِ لِلّهِ فكسر الدالَ إتباعًا لكسرة اللام وكقولهم مِنْتِنٌ بكسر الميم والأصل
فيه مُنْتِنٌ بضمّ الميم فكسروها إتباعًا لكسرة التاء ومنهم من يقول مُنْتُن بضمّ
التاء والأصل فيها الكسر إتباعًا لضمّة الميم كقراءة ابنِ أبى عَبْلَةَ اَلْحَمْدُ لُلّهِ
بضمّ اللام والأصل فيها الكسر إتباعًا لضمّة الدال وعلى كلِّ حالٍ فهذه القراءة
ضعيفةٌ فى القياس قليلةٌ فى الاستعمال، وأمّا قولهم أنّها همزةٌ متحرِّكةٌ فجاز أن
١٥ تُنقَل حركتُها إلى الساكن قبلها كهمزة القطع قلنا قد بيّنّا الفرق بين همزة
الوصل وهمزة القطع بما يُغْنِى عنِ الإعادة فلا يجوز أن تُحمَل إحداهما على
الأخرى، وأمّا قولهم (fol. 241) أجمعْنا على أنّ كسرة الدال فى قولهم وَاحِدِ اثْنَانْ
إنّما كان لإلقاء حركةِ همزةِ اِثْنَانْ وهمزةُ اِثْنَانْ همزةُ وصلٍ قلنا وإنّما جاز
ذلك هاهنا لأنّ وَاحِدْ فى حكم الوقف كنحوِه من العدد واِثْنَانْ فى حكم
٢٠ المستأنف المبتَدَإ به وإذا كان فى حكم المستأنف المبتَدَإ به كانت همزتُه بمنزلةِ
همزة القطع وإن كانت همزةَ وصلٍ لأنّ همزة القطع وهمزةَ الوصل تَسْتَوِيان
فى الابتداء ولهذا يقولون وَاحِدْ اِثْنَانِ فيُثْبِتون فيه الهمزةَ وإن كانت همزةَ
وصلٍ لأنّ وَاحِد فى حكم الوقف واِثْنَانِ فى حكم المستأنف ولذلك يقولون
ثَلاَثَهْ أَرْبَعَهْ فيحذِفون الهمزة من أربعةَ ولا يقلبون الهاء من ثلاثه تاء لأنّ
٢٥ الثلاثةَ عندهم فى حكم الوقف والاربعةُ فى حكم المستأنف وهم إنّما يقلبون

الهاء تاء فى حالة الوصل وإذا كانت فى تقدير الوقف بَقِيَتْ هاء وإن أُلْقِيَتْ عليها حركةُ ما بعدها كما يكون هاء إذا لم يكن بعدها شىء والله أعلم،

١٠٩ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز مدّ المقصور فى ضرورة الشعر وإليه ذهب
٥ أبو الحسن الأخفش من البصريّين وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز
وأجمعوا على أنّه يجوز قَصْرُ الممدود فى ضرورة الشعر إلّا أنّ الفرّاء من
الكوفيّين آشترط فى مدّ المقصور وقصر الممدود شروطًا لم يَشْتَرِطْها غيرُه
فذهب إلى أنّه لا يجوز أن يُمَدّ من المقصور ما لا يجىء فى بابه ممدود نحو
فَعْلَى تأنيث فَعْلَانَ نحو سَكْرَى وعَطْشَى فهذا لا يجوز أن يُمَدّ لأنّ مذكّره
١٠ سكرانُ وعَطْشَانُ وفَعْلَى تأنيثُ فَعْلَانَ لا تجىء إلّا مقصورةً وكذلك حكمُ كلِّ ما
يقتضى القياس أن يكون مقصورًا وكذلك لا يجوز أن يُقصَر من الممدود ما
لا يجىء فى بابه مقصور نحو تأنيث أَفْعَلَ نحو بَيْضَاء وسَوْدَاء فهذا لا يجوز
أن يُقصَر لأنّ مذكّره أَبْيَضُ وأَسْوَدُ وفَعْلَاء تأنيثُ أَفْعَلَ لا يكون إلّا ممدودًا
وكذلك حكمُ كلِّ ما يقتضى القياس أن يكون ممدودًا فأمّا ما عدا ما يُوجِب
١٥ القياس أن يكون مقصورا أو ممدودا من المقصور والممدود فإنّه يجوز أن
يُمَدّ منه المقصور ويُقصَر منه الممدود إذا كان لـه نظيرٌ من المقصور أو
الممدود فيجوز عنده مدُّ رَحًا وهُدًى وحِجًى لأنّها إذا مُدّت صارت إلى مثال
سَمَاء ودُعاء ورِداء ويجوز عنده قَصْرُ سَمَاء ودُعاء ورِداء لأنّها إذا قُصرت
صارت إلى مثال رَحًا وهُدًى وحِجًى فأمّا ما لا مِثالَ له من المقصور والممدود
٢٠ إذا مُدّ وقُصر فلا يَخرُج عن بابه من المدّ والقصر، فهذا تفصيل المذاهب
أمّا الكوفيّون فآحتجّوا بأن قالوا الدليل على جوازِ مدِّ المقصور أنّه قد جاء
٢٢ ذلك عنِ العرب فى أشعارهم قال الشاعر

قَدْ عَلِمَتْ أُمُّ أَبِي ٱلسِّعْلَاءْ * وَعَلِمَتْ ذَاكَ مَعَ ٱلْجِرَاءْ
أَنْ نِعْمَ مَأْكُولاً عَلَى ٱلْخَوَاءْ
(fol. 242) يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شِيشَاءْ * يَنْشَبُ فِى ٱلْمَسْعَلِ وَٱللَّهَاءْ

والسعلاء والخواء واللهاء كلّه مقصورٌ فى الأصل ومدّه لضرورة الشعر فدلّ
٥ على جوازه وقال الآخر

إِنَّمَا ٱلْفَقْرُ وَٱلْغِنَاءُ مِنَ ٱللّٰـهِ فَهٰذَا يُعْطَى وَهٰذَا يُحَدُّ

فمدّ الغِنَاء وهو مقصورٌ فدلّ على جوازه وقال الآخر

سَيُغْنِينِى ٱلَّذِى أَغْنَاكَ عَنِّى * فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءْ

وقال الآخر

١٠ لَمْ نُرَحِّبْ بِانْ شَخَصْتَ وَلٰكِنْ * مَرْحَبًا بِٱلرِّضَاءِ مِنْكَ وَأَهْلَا

فهذه الأبيات كلها تدلّ على جوازه، وأمّا من جهة القياس فإنّما قلنا أنّه يجوز مَدُّ المقصور لأنّا أجمعْنا على أنّه يجوز فى ضرورة الشعر إشباع الحركات التى هى الضمّة والكسرة والفتحة فينشأ عنها الواو والياء والألف فإشباعُ الضمّة كقوله

١٥ كَأَنَّ فِى أَنْيَابِهَا ٱلْقَرَنْفُولْ

أراد القَرَنْفُل وإشباعُ الكسرة كقوله

لَا عَهْدَ لِى بِنِيضَالْ

أراد بِنِضَال وإشباع الفتحة كقوله

أَقُولُ إِذْ خَرَّتْ عَلَى ٱلْكَلْكَالِ

٢٠ أراد الكَلْكَل وقد ذكرنا ذلك مستقصًى فى غير هذه المسئلة فإذا كان هذا جائزًا فى ضرورة الشعر بالإجماع جاز أن يُشبَع الفتحة قبل الألف المقصورة فتنشأ عنها الألف فيلتحق بالممدود، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه لا يجوز مدّ المقصور لأنّ المقصور هو الأصل والذى يدلّ على أنّ ٢٤ المقصور هو الأصل أنّ الألف تكون فيه أصليّةً وزائدةً والألف لا تكون فى

الممدود إلّا زائدةً والذى يدلّ على ذلك أيضا أنّه لولم يُعْلَمِ الاسم هل هو مقصورٌ أو ممدودٌ لَوجب أن يلحق بالمقصور دون الممدود فدلّ على أنّه الأصل وإذا ثبت أنّ المقصور هو الأصل فلو جوّزنا مدّ المقصور لأدّى ذلك إلى أن نردّه إلى غيرِ أصلٍ وذلك لا يجوز وعلى هذا يَخْرُج قصر الممدود
٥ فإنّه إنّما جاز لأنّه رَدٌّ إلى أصلٍ بخلافِ مدّ المقصور لأنّه رَدٌّ الى غير أصلٍ وليس من ضرورةِ أن يجوز الردُّ إلى أصلٍ أن يجوز الردُّ إلى غيرِ أصلٍ وهذا لا إشكالَ فيه، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قول الشاعر

قَدْ عَلِمَتْ أُمُّ أَبِي ٱلسِّعْلَاءِ

الأبياتَ إلى آخِرها فلا حجّةَ فيها لأنّها لا تُعرَف ولا يُعرَف قائلُها ولا يجوز
١٠ الاحتجاج بها ولو كانت صحيحةً لتناوَلْناها على غير الوجه الذى صاروا اليه وأمّا قول الآخَر

إِنَّمَا ٱلْفَقْرُ وَٱلْغِنَاءُ مِنَ ٱللّٰهِ

وقول الآخَر

فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ

١٥ فلا حجّةَ لهم فيه أيضا وذلك من وجهَيْن أحدهما أنّ الإنشاد بفتح الغين والمدّ والغَنَاء ممدود بمعنَى الكِفَايَة قال طَرَفَةُ

وَلَا تَجْعَلِينِي كَٱمْرِئٍ لَيْسَ هَمُّهُ ❊ كَهَمِّي وَلَا يُغْنِي غَنَاءِى وَمَشْهَدِى

والوجه الثانى أنّا نسلّم أنّ الرواية بكسر الغين ولكن تكون مصدرا لِغَانَيْتُهُ أى فَاخَرْتُهُ (fol. 243) بالغِنَى يقال غَانَيْتُه أُغَانِيهِ غِنَاءً كما تقول وَالَيْتُه أُوَالِيهِ
٢٠ وِلَاءً وعَادَيْتُه أُعَادِيهِ عِدَاءً بمعنَى وَالَيْتُه قال آمرُؤُ القيس

فَعَادَى عِدَاءً بَيْنَ ثَوْرٍ وَنَعْجَةٍ ❊ دِرَاكًا وَلَمْ يَنْضِحْ بِمَاءٍ فَيُغْسَلِ

فكذلك هاهنا وهذا هو الجواب عن قول الآخَر

وَلٰكِنْ ❊ مَرْحَبًا بِٱلرِّضَاءِ مِنْكَ وَأَهْلَا

٢٤ لأنّ الرضاءَ مصدرُ رَاضَيْتُه مُرَاضَاةً ورِضَاءً فلا يكون فيه حجّةٌ، وأمّا قولهم

أنّه يجوز إشباع الحركات فتنشأ عنها الحروف إلى آخر ما ذكروه فنقول
الفرق بينهما ظاهر وذلك أنّ إشباعَ الحركات هناك يؤدّى إلى تغييرٍ واحد
وهو زيادةُ هذه الحروف فقط وأمّا هاهنا فإنّه يؤدّى الى تغييرَيْن زيادةِ
الألف الأولى وقلب الألفِ الثانيةِ همزةً وليس من ضرورةٍ أن يجوز ما يؤدّى
٥ إلى تغييرٍ واحدٍ أن يجوز ما يؤدّى إلى تغييرَيْن أو أكثر من ذلك، وأمّا ما
ذهب إليه الفرّاء مِن اشتراطه فى قصر الممدود أن يجىء فى بابه مقصور
فباطل لأنّه قد جاء القصر فيما لم يَجِئْ فى بابه مقصور قال الشاعر

وَٱلْقَارِحَ ٱلْعَدَّا وَكُلُّ طِمِرَّةٍ * مَا إِنْ تَنَالُ يَدُ ٱلطَّوِيلِ قَذَالَهَا

فقصر العَدَّاء وهو فَعَّالٌ من العدو وفَعَّالٌ لتكثير الفعل نحو ضَرَّابٍ وقَتَّالٍ
١٠ ولا يجىء فى بابه مقصور وقال الآخر

وَلٰكِنَّمَا أُهْدِى لِقَيْسٍ هَدِيَّةً * بِفِىَّ مِنْ إِهْدَاهَا لَكَ ٱلدَّهْرَ إِثْلِبُ

فقصر إِهْدَاهَا وهو مصدرُ أَهْدَى يُهْدِى إِهْدَاء ولا يجىء فى بابه مقصور
ألَا ترى أنّ نظيرَه من الصحيح أَكْرَمَ إِكْرَامًا وَأَخْرَجَ إِخْرَاجًا وما أشبه ذلك
وقال الآخر

١٥ فَلَوْ أَنَّ ٱلْأَطِبَّا كَانُ حَوْلِى * وَكَانَ مَعَ ٱلْأَطِبَّاءِ ٱلْأُسَاةُ

فقصر الأَطِبَّاء وهو جمعُ طَبِيبٍ ولا يجىء فى بابه مقصور لأنّ القياس يُوجِب
مدّه لأنّ الأصل فى طَبِيبٍ أن يُجمَع على طُبَبَاء على مِثال فُعَلَاء كشَرِيف
وشُرَفَاء وظَرِيف وظُرَفَاء إلّا أنّه اجتمع فيه حرفان متحرّكان من جنسٍ واحد
فاستثقلوا اجتماعَهما فنقلوه من فُعَلَاء إلى أَفْعِلاء فصار أَطْبِبَاء فاستثقلوا
٢٠ أيضا اجتماعَ حرفين متحرّكَيْن من جنسٍ واحدٍ فنقلوا كسرة الباء الأولى إلى
الطاء فرارًا من الاستثقال وادّغموا الباء فى الباء فصار أَطِبَّاء وكذلك حكمُ
ما جاء على هذا المثال فى جمع فَعِيلٍ من المضاعَف كقولهم حَبِيبٌ وأَحِبَّاء
وخَلِيل وأَخِلَّاء وجَلِيل وأَجِلَّاء وما أشبه ذلك ولا يجوز فى القياس أن
يَقَعَ شىء من هذا الجمع الّا ممدودا فلمّا قال الأَطِبَّا فقصر ما يُوجِب
٢٥ القياس مدّه دلّ على فسادِ ما ذهب إليه والله أعلم،

١١٠ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ الاسم المقصور إذا كثُرت حروفه سقطت ألِفُه
فى التثنية فقالوا فى تثنية خَوْزَلَى وقَهْقَرَى خَوْزَلَانِ وقَهْقَرَانِ وذهبوا أيضا
فيما طال من الممدود (fol. 244) إلى أنّه يُحذَف الحرفان الآخِران فأجازوا
٥ فى قَاصِعَاء وحَاثِيَاء قَاصِعَانِ وحَاثِيَانِ وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز
حذف شىء من ذلك فى مقصور ولا ممدود، أمّا الكوفيّون فٱحتجّوا بأن
قالوا إنّما قلنا أنّه يجوز ذلك لأنّه لمّا كثُرت حروفهما وطال اللفظ بهما
والتثنيةُ توجب زيادةَ ألفٍ ونونٍ أو ياء ونونٍ عليهما ازدادَا كثرةً وطولا
فاجتمع فيهما ثِقَلان ثقلٌ أصلىٌّ وثقلٌ طارئ فجاز أن يُحذَف منهما لكثرة
١٠ حروفهما كما يحذِفون لكثرة الاستعمال والذى يدلّ على أنّ طول الكلمة
وكثرةَ حروفها لـه أثرٌ فى الحذف قولهم اِشْهَابّ اشهِبَابًا واِحْمَارّ اِحْمِرَارًا
وأصله اِشْهِيبَابًا واِحْمِيرَارًا فحذفوا الياء لطول الكلمة وكثرةِ حروفها وكذلك
زعمتم أنّ كَيْنُونَة أصلُها كَيِّنُونَة بالتشديد ثمّ أوجبتمُ الحذفَ لطول الكلمة
طَلَبًا للتخفيف فدلّ على أنّ طولَ الكلمة وكثرةَ حروفها له أثرٌ فى الحذف
١٥ فكذلك هاهنا وعلى هذا يخرج مـا لم يكثر حروفه منهما فإنّه لا يجوز أن
يُحذَف منه شىء لقلّة حروفه، وأمّا البصريّون فٱحتجّوا بأن قالوا أنّه لا يُحذَف
منهما شىء لأنّ التثنية إنّما وردت على لفظ الواحد فينبغى أن لا يُحذَف منه
شىء قَلَّت حروفُه أو كثُرت والذى يدلّ على ذلك أنّ العرب لم تَحْذِفْ
فيما كثرتْ حروفه كما حُذف فيما قلّت حروفه فقالوا فى تثنية جُمَادَى جُمَادَيَيْنِ
٢٠ من غيرِ حذفٍ قال الشاعر

شَهْرَىْ رَبِيعٍ وَجُمَادَيَيْنَهْ

وقال الآخَر

جُمَادَيَيْنِ حُسُومَا

٢٤ وقال الآخَر

جمَادَيَيْنِ حرَام

فثنّوْا ذلك على تمام الاسم على الأصل من غيرِ حذفٍ والعدولُ عنِ الأصل والقياسِ والنقلِ من غيرِ دليلٍ لا وَجْهَ له، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم إنّما قلنا أنّه يُحذَف لكثرةِ حروفهما وطولِ ألفاظهما قلنا ٥ كثرة الحروف لا تكون علّةً موجبةً للحذف وإنّما يُوجَد ذلك فى ألفاظٍ يسيرةٍ نُقِلَتْ عنهم على خلاف الأصل والقياسِ فيجب الاقتصار على تلك المواضع ولا يقاس عليها غيرُها إذ ليس الحذف للكثرة قياسًا مُطَّرِدًا فإذا وجب الاقتصار على ما نُقِل عنهم من الحذف للكثرة بطل أنّ الحذف هاهنا للكثرة لوُرود النقل بخلافه، وأمّا استشهادُهم باشْهِبَاب وكَيْنُونَة والأصل ١٠ فيهما اِشْهِيبَاب وكَيَّنُونَة بالتشديد فمخالِفٌ لِمَا وقع الخلاف فيه لأنّ الثقل فيهما لازم فى أصل الكلمة غيرُ عارضٍ بخلافِ ما وقع الخلاف فيه فإنّه غيرُ لازمٍ فى أصل الكلمة بل هو عارضٌ لأنّ التثنيةَ عارضةٌ وليست لازمةً ثمّ أيضا استشهادهم بكَيْنُونَة وأنّ أصلها كَيَّنُونَة بالتشديد لا يَستقيم لأنّه شىءٌ لا يقولون به لأنّ الأصل عندهم فى كَيْنُونَة كَوْنُونَة فأبدلوا من الواو ياءً فكيف ١٥ يَستشهِدون على صحّة مذهبهم (fol. 245) بشىءٍ لا يَعتقِدون صحّته فدلّ ذلك على صحّةِ ما قلناه والله أعلم،

١١١ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ علامة التأنيث إنّما حُذفت من نحوِ طَالِق وطَامِث وحَائِض وحَامِل لِاختصاص المؤنّث به وذهب البصريّون إلى أنّه ٢٠ إنّما حُذفت منه علامة التأنيث لأنّهم قصدوا به النَّسَب ولم يُجْرُوه على الفعل وذهب بعضهم إلى أنّهم إنّما حذفوا علامة التأنيث منه لأنّهم حملوه على المعنى كأنّهم قالوا شَىْءٌ حائضٌ، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا ذلك ٢٣ لأنّ علامة التأنيث إنّما دخلت فى الأصل للفصل بين المذكّر والمؤنّث ولا

اشتراكَ بين المذكَّر والمؤنَّث فى هذه الأوصاف من الطَّلاق والطَّمْث والحَيْض والحَمْل وإذا لم يَقَع الاشتراك لم يُفْتَقَرْ إلى إدخالِ علامة التأنيث لأنّ الفصل بين شيئَيْن لا اشتراكَ بينهما بحالٍ مُحالٌ، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما حُذفت علامة التأنيث من هذا النحو لأنّ قولهم طَالِقٌ وطَامِثٌ وحَائِضٌ
٥ وحَامِلٌ فى معنَى ذَاتُ طَلَاقٍ وطَمْثٍ وحَيْضٍ وحَمْلٍ على معنى النسب أى قد عُرفت بذلك كما يقال رَجُلٌ رَامِحٌ ونَابِلٌ أى ذُو رُمْحٍ ونَبْلٍ وليس محمولا على الفعل واسمُ الفاعل إنّما يُؤنَّثُ على سبيل المتابَعة للفعل نحو ضَرَبَتِ المرأةُ تَضْرِبُ فهى ضَارِبَةٌ فإذا وُضع على النسب لم يكن جاريًا على الفعل ولا مُتْبِعًا له فلم تلحقه علامة التأنيث وصار بمنزلة قولهم امْرَأَةٌ مِعْطَارٌ ومِذْكَارٌ
١٠ ومِئْنَاثٌ ومِئْشِيرٌ ومِعْطِيرٌ وصَبُورٌ وشَكُورٌ وخَوْدٌ وضَنَاكٌ وصَنَاعٌ وحَصَانٌ ورَزَانٌ قال حسّانٌ

حَصَانٌ رَزَانٌ مَا تُزَنُّ بِرِيبَةٍ * وَتُصْبِحُ غَرْثَى مِنْ لُحُومِ ٱلْغَوَافِلِ

فإنّ هذه الأوصافَ وما أشبهها لمّا لم تكن جاريةً على الفعل لم تلحقها علامة التأنيث فكذلك هاهنا، والذى يدلّ على صحّةِ ما ذكرناه أنّهم لو حملوه على
١٥ الفعل لَدخلَتْه علامة التأنيث فقيل طَلَقَتْ فهى طَالِقَةٌ وطَمِثَتْ فهى طَامِثَةٌ وحَاضَتْ فهى حَائِضَةٌ وحَمَلَتْ فهى حَامِلَةٌ قال الشاعر وهو الأعشَى

أَيَا جَارَتَا بِينِى فَإِنَّكِ طَالِقَهْ * كَذَاكِ أُمُورُ ٱلنَّاسِ غَادٍ وَطَارِقَهْ

وقال

تَمَخَّضَتِ ٱلْمَنُونُ لَـهُ بِيَوْمٍ * أَنَى وَلِكُلِّ حَامِلَـةٍ تَمَـامُ

٢٠ ومنهم من تمسّك بأن قال إنّما حذفوا علامة التأنيث من طَالِق ونحوه لأنّهم حملوه على المعنى كأنّهم قالوا شىءٌ طَالِقٌ أو انسانٌ طَالِقٌ كما قالوا رَجُلٌ رَبْعَةٌ فأنّثوا والموصوف مذكّر على معنى نَفْسٌ رَبْعَةٌ وكما جاء فى الحديث مُذْ دَجَتِ الإِسْلامُ لأنّ الإسلام بمعنَى المِلّة وكما حكَى الأَصْمَعِىُّ (fol. 246) عن أبى عمرو بن العَلاء قال سمعتُ أعرابيًّا يمانيًّا يقول فُلَانٌ لَغُوبٌ جاءَتْهُ
٢٥ كِتَابِى فَاحْتَقَرَهَا فقلت له أتقول جاءَتْهُ كِتَابِى فقال أليس بصحيفةٍ والحمل

على المعنى كثيرٌ فى كلامهم قال الشاعر

قَامَتْ تُبَكِّيــهِ عَلَى قَبْرِهِ * مَنْ لِيَ مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ

تَرَكْتَنِي فِي ٱلدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ * قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ

فقال ذَا غُرْبَةٍ ولم يَقُلْ ذَاتَ غُرْبَةٍ لأنّ المرأة فى المعنى انسانٌ وقال الآخَر

٥ إِنَّ ٱلسَّمَاحَةَ وَٱلْمُرُوَّةَ ضُمِّنَـا * قَبْرًا بِمَرْوَ عَلَى ٱلطَّرِيقِ ٱلْوَاضِحِ

فقال ضُمِّنَا ولم يَقُلْ ضُمِّنَتَا لأنّه ذهب بالسَّمَاحَة إلى السَّخَاء وبالمُرُوَّة إلى الكَرَم وقال الآخَر

فَإِنْ تَعْهَدِينِي وَلِي لِمَّةٌ * فَإِنَّ ٱلْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

فقال أَوْدَى ولم يَقُلْ أَوْدَتْ لأنّ الحَوَادِث فى معنى الحَدَثان وقال الآخَر

١٠ أَلَا هَلَكَ ٱلشِّهَـابُ ٱلْمُسْتَنِيرُ * وَمِدْرَهُنَـا ٱلْكَمِيُّ إِذَا نُغِيرُ

وَحَمَّالُ ٱلْمِئِينَ إِذَا أَلَمَّتْ * بِنَا ٱلْحَدَثَانُ وَٱلْأَنِفُ ٱلنَّصُورُ

فقال أَلَمَّتْ لأنّه ذهب بالحَدَثان إلى معنى الحَوَادِث وقال الآخَر

إِنَّ ٱلْأُمُورَ إِذَا ٱلْأَحدَاثُ دَبَّرَهَا * دُونَ ٱلشُّيُوخِ تَرَى فِي بَعْضِهَا خَلَلَا

فقال دَبَّرَهَا لأنّه ذهب إلى معنى الحَدَث لأنّ الحَدَث هاهنا يؤدّى عنِ الجمع

١٥ وقال الآخَر

هَنِيئًا لِسَعْدٍ مَا ٱقْتَضَى بَعْدَ وَقْعَتِي * بِنَاقَــةِ سَعْدٍ وَٱلْعَشِيَّــةُ بَــارِدُ

فقال بَارِد لأنّه حمل العَشِيّة على معنى العَشِيّ وقال الآخَر

وَإِنَّ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ * وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا ٱلْعَشْرِ

فقال عَشْرُ أَبْطُنٍ ولم يَقُلْ عَشْرَةُ لأنّ البَطْن بمعنى القَبِيلَة وقال الآخَر

٢٠ وَقَائِـعُ فِي مُضَرٍ تِسْعَةٌ * وَفِي وَائِلٍ كَانَتِ ٱلْعَاشِرَةْ

فقال تِسْعَةٌ ولم يَقُلْ تِسْعٌ لأنّه حمل الوَقَائِع على الأَيَّام يقال فُلَانٌ عَالِمٌ بِأَيَّامِ العَرَب أى بِوَقَائِعِها وقال الآخَر وهو عُمَرُ بن أبى رَبِيعة

وَكَانَ مِجَنِّي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي * ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ

٢٤ فقال ثَلَاثُ ولم يَقُلْ ثَلَاثَةُ لأنّه عنى بالشُّخُوص نِساءً فحمله على المعنى وقال

الآخَر وهو الحُطَيْئة

ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذَوْدٍ * لَقَدْ جَارَ ٱلزَّمَانُ عَلَى عِيَالِى

فقال ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ ولم يَقُلْ ثَلَاثُ حملا على المعنى وقال القَتَّال الكِلابى

قَبَائِلُنَا سَبْعٌ وَأَنْتُمْ ثَلَاثَـةٌ * وَلَلسَّبْعُ خَيْرٌ مِنْ ثَلَاثٍ وَأَكْثَرُ

٥ فقال ثَلَاثَةٌ ولم يَقُلْ ثَلَاثٌ حملا على المعنى وقال لَبِيدٌ

فَمَضَى وَقَدَّمَهَا وَكَانَتْ عَادَةً * مِنْهُ إِذَا هِىَ عَرَّدَتْ إِقْدَامُهَا

فقال كَانَتْ لأنّ الإِقْدَام فى معنى التَقْدِمَة وقال الآخَر

يَا أَيُّهَا ٱلرَّاكِبُ ٱلْمُزْجِى مَطِيَّتَهُ * سَائِلْ بَنِى أَسَدٍ مَا هٰذِهِ ٱلصَّوْتُ

فقال هٰذِهِ لأنّ الصَوْت فى معنى الصَيْحة وقال الآخَر

١٠ وَكَانَتْ مِنْ سَجِيَّتِنَا ٱلْغَفْرُ

أَىِ المَغْفِرَة وقال الآخَر وهو طُفَيْلٌ الغَنَوىّ (fol. 247)

إِذْ هِىَ أَحْوَى مِنَ ٱلرِّبْعِيِّ حَاجِبُهُ * وَٱلْعَيْنُ بِٱلْإِثْمِدِ ٱلْحَارِىِّ مَكْحُولُ

ولم يَقُلْ مَكْحُولَةٌ لأنّ العَيْن فى المعنى عُضْو وقال الآخَر

أَرَى رَجُلاً مِنْهُمْ أَسِيفًا كَأَنَّمَا * يَضُمُّ إِلَى كَشْحَيْهِ كَفًّا مُخَضَّبَا

١٥ فقال مُخَضَّبًا لأنّ الكَفّ فى المعنى عُضْو والحمل على المعنى أكثرُ فى كلامهم من أن يُحصَى فكذلك هاهنا، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّ علامة التأنيث إنّما دخلت للفَصْل بين المذكّر والمؤنّث ولا اشتراكَ بين المذكّر والمؤنّث فى هذه الأوصاف قلنا الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه أحدها أنّ هذا يبطل بقوله تعالى يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ ولو

٢٠ كانت علامةُ التأنيث إنّما تَدخل للفصل بين المذكّر والمؤنّث لكان ينبغى أن لا تدخل هاهنا لأنّ هذا وصفٌ لا يكون فى المذكّر فلمّا دخلت دلّ على فسادِ ما ذهبوا إليه والوجه الثانى أنّه لو كان سببُ حذفِ علامةِ التأنيث من هذا النحو وجودَ الاختصاص وعدمَ الاشتراك لَوجب أن لا يُوجد الحذف

٢٤ مع وجود الاشتراك وعدم الاختصاص فى نحو قولهم رَجُلٌ عَاشِقٌ وامْرَأَةٌ عَاشِق

ورَجُلٌ عَانِسٌ وامْرَأَةٌ عَانِسٌ إذا طال مَكْثها لا يَتزوّجان ورَجُلٌ عَاقِرٌ وامْرَأَةٌ عَاقِرٌ إذا لم يُولَدْ لهما ورَأْسٌ نَاصِلٌ من الخضاب ولِحْيَةٌ نَاصِلٌ وجَمَلٌ نَازِعٌ إلى وَطَنِه ونَاقَةٌ نَازِعٌ وجَمَلٌ ضَامِرٌ وناقةٌ ضَامِرٌ وجَمَل بَازِلٌ ونَاقَةٌ بَازِلٌ فى كلمات كثيرةٍ قال زُهَيْرٌ

٥ فَوَقَعْتُ بَيْنَ قُتُودِ عَنْسٍ ضَامِرٍ * لَحَّاظَةٍ طَفَلَ ٱلْعَشِيِّ سِنَادِ

وقال الأعْشَى

عَهْدِى بِهَا فِى ٱلْحَىِّ قَدْ سُرْبِلَتْ * بَيْضَاءَ مِثْلَ ٱلْمُهْرَةِ ٱلضَّامِرِ

وقال زُهَيْر

تُهَوِّنُ بُعْدَ ٱلْأَرْضِ عَنِّى فَرِيدَةٌ * كِنَازُ ٱلْبَضِيعِ سَهْوَةُ ٱلْمَشْىِ بَازِلُ

١٠ وقال لَبِيدٌ

تُرْوِى ٱلْمَحَاجِرَ بَازِلٌ عُلْكُومُ

وقال آخَرُ

بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ أَوْ عَيْهَلِ

كيف والأصمعىّ قد صنّف فى هذا النحو كتابًا والوجه الثالث وهو أنّه لو كان ١٥ الاختصاص سَبَبًا لحذفِ علامة التأنيث منِ اسم الفاعل لَوجب أن يكون ذلك سَبَبًا لحذفها من الفعل فيقال المرأة طَلَقَ وطَمِثَ وحَاضَ وحَمَلَ كما يقال طَالِقٌ وطَامِثٌ وحَائِضٌ وحَامِلٌ فلمّا لم يجز أن تُحذف علامة التأنيث من الفعل دلّ على أنّه تعليل فاسد ولا يلزَم هذا على قولِ مَن حمله على المعنى كأنّه قال انسَانٌ حائضٌ لأنّ الحمل على المعنى آتّساعٌ يُقتصَر فيه على السَماع ٢٠ والتعليل بالاختصاص ليس باتّساعٍ (fol. 248) فينبغى أن لا يقتصر فيه على السَماع ولا يلزَم أيضا على قولِ مَن حمله على النسب بوجهٍ ما لأنّه جعل حائضًا بمعنى ذَات حَيْضٍ والفعل لا يدلّ على نفس الشىء فيقال إنّ هِنْدًا حَاضَ بمعنى هِنْدٌ ذَاتُ حَيْضٍ وإنّما شأن الفعل الدلالة على المصدر والزمان ٢٤ فبَانَ الفرق بينهما والله أعلم،

١١٢ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ الواو من نحو يَعِدُ ويَزِنُ إنّما حُذفت للفرق
بين الفعل اللازم والمتعدِّى وذهب البصريّون إلى أنّها حُذفت لوقوعها بين
ياء وكسرة، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا ذلك لأنّ الأفعال
٥ تنقسم الى قسمَيْن إلى فعلٍ لازم وإلى فعل متعدٍّ وكِلاَ القسمَيْن يقَعان فيما فاؤه
واوٌ فلمّا تغايرا فى اللزوم والتعدّى واتّفقا فى وقوع فائِهما واوًا وجب أن
يُفرَق بينهما فى الحكم فبقّوا الواو فى مضارع اللازم نحو وَجِلَ يَوْجَلُ ووَحِلَ
يَوْحَلَ وحذفوا الواو من المتعدّى نحو وَعَدَ يَعِدُ ووَزَنَ يَزِنُ وكان المتعدّى
أَوْلى بالحذف لأنّ التعدّى صار عوضا من حذف الواو، قالوا ولا يجوز أن يقال
١٠ أنّهم إنّما حذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة لأنّا نقول هذا يبطل بقولهم
أَعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ والأصل فيه أَوْعِدُ ونَوْعِدُ وتَوْعِدُ ولو كان حذف الواو
لوقوعها بين ياء وكسرة لكان ينبغى أن لا تُحذَف هاهنا لأنّها لم تَقَعْ بين ياء
وكسرة ولكان ينبغى أن تُحذَف من قولهم أُوعِد يُوعِدُ بضمّ الياء فيقال يُعِدُ
لوقوعها بين ياء وكسرة فلمّا لم تُحْذَفْ دلّ على فسادِ ما ذكرتموه، وأمّا
١٥ البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّ الواو حُذفت لوقوعها بين ياء
وكسرة وذلك لأنّ اجتماع الياء والواو والكسرة مُستثقَلٌ فى كلامهم فلمّا
اجتمعتْ هذه الثلاثة الأشياء المستنكرة التى تُوجب ثِقَلاً وجب أن يحذفوا
واحدًا منها طَلَبًا للتخفيف فحذفوا الواو ليخِفّ أمر الاستثقال، والذى يدلّ على
صحّةِ ذلك أنّ الواو والياء إذا اجتمعَتَا وكانَا على صفةٍ يمكن أن تُدْغَمَ إحداهما
٢٠ فى الأخرى قُلبتِ الواو إلى الياء نحو سَيِّدٍ ومَيِّتٍ كَراهيَةً لاِجْتماع المثلين
وإذا اجتمع هاهنا ثلاثة أمثال الياء والواو والكسرة ولم يُمكِنِ الادِّغام لأنّ
الأوّلَ متحرِّكٌ ومن شرط المدَّغَم أن يكون ساكنًا فلمّا لم يُمكِنِ التخفيف بالادّغام
٢٣ وجب التخفيف بالحذف فقيل يَعِدُ ويَزِنُ وحملوا أَعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ على يَعِدُ

لِئَلَّا تَختلِف طُرُق تصاريف الكلمة على ما سَنُبيِّنه فى الجواب إن شاء الله تعالى، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم إنّما حُذفتِ الواو من هذا النحو للفرق بين الفعل اللازم والمتعدّى فبقّوا الواو فى (fol. 249) اللازم وحذفوها من المتعدّى قلنا هذا باطل فإنّ كثيرا من الأفعال اللازمة قد ٥ حُذفت منها الواو وذلك نحو وَكَفَ البيتُ يَكِفُ ووَنَمَ الذُّباب يَنِمُ ووَجَدَ فى الحُزْن يَجِدُ إلى غيرِ ذلك والأصل فيها وَكَفَ يَوْكِفُ ووَنَمَ يَوْنِمُ ووَجَدَ يَوْجِدُ وكلُّها لازمةٌ ولو كان الأمر على ما زعمتم لَكان يجب أن لا تُحذَف منه الواو فلمّا حُذفت دلّ على أنّه إنّما حُذفتِ الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ولا نظر فى ذلك إلى اللازم والمتعدّى، وأمّا وَجِلَ يَوْجَلُ ووَحِلَ يَوْحَلُ ١٠ فإنّما لم تُحْذَفْ منه الواو لأنّه جاء على يَفْعَلَ بفتح العين كعَلِمَ يَعْلَمُ فلم تَقعِ الواو فيه بين ياء وكسرة وإنّما وقعت بين ياء وفتحة وذلك لا يُوجِب حذفَها وأمّا حذفُهم لها من قولهم وَلَغَ يَلَغُ وإن كانت قد وقعت بين ياء وفتحة فلأنّ الأصل فيه يَفْعِلُ بكسر العين كضَرَبَ يَضْرِبُ وإنّما فُتحتِ العين لوقوع حرفِ الحَلْق لامًا فإنّ حرف الحَلْق متى وقع لامًا من هذا النحو فانّ ١٥ القياس يقتضى أن يُفتَح العين منه نحو قَرَأَ يَقْرَأُ وجبَهَ يَجْبَهُ وسَدَحَ يَسْدَحُ وشَدَخَ يَشْدَخُ وجمعَ يَجْمَعُ ودَمَغَ يَدْمَغُ إلّا ما جاء على الأصل نحو نَطَحَ الكَبْشُ يَنطِحُ ونَبَحَ الكَلْب يَنبِحُ وكذلك أيضا إذا وقع حرف الحَلْق عينًا فإنّه يقتضى فَتْحَ العين أيضا نحو سَأَلَ يَسْأَلُ وجهَدَ يَجْهَدُ ونَحَرَ يَنحَرُ وفَخَرَ يَفْخَرُ ونَعَبَ يَنْعَبُ وفَغَرَ يَفْغَرُ إلّا ما جاء على الأصل نحو نَعَقَ ويَنْعِقُ فدلّ ٢٠ على أنّ وَجِلَ يَوْجَلُ لا حجّةَ لهم فيه وفى وَجَلَ يَوْجَلُ أربع لغاتٍ أحدها تصحيح الواو وهى اللغة المشهورة واللغة الثانية يَاجَلُ فتُقلَب الواو أَلِفًا لمكان الفتحة قبلها وفرارًا مِن اجتماع الياء والواو إلى الألف واللغة الثالثة قلب الواو ياء نحو يَيْجَلُ وذلك على طريقةِ سَيِّدٍ ومَيِّتٍ وإن لم يُمْكِنِ الادّغام لتحرّك الأوّل واللغة الرابعة يِيجَلُ بكسر الياء لأنّهم أرادوا أن يقلبوا الواو ياء ٢٥ فكسروا ما قبلها ليَجْرِىَ قلبُها على سَنَن القياس فى نحو مِيعَادٍ ومِيزَانٍ ومِيقَاتٍ

والأصل فيها مِوْعاد ومِوْزان ومِوْقات لأنّها من الوَعْد والوَزْن والوَقْت إلّا
أنّ الواو لمّا سكنت وانكسر ما قبلها قلبوها ياء فكذلك هاهنا لمّا لم يُمكِنِ
الادّغام لِمَا ذكرنا وكانتِ الواو تُقلَب فى نحو سَيِّدٍ لإمكانه أحبّوا أن يقلبوا
الواو بسبب يستمرّ له القلب وهو كسرُ ما قبلها ، وأمّا قولهم أنّها لو كانت قد
٥ حُذفت لوقوعها بين ياء وكسرة لكان ينبغى أن لا تُحذَف من أَعِدُ ونَعِدُ
وتَعِدُ لأنّها لم تَقَعْ بين ياء وكسرة قلنا إنّما حُذفت هاهنا وإن لم تَقَعْ بين
ياء وكسرة حملا لحروف المضارَعَة التى هى الهمزة والنون والتاء على الياء
ولأنّها أخواتٌ فلمّا حُذفتِ الواو مع أحدِها للعِلّة التى ذكرناها حُذفت مع
الآخَر لئَلّا تَختلِفَ طُرُق (fol. 250) تصاريف الكلمة ليَجْرِىَ الباب على سَنَنٍ
١٠ واحدٍ وصار هذا بمنزلة أُكرِمُ والأصل فيه أُأَكرِمُ إلّا أنّهم كرِهوا اجتماعَ
همزتَيْن فحذفوا الثانية فرارًا مِن اجتماع همزتين طلبًا للتخفيف وكان حذفُ
الثانية أَوْلى من الأُولى لأنّ الأُولى دخلتْ لمعنًى والثانية ما دخلت لمعنًى
فلهذا كان حذف الثانية وتَبْقِيَةُ الأُولى أَوْلى ثمّ قالوا نُكْرِمُ وتُكْرِمُ ويُكْرِمُ
فحذفوا الهمزة حملا للنون والتاء والياء على الهمزة طلبًا للتشاكل على ما بيّنّا ،
١٥ وأمّا قولهم أنّه لو كان الحذف لوقوعها بين ياء وكسرة كان يجب الحذف فى
قولهم يُوعِدُ ونحوه قلنا الجواب عن هذا من وجهَيْن أحدها أنّ هذا لا يصلُح
أن يكون نقضًا على يَعِدُ لأنّ الواو هاهنا ما وقعت بين ياء وكسرة لأنّ
الأصل فى يُوعِدُ بضمّ الياء يُؤَوْعِدُ كما أنّ الأصل فى يُكْرِمُ يُؤَكْرِمُ قال الشاعر

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا

٢٠ فلمّا كان الأصل يُوعِدُ بالهمز فالهمزة المحذوفة حالت بين الواو والياء لأنّها
فى حكم الثابتة كما كانتِ الياء المحذوفةُ فى قول الشاعر

وَكَحَّلَ ٱلْعَيْنَيْنِ بِٱلْعَوَاوِرِ

فى حكم الثابتة ولولا ذلك لَمَا صحّتِ الواو وكانت تُقلَب همزةً لوقوعها قبل
الطَرَف بحرفٍ لأنّهم يُجْرُون ما قبل الطرف بحرفٍ من هذا النحو مجرى
٢٥ الطرف وهم يَقلِبون الواو إذا وقعت طرفا وقبلها ألفٌ زائدةٌ همزةً فهاهنا لمّا

صحّتِ الواو دلّ على أنّ الأصل فيه العَوَاوِير بالياء كطَوَاوِيس ونَوَاوِيس
وإنّما حُذفت للضرورة وإنّما صحّتِ الواو مع تقدير الياء لأنّها قبل الطرف
بحرفَيْن فبعُدتْ عمّا تُقلَب فيه الواو إذا وقعت طرفا فلم تُقْلَبْ همزةً والوجه
الثانى أنّهم لمّا حذفوا الهمزة من يُؤَوْعِدُ لم يحذِفوا الواو لأنّه كان يؤدّى
٥ إلى المُوالاة بين إعلالَيْن وهم لا يُوالون بين إعلالَيْن ألَا ترى أنّهم قالوا
هَوًى وغَوًى فأبدلوا من الياء ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ولم يُبْدِلوا من
الواو ألفًا وإن كانت قد تحرّكَتْ وانفتح ما قبلها لأنّهم لو فعلوا ذلك فأعلّوا
الواو كما أعلّوا الياء لأدّى ذلك إلى أن يجمعوا بين إعلالَيْن والجمعُ بين
إعلالَيْن لا يجوز والله أعلم،

---

١١٢ مسئلة

١٠

ذهب الكوفيون الى أنّ صَمَحْمَحٌ ودَمَكْمَكٌ على وزنِ فَعَلّلٍ وذهب
البصريّون إلى أنّه على وزنِ فعَلْعَلٍ، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما
قلنا أنّه على وزن فَعَلّلٍ وذلك أنّ الأصل فى صَمَحْمَح ودَمَكْمَكٍ صَمَحْمَحٌ
ودَمَكْكَكٌ إلّا أنّهمُ استثقلوا جَمْعَ ثلاث حاءات وثلاث كافات فجعلوا الوُسْطى
١٥ منها مِيمًا والإبدالُ لِاجْتماع الأمثال كثيرٌ فى الاستعمال قال الله تعالى
فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُونَ والأصل كُبِّبُوا لأنّه من كَبَبْتُ الرَّجُلَ على وَجْهه
(fol. 251) إلّا أنّهمُ استثقلوا اجتماعَ ثلاث باءات فأُبدل من الوُسْطى كاف
وقال الفرزدق

مَوَانِعُ لِلْأَسْرَارِ إِلَّا لِأَهْلِهَا ، وَيُخْلِفْنَ مَا ظَنَّ ٱلْغَيُورُ ٱلْمُشَفْشَفُ

٢٠ والأصل فى المُشَفْشَف المُشَفَّف لأنّه من شَفَّتْهُ الغَيْرة وشَفَّهُ الحُزْنُ إلّا أنّه
ٱستثقل اجتماعَ ثلاث فاءات فأَبدل من الوُسْطى شِينًا وقال الآخر وهو
الأعشى

٢٢ وَتَبْرُدُ بَـرْدَ رِدَاءِ ٱلْـعَـرُو ، سِ بِٱلصَّيْفِ رَقْرَقْتَ فِيهِ ٱلْعَبِيرَا

والأصل فى رَقْرَقْتَ رَقَّقْتَ لأنّه من الرِقّة فأُبدل من القاف الوُسْطى راء
وقال الآخر

بَاتَتْ تُكَرْكِرُهُ ٱلْجَنُوبُ

والأصل فى تُكَرْكِرُهُ تُكَرِّرُهُ لأنّه من التكرير فأُبدل من الراء الوُسْطى كافًا
٥ وكذلك أيضا قالوا تَمَلْمَلَ على فِراشه والأصل تَمَلَّلَ لأنّه من المَلَّة وهو
الرَماد الحارّ إلّا أنّهم أبدلوا من اللام الوُسْطى مِيمًا وكذلك قالوا تَغَلْغَلَ فى
الشىء والأصل تَغَلَّلَ لأنّه من الغَلَل وهو الماء الجارِى بين الشَجَر فأبدلوا من
اللام الوُسْطى غَيْنًا وكذلك قالوا تَكَمْكَمَ والأصل تَكَمَّمَ لأنّه من الكُمَّة وهى
القَلَنْسُوَة فأبدلوا من الميم الوُسْطى كافًا وكذلك قالوا حَثْحَثَ والأصل حَثَّثَ
١٠ لأنّه من الحَثّ إلّا أنّهم أبدلوا من الثاء الوُسْطى حاء كَراهِيَةً لِٱجْتماع
الأمثال فكذلك هاهنا الأصل فيه صَمَحْمَحٌ إلّا أنّهم أبدلوا من الحاء الوُسْطى ميما
كراهِيَةً لِٱجْتماع الأمثال وكانتِ الميم أَوْلى بالزيادة لأنّها من حروف الزيادة
التى تَختصّ بالأسماء وقلنا أنّه لا يجوز أن يكون وزنه فَعَلْعَلٌ بتكرير العين
لأنّه لو جاز أن يقال ذلك لَجاز أن يقال أنّ صَرْصَرٌ وسَجْسَجٌ وزنــه فَعْفَعٌ
١٥ لتكرير الفاء فيه فلمّا بطل أن يكون صَرْصَرٌ على فَعْفَع بطل أيضا أن يكون
صَمَحْمَحٌ على فَعَلْعَلٍ، قالوا ولا يلزَم على كلامنا نحو اِحْقَوْقَفَ الظَبْى واِغْدَوْدَنَ
الشَعْر وما أشبه ذلك فإنّه على وزن اِفْعَوْعَلَ لأنّا نقول إنّما قلنا أنّه على
وزن اِفْعَوْعَلَ لأنّه ليس فى الأفعال ما هو على وزن اِفْعَلَّلَ فقلنا أنّ وزنه
على اِفْعَوْعَلَ بخلافِ هاهنا فإنّ فى الأسماء ما هو على وزن فَعَلَّلٍ نحو سَفَرْجَلٍ
٢٠ وفَرَزْدَق وكذلك لا يلزَم على كلامنا نحو خُلَعْلَعٍ وهو الجُعَل وذُرَحْرَحٍ وهو
دُوَيْبَّة فانّه على وزن فُعَلْعَلٍ لأنّا نقول إنّما قلنا أنّه على وزن فُعَلْعَلٍ لأنّــه
ليس فى الأسماء ما هو على وزنِ فُعَلَّلٍ بضمّ الأوّل وإذا خرج اللفظ عن
أَبْنِية كلامهم دلّ ذلك على زيادة الحرف فيه والذى يدلّ على ذلك أنّهم
قالوا فى ذُرَحْرَحٍ ذُرَّاحٌ فأسقطوا أحد المثلين ولو كان خُماسيًّا لم يَأْتِ منه
٢٥ ذُرَّاحٌ على وزنِ فُعَّالٍ نحو كُرَّامٍ وحُسَّانٍ فبان الفرق بينهما، وأمّا البصريّون

فأحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّ وزنه فَعَلْعَلٌ لأنّ الظاهر أنّ العين واللام قد تكرّرتا فيه فوجب أن يكون وزنه فَعَلْعَلٌ (fol. 252) ألاَ ترى أنّه إذا تكرّرتِ العين فى نحو ضَرَّبَ وقَتَّلَ كان وزنه فَعَّلَ أو تكرّرتِ اللام فى نحو اِحْمَرَّ واِصْفَرَّ كان وزنه اِفْعَلَّ فكذلك هاهنا لمّا تكرّرتِ العين واللام فى ٥ نحو صَمَحْمَحٍ ودَمَكْمَكٍ يجب أن يكون وزنه فَعَلْعَل لتكرّرِها فيه هذا حكم الظاهر فمَنِ آدّعى قَلْبًا بَقِيَ مُرتهنًا بإقامة الدليل ، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّ الأصل صَمَحْمَحٌ ودَمَكٌّ قلنا هذا مجرّدُ دعوًى لا يستند إلى معنًى بل تكرير عين الفعل ولامِه كتكريرِ فاء الفعل وعينِه فى مَرْمَرِيسٍ وهى الداهِيَة ومَرْمَرِيتٍ وهى القَفْر لأنّهما فى المَرَاسة والمَرْت وأمّا ١٠ تلك المواضع التى استشهدوا بها على الإبدال لِاجْتماع الأمثال فهنالك قام الدليل فى ردّ الكلمة إلى أصلها وذلك غيرُ موجودٍ هاهنا ، وقولهم لو جاز أن يقال أنّ وزنه فَعَلْعَلٌ بتكرير العين لجاز أن يقال صَرْصَرٌ وسَجْسَجٌ وزنه فَعْفَعٌ لتكرير الفاء فيه قلنا هذا باطل وذلك أنّ الحرف إنّما يُجعَل زائدًا فى الاسم والفعل إذا كان على ثلاثة أحرفٍ سواه وهى فاء الفعل ١٥ وعينه ولامه وصَرْصَر وسَجْسَج لم يُوجَد فيه ذلك فلو قلنا أنّ وزنه فَعْفَعٌ لأدّى ذلك إلى إسقاطِ لامه وذلك لا يجوز بخلافِ صَمَحْمَح ودَمَكْمَك فإنّه قد وُجِد فيه ثلاثة أحرف فاءٌ وعين ولام فلمّا لم يُؤَدِّ ذلك إلى إسقاطِ لامه كان ذلك جائزا وصار هذا كما تجعَل إحدى الدالَيْن فى اِسْوَدَّ زائدةً ولا تجعل إحدى الدالين فى رَدَّ ومَدَّ زائدةً لأنّا لو جعلنا إحداها زائدةً لأدّى ٢٠ ذلك إلى إسقاطِ لامِ الفعل أو عينه وذلك لا يجوز فكذلك هاهنا والله أعلم،

---

١١٤ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ كلّ اسمٍ زادت حروفُه على ثلاثة أحرفٍ ففيه ٢٣ زيادةٌ فإن كان على أربعة أحرفٍ نحو جَعْفَرٍ ففيه زيادةُ حرفٍ واحدٍ واختلفوا

فذهب أبو الحسن علىّ بن حمزةَ الكِسائىّ إلى أنّ الزائد فيما كان على أربعة أحرفٍ الحرف الذى قبل آخِره وذهب أبو زكريّاء يحيى بن زيادٍ الفرّاء إلى أنّ الزائد فيما كان على أربعة أحرفٍ هو الحرف الأخير وإن كان على خمسة أحرفٍ نحو سَفَرْجَلٍ ففيه زيادةُ حرفَيْن وذهب البصريّون إلى أنّ
٥ بنات الأربعة والخمسة ضربان غيرُ بنات الثلاثة وأنّهما من نحو جَعْفَرٍ وسفَرْجل لا زائدَ فيهما البتّةَ ، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا ذلك لأنّا أجمعْنا على أنّ وزن جَعْفَر فَعْلَل ووزن سَفَرْجَل فَعَلَّل وقد علِمنا أنّ أصلَ فَعْلَلٍ وفَعَلَّل فاءٌ وعين ولام واحدةٌ فقد علِمنا أنّ إحدى اللامين فى وزن جَعْفَر زائدةٌ واللامان فى وزن سفَرْجَل زائدتان فدلّ على أنّ فى
١٠ جَعْفَر حرفًا زائدًا من حرفَيْهِ الأخيرَيْن وأنّ فى سَفَرْجَل حرفَيْن (fol. 253) زائدَيْن على ما بيّنّا ، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا لا يخلو الزائد فى جَعْفَر من أن يكون الراء أو الفاء أو العينَ أو الجيمَ فإن كان الزائد هو الراء فيجب أن يكون وزنه فَعْلَرٌ لأنّ الزائد يُوزَن بلفظه وإن كان الزائد الفاء فوجب أن يكون وزنه فَعْفَلٌ وإن كان الزائد العين فوجب أن يكون
١٥ وزنه فَعَّل وإن كان الزائد الجيمَ فوجب أن يكون وزنه جَعْفَلٌ وكذلك يَلتزِمون فى وزنِ سَفَرْجَل وإذا كان هذا لا يقول بــه أحدٌ دلّ على أنّ حروفه كلّها أصولٌ، قالوا ولا يجوز أن يقال أنّ إحدى الدالين من قَرْدَد ومَهْدَد زائدة ووزنه عندكم فَعْلَل فقد وزنتمُ الدال الزائدة باللام وكذلك صَمَحْمَح ووزنه عندكم فَعَلْعَل وإحدى الميمَيْن وإحدى الحاءين زائدتان
٢٠ ولم تَزِنوها بلفظها فتقولوا وزنه فَعَلْمَح ووَزَنْتُموها بالعين واللام فقلتم فَعَلْعَل وكذلك مَرْمَرِيس ومَرْمَرِيت ووزنه عندكم فَعْفَعِيل ولم تَزِنوا فيه الزائد بلفظه فتقولوا فَعْمَرِيل ووَزَنْتُموه بالفاء والعين فقلتم فَعْفَعِيل لأنّا نقول إنّما وَزَنّا الزائد بلفظ اللام دون لفظ الدال وذلك لأنّ إحدى الدالين لام الفعل والدال الأخرى وإن كانت زائدةً فهى تكريرُ لامِ الفعل بلفظها فوَزَنّا باللفظ
٢٥ الذى وُزن به لام الفعل وكذلك صَمَحْمَحٌ الميم عين الفعل والحاء لامُه ثمّ

أُعيدَتَا تكثيرا لهما فصار المُعاد زائدًا غير أنّه من جنس الأوّل فأُعيد
بلفظ الأوّل فجُعلت عينًا ولامًا معادتين كما جُعلتِ الميم والحاء الأوَّلَتَان عينا
ولاما وكذلك تقول فى مَرْمَرِيس ومَرْمَرِيت والدليل على أنّ فاء الفعل
وعينَه فى مَرْمَرِيس ومَرْمَرِيت زائدةٌ مكرّرةٌ أنّه مأخوذٌ من المَرَاسة والمَرْت
٥ ألَا ترى أنّ مَرْمَرِيس اسم الداهِيَة ومَرْمَرِيت اسم للقَفْر، وأمّا الجواب عن
كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّه إذا كانت إحدى اللامين فى وزنِ جَعْفَر
زائدةً دلّ على أنّ فيه حرفًا زائدا وكذلك إذا كانت اللامان فى وزنِ سَفَرْجَل
زائدتين دلّ على أنّ فى سَفَرْجَل حرفَيْن زائدَيْن قلنا هذا غلطٌ وجهلٌ
بموضعِ وزنِ الأسماء وتمثيلها بالفعل دون غيره وذلك أنّ التمثيل إنّما وقع
١٠ بالفعل دون غيره ليُعلَم الزائد من الأصليّ وذلك أنّا إذا جئنا إلى جَعْفَر
فمثّلناه بفَعْلَل علِمنا بالمثال أنّه لم يَدْخُلْه شيءٌ زائدٌ وإذا جئنا إلى صَيْقَل
فمثّلناه بفَيْعَل فقد عُلِم بالمثال أن الياء زائدةٌ واختاروا الفعل لأنّه يأتى وهو
عِبارةٌ عن كلِّ شيء من الألفاظ التى تَتصرّف ألَا ترى أنّك تقول لصاحبك
قَدْ ضَرَبْتَ زَيْدًا أو خَاصَمْتَهُ أو أَكْرَمْتَهُ أو ما أشبه ذلك فتقول قَدْ فَعَلْتَ
١٥ وكان الثُلاثىّ أَوْلى بذلك من قِبَلِ أنّ أقلّ الأسماء والأفعال بنات الثلاثة
وفيها بنات الأربعة والخمسة فلو وقع التمثيل بشيء على أربعة أحرف
أو خمسة لبطل (fol. 254) وزن الثُلاثىّ به إلّا بحذفِ شيء منه ونحن نَجِدُ بنات
الثلاثة تُبْنَى على أربعة أحرفٍ بزيادةِ حرفٍ نحو ضَيْغَم وهو من الضَغْم وهو
العَضّ وعلى خمسة أحرفٍ بزيادةِ حرفَيْن نحو سَرَنْدَى وهو من السَرْد ولم
٢٠ يُعْلَمْ أنّه بُنِى شيءٌ من بنات الأربعة والخمسة على ثلاثة أحرف فلمّا كان الأمر
على ما ذكرنا ووجب التمثيل بالفعل واحتَجْنا إلى تمثيل رُباعىٍّ وخماسىٍّ زِدْنا
ما يُلحقه بلفظ الرُباعىّ والخُماسىّ فهذا الذى نَزيده على الفعل زائد وإن كان
المُمَثَّل به أصليًّا لأنّ الضرورة أَلجأَتْ إلى أن نَزيد على الفعل ليلحق المُمثَّل
٢٥ بالمُمثَّل به فدلّ على صحّةِ ما ذهبنا إليه والله أعلم،

١١٥ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ وزنَ سَيِّدٍ وهَيِّنٍ ومَيِّتٍ فى الأصل على فَعِيلٍ
نحو سَوِيد وهَوِين ومَوِيت وذهب البصريّون إلى أنّ وزنه فَيْعِل بكسر العين
وذهب قوم إلى أنّ وزنه في الأصل على فَيْعَل بفتح العين، أمّا الكوفيّون
٥ فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّ أصله فَعِيل نحو سَوِيد وهَوِين ومَوِيت لأنّ
له نظيرًا فى كلام العرب بخلافِ فَيْعَل فإنّه ليس له نظيرٌ فى كلامهم فلمّا كان
هذا هو الأصل أرادوا أن يُعِلّوا عين الفعل كما أُعِلّت فى سَادَ يَسُودُ وفى
مَاتَ يَمُوتُ فقُدّمتِ الياء الساكنة على الواو فانقلبتِ الواو ياء لأنّ الواو
والياء إذا اجْتَمَعَتَا والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء وجعلوها ياء مشدّدةً،
١٠ ومنهم من قال أصله سَوِيد وهَوِين ومَوِيت إلّا أنّهم لمّا أرادوا أن يُعِلّوا
الواو كما أعلّوها فى سَادَ ومَاتَ قلبوها فكان يلزمهم أن يقلبوها ألفًا ثمّ تَسقُط
لسكونها وسكونِ الياء بعدها فكرهوا أن يَلتبِسَ فَعِيل بفَعْل فزادوا ياء على
الياء ليَكمُل بناء الحرف ويَقَعَ الفرق بها بين فَعِيل وفَعْل ويخرج على هذا
نحو سَوِيق وعَوِيل فإنه إنّما صحّ لأنّه غير جارٍ على الفعل، وأمّا البصريّون
١٥ فقالوا إنّما قلنا أنّ وزنه فَيْعِل لأنّ الظاهر من بنائه هذا الوزن والتمسُّك
بالظاهر واجبٌ مهْمَا أمكن والذى يدلّ على ذلك أنّ المعتلّ يختصّ بأَبْنِيَةٍ
ليست للصحيح فمنها فُعَلَةٌ فى جمع فَاعِلٍ نحو قَاضٍ وقُضَاةٌ ومنها فَيْعَلُولَة نحو
كَيْنُونَة وقَيْدُودَة والأصل كَيَّنُونَة وقَيَّدُودَة والذى يدلّ على ذلك أنّ الشاعر
يرُدّه إلى الأصل فى حالة الاضطرار قال الشاعر

٢٠ قَدْ فَارَقَتْ قَرِينَهَا ٱلْقَرِينَهْ * وَشَحَطَتْ عَنْ دَارِهَا ٱلظَّعِينَهْ
يَا لَيْتَنَا قَدْ ضَمَّنَا سَفِينَـهْ * حَتَّى يَعُودَ ٱلْوَصْلُ كَيَّنُونَهْ

إلّا أنّهم خفّفوه كما خفّفوا رَيْحَان وأصله رَيَّحَان بالتشديد على فَيْعَلَان وأصلُ
رَيْحَان رَيْوَحَان فلمّا اجتمعتِ الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبوا الواو

ياءً وجعلوها ياءً مشددةً وكما خفّفوا سَيِّد وهَيِّن ومَيِّت إلّا أنّ التخفيف فى نحو
سَيِّد وهَيِّن ومَيِّت جائــز والتخفيف فى نحو كَيَّنُونَة (fol. 255) وقَيَّدُودَة واجب
وذلك لأنّ نهايةَ الاسم بالزيادة أن يكون على سبعة أحرف وهو مع الياء
على سبعة أحرف فخفّفوه كما خفّفوا اِشْهِيبَاب فقالوا اِشْهِبَاب وإذا جاز
٥ الحذف فيما قَلَّتْ حروفه نحو سَيِّد وهَيِّن ومَيِّت لزِم الحذف فيما كثُرت حروفه
نحو كَيَّنُونَة وقَيَّدُودَة وإذا جاز أن يختصّ المعتلُّ بأَبْنِيَةٍ ليست للصحيح كان
حَمْلُ سَيِّد وهَيِّن ومَيِّت على الظاهر أَوْلى من العُدول عنه إلى غيره، قالوا
ولا يجوز أن يقال أنّ الأصل أن يقال فى جمعِ قَاضٍ قُضًّى كما يقال غَازٍ
وغُزًّى فاستثقلوا التشديد على غير الفعل فحذفوا وعوّضوا من حذف المحذوف
١٠ هاءً كما قالوا عِدَةٌ فعوّضوا من الواو المحذوفة هاءً وأمّا كَيْنُونَة وقَيْدُودَة
فالأصل كُونُونَة وقُودُودَة على فُعْلُولَة نحو بُهْلُولٍ وصُنْدُوق إلّا أنّهم فتحوا أوّله
لأنّ أكثرَ ما يجىء من هذه المصادر مصادرُ ذواتِ الياء كقولهم طَارَ طَيْرُورَة
وصَارَ صَيْرُورَة وسَارَ سَيْرُورَة وحَادَ حَيْدُودَة ففتحوه حتّى تسلم الياء لأنّ الباب
للياء ثمّ حملوا ذوات الواو على ذوات الياء لأنّها جاءت على بنائها وليس
١٥ للواو فيه حظٌّ لقُرْبهما فى المخرج واشتراكهما فى اللِين فقلبوا الواو ياءً فى نحو
كَيْنُونة وقَيْدُودَة كما قالوا الشِكَايَة وهى من ذوات الواو لقولهم شَكَوْتُ أَشْكُو
شَكْوًا لأنّها جاءت على مصادر الياء نحو الدِرَايَة والرِوَايَة والسِعَايَة والرِمَايَة
فكذلك هاهنا لأنّا نقول أمّا قولكم أنّ الأصل أن يقال فى جمعِ قَاضٍ قُضًّى
كما يقال غَازٍ وغُزًّى قلنا هذا عُدولٌ عنِ الظاهر من غيرِ دليلٍ ثمّ لو كان
٢٠ أصله قُضًّى كغَازٍ وغُزًّى لكان ينبغى أن لا يلزَمَه الحذف لقلّة حروفه وأن
يجوز أن يأْتِيَ بــه على أصله فكان يقال فيه قُضًّى وقُضَاةٌ كما قالوا غُزًّى
وغُزَاةٌ لأنّ فُعَّل ليس بمهجورٍ فى أَبْنِيَتِهم وهو كثير فى كلامهم فلمّا لزِم الحذف
ولم يَلْزَمْ فى نظيره مع قلّة حروفه دلّ على أنّ مــا ذكرتموه مجرّدُ دعوًى لا
يَستنِد إلى معنًى، وأمّا قولهم أنّ كَيْنُونَة فُعْلُولَة قلنا هذا باطل لأنّه لو كان
٢٥ الأمر كما زعمتم لكان يجب أن يقال كُونُونَة وقُودُودَة لأنّه لم يُوجَدْ هاهنا ما

يُوجِب قلبَ الواو ياءً وقولهم أنّهم غلّبوا الياء على الواو لأنّ الباب للياء
فليس بصحيحٍ لأنّ المصادر على هذا الوزن قليلةٌ وما جاء منها من ذوات
الواو نحو ما جاء منها من ذوات الياء كقولك كَيْنُونَة وقَيْدُودَة وحَيْلُولَة
ودَيْمُومَة وسَيْدُودَة وهَيْعُوعَة من الهُوَاع وهو القَىْءُ فليس جَعْلُ الباب لذوات
٥ الياء أَوْلى من جَعْله لذوات الواو فحَمْلُ أحدهما على الآخَر لا وجهَ له، والذى
يدلّ على صحّةِ ما صِرْنا إليه أنّ فَيْعُلُولاً بناءٌ يكون فى الأسماء والصفات نحو
خَيْتَعُورٌ وعَيْطَمُوسٌ وفَعْلُول لا يكون فى شىء من الكلام ولم يَأْتِ إلّا فى
قولهم صَعْفُوقٌ قال الراجز

مِنْ آلِ صَعْفُوقٍ وَأَتْبَاعٍ أُخَرْ

١٠ وهم خَوَل باليمامة ولا ينصرِف للتعريف والعجمة فما صِرْنا إليه لـه نظيرٌ فى
الأسماء والصفات وما صاروا إليه لا نظيرَ له فى شىء من كلام ثمّ ألزموا
مع حَمْلِه على شىء لا نظيرَ له فى كلامهم قَلْبًا لا نظيرَ له فى أَقْيِسَةِ كلامهم،
وأمّا مَن قال أنّ أصله فَيْعَلاً بفتح العين فاحتجّ بأنّه وجد فَيْعَلاً بفتح العين له
نظيرٌ فى كلامهم ولم يَجِدْ فَيْعِلاً بكسر العين فجعله فَيْعَلا بفتح العين ثمّ كسر
١٥ الياء كما قالوا فى بَصْرِىّ بِصْرِىٌّ وكما قالوا فى أُمَوِىّ أَمَوِىّ وكما قالوا أُخْتِىٌّ
والأصل فيها الفتح لأنّ أصلها أَخَوِىٌّ وكما قالوا دُهْرِىٌّ بالضمّ للرجل المُسِنّ الذى
قد أتى عليه الدَّهْرُ والقياس الفتح وقد جاء فى بعض هذا المعتلّ فَيْعَل قال
الشاعر

مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ ٱلْعَيَّنِ

٢٠ فدلّ على أنّه فَيْعَل بفتح العين والشَّعِيب المَزَادة (fol. 256) الضَّخْمة والعَيَّن
المُتَعَيِّنَة وهى التى يُصَبّ فيها الماء فيخرج من عيونها أى خُرَزها فينفتح السَّيْر
فينسدّ موضع الخُرَز ومنه يقال عَيِّنْ قِرْبَتَك أى صبّ فيها الماء حتّى ينسدّ
آثارُ الخُرَز، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّ وزنه فَعِيل إلّا
أنّهم أعلّوا عين الفعل وقدّموا وأخّروا وقلبوا قلنا هذا باطل لأنّ هذا التقديم
٢٥ والتأخير لا نظيرَ له فى الصحيح لأنّ ياء فَعِيل لا تتقدّم على عينه فى شىء من

الصحيح وإذا جاز أن يختصّ المعتلّ من التقديم والتأخير بما لا يُوجَد مثلُه فى
الصحيح جاز أن يختصّ ببناء لا يُوجَد مثلُه فى الصحيح، وأمّا قولهم أنّا حذفنا
الألف وعوّضنا الياء مكانها لئلّا يَلتبِس فَعِيل بفَعْل قلنا وهذا أيضا باطل
لأنّه لو كان الأمر على ما زعمتم لَكان ينبغى أن لا يجوز فيه التخفيف فيقال
٥ سَيْد ومَيْت وهَيْن لأنّه يؤدّى إلى الالتباس فلمّا جاز ذلك فيه بالإجماع دلّ
على فسادِ ما ذهبتم إليه، وأمّا قولُ مَن قال أنّ أصله فَيْعَل بفتح العين إلّا
أنّه كُسر العين كما كسر الباء فى بِصْرِىّ قلنا هذا باطل وذلك لأنّه لو كان
فَيْعَلاً لَكان ينبغى أن يقال سَيَّد وهَيَّن ومَيَّت بالفتح ولم يُغَيَّرْ إلى الكسر كما
قالوا عَيَّن وتَيَّحان وهَيَّبان بفتح العين والتَيَّحان هو الذى يَعترض فى كلّ
١٠ شىء والهَيَّبان الذى يَهاب كلَّ شىء فلمّا كُسر دلّ على فسادِ ما ذهبتم إليه،
وأمّا قولهم فى النسب إلى البَصْرة بِصْرِىّ بكسر الباء وكذلك جميعُ ما
استشهدوا به فعلى خلاف القياس فلا يُقاس عليه على أنّهم قد قالوا إنّما
كُسرتِ الباء لأنّ البَصْرَةَ فى الأصل الحِجارة الرِخْوَة فإذا حُذفتِ التاء كُسرتِ
الباء فقيل بِصْر فلمّا نُسبت إلى البصرة حُذفت تاء التأنيث لياء النسب
١٥ فكُسرت الباء لحَذْف التاء فلذلك قيل بِصْرِىّ بكسر الباء، وقولهم أنّه لم
يُوجَدْ فَيْعِل فى كلامهم قلنا قد بيّنّا أنّ المعتلّ يختصّ بأَبْنِيَةٍ ليست للصحيح
فلا حاجةَ إلى أن تجعَل فَيْعَلا مثل عَيَّن مع شذوذه وندوره فى بابه وقد
وجدنا سبيلا إلى أن تجعل فَيْعِلا على لفظه ولو جاز أن يُعتدّ بقولهم عَيَّن
بفتح العين مع شذوذه وندوره لجاز أن يُعتدّ بما حكى الأصمعىُّ قال حدّثنى
٢٠ بعضُ أصحابنا قال سمعتُهم يقولون جائت الصَيْقِل بكسر القاف وإذا امرأةٌ
كأنّ وجهها سيفٌ فلمّا رأتنا أَرْخَتِ البُرْقُعَ فقلت يَرْحَمُكِ الله إنّا سَفْرٌ وفينا
أَجْرٌ فلو منَعْتِنا من وجهك فانصاعت فتضاحكت وهى تقول

وَكُنْتَ مَتَى أَرْسَلْتَ طَرْفَكَ رَائِدًا ۔ لِقَلْبِكَ يَوْمًا أَتْعَبَتْكَ ٱلْمَنَاظِرُ
٢٤ رَأَيْتَ ٱلَّذِى لَا كُلُّهُ أَنْتَ قَادِرٌ ۔ عَلَيْهِ وَلَا عَنْ بَعْضِهِ أَنْتَ صَابِرُ

وصَيِّقَل بكسر العين فى الشذوذ فى الصحيح بمنزلةِ عَيِّن فى المعتلّ وكما لا يُعتدُّ (fol. 257) به فى الصَيِّقَل لشذوذه فكذلك فى عَيِّن والله أعلم،

١١٦ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ خَطَايَا جمعَ خَطِيئَة على وزنِ فَعَالَى وإليه
٥ ذهب الخليل بن أحمدَ وذهب البصريّون إلى أنّ خَطَايَا على وزنِ فَعَائِلَ،
أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا إنما قلنا أنّ وزنه فَعَالَى وذلك لأنّ الأصل
أن يقال فى جمعِ خَطِيئَة خطَايِئُ مثل خَطَايِع إلاّ أنّه قُدّمت الهمزةَ على الياء
لئلاّ يؤدِّىَ إلى إبدال الياء همزةً كما تُبْدَل فى صَحِيفَة وصَحَائِف وكَتِيبَة وكَتَائِب
لوقوعها قبل الطَرَف بحرفٍ لأنّهم يُجْرُون ما قبل الطرف بحرفٍ من هذا النوع
١٠ مجرى الطرف فى الإبدال وهم يُبدِلون من الياء إذا وقعتْ طرفًا وقبلها ألفٌ
زائدةٌ همزةً فلولم تُقَدَّمِ الهمزة على الياء فى خَطَائِى لكان يؤدّى إلى اجتماع
همزتَين وذلك مرفوض فى كلامهم ولم يَأْتِ فى كلامِهمُ الجمع بين همزتين
فى كلمةٍ إلاّ فى قول الشاعر

فَإِنَّكَ لَا تَدْرِى مَتَى ٱلْمَوْتُ جَائِئٌ * وَلٰكِنَّ أَقْصَى مُدَّةِ ٱلْمَوْتِ عَاجِلُ

١٥ ولهذا قال الخليل بن أحمدَ جائِيَة مقلوبةٌ ووزنه فَالِعَةٌ فصارت خَطَائِيَ مثل
خَطَاعِىَ ثمّ أبدلوا من الكسرة فتحةً ومن الياء ألفًا فصارت خَطَاءًا مثل
خَطَاعَا فحصلَتْ همزةٌ بين ألفَين والألف قريبة من الهمزة فقلبوا من الهمزة
ياء فِرارًا مِن اجتماع الأمثال فصار خَطَايَا على وزنِ فَعَالَى على ما بيّنّا،
ومنهم مَن قال أنّه على فَعَالَى لأنّ خَطِيئَة جُمعت على تَرْك الهمز لأنّ تَرْك
٢٠ الهمز يكثر فيها فصارت بمنزلة فَعِيلَة من ذوات الواو والياء وكلُّ فعيلةٍ من
ذوات الواو والياء نحو وَصِيَّة وحَشِيَّة فإنّه يُجمَع على فَعَالَى دون فَعَائِلَ لأنّه
٢٢ لو جُمع على فَعَائِل لَاخْتَلَّ الكلام وقَلَّ فجُمعت على فَعَالَى فقالوا وَصَايَا وحَشَايَا

وجُعلتِ الواو فى حشايا على صورةٍ واحدها لأنّ الواو صارت ياء فى حَشِيَّة فدلّ على أنّ خطَايَا على وزنِ فَعَالَى على ما بينّا، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّ وزنه فَعَائِل وذلك لأنّ خَطَايَا جمعُ خَطِيئَة وخَطِيئَةٌ على وزنِ فَعِيلَة وفَعِيلَةٌ يُجمع على فَعَائِلَ والأصل فيه أن يقال خَطَايِئُ مثل خَطَايِع
٥ ثمّ أبدلوا من الياء همزةً كما أبدلوها فى صَحِيفَةٍ و صَحَائِفَ فصار خَطَائِئ مثل خَطَاعِعَ وقد حكى أبو الحسن علىّ بن حمزةَ الكِسائىّ عن بعض العرب أنّه قال اَللّهُمَّ اغْفِرْ لِى خَطَائِئِيَهْ مثل خَطَاعِعِيَهْ فاجتمع فيه همزتان فقُلبتِ الهمزة الثانية ياء لكسرة قبلها فصار خَطَائِيَ مثل خَطَاعِيَ ثمّ أبدلوا من الكسرة فتحةً ومن الياء ألفًا فصار خَطاءَا مثل خَطَاعَا فاستثقلوا الهمزة بين ألفَيْن فأبدلوا
١٠ منها ياء فصار خَطَايَا وكان الذى رغّبهم فى إبدال الفتحة من الكسرة (fol. 258) والعَوْدِ من خَطَائِيَ إلى خَطَاءَا أن يقلبوا الهمزة ياء فيعودوا بالكلمة إلى أصلها لأنّ الهمزة الأولى من خَطَائِئَ منقلِبةٌ عنِ الياء فى خَطِيئَة ولا يلزمنا على ذلك أن يقال فى جَائِى جَايَا لأنّ الهمزة فى جاء منقلبةٌ عن عين الفعل والهمزة فى خَطَايَا منقلبةٌ عن ياء زائدةٍ فى خَطِيئَة ففضّلوا الأصلىّ على الزائد فلم يُلحقوه
١٥ من التغيير ما ألحقوا الزائدَ وكذلك أيضا قالوا فى جمع هِرَاوَة هَرَاوَى وإدَاوَة أَدَاوَى وكان الأصل هَرَائِوَ وأَدَائِوَ مثل هَرَاعِوَ وأَدَاعِوَ على مثلِ فَعَائِل كرِسَالَة ورَسَائِل لأنّهم أبدلوا من ألفِ هِرَاوَة وإدَاوَة همزةً كما أبدلوا فى رَسَائِلَ من ألفِ رِسَالَة همزةً ثمّ أبدلوا من الواو فى هَرَائِوْ وأَدَائِوْ ياء لسكونها وانكسارِ ما قبلها فصار هَرَائِى وأَدَائِى مثل هَرَاعِى وأَدَاعِى ثمّ أبدلوا من
٢٠ الكسرة فتحةً ومن الياء ألفًا فصار هَرَاءَا وأَدَاءَا مثل هَرَاعَا وأَدَاعَا فاستثقلوا الهمزةَ بين ألفَيْن فأبدلوا من الهمزة واوًا ليظهر فى الجمع مثلُ ما كان فى الواحد طلبًا للتشاكُل وذلك لأنّ الجمع فَرْعٌ على الواحد فلا بأسَ بأن يُطلَب مشاكلتُه له والذى يدلّ على أنّهم فعلوا ذلك طلبا للمشاكَلة أنّ ما لا يكون فى واحده واوٌ لا يجيء فيه ذلك فدلّ على ما قلناه، وأمّا الجواب عن
٢٥ كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّ الأصل أن يقال فى جمعِ خَطِيئَة خَطَايِئُ مثل

خَطَايِع وإنّما قُدّمتِ الهمزة على الياء قلنا ولِمَ قلتم بالتقديم وهو على خلاف الأصل والقياسِ، قولهم لئلاّ يُؤدِّيَ ذلك إلى اجتماع همزتين وهو مرفوض قلنا ولِمَ قلتم أنّه موجود هاهنا وهذا لأنّ الهمزة الثانية يجب قلبُها ياءً لاِنكسارِ ما قبلها فالكسرة تُوجب قلبَ الهمزة إلى الياء كما تُوجب الفتحةُ قلبَها إلى

٥ الألف فى نحو آدَم وآخَر فلم يَجْتَمِعْ فيه همزتان وإذا كان حملُه على الأصل يؤدّى إلى أن يجتمع فيه همزتان يزول اجتماعهما على القياس كان حمله عليه أَوْلى من حمله على القلب بالتقديم والتأخير على خلاف القياس الذى هو الفرع، وأمّا جَائِيَةٌ فلا نسلّم أنّها مقلوبةٌ وأنّ وزنه فَالِعَة وإنّما هو على أصلِه ووزنُه فَاعِلَة من جَاءَتْ فهى جائِيَة واصلها جايِئَة مثل جَايِعَة فأبدلوا من الياء

١٠ همزةً فصار جَائِئَة مثل جَاعِعَة فأبدلوا من الهمزة الثانية ياءً لاِنكسارِ ما قبلها وأمّا الخليلُ فإنّما قدّر فيه القلب لئلاّ يُجمَع فيـه بين إعلالَيْن لأنّه إذا قُدِّم اللام التى هى الهمزة إلى موضع العين الذى هى الياء وأُخِّر العين التى هى الياء إلى موضع اللام التى هى الهمزة لم يجب قلبُ الياء همزةً فلا يكون فيه إلاّ إعلالٌ واحد وإذا أُتى بالكلمة على أصلها من غيرِ قلبٍ (fol. 259) جُمِع

١٥ فيه بين إعلالَيْن وهما قلب العين التى هى ياءٌ همزةً وقلب اللام التى هى همزةٌ ياءً وهذا التقدير غيرُ كافٍ فى تقدير القلب لأنّ الهمزة حرفٌ صحيح فإعلالها لا يُعتدُّ به، والذى يدلّ على ذلك أنّ الهمزة تَصِحّ حيث لا يصحّ حرف العلة أَلاَ ترى أنّ حرف العلّة إذا تحرّك وانفتح مـا قبله وجب إعلاله نحو عَصَوٌ ورَحَيٌ والهمزة إذا تحرّكت وانفتح ما قبلها لا يجب إعلالها نحو كَلَأٌ ورَشَأٌ وإذا

٢٠ كانتِ الهمزة كذلك كان قلبُها بمنزلةِ إبدال الحروف الصحيحة بعضها من بعضٍ كقولهم فى أُصَيْلَان أُصَيْلَال فلا يُعتدّ بـه وإنّما يُعتدّ بإعلالِ حرف العلّة إلاّ أنّه الأصل فى الإعلال وإذا كان قلبُ الهمزة غيرَ معتدٍّ به لم يكن هاهنا إجراءه على الأصل يؤدّى إلى الجمع بين إعلالَيْن، وأمّا قولهم إنّما جُمِعت على تَرْك الهمز قلنا هذا باطل لأنّ تركَ الهمز خلاف الأصل والأصل

٢٥ أن يُجمَع على الأصل خصوصًا مع أنّه الأكثر فى الاستعمال، وقولهم أنّه يكثر

الهمزة فيها فصارت بمنزلة فَعِيلَة من ذوات الواو والياء وهى تُجمع على ـالَى
قلنا لا نسلّم بَلِ الأصل أن يقال فى جمع فَعِيلَة فَعَائِلُ إلّا أنّه يجب قلبُ الياء
همزةً لوقوعها قبل الطَرَف بحرفٍ لأنّهم يُجْرُون ما قبل الطرف بحرفٍ من
هذا النوع مجرى الطرف فى الإبدال وهم يُبْدِلون من الياء إذا وقعتْ طرفا
٥ وقبلها ألفٌ زائدةٌ همزةً فعلى هذا يكون الأصل فى جمعِ نحو حَشِيَّة حَشَائِيَ على
فَعَائِلَ على لفظ المضيف إلى نفسه الحَشَا إذا مدَّ ثمّ أبدلوا من الكسرة فتحةً
ومن الياء ألفًا فصار حَشَاآا فاستثقلوا الهمزة بين ألفَيْن فقلبوا الهمزة ياء على
ما بيّنّا فى خَطَايَا والله أعلم،

١١٧ مسئلة

١٠ ذهب الكوفيّون إلى أنّ إنْسَانٌ وزنه إفْعَانٌ وذهب البصريّون إلى أنّ
وزنه فِعْلَان وإليه ذهب بعض الكوفيّين، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا
إنّما قلنا ذلك لأنّ الأصل فى إنْسَان إنْسِيَان على إفْعِلَان من النِسْيان إلّا
أنّه لمّا كثُر فى كلامهم وجرى على ألْسِنَتِهم حذفوا منه الياء التى هى اللام
لكثرته فى استعمالهم والحذفُ لكثرة الاستعمال كثيرٌ فى كلامهم كقولهم أَيْشْ
١٥ فى أىّ شَيْء وعِمْ صَبَاحًا فى إنْعَمْ صَبَاحًا ووَيْلُمِّهِ فى وَيْلَ أُمِّهِ قال الهُذَلىّ

وَيْلُمِّهِ رَجُلاً تَأْبَى بِهِ غَبَنًا • إذَا تَجَرَّدَ لاَ خَالٌ وَلاَ بَخَلُ

وقال الآخر

وَيْلُمِّهِ مِسْعَرَ حَرْبٍ إذَا • أُلْقِىَ فِيهَا وَعَلَيْهِ الشَّلِيلُ

والذى يدلّ على أنّ إنْسَان مأخوذٌ من النِسْيان أنّهم قالوا فى تصغيره
٢٠ أُنَيْسِيَان فردّوا الياء فى حال التصغير لأنّ الاسم لا يكثُرُ استعماله مصغّرًا
كثرةَ استعماله مكبّرًا (fol. 260) والتصغير يردّ الأشياء إلى أصولها فدلّ على ما
قلناه، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّ وزنه فِعْلَان لأنّ
٢٢ إنْسَان مأخوذٌ من الإنْس وسُمّى الإنس إنسًا لظهورهم كما سُمّى الجِنّ جِنًّا

لِأَجْتنانهم أي استتارهم ويقال آنَسْتُ الشيء إذا أَبْصَرْتَهُ قال الله تعالى آنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا أى أَبْصَرَ وكما أنّ الهمزة فى الإِنْس أصليّةٌ ولا ألفٌ ونونٌ فيه موْجُودتان فكذلك الهمزة أصليّةٌ فى إِنْسَان ويجوز أن يكون سمّى الإنس إنسًا لأنّ هذا الجنس يُستأْنَس به ويُوجَد فيه من الأُنْس وعدمِ
٥ الاستيحاش ما لا يُوجَد فى غيره من سائر الحَيَوان وعلى كِلاَ الوجهَيْن فالألف والنون فيه زائدتان فلهذا قلنا أنّ وزنه فِعْلَان، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّ الأصل فى إِنْسَان إِنْسِيَان إلاّ أنّهم لمّا كثُر فى كلامهم حذفوا منه الياء لكثرة الاستعمال كقولهم أَيْش فى أَىّ شَىْء وعِمْ صَبَاحًا فى إِنْعَمْ صَبَاحًا ووَيْلُمِّهِ فى وَيْلَ أُمِّهِ قلنا هذا باطل لأنّه لو كان الأمر كما زعمتم
١٠ لكان يجوز أن يُؤْتَى به على الأصل كما يجوز أن تقول أَىُّ شَىْء وإِنْعَمْ صَبَاحًا ووَيْلَ أُمِّهِ على الأصل فلمّا لم يأْتِ ذلك فى شىء من كلامهم فى حالة اختيار ولا ضرورةٍ دلّ على بُطلانِ ما ذهبتم إليه، وأمّا قولهم أنّهم قالوا فى تصغيره أُنَيْسِيَانٌ قلنا إنّما زِيدت هذه الياء فى أُنَيْسِيَان على خلاف القياس كما زيدت فى قولهم لُيَيْلِيَةٌ فى تصغيرِ لَيْلَة وعُشَيْشِيَة فى تصغيرِ عَشِيَّة وكقولهم على خلاف
١٥ القياس مُغَيْرِبَانٌ فى تصغيرِ مَغْرِب ورُوَيْجِل فى تصغيرِ رَجُل إلى غيرِ ذلك ممّا جاء على خلاف القياس فلا يكون فيه حجّةٌ والله أعلم،

١١٨ مسئلة

ذهب الكوفيّون إلى أنّ أَشْيَاء وزنه أَفْعَاء والأصل أَفْعِلَاء وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريّين وذهب بعض الكوفيّين إلى أنّ وزنه
٢٠ أَفْعَال وذهب البصريّون إلى أنّ وزنه لَفْعَاء والأصل فَعْلَاء، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّ وزنه أَفْعَاء لأنّه جمعُ شَىْء على الأصل وأصل شَىْء شَيِّئٌ مثل شَيِّع فقالوا فى جَمْعِه أَشْيِئَاء على أَفْعِلَاء كما قالوا فى جمعِ
٢٢ لَيِّن أَلْيِنَاء إلاّ أنّهم حذفوا الهمزة التى هى اللام طلبا للتخفيف وذلك لأمرَيْن

أحدها تقارُب الهمزتَيْن لأنّ الألف بينهما حرفٌ خفيٌّ زائد ساكن وهو من جنس الهمزة والحرف الساكن حاجزٌ غيرُ حَصين فكأنّه قَدِ اجتمع فيه همزتان وذلك مُستثقَل فى كلامهم وإذا كانوا قد قالوا فى سَوَائِيَة سَوَايَةٌ فحذفوا الهمزة مع انفرادها فَلِأَنْ يَحذِفوا الهمزة هاهنا مع تَكْرارها كان ذلك من
٥ طريق الأَوْلى والآخَر أنّ الكلمة جمعٌ والجمع يُستثقَل (fol. 201) فيه ما لا يُستثقَل فى المفرد فحُذفت منه الهمزة طلبًا للتخفيف والذى يدلّ على أنّه يُستثقَل فى الجمع ما لا يُستثقَل فى المفرد أنّهم ألزموا خَطَايَا القلبَ وأبدلوا فى ذَوَائِب من الهمزة الأُولى وَاوًا كلّ ذلك لِاسْتثقالهم فى الجمع ما لا يُستثقَل فى المفرد، وأمّا أبو الحسن الأخفش فذهب إلى أنّه جمعُ شَيْء بالتخفيف وجمع
١٠ فَعْلٍ على أَفْعِلَاء كما يجمعونه على فُعَلَاء فيقولون سَمْحٌ وسُمَحَاء وفُعَلَاء نظيرُ أَفْعِلَاء فكما جاز أن يجيء جمعُ فَعْلٍ على فُعَلَاء جاز أن يجيء على أَفْعِلَاء لأنّه نظيره والذى يدلّ على ذلك أنّهم قالوا طَيِّبٌ وأَطِبَّاء وحَبِيبٌ وأَحِبَّاء والأصل فيه طُبَبَاء وحُبَبَاء نحو ظَرِيف وظُرَفَاء وشَرِيفٌ وشُرَفَاء إلّا أنّه لمّا اجتمع فيه حرفان متحرّكان من جنسٍ واحدٍ استثقلوا اجتماعَهما فنقلوه عن
١٥ فُعَلَاء إلى أَفْعِلَاء فصار أَطْبِبَاء فاجتمع فيه أيضا حرفان متحرّكان من جنسٍ واحدٍ فنقلوا حركةَ الحرف الأوّل إلى الساكن قبله فسَكَنَ فادّغموه فى الحرف الذى بعده فقالوا أَطِبَّاء فنقلوه من فُعَلَاء إلى أَفْعِلَاء فدلّ على ما قلناه، وأمّا من ذهب إلى أنّ وزنه أَفْعَالٌ فتمسّك بأن قال إنّما قلنا أنّ وزنه أَفْعَال لأنّه جمعُ شَيْء وشَيْءٌ على وزن فَعْل وفَعْلٌ يُجمَع فى المعتلّ العين على
٢٠ أَفْعَال نحو بَيْتٌ وأَبْيَاتٌ وسَيْفٌ وأَسْيَافٌ وإنّما يمتنع ذلك فى الصحيح على أنّهم قد قالوا فيه زَنْدٌ وأَزْنَادٌ وفَرْخٌ وأَفْرَاخٌ وأَنْفٌ وآنَافٌ وهو قليلٌ شاذٌّ وأمّا فى المعتلّ فلا خلافَ فى مجيئه على أَفْعَال مجيئًا مطّردًا فدلّ على أنّه أَفْعَال إلّا أنّه مُنع من الإجراء تَشْبيهًا له بما فى آخره همزةُ التأنيث، والذى يدلّ على أنّ أَشْيَاء جمعٌ وليس بمُفْرَدٍ كطَرْفَاء قولهم ثَلَاثَةُ أَشْيَاء والثلاثة
٢٥ وما بعدها من العدد إلى العشرة يضاف إلى الجمع لا إلى المفرد أَلَا ترى

أنّه لو قيل ثَلَاثَةُ ثَوْبٍ وعَشَرَةُ دِرْهَمٍ لم يجز فلمّا جاز هاهنا أن يقال ثَلَاثَةُ أَشْيَاء وعَشَرَةُ أَشْيَاء دلّ على أنّها ليست اسمًا مفردًا وأنّه جمعٌ والذى يدلّ على ذلك أيضا تذكيرُهم ثلاثةَ وعشرةَ فى قولهم ثلاثةُ أشياء وعشرةُ أشياء ولوكانت كطَرْفَاء مؤنّثةً لَمَا جاز التذكير فيقالَ ثلاثة أشياء وكان يجب أن
٥ يقال ثلاثُ أشياء كما كنتَ تقول مثلا ثلث غُرْفَةٍ لو جاز أن يقع فيه الواحد موقعَ الجمع وفى امتناعِ ذلك دليلٌ على أنّه جمعٌ وليس باسمٍ مفردٍ، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّ أَشْيَاء على وزنِ لَفْعَاء لأنّ الأصل فيه شَيْئَاء (fol. 262) بهمزتَيْن على فَعْلَاء كطَرْفَاء وحَلْفَاء فاستثقلوا اجتماعَ همزتَيْن وليس بينهما حاجزٌ قويٌّ لأنّ الألفَ حرفٌ زائدٌ خفيٌّ ساكنٌ والحرف
١٠ الساكن حاجزٌ غيرُ حصينٍ فقدّموا الهمزة التى هى اللام على الفاء كما غيّروا بالقلب فى قولهم قِسِيٌّ فى جمعِ قَوْس والأصل أن يقال فى جمعها قُوُوسٌ إلّا أنّهم قلبوا كَرَاهِيةً لِاجْتماعِ الواوَيْن والضمّتَيْن فصار قُسُوٌّ فأبدلوا من الضمّة كسرةً لأنّه ليس فى كلامهم اسم متمكّنٌ فى آخره واوٌ قبلها ضمّةٌ فانقلبتِ الواو الثانيةُ التى هى لامٌ ياءً لانكسار ما قبلها لأنّ الواو الأُولى مدّةٌ زائدةٌ
١٥ فلم يُعْتَدَّ بها كما لم يُعْتَدّ بالألف فى كِسَاء ورِدَاء لأنّها لمّا كانت زائدةً صار حرف العلّة الذى هو اللام فى كِسَاء ورِدَاء كأنّه قد وَلِيَ الفتحةَ كما وَلِيَتْه فى عَصًى ورَحًى فكما وجب قلبُه فى عَصًى ورَحًى ألفًا لتحرُّكه وانفتاحِ ما قبله فكذلك يجب قلب الواوِ الثانية هاهنا ياءً لِانْكسارِ ما قبلها فصار قُسِوِيٌّ وإذا انقلبتِ الواوُ الثانية وجب أن تُقلَب الواو التى قبلها ياءً لوقوعها ساكنةً قبل
٢٠ الياء لأنّ الواو والياء متى اجْتَمَعَتَا والسابق منهما ساكنٌ وجب قلب الواوِ ياءً وجُعلت ياءً مشدّدةً فصار قُسِيٌّ وكسروا أوّلَه لِمَا بعده من الكسرة والياء فقالوا قِسِيٌّ كما قالوا عِصِيٌّ وحِقِيٌّ وما أشبه ذلك وكما غيّروا أيضا بالقلب فى ذَوَائِب وبالحذف فى سَوَايَة وبل أَوْلى لأنّهم إذا أزالوا التقارُبَ فى ذَوَائب وأصله ذَآئب بأن قلبوا الهمزة واوًا فقالوا ذَوَائِب وحذفوها من سَوَائِيَة فقالوا
٢٣ سَوَايَةٌ فلِأَنْ يُزيلوا التقارب بأن يُقدِّموا الهمزة إلى أوّل الكلمة مع بقائها كان

ذلك من طريق الأَوْلى وإذا كانوا قد قلبوا من غيرِ أن يكون فيه خِفّةٌ فقالوا أَيِسَ فى يَئِسَ وبِئْرٌ مَعِيقَةٌ فى عَمِيقَة وعُقَابٌ عَبَنْقَاة وبَعَنْقَاة فى عَقَنْبَاة وما أَيْطَبَهُ فى مَا أَطْيَبَهُ ومـا أشبه ذلك ممّا لا يؤدّى إلى التخفيف فكيف فيما يؤدّى إليه فلهذا قلنا وزنها لَفْعَاء، والذى يدلّ على أنّه اسم مفردٌ أنّهم
٥ جمعوه على فَعَالَى فقالوا فى جمعه أَشَاوَى كما قالوا فى جمعِ صَحْرَاء صَحَارَى والأصل فى صَحَارَى صَحَارِىٌّ بالتشديد كما قال الشاعر

وَلَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشْقَــرَ يَغْتَالُ ٱلصَّحَارِيَّـا

فالياء الأُولى منقلبةٌ عنِ الألف الأُولى التى كانت فى المفرد لأنّها سكنتْ وانكسر ما (fol. 263) قبلها والياء الثانية منقلبةٌ عن ألف التأنيث التى قُلبت
١٠ همزةً فى المفرد لاجْتماعِ أَلِفَيْن فلمّا زال هذا الوصف زالتِ الهمزة لِزَوالِ سَبَبِها فكانتِ الثانيةُ منقلبةً عن ألفٍ فى نحو حُبْلَى لا منقلبةً عن همزةٍ ثمّ حُذفتِ الياء الأُولى طلبا للتخفيف فصار صَحَارِىُ مثل مَدَارِىُ ثمّ أبدلوا من الكسرة فتحةً فانقلبتِ الياء ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها كما فعلوا فى مدَارَى فصارت صَحَارَى وكذلك أَشَاوَى أصلها أَشَايِىُّ بثلاث ياءات الأُولى عينُ
١٥ الفعل المتأخّرة إلى موضع اللام والأُخْرَيَان كالياءَيْن فى صَحَارِىّ ثمّ فُعل به ما فُعل بصَحَارِىّ فصار أَشَايَا وأبدلوا من الياء التى هى عينٌ واوًا فصار أَشَاوَى كما أبدلوا من الياء واوًا فى قولهم جَبَيْتُ الخَرَاجَ جِبَاوَةً وأَتَيْتُهُ أَتْوَةً والأصل فيه جِبَايَة وأَتْيَة وليس فى إبدال الواو خروجٌ عن الحكمة فإنّهم إذا كانوا يُبدِلون الحروف الصحيحة بعضها من بعض نحو أُصَيْلَال فى أُصَيْلَان
٢٠ وإن لم يكن هناك استثقالٌ فلَأَنْ يُبدِلوا الياء واوًا لأجل المقارَبَـة وإن لم يكن ما يُوجِب قلبَها مثل أن تكون ساكنةً مضمومًا ما قبلها نحو مُوسِر ومُوقِن كان ذلك من طريق الأَوْلى فلمّا جُمع على فَعَالَى فقيل أَشَاوَى دلّ على ما قلناه، والذى يدلّ على ذلك أيضا أنّهم قالوا فى جمعه أيضا أَشْيَاوَاتٌ كما قالوا فى جمع فَعْلَاء فَعْلَاوَات نحو صَحْرَاء وصَحْرَاوَات وما أشبه ذلك فدلّ
٢٥ على أنّه اسمٌ مفرد معناه الجمع وليس بجمعٍ على ما بيّنّا، وأمّا الجواب عن

كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّه فى الأصل على أَفْعِلاء لأنّه جمعُ شَيِّئٍ على الأصل كقولهم لَيِّنٌ وأَلْيِنَاء قلنا قولكم أنّ أصل شَىْء شَيِّئ مجرّد دعوًى لا يقوم عليها دليلٌ ثمّ لو كان كما زعمتم لكان يجىء ذلك فى شىء من كلامهم ألَا ترى أنّ نحو سَيْد وهَيْن ومَيْت لمّا كان مخفّفًا من سَيِّد وهَيِّن ومَيِّت
٥ جاء فيه التشديد على الأصل مجيئًا شائعا فلمّا لم يَجِئ هاهنا على الأصل فى شىء من كلامهم لا فى حالة الاختيار ولا فى حالة الضرورة دلّ على أنّ ما صِرْتم إليه مجرّدُ دعوى، وقولهم أنّ أَشْيَاء فى الأصل على أَفْعِلاء قلنا هذا باطل لأنّه لو كان كما زعمتم لكان ينبغى أن لا يجوز جمعُه على فَعَالَى لأنّه ليس فى كلام العرب أَفْعِلَاء جُمع على فَعَالَى فلمّا جاز هاهنا دلّ على بُطلانِ ما
١٠ ذهبتم إليه، وهذا هو الجواب عن قول الأخفش أنه جمعُ شَىْء بالتخفيف وأنّهم جمعوه على أَفْعِلاء كما جمعوه على فُعَلاء لأنّه نظيره نحو سَمْحٍ وسُمَحَاء فانّ فَعْلا لا يُكسَّر على أَفْعِلاء وإنّما يُكسّر على فُعُولٍ وفِعَالٍ نحو (fol. 264) فُلُوس وكِعَاب والذى يدلّ على أنّه ليس بأَفْعِلاء أنّه قال فى تصغيرها أُشَيَّاء وأَفْعِلاء لا يجوز تصغيره على لفظه وإنّما كان ينبغى أن يُرَدَّ إلى
١٥ الواحد ويُجمَع بالألف والتاء فيقال شُيَيْئَاتٌ وإنّما لم يجز تصغير أَفْعِلاء على لفظه لأنّ أَفْعِلاء من أَبْنِيَة الكثرة والتصغير عَلَم القلّة فلو صغّرتَ مثالا موضوعا للكثرة لكنتَ قد جمعت بين ضدّين وذلك لا يجوز، وأمّا قولُ من ذهب إلى أنّه جمع شَىْء وأنّه جُمع على أَفْعَال كبَيْت وأَبْيَات فظاهرُ البُطلان لأنّه لو كان الأمر على ما زعم لَوجب أن يكون منصرِفا كأَسْمَاء وأَبْنَاء
٢٠ وأمّا قوله إنّما مُنع من الإجراء لشِبْه همزة التأنيث قلنا فكان يجب أن لا تُجرِىَ نظائرَه نحو أَسْمَاء وأَبْنَاء وما كان من هذا النحو على وزن أَفْعَال لأنّه لا فرقَ بين الهمزة فى آخِر أَشْيَاء وبين الهمزة فى آخِر أَسْمَاء وأَبْنَاء، وأمّا قولهم الدليل على أنّ أَشْيَاء جمعٌ وليس بمفرد قولهم ثلاثةُ أَشْيَاء والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة يضاف إلى الجمع لا إلى المفرد فلا يقال
٢٥ ثلثةُ ثَوْبٍ ولا عشرةُ دِرْهمٍ قلنا إنّما لا يضاف إلى ما كان مفردا لفظا ومعنًى

وأمّا إذا كان مفردا لفظا ومجموعا معنًى فإنّه يجوز إضافتها إليه ألَا ترى أنّه يجوز أن تقول ثلثةُ رَجْلَةٍ وإن كان مفردا لفظا لأنّه مجموعٌ معنًى وكذلك قالوا ثلثةُ نَفَرٍ وثلثةُ قومٍ وتسعة رَهْطٍ قال الله تعالى وَكَانَ فِى ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ وأُضيف العدد إلى هذه الأسماء وإن كانت مفردةً ٥ لفظا لأنّها مجموعةٌ معنًى فكذلك هاهنا أَشْيَاء مفردةٌ لفظا مجموعةٌ معنًى كطَرْفَاء وحَلْفَاء وقَصْبَاء فجاز أن يضاف اسم العدد إليها، وأمّا قولهم أنّها لو كانت كطَرْفَاء لَمَا جاز تذكيرُ ثلاثة فيقالَ ثلثةُ أَشْيَاء وكان يجب أن يقال ثلاثُ أَشْيَاء قلنا إنّما جاز تذكير ثلاثة أَشْيَاء وإن كانت أَشْيَاء مؤنّثةً لوجود علامة التأنيث فيها لأنّها اسمٌ لجمع شَىْء فتنزّلت منزلةَ أَفْعَال من ١٠ حيثُ أنّه جمع شَىْء فى المعنى لا لأنّه مفرد أُقيم مقامَ جمع بمنزلة دِرْهَم فى قولهم مِائَةُ دِرْهَم ولو كان كذلك لوجب أن يقال ثلثُ أَشْيَاء كما ذكرتم وإذا كانت أَشْيَاء اسمًا لجَمْع شىء علِمت أنّ أَشْيَاء فى المعنى جمع شَىْء فصارت إضافة العدد إليها بمنزلة إضافته إلى جمع ثَوْب وبَيْت فى قولهم ثلثةُ أَثْوَاب وعشرةُ أَبْيَاتٍ وما أشبه ذلك والله أعلم،

* * *

١٥ فهذا منتهى ما أردنا أن نَذْكُرَه فى كتاب الإنصاف فى مسائل الخلاف
واقتصرْنا فيه على هذا القَدْر من القول مع تشعُّب أَنْحائه
لتوفُّر رَغْبَةِ الطَلَبَة فى سُرْعة (fol. 265) إنْهائه
وكثرةِ الشواغل عن استقصائه فالله تعالى
يعصِمنا فيه من الزَلَل ويحفظنا فيه
٢٠ من الخطأ والخَطَل ويوفّقنا
وإيّاكم لصالح القول
والعَمَل بمنّه
٢٢ ولُطْفه،

NACHTRÄGE
AUS DER CONSTANTINOPLER HANDSCHRIFT.

1.

Einzufügen hinter Frage 16.

مسئلة

(fol. 57b) ذهب الكوفيّون إلى أنّ خبر كانَ والمفعول الثانى لظَنَنْتُ
نصبٌ على الحال وذهب البصريّون إلى أنّ نصبَهما نصبُ المفعول لا على
الحال، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّ خبر كان نصب
على الحال أنّ كانَ فعلٌ غير واقع أى غير متعدٍّ والدليل على أنّه غير واقع
٥ أنّ فعل الاثنين إذا كان واقعًا فإنّه يقع على الواحد والجمع نحو ضَرَبَا رَجُلًا
وضَرَبَا رِجَالًا ولا يجوز ذلك فى كَانَ ألا ترى أنّه لا يجوز أن تقول كَانَا
قائمًا وكَانَا قِيَامًا ويدلّ على ذلك أيضا أنّك تكنى عن الفعل الواقع نحو
ضَرَبْتُ زَيْدًا فتقول فَعَلْتُ بزيدٍ ولا تقول فى كُنْتُ أَخَاكَ فعلتُ بأَخِيكَ وإذا
لم يكن متعدّيًا وجب ان يكون منصوبًا نَصْبَ الحال لا نصب المفعول فإنّا
١٠ ما وجدنا فعلا يَنصِب مفعولا هو الفاعل فى المعنى إلّا الحالَ فكان حمله
عليه أَوْلى ولأنّه يحسن أن يقال فيه كَانَ زَيْدٌ فى حالة كذا وكذلك يحسن
أيضا فى ظننت زيدًا قائمًا ظننت زيدا فى حالة كذا فدلّ على أنّه نصبٌ
على الحال، قالوا ولا يجوز ان يقال أنّه لو كان نصبًا على الحال لَمَا جاز أن
يقع معرفةً فى (fol 58a) نحو كَانَ زيدٌ أخاك وظننت عمرًا غُلامَك والحالُ لا
١٥ تكون معرفةً لأنّا نقول إنّما جاز ذلك لأنّ أَخَاكَ وغُلَامَكَ وما اشبه ذلك

قام مقامَ الحالِ كقولك ضربتُ زيدًا سَوْطًا فإنّ سوطًا ينتصب على المصدر وإن كان آلةً لقيامه مقام المصدر الذى هو ضربُه وكذلك هاهنـا على أنّه قد جاءتِ الحال معرفةً فى قولهم

أَرْسَلَهَا ٱلْعِرَاكَ

٥ وطَلَبْتَهُ جَهْدَكَ وطَاقَتَكَ ورَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْئِهِ إلى غير ذلك فدلّ على صحّةِ ما ذهبنا إليه، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّ نَصْبَهما نصب المفعول لا على الحال أنّهما يقعون ضميرًا فى نحو قولهم كُنّاهُمْ وإذَا لَمْ يَكُنْهُمْ فَمَنْ ذَا يَكُونُهُمْ قال الشاعر

دَعِ ٱلْخَمْرَ يَشْرَبْهَا ٱلْغُوَاةُ فَإِنَّنِي * رَأَيْتُ أَخَاهَـا مُغْنِيًا بِمَكَانِهَـا

١٠ فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ * أَخُوهَـا غَذَتْـهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَـا

أراد بقوله أخاها الزبيب وجعله أخا الخمر لأنّهما من شجرةٍ واحدةٍ وقال الآخر

تَنَفَّكُ تَسْمَعُ مَـا حَيِيـتَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهْ

وكذلك قالوا أيضـا ظَنَنْتُهُ إيّاهُ والضمائـرُ لا تقـع أحوالًا بحال فعُدم شروط الحال فيها فوجب أن ينتصبا نَصْبَ المفعول لا على (fol. 58b) الحال،

١٥ أمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّ الفعل إذا كان واقعًا فإنّ فعل الاثنين يقع منه على الواحد والجمع نحو ضَرَبَا رَجُلًا وضَرَبَا رِجالًا ولا يجوز ذلك فى كَانَ فإنّه لا يقال كَانَا قَائِمًا وكَانَا قِيَامًا فنقول إنّما لم يجز فى كَانَ كما جاز فى ضَرَبَ لأنّ المفعول فى كَانَ هو الفاعل فى المعنى ولا يكون الاثنان واحدًا ولا جماعةً وإنّما كان المفعول فى كَانَ هو الفاعل فى المعنى

٢٠ لأنّها تدخل على المبتدأ والخبر فيَصير المبتدأ بمنزلة المفعول وكما يجب أن يكون الخبر هو المبتدأ فى المعنى نحو زيدٌ قائمٌ فكذلك يجب أن يكون المفعول فى معنى الفاعل فلهذا امتنع فى كَانَ ما جاز فى ضَرَبَ لا لِمَا ادّعيتم على أنّا لا نقول أنّ كَانَ بمنزلةِ ضَرَبَ فإنّ ضَرَبَ فعل حقيقىٌّ يدلّ على حَدَثٍ وزمانٍ والمرفوعُ فاعل حقيقىٌّ والمنصوب به مفعول حقيقىٌّ وأمّا كَانَ

٢٥ فليس فعلًا حقيقيًّا بل يدلّ على الزمان المجرّد عن الحَدَث ولهذا يسمّى فعلَ

العبارة فالمرفوع به مشبّه بالفاعل والمنصوبُ بـه مشبّه بالمفعول فلهذا سُمى
المرفوع اسمًا والمنصوب خبرًا ولهذا المعنى من الفرق لمّا كان ضَرَبَ فعلاً
حقيقيًّا جاز إذا كُنى عنه نحو ضربتُ (fol. 59a) زيدًا أن يقال فعلتُ بزيدٍ
ولمّا كانت كَانَ فعلا غيرَ حقيقىٍّ بل فى فعليّتها خلافٌ لم يجز إذا كُنى عنها
٥ نحو كنتُ أخاك أن يقال فعلتُ بِأَخِيكَ، وأمّا قولهم أنّه يحسن أن يقال
كَانَ زيدٌ فى حالة كذا وكذلك يحسن أيضا فى ظننت زيدا قائما ظننت
زيدا فى حالة كذا فدلّ على أنّ نَصْبَهَا نصبُ الحال قلنا هذا إنّما يدلّ على
الحال مع وجود شروط الحال بأسْرها ولم يوجد ذلك لأنّه من شروط
الحال أن تأتى بعد تمام الكلام ولم يوجد ذلك فى كَانَ الناقصةِ التى وقع
١٠ فيها الخلاف دون التامّة التى بمعنى وَقَعَ ولم يوجد أيضا فى المفعول الثانى
لظننت التى بمعنى الظنّ أوِ العِلْم التى وقع فيها الخلاف لا التى بمعنى التُّهمة
وكذلك من شروطها ألاّ تكون إلاّ نكرةً وكثيرا ما يقع خبرُ كَانَ والمفعول
الثانى لظننت معرفةً ولو كانا حالا لَمَا جاز أن يقع إلاّ نكرةً فلمّا جاز أن يقع
معرفةً دلّ على أنّهما ليسَا بحال، قولهم إنّما جاز ذلك لأنّ المعرفة أُقيمت
١٥ مقامَ الحال كما أُقيمت الآلة مقام المصدر فى قولهم ضربتُ زيدًا سَوْطًا قلنا
الفرق بينهما ظاهر وذلك أنّه إنّما حسن أن ينصب سوطًا على المصدر
لأنّه نكرة قام مقام نكرة فأفاد فائدتَه فحسن أن ينصب بما نصب به لقيامه
مقامه وأمّا هاهنا فلا يحسن أن يقوم المعرفة مقام الحال لأنّ الحال (fol. 59b)
لا تكون إلاّ نكرة وهو معرفة فلا يُفيد أحدها ما يفيده الآخَر فلا يجوز أن
٢٠ يقام مقامه فلا يجوز أن ينصب بما نصب به، وأمّا قولهم أنّ الحال قد جاء
معرفةً فى قولهم أَرْسَلَهَا ٱلْعِرَاكَ وطَلَبْتَهُ جَهْدَكَ ورَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْئِهِ قلنا
هذه الألفاظ مع شذوذها وقلّتها ليست أحوالاً وإنّما هى مصادرُ دلّت على
أفعالٍ فى موضع الحال فإذا قلتَ أَرْسَلَهَا ٱلْعِرَاكَ فالتقدير فيه أَرْسَلَهَا تَعْتَرِكُ
العِرَاكَ على معنى تعترك الاعتراك فأقاموا العِرَاك مقام الاعْتِرَاك كما قال
٢٥ تعالى وَٱللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ثمّ حذفوا تَعْتَرِكُ وهو حَمْلُه فى موضع

الحال وأقاموا المصدر دليلا عليه كما نقول إنّما أَنْتَ سَيْرًا اى يسير سيرًا
وكذلك قولهم طَلَبْتَهُ جَهْدَكَ وطَاقَتَكَ كأنّهم قالوا طلبتهُ تجتهدُ اجتهادَكَ
ثمّ حذفوا تجتهد وهو حملُه فى موضع الحال وأقاموا المصدر دليلا عليه
وهكذا التقدير فى قولهم رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْئِهِ وقد ذهب بعض النحويّين
٥ إلى أنّ عَوْدَهُ منصوب برَجَعَ نَصْبَ المفعول لا نصب المصدر لأنّ رَجَعَ
يكون متعدّيا كما يكون لازمًا قال الله تعالى فَإِنْ رَجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ
فعدّى رجع الكاف فدلّ على أنّه يكون متعدّيا (fol. 60a) والأكثرون على
الأوّل وإنّما أقاموا هذه المصادر مقام الأفعال فى هذه المواضع لأنّ فى ألفاظ
المصادر دلالةً على الأفعال على أنّ هذه الألفاظ شاذّةٌ لا يقاس عليها
١٠ فكذلك كلُّ ما جاء من المصادر والاسماء بالألف واللام فى موضع الحال
فإنّه شاذٌّ نادر لا يقاس عليه والله أعلم،

2.

Einzufügen hinter Frage 33.

مسئلة

(fol. 98a) اختلف الكوفيّون فى جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه
فعلا متصرّفا نحو تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا وتَفَقَّأَ الكَبْشُ شَحْمًا فذهب بعضهم إلى
١٥ جوازه ووافقهم على ذلك ابو عثمانَ المازنيّ وابو العبّاس المبرّد من البصريّين
وذهب أكثر البصريّين إلى أنّه لا يجوز، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا
الدليل على جواز التقديم النقلُ والقياس أمّا النقل فقد جاءَ ذلك فى
كلامهم قال الشاعر

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِٱلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ۔ وَمَا كَانَ نَفْسًا بِٱلْفِرَاقِ تَطِيبُ

٢٠ وجه الدليل أنّه نصب نفسًا على التمييز وقدّمه على العامل فيه وهو تَطِيبُ

لأنّ التقدير فيه وما كان الشأنُ والحديثُ تَطِيبُ سَلْمَى نَفْسًا فدلّ على
جوازه ، وأمّا القياس فلأنّ هذا العامل فعلٌ متصرّفٌ فجاز تقديم معموله عليه
كسائر الأفعال المتصرّفة ألا ترى أنّ الفعل لمّا كان متصرّفا نحو قولك ضَرَبَ
زيدٌ عمرًا جاز تقديم معموله عليه نحو عمرًا ضَرَبَ زيدٌ ولهذا ذهبتم إلى أنه
٥ يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلا متصرّفًا (fol. 98b) نحو
راكبًا جاء زيدٌ، قالوا ولا يجوز أن يقال تقديم الحال على العامل فيها
لا يجوز عندكم ولا تقولون به فكيف يجوز لكم الاستدلال بما لا يجوز
عندكم ولا تقولون به لأنّ نقول كان القياس يقتضى أن يجوز تقديم الحال
على العامل فيها إذا كان فعلاً متصرّفًا إلاّ أنّه لم يجز لدليلٍ دلّ عليه وذلك
١٠ لِمَا يؤدّى إليه من تقديم المضمر على المظهر على ما بيّنّا فى مسئلة الحال فبقينا
فيما عداه على الأصل وجاز لنا أن نستدِلّ به عليكم وإن كنّا لا نقول به لأنّكم
تقولون به فصلح أن يكون إلزامًا عليكم، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا
إنّما قلنا أنّه لا يجوز تقديمه على العامل فيه وذلك لأنه هو الفاعل فى المعنى
ألا ترى أنّك إذا قلت تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا وتَفَقَّأَ الكَبْشُ شَحْمًا أنّ المتصبِّب هو
١٥ العَرَق والمتفقِّئ هو الشَحْم وكذلك لو قلت حَسُنَ زَيْدٌ غُلَامًا وذابّةً لم يكن
له حظّ فى الفعل من جهة المعنى بل الفاعل فى المعنى هو الغلام والدابّة فلمّا
كان هو الفاعل فى المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلا لفظا، قالوا ولا يلزم
على كلامنا الحال حيث يجوز تقديمها على العامل فيها نحو راكبًا جاء زيدٌ فإنّ
راكبا فاعل فى المعنى ومع هذا يجوز تقديمه لأنّا نقول الفرق بينهما ظاهر وذلك
٢٠ لأنك إذا قلت جاء زيدٌ راكبًا فزيدٌ هو الفاعل (fol. 99a) لفظًا ومعنًى وإذا
استوفى الفعل فاعلَه من جهة اللفظ والمعنى صار راكبًا بمنزلة المفعول المختصّ
لاستيفاء الفعل فاعلَه من كلّ وجهٍ فجاز تقديمه كالمفعول نحو عمرًا ضَرَبَ زيدٌ
بخلاف التمييز فإنّك إذا قلت تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا وتَفَقَّأَ الكَبْشُ شَحْمًا وحَسُنَ
زيدٌ غُلامًا لم يكن زيدٌ هو الفاعل فى المعنى بل الفاعل فى المعنى هو العَرَق
٢٥ والشَحْم فلم يكن عَرَقًا وشَحْمًا وغُلامًا بمنزلة المفعول من هذا الوجه لأنّ الفعل

أستوفى فاعلَه لفظا لا معنى فلم يجز تقديمه كما جاز تقديم الفاعل وكذلك قولهم امتَلَأَ الإناءُ ماءً فإنّه وإن لم يكن مثلَ تَصَبَّبَ زيدٌ عَرَقًا لأنّه لا يمكن أن تقول امتَلَأَ ماءُ الإناء كما يمكن أن تقول تَصَبَّبَ عَرَقُ زيدٍ إلّا أنّه لمّا كان يَملأُ الإناءَ كان فاعلا على الحقيقة ، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين ٥ أمّا ما استدلّ به من قول الشاعر

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا * وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

فإنّ الرواية الصحيحة

وَمَا كَانَ نَفْسِى بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وذلك لا حجّةَ فيه ولئن سلّمنا صحّةَ ما رويتموه فنقول نصب نفسًا بفعل ١٠ مقدّرٍ كأنّه قال أَعْنى نفسًا لا على التمييز ولو قدّرنا ما ذكرتموه فإنّما جاء فى الشعر قليلاً على طريق الشذوذ فلا يكون فيه حجّةٌ ، وأمّا قولهم أنّه فعلٌ متصرّف فجاز تقديم معموله عليه كسائر (fol. 99b) الأفعال المتصرّفة إلى آخرِ ما قرّروه قلنا الفرق بينهما ظاهر وذلك لأنّ المنصوب فى ضَرَبَ زيدٌ عمرًا منصوب لفظا ومعنًى وأمّا المنصوب فى نحو تَصَبَّبَ زيدٌ عَرَقًا فإنّه وإن لم ١٥ يكن فاعلا لفظا فإنّه فاعل معنًى فبان الفرق بينهما ، وأمّا احتجاجهم بتقديم الحال على العامل فيها فلا حجّةَ لهم فيه لأنّهم لا يقولون به ولا يعتقدون صحّته فكيف يجوز أن يستدلّوا على الخَصْم بما لا يعتقدون صحّته ، قولهم كان القياس يقتضى أن يجوز تقديم الحال على العامل فيها إلّا أنّه لم يجز عندنا لدليلٍ دلّ عليه وهو ما يؤدّى إليه من تقديم المضمر على المظهر قلنا ولذلك ٢٠ نقول هاهنا كان القياس يقتضى أنّه يجوز تقديم التمييز على العامل فيه إلّا أنّه لم يجز عندنا لدليلٍ دلّ عليه وهو أنّ التمييز فى المعنى هو الفاعل والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل على ما بيّنّا وإذا جاز لكم أن تتركوا جواز التقديم هناك لدليل جاز لنا أن نتركه هاهنا لدليلٍ على أنّا قد بيّنّا ٢٤ فسادَ ما ذهبتم إليه وصحّةَ ما ذهبنا إليه والله أعلم ،

3.

Einzufügen hinter Frage 54.

مسئلة

(fol. 137a) ذهب الكوفيّون إلى أنّ رُبَّ اسمٌ وذهب البصريّون إلى أنّها حرفُ جرٍّ، أمّا الكوفيّون فإنّهم احتجّوا بأن قالوا إنّما قلنا أنّه اسمٌ حملاً على كَمْ لأنّ كَمْ للعَدَد والتكثير ورُبَّ للعدد والتقليل فكما أنّ كَمْ اسم ٥ فكذلك رُبَّ، والذى يدلّ على (fol. 137b) أنّ رُبَّ ليست بحرفِ جرٍّ أنّها تخالِف حروفَ الجرّ وذلك فى أربعة أشياء أحدها أنّها لا تقع إلّا فى صدر الكلام وحروف الجرّ لا تقع فى صدر الكلام وإنّما تقع متوسّطةً لأنّها إنّما دخلتْ رابطةً بين الأسماء والأفعال والثانى أنّها لا تعمل إلّا فى نكرةٍ وحروفُ الجرّ تعمل فى النكرة والمعرفة والثالث أنّها لا تعمل إلّا فى نكرة موصوفةٍ ١٠ وحروفُ الجرّ تعمل فى نكرة موصوفةٍ وغيرِ موصوفةٍ والرابع أنّه لا يجوز عندكم إظهار الفعل الذى تتعلّق بـه وكونه على خلاف الحروف فى هذه الأشياء دليلٌ على أنّه ليس بحرفٍ، والذى يدلّ دلالةً ظاهرة على أنّه ليس بحرفٍ أنّه يَدخله الحذف فيقال فى رُبَّ رُبَ قال الله تعالى رُبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ قُرِئَ بالتخفيف كما قُرِئَ بالتشديد وفيها أربع لغات ١٥ رُبَّ ورُبَ ورَبَّ ورَبَ بضمّ الراء وتشديد الباء وتخفيفها وفتح الراء وتشديد الباء وتخفيفها فدلّ على أنّها ليست بحرفٍ، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا الدليل على أنّها حرفٌ أنّها لا يحسن فيها علامات الأسماء ولا علامات الأفعال وأنّها قد جاءت لمعنًى فى غيرها كالحرف وهو تقليلُ ما دخلتْ عليه نحو رُبَّ رجلٍ يَفْهَمُ أى ذلك قليل، وأمّا الجواب عن كلمات ٢٠ الكوفيّين (fol. 138a) أمّا قولهم إنّما قلنا أنّها اسمٌ حملا على كَمْ لأنّ كَمْ للعَدَد والتكثير ورُبَّ للعدد والتقليل قلنا لا نسلّم أنّها للعدد وإنّما هى للتقليل فقط على أنّ كَمْ إنّما حُكِم بأنّها اسمٌ لأنّه يحسن فيها علامات الأسماء نحو

حروف الجرّ نحو بِكَمْ رَجُلٍ مررتَ وما أشبه ذلك وجوازُ الإخبار عنه نحو
كَمْ رَجُلاً لَاحَاكَ وهذا غير موجود فى رُبَّ فدلّ على الفرق بينهما، وأمّا
قولهم أنّها تخالف حروفَ الجرّ فى أربعة أشياء أحدها أنّها لا تقع إلاّ فى
صدر الكلام قلنا إنّما لا تقع إلاّ فى صدر الكلام لأنّ معناها التقليل وتقليل
٥ الشيء يقارب نَفْيَه فأشبهتْ حرفَ النفى وحرفُ النفى له صدر الكلام، وقولهم
فى الثانى أنّها لا تعمل إلاّ فى نكرة قلنا لأنّها لمّا كان معناها التقليل والنكرة
تدلّ على الكثرة وجب أن لا تدخل إلاّ على النكرة التى تدلّ على الكثرة
ليصحّ فيها معنى التقليل، وقولهم فى الثالث أنّها لا تعمل إلاّ فى نكرة موصوفة
قلنا لأنّهم جعلوا ذلك عوضا عن حذف الفعل الذى تتعلّق به وقد يظهر
١٠ ذلك الفعل فى ضرورة الشعر، وقولهم فى الرابع أنّه لا يجوز إظهار الفعل
الذى تتعلّق به قلنا فعلوا (fol. 138b) ذلك إيجازًا واختصارًا ألا ترى أنّك
إذا قلت رُبَّ رَجُلٍ يَعْلَمُ كان التقدير فيه رُبَّ رجلٍ يَعْلَمُ أدركتُ أو لَقِيتُ
فحذف لدلالة الحال عليه كما حذفت فى قوله تعالى وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ
إلى قوله تعالى إِلَى فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ ولم يذكر مرسلا لدلالة الحال عليه والحذفُ
١٥ على سبيل الوجوب والجواز لدلالة الحال كثيرٌ فى كلامهم، وأمّا قولهم أنّه
يدخله الحذف والحذف لا يدخل الحرفَ قلنا لا نسلّم فإنّه قد جاء الحذف
فى الحرف فإنّ إِنَّ المشدَّدَةَ يجوز تخفيفها وهى حرفٌ وكذلك حكى ابو العبّاس
أحمدُ بن يحيى من أصحابكم فى سَوْفَ أَفْعَلُ فحذفتم الواو والفاء وإذا جاز
عندكم حذفُ حرفَيْن فكيف يجوز لكم أن تمنعوا جوازَ حذفِ حرفٍ واحدٍ
٢٠ والله أعلم،

تليق دِرْهَمَا	169, 8.
بالسيف الدَّمَا	169, 8.
ولا دَمَهْ	134, 9.
اشدّ رِجَامِ	153, 7.
فريضة الرَّجْمِ	165, 1.
اهل الرَّقَمْ	55, 4.
حبالكم رِمَامَا	155, 10.
حافر زَمْزَمِ	160, 7.
أمّ سَالِمِ	199, 20.
السيال سَلَامُ	115, 11.
مطر السَّلَامُ	139, 9.
وارق السَّلَمْ	89, 23.
يمين سَمْسَمِ	48, 21.
سورة سِمَهْ	6, 9.
وقرضاب سِمَهْ	6, 7.
له سَنَامُ	60, 5.
امّكم شَرِيمُ	98, 6 (Anm.)
بالكفّ صَمَّمَا	141, 17.
واحدهم صِهْمِيمَا	208, 18.
اغلب ضَيْغَمِ	183, 18.
سيله العَرِمَا	207, 12.
بازل عُلْكُومُ	325, 11.
من عِلْمِ	90, 11.
قد عَلِمُوا	155, 12.
وبالنسر عَنْدَمَا	141, 15

معنّى غَرِيمُهَا	45, 4.
نبوة فَدَعَاهُمَا	180, 8.
الفجاج قَتَمُهْ	215, 23.
رسومها قَلَمَا	179, 11.
تقولى كُلَّمَا	151, 13.
تكون لَازِمَا	140, 16.
ضرّارا لِأَقْوَامِ	147, 16.
مــن لَامَهَا	179, 24.
وذات اللَّحَمْ	195, 2.
إلّا لِمَامَا	184, 5.
اكلته لِمَهْ	134, 8.
ارسل اللَّهَازِمَا	140, 16.
اونين مُنْتَمِ	90, 4.
ولا مَحْرُومُ	298, 16.
المسيح بن مَرْيَمَا	141, 16.
فى المُزْدَحَمْ	195, 1.
شيخنا مُسَلَّمَا	151, 14.
المال مُصْرِمَا	47, 19.
ايـن المُطْعَمُ	51, 12.
حقّه المَظْلُومُ	101, 7. 147, 25.
كرسيّه مُعَمَّمَا	273, 20.
اخبنا مُقَدَّمَهْ	6, 7.
الفنيـق المُكْدَمِ	10, 18.
خلقت مَلُومَا	208, 18.
يعلمونك مِنْهُمْ	141, 23.

فهرست الابيات

Dieser Index der loca probantia ist nach den Reimbuchstaben der Verse alphabetisch geordnet und innerhalb derselben unabhängig vom Metrum in alphabetische Folge der Endworte der Verse gebracht; dabei wurde der Artikel nicht berücksichtigt. Aus praktischen Gründen wurde das vorletzte Verswort mitaufgenommen. Innerhalb derselben Frage mehrmals wiederholte Verse sind nur für die erste Stelle notiert.

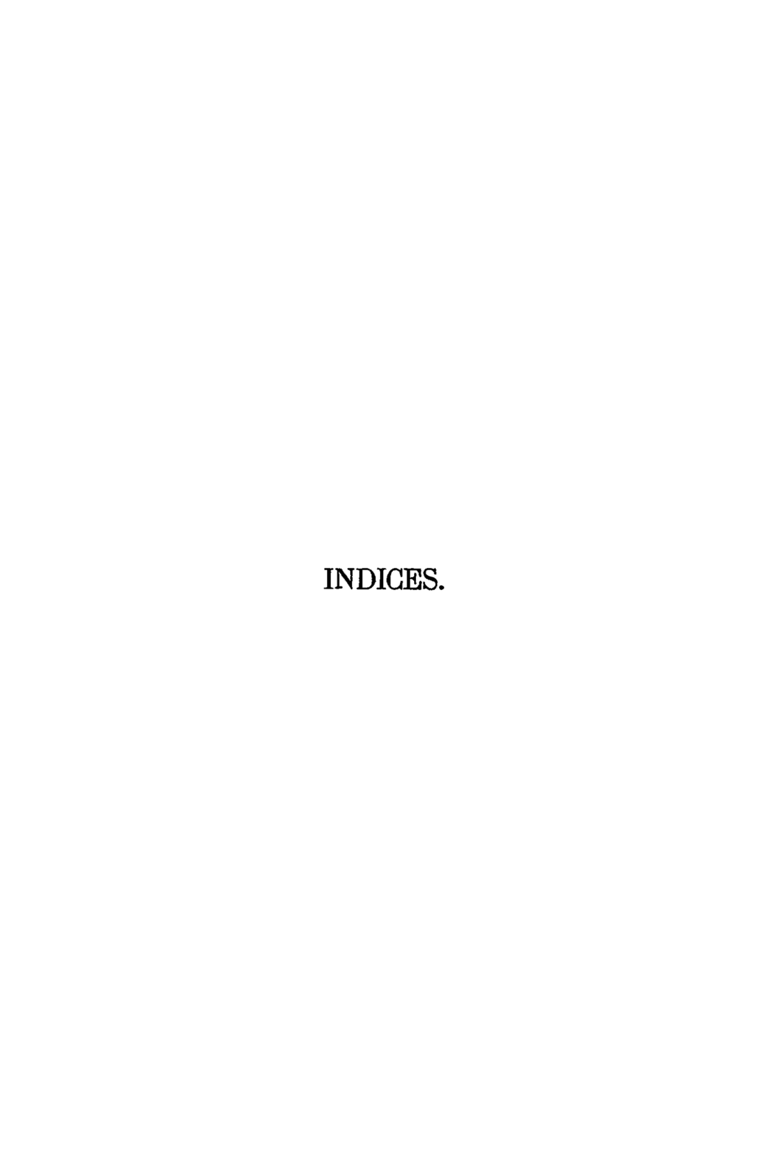
فهرست القرّاء والنحاة

فهرست الآيات

3) Von Frage 103—108 ist die Zählung dieser Spalte nur die des Cod. Escor., während der Cod. Constant folgende Reihenfolge hat: 102. 103. 107. 104. 105. 106 108 109.

فهرست المسائل

1) Zahlung dieser Edition auf Grund des Cod. Leid.
2) Zahlung nach dem Cod. Escor. und Constant.



INDICES.

349, 9 Dichter: Abū 'l-Aswad al-duali. Sib. 1, 16. I. J. 427. Ḫiz. 2, 426. ʿAini 1, 310. — Der zweite Vers, der den eigentlichen Beleg enthält, fehlt in C.

349, 12 Dichter: Ḫalīfa b. Barrāz. ʿAini 2, 75, Ḫiz. 4, 47. Muf. 121, 1. I. J. 1011. — C.: لما لعنت.

350, 25 Sure 71, 16.

351, 6 Sure 9, 84.

2.

Dieselbe Streitfrage wird behandelt I. J. 256 (im Anschluss an Muf. § 86) und Asrār 79, 11—80, 8. Eine Controverse der beiden Schulen ist diese Frage ihrer Entstehung nach nicht, denn Mubarrad ist der eigentliche Gegner des Sibawaihi, mit dessen Ansicht sich auch hier die der „meisten Basrer" deckt. In diesem Sinne bezeichnend ist es, dass Anbari selbst in den Asrār dieses Thema auch nur als persönliche Streitfrage dieser beiden Grammatiker behandelt.

351, 19 Dichter: al-Muḫabbal. Sib. 1, 88, 8. (Anm.) Jahn 1, 2 S. 164 § 41 Anm. 115. Fārisi in Girgas u. Rosens Chrest. S. 417. Muf. 30, 18. I. J. 256. Asrār 79. ʿAini 3, 235.

3.

Diese Streitfrage wird auch von I. J. im Anschluss an Muf. § 505, besonders 1090, 7 ff. behandelt. Kisāī ist demnach der Träger der kufischen Ansicht. Diese Frage des Anbari wird Ḫiz. 4, 197, 9 f. kurz erwähnt.

354, 13 Sure 15, 2.

355, 13 Sure 27, 12.

355, 18 d. i. Ṯaʿlab. Vgl. S. 129, 17 und Frage 92.

342, 1 Sure 28, 29.

342, 8 in L. fehlt الياء.

342, 9 in L. fehlt باطل.

FRAGE 118

wird als Controverse im Lisān s. v. شيء 1, 98, 20 ff. auf Grund der Darstellungen des Zaǵǵāǵ und von I. J., der auf seine ausführliche Behandlung der Streitfrage im Šarḥ al-mulūkī verweist, nur kurz 706, 18—21 mitgeteilt. Die basrische Meinung ist die des Sibawaihi (I. J. 706, 15; Lisān 1, 99, 4 ff.), die kufische die des Farrā und al-Aḫfaš (Lisān 1, 99, 1 und ult.). Über Kisāī's Ansicht vgl. Sujūṭi: Ašbāh 2, 318, 4 v. u. und Lisān 1, 98 penult.

343, 13 in L. fehlt لا.

344, 2 L.: نيست اسما مفرده وانه.

344, 17 L.: وجب عليه العا; ergänzt nach E.

345, 7 Dichter: al-Walīd b. Jazīd. Ḫiz. 3, 324. I. J. 656. Howell 1, 996.

347, 3 Sure 27, 49.

347, 12 L.: في المعنى سى.

347, 13 L.: منزلته.

NACHTRÄGE

1.

Der Träger der basrischen Meinung ist Sibawaihi; vgl. Jahn 2, 2 § 220 Anm. 5. — Ḫiz. 2, 427, 1 f. zitiert einige Worte unseres Textes.

348, 4 نعمل نونه ist ein kufischer Terminus. Der 8. Ḥadd der Ḥudūd des Farrā war so überschrieben. (Vgl. Fihrist S. 67).

349, 4 Dichter: Labīd. Diwan ed. Chalidi S. 121. Sib. 1, 156. Muf. 28, 15. I. J. 241. 517. Ḫiz. 1, 524. ʿAini 3, 219. — Der Vers heisst vollständig

فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

11, 31. Bekri 607 s. v. صعفوقة. Ǵawālīqī ed. Sachau 100. Ḥarīrī: Durra 102. Ibn Qutaiba: Adab al-kātib 615.

336, 19 Dichter: Ru'ba. Diwan ed. Ahlwardt S. 160 N°. 57, 15. Sib. 2, 412. I. J. 1432, 15. Howell 1, 1020.

337, 8 L.: فعيلا.

337, 19 L.: ان يعتمد.

337, 21 f. In allen 3 Hss. derselbe Text, auch فلو und nicht فلم. Übersetze: „wir sind fahrendes Volk und um unseretwillen gibt es Lohn (= uns erwiesene Wohltaten werden belohnt). Wenn du uns also dein Gesicht versagst, (dann kennst du die Folgen)".

337, 23 Ḥamāsa 547 f.

FRAGE 116

ist eigentlich eine Streitfrage zwischen Sibawaihi und Ḫalil und nicht zwischen den beiden Schulen. Vgl. I. J. 1448 zu Muf. § 726. — Teil 1 und 2 dieser Frage arab. u. dänisch bei Buhl S. 105.

338, 14 Vgl. die Anm. zu 306, 14.

339, 1* in L. fehlt في حشايا, ergänzt nach E.

340, 4 L.: قبلها.

341, 6 Der Plural von حشية lautet ebenso wie die mit dem Suffix der 1. Person verbundene Form von الحشا, wenn man sie als mamdūd spricht.

FRAGE 117

findet sich als Streitfrage auch Lisān s. v. انس 7, 307.

341, 16 Dichter: al-Mutanaḫḫil. Ḫiz. 2, 287. Ibn Qutaiba: Liber poesis S. 417. Aǵānī 20, 146.

341, 18 Dichterin: al-Ḫansā. Diwan (Beirut 1888) S. 70. Abū Zaid: Nawādir 244. Ḥamāsa 781 (L.: مسعى حرب اذا).

341, 19 in L. fehlt ان.

329, 19 Naqāid ed. Bevan S. 550 N⁰. 61, 9. Ǵauh. s. v. شفف.

329, 23 Ǵauh. s. v. رقق. Aǵāni 8, 79 (Ḫiz. 1, 32).

330, 3 Ǵauh: s. v. كرر.

330, 11 in L. fehlt ميما.

330, 20 Verbessere جلعلع.

330, 21 L. statt des zweiten فعلعل: فعلل.

331, 8 L.: عين العين.

331, 12 f. L.: بتكرير العين واللام لجاز ان ... ووزنه فعفع; geändert nach E. Vgl. 330, 13.

331, 15 L.: لو يوجد.

FRAGE 114

332, 5 „dass die vier- und fünfbuchstabigen Wörter zwei (selbständige) von den dreibuchstabigen verschiedene Klassen bilden, und dass in beiden in Fällen wie ǵ. und s. kein Zusatzbuchstabe vorhanden ist".

332, 7 L.: لانه statt لانا.

332, 20 L.: فتقولون.

333, 7 f. L.: دل على ان فيه حرفان زائدا وكذلك اذا كنت في وزن سفرجل زائدتان دل على

333, 12 in L. fehlt علم, ergänzt aus E.

FRAGE 115

wird als Streitfrage auch von I. J. 1432, 9—1433, 2 mitgeteilt. Darnach ist die basrische Meinung die des Sibawaihi, die kufische die des Farrā und die anonym angeführte die der Bagdader.

334, 4 In L. fehlt ان.

334, 20 Dichter: an-Nahšalī. Sujūṭi: Ašbāh 3, 93, 149. Lisān 17, 251.

335, 12 L.: ذوات تولو.

335, 18 Der Text ist in allen 3 Hss der gleiche.

336, 9 Dichter: al-ᶜAǵǵāǵ. Diwan ed. Ahlwardt S. 16 N⁰.

324, 12 (L.: اذا قيل) Sib. 1, 205. I. J. 1365. Sirāfi bei Jahn 1, 2 S. 55.

324, 14 Dichter: al-Aʿšā. Kāmil 16. Ḫiz. 3, 156. Sirāfi bei Jahn 1, 2 S. 55. Lisān 1, 345.

324, 19 Sure 22, 2. — ترونها fehlt in allen 3 Hss.!

325, 5 Gefunden nur bei K. Dyroff: Zur Gesch. d. Überlieferung des Zuhairdiwans. (Diss. München 1892) S. 36.

325, 7 Aġānī 15, 52. I. J. 697. 839.

325, 9 Lisān 19, 132 s. v. سها. Nicht im Diwān.

325, 11 Diwan ed. Chalidi S. 94. Ǵauh. s. v. علكم.

325, 13 Dichter: Manẓūr b. Marṯad al-asadi. Sib. 2, 308. Abū Zaid: Nawādir 53. Ḫiz. 2, 283, 15. 551, 4 v. u. 552, 7 v. u.

325, 14 كيف و Dozy: bien au contraire. Übersetze: „Wie kannst du das bestreiten, da Asmai..." Vgl. I. J. 1306, 5.

325, 22 L.: هند.

FRAGE 112

findet sich als Streitfrage auch I. J. 1399, 7—1400, 1.

328, 19 Vgl. die Anm. zu 4, 4.

328, 21 und 23 L. und E.: في حكم الثابت.

328, 22 Dichter: Ǵandal b. al-Muṯannā aṭ-ṭuhawī. ʿAini 4, 571. Sib. 2, 415. Muf. 183, 6. I. J. 1429 f. Ibn Ǵinnī: Taṣrīf ed. Hoberg S. 46. Howell 1, 1042.

329, 4 L.: ولم يحذفوا.

329, 6 L.: ابدلوا من الياء.

FRAGE 113

wird als Streitfrage auch von I. J. 886, 23 ff. (vgl. 868) angeführt. Die als basrisch geltende Meinung ist die des Sibawaihi (I. J. 887, 2), die kufische die des Farrā (I. J. 886, 24). Bemerkenswert ist, dass Ṯaʿlab der basrischen Ansicht folgt (Lisān 3, 350, 21: دل ثعلب راس صماكمح... وهو ثعلعل).

329, 16 Sure 26, 94.

322, 19 Dichter: ᶜAmr b. Ḥassān. I. J. 554. Lisān 6, 446, 12 s. v. كنز. 13, 187 s. v. جل.

322, 22 Dieselbe Tradition: Lisān 18, 374, 2.

322, 24 Lisān 2, 239, 7. Anbari: Nuzhat S. 37.

323, 2 Vgl. die Anm. zu 208, 2.

323, 5 Dichter: Zijād al-aᶜǵam. ᶜAini 2, 502 (Ḫiz. 4, 192). Ibn Qutaiba: Liber poesis 258. ᶜIqd al-farīd (Ed. 1316) 2, 22. 3, 121. Ibn Ḫallikān (Kairo 1310) 2, 147. Howell 1, 59.

323, 8 Dichter: al-Aᶜšā. Sib. 1, 205. ᶜAini 2, 466. 4, 327. Ḫiz. 4, 578. I. J. 690. 1210. 1240. Howell 3, 716. Sirāfi bei Jahn 1, 2 S. 55.

323, 10 Lisān 2, 437 s. v. حلت.

323, 13 Gefunden nur in der Ḥāšija des Ibn Ǵamāᶜa zum Comm. des Čarpardi zur Šāfija (Ed. 1310) S. 315, wo der Vers als Beleg für den Gebrauch von بعض in der Bedeutung von كل angefuhrt wird.

323, 16 Nirgends gefunden.

323, 18 Dichter: Raǵul min banī Kilāb [an-Nawwāḥ]. Sib. 2, 180. Kāmil 384, 15. ᶜAini 4, 484. Ḫiz. 3, 312. Sirāfi bei Jahn 1, 2 S. 54.

323, 20 Sujūṭi: Ašbāh 3, 108.

323, 23 Diwan ed. Schwarz S. 3 N⁰. 1, 54. Sib. 2, 181. ᶜAini 4, 483. Ḫiz. (2. 423) 3, 312. Howell 1. 1438. Sirāfi bei Jahn 1, 2 S. 54.

324. 2 fehlt im Diwan ed. Goldziher (vgl. Z. D. M. G. 46 S. 38 Anm. 2). Sib. 2, 181. Ḫiz. 3, 301, 312. Howell 1, 1439.

324. 4 Sib. 2. 181.

324, 6 Muᶜallaqāt ed. Lyall S. 75. Howell 2. 179.

324. 8 Dichter: Ruwaišid Ibn Kaṯīr aṭ-ṭāī. Ḥamāsa 78. Ḫiz. 2. 167. 15. I. J. 690. Howell 1. 1118.

324. 10 Lisān 6. 330. 4 s. v. غعر. Zauzanī zu Labid's Muᶜallaqa 33.

FRAGE 106

Es ist auffällig, dass Anbari, der in dieser Frage ebenso wie I. J. 1273, 4—13 die kufische Ansicht als die richtige bezeichnet, in den Asrār 164, 6—16 nur die basrische Meinung mitteilt. — Teil 1 und 2 dieser Frage findet sich arab. und dänisch bei Buhl S. 81.

307, 19 Die Angaben über den Dichter sind verschieden. Suj. Muġ. 285. Sib. 2, 309. Howell 3, 295.

307, 21 Nirgends gefunden.

308, 1 I. J. 1272. Asrar 164. Lisān 13, 283.

308, 4 Dichter: Abū Sawwār al-ġanawī. ʿAini 4, 567. Abū Zaid: Nawādir 30. Howell 1, 1763. Sirāfi bei Jahn 1, 2 S. 31.

309, 1 f. L: في حالة الفتح بالنصب.

FRAGE 107

wird als Streitfrage Asrār 159, 12—18 und I. J. 962, 23—963, 3 und 1332, 3 ff. behandelt. In dieser Frage ist I. J. (besonders 963, 2 f. und 1332, 11) ausführlicher als Anbari.

310, 7 Die auf لكن folgenden, unklaren Worte finden sich nicht in C. und E.

310, 8 Sure 4, 12.

310, 10 Sure 1, 1 u. s. w. Vgl. die Nachweise zu S. 57, 7.

311, 23 „Weil hinter dem (Erlaubt-, aber) Schwachsein nur noch der Ausschluss des Erlaubtseins kommt".

312, 9 L.: كان اولى.

FRAGE 108

Das gleiche Thema wird ohne Erwähnung einer Controverse von I. J. 1306 und 1324, 3 ff. behandelt. Der vollständige Text mit Übers. dieser Frage steht in meiner Diss. S. 51, 58, ihr erster und zweiter Teil arab. u. dänisch bei Buhl S. 97.

313, 2 Sure 3, 1.

313, 3 Sure 50, 24 f.

313, 5 Sure 1, 1. 6, 1. 18, 1. 34, 1. 35, 1.

304, 10 Dichter: Kumait. ᶜAini 4, 84. Ǵauh. s. v. قتر (L.: باحصا). — In der folgenden Zeile verbessere: أَقْتَرَ.

304, 13 Sure 4, 48.

304, 14 Sure 62, 5.

FRAGE 104

Ḫiz. 2, 489, 22—29. 490, 7 ff. gibt ziemlich ausführliche Zitate aus unserem Texte.

304, 22 Dichter: Abu Ḏuʾaib. Kāmil 472, 1. Ḫiz. 2, 489. Howell 1, 599. Sirāfi bei Jahn 2, 2 S. 76 § 231 Anm. 10.

305, 11 Dichter: Ruʾba. Diwan ed. Ahlwardt S. 189. N⁰. 110. Sib. 1, 220. I. J. 121. Howell 1, 128.

305, 20 Vgl. die Anm. zu 141, 19.

305, 23 Dieselbe Erklärung S. 304, 7. Ebenso wie dort hält auch zu dieser Stelle der Verfasser der Ḫizāna mit seinem Tadel gegen Anbaris unrichtige Auslegungsmethode nicht zurück (Ḫiz. 2, 515, 7 und 490, 7 ff.). — (L.: على بيننا).

FRAGE 105

wird als Streitfrage auch von I. J. 1309, 17—21 behandelt. — Die ganze Frage ist von mir in meiner Diss. arab. u. deutsch S. 49, 56, ihr erster und zweiter Teil von Buhl S. 95 arab. u. dänisch mitgeteilt.

306, 2 in L. fehlt أن.

306, 9 Muᶜallaqat ed. Lyall S. 146. Sib. 1, 425. 2, 172.

306, 14 Habe ich nirgends gefunden.

307, 1 ḫarm ist eine metrische Unregelmässigkeit; sie besteht darin, dass die erste Silbe des ersten Versfusses weggelassen wird. Das Ḫarm kommt nur in den Versfüssen faᶜūlun, mufāᶜalatun und mafāᶜīlun, d. h. nur im Ṭawīl resp. Mutaqārib, Wāfir und Hazaǵ vor. Vgl. Freytag: Arab. Verskunst S. 88.

307, 8 Dieselbe Erzählung bei Sujūṭi: Buǵjat S. 217.

3, 16). — Ḫiz. 2, 523, 1—3 findet sich eine kurze Erwähnung unseres Textes.

298, 16 Dichter: al-Aḫṭal. Diwan ed. Salhani (1891) S. 84. Sib. 1, 221, 350. Ḫiz. 2, 553. I. J. 463, 14.

298, 23 Sure 19, 70.

300, 1 Lies: تقدّم.

301, 17 Ḫiz. 2, 522. Muf. 60, 9. I. J. 463. 490. 994. Suj. Muġ. 83. Howell 1, 645.

FRAGE 103

wird als Streitfrage Muf. § 186 und I. J. 493, 12—494, 4 mitgeteilt. Farrā im seinem Korankommentar trägt die hier als kufisch bezeichnete Ansicht vor (Ḫiz. 2, 514, 23 ff.). — Ḫiz. 2, 470, 23. 515, 7 f. nimmt auf unseren Text kurz Bezug.

302, 13 Sure 2, 79.

302, 14 Sure 4, 109.

302, 16 Sure 20, 18.

302, 19 ʿAini 3, 216. 4, 315. Ḫiz. 2, 216, 514. I. J. 180. Muf. 60, 21. I. J. 492. 536. Suj. Muġ. 291. Howell 1, 281.

303, 5 L.: ان يحمل.

303, 11 Gemeint ist Salmān al-fārisi. Dieselbe Tradition findet sich bei Ibn Hišām ed. Wüstenfeld 677, 11.

303, 12 هؤلاء muss hier ausfallen; in L. ist es überstrichen und in C. fehlt es.

303, 17 Zu dieser dritten Erklärung des Koranverses vgl. I. J. 180, 15 f. 494, 1.

303, 19 Sure 12, 29 und 46.

303, 20 E. und C. lesen: كثير في كلامهم وهذا الوجه لا نخرج على قول سيبويه وهذا الذى ذكرناه

303, 25 Sure 2, 1.

304, 2 Ibn Qutaiba: Liber poesis S. 196. Ḫiz. 2, 470. Kāmil 569, 14. 743, 15.

294, 11 L.: ونصب.

295, 1 Sure 2, 233 (gewöhnlich: تُضَآرُّ).

295, 2 Sure 5, 93.

295, 3 Sure 19, 76.

295, 4 Sure 2, 233.

FRAGE 100

Auch Muf. § 166 S. 53 ult. und I. J. 430, 17—21 berichten von der verschiedenen Terminologie. Das 7 Ḥadd der Ḥudūd des Farrā war الحيان überschrieben (Fihrist S. 67).

296, 16 L.: يكون ما.

FRAGE 101

wird als Streitfrage auch Asrār 136, 19—137, 6 und I. J. 682, 23—683, 11 behandelt. Hätte I. J. 683, 4, der abweichend von Anbari behauptet, dass die Ansicht des Sirāfi auch die der Kufer sei, Recht, dann hörte diese Frage auf, eine Streitfrage der beiden Schulen zu sein, und nur Ibn as-Sarrāǵ bliebe allein für sich. Im Gegensatz zu I. J., der der Ansicht des Sibawaihi auch hier den Vorzug gibt, tritt Anbari für die Richtigkeit der kufischen Meinung ein.

FRAGE 102

wird als Controverse Asrār 151, 13—152, 1 und von I. J. 462, 16—463, 24 und 993, 16—994, 19 behandelt. Aus ihm ersehen wir, dass die kufische Meinung die des Kisāi und Farrā ist, während Sibawaihi als Repräsentant der basrischen Vulgata gilt. Eine eigentliche Streitfrage der Schulen ist diese Frage aber nicht: die älteren basrischen Grammatiker, Ḫalil, Jūnus und Garmi, haben alle eine der Sibawaihis entgegengesetzte Meinung. Die Interpretation des S. 298, 22 angeführten Koranverses, in der Sibawaihi und Ḫalil voneinander abwichen, bildet den Ausgangspunkt dieser Streitfrage (Vgl. Sujūṭi: Ašbāh

FRAGE 98

wird als Controverse auch Asrār 135, 10—18, I. J. 418 ff. (zu Muf. § 162) und Lisān s. v. لا 20, 322 ff. behandelt. Eine eigentliche Streitfrage der Schulen ist diese Frage aber nicht. Dazu sind die Ansichten der Basrer selbst zu sehr geteilt; schon Ḫalil's Ansicht weicht ja von der basrischen Vulgata, die auch hier Sibawaihis Meinung repräsentiert (I. J. 418, 22 ff. 421, 21 ff.), ab.

290, 12 Ich habe dies Sprichwort nirgends gefunden. Der Sinn ist der, dass man das, was man von Natur schon besitzt, sich nicht erst durch künstliche Mittel zu verschaffen braucht.

291, 5 Dichter: Farazdaq. Diwan ed. Boucher S. 103 N⁰. 90, 12. Ḫiz. 2, 409. Howell 1, 533 (L. und E. الدهاير).

291, 7 Dichter: Ḫumaid al-arqaṭ. Sib. 1, 335. Muf. 52, 14. I. J. 422. Ḫiz. 2, 407, 8.

291, 9 Dichter: Ḏū'l-Iṣba^c al-^cadwānī. Sib. 1, 335. Ḫiz. 2, 406. Muf. 52, 15. I. J. 422 f. Howell 1, 535.

291, 16 in L. fehlt انت; ergänzt aus E.

292, 10 f. Diese Bemerkung könnte nur auf Frage 102 u. 103 gehen, dort ist aber Entsprechendes nicht zu finden.

FRAGE 99

enthält in ihrem kufischen Beweise die berühmte Disputation zwischen Sibawaihi und Kisāi, die als المسئلة الزنبورية bekannt ist. Sie findet sich in fast wörtlicher Übereinstimmung auch in Sujūṭi's Ašbāh 3, 15, wo sie den Amālī des Abū'l-Qāsim az-Zaǵǵāǵī entnommen ist.

293, 21 L.: بلدكما.

293, 23 L.: اهل البصرة والكوفة منهم محضرون.

293, 25 Alle 3 Hss. und Sujūṭi a. a. O. lesen ابو زياد; nach Flügel (ed. Fihrist 51, 28 und Gramm. Schulen S. 44) heisst dieser Schiedsrichter ابو ديار.

284, 18 Dichter: Imrū 'l-Qais. Ahlwardt: Six poets S. 149. N⁰. 48, 65. Muᶜallaqāt ed. Lyall S. 26. Sib. 1, 291. Ḫiz. 4, 121.

284, 21 L.: جزوٌ statt حرف.

285, 1 f. L.: ضربتموها.

285, 6 f. L.: اكرمتموها.

FRAGE 97

wird als Streitfrage von Sirāfi (Sib. Rand 1, 388), I. J. 437, 15 ff. und 439, 1—440, 5 und Lisān s. v. الملا 20, 359, 14 behandelt. Anbari stellt sich hier ebenso wie in Frage 10 auf die kufische Seite. Es fragt sich allerdings, ob er ganz selbständig zu dieser Entscheidung gekommen ist, denn schon an-Naḥḥās (Ḫiz. 2, 432, 16) hatte dasselbe Urteil gefällt. Sibawaihi wird in den oben angeführten Parallelen als eigentlicher Träger der basrischen, und neben al-Aḫfaš vor allem Farrā als Urheber der kufischen Ansicht bezeichnet (Vgl. ausserdem Muf. § 169 S. 55, 4 ff.; Ḫiz. 2, 431, 23. 432, 2). — Der Text unserer Frage wird Ḫiz. 2, 431, 23—432, 1 und 432, 21—27 kurz und übersichtlich wiedergegeben.

285. 15 Sure 34, 30.

285, 18 Vgl. Frage 10.

286, 7 بلى ergänzt aus E.

287, 6 Vgl. die Anm. zu 78, 25.

287, 8 Sure 7, 57. 63. 71, 83. 11, 52, 64, 85. 23, 23, 33.

288, 6 Dichter: Jazīd b. al-Ḥakam. Aġānī 11, 105, 7. Sib. 1, 340. Kāmil 651, 5. ᶜAini 3. 262. Ḫiz. 1. 496. 2. 430. 4, 332 (Suj. Muġ. 237). Muf. 55, 1. I. J. 437. 1062. 1225. Howell 1, 555.

288, 8 Dichter: ᶜAmr b. al-ᶜĀṣ. ᶜAini 3. 260. Ḫiz. 2, 432. I. J. 438. Lisān 20. 359 (L.: برتق statt ارث). — Alle 3 Hss. lesen statt حسن das infolge seines Endbuchstabens unmögliche عبس.

288, 10 Dichter: ᶜUmar b. abī Rabīᶜa. Diwan ed. Schwarz S. 228 N⁰. 353. Ḫiz. 2, 429. Muf. 55. 2. I. J. 437 f. Howell 1, 555.

288, 16 Ǧāḥiẓ: Ḥajawān 6. 29 (L.: وتزعم حسبك).

ed. Kosegarten S. 287. Ḫiz. 2, 498. 4, 574. Suj. Muġ. 257. I. J. 457, 2. Kāmil 12, 3. Howell 1, 580.

279, 21 L.: ولكن يمكن.

279, 22 Sure 12, 93.

279, 23 Sure 18, 47.

279, 25 L.: واولانك.

280, 1 L.: واولاونك statt واولاك.

280, 7 L.: مفتوحة.

280, 22 L. liest irrtümlich beide Male اللذان. Die erste Form ist jedoch al + ḏāni, die zweite al + allaḏāni.

281, 19 Ḫiz. 2, 497. Howell 1, 579.

281, 22 Ḫiz. 2, 498. Howell 1, 580.

FRAGE 96

wird in ihren beiden Teilen als Streitfrage auch von I. J. 416, 17—24 und 417, 12—16 mitgeteilt. Nach Ḫiz. 1, 228, 7 teilt auch al-Aḫfaš die kufische Meinung. Unser Text wird fast vollständig Ḫiz. 2, 399, 25—400, 16 zitiert.

282, 8 Vgl. die Anm. zu 209, 7.

282, 10 Sib. 1, 9. Ḫiz. 2, 400. Sirāfi bei Jahn 1, 2 S. 41. Ibn Kaisān bei Wright: Opusc. arab. S. 50.

282, 12 Ḫiz. 2, 400. Lisān 20, 366.

282, 14 Sib. 1, 8. Ḫiz. 1, 227. 2, 399. 3, 443. 4, 140. I. J. 417, 15. Howell 1, 1559. Sirāfi bei Jahn 1, 2 S. 40.

282, 15 L.: اراد ق.

283, 4 L.: والانثمان.

283, 10 in L. fehlt والعلة هاهنا, ergänzt aus E.

283, 15 L. hat beide Male وعد. Vgl. Anbari: Nuzhat S. 4.

283, 18 L.: وعلى وجه.

284, 5 Vgl. die Anm. zu 144, 13.

284, 7 Nirgends gefunden.

284, 16 Dichter: an-Naǵāšī al-ḥāriṯī. Sib. 1, 8. Ḫiz. 2, 400. 4, 367. I. J. 1336, 11. Howell 3, 428. Sirāfi bei Jahn 1, 2 S. 39.

als gleichsam vokalisiert gilt], so sagen wir: [Das ist richtig], jedoch hat es jedenfalls nicht die volle Leichtigkeit [wie ein vokalisierter Konsonant] und ist nicht frei von Schwere".

276, 15 بحرفين = „gilt für zwei Konsonanten" (باء التّمن).

276, 19 L.: قوى.

276, 21 L.: التق.

276, 25 L.: فالهمزة.

277, 1 Hinweis auf Frage 105.

277, 6 Dichter: Farazdaq. Kāmil 174, 15. I. J. 248. Howell Intr. VI.

277, 14 L.: عملت لا statt لاعتلت. Derselbe Text findet sich fast wörtlich Sib. 2. 159, 19 ff. — E. und C. geben hinter العرب noch 2 Beispiele für die Insertion und den Ausfall des nūn: نحو تُبَشِّرُونِى وفَلَيْنِى, von denen das erste der Sure 15, 54, das zweite einem Vers des ʿAmr b. Maʿdīkarib (Sib. 2, 157. Ḫiz. 2, 445. I. J. 412) entnommen ist. — Die folgenden Worte übersetze ich: „da sie vor der Mühe darum bewahrt worden sind, haben sie keine Veranlassung..."

277, 17 f. L.: وقفت statt وثقت.

FRAGE 95

I. J. 444, 8—445, 14 und 456, 13—457, 8 behandelt beide Themata auch als Streitfrage. — Ḫiz. 2, 498, 3—5 und 12 f. finden sich Zitate aus unserer Frage.

278, 3 L.: تكثيرا.

278, 13 L.: الاثعب والثلام.

278, 15 L.: وبنو وجب.

278, 18 L.: مد زد.

278, 21 L.: وكسرتم.

279, 6, 8 und 10. Diese drei Verse habe ich nirgends gefunden; der letzte von ihnen fehlt in E. und C.

279, 12 Dichter: Ragul min Huḏail. Poems of the Huzailis

274, 4 (Lies: وفُوقَ) Dichter: Ǵarīr. Diwan (Kairo 1313) 1, 30, 16. ʿAini 1, 91. Ḫiz. 1, 34. Ibn Ǵinni bei Rescher S. 23. I. J. 29. 76. Muf. 154, 20. I. J. 1231. Suj. Muġ. 258. Howell 3, 701.

274, 6 (Lies: يَحُرّ) Dichter: Zuhair. Ahlwardt: Six poets S. 89 N°. 14, 2. Sirafi bei Jahn 1, 2 S. 28.

274, 8 Dichter: Imru 'l-Qais. Ahlwardt: Six poets S. 146 N°. 48, 1. ʿAini 4, 130, 414. Ḫiz. (1, 538) 4, 397. I. J. 315. Suj. Muġ. 158. Howell 1, 351.

274, 9 Lies: التَّرَنُّم.

274, 13 (L.: فاعبدوا) Dichter: al-Aʿšā. Sib. 2, 153. ʿAini 4, 340. I. J. 233. 1239. 1366, 18 (Suj. Muġ. 196).

275, 5 Sure 112, 1 f.

275, 7 Sure 36, 40.

275, 9 Dichter: Abū 'l-Aswad ad-dualī. Sib. 1, 72. Ḫiz. (1, 137) 4, 554. I. J. 168. Muf. 155, 4. I. J. 1235. Suj. Muġ. 316. Howell 3, 703. Sirāfi bei Jahn 1, 2 S. 39.

275, 12 Dichter: Ibn Qais ar-Ruqajjāt. Ḫiz. (3, 268) 4, 555 I. J. 1236.

275, 15 Ḫiz. 4, 556. Sirāfi bei Jahn 1, 2 S. 39. Sujūṭi: Ašbāh 3, 240. — (L. und C. lesen الوجه الصبيح; E. hat den üblichen Text).

275, 19 Dichterin: Imraʾa min banī ʿĀmir. Ḫiz. 3, 304. 4, 555. Howell 1, 864, 1446. Sirāfi bei Jahn 1, 2 S. 163, 4. Abū Zaid: Nawādir 91.

275, 21 Dichter: ʿAbdallah b. az-Zibaʿrā. ʿAini 4, 140. Ḫiz. 4, 555. Ḥamāsa 64, 8. Abū Zaid: Nawādir 167. Ibn Duraid: Ištiqāq 9. Kāmil 143, 8. I. J. 1236.

275, 23 Ḫiz. 4, 555. Kāmil 143, 10. Abū Zaid: Nawādir 117, 17. Bekrī 100 s. v. أَمْعُج.

276, 1 Abū Zaid: Nawādir 91.

276, 12 f. Übersetze: „Was aber ihre Behauptung anlangt, dass im Alif ein Übermass von Dehnung steckt [wodurch es

FRAGE 93

270, 13 L.: الياء الساكنة.

270, 14 Verbessere: الياء لالتقاء.

270, 18 وبقى fehlt in L., ich habe es nach Z. 14 ergänzt. E. und C. haben einen etwas abweichenden Text: ثم حذفت الالف لسكونها وسكون التنوين بعدها

FRAGE 94

wird als Streitfrage von I. J. 1238, 1—22 behandelt, der die basrische Ansicht als die des Ḫalil und Sibawaihi überliefert. Die abweichende Meinung ist nach Zamaḫšari (Muf. § 610) nur die des Jūnus. — Ein kleines Stück unseres Textes wird Ḫiz. 4, 569, 17—26 zitiert.

271, 13 Zu meiner Lesung بامّا vgl. Caspari § 384, 3.

271, 15 „das Äusserste, was behauptet werden könnte, wäre, dass . . ." vgl. die Anm. zu 117, 14.

271, 18 Sure 6, 163.

271, 20 Freytag: Proverbia 2, 428. Ferner: Muf. § 663, besonders S. 168, 1 und I. J. 1317 ff.

272, 1 Sure 10, 89 (gewöhnlich تَتَّبِعَانِّ).

272, 4 „zu dieser Art (des leichten nūn) gehören auch Fälle, denen die Insertion (durch den Qijās) nötig gemacht wird". Vgl. 277, 10.

272, 15 L.: دن mit E. und C. geändert in دنه.

272, 17 L.: نودى ن.

273, 17 Sure 96, 15.

273, 18 Sure 12, 32.

273, 20 Dichter: Abū Ḥajjān al-faqʿasī. ʿAini 4, 329. Ḫiz. 4, 569. Sib. 2, 155. I. J. 1241. Howell 3. 715.

273, 23 Über den Reimfehler ikfā vgl. Freytag: Arab. Verskunst S. 327 ff.

FRAGE 90

wird als Controverse von Sirāfi (bei Jahn 2, 2 S. 124 § 273 Anm. 5 und Sib. Rand 1, 475) und I. J. 1128, 20—1129, 18 und 1229 behandelt. Da Kisāi ausdrücklich von der kufischen Ansicht ausgenommen wird (Ḫiz. 4, 348, 16), scheint Farrā auch hier ihr eigentlicher Träger zu sein.

264, 12 Sure 17, 78.

264, 14 Sure 68, 51.

264, 15 Sure 37, 167 f. (L.: كادوا).

264, 16 Sure 17, 108.

264, 18 Dichterin: ʿĀtika bint Zaid. Diwan der Ḫansā (Beirut 1888) Anhang S. 165. ʿAini 2, 278. Ḫiz. 4, 348. Muf. 138, 7. I. J. 1128. 1229. Suj. Muġ. 26. Howell 3, 418. (Alle 3 Hss. lesen: كتبت).

264, 21 Vgl. Frage 24.

265, 7 Sure 67, 20 und 36, 14.

265, 8 Sure 25, 5.

FRAGE 91

wird als Streitfrage am Ende des Artikels كيف Lisān 11, 224 behandelt. I. J. 556, 8—557, 7 und 561, 2—6 behandelt das Thema nicht als strittig.

266, 2 in L. fehlt ابننا.

266, 7 „bürgst du ihm dafür, dass du bist..." Verbessere also hier und 267, 5: تكون. — In L. fehlt على.

266, 14 „ist es zu schwach um Verwendung zu finden". Vgl. 255, 16.

FRAGE 92

wird als Controverse auch von I. J. 1199, 8—14 behandelt.

268, 2 L.: الذى تدخل.

268, 8 L.: الواو والياء.

268, 9 Vgl. S. 129, 16 ff.

269, 7 L.: ما نظير له.

262, 3 Sure 18, 23.

262, 9 Sure 53, 33.

262, 15 Vgl. z. B. S. 260, 12 ff.

FRAGE 89

wird als Streitfrage auch von Sirāfi (bei Jahn 2, 2 S. 125 § 273 Anm. 6) und I. J. 1181, 13—1182, 17 behandelt. Zamaḫšari (Muf. § 563 S. 146, 6) überliefert die kufische Ansicht als die des Farrā. — Die S. 242, 12 von Anbari nebenbei mitgeteilte Redensart gehört auch zum Thema dieser Frage.

262. 20 Sure 67, 20.

262, 21 Sure 36, 14.

262, 22 Sure 14, 12 und 13.

262, 23 Sure 2, 87.

263, 1 Sure 43, 81.

263, 7 Sure 7, 57, 63, 71, 83. 11, 52, 64, 85. 23, 23, 33.

263, 8 Vgl. die Anm. zu 124, 1.

263, 9 Sure 3, 153.

263, 10 Sure 23, 42. — Sure 4. 154. 5, 16.

263, 13 Die Worte في موضع ما fehlen in L.; im folgenden stimmen die 3 Hss. aber überein. Ich übersetze: „was aber ihre Beweisstellen betrifft, so lehren auch wir das aus den meisten von ihnen sich Ergebende". Vgl. zu 180, 20.

263, 21 Dieselbe Tradition: Lisān 4, 265, 7 v. u.

263, 22 Dichter: Farazdaq. Lisān 4, 265 s. v. عبد zitiert den Vers in der hier vorliegenden Gestalt, während Ǵauh. s. v. عبد denselben, etwas abweichenden Text wie der Diwan (Maǵmūᶜ muštamil ᶜalā ḫams dawāwīn, Kairo 1293, S. 198) hat.

264, 5 L.: وتد.

264, 6 Man erwartet eigentlich entsprechend dem Vorangehenden حلف نعمى نعمى, aber auch der von mir gedruckte Text, den alle 3 Hss. bieten, gibt einen Sinn: „im Gegensatz zur Negation, denn sie wird (wenn sie zu einer andern N. tritt; vgl. Z. 4) zur Bejahung".

396, 643. Suj. Muġ. 303. Howell 2, 60. Sirāfi bei Jahn 1, 2 S. 41 (L.: اخالك geändert nach E. und C.).

258, 13 Ahlwardt: Six poets S. 98 N⁰. 17, 14. Sib. 1, 388. Kāmil 78, 12. ʿAini 4, 429. Ḫiz. 3, 643, 652. Muf. 150, 10. I. J. 1206. Suj. Muġ. 283.

258, 16 Dichter: Zuhair b. Masʿūd. Abū Zaid: Nawādir 70. Ḥamāsa 259, 17. Ibn as-Sikkīt ed. Cheikho S. 143. Lisān 8, 33 s. v. غسس.

260, 2 Dichter: Ruʾba. Diwan ed. Ahlwardt S. 118 N⁰. 43, 37, 54. Suj. Muġ. 19. I. J. 163, 22 (L.: لختبك scheint, da es sich in allen 3 Hss. findet, ein Versehen des Ibn Anb. zu sein; Tāġ liest: العتبك).

260, 9 Dichter: al-Quḥaif al-ʿuqaili. Abū Zaid: Nawādir 176. Kāmil 342, 11. 488, 12. ʿAini 3, 282. Ḫiz. 4, 247. I. J. 148. Suj. Muġ. 142. Howell 3, 359.

FRAGE 88

ist in dieser präzisen Form keine Streitfrage, sondern nur eine Verallgemeinerung der Interpretation der vielen angeführten Koranverse. Nach Lisān s. v. انى 16, 176, 21 ff. ist diese Interpretation aber nicht nur kufisch, sondern allgemein anerkannt und beglaubigt.

260, 20 Sure 2, 21.

261, 3 Sure 2, 278.

261, 6 Sure 5, 62 und 3, 133.

261, 7 Sure 48, 27.

261, 8 Dieselbe Tradition findet sich ʿIqd al-farīd (1316) 2, 5, 24. — Das in L. fehlende اهل ist aus C. ergänzt; man kommt aber auch mit دار allein im Sinne von „Hausgenossen, Stamm" aus.

261, 11 Habe ich nirgends gefunden.

261, 12 L.: اى اذا.

261, 20 Vgl. S. 199, 17 ff.

261, 22 L.: ابن statt ابنه.

255, 5 L.: الفعل عليه.

255, 8 L.: لأن الاصل.

255, 19 Sib. 1, 407. I. J. 1214. Ḫiz. 1, 456. 3, 639.

255, 21 Dichter: Kaʿb b. Ǵuʿail. ʿAini 4, 424. Sib. 1, 407. I. J. 1214. Ḫiz. 1, 457. Howell 2, 57.

255, 23 Dichter: Hišām al-murri. Sib. 1, 407. Ḫiz. 3, 640 (L.: ﻻ habe ich mit E. und C. in ﻻ verbessert).

256, 9 Siehe die Disputation zwischen Abū ʿUmar al-ǵarmī und al-Farrā S. 25, 15 ff. Ausserdem vgl. Frage 12.

256, 17 Sure 84, 1.

FRAGE 86

Dass die Basrer hier erleichtern und die Kufer und besonders Farrā erschweren, hat wohl seinen Grund darin, dass diese sowie die vorhergehende und folgende Frage (85—87) die konsequente Folge der in Frage 84 gegebenen kufischen Erklärung des Apocopatus im Konditionalsatze ist. Da nach kufischer Auffassung der Apocopatus infolge des جوار steht, muss alles, was diesen جوار zerstört, d.h. jedes ungewöhnliche Dazwischentreten irgend eines Wortes zwischen die beiden Verba, eingeschränkt werden (Frage 86), während andere, noch so radikale Umstellungen (Frage 85 u. 87), falls sie den جوار nicht zerstören, erlaubt sind.

257, 4 L.: مُجَاوِرة.

257, 15 Ed. Krenkow. J. R. A. S. 1907 S. 864. Ḫiz. 3, 642. Sirāfi bei Jahn 2, 2 § 256 Anm. 11.

257, 20 L.: بالضم او الكسر.

FRAGE 87

wird als Streitfrage von Sirāfi (bei Jahn 2, 2 S. 109 § 256 Anm. 6 und 11) behandelt. — Ḫiz. 4. 248, 12 erwähnt eine nebensächliche Stelle aus dem Text dieser Frage.

258, 10 Dichter: ʿAmr b. Ḫutārim. Naqāid ed. Bevan S. 141 ult. Sib. 1, 388. Kāmil 78, 16. ʿAini 4, 430. I. J. 1207. Ḫiz. 3,

250, 17 L.: واغسلوا.

250, 21 Ahlwardt: Six poets S. 81 N⁰. 4, 2 (Ḫiz. 4, 128).

250, 23 L.: سوانى كالمور.

251, 2 Ḫiz. 2, 324. Asrār 133 (L. hier und in der folgenden Zeile: ملاحوج).

251, 3 Alle 3 Hss. lesen يكون statt يقول.

251, 5 Dichter: al-ʿAǵǵāǵ. Diwan ed. Ahlwardt S. 47, N⁰. 29, 108. Ḫiz. 2, 322, 13, 28. 328, 21. Asrār 134, 2.

251, 11 Sure 72, 13 und 30, 35.

251, 18 Vgl. Frage 5.

252, 11 L.: قال statt فقال.

252, 15 Da diese Worte sich mit Abū ʿUṯmān al-māzinī beschäftigen, muss L.: زعمتم in زعم verbessert werden. — C. bestätigt meine Vermutung.

253, 12 Dichter: ar-Raʿī. ʿAini 3, 91. 4, 173 Ǵauh. s. v. زجج Howell 1, 229. ʿAskarī: K. as-sināʿatain S. 136.

253, 14 Vgl. die Anm. zu 210, 13.

253, 16 Muʿallaqāt ed. Lyall S. 68.

253, 18 Dichter: ʿAbdallah b. az-Zibaʿrā. Kāmil 189, 13. 209, 21. 403, 1. Ḫiz. 1, 330, 500. 4, 6. I. J. 224. Howell 3, 467. Fārisi bei Girgas u. Rosen: Arab. Chrest. S. 414. Ḥarīrī: Durra S. 67.

253, 19 L.: سيفا على رمحا.

253, 20 ʿAini 3, 101. 4, 181. Ḫiz. 1, 330, 4. 499. Suj. Muġ. 314. Howell 1, 228.

253, 22 Ḫiz. 1, 500 ult. Kāmil 189, 14. 210, 1. 403, 3.

FRAGE 85

wird auch von Sirāfi (Sib. Rand 1, 457) als Streitfrage behandelt. Darnach ist Farrā der Träger der kufischen Anschauung. Vgl. auch I. J. zu Muf. § 591.

254, 17 Meine E. folgende Änderung von L.: العقل في in من war vielleicht nicht notwendig. Auch C. liest في.

selbe Streitfrage behandelt I. J. 935, 23—936, 14. — Ḫiz. 3, 623, 3 notiert kurz eine Stelle unseres Textes.

245, 21 Ḫiz. 3, 622. I. J. 936.

246, 22 I. J. 936, 13 hat nur den zweiten Halbvers.

FRAGE 83

Vgl. für die erste Hälfte der Streitfrage den Nachweis zu Frage 79, auf die auch Anbari (S. 248, 15) im Beweise Bezug nimmt, und für die zweite Hälfte I. J. 1081, 17—1082, 2. Sibawaihi und Ḫalil sind darnach die Träger der basrischen, Farrā der der kufischen Ansicht.

247, 10 L.: بمعنى ان.

248, 6 ʿUkbari: Šarḥ Mutanabbi (1287) 1, 216. — „Ich suchte den Neid, die Missgunst des A. D. zu besänftigen, indem ich ihn hinhielt bis zur Zeit der Sommerweide und bis dass die jungen Kamele üppig werden".

248, 23 Vgl. Frage 55.

249, 2 lies: الفعل.

249, 7 f. المتناولات القريبة „erreichbare, naheliegende (und daher wahrscheinliche) Annahmen". — القرينة bei Dozy: chose analogue; preuve, conclusion accessoire möchte ich mit „Parallele" übersetzen. — In L. fehlen die Worte لا في صلة حتى (nach E. ergänzt), und steht تجرد statt تجردوا.

249, 16 Vgl. S. 236, 11 ff. in Frage 78.

FRAGE 84

wird als strittig auch Asrār 133, 6—134, 19 behandelt.

250, 12 Sure 98, 1.

250, 14 Sure 5, 8.

250, 15 Welcher Jaḥjā gemeint ist, ist ungewiss, da ʿAṣim einen Schüler dieses Namens nicht hatte; vielleicht: Jaḥjā b. al-Ḥariṯ aḏ-ḏimārī oder Jaḥjā b. Jaʿmar (Vgl. Nöldeke: Gesch. d. Qorans 1860 S. 296 f., 306).

243, 8 Dichter: ʿUbaidallah b. al-Ḥurr. Sib. 1, 396. Ḫiz. 3, 660. Muf. 113, 20. I. J. 958. 1366. Howell 2, 75.

243, 10 Dichter: Baʿḍ banī Asad. Sib. 1, 396. Ḫiz. 3, 660. Lisān 8, 152 s. v. برقش. Nur Vers 2: I. J. 40.

FRAGE 81

wird als strittig auch von Šantamarī (bei Jahn 2, 2 S. 110 § 258 Anm. 1) und Lisān 20, 97 ult. ff. s. v. كمى behandelt. — Ḫiz. 4, 286, 19—287, 18 gibt unseren Text vollständig und wörtlich wieder.

243, 22 L.: كيما بان.

244, 2 Ḫiz. 4, 286. Aġānī 20, 20. Poems of the Huzailis ed. Kosegarten S. 13, 20.

244, 4 Dichter: Ǵamīl. ʿAini 4, 407. Ḫiz. 3, 592. 4, 286. Suj. Muġ. 170 (Ein ähnlicher Vers des ʿUmar b. abī Rabīʿa Ḫiz. 2, 423, 21. Suj. Muġ. 64, 11).

244, 6 Dichter: Ruʾba. Diwan ed. Ahlwardt. Krit. App. S. 107 zu 86, 10. Ḫiz. 3, 591. 4, 286. Šantamari bei Jahn 2, 2 § 258 Anm. 1.

244, 8 Ḫiz. 4, 286. Lisan 20, 98, 101.

244, 10 Ḫiz. 4, 287. Šantamari bei Jahn 2, 2 § 258 Anm. 1.

244, 17 L.: احبها, geändert nach Ḫiz., C. und E.

244, 24 Dichter: Ruʾba. Diwan ed. Ahlwardt S. 183 N⁰. 86, 10 (Krit. App. S. 107). Sib. 1, 408. ʿAini 4, 409. Ḫiz. 3, 591 penult. 4, 282.

245, 2 Sib. 1, 408. Ḫiz. 3, 591. 4, 287.

245, 4 (L.: فاطلع) Ḥamāsa 803.

245, 7 Alle 3 Hss. lesen يقبح, nur Ḫiz. das flüssigere قبح.

FRAGE 82

besteht eigentlich aus 3 Fragen, einer erklärenden und zwei normierenden, von denen zwei, auf die daher auch im Beweise verwiesen wird, schon in Frage 79 und 80 erledigt sind. Die-

237, 15 In L. fehlt das zweite جئتك.

237, 19 ff. Über die kufische Erklärung von إلّا und حتّى vgl. Frage 34, S. 119, 11 ff. und Frage 83.

FRAGE 79

wird als Controverse I. J. 927, 17—928, 18 zugleich mit der folgenden Frage 80 behandelt, mit der sie ebenso eng zusammengehört wie die beiden in Frage 82 gemeinsam abgehandelten Themata.

238, 18 In L. fehlt انها.

238, 19 Verbessere: مقامها.

239, 22 Lies تذهبون; es ist doch die kufische Meinung. Vgl. Frage 72, besonders 214, 22 ff.

240, 14 L.: جئتك statt des zweiten جئت.

240, 20 L.: تقبل statt des zweiten تقيد.

241, 2 Vgl. Frage 74.

FRAGE 80

Vgl. die Nachweise zur vorhergehenden Frage und ausserdem I. J. 1218, 20—1219, 6. Sibawaihi ist der Träger des basrischen Standpunktes (I. J. 1219, 3), und der anonyme, radikale Kufer (S. 241, 21) ist Farrā, der seine Ansicht in seinem Korankommentar niedergelegt hat (Ḫiz. 3, 586, 1 ff.), aus dem auch der hier folgende kufische Beweis stammt. — Ḫiz. 3, 585, 18—30 gibt kurz, aber doch ziemlich genau den Inhalt unseres Textes wieder.

242, 4 ʿAini 4, 405. Ḫiz. 1, 8. 3, 585. Suj. Muġ. 173. I. J. 928. 1219. Howell 3. 590.

242, 8 Dichter: al-ʿAǵǵāǵ. Diwan ed. Ahlwardt S. 82 N⁰. 34, 1; S. 40 N⁰. 22, 62. Ǵauh. s. v. صرف.

242, 20 وقّف = نَبّن عن سىء ما. Lane s. v. u. 2797c.

242, 23 Vgl. S. 37, 4 ff.

243, 6 Sure 25, 68 f.

Sib. 1, 427. Kāmil 111, 16. ʿAini 2, 215. Ḫiz. 4, 90. Muf. 122, 6. I. J. 1022.

234, 17 Sure 2, 66 und 9, 118.

234, 20 „weil er der sprachreinste und zuverlässigste von denen ist, die den Buchstaben Ḍād ausgesprochen haben" d. h. von den Arabern. Vgl. Lane s. v. ضاد.

234, 24 Dieselbe Erzählung aus Maidāni bei Howell 1, 94A (als Anm. zu 1, 588).

235, 4 Habe ich nirgends gefunden.

235, 10 Dichter: Ṭarafa. Nach anderen (Abū Zaid: Nawādir 13 penult.) ihm nur beigelegt. Daher bei Ahlwardt: Six poets nur im Anhang S. 185 N⁰. 12, 3 (Krit. App. S. 94) ʿAini 4, 337. Ḫiz. 4, 588. I. J. 858. 1242. Suj. Muġ. 315. Howell 3, 717. Sirafi bei Jahn 1, 2 S. 41. Ibn Kaisān in Wright: Opusc. arab. S. 64.

FRAGE 78

wird auch von Sirāfi (bei Jahn 2, 2 S. 78 § 234 Anm. 6 und Sib. Rand 1, 408) und I. J. 926, 20 ff. und besonders 1217, 22 ff. (zu Muf. § 595) als Controverse behandelt. Die Kufer sind in dieser Frage gegen ihre Gewohnheit die einschränkenden, weil sie mit Recht nicht alle Konsequenzen der analogistischen Gleichung لِمْهْ = كَيْمَهْ ziehen.

236, 3 (L.: باقٍ لنا) Dichter: Muslim b. Maʿbad al-asadī. ʿAini 4, 102. Ḫiz. 1, 364. 4, 162, 165, 536. Suj. Muġ. 172. I. J. 927. 1101. 1218.

236, 15 Sure 61, 2.

236, 16 Sure 15, 54 und 79, 43 und 78, 1.

237, 1 L.: فِي حبهلا.

237, 3 In L. fehlt أَنْ.

237, 6 Ich habe die Leidener Lesung فلم voreilig in فنسلّم verbessert. Auch C. und E. haben jenes Wort.

237, 8 Sure 57, 23.

231, 1 L.: فازرك.

231, 9 Zur Erklärung dienen die klareren Ausführungen bei I. J. 933, 15 ff.: وإنّما أُضمرت أَنْ هيهنا ونُصب بها من قبل انهم تخيّلوا فى اول الكلام معنى المصدر فاذا قال زُرْنى فأَزورَك فكأنّه قال لتكن منك زيارةٌ فلمّا كان الفعل الأوّل فى تقدير المصدر والمصدر اسمٌ لم يسغ عطف الفعل الذى بعده عليه لان الفعل لا يعطف على الاسم فاذا أضمروا أَنْ قبل الفعل صار مصدرا فجاز لذلك عطفُه على ما قبله

231, 11 Er meint die vorige Frage. Vgl. 229, 23.

231, 19 Vgl. die Antwort S. 109, 14 ff. in Frage 29.

FRAGE 77

wird nur kurz von I. J. 957, 17 gestreift. Ḥiz. 1, 57 f. nennt zwar unseren Text nicht, gibt aber seinen Gedankengang wieder. In Sujūṭi's Iqtirāḥ 22, 13—15 wird ein Stückchen des dritten Teiles unserer Frage zitiert.

232, 7 Sure 2, 77 (Der textus receptus hat: تَعْبُدُونَ).

232, 11 Ahlwardt: Six poets S. 57 N⁰. 4, 54. Muʿallaqāt ed. Lyall S. 43. Sib. 1, 401. ʿAini 4, 402. Ḫiz. 1, 57. 3, 594, 623, 625. I. J. 169. 495. 957. Suj. Muġ. 270. Howell 2, 54*b*.

232, 15 Alle 3 Hss. haben dieselbe Dichterangabe. Sonst wird als solcher ʿĀmir b. Guwain aṭ-ṭāī genannt. Sib. 1, 129. ʿAini 4, 401. Howell 2, 54*a*.

233, 13 Sure 2, 233.

233, 15 ff. ʿAini 4, 380. I. J. 1194. Suj. Muġ. 37. Ḫiz. 3, 559. Nur Vers 3: Ibn Ginni bei Rescher S. 44. I. J. 925. Howell 3, 593.

233, 21 L.: وَحد.

233, 24 L.: عبد, geändert nach E. — In L. fehlt فيه.

234, 3 Vgl. die Anm. zu 87, 11.

234, 6 Vgl. die Anm. zu 87, 6.

234, 15 Dichter: Ruʾba. Diwan ed. Ahlwardt S. 172 N⁰. 21, 2.

glauben machen wollen, sondern mehrfach geteilt (I. J. und Sujūṭi: Ašbāh 1, 264). — Eine wörtliche und fast vollständige Wiedergabe unseres Textes findet sich Ḫiz. 3, 543, 11—544, 10.

226, 3 L.: لتعريته.

226, 19 Verbessere: برتفعْ.

227, 6 In L. und E. fehlt das unentbehrliche Wort مقام; in C steht es.

227, 24 Auch hier fehlen in L. und E. die Worte: او مجرورًا. C. hat einen etwas veränderten Text.

228, 19 Dichter: Ta'abbaṭa-Šarran. ʿAini 2, 165. Ḫiz. 3, 358, 540. 4, 90. Muf. 109, 19. I. J. 923. Howell 2, 19. Ḥamāsa 36.

228, 21 L. und C.: اولى. E. und Ḫiz.: باولى.

FRAGE 75

wird als Streitfrage I. J. 929, 10—24 und Sujūṭi: Ašbāh 1, 265, 4 ff. behandelt. Darnach ist Sibawaihi der Repräsentant der Basrer und Farrā der der Kufer.

229, 13 ff. L.: لان الثانى موافقا للاول لا مخالف له كخلاف ما وقع لخلاف فيه وان الثانى مخالف للاول فلما كان الثانى مخالف للاول...

229, 16 Vgl. Frage 29 und 30.

229, 21 ist ein Hinweis auf 166, 6.

229, 22 In L. fehlen die Worte: فاستحال ان يضم الفعل الى الاسم

Vgl. 231, 9. — Gemeint ist offenbar das Maṣdar (أنْ + fut. = Infin.).

230, 6 Er verweist auf den Beweis S. 109, 14 ff.

FRAGE 76

Vgl. die Nachweise zu der vorigen Frage, mit der diese gewöhnlich zusammen behandelt wird, und ausserdem noch I. J. 933, 5—934, 9. Sibawaihi und Farrā sind auch hier die Vertreter der gegenteiligen Meinungen.

230, 21 L.: تمنى.

218, 17 Sib. 2, 34. Der Dichter dieses Verses ist Abū'n-Naǵm. Kāmil 269, 5.

219, 1 „einander drängen — zusammengezogen wd. — sich am Hals des Kameles halten und es besteigen — sich verwickeln — sich auf die Seite legen und strecken — do —".

219, 8 سَىْءٌ Nebenform von سَيِّىءٌ (Lane s. v. سوأ 1458c).

219, 17 Wohl richtiger C.: سليمة عن المعارضة.

220, 15 L. und E.: المجزوم والصحيح; richtig C.

222, 2 L.: انا لا نسلم.

222, 4 Obwohl die Worte مع الحذف in allen 3 Mss. fehlen, also wohl schon von Ibn Anb. ausgelassen wurden, habe ich sie doch als notwendig einfügen zu müssen geglaubt.

222, 12 Vgl. die Anm. zu 169, 6.

222, 14 Habe ich nirgends gefunden.

222, 16 Die Angaben über den Dichter wechseln. Suj. Muǵ. 204. Sib. 1, 8, 318. Ḫiz. 1, 117, 2 v. u. Howell 1, 1463.

222, 18 Sib. 1, 8. Suj. Muǵ. 111. I. J. 457.

222, 22 Vgl. die Anm. zu 169, 1.

223, 1 Vgl. die Anm. zu 169, 21.

223, 3 Vgl. die Anm. zu 185, 20.

FRAGE 73

wird als Streitfrage von Sirāfi (bei Jahn 2, 2 S. 77 § 233 Anm. 3) erwähnt, während sich weder bei I. J. im Anschluss an Muf. § 404 noch in den Asrār 12, 21—13, 20 und 126, 21 f. ein Bericht über eine Controverse findet.

FRAGE 74

findet sich als Controverse auch Asrār 13, 20—14, 10 und I. J. 922, 6—19. Die Ansicht, der die „meisten" Kufer zuneigen, ist die des Farrā (Asrār 14, 3). Die Basrer aber sind nicht so einig, wie die einleitenden Satze Anbaris zu dieser Frage uns

216, 5 Mufaṣṣal § 420 S. 112, 20 ff.

216, 11 Sib. 1, 363. ᶜAini 4, 418. Ḫiz. 3, 629. I. J. 942. 964. Muf. 154, 2. I. J. 1226. Asrār 125. Suj. Muġ. 204. Howell 2, 17.

216, 13 Die Angaben über den Dichter wechseln. ᶜAini 4, 392. Sib. 1, 379. Muf. 111, 15. I. J. 941. Suj. Muġ. 280. Howell 2, 33. Ibn Wallād in: Brönnle Contr. towards arab. phil. S. 124.

216, 15 Dichter: Mutammim b. Nuwaira. Sib. 1, 363. Suj. Muġ. 204. Ḫiz. 3, 629. I. J. 964. Howell 3, 689.

216, 17 Lisān 5, 407 s. v. زجر. — Auffälligerweise fehlt لا in L. und E.

216, 21 Mufaṣṣal § 411. S. 109, 21 ff.

216, 23 L.: وانتك.

216, 24 L.: فازرك.

217, 5 Sure 9, 6.

217, 7 L.: فان الجازمة. Die Worte beziehen sich auf die Beispiele 216, 5 ff.

217, 24 Ahlwardt: Six poets S. 81 N⁰. 4, 7 (Krit. App. S. 38). Sib. 2, 34. Kāmil 268, 21. Ḫiz. (1, 545) 3, 61. I. J. 495. 514 (Suj. Muġ. 255. 297). Howell 1, 689, 109A.

218, 1 Dichter: Ǵuraiba al-faqᶜasī. Ḥamāsa 363. Lisān 14, 180 s. v. نزل.

218, 3 Dichter: Rabīᶜa b. Maqrūm aḍ-ḍabbī. Ḥamāsa 29 (Ḫiz. 2, 305. 3, 62, 565) I. J. 495.

218, 5 Dichter: Ṭufail b. Jazīd al-ḥāriṯī. Sib. 2, 34. Ḫiz. 2, 354. Kāmil 269, 4. I. J. 515. Howell 1, 108A.

218, 7 Sib. 2, 34. Ḫiz. 2, 354. I. J. 515.

218, 9 (nicht im Diwan) Sib. 2, 35.

218, 11 Sib. 2, 35.

218, 13 I. J. 515.

218, 15 Dichter scheint vielmehr Ru'ba. So der Diwan ed. Ahlwardt S. 174 N⁰. 31, 1 und Kāmil 269, 5. Anders: Sib. 2, 34. Ibn Duraid: Ištiqāq 83.

213, 1 L.: واين كاين; geändert nach E.

213, 6 L.: لزم لانه; richtig E.

213, 15 „weil die Regentien vor die Verbotenus-Zitate (حكايات) treten und diese dann trotzdem حكاية bleiben, d. h. wörtlich angeführt werden". Der Artikel würde dagegen den Charakter der حكاية aufheben.

213, 20 in L. fehlt: ونصبنا اسم.

213, 24 L.: بالجر بالتنوين.

FRAGE 72

wird als Streitfrage behandelt Asrār 125, 6—126, 21 und I. J. 965 f. (zu Muf. § 430—1). Darnach ist Farrā der Repräsentant der kufischen Lehrmeinung. — Ḫiz. 2, 386, 1 f. erwähnt eine nebensächliche Stelle unseres Textes.

214, 6 Sure 10, 59 (gewöhnlich فليفرحوا).

214, 8 Ubajj b. Kaʿb hatte neben der ʿUṯmān'schen eine eigene Qoranredaktion. Vgl. Nöldeke: Geschichte des Qorans (1860) S. 227.

214, 12 Diese Redensart habe ich nirgends gefunden. Der Sinne scheint zu sein: „Stich ihn, und wäre es auch nur mit einem Dorn". Vielleicht liest man besser نُتْرَزُه.

214, 16 Ḫiz. 3, 630. Suj. Muġ. 205.

214, 18 und 20 Nirgends gefunden.

215, 17 Vgl. Frage 55.

215, 19 Dichter: Ruʾba. Diwan ed. Ahlwardt S. 3 N⁰. 1, 1. Ǧauh. s. v. عمى. Ḫiz. 3, 115, 6 v. u. I. J. 304, 4. Suj. Muġ. 328. Howell Intr. XXXV.

215, 21 Vgl. die Anm. zu 166, 21.

215, 23 (L.: تثنية) Dichter: Ruʾba. Diwan ed. Ahlwardt S. 150 N⁰. 55, 34. K. arāǧīz al-ʿarab (Cairo 1313) S. 142. ʿAini (1, 139) 3, 335. Suj. Muġ. 120. I. J. 1159, 24 f. Howell 3, 384.

211, 6 (Lies: تَهُضُّهُ. L.: بهمه) Dichter: Abū Ḥizām al-ʿuklī. Lisān 20, 368 s. v. هو.

211, 9 Dichter: al-ʿAǵǵāǵ. Diwan ed. Ahlwardt S. 59 N⁰. 35, 47 (Krit. App. S. 41) Sib. 1, 7, 46. ʿAini 3, 554. 4, 285. Howell 1, 1625.

FRAGE 71

wird als Streitfrage Lisān s. v. اين 16, 186 behandelt. Vgl. auch I. J. 554, 16—556, 3. Sibawaihi ist der Träger der als schlechthin basrisch bezeichneten Anschauung (S. 213, 10. Lisān 16, 186, 18), Farrā der der kufischen (I. J. 554, 22. Lisān 16, 186, 16). Er scheint seine Ansichten im Anschluss an Sure 2, 66 الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ dargelegt zu haben, und auch hier war Zaǵǵāǵ wie meistens sein Gegner.

212, 1 L.: الذى كان كذا.

212, 3 ʿAini 1, 111. Ḥiz. 1, 14 (Suj. Muġ. 17) Howell 1, 596. Alle 3 Hss. lesen auffälligerweise والرشد statt والجدل; diese Lesung muss also schon von Ibn Anb. selbst herrühren. Ich möchte diesen Fehler dadurch erklären, dass Anb., als er diesen Vers aus seiner Quelle abschrieb, gegen Ende schon in die nächstfolgende Zeile seiner Vorlage hineingeraten ist. Zu dieser Vermutung veranlasst mich der Text der Ḥiz. 1, 14, wo noch eine Anzahl anderer Verse als Belege für das Vorkommen des Artikels vor einer Verbalform zitiert werden und der Vers zwei Reihen nach unserem mit den Worten ذو رشد aufhört. Nur so ist mir dieses auffällige Versehen erklärlich.

212, 5 Ḥiz. 1, 15. In der am Rand angegebenen Form auch ʿAini 1, 477. Suj. Muġ. 59.

212, 7 Vgl. die Anm. zu 69, 17.

212, 12 L.: من كان صغيرا.

212, 14 Sure 103, 2.

212, 16 Sure 73, 15 f.

212, 17 L.: كفول الحارث.

auf S. 207, 9. Von dort bis hier wird die basrische Auffassung des Verses 207, 6 entwickelt, die ihm die Beweiskraft im kufischen Sinne rauben würde.

209, 1 Aġānī 6, 155.

209, 3 Lisān 15, 91 s. v. دسم. L. und C. lesen جعد statt بعد in E. Vgl. Lane s. v. ثرى: فلان قريب الثرى „einer von dem man leicht etwas erlangen kann". Wir hätten also hier das Abstractum des Gegenteils.

209, 7 Dichter: al-ʿUgair as-salulī. Ḫiz. 1, 72. 2, 396. I. J. 82. 416. Howell 1, 523. Sirafi bei Jahn 1, 2 S. 40. Ibn Kaisān in Wright: Opusc. arab. S. 65.

209, 12 Der Text, der in allen 3 Hss. derselbe ist, ist wohl zu übersetzen: „und er hat doch einen Platz, Autorität in dieser Wissenschaft". Vgl. Anbari: Nuzhat S. 29 واما ابو عمرو من العلا فهو العلم المشهور فى علم القراءة واللغة والعربية وكان من الشان بمكان واسمه زبان.

210, 7 Vgl. Frage 96.

210, 13 Dichter: az-Zibriqān b. Badr oder Ḫālid b. aṣ-Ṣulaifān. ʿAini 4, 171. ʿAskarī: K. aṣ-ṣināʿataini S. 136. Lisān 9, 391 s.v. جلع. Sujūṭi: Ašbāh 1, 209.

210, 16 Dichter: aš-Šammāḫ. Diwan (Kairo 1327) S. 36. Sib. 1, 9.

210. 18 Dichter: Raǵul min Bāhila. Sib. 1, 9 (Ed. Kairo 2, 12) Vgl. Jahns Anm. zu § 7, 19. Ibn Kaisān in Wright: Opusc. arab. 66. — Nachdem ich sehe, dass C. und E. auch das gewöhnliche بَنِّبي lesen, möchte ich بنائى in L. doch für einen Schreibfehler halten.

210, 20 Dichter: al-Aʿšā. Sib. 1, 9.

210, 22 Dichter: Mālik b. Ḥarīm al-hamdānī. Asmaijjat ed. Ahlwardt S. 40 N⁰. 42, 18. Sib. 1, 8. Kāmil 250, 12.

210, 24 Dichter: Ḥanẓala b. Fūtik. Sib. 1, 9.

211, 2 (L.: نزق تجهد) Ǵauh. s. v. غض. Lisān 19, 366.

211, 4 (L.: أحمى) Lisān 5, 108 s. v. حجر.

206, 14 Ibn Qutaiba: Liber poesis S. 166. ʿAini 4, 365. Ḫiz. 1, 71. Suj. Muġ. 313. I. J. 81. Howell 1, 22A (L.: قبيس kann leicht aus حصن verlesen sein; es findet sich nämlich sonst nirgends, auch nicht in E. oder C.).

206, 20 Asmaijjat ed. Ahlwardt S. 21 N⁰. 21, 1. ʿAini 4, 366. Ḫiz. 1, 72. Howell 1, 22A.

207, 1 Ḫiz. 1, 72. I. J. 81.

207, 6 Dichter: Ḏū'l-Iṣbaʿ al-ʿadwānī. Aġānī 3, 4. ʿAini 4, 364. I. J. 81.

207, 10 Sure 27, 22.

207, 12 Dichter: Nābiġa al-ǵaʿdī. Sib. 2, 26. Kāmil 611, 11. (Ḫiz. 4, 4) Howell 1, 34.

207, 13 Sure 11, 71.

207, 16 (L. تحوزا) Dichter: Zuhair? (Nicht im Diwan). Sib. 2, 26. Lisān 4, 317.

207, 18 Sib. 2, 26.

207, 20 Sib. 2, 26.

207, 22 Sib. 2, 26.

207, 24 Dichter: ʿAdī b. ar-Riqāʿ. Sib. 2, 25. Ḫiz. 1, 98.

208, 2 I. J. 696. ʿIqd al-farīd (Ed. 1316) 3, 121. Sujūṭi: Ašbāh 3, 77, 121.

208, 7 Ibn Sīda: Muḫaṣṣaṣ 16, 187. Diwan des Aʿšā Cod. Escor. fol. 38*b* (Darnach L.: وكانوا verbessert). Die Glosse kommentiert dort den Vers: يقول أنعدوا شرابهم قبل ان ينفد عقولهم غيره أنعدوا الخمر قبل ان تنفد دراهمهم لأنّهم مياسير

208, 10 (L.: تعود) Ḫiz. 2, 511. Lisān 19, 244 s. v. طوى. Ibn al-Anbārī: Nuzhat al-alibbā 250.

208, 12 L.: وطعا.

208, 16 L.: والتنعيل من.

208, 18 Dichter: al-Muḥajjis. Ǵauh. s.v. صهم.

208, 21 Mit لأنّا beginnt die Begründung zu dem ولا يجوز

Traditionsmaterials auf die kufische Seite stellen und die strenge Regel, an der Sibawaihi und Mubarrad festhalten (I. J. 81, 10 f.), annullieren. I. J. allerdings (81, 9—82, 14), der aus der grossen Zahl der Belegverse absichtlich nur die drei anführt, bei denen auch eine andere Überlieferung vorliegt oder die sonst anders erklärt werden können, beharrt auch auf streng basrischem Standpunkt. Im Anschluss an seine Bemerkung 82, 9 ff. kann man feststellen, dass in fast allen zitierten Versen nur Eigennamen diptotisch statt triptotisch gebraucht werden; insofern hätte er mit seiner Behauptung, dass in der Poesie schon *eine* der neun ʿIlal zur Aufhebung der triptotischen Flektion genügt, Recht. Diese Beobachtung hat vor ihm aber schon der Grammatiker Suhaili († 581) gemacht (Ḫiz. 1, 71, 10). — Ḫiz. 1, 72, 10 ff. und 72, 25—73, 7 nennt Anbari als denjenigen, der diese Frage am ausführlichsten behandelt, und gibt Auszüge aus ihr; auch 2, 396. 19—22 finden wir ein Zitat unseres Textes.

205, 10 L.: ما لا بنصرى.

205. 16 Diwan ed. Salhani (1891) S. 76. Howell 1, 23A (L.: غدورى. Meine Lesung in E. und C.).

205, 18 Findet sich weder im Diwan (Tunis 1281) noch bei Ibn Hišām, dagegen bei Bekri 287 und Ǵauh. s. v. حنن.

205. 19 Sure 9. 25.

205. 21 Diwan ed. Boucher N⁰. 76, 2 S. 88. Der Vers stammt nach anderen von Ibn Aḥmar oder Ṭirimmāḥ. Ḫiz. 1, 71. Muf. 7. 1. I. J. 44. Howell 1. 13.

206. 1 Sib. 1. 189 (Ed. Kairo 222). Ḫiz. 1, 72. Aǵānī 15, 87.

206. 4 ʿAini 4, 367. Lisān 5. 360. 7, 311. Vgl. Aug. Fischer in Z. D. M. G. 50, 220 ff., der auch unseren Text zitiert.

206. 10 Ḥamāsa 721. Ḫiz. 1, 71.

206. 11 L. und E. لا عرس. C.: لا عرسه. Möglich nur: لا عُرْسَى.

206. 12 (L.: عبيعة و نست ... منصد. C.: بالمنصل. Richtig E.). Ḫiz. 1. 72 (liest بالمنصل). Vgl. ʿAntara's Vers bei Ahlwardt: Six poets S. 43 N⁰. 20. 1.

vorrat (bal und lākin) zur Einführung einer neuen, richtigen Tatsache nicht getadelt werden im Gegensatz zur nur korrektiven Anwendung von lākin (neben bal) im Nachsatz eines affirmativen Satzes". — Die Ausdrucksweise ist sehr träge und ungeschickt.

202, 5 Übersetze: „Es folgt nicht notwendig daraus, dass بل und لكن in *einem* Falle die gleiche Aufgabe haben, dass sie sie nun in *allen* Fällen haben" Vgl. die Anm. zu 116, 14.

202, 8 Sure 2, 96 (gewöhnlich ولكنّ الشياطينَ).

202, 9 Sure 2, 172, 185 (verbessere: البرُّ).

202, 10 L.: لا ما.

FRAGE 69

findet sich schon Kāmil 145, 2—7 und Sirafi (bei Jahn 1, 2 S. 29, 6). Darnach sind Kisai und Farrā Vertreter der kufischen Entscheidung. Die Frage ist dadurch auffällig, dass in ihr die Basrer erlauben und die Kufer verbieten. — Text und Übersetzung des Anbari steht bei Košut S. 334 u. 359.

203, 4 Sib. 1, 46. Kāmil 79, 1. Ḥamāsa 37. ʿAini 3, 558. Ḫiz. 3, 466. I. J. 830. Howell 1, 1624.

203, 6 Ahlwardt: Six poets S. 13 N⁰. 10, 5 (Ḫiz. 3, 68). — Der Vers lautet vollständig:

فَلَنَأْتِيَنْكَ قَصَائِدٌ وَلْيَدْفَعَنْ جَيْشٌ إِلَيْكَ قَوَادِمَ ٱلْأَكْوَارِ

203, 10 L.: فردّه.

203, 11 Hier und Z. 19 L.: والصرف statt: والوصف; richtig E. und C.

203, 13 wie die nächste Frage ausführt.

FRAGE 70

wird als Streitfrage von Sirafi (bei Jahn 1, 2 S. 29, 21 f. und Sib. Rand 1, 10) behandelt. Die meisten Basrer und mit ihnen Anbari müssen sich in dieser Frage wegen der Fülle des

er damit nicht seine eigene Verwunderung aus, sondern sie bezieht sich auf die Angeredeten. Gott sagt also: Der Zustand dieser Frevler ist der Zustand eines solchen, über den man sich wundert (يُتَعَجَّب منه). „Denn die Wesenheit des Staunens verwirklicht sich nicht in Gott, der Wahrheit der Wahrheit, denn das Staunen geschieht durch Neuentstehen eines Wissens, nachdem es nicht war; deshalb heisst es über seinen Sinn (= wird es definiert): Das Staunen findet statt über das [lies ممّا], dessen Wirkung sichtbar, dessen Ursache aber unsichtbar ist".

199, 19 L.: الشعر اهل التعارف. Meine Korrektur nach Mehren's Rhetorik S. 125 f.

199, 20 Dichter: D̲ū'r-Rumma. Kāmil 462, 9. Muf. 14, 4. I. J. 114. 1315. Ḫiz. 4, 423. Howell 1, 119.

199, 22 Dichter: ʿAbdallah b. ʿUmar al-ʿarǵī (die Angaben sind allerdings verschieden). Suj. Muġ. 324. Ḫiz. 1, 47. Howell 1, 918.

200, 3 Meine Lesung والمنع in E. und C. — L.: والامر.

200, 10 Sure 2, 57.

200, 12 vollständig: Ḫiz. 4, 425. — Der zweite Halbvers:

إِلَى ذَاكَ مَا قَدْ غَيَّبَتْنِي غِيَابُهَا

FRAGE 68

Asrār 119, 20—120, 1 und I. J. 1160, 3—18 wird das Thema besprochen, ohne dass eine Controverse erwähnt wird.

201, 12 L. كل statt: كلك.

201, 17 Gauh. s. v. ودي. Ḫiz. 2, 350. Howell 2, 247.

201, 19 Mufaḍḍalijjāt (Kairo 1324) S. 89 ed. Thorbecke N⁰. 34, 80. Ḫiz. 3, 120. Lisān 10, 264.

202, 3 Der Text ist in allen 3 Hss. derselbe. — فنكتنر ما ist wie 201, 10 منكتر لحروف متوحدة تصوت تعو صوت aufzufassen. Der Sinn ist also folgender: so kann der grössere Partikel-

197, 3 Sure 53, 6 f.

197, 7 Dichter: ʿUmar b. abī Rabīʿa. Diwan ed. Schwarz S. 240 Nº. 409. Sib. 1, 342 (Ed. Kairo 1, 389) Kāmil 182, 7. 451, 16. I. J. 398.

197, 9 Dichter: Ǵarīr. Diwan (Kairo 1313) 2, 57, 3. ʿAini 4, 160. Kāmil 182, 9. 451, 14.

197, 11 in L. fehlt تأوا بان.

198, 1 in L. fehlt فى, ergänzt nach E.

198, 6 f. In den Asrār habe ich dies Thema nirgends gefunden. Dieses ungenaue Zitat wird um so auffälliger, als die Asrar überhaupt erst *nach* unserem K. al-inṣāf verfasst wurden. Vgl. Einl. S. 98 Anm. 2 und S. 105 Anm. 1.

FRAGE 67

wird gleichfalls als Controverse von Sirafi (bei Jahn 2, 2 S. 133), dagegen nicht von I. J. (im Anschluss an Muf. § 543) behandelt. Vertreter der kufischen Anschauung ist Farrā, der seine Ansicht im Kommentar zu dem S. 198, 12 zitierten Koranverse dargelegt hat (Ḫiz. 4, 423, 13. Lisān 18, 57, 16). Nach Ibn Hišām steht auch al-Aḫfaš und Ǵarmi auf kufischer Seite (Ḫiz. 4, 300, 26). — Ein ziemlich ausführlicher Auszug aus dem letzten Teil dieser Frage findet sich Ḫiz. 4, 300, 27—301, 2.

198, 12 Sure 37, 147.

198, 13 in L. fehlt des zweite أو.

198, 15 Dichter: Ḏū'r-Rumma. Ḫiz. 4, 423. Ǵauh. 2, 444 s. v. او. Lisān 18, 57 s. v. أوا. Sirafi bei Jahn 2, 2 S. 133.

198, 16 Sure 76, 24.

198, 17 Ahlwardt: Six poets S. 7 Nº 5, 34 (auch im krit. App. S. 5 findet sich nicht die Lesung او نصفه, vgl. S. 200, 7 unseres Textes). ʿAini 2, 254. Ḫiz. 4, 297. Suj. Muǵ. 28. I. J. 1114. Howell 3, 388).

199, 8 ff. Gott kann sich nicht wundern, weil er alles weiss. Wenn er daher in der Form des taʿaǵǵub sagt (Sure 2, 170): „Wie hartnäckig sind sie gegenüber der Höllenstrafe", so spricht

192, 17 Sure 2, 214.

192, 18 Sure 15, 20.

192, 21 Sib. 1, 344. ʿAini 4, 163. Ḫiz. 2, 338. Kāmil 451, 8. I. J. 399 f. Howell 1, 498.

192, 23 Vgl. Anm. zu 132, 12.

193, 3 Dichter: Miskīn ad-dārimī. ʿAini 4, 164. Ḫiz. 2, 338. I. J. 400.

193, 9 Ḫiz. 2, 338.

194, 4 L.: مجرورا.

194, 16 Sure 2, 172.

194, 21 Diwan ed. Cheikho S. 10—12. Sib. 1, 84, 210, 213. Kāmil 452, 10. Ḫiz. 2, 301. ʿAini 3, 602. 4, 72. Howell 1, 436 (L.: النازلين und والطيبون. E. und C. richtig).

194, 23 Man erwartet فنصبت, aber keine der 3 Hss. liest so.

195, 1 Ḫiz. 1, 216. Howell 1, 492.

195, 4 Dichter: Ibn Ḫajjāṭ al-ʿuklī. Sib. 1, 213. Ḫiz. 2, 301.

195, 9 L.: على ما مرّ فوقه.

195, 21 L.: والإياد.

196. 3 L.: مجرورٌ.

196, 4 Er verweist auf seine Ausführungen in Frage 39, S. 133, 11 ff.

196, 9 in L. fehlt عليها.

196. 11 Dichter: Abū Duād. Asmaijjat ed. Ahlwardt S. 28 Nº. 29, 15. Sib. 1, 25. Kāmil 163, 10. 489, 3. ʿAini 3, 445 (Ḫiz. 4, 191, 394) Suj. Muġ. 239. Muf. 43, 11. I. J. 344, 400, 743, 1110, 1301. Howell 1, 377.

FRAGE 66

findet sich als Streitfrage bei Sirafi (Sib. Rand 1, 390), dagegen trotz der sehr auffälligen Verweisung am Ende der Frage nicht in den Asrār. Auch I. J. 397. 17—398, 22 behandelt das Thema, ohne von einer Controverse zu sprechen.

196, 23 L. und C. لا في ضرورة. E.: في ضرورة.

N⁰. 48, 27 (Krit. App. S. 74). Muʿallaqāt ed. Lyall S. 14. Ḫiz. 4, 413.

189, 17 Ḫiz. 4, 414. I. J. 1149.

189, 22 Besser mit C.: على زيادته.

190, 13 Sure 84, 6.

191, 1 Sure 13, 30.

191, 5 Sure 24, 20.

191, 8 Lieder der Hudhailiten ed. Wellhausen S. 3 N⁰. 139, 12. Ḫiz. 3, 170. Howell 1, 776.

191, 17 لا mit E. u. C. eingefügt.

191, 19 Kāmil 183, 8. Aġānī 8, 39 (Ḫiz. 2, 380. 4, 328). Suj. Muġ. 275. Lisān 17, 343 s. v. وطن.

FRAGE 65

scheint aus der Interpretation des S. 192, 7 zitierten Koranverses entstanden zu sein, wenigstens lassen die Auszüge aus dem Korankommentar des Farrā und des ihm feindlichen Zaǧǧāǧ (Ḫiz. 2, 339, 18 ff.) darauf schliessen; auf Seiten der Kufer stehen von alten Grammatikern Jūnus, al-Aḫfaš und Quṭrub (Ḫiz. 2, 338, 12). I. J. 399, 4—400, 19 behandelt das Hauptthema dieser Frage, ohne von einer Streitfrage zu sprechen, während er 344, 11—22 eine Differenz zwischen al-Aḫfaš, vielen Basrern und den Kufern einerseits und Ḫalīl und Sibawaihi andrerseits über das hier S. 196, 10 angeführte Sprichwort und 743, 1—14 eine Controverse der beiden Schulen über die S. 196, 13 mitgeteilte Nisbe behandelt. — Ḫiz. 1, 216, 26—28 findet sich eine kurze Erwähnung unserer Frage, und 2, 338, 13—339, 16 wird sie fast wörtlich wiedergegeben.

192, 7 Sure 4, 1.

192, 9 Verbessere طلحة بن مُصَرِّف (Vgl. Nöldeke: Gesch. des Qorans S. 268).

192, 10 Sure 4, 126.

192, 12 Sure 4, 160.

187, 2 ʿAini 4, 96. Ḫiz. 2, 358. I. J. 364. Asrār 114. Howell 1, 398.

187, 3 Der Verfasser der Ḫiz. (1, 177, 6 v. u.) hatte ein Exemplar des I. Anb. vor sich, in dem vor dem Verse in Z. 4 noch folgender auch in C. vorhandener Vers stand:

ثَلَاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا ۝ فَأَخْزَى ٱللّٰهُ رَابِعَةً تَعُودُ

Vgl. zu 188, 5.

187, 4 Ḫiz. 2, 358. I. J. 364. Asrār 114 (L.: اذ).

187, 6 Lisān 11, 382. Ḫiz. 2, 358.

187, 9 ʿAini 4, 95 (der Ibn al-Anbārī zitiert). Ḫiz. 1, 87. 2, 357 f. Muf. 46, 5. I. J. 364. Asrār 114. Howell 1, 398.

187, 16 „ein ganzer, wirklicher, echter Dirham".

188, 5 (vgl. zu 187, 3). Ḫiz. und C. lesen: لا نكرة * واما قول الاخر ثلاث كلهن البيت فلا حجة لهم فيه لانه محمول على انه بدل لا تأكيد ويجوز ان يكون ايضا ثلاث مبتدأ وكلهن مبتدأ ثن وقتلت خبر كلهن وهما جميعا خبر ثلاث واما قول الاخر...

188, 12 Lies besser mit C.: وأَنَّ الرواية.

FRAGE 64

wird als Streitfrage, allerdings zwischen Basrern und Bagdadern I. J. 1148, 23—1149, 11 behandelt. Ḫiz. 3, 170, 24—26 wird unser Text in einer Nebensache zitiert, und Ḫiz. 4, 414, 14-ult. unsere Frage fast wörtlich wiedergegeben. Der eigentliche Träger der kufischen Anschauung ist Farrā (Ḫiz. 4, 414, 2 ff.). Eine eigentliche Streitfrage der Schulen kann man diese Frage kaum mehr nennen, da al-Aḫfaš, Mubarrad und auch jüngere Basrer die kufische Meinung vertreten.

189, 6 Sure 39, 73.

189, 8 Sure 39, 71.

189, 9 Sure 21, 96 f.

189, 11 Sure 84, 1—5.

189, 15 Dichter: Imru 'l-Qais. Ahlwardt: Six poets S. 147

183, 21 Dichter: al-Aʿšā. Aġānī 8, 78. Freytag: Proverbia 2, 862.

183, 23 Vgl. die Anm. zu 89, 21.

184, 1 Dichter: Magnūn Lailā. Dīwān (Kairo 1294) S. 44. Aġānī 2, 4. Goldziher in Z. D. M. G. 42, 590. Sakkākī: Miftāḥ 67, 19.

184, 3 Dichter: Ijās b. Mālik aṭ-ṭāʾī. Ḥamāsa 295. Sakkākī: Miftāḥ 67, 19.

184, 5 Dichter: Ǵarīr. Diwan (Kairo 1313) 2, 115, 15. Ǵauh. s. v. كلى. I. J. 64.

184, 7 Sib. 2, 27.

184, 9 Dichter: Tamīm b. Ubajj b. Muqbil. Ḥamāsa des Buḥturī ed. Cheikho N⁰. 612. Ḫiz. 2, 309, 4.

184, 11 L. und C.: nur فنا statt E.: فعلى ما.

184, 13 Dichter: Farazdaq. Diwan ed. Boucher N⁰. 130, 2 S. 136. ʿAini 1, 157. Ḫiz. 1, 63, 480. 2, 201. Abū Zaid: Nawādir 162. I. J. 64. Suj. Muġ. 188. Asrār 113. Howell 1, 361.

184, 19 Sure 19, 94.

184, 20 Sure 27, 89.

185, 3 Sure 17, 24.

185, 4 Sure 18, 31.

185, 18 Vgl. die Anm. zu 169, 21.

185, 20 Dichter: Ruʾba. Diwan ed. Ahlwardt S. 187 N⁰. 96, 3. Ḫiz. 1, 63.

185, 24 L.: يضافا.

186, 16 (Vgl. 107, 23) ist ein Hinweis auf sein als N⁰. 30 im Verzeichnis des Sujūṭi (Einl. S. 95 ff.) aufgeführtes Werk.

FRAGE 63

wird als Controverse behandelt Asrār 114, 12—115, 8. Muf. § 138 und I. J. 364, 8—22. — Hiz. 2, 358, 11—23 zitiert den Anbarischen Text und gibt 1, 177, 26—29 eine im Leidener Codex fehlende Stelle dieser Frage wieder.

das daraus zu Folgernde nicht schlechthin für die Prosa, sondern nur im Verszwang erlaubt (178 ult.).

181, 3 Auch hier ist der Text des Anbari in der Ḫizāna 2, 253, 16 und in E. und C. reichhaltiger: مكتوبا بالياء ووجه إثبات الياء جرّ شركائهم على البدل من أولادهم وجعل الأولاد هم الشركاء لأنّ أولاد الناس شركاء أبائهم فى أحوالهم وأموالهم وهذا تخريج خطّ مصحف أهل الشام فأمّا قراءة ابن عامر فلا وجه لها فى القياس ومصاحف اهل الحجاز...

FRAGE 61

I. J. behandelt im Anschluss an Muf. § 120 und 121, besonders 331, 4 ff. das gleiche Thema, ohne von einer Streitfrage zu berichten.

181, 9 Sure 56, 95.

181, 11 Sure 12, 109. 16, 32.

181, 12 Sure 6, 32 (L. auch in dem Verse irrtümlich: ولدار).

181, 13 Sure 50, 9.

181, 14 Sure 28, 44.

181, 16 Fārisi bei Girgas und Rosen: Arab. Chrest. S. 422.

182, 4 Sure 98, 4.

182, 16 Freytag: Proverbia 1, 406.

FRAGE 62

wird als Streitfrage behandelt Asrār 113, 8—114, 12., I. J. 63, 21—65, 4 und Lisān s. v. كلا 20, 92 f. (Vgl. auch Jahn 2, 2 S. 200 § 331 Anm. 17). Die basrische Meinung ist die des Sibawaihi (Lis. 20, 92, 3, 9), die kufische die des Farrā (Lisān 20, 93, 16). Ḫiz. 1, 64, 9—12 nennt Anbāri, nachdem er schon zuvor fast wörtlich unseren Text wiedergegeben hat.

183, 4 Ǵauh. s. v. كلى. ʿAini 1, 159. Ḫiz. 1, 62. Asrār 113.

183, 15 Sure 18, 31.

183, 18 Dichter: Baʿḍ banī Asad. Ḥamāsa 123. Asrār 113.

180, 3 Sib. 1, 76. ʿAini 3, 470. Ḫiz. 2, 253. I. J. 126. Howell 1, 373. Sirafi bei Jahn 1, 2 S. 51, 9.

180, 6 Sib. 1, 76, 254, 303. Ḫiz. 2, 119, 250. I. J. 126. 293. 399. 582. Sirafi bei Jahn 1, 2 S. 51, 8.

180, 7 Alle 3 Hss. lesen لِجَشْبِيَّة; Ḥamāsa und ʿAini: لِخَثْعَمِيَّة.

180, 8 Ḥamāsa 484. Diwan der Ḫansā (Beirut 1888) Anhang S. 167. Sib. 1, 76. ʿAini 3, 472. Muf. 42, 13. I. J. 339. Howell 1, 374. Sirafi bei Jahn 1, 2 S. 51, 10. Abū Zaid: Nawādir 116.

180, 11 Ḫiz. 2, 253, 5 gibt bei Zitierung unserer Frage einen etwas ausführlicheren Text, der sich auch in E. und C. findet: أمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قوله فزجاجتها بمزجّة البيت فيروى لبعض المدنيّين المولّدين فلا يكون فيه حجّة وأمّا سائر ما أنشدوه فهو مع قلّته. In keiner der bei ihm so häufigen Verskritiken hat Ibn Anb. so detaillierte Angaben (لبعض المدنيين المولدين) wie hier; ich zweifle daher an der Ursprünglichkeit und Echtheit dieser Stelle, zumal dieselben Worte der Kritik auch bei dem später lebenden Ibn Ḫalaf (Ḫiz. 2, 251, 14) vorkommen.

180, 14 ff. Diese Stelle, die in allen 3 Hss. gleich lautet, ist wohl so zu übersetzen: „das kommt nur beim Eide vor, weil er zu den Aussagen zur Bekräftigung hinzutritt (und ihm daher eigentlich der erste Platz gebührt). Nachdem sie ihn den ihm zukommenden Platz haben verpassen lassen, ist es so, als ob sie dies (Versehen) dadurch wiedergutmachten, dass sie den Schwur an die Stelle setzen, die sie gerade in der Rede erreicht haben".

180, 17 Lies mit E. und C. ووقوعها statt وفي. Der Text in L. lautete ursprünglich auch so und ist erst nachträglich verbessert.

180, 20 Verbessere موجَبها. Vgl. 263, 13. — موجَب „das nötig gemachte", also موجَبه „das dadurch nötig gemachte, die daraus zu folgernde Konsequenz". Lane s. v.: effect, result, consequence. — Die Stelle ist also so aufzufassen: Ihr dürft den Koranvers nicht als Beweis gebrauchen, weil ja auch ihr

177, 25 Das in L. am Rand hinzugefügte وامكنة, das ich in واكمة verbessert habe, fehlt in C. und E. Zu meiner Änderung vgl. Jāqūt 1, 266, 19 und Lisān 15, 198, 3 v. u.

178, 2 f. Die in L. fehlenden Worte [وقولهم [الاصل ... جاز فيه كسر habe ich aus E. ergänzt.

178, 13 L.: ان حركة ايمن; geändert nach E.

FRAGE 60

wird von Sīrāfī (bei Jahn 1, 2 S. 51, 10) gestreift. I. J., der im Anschluss an Muf. § 125 das Thema behandelt, spricht nicht von einer Streitfrage, wir hören vielmehr, dass Vers 179, 3 und 6 von al-Aḫfaš überliefert wurden (I. J. 341, 6. Ḫiz. 2, 250 penult.), und dass Ibn Kaisān die in Frage stehende Trennung in gewissem Sinne erlaubt hat (I. J. 341, 7). Die hierauf sich gründende Vermutung, dass wir es hier garnicht mit einer Streitfrage zu tun haben, wird noch dadurch bekräftigt, dass der Verfasser der Ḫiz. (2, 253, 20 ff.) Anbari deswegen tadelt, weil er den Kufern eine Ansicht beilegt, der Farrā an zwei Stellen seines Korankommentars direkt widerspricht. — Unser Text wird Ḫiz. 2, 252, 17—253, 20 fast wörtlich wiedergegeben; schon 2, 250, 4 v. u. findet sich eine kurze Erwähnung, und 2, 254, 3 ff. werden einige von den späteren Grammatikern schlecht verstandene Stellen aus Anbari richtiggestellt.

179, 3 ʿAini 3, 468. Ḫiz. 2, 251. Muf. 42, 17. I. J. 339. Sirafi bei Jahn 1, 2 S. 51, 11.

179, 6 Ḫiz. 2, 250. Sīrafī bei Jahn 1, 2 S. 51.

179, 9 Dichter: aṭ-Ṭirimmāḥ aṭ-ṭāʾī. ʿAini 3, 462. Ḫiz. 2, 252.

179, 11 (L.: اصبحت). Lisān 9, 157 s. v. خطط. Ḫiz. 2. 252.

179, 15 L.: تختر statt تجتر („käut wieder").

179, 17 Sure 6, 138.

179, 24 Sib. 1, 76. I. J. 126. 219. 293. Muf. 42, 13. I. J. 339. 399. 1122, 16. Ḫiz. 2, 247. Howell 1, 374. Bekri 765 s. v. ساتيدما.

174, 3 L.: في موضع غير.

174, 15 L.: الذى يعتدّ.

175, 18 Vgl. die Erklärung zu 137, 20.

FRAGE 58.

175, 22 Diesen Vers habe ich nirgends gefunden.

175, 24 Dichter: Aʿšā (Suj. Muġ. 105). Ḫiz. 3, 209. Muf. 69, 13. I. J. 558 Ḥarīrī: Durra 161. Howell 3, 681.

176, 3 Dichter: Ibn aṭ-Ṭaṯrijja. Ḥamāsa 589. Ibn Ḫallikān (Kairo 1310) 2, 299 (L.: اليس قليلا منك نظرة).

176, 13 Dichter: Abū Zubaid aṭ-ṭāʾī. Sib. 1, 242. Suj. Muġ. 322. Muf. 136, 18. Howell 3, 403.

FRAGE 59

wird gleichfalls als Streitfrage behandelt von Sirafi (Sib. Rand 2, 147 und 273), I. J. 1096, 18—1097, 10. 1290, 18—1291, 7 und Lisān s. v. بن 17, 354 f. Die sog. basrische Ansicht ist die des Sibawaihi (I. J. 1096, 18), während die kufische Meinung unter den Basrern den Zaǵǵāǵ, Ibn Kaisān, Ibn Durustawaihi und Sirafi als Anhänger hatte (Vgl. I. J. 1097, 2 und Sir. a. a. O.).

177, 2 Ahlwardt: Six poets S. 78 N⁰. 1, 50. I. J. 1097.

177, 4 Sib. 2, 201. I. J. 633. Howell 1, 926.

177, 6 Dichter: Abū'n-Naǵm. Sib. 1, 93. 2, 43, 201. Kāmil 50, 6. 752, 15. Ḫiz. 3, 132, 7 v. u. I. J. 1097, 4. 1291, 5. Suj. Muġ. 154.

177, 9 على حركتها „im Zustande seiner Bewegung" = wenn es einen Vokal hat.

177, 16 (L.: سليمى). Dichter: Nuṣaib. Suj. Muġ. 104. al-Qālī: Amālī 2, 209. Der Text unseres ersten Verses weicht etwas von der gewöhnlichen Überlieferung ab. Der 2. Vers bei Sib. 2, 149, 296. I. J. 1096. 1290.

FRAGE 57

Vgl. I. J. im Anschluss an Muf. § 656, der das Thema behandelt, ohne von einer Streitfrage zu sprechen. In diesem Sinne auffällig ist auch, dass als Autorität im kufischen Beweise Jūnus und als Tradent für den Ausspruch des Ru'ba (I. J. 1111, 9. 1301, 4) Mubarrad angeführt wird. — Der basrische Beweis des Anbarischen Textes wird Sujūṭi: Iqtirāḥ 86, 15—19 wörtlich zitiert, und auch in der Ḫiz. 3, 228, 6 v.u. findet sich eine kurze Erwähnung unserer Frage.

171, 21 Die Lesung: آللّٰه (= Alif der Frage + Artikel) mit Medda ist deshalb notwendig 1) weil أَللّٰه und اَللّٰه in der Aussprache garnicht zu unterscheiden wären, und 2) weil das maqṣūra „im zweiten Allahi" (172, 1) ein mamdūda im ersten Falle voraussetzt.

172, 6 in L. fehlt يقول.

172, 7 Vgl. die Anm. zu 166, 14.

172, 9 Dichter: Ḏū'l-Iṣbaᶜ al-ᶜadwānī. Mufaḍḍalijjāt (Kairo 1324) S. 67 ed. Thorbecke N°. 24, 8. ᶜAini 3, 286. Ḫiz. 3, 222. 4, 243. Suj. Muġ. 147. I. J. 1111. Howell 3, 365.

172, 10 L.: ابن الله.

172, 11 Vgl. die Anm. zu 87, 8.

172, 14 Vgl. die Anm. zu 87, 6.

172, 16 Vgl. die Anm. zu 87, 11.

172, 18 Diwan ed. Hell N°. 407. Sib. 1, 373. ᶜAini 2, 556. Suj. Muġ. 299. Howell 3, 382. (L.: لها).

173, 11 Sure 21, 58.

173, 13 al-Aḫfaš's Tradition findet sich I. J. 1095, 23.

173, 23 L.: ولو ان statt: وان; so E. und C.

173, 24 in L. fehlt العباس.

173, 25 übersetze: „weil es einerseits wie ein Verb gebaut ist, aber andrerseits das mīm es von den Paradigmen der Verben unterscheidet". Vgl. I. J. 1424, 12 und 1425, 1.

168, 16 Ḥamāsa 315. Ḫiz. 2, 296.

168, 18 Ḥamāsa 786 f.

168, 21 Ḥamāsa 292. Ḫiz. 2, 511. I. J. 464. 1103. Howell 1, 587.

169, 1 Ḫiz. 2, 385. I. J. 914. 1281. Howell 1, 517. Sirafi bei Jahn 1, 2 S. 38. 41. Asrār 125. Vgl. Nöldeke: Unters., z. sem. Gramm. Z. D. M. G. 38, 410 und Beiträge S. 17.

169, 4 Suj. Muġ. 303. Erster Halbvers: Ḫiz. 2, 385, 15, 24. Vgl. Nöldeke ibid.

169, 6 Dichter: al-Aʿšā. Sib. 1, 8.

169, 8 (Verbessere: كَفّاً und دِرهَمًا). Ǵauh. s. v. لبق. Ḥarīrī: Durra 123. Howell 1, 1465. — Dieser und die folgenden Verse werden von Nöldeke im Kamil 2, 98 zitiert.

169, 10 Ǵauh. s. v. بسر.

169, 12 Die Angaben über den Dichter schwanken. Suj. Muġ. 205. Lisān 12, 108. 20, 263.

169, 15 (L.: أو statt أن) Dichter ist vielmehr Hubaira b. abī Wahb. Ibn Hišām ed. Wüstenfeld S. 611 (verbessere dort بالوُدّ). Den Nachweis für diesen und den folgenden Vers verdanke ich Herrn Prof. Geyer in Wien.

169, 17 (L.: على النادى). Ibn Hišām ed. Wüstenfeld S. 614. Verbessere dort والانبياء بالغيب تَنْقَعُ in: والانبياء بالغيب تَنفَعُ. Da die Qaṣīde auf ع ausgeht, ist das in allen drei Hss. sich findende تبلغ wahrscheinlich schon von Anbari aus تنفع verschrieben.

169, 19 Dichter: Abū Ḫirāš al-huḏalī. Ḥamāsa 366 (Ḫiz. 2, 458).

169, 21 ʿAini 4, 248. Ḫiz. 1, 63. Howell 1, 177.

170, 1 L.: الذى معنى الى.

170, 9 f. Der Text von L.: مرفوع بعدها ist ohne das von mir auf Grund der Parallele 167, 22 ergänzte ما beizubehalten, da er sich ebenso in C. findet.

171, 5 s. Frage 34. S. 161, 17 ff.

164, 15 Sure 12, 82.

164, 17 Sure 2, 172.

164, 20 Dichter: Qurait. Lisān 12, 147 s. v. عنق.

164, 22 Dichter: an-Nābiġa. Ahlwardt: Six poets S. 22 N⁰. 20, 17. Lisān 10, 448. Jāqūt 4, 561. Bekri 531 s. v. مطار.

165, 1 Dichter: al-Ǵaᶜdī. Lisān 19, 79 s. v. زنا. Ḫiz. 4, 32, 9. Sīrafī bei Jahn 1, 2 S. 50 (E.: كان الزناء).

165, 8 Sure 46, 30. 71, 4; auch 14, 11. — L.: الاجماز.

165, 9 Sure 24, 30.

165, 11 Vgl. die Anm. zu 148, 17.

FRAGE 55

Sirafi (bei Jahn 1, 2 S. 184 § 52 Anm. 23) und Ibn Ǵinni (Ḫiz. 4, 201, 8) überliefern diese Frage als Controverse zwischen Sibawaihi und Mubarrad, und nicht als Streitfrage der Schulen. Ḫiz. 4, 197, 9 f. weist kurz auf unseren Text hin.

166, 1 Vgl. die Anm. zu 215, 19, wo der Vers vollständiger zitiert wird.

166, 3 Vgl. die Anm. zu 124, 4.

166, 14 Dichter: Ǵamīl. Aġānī 7, 79. ᶜAini 3, 339. Ḫiz. 4, 199. I. J. 346. 400. 1110. Suj. Muġ. 126. Howell 3, 352.

166, 16 Dichter: al-Ǵaun al-muḥrizī (Ḫiz. 2, 532). Sib. 1, 253.

166, 18 I. J. 304, 10. 527, 7. 1159, 24. Muf. 162, 17. I. J. 1281. Howell 1, 636.

166, 21 Dichter: al-Mutanaḫḫil. ᶜAini 3, 349. I. J. 304. — Zweite Vershälfte: نَوَاعِمَ فِى الْمُرُوطِ وَفِى الرِّيَاطِ.

167, 6 Sure 21, 58.

FRAGE 56

wird ausführlich behandelt I. J. 546, 8—547, 24 und 1102, 6—1105, 5.

168, 13 L.: معنى انّى.

168, 14 Ḥamāsa 315. Ḫiz. 2, 295. 514. Howell 1, 94A.

FRAGE 53

Die Gegenüberstellung von Basrern und Kufern in dieser Frage beruht auf Willkürlichkeit und Schematisierung vonseiten Anbaris, denn nur Sibawaihi vertritt die basrische Anschauung, während sich die meisten anderen sogenannten Basrer der kufischen Schulmeinung anschliessen (Vgl. I. J. 130, 15 الكوفيون وابو اسحق الزجاج وجماعة من البصريين). Daher erklärt es sich auch, dass diese in sich selbst nicht einheitlich ist, sondern verschiedene Argumente beibringt. In den Asrār (99, 15—100, 12) hebt Anbari von diesen abweichenden kufischen Beweisen nur den hier S. 162, 3 ff. angeführten heraus.

162, 21 Dichter: Saʿd b. Mālik al-qaisī. Sib. 1, 22, 310. ʿAini 2, 150. Ḫiz. 1, 223. 2, 90. Ḥamāsa 250. Ḥamāsa des Buḥturī ed. Cheikho N⁰. 160. Muf. 16, 9. I. J. 132. Suj. Muǵ. 198. Howell 1, 139.

162, 23 Dichter: ʿAǵǵāǵ. Diwan ed. Ahlwardt S. 14 N⁰. 9, 1. Ǵauh. s. v. طبج. Sujūṭi: Ašbāh 4, 174.

163, 8 f. Alle 3 Hss. lesen gleich ان لو. Vgl. Text 85, 20 und Einl. S. 112 Anm. 3.

163, 18 Über إنّ vgl. Frage 22.

FRAGE 54

wird als Streitfrage auch Asrār 108, 10—24 und I. J. 545, 22—546, 8 und 1075, 8—21 behandelt, aber auch hier haben wir es nicht mit einer eigentlichen Controverse zwischen Kufern und Basrern zu tun, denn I. J. belehrt uns, dass nur Sibawaihi die sog. basrische Ansicht vertritt, während Mubarrad und viele späte Basrer auf Seiten der Kufer stehen. — Ein kurzer Hinweis auf unseren Text findet sich Ḫiz. 4, 127, 15 f.

164, 2 Sure 9, 109.

164, 5 Ahlwardt: Six poets S. 81 N⁰. 4, 1 (Krit. App. S. 38) Ḫiz. 4, 126. ʿAini 3, 312 I. J. 546. 1075. Asrār 108. Suj. Muǵ. 254. Howell 3, 306, 375.

164, 9 Sib. 1, 89, 4. Muf. § 288 S. 88, 8.

156, 7 L.: قولك عنق.

156, 15 Die Angaben über den Dichter wechseln. (ʿAini 1, 192) Ḫiz. 1, 129. 3, 349. Muf. 75, 2. I. J. 600. 679, 18. 763. 1225. Howell 1, 854.

157, 15 L.: ان تقلب الفا ولا يقلب الفا كقولهم. Geändert nach E. und C.

158, 1 Verbessere: يَنْقَصْ.

FRAGE 50

wird als Controverse behandelt Asrār 97, 7—19 und I. J. 187, 12—188, 2. Von I. J. und Sirāfi (bei Jahn 2, 2 S. 24 § 163 Anm. 6) hören wir, dass Farrā auch hier Vertreter der kufischen Meinung ist.

158, 19 Sure 43, 77.

FRAGE 51

wird in den Grammatiken als Streitfrage nicht behandelt (Vgl. z. B. I. J. 178, 22 ff.). Sie ist in dieser präzisen Fassung eine Verallgemeinerung der 159, 16 angeführten Redensart.

160, 7 Jāqūt 2, 944. — Salmā ist die Mutter des ʿAbd al-Muṭṭalib (vgl. Z. D. M. G. 7, 32 f.).

FRAGE 52

wird gleichfalls als Streitfrage behandelt von Sirāfi (Sib. Rand 1, 324), Asrār 98, 13—99, 5 und I. J. 178, 15—19. Aus der letzten Parallele ersehen wir, dass die als basrisch bezeichnete Meinung die des Ḫalīl und Sibawaihi ist. Für die Bestimmung der Entstehung dieser Frage ist die Identität der Meinung des Jūnus mit der der Kufer von Bedeutung.

161, 8 Der Text von L.: زيد فى قولك زيد الظريف لتم الموصوف, den ich nach dem Vorangehenden und nach Asrār 98, 23 geändert habe, ist, da er sich auch in C. findet, beizubehalten.

FRAGE 48

wird als Streitfrage behandelt von Sirāfi (bei Jahn 1, 2 S. 36, 6 ff. und Sib. Rand 1, 330), I. J. 185, 12—23 und Asrār 96, 14—97, 7. Aus diesen Parallelen folgt, dass Sibawaihi der Träger der basrischen und Kisāi und besonders Farrā die Vertreter der kufischen Anschauung sind. Die Ḫizāna erwähnt Anbari nur einmal (1, 377, 20) nebenbei.

153, 16 Ahlwardt: Six poets S. 82 N⁰. 6, 3. Sib. 1, 299. ᶜAini 4, 290. Ḫiz. 1, 373. I. J. 185. Asrār 96. Sirafi bei Jahn 1, 2 S. 36.

153, 19 ᶜAini 4, 287. Ḫiz. 1, 377. I. J. 185. Asrār 96.

153, 21 (L.: تربى) Dichter: Ruʾba. Diwan ed. Ahlwardt S. 64 N⁰. 23, 39. Sib. 1, 289. I. J. 1210. Asrār 96.

154, 23 Sib. 2, 65. I. J. 770. Howell 1. 1401.

154, 25 Muf. 92, 13. I. J. 769. Howell 1, 1400.

155, 8 Dichter: al-Aswad b. Jaᶜfur. Sib. 1, 299. Ḫiz. 1, 374. 381.

155, 10 Dichter: Ǵarīr? Vgl. Diwan (Kairo 1313) 2, 92, 7. Sib. 1, 299. ᶜAini 4, 282. Ḫiz. 1, 389. Asrār 97. Sirafi bei Jahn 1, 2 S. 36, 12 und 21. 2, 2 § 174 Anm. 3. Abū Zaid: Nawādir 31. (L.: امسيت لا; meine Änderung in E. und C.).

155, 12 Dichter: Aus b. Ḥabnā. Sib. 1, 299. ᶜAini 4, 283. Asrār 97.

155, 14 Dichter: Ibn Aḥmar. Sib. 1, 299. ᶜAini 2, 421. Howell 1, 44. 2, 150. Sirafi bei Jahn 1, 2 S. 36.

155, 18 Ḥamāsa 162.

155, 19 L.: كعب فصبة اخوة mit Hilfe der Ḥamāsa verbessert. Möglich auch C.: كعب وضبة اخوة.

FRAGE 49

wird gleichfalls als strittig behandelt von Sirāfi (bei Jahn 2, 2 S. 26 § 166 Anm. 10 und Sib. Rand 1, 337) und Asrār 95, 16—96, 9. Farrā ist darnach der Träger der schlechthin kufischen Anschauung.

149, 2 ʿAini 4,215. Ḫiz. 1,358. I.J. 172. Asrār 93. Howell 1,175. Sirafi bei Jahn 1,2 S. 23, 44. (L.: تكسبان; geändert nach E. u. C.).

149, 4 Sib. 1, 269. Ḫiz. 1, 358. Muf. 20, 9. I. J. 171. Asrār 93. Howell 1, 175. Sirafi bei Jahn 1, 2 S. 44.

150, 1 Der mit أنّ beginnende Infinitivsatz ist Subjekt zu سهّل. — L.: الالف واللام التى.

150, 8 Lisān 17, 362 (s. v. الله).

FRAGE 47

wird als Streitfrage behandelt Asrār 94, 6—95, 9. I. J. 181, 10—182, 1 und Lisān s. v. الله 17, 362. Sibawaihi ist der Träger der basrischen (I. J. 181, 22 Lisān 17, 362, 18) und Farrā der der kufischen Entscheidung (I. J. 181, 14. Lisān 17, 362, 7 ff. Sirafi bei Jahn 1, 2 S. 23 § 5 Anm. 8). Lisān berichtet, dass Zaǵǵāǵ dann die basrische Tradition gegen Farrā aufgenommen habe, während wir von I. J. (181, 23) erfahren, dass Mubarrad gegen die Auffassung des Sibawaihi Widerspruch erhoben hat. Farrā wird seine Ansicht wohl in seinem Korankommentar zu Sure 3, 25 dargelegt haben; Baiḍāwi führt wenigstens seine Deutung bei dieser Stelle anonym an.

151, 7 (und 152, 21) Die Controverse über die Entstehung von هَلُمَّ wird Muf. § 189 S. 62, 5 ausführlich behandelt.

151, 11 Dichter: Abū Ḫirāš al-huḏali? ʿAini 4, 216. Ḫiz. 1, 358. Abū Zaid: Nawādir 165. I. J. 181. Howell 1, 186. Sirafi bei Jahn 1, 2 S. 44, 11.

151, 13 Ḫiz. 1, 359. Asrār 94. Sirafi bei Jahn 1, 2 S. 23.

151, 16 Ǵauh. s. v. ليه. Lisān 17, 436 s. v. لوه.

152, 10 Sure 8, 32.

152, 14 L.: امهم ان يخطر.

152, 17 L.: كذبت.

153, 7 Dichter: Farazdaq. Diwan ed. Boucher N⁰. 93 ult. S. 111. Sib. 2, 79, 209. Ḫiz. 2, 269. 3, 346. Howell 1, 853. Sirafi bei Jahn 1, 2 S. 24.

143, 15 Diese hier nebenbei angeführte Streitfrage behandelt schon Sirafi (bei Jahn 2, 2 § 157 Anm. 7).

144, 3 lies: أُقْرِنَ.

144, 13 Dichter: al-Aḥwaṣ. ʿAini 4, 232. Ḫiz. 1, 289. Abū Zaid: Nawādir 163. Nur die ersten zwei Verse: I. J. 157. 160. Howell 1, 47A.

146, 8 *a*) Ǵauh. s. v. قرعبل sagt: القرعبلانة دويبة عريضة محبنطئة عظيمة البطن. — *b*) Lisān s. v. هزبر 7, 125: الهِزَبْرُ من أسماء الاسد والهَزَنْبَرُ والهَزَنْبَران لحديد السَّيِّئُ الخُلُق وقال ابن السكيت رجل هَزَنْبَرٌ وهَزَنْبَرانٌ اى حديد وثّابٌ. *c*) اشناندانة pers. „Potaschetopf" mit arab. Femininendung.

146, 21 L.: كلاهما.

147, 8 L.: الا انى لم تدع.

147, 13 „ein echtes, ernstgemeintes Rufen". — L.: قال فلا.

147, 16 Ahlwardt: Six poets S. 27 N⁰. 26, 1. Ḫiz. 1, 285. I. J. 699. Howell 1, 1138.

147, 22 L.: يحمل اللفظ.

147, 2[illegible] 5[illegible]3, 71, 83. 11, 52, 64, 85. 23, 23.

147, 25 [illegible] gl. die Anm. zu 101, 7.

148, 5 Ǵauh. s. v. نرب. Vollständig: Lisān 2, 252.

148, 8 ff. Ibn Qutaiba: Liber poesis S. 32. Sib. 1, 26, 308, 327, 398. Ḫiz. 1, 343. 2, 143. 4, 564. Suj. Muġ. 294. Howell 1, 338.

148, 13 Diwan ed. Ahlwardt S. 21 N⁰. 12, 3. Sib. 1, 26.

148, 15 Dichter: Labīd. Diwan ed. Huber S. 28 N⁰. 41, 7. Sib. 1, 26. Ḫiz. 1, 339 (Suj. Muġ. 55). Howell 3, 450.

148, 17 Dichter: Kaʿb b. Ǵuʿail. Sib. 1, 26.

FRAGE 46

wird, obwohl das Thema in den Grammatiken (I. J. im Anschluss an Muf. § 52. Asrār 93, 5—94, 6) ausführlich behandelt wird, sonst nicht als Streitfrage der beiden Schulen überliefert. Ḫiz. 1, 358, 14 f. zitiert unsern Text ganz kurz.

141, 9 I. J. 51, wonach ich L.: اشتا in اشتى geändert habe. Nachträglich sehe ich, dass auch C. und E. اشتا lesen.

141, 11 Dichter: Abū 'n-Nağm. Suj. Muj. 60. Muf. 8, 3. I. J. 51. 320. 819. Howell 1, 16.

141, 13 Dichter: Ibn Majjāda. ʿAini 1, 218. Ḫiz. 1, 327 (328, 14 unsere Lesart: بأعباء). Muf. 8, 5. I. J. 51. Suj. Muġ. 60. Howell 1, 17.

141, 15 Dichter: ʿAmr b. ʿAbd al-Ǵinn. Ḫiz. 3, 240. Howell 1, 963 (L.: ودماران).

141, 18 Sure 71, 23.

141, 19 Ǵauh. s. v. وبر. Suj. Muġ. 61. Howell 3, 346. Sirafi bei Jahn 1, 2 S. 273.

141, 21 Dichter: Nuṣaib. Lisān 7, 304. Howell 1, 791. (Alle 3 Hss.: حبست).

141, 23 Lane s. v. لا S. 87. Lisān 16, 185 (s. v. ابن) hat auch den zweiten Halbvers.

FRAGE 44

Das Thema wird, wenn auch nicht als Streitfrage, behandelt: Sirāfi (bei Jahn 2, 2 S. 176 § 314 Anm. 13), Muf. § 325 S. 95, 15 ff. und I. J. 793, 1 ff. In dieser Frage erschweren die Kufer, während die Basrer erleichtern und erlauben. Es ist bezeichend, dass Zamaḫšari der erschwerenden Partei folgt.

142, 14 L. beide Male: ثلاثة اوحد.

FRAGE 45

wird ausführlich behandelt von Sirafi (bei Jahn 2, 2 S. 2 § 146 Anm. 13). Kisāi ist demnach der Träger der als schlechthin kufisch bezeichneten Ansicht. Die anderen Grammatiker berichten nichts von einer Streitfrage (Vgl. I. J. im Anschluss an Muf. § 48. Asrār S. 90). In der Ḫiz. wird der Text des Anbari mehrere Male zitiert (1, 285, 25—286, 2. 289, 8—14. 344, 2).

143, 12 Sure 30, 3.

138, 7 Dichter: al-ʿAbbās b. Mirdās. Sib. 1, 251. ʿAini 4, 489. Ḫiz. 1, 573. 3, 120. Suj. Muġ. 307. I. J. 581. Howell 1, 294.

FRAGE 42.

Ḫiz. 3, 105, 8—22 wird der Text dieser Frage fast wörtlich zitiert. Dort erfahren wir auch, dass der S. 138, 15 angeführte Vers, der den Ausgangspunkt der ganzen Controverse bildet, von Farrā in dem hier als kufisch bezeichneten Sinne zitiert wurde.

138, 15 ʿAini 4, 488. Ḫiz. 3, 105. Ḫowell 1, 1460.

139, 4. L.: يعرف تاويله.

139, 9 (L.: مطر عليها) Dichter: al-Aḥwaṣ al-anṣārī. Sib. 1, 271. ʿAini 1, 108. 3, 467. 4, 211. Ḫiz. 1, 294. 3, 134. Suj. Muġ. 260. Howell 1, 162. Sirafi bei Jahn 1, 2 S. 29.

139, 16 L.: تجوز باضافة.

FRAGE 43.

Ḫiz. 3, 240, 5 v. u. verweist nur ganz kurz auf Anbaris Darstellung. Zum Thema vgl. Wright 2, 245 A. — Es ist auffällig, dass nur al-Aḫfaš, aber kein Kufer als Vertreter der kufischen Ansicht genannt wird.

139, 23 Ändere den Namen trotz der Hs. in ابو عمر. Gemeint ist nämlich Abū ʿUmar al-Ǵarmi, der Schüler des Aḫfaš (vgl. Ibn al-Anbārī: Nuzhat al-alibbā S. 198) und nicht der viel ältere Abū ʿAmr b. al-ʿAlā.

140, 8 Sib. 2, 48 (nur der 2. Halbvers). Ḫiz. 3, 109. Muf. 71, 11 I. J. 569. Howell 1, 819.

140, 10 L.: الخازباز ولم.

140, 13 Ḫiz. 3, 110. Muf. 71, 10. I. J. 569. Howell 1, 819.

140, 16. Dichter: al-ʿAdawī. Ḫiz. 3, 109. Abū Zaid: Nawādir 219. 235 Muf. 71, 12. I. J. 570. Howell 1, 819.

140, 20 Sib. 2, 48. I. J. 570.

141, 4. Vgl. die Nachweise zu 69, 17.

135, 14 Ṯaʿālibī: Asrār al-ʿarabijja (in Fiqh al-luġa. Miṣr 1317) 277, 16. ʿUkbari: Šarḥ Mutanabbi (1287) 1, 212.

FRAGE 41.

Die hier als kufisch bezeichnete Ansicht wurde nur von Farrā *allein* vertreten (Ḫiz. 3, 123, 1). Daher erklärt es sich, dass die andern Grammatiker (z. B. I. J. im Anschluss an Muf. § 221) dies Thema als Streitfrage nicht behandeln. Der Anbarische Text wird Ḫiz. 3, 119, 22—120, 12 fast wörtlich wiedergegeben.

136, 5 L.: مخفوضا النقل.

136, 7. Dichter: Anas b. Zunaim. Sib. 1, 255. ʿAini 4, 493. Ḫiz. 3, 119. I. J. 582. Howell 1, 831.

136, 9 Dichter: Farazdaq. Sib. 1, 255. ʿAini 4, 492. Ḫiz. 3, 122. Muf. 73,3 I. J. 581. Howell 1, 831.

136, 23 Dichter: Quṭāmī ed. Barth N⁰. 1, 39. Sib. 1, 254. ʿAini 4, 494. Ḫiz. 3, 122 f. Muf. 72, 21. I. J. 581. Howell 1, 830.

137, 3 Dichter: Zuhair oder sein Sohn Kaʿb. (Schon ʿAini fand ihn in keinem der beiden Diwane) Sib. 1, 254. ʿAini 4, 491. Muf. 73, 1. I. J. 581. Howell 1, 830.

137, 18 L.: ذهبتم ان.

137, 20 L.: في مواضع ليست على. Meine Lesung in E. und C. — Sonst stimmen die 3 Hss. in dem schwierigen Texte dieser Zeile überein. Die Worte اذا حذف الى عوض وبدل, die auch 174, 18 ff. wiederkehren, sind nicht restlos zu erklären. Ein ʿIwaḍ im üblichen Sinne kann و zu رب nicht sein; das wird Frage 55 ausdrücklich abgelehnt, und dann könnte es ja auch mit dem muʿawwad nicht zusammentreffen; ʿiwad scheint hier also wie häufig synonym mit badal gebraucht zu sein, es wird ja auch durch den erklärenden basrischen Zusatz: dālla ʿalaihā nur zu einem lautlichen Ersatz ohne Rektionskraft abgeschwächt. Die Worte sind also wohl zu übersetzen: „wenn sie ausgestossen (und übertragen) d. h. abgeworfen wird auf einen Ersatz und Stellvertreter".

فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ الهمم   حَاشَاىَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْذُورُ

يدل عليه...

127, 20 Dichter: al-Ǵumaiḥ. Mufaḍḍalijjāt (Kairo 1324) 2, 77 Suj. Muġ. 127 (Ḫiz. 2, 150) I. J. 269 Muf. 134, 8 I. J. 1105 f. Howell 3, 376.

127, 22 Verbessere: مع الحذف.

128, 4 L.: قال وحولق.

128, 8 Ḫafāǵī bei Grünert: Mischwörter im Arab. (8. Orient.-Congr. Sekt. 1 S. 168) Übersetze: „Auch wenn man zu dir sagt بأبي أنت oder جُعِلْتُ فداك".

128, 11 Sure 7, 153.

128, 12 Sure 96, 14.

128, 14 Sure 96, 1 und Sure 2, 191.

128, 15 Sure 23, 20.

128, 18 Ḫiz. 4, 159 Suj. Muġ. 114 Howell 3, 334.

128, 20 L.: قلن.

129, 2 Verbessere: ثم نقول.

129, 10 Sure 15, 2.

129, 12 Dichter: Abū Kabīr al-huḏalī. Ḫiz. 4, 165 Suj. Muġ. 81 I. J. 1093 Howell 1, 1189.

129, 14 Ḥamāsa 584.

129, 16 ist ein Hinweis auf die in Frage 92 begründete kufische Erklärung von سوف.

FRAGE 38

ist nur eine Verallgemeinerung der im Verse (130, 9) beobachteten Lizenz. Das Lisān (6, 344, 20) berichtet, dass Farrā die hier als kufisch bezeichnete Entscheidung nur als dialektische Eigentümlichkeit der Banū Asad überliefert habe. I. J. (402, 14 ff.) sagt daher nichts von einer Streitfrage. In der Ḫiz. (2, 46, 19) wird auf den Text des Anbari verwiesen.

130, 9 Dichter: Abū Qais b. Rifāʿa al-anṣārī. Sib. 1, 322

zu übersetzen ist: „Wenn es z. B. erlaubt wäre zu sagen جاءنى الا زيد auf Grund eines als ausgefallen anzunehmenden الا, so dass es also ebenso wäre, als ob man sagte جاءنى زيد und الا nur (ohne Zweck) hinzugefügt wäre, dann würde das im Koranvers zu einer Absurdität führen".

FRAGE 36

Anbaris Text wird Ḫiz. 2, 2, 6—11 auszugsweise zitiert.

125, 10 Vgl. die Nachweise zu 126, 10.

125, 12 Dichter: al-ʿAǵǵāǵ. Diwan ed. Ahlwardt S. 68 N⁰. 40, 65 (Krit. App. S. 47) Ḫiz. 2, 2 Howell 1, 305.

125, 18 Hāšīmijjāt ed. Horovitz S. 33 Kāmil 282, 12 Muf. 31, 13 I. J. 263 (Suj. Muġ. 12 Ḫiz. 2, 208. 4, 5).

125, 20 Dichter: Kaʿb b. Mālik al-anṣārī. Sib. 1, 324 Kāmil 282, 10 I. J. 263.

126, 10 Muḥibb ad-Dīn: Šawāhid al-Kaššāf (Cairo 1889) S. 71 (I. J. 1495).

126, 15 L.: اضمرة ولانها انسى. Geändert nach E. und Ḫiz.

FRAGE 37

ist nicht so sehr eine Controverse zwischen den Basrern und Kufern, als vielmehr zwischen Sibawaihi und Mubarrad, wie aus der Behandlung des Themas in den Asrār (83, 20—84, 24), bei I. J. (269, 2—19 und 1106, 13—1107, 19) und im Lisān (18, 198, 16 ff.) hervorgeht. Der Text dieser Frage wird Ḫiz. 2, 44, 22—45, 8 in extenso mitgeteilt.

127, 7 Ahlwardt: Six poets S. 7 N⁰. 5, 21 Muʿallaqāt ed. Lyall S. 155 Ḫiz. 2, 44 I. J. 269. 1106 Asrār 84, 4 Howell 3, 378.

127, 10 Sure 12, 31 und 51.

127, 19 Ḫiz. 2, 44, 2 v.u. hat einen ausführlicheren Text vor sich gehabt, der sich auch in C. und E. findet: يدل عليه انهم قالوا حاشاى من غير نون الوقية ولو دنت فعلا لوجب أن يقولوا حاشانى بنون الوقاية قل الشاعر (Uqaišir s. Lisān 18, 198)

FRAGE 35

ist in der präzisen Form, wie der einleitende Satz der Frage sie bietet, niemals diskutiert worden; es handelt sind vielmehr um die Interpretation der beiden S. 122, 20 und 123, 9 zitierten Koranverse. Unser Text wird Ḫiz. 2, 53, 21—27 und 54, 18—20 auszugsweise mitgeteilt.

122, 20 Sure 2, 145.

123, 1 Sure 5, 8 (L.: واغسلوا).

123, 2 Sure 3, 45. 61, 14.

123, 3 Sure 4, 2.

123, 4 Freytag: Proverbia 1, 498. Ǵauh. s. v. نون.

123, 6 Ǵauh. s. v. لم. Ibn Qutaiba: Adab al-kātib S. 543. Aṣmaᶜī: Kitāb al-ḫail, Zeile 334, wo Haffner mit Unrecht in اللمام verändert. Lisān 3, 506 gleichfalls unrichtig: اللمام; richtig Lisān 16, 25.

123, 8 Ǵauh. s. v. صعل. Vollständig: Lisān 13, 403. — Der zweite Halbvers lautet: صَعْلٍ وَرَقْصِ المُذْرِعَاتِ القَرَاهِبِ.

123, 9 Sure 4, 147.

123, 12 Dichter: ᶜAmr b. Maᶜdīkarib; die Angaben über den Dichter wechseln allerdings. Ḥamāsa des Buḥturī ed. Cheikho N⁰. 787 Sib. 1, 323 Kāmil 760, 7 Ḫiz. 2, 52 Suj. Muġ. 78 Muf. 32, 17 I. J. 274 Howell 1, 311.

123, 20 Sure 4, 156.

123, 21 Sure 92, 19 f.

123, 22 Sure 95, 5 f.

124, 1 Ahlwardt: Six poets S. 6, N⁰. 5, 2 Muᶜallaqāt ed. Lyall S. 152 Sib. 1, 319. Ḫiz. 2, 76. 125. Suj. Muġ. 27. I. J. 265. 1076, 8. 1182.

124, 4 Dichter: Ǵirān al-ᶜaud Sib. 1, 111, 319 ᶜAini 3, 107 (ᶜAini 2, 321 ein ähnlicher Vers des Ruʾba) Ḫiz. 2, 125. 4, 197 I. J. 265. 304, 4. 1111 Howell 1, 299, 4182.

124, 12 Sure 21, 22.

124, 19 f. Alle 3 Hss. bieten denselben Text, der wohl so

117, 14 Lies richtiger يُقْدِر und übersetze: „weil das Äusserste von dem, was den Nominativ hindern kann, die Wiederholung des Ẓarf ist" = „weil höchstens die Wiederholung ... hindern könnte". Die deutsche Redensart „das Allerletzte, was ich tun würde" entspricht dem arabischen قُصارَى. Das لأَنّ scheint später hinzugefügt zu sein; es fehlt in der zu vergleichenden Parallelstelle 271, 15 und in den sonst denselben Text bietenden Codd. C. und E.

117, 23 L.: على انه يجوز الرفع.

118, 11 Sure 11, 22. 12, 37. 41, 6.

118, 12 einschränkend: „zwar nur nach einer von den beiden Auffassungen, trotzdem aber ..."

118, 13 bedeutet: „Und wer die Sure 55 und 109 aufmerksam liest". Er meint die ewigen Wiederholungen desselben Verses 55, 12, 18, 21 u. s. w. und 109, 3, 5.

FRAGE 34

ist keine eigentliche Streitfrage der beiden Schulen. Dazu sind die Ansichten zu sehr und zu ungleich geteilt. Vgl. Asrār 81, 5—82, 21. I. J. 259, 11—260, 14 und Sirāfi (bei Jahn 2, 2 S. 45 § 189 Anm. 1). Der arabische Text dieser Frage ist in Girgas und Rosens Chrestomathie S. 450 abgedruckt.

118, 18 E. und C. beginnen die Frage mit den Worten: اختلف النحويون في العامل.

119, 20 L.: هاهنا الا ان لما ركبت C.: هاهنا الا انه لما ركبت E.: هاهنا الا لما ركبت.

119, 24 L.: متعدّية. Meine Änderung in E.

121, 3 Dieselbe Erzählung bei Sujūṭi: Buġjat S. 216 in der Vita des al-Fārisi. — ميدانيّ „rennplatzmässig" d. h. oberflächlich.

121, 18 wie Frage 24 ausführt.

121, 19 ff. Ist nicht richtig; لولا nimmt auch nach Anbari's Ansicht eine Sonderstellung ein. Er widerspricht hier seinem in Frage 10 (S. 39, 5 ff.) ausgeführten Standpunkt.

113, 23 Sure 4, 92 (L.: صدوركم).

114, 4 Lieder der Hudhailiten ed. Wellhausen S. 93, N°. 260, 8 ʿAini 3, 67, 278 Ḫiz. 1, 552 I. J. 247 (Suj. Muġ. 62) Howell 1, 236 (L.: قرة, darübergeschrieben نفضة wie E. und C. Zu den Lesarten vgl. Ḫiz.).

114, 11 Sure 5, 116 (ohne و auch 5, 109). Lies mit L. und E.: بن.

115, 11 Jāqūt 2, 556.

115, 14 ff. Diese Verse finden sich mit einigen Abweichungen im Dīwān Maǵnūn Lailā (Kairo 1294) S. 47 f.

115, 20 Ḥamāsa 69 Abū Zaid: Nawādir 53.

116, 1 L. nur: كالعصفور.

116, 11 L.: عن الاصل. C. und E.: على.

116, 14 und 16 verbessere: ضرورة أن. Übersetze: „Daraus dass das Perfekt statt des Futurs stehen darf, folgt nicht mit Notwendigkeit, dass es auch statt des Praesens steht". Vor den mit ينبغي und يجب beginnenden Subjektssätzen erwartet man أنْ, das aber in den Hss. fehlt. Zur Konstruktion vgl. S. 202, 5. Derselbe Gedanke wird von I. J. 247, 14 ff. einfacher ausgedrückt.

FRAGE 33

geht auf die verschiedene Interpretation der beiden S. 117, 1 ff. zitierten Koranverse zurück. Die gleiche Streitfrage behandelt Sirāfi (bei Jahn 1, 2 S. 281 § 131 Anm. 3 und Sib. Rand 1, 277).

116, 20 Die 3 Hss. lesen: في الدار زيد قائم, man muss den Satz doch aber hier kufisch auffassen.

116, 21 L.: الى النصب.

117, 1 Sure 11, 110.

117, 3 Sure 59, 17.

117, 6 L.: قائم. Vgl. zu 116, 20.

117, 9 L.: كقائم.

110, 9—20 und 929, 19—21. Träger der basrischen Meinung ist Sibawaihi (Asrār 32, 13 ff.), der der kufischen Farrā (Sujūṭi: Ašbāh 1, 265, 4 ff).

FRAGE 30

wird als strittig behandelt auch Asrār 74, 15—75, 15 und I. J. 222, 23—224, 5. Der Repräsentant der kufischen Ansicht ist Farrā (Sujūti: Ašbāh 1, 265, 4 ff.)

110, 17 in Frage 29.

111, 5 zu لمّا vgl. Muf. § 190 S. 62, 10 ff.

111, 15 f. Übersetze: „das heisst doch geradezu der Ursache das Gegenteil von dem zuschreiben, was sie soll".

112, 1 f. spielt auf die Controverse in Frage 68 an.

FRAGE 31

ist dadurch bemerkenswert, dass die Kufer in ihr verbieten und erschweren, während die Basrer erleichtern. Aus den Asrār 77, 19—78, 9, die dieselbe Controverse behandeln, erfahren wir, dass die kufische Meinung die des Farrā ist. I. J. dagegen (234, 15 ff.) überliefert diese Streitfrage nicht.

112, 19 L.: الثقل.

112, 20 Freytag: Proverbia 1, 653.

113, 5 Sure 20, 70.

113, 8 Vgl. die Anm. zu 36, 2.

113, 12 Freytag: Proverbia 2, 204.

113, 16 d. i. in Frage 9.

FRAGE 32

ist wohl aus der Interpretation des S. 113, 23 zitierten Koranverses entstanden. Dieselbe Controverse behandelt I. J. 246, 19—247, 18, bietet sogar noch einen kufischen Belegvers mehr. Ḥiz. 1, 552, 15—25 gibt unseren Text fast wörtlich wieder, nennt aber Anbari erst 553, 1.

102, 19 Die angeführten Beispiele sind nämlich nach basrischer Anschauung Verben. Vgl. Frage 14 u. 15.

105, 8 Vgl. die Anm. zu 4, 4.

106, 8 Man erwartet عن ان, aber alle 3 Hss. bieten denselben Text.

106, 9 Sure 105, 3.

106, 10 Lisān 13, 5, 14.

106, 14 L.: التى تستعمل.

106, 17 Aġānī 2, 92. Sib. 1, 131. Kāmil 381, 5.

106, 24 L.: ذلك فى الفعل فى زمان.

107, 1 Obwohl alle 3 Hss. denselben Text bieten, kann man sich nicht mit ihm begnügen, da er in der vorliegenden Form garnicht absurd ist. Entweder muss man also أُخبِرْكَ بما لا يُعْرَفُ lesen oder sogar den Konsonantentext in اخبرك بما لا أَعْرِفُ ändern.

107, 9 Sure 2, 23, 268. 3, 13, 130, 194, 197. 4, 17, 60, 121. 5, 15, 88, 119. 9, 73, 90. 13, 35. 14, 28. 16, 33. 20, 78. 22, 14, 23. 25, 11. 29, 58. 39, 21. 47, 13. 48, 5, 17. 57, 12. 58, 22. 61, 12. 64, 9. 65, 11. 66, 8. 85, 11. 98, 7.

107, 11 Sure 14, 38.

107, 12 Sure 29, 67.

107, 13 Sure 34, 32.

107, 16 Dichter: Ǵarīr. Diwan (Kairo 1313) 2, 128, 17. Sib. 1, 69. Kāmil 79, 6. 125, 16. 700, 6. Ḫiz. 1, 223.

107, 19 Dichter: al-Ḥārit̠ b. Waʿla al-ǵarmī. Mufaḍḍalijjāt (Kairo 1324) 1, 70.

107, 23 ist ein Hinweis auf ein von ihm verfasstes Werk. (Vgl. 186, 16) Aus dem in der Einl. S. 95 ff. aus Sujūṭi abgedruckten Verzeichnis seiner Bücher ist aber nicht ersichtlich, welches er hier meint.

FRAGE 29

wird auch von Sirāfi (bei Jahn 1, 2 S. 235 § 98 Anm. 34 und Sib. Rand 1, 201) als Controverse behandelt, ferner von I. J.

mentars (Ḫiz. 3, 15, 5 v. u.) überzeugen kann, und wie schon der Verfasser der Ḫiz. (3, 16, 16 f.) feststellen konnte, keineswegs Parteigänger der Basrer. Darnach scheinen vielmehr in dieser Controverse Kisāi und Zaǵǵāǵ die beiden Gegner gewesen zu sein.

99, 19 Sure 4, 28.

99, 22 Dichterin: ǵārija min banī Māzin. ᶜAini 4, 311. Ḫiz. 3, 15. I. J. 144. Asrār 68 Howell Intr. XXIV.

100, 17 Dichter: Abū Kabīr al-huḏalī. Ḥamāsa 39. Sib. 1, 150. ᶜAini 3, 54 (Ḫiz. 3, 467, 2) I. J. 1246, 24. Suj. Muǵ. 81. Howell 1, 42A.

100, 21 Sure 4, 27.

100, 24 Sure 27, 90.

101, 3 Sib. 1, 161. Kāmil 212, 16. Asrār 68.

101, 7 Diwan ed. Chalidi S. 99. ᶜAini 3, 512 f. Ḫiz. 1, 334. 3, 441. I. J. 191, 14. 220, 3. Muf. 99, 16. I. J. 822. Howell 1, 1592.

101, 10 Sure 2, 252. 22, 41 (gewöhnlich دَفْعُ الله; دفاع ist die Lesung des Nāfiᶜ.)

101, 11 Vgl. Muf. S. 14, 7 f.

101, 13 I. J. 821. Howell 1, 1590.

101, 15. (In L. fehlen die beiden letzten Worte des Verses). Dichter: al-Uqaišir al-asadī. Ibn Qutaiba: Liber poesis S. 354. ᶜAini 3, 508 (Ḫiz. 2, 282) Suj. Muǵ. 301. Howell 1, 1583.

101, 22 Verbessere mit Asrār 68, 16 und C. gegen L.: والثانى انا نسلم انه.

101, 23 L.: مفسرا.

102, 2 Besser: فيتصرّف عمله.

FRAGE 28

findet sich auch als Streitfrage Asrār 69, 22—71, 19. I. J. 135, 11—136, 13 und Sujūṭi: Ašbāh 1, 61 ff.

97, 21 L.: وحَى حرف من حرف من حروف.

98, 3 Ḫiz. 4, 369, wo die erste Vershälfte حتى يقول الراجز المتعلق lautet. Die 3 Hss. haben alle denselben Text.

98, 5 Dichter: Farazdaq. Diwan ed. Hell N⁰. 391. Ḫiz. 4, 39, 369.

98, 6 Ḫiz., die diese Frage 4, 369 abdruckt, muss einen etwas abweichenden Text gehabt haben, denn nachdem sich schon Z. 3 eine Differenz fand, folgt hier derselbe Text wie in C.:

ولعلّ وغلّ ولغا قال الشاعر

لَغَا ٱللَّهُ فَضَّلَهُ عَلَيْكُمْ بِشَيْءٍ إِنَّ أُمَّكُمْ شَرِيمُ

وقال الاخر

أَرَى شبه القفول وَلَسْتُ أَدْرِى لَغَا ٱللَّهُ يَجْعَلُهُ قفولا

Da diese Verse sich sonst nirgends finden und ... فلما كثرت auch schon dem Verf. der Ḫiz. (4, 368 ult.) verdächtig waren, sind Zweifel an der Ursprünglichkeit dieses in L. fehlenden Passus nicht unberechtigt.

99, 1 ist ein Hinweis auf die Ausführungen S. 82, 13 ff.

99, 7 Nöldeke: Gedichte des Urwa in: Abh. d. Gött. Ges. d. Wiss. Bd. 11. S. 244. Ḥamāsa 519.

99, 8 L.: وذلك قولهم ..... تحكموا بزيادة الالف والكاف. Meine Lesung in C. und E.

99, 12 Vgl. S. 93, 13 ff.

FRAGE 27

wird als Streitfrage Asrār 67, 19—68, 18 und I. J. 144, 9—145, 2 behandelt. Ḫiz. 3, 16, 9—15 enthält eine kurze Wiedergabe des Gedankenganges unseres Textes. Die auffällige und von vornherein unwahrscheinliche Notiz des Anbari, dass Farrā in dieser Frage die basrische Anschauung vertrete, erweist sich als falsch. Zwar ist der eigentliche Vertreter der Kufer dieses Mal Kisāi (I. J. 144, 15) und nicht wie sonst Farrā, trotzdem aber ist er, wie man sich aus den Worten seines Korankom-

qur'ān S. 230: مهيمنا عليه اى شاهدا ... وقيل قفانا يقال فلان قفان على فلان اذا كان يحفظ اموره (قبانا (Lisan 17, 327 ult. falsch:

94, 12 Lies: تدّعونه.

94, 13 Ist ein Hinweis auf Frage 40. — L.: قولهم ان انّ.

94, 18 L.: يتغير حكمها فعنى النفى E.: حكمها وما لن C.: حكمها واما ان.

94, 20 L.: قولهم انه لا يجوز.

95, 20 Sure 2, 249 u. s. w. (vgl. die Anm. zu S. 83, 8).

FRAGE 26

Träger der basrischen Meinung sind Abū'l-Ḥasan al-Aḫfaš und besonders Mubarrad (Muf. § 537), während Sibawaihi (vgl. Lisān 13, 501, 10) die kufische Ansicht vertritt. Aus dieser Tatsache erklärt sich auch die Stellungnahme Anbaris zu Gunsten der Kufer. Auch I. J., der 1142, 7—22 diese Controverse behandelt, entscheidet sich in gleichem Sinne. Ḫiz. 4, 368 ult.—369, 12 und 369, 22—370, 11 gibt unseren Text fast vollständig wieder.

96, 18 Ḥamāsa 517 I. J. 1142 Howell 3, 443.

96, 20 Ḥamāsa 707.

96, 22 Lies: يُدِلْننا. — Suj. Muġ. 155 Howell 3, 442 Lisān 13, 500. 16, 24.

96, 24 Dichter: al-Aḍbaṭ b. Quraiʿ. Ibn Qutaiba: Liber poesis S. 226 ʿAini 4, 334 Ḫiz. 4, 588 Kāmil 309, 10 Muf. 156, 4 I. J. 1242 Suj. Muġ. 155 Howell 3, 442.

97, 2 Dichter: Ruʾba. Diwan ed. Ahlwardt S. 181 N°. 75, 2 ʿAini 4, 252 Sib. 1, 340 Ḫiz. 2, 441 I. J. 175, 21 Muf. 55, 2 (I. J. 437) I. J. 1024 Suj. Muġ. 151 f. Howell 1, 555.

97, 4 Ḥamāsa 810 Ḫiz. 4, 432.

97, 8 f. Über die beiden als Belege angeführten Nomina s. I. J. 1339, 23. 1349, 18 und die Lexica.

97, 19 Die kufische Erklärung von لَكِنَّ s. S. 91, 21 ff.

in die Literatur eingeführt hat (Ḫiz. 4, 343, 4. v.u.), ist der Vertreter der Kufer; die kufischen Argumente sind eine wörtliche Wiedergabe seiner Ausführungen in seinem Korankommentar (Ḫiz. 3, 197, 15—22). Unser Text wird ziemlich ausführlich Ḫiz. 4, 344, 3—13 und nebenbei 4, 336, 16 zitiert.

91, 17 L. und E.: عمْرٌ القائم.

91, 20 ʿAini 2, 247. Ḫiz. 1, 8, 12. 4, 343. Muf. 136, 12 I. J. 1120. 1135. Suj. Muġ. 206.

91, 21 L.: لا والالف.

92, 1 Ḫiz. 4, 334, 336, 344.

92, 3 L.: هذا وهالك. Meine Änderung nach E. und Inṣāf 133, 21.

92, 4 Sure 19, 26.

92, 8 Ḫiz. 2, 538. 3, 197 I. J. 1287 Howell 1, 624.

92, 16 Lies: قالوا ولا يجوز.

92, 17. L.: اما زيد فلن.

93, 10 Ḫiz. 4, 344, 4 hat einen ausführlicheren Text des Anb. vor sich gehabt, wie ihn auch E. und C. noch bieten. Es steht dort hinter dem Vers 93, 9 noch folgendes: فهو محمول على أن التقدير ولكن اننى فحذفت الهمزة من ان تخفيفا فاجتمع اربع نونات متواليات فحذفوا النون من لكن استثقالا لاجتماع الامثال وكان حذفها اولى لاستقبالها ساكنا كما قال (vgl. 284, 16)

فلست بآتيه ولا استطيعه * ولاك اسقنى ان كان ماؤك ذا فضل

Die in L. fehlenden Worte ... ولو حمل على ما زعمتم فهو شاذ sind immerhin ein Zugeständnis an die Richtigkeit des Wortes, daher vielleicht nicht ursprünglich.

93, 11 L.: ان يكن فى.

93, 21 Sure 1, 4.

93, 23 Dichter: Mudarris b. Ribʿī. Ḥamāsa 512. I. J. 1384. Howell 1, 197.

93, 25 Lisān 20, 253, 323.

94, 1 Sure 5, 52.

94, 2 So z. B. Muḥammad b. ʿAzīz al-Siġistānī: Ġarīb al-

89, 17 Mu^callaqāt ed. Lyall S. 147. Sib. 1, 243, 391, 429. 2, 124. Muf. 138, 11. I. J. 1128. ʿAini 2, 287 f. Ḫiz. 2, 466. 3, 547. 4, 357. Howell 3, 421.

89, 19 ʿAini 4, 409. Ḫiz. 2, 133. 4, 225. Suj. Muġ. 41. Howell 3, 569.

89, 21 Ḥamāsa des Buḥturi ed. Cheikho N⁰. 48. Sib. 1, 390. I. J. 64.

89, 23 Die Angabe des Dichters wechselt. Vgl. ʿAini 2, 301. 4, 384. Sib. 1, 242, 429. Ḫiz. 4, 357, 359, 364. Kāmil 49. Muf. 139, 18. I. J. 1138. Suj. Muġ. 41. Howell 3, 434.

90, 1 Dichter: Muǵammiʿ b. Hilāl. Ḥamāsa 344. Ḫiz. 4, 360. Howell 3, 433.

90, 3 Die Angaben über den Dichter wechseln, meistens wird der Vers anonym zitiert. Ḫiz. 4, 363. Bānat Suʿād ed. Guidi S. 194 f. Lisān 16, 181 f. Nur der zweite Vers: Ibn Wallād in Brönnle: Contr. towards arab. phil. 49. Howell 3, 434. Lisān 15, 88. 20, 150.

90, 7 Sure 20, 91.

90, 9 Sure 73, 20.

90, 11 Lieder der Hudhailiten ed. Wellhausen S. 103 N⁰. 266, 35. Ḥamāsa 546. I. J. 1132.

90, 15 L.: فلهذا التعويض كان التعويض.

90, 19 ʿAini 2, 311. Ḫiz. 2, 465. Muf. 138, 4. I. J. 1128. Suj. Muġ. 39. Howell 3, 420.

90, 21 ff. Dichterin: Ǵanūb uḫt ʿAmr ḏī'l-Kalb. Poems of the Huzailis ed. Kosegarten S. 246. Diwan der Ḫansā (Beirut 1888) Anhang S. 142. ʿAini 2, 282 Suj. Muġ. 39. Ḫiz. 2, 466. 4, 352. Howell 1, 220. 3, 424. Letzter Vers: I. J. 1131. — Alle 3 Hss. haben den 1. und 3. Vers in derselben Textgestalt.

91, 5 Vgl. S. 82, 13 ff.

FRAGE 25

findet sich auch I. J. 1120, 5—1121, 15 und bei Ibn an-Naḥḥās (Ḫiz. 1, 8, 11—13) als Streitfrage. Farrā, der den strittigen Vers

87, 11 Dichter: al-Aḫwaṣ al-jarbūʿī (so 234, 2), nicht al-Aḥwaṣ ar-rijāḥī oder Farazdaq (so 172, 15). Sib. 1, 71, 129, 373. Kāmil 221, 7. Ḫiz. 2, 140. 3, 507, 613. Asrār 64. Suj. Muġ. 295. I. J. 227. 665. 961. 1126, 20. Howell 2,80.

87, 12 L.: وفد تول. Meine Lesung richtet sich nach E.: توهل („dies ist betrachtet worden mit dem, was", vielleicht = „dies ist angesehen worden als etwas, was"). Erst nachträglich erhielt ich die Lesung von C.: تووّل.

87, 16 f. L.: لان لا تعمل في الخبر.

FRAGE 24

scheint in dieser kurzen Form erst eine spätere Zusammenfassung zu sein. Auch Muf. § 525 und 532 und I. J. zur Stelle (S. 1128 ff. 1138) bieten sie nicht in dieser Gestalt. Die späteren Grammatiker, unter anderen Zamaḫšari, nehmen in dieser Controverse, in der umgekehrt wie sonst die Basrer erleichtern und die Kufer erschweren und verbieten, für die letzteren Partei, und Anbari erhält wegen seiner gegenteiligen Auffassung einen Tadel in der Ḫizāna (4, 359, 24—27). In diesem Sinne ist für den Ursprung der Streitfrage die Tatsache von Wichtigkeit, dass Sibawaihi ausdrücklich von der Partei der Basrer ausgenommen wird, während Farrā wie üblich Träger der kufischen Meinung ist (Lisān s. v. انّ 16, 171, 15 ff.).

88,11 Sure 11, 113 (gewöhnlich وانّ).

88, 12 Abū Bakr scheint Abū Bakr Šuʿba b. ʿAjjāš al-asadī, der persönliche Schüler ʿĀṣim's, gewesen zu sein (Nöldeke: Geschichte d. Qorans. 1860 S. 297).

88, 19 Sure 19, 94.

89, 4 Sib. 1, 242. ʿAini 2, 305. Ḫiz. 4, 358 Muf. 139, 17. (I. J. 1138) Howell 3, 432.

89, 7 L.: كان زيد الاسد.

89, 12 Dichter: Ru'ba. Diwan ed. Ahlwardt S. 169 N⁰. 4, 3. Sib. 1, 429. ʿAini 2, 299. Ḫiz. 4, 356. Muf. 139, 18 (I. J. 1138) Howell 3, 432.

84, 9 Sib. 1, 390 Ḫiz. 4, 380. Howell 3, 427.

84, 11 Dichter: Farazdaq. Sib. 1, 243 Ḫiz. 4, 359, 378 I. J. 1138 Suj. Muġ. 239.

84, 13 Dichter: ᶜAdī b. Zaid. Abū Zaid: Nawādir 25, 9 Ḫiz. 4, 381, 391. Suj. Muġ. 238 Howell 3, 438 Fārisi bei Girgas u. Rosen: Arab. Chrest. S. 396.

84, 15 Dichter: Jazīd b. al-Ḥakam aṯ-ṯaqafī. Ḫiz. 4, 390 (1, 496) Ḥamasa des Buḥturi ed. Cheikho N⁰. 767 Aġānī 11, 105, 5 Suj. Muġ. 237 Howell 3, 438 Fārisi bei Girgas und Rosen: Arab. Chrest. S. 400.

FRAGE 23

ist aus der verschiedenen Interpretation des S. 85, 9 zitierten Koranverses entstanden. Dieselbe Streitfrage wird Asrār 62, 24—64, 9 und I. J. 1126, 4—1127, 11 behandelt (Vgl. ausserdem I. J. 130, 10—131, 6). Ḫiz. 2, 349, 2 zitiert nur eine nebensächliche Stelle unseres Textes.

85, 9 Sure 5, 73.

85, 18 Vgl. die vorhergehende Frage 22.

85, 20 Lies: إِنْ لَوْ; alle 3 Hss. haben denselben Text, also wohl = „wenn". Vgl. Text 163, 8 f. und Einl. S. 112 Anm. 3.

86, 9 Dichter: Farazdaq. Diwan ed. Boucher S. 234. ᶜAini 2, 456 Kāmil 209, 11 I. J. 36. 1127.

86, 11 (L.: مساكنة) Dichter: Farazdaq. Diwan des Ǵarīr (Kairo 1313) 2, 4, 4. Naqāᵓid ed. Bevan S. 556 N⁰. 61, 33. Ḫiz. 1, 115. 2, 347. I. J. 36. 1440, 4. Howell 1, 302. 3, 456.

86, 19 (L.: في اشنغاف) Sib. 1, 250. Muf. 137, 16 (I. J. 1126) Asrār 63. ᶜAini 2, 271. Ḫiz. 4, 315, 324. Howell 3, 408.

87, 1 Er verweist auf Frage 66.

87, 6 Ahlwardt: Six poets S. 101 N⁰. 20, 7. Sib. 1, 71, 129, 250, 373, 382, 402. 2, 302. ᶜAini 2, 267. 3, 351. Ḫiz. 1, 58. 3, (588), 665. 4, 325. I. J. 227. Muf. 114, 8. 137, 13 (I. J. 960. 1126) Asrār 64. Suj. Muġ. 98. Howell 2, 80.

87, 8 f. Diesen Vers habe ich nirgends gefunden.

FRAGE 21

Es ist bezeichnend, dass in dieser Frage, in der die „Kufer" wieder den erschwerend-verbietenden Standpunkt vertreten, der Kufer Ṯaʿlab auf Seiten der erleichternden Basrer steht.

81, 4 Vgl. Nachtrag Frage 2. S. 351.

81, 8 ʿAini 2, 476 I. J. 689 Howell 1, 60.

81, 10 Dichter: Ǵarīr. Diwan (Kairo 1313) 2, 100, 10. ʿAini 2, 468 (Ḫiz. 3, 672) Muf. 82, 11 I. J. 689 Suj. Muġ. 108 Howell 1, 1116 Sirafi bei Jahn 1, 2 S. 55. Alle 3 Hss. lesen قمْع (= Trichter) statt باب.

FRAGE 22

wird als Streitfrage Muf. § 33 (I. J. 124 f.) und Asrār 61, 8—62, 21 behandelt. Ḫiz. 4, 390, 14 zitiert eine für die eigentliche Hauptfrage nebensächliche Stelle unserer Frage, und aus Ḫiz. 3, 575, 5 v.u. erfahren wir, dass auch hier Farrā der kufische Interpret des S. 82, 8 zitierten Verses ist.

82, 8 ʿAini 4, 383 Ḫiz. 3, 574 I. J. 926 Suj. Muġ. 26 Howell 3, 660.

82, 9 „wenn man ihm auch nur mit dem Geringsten dazwischenkommt" d. h. zwischen إنْ und sein ism einschiebt.

82, 10 صفة wird hier kufisch (al-Farrā) gleich ظرف gebraucht.

83, 8 Der erste Vers: Sure 73, 12 — der zweite: Sure 2, 249. 3, 43. 11, 105. 15, 77. 16, 11, 13, 67, 69, 71. 26, 7, 67, 103, 121, 139, 158, 174, 190. 27, 53. 29, 43. 34, 9.

83, 15 Eine Anspielung auf die in Frage 5 behandelte Controverse.

83, 19 L.: انها تدخل. E. und C. انه. Vgl. 82, 7.

84, 1 L.: انى ان اذهب.

84, 5 Sib. 1, 390 Ḫiz. 4, 381.

84, 7 Sib. 1, 390 Ḫiz. 2, 463 I. J. 435 Suj. Muġ. 312 Howell Intr. XXIII.

zu, weil das Prinzip der Verbalität bei ihm vorhanden ist, sprechen ihm aber die besondere Qualifikation der Rektion ab, weil die Qualifikation der Verbalität, nämlich das taṣarruf, fehlt. So rechnen wir Prinzip gegen Prinzip und Qualifikation gegen Qualifikation".

75, 23. In Frage 14 und 15 wurde der basrische Madhab, dass نعم u. s. w. Verben sind, ausführlich behandelt.

FRAGE 19.

Als Streitfrage behandelt Asrār 59, 9—60, 15 und I. J. 132, 20—133, 20 (Vgl. auch I. J. 301, 23 ff.).

77, 15 Lies: لا ينصرف.

77, 20 Sure 12, 31.

77, 21 Sure 58, 2 — L.: قوله ان.

77, 25 Lies: بانَ لخفيفة.

78, 17 Dichter: ʿAbdallah al-ḥawālī al-azdī. Ḥamāsa 717.

78, 19 (lies: غاديا) Sib. 2, 335 ʿAini 3, 665 ʿAsrār 59 Kāmil 366, 9 I. J. 301, 11. 1047, 19. 1086, 20. 1148. 1190, 5. Suj. Muġ. 112 Howell 2, 239.

78, 21 Dichter: Raǵul min banī Asad. Ḥamāsa 145.

78, 23 Ḥamāsa 646.

78, 25 Dichter: Ašʿar ar-Raqabān al-asadī. Abū Zaid: Nawādir 73 Ǵāḥiẓ: Ḥajawān 1, 177 I. J. 301, 1086. 1190.

79, 2 Vgl. die Anm. zu 124, 1.

79, 4 Dichter: Imru 'l-Qais. Ahlwardt: Six poets S. 130 N⁰. 20, 37 Ḥiz. 4, 161 Muf. 132, 15 (I. J. 1086) Howell 3, 332.

FRAGE 20.

79, 14 Alle 3 Hss. lesen طعامك, obschon man nach dem Sinne als Antwort hier طعامي erwartet. Diese Vernachlässigung des Sinnes und Zusammenhanges zu Gunsten des grammatischen Schulbeispiels fällt also schon dem Ibn Anb. zur Last. — Besser wäre auch Z. 13: فتترك.

diese Controverse der beiden Schulen erwähnt wird. Die Frage in der vorliegenden Formulierung ist eine Verallgemeinerung der verschiedenen Interpretation des Verses 71, 20.

71, 3 L.: نفى المفارقة. — Übersetze: „Es ist lediglich eine Negation für das Aufgeben (d. h. Aufhörenlassen vgl. Lisān 13, 337, 4 المزايلة المفارقة) der Handlung und ein Ausdruck dafür, dass das Verweilen des Tuenden bei der Tat sich noch hinzieht".

71, 7 Lies besser: مُوجَبًا.

71, 20 Dichter: Ḏū'r-Rumma. Sib. 1, 380 Muf. 120, 18 I. J. 1010 Ḫiz. 4, 49 Asrār 59 Suj. Muġ. 79. Howell 2, 188.

71, 24 Dichter: al-Ǵaʿdī. Gauh. s. v. اول. Ibn aš-Šaǵari in Anbari: Nuzhat 486, 11 ff.

72, 2 Es steht nicht im Acc. als خبر, sondern als حال.

FRAGE 18

wird als Streitfrage Asrār 58, 6—19 behandelt. Der arabische Text ist abgedruckt bei Girgas und Rosen S. 445, ein Teil des Textes (74, 13—25) mit dänischer Übersetzung bei Buhl S. 15 f. Es ist bezeichnend, dass in dieser Frage, in der die Kufer gegen ihre Gewohnheit erschweren, Anbari ihre Partei nimmt. Im übrigen ist nach Sujūṭis Iqtirāḥ 42, 4 ff. Mubarrad der eigentliche Vertreter der hier als kufisch bezeichneten Anschauung und die Kufer selbst in garkeinem Gegensatz zur basrischen Meinung.

73, 16 Vgl. I. J. 1416, 22.

73, 18 Vgl. Muf. S. 53, 9 (L.: ليسى).

74, 7 Sure 11, 11.

74, 20 Lies richtiger mit den Hss: فنقصت عن.

74, 23 Freytag: Proverb. 2, 94.

75, 8 Sure 5, 119 (gewöhnlich يومُ).

75, 17 übersetze ich: „Wir verfahren in Gemässheit der beiden Argumente und sprechen ليس das Prinzip der Rektion

FRAGE 16

findet sich als Streitfrage auch I. J. 1046, 7—14. Eine kurze Erwähnung unseres Textes Ḫiz. 3, 481 ult. ff.

68, 14 Dichter: Ṭarafa. Diwan ed. Seligsohn S. 150 N°. 7, 2 (Krit. App. S. 156) Ḫiz. 3, 481. 484. I. J. 847.

68, 17 Dichter: Ru'ba. Diwan ed. Ahlwardt S. 176 N°. 50, 2. Ḫiz. 3, 481 I. J. 847. 1046. Howell 1, 1700 (der zweite Vers in L.: وتعطع الحديث بالاناس).

69, 17 Dichter: Ḏū'l-Ḫirak aṭ-ṭuhawī. Abū Zaid: Nawādir 67, 1, 4. Ḫiz. 1, 14. 2, 488 I. J. 28. 460 Suj. Muġ. 59. Howell 1, 596. Sirafi bei Jahn 1, 2 S. 49.

69, 21 f. Ist ein Hinweis auf die in Frage 109 behandelte Controverse.

70, 1 L.: مونّثه فعلى.

70, 8 Ḫiz. 3, 485. Howell 1, 1701.

70, 11 Dichter: al-Aḥdab. Aġānī ed. Brünnow 21, 77. Ḥamāsa des Buḥturi ed. Cheikho N°. 207 Der zweite Halbvers: Ḥamāsa 231 I. J. 1046 Ḫiz. 2, 335.

70, 15 L.: الزم وذلّلم.

70, 17 L.: لم يجز ما كان E.: لم.

FRAGE 17.

Die allzulogischen und zu wenig unmittelbaren Argumente der kufischen Beweisführung und der Name des Ibn Kaisān als Vertreter dieser Anschauung lassen mich hier wie in Frage 4 die Originalität und das Alter der Streitfrage bezweifeln. Bestärkt wird diese Vermutung dadurch, dass Farrā, sonst immer der Vertreter der kufischen Meinung, hier als Parteigänger der Basrer genannt wird. Dazu kommt, dass weder in den Asrār, die unser Thema 57, 22—58, 6, 19 ff. behandeln, noch im Muf. und I. J., noch in der Ḫiz., welche drei nebensächliche Zitate unseres Textes bietet (4, 50, 15—17; 51, 11 und 4 v. u.),

205 ʿAini 1, 357 Ḫiz. 2, 449. Suj. Muġ. 166. I. J. 318. 442. 1042. Howell 1, 561.

59, 25 Mufaḍḍalijjāt (Kairo 1324) 2, 53, 9. Sib. 1, 84. I. J. 843. ʿAini 3, 609. Howell 1, 284.

60, 5 Dichter: an-Nābiġa. Ahlwardt: Six poets S. 30 N⁰. 28, 4 (Krit. App. S. 17). Sib. 1, 82. Ḫiz. 4, 95 ff. ʿAini 3, 579. 4, 434. I. J. 840. Asrār 80,22 Howell 2, 76.

60, 7 gefunden nur: Asrār 80.

60, 11 Sib. 1, 84, 1 f. (Derenbourg liest irrtümlich الشعرى).

62, 6 L.: الكلمة.

62,25 Die Auffassung des Deminutivs als تعظيم soll angeblich von den Kufern stammen. Vgl. I. J. 709, 20—710, 4.

63, 2 Dichter: Labīd. Diwan ed. Huber S. 28 N⁰. 41, 10. Ḫiz. 1, 45. 2, 561. I. J. 709 Suj. Muġ. 55. Howell 1, 359.

63, 4 Ǵauh. s. v. حلك. Lisān ibid. 12, 295, 6. Lane ibid. S. 615 col. 2.

63, 11 Sure 3, 175.

63,15 Ḫiz. 2, 229, 383. Glosse zu Aʿšā in: Morgenl. Forschungen (Lpz. 1875) S. 249.

63, 19 Sure 5, 119.

64, 11 Lane s. v. خنفس.

64, 13 Lies: فأشبه.

65, 10 f. wie in Frage 14 ausgeführt ist.

66, 11 Lies: لا تنصرف.

66, 16 Sure 58, 20 und 4, 140.

66, 17 Sure 10,25 (gewöhnlich: وازّيّنت).

66,20 Dichter: al-Marrār al-faqʿasī oder ʿUmar b. abi-Rabīʿa. Diwan ed. Schwarz S. 245 N⁰. 430. Sib. 1, 9, 408. Ḫiz. 4, 287. I. J. 509. 1020. 1184. 1417. Suj. Muġ. 244. Sirafi bei Jahn 1, 2 S. 53.

66, 22 L.: الى لا.

68, 5 Sure 19, 76.

56, 25 f. Der dritte Vers bei Sib. 2, 278. Gauh. s. v. عصر. Die ersten beiden Verse habe ich nirgends gefunden.

57, 3 Habe ich nirgends gefunden.

57, 5 Dichter: Quṭāmī. ed. Barth. N⁰. 29, 39. Ǵauh. s. v. نفج.

57, 7 (Verbessere: زيد) — Sure 1, 1. 6, 1. 7, 41. 10, 11. 14, 41. 16, 77. 17, 111. 18, 1. 23, 29. 27, 15, 60, 95. 29, 63. 31, 24. 34, 1. 35, 1, 31. 39, 30, 74, 75. 40, 67 (statt: الحمدُ لله) — L. ورويت habe ich geändert nach I. J. 1029 ult. — E. und C. lesen: والحسن البصرى وابى نهيك ومعاذ القادرى وروّبة.

FRAGE 15

wird gleichfalls als strittig behandelt Asrār 47, 19—50, 19 und I. J. 1042, 10—1043, 12. Ausführliche Zitate daraus fand ich Ḫiz. 1, 45, 18—46, 9 und Sujūṭi: Ašbāh 4, 64, 17—66, 1.

58, 3 Dichter: ʿAbdallah b. ʿUmar al-ʿarǵī; allerdings werden auch andere Angaben überliefert (Ḫiz. 1, 47. 4, 95). — ʿAini 1, 416. 3, 643 f. Ḫiz. 1, 45. I. J. 73. 450. 734. 1042. Asrār 48 Howell 1, 564. (Maʿāhid 2, 53 liest من هولاء بيْن; ungleichmässig Lisān 3, 440. 17, 101, 2. 20, 320). Vgl. Fleischer: Beiträge 4, 242.

58, 16 L.: شىء عظم.

58, 17 Dichter: Ḥunduǵ b. Ḥunduǵ al-murrī. ʿAini 1, 238. Ḥamāsa 795.

58, 24 Dichter: Abū Muḥallim as-saʿdī. Kāmil 205, 11, 16. Ḫiz. 2, 185 I. J. 1042, 20.

59, 1 Verbessere: لتَعْىَ آخَرَهُ „damit es bewahre". Vgl. Asrār 48, 7.

59, 8 Ǵauh. s. v. مطا Kāmil 282, 19 ʿAini 1, 361 I. J. 318.

59, 11 Lies: فَذْلِكَ.

59, 15 Dichter: Ḥumaid b. Mālik al-arqaṭ [nach I. J.: Abū Bahdala] Sib. 1, 339 Kāmil 83, 18. 623, 4 Abū Zaid: Nawādir

28, 4. ʿAini 4, 61. Ḫiz. 1, 275 f. 2, 482 3, 203. Kāmil 518, 18 I. J. 373 Suj. Muġ. 214. Howell 1, 414.

54, 14 Ǵauh. s. v. قعس. Ibn Duraid: Ištiqāq 225.

55, 2 Sib. 1, 278. Kāmil 601, 17 ʿAini 4, 261. Ḫiz. 4, 479. I. J. 190 (Muf. § 59) 212. 1173. Suj. Muġ 269. Howell 1, 195.

55, 4 Dichter: Ibn Dāra. Lisān 15, 67 (s. v. خزم). Bekri s. v. الرقم, wo der Schluss des Verses (والخَضِم) zu verbessern ist.

55, 6 Abū Zaid: Nawādir 147. Muf. 175, 12 (I. J. 1380).

55, 8. Dichter: al-Qattāl al-kilābi. Lisān 7, 128 s. v. هنبر 20,384. Aġānī 20, 162. Damīrī: Ḥajāt al-ḥajawān (1278) 2, 532 s. v. هنبر. — Zu verbessern: Lisān 4, 179. 20, 266, 384.

55, 13 L.: الاجماع (besser C.: بالاجماع) — Lies mit beiden وكذلك.

55, 18 Sure 43,68.

55, 19 Sure 19, 46.

55, 20 Sure 12, 4. — Sure 12, 101.

55, 21 Sure 10, 24.

55, 22 Sure 35, 16.

55, 23 Sure 66, 1.

55, 24 Sure 61, 2. — L. nur: ما أحلّ لك.

55, 25 Sure 19, 43.

56, 1 Sure 40, 44.

56, 5 L.: الغلام امس.

56, 9 Verbessere: يتفرّد.

56, 12 Vgl. die Anm. zu 10, 20.

56, 17 Sure 2, 273 (gewöhnlich فَنِعِمَّا.)

56, 18 Ahlwardt: Six poets S. 63 N⁰. 5, 69 (Krit. App. S. 33). Sib. 2, 457 Muf. 123, 6 (I. J. 1028) Ḫiz. 4, 101 Howell 2, 220.

56, 20 Sure 13, 24 (gewöhnlich: فَنِعْمَ).

56, 21 Ǵauh. s. v. ضجر. I. J. 1030, 1052. Howell 2, 245.

56, 23 (L.: له الاظعار ترك الهدار). Dichter: Quṭāmī. Diwan ed. Barth N⁰. 29, 57.

wādir 55 Ḫiz. 4,104,479 ʿAini 3,330 I. J. 1093 Howell 3,393.

50, 10 Dichter: ʿAbda b. aṭ-Ṭabīb. Ibn Qutaiba: Liber poesis S. 457. Mufaḍḍalijjāt (Kairo 1324) S. 58 ed. Thorbecke N°. 25, 51 Kāmil 315, 13.

51, 3 ein Wort „für sich, selbständig".

51, 12 Ḫiz. 2, 147.

51, 14 Ḫiz. 2, 144, 151 ʿAini 2, 156 Suj. Muġ. 219 I. J. 1233 Howell 1, 339.

51, 16 Dichter: Ibn Aḥmar. Ḫiz. 2, 147, 149. Lisān 16, 187, 291 (C.: بينى statt نابى. L. undeutlich).

51, 17 L.: للرجل.

51, 19 Das medinische Koranexemplar, das als Original betrachtet wird und nach einigen sogar von ʿUṯmān selbst geschrieben sein soll, heisst الامام. Vgl. Nöldeke: Geschichte des Qorans (1860) S. 235. (C.: بقال انه. L. undeutlich).

51, 20 Die ungewöhnlichen Worte, die in allen drei Hss. übereinstimmen, können wohl nur bedeuten: „in der Redeweise der einen Hälfte der Araber".

52, 1 Sure 95, 4.

52, 12 Vgl. Nachtrag Frage 2. S. 351.

52, 25 Kāmil 217, 17 Ḫiz. 4, 106 I. J. 383 Asrār 43, 3 Howell 1, 454.

53, 10 Sure 34, 10.

53, 11 Sure 98, 4.

53, 15 Sure 39, 4.

53, 16 Sure 40, 7.

53, 18 Sure 13, 23, 24.

53, 20 Sure 2, 121.

53, 21 Sure 3, 102.

53, 22 Sure 56, 65, 66.

54, 2 f. Ḫiz. 2, 312. ʿAini 66. Suj. Muġ 157 I. J. 383 Howell 1, 454.

54, 9 Dichter: al-ʿAǵǵāǵ. Diwan ed. Ahlwardt S. 81. N°.

FRAGE 14

findet sich als Streitfrage auch Asrār 41, 23—44, 19 und I.J. 1028, 17—1030, 5. In der Ḫiz. finden sich nur zwei kurze Erwähnungen unserer Frage (4, 101, 19 f. 4, 106, 25). Farrā ist nach dem Text der Frage selbst Repräsentant der kufischen Meinung.

47, 19 Diwan (Tunis 1281) S. 86, 10. Ed. Hirschfeld N⁰. 4, 17 Ḫiz. 4, 106 I. J. 1029 Asrār 42.

47, 21 Gemeint ist Salama b. ʿĀṣim Abū Muḥammad (Vgl. Flügel: Gramm. Schulen S. 136 und Sujūṭi: Buġjat S. 260) — (Verbessere ثعلب).

48, 8 Verbessere: جعفر.

48, 10 Sure 27, 25 (gewöhnlich: أَلَّا تَسْجُدُوا).

48, 11 Diwan ed. Salhani (1891) S. 128. I. J. 191.

48, 13 Aġānī 16, 128 Kāmil 84, 12. ʿAini 2, 6. Suj. Muġ. 210 Howell 1, 194.

48, 15 Ibn Qutaiba: Liber poesis S. 106 Mufaḍḍalijjāt (Kairo 1324) S. 22.

48, 17 Dichter: al-Aswad b. Jaʿfur. Abū Zaid: Nawādir 24, 11.

48, 19 (L.: أو عن). Der Druck der Aġānī 15, 129 hat einen stark veränderten und verstümmelten Text, dagegen hat die aus dem Nachlass von Prof. Ahlwardt (II, 8 S. 372*bb*) in den Besitz der Kgl. Bibliothek zu Berlin gelangte Kopie der Aġānī-Handschrift den Vers auch in der vorliegenden Gestalt.

48, 21 Diwan ed. Ahlwardt S. 58 N⁰. 35, 1. Derselbe Vers: Ruba ed. Ahlwardt S. 183 N⁰. 85, 1 Ǵauh. s. v. سحم.

48, 23 Dichter: Abū Nuḫaila. Aġānī 18, 138, 140 (L.: أملسم).

49, 2 Dichter: an-Namir b. Taulab. Abū Zaid: Nawādir 22. Howell 1, 195.

49, 10 Sure 22, 72.

49, 20 L.: وليسا في.

50, 7 Sure 38, 2.

50, 8 Dichter: Ḍamra b. Ḍamra an-nahšalī. Abū Zaid: Na-

44, 5 (L.: بينهم). Diesen Vers habe ich nirgends gefunden.

44, 17 Sure 18, 95.

44, 18 Sure 69, 19.

44, 20 بَدًا fehlt in C. u. E.

44, 21 Sib. 1, 29 I. J. 94.

44, 24 Ed. Krenkow, J.R.A.S. 1907, S. 841. Sib. 1, 30 ᶜAini 3, 24. I. J. 94.

45, 2 Sib. 1, 30.

45, 4 Dichter: Kuṯajjir b. ᶜAbd-ar-Raḥmān. Ibn Qutaiba: Liber poesis 324. Aġānī 8, 37 f. I. J. 8. ᶜAini 3, 3 ff. Howell 1, 64. Fārisi bei Girgas und Rosen: Arab. Chrest. S. 394.

45, 12 d. h. in Frage 8.

46, 3 Vgl. die Nachweise zu S. 43, 21.

46, 10 fasse ich auf: „diesem wird widersprochen, dies wird aufgewogen durch ihm gleichwertige Beweisstellen". Vgl. 106, 14.

46, 15 Sure 33, 35.

46, 18 Sure 9, 3.

46, 21 (L.: طلالا) Asmaijjāt ed. Ahlwardt S. 16. Ibn Qutaiba: Liber poesis S. 204. Sib. 1, 29 Kāmil 181, 10 Abū Zaid: Nawādir 20. I. J. 113. 1126. Ḫiz. 4, 323. ᶜAini 2, 318 Suj. Muġ. 293 Howell 3, 413.

46, 22 L.: درهم بن زيد — Die Angaben über den Dichter schwanken; es werden ausserdem auch Qais b. al-Ḫaṭīm und ᶜAmr b. Imri 'l-Qais al-ḫazraġī genannt (Vgl. Ḫiz. 2, 190 und 193, 9 ff.).

46, 23 Sib. 1, 29 ᶜAini 1, 557 Ḫiz. 2, 190, 4. 4, 316, 391. Howell 1, 117.

47, 2 Naqāᵓid ed. Bevan N⁰. 96, 9. S. 910. Sib. 1, 29.

47, 5 Sure 38, 31.

47, 6 Sure 55, 26.

47, 8 Dichter: Ṭarafa. Muᶜallaqāt ed. Lyall 39. Ahlwardt: Six poets S. 56 N⁰. 4, 39.

s. v. لم. Suj. Muġ. 213. Howell 3, 527. Ḫiz. 2, 76. 3, 229.
39, 13 Dichter: Šihāb b. al-ʿAjjif al-ʿabdī. Ḫiz. 4, 228 ff. I. J. 134. 1163, 14. Howell 3, 522.

FRAGE 11

findet sich gleichfalls als Controverse Asrār 37, 13—20.
40, 4 L. und C.: زيدا قائما انك تنصب.
40, 12 L.: ان الفعل (Meine Verbesserung in C.)
41, 3 Sure 50, 23.
41, 5 L.: لا الافعال فدلّ.
41, 7 ein Hinweis auf Frage 5.
41, 22 Vgl. Text S. 23, 9 ff.
41, 25 Sure 2, 249. 3, 43. 11, 105. 15, 77. 16, 11, 13, 67, 69, 71. 26, 7, 67, 103, 121, 139, 158, 174, 190. 27, 53. 29, 43. 34, 9.
42, 1 Sure 73, 12.
42, 12 L.: معنى المفعوليّة. Meine Lesung in C.

FRAGE 12

findet sich als Streitfrage auch I. J. 199, 6—19.
43, 8 Sure 7, 73.
43, 11 Sure 43, 32.

FRAGE 13

gleichfalls als Controverse behandelt Muf. § 22 S. 11, 14 ff., dazu I. J., besonders 93, 3 ff. 95, 6 ff. Ferner Sirāfi bei Jahn 1, 2 S. 88 § 23 Anm. 3. Aus diesen Parallelstellen folgt, dass auch hier Sibawaihi und Farrā die Vertreter der beiden Schulmeinungen sind.
43, 21 Ahlwardt: Six poets S. 154 N⁰. 52, 57. Sib. 1, 30 I. J. 95 f. Ḫiz. 1, 158 ʿAini 3, 35. Fārisi bei Girgas u. Rosen: Arab. Chrest. S. 394.
44, 1 f. Dichter: al-Marrār al-asadī. Sib. 1, 30 (L.: يفتدنا).

nebenbei angeführten Streitfrage über إمّا vgl. Muf. § 98. I. J. 285, 2—13 und Sirāfi (Sib. Rand) 1, 148.

37, 6 Dichter: al-ʿAbbās b. Mirdās. Ibn Qutaiba: Liber poesis 196. Sib. 1, 123. Ḫiz. 2, 80. 4, 421. ʿAini 2, 55. Muf. § 98. I. J. 285. 1184. Suj. Muġ. 43. Howell 1, 322. Vgl. Aug. Fischer in Z. D. M. G. 63, 597 ff.

37, 10 L.: وان جعلنا.

37, 12 Lane 94*b*. Lisān 20, 357.

37, 22 (L.: مرفقك) Dichter: al-Aḥwaṣ al-anṣārī. ʿAini 4, 435 (Ḫiz. 1, 295. ʿAini 1, 109) Howell 2, 67.

37, 25 Sib. 1, 94, 12.

38, 12 f. Dichter: al-Ǵamūḥ. Lieder der Hudhailiten ed. Wellhausen S. 61 N°. 232, 1 f. I. J. 116. Ḫiz. 1, 221. 4, 499 f. Ibn Wallād bei Brönnle: Contr. towards arab. phil. 1, 86.

38, 17 f. L.: بلولا statt: بولا.

38, 18 Sure 35, 20, 21.

38, 20 L. u. C.: وما حي. Nur der erste Halbvers bei I. J. 174, 22.

38, 23 (verbessere: برخاء). Dieser Vers, den ich nirgends gefunden habe, bietet in seiner zweiten Hälfte Schwierigkeiten. Der Text der drei Hss. weicht voneinander ab (L.: احد لا لا E.: اجل لا لا C.: اجل الا oder: اجل لا). Indem ich mich für die nur durch die Wiederholung des لا auffällige Lesung des Escor. entscheide, übersetze ich den Vers: „Nicht lässt die Welt Trauer währen, wahrlich, nein, nein!, aber auch nicht Wohlsein". اجل لا am Anfang des 2. Hemistichs fand Dr. Weiss auch Baihaqi 328 ult. und ʿAskari: K. as-ṣināʿatain 121, 12.

39, 1 L.: حرف مختص.

39, 8 Sure 90, 11.

39, 9 Sure 75, 31.

39, 10 L.: ولم نصلى.

39, 11 Dichter: Umajja b. abī 'ṣ-Ṣalt, nicht: Abū Ḫirāš al-huḏalī (vgl. Ḫiz. 1, 358 zu ʿAini 4, 216). Aġānī 3, 190 Ǵauh.

FRAGE 9

wird als Controverse behandelt Asrār 31, 1—12 und I. J. 112, 10—113, 4. — Der arabische Text der Frage ist in Girgas und Rosens Chrestomathie S. 442 abgedruckt. Ḫiz. 1, 213, 24—28 erwähnt sie, ohne näher auf sie einzugehen. Diese Streitfrage ist dadurch auffällig, dass die Kufer in ihr den erschwerenden und die Basrer (d. h. Sibawaihi) den erleichternden Standpunkt vertreten.

34, 19 Freytag: Proverbia 2, 204.

34, 23 I. J. 121. Ḫiz. 1, 213. Suj. Muġ. 287. Howell 1, 111.

35, 2 Dichter: Mālik b. Ḫālid al-hudalī. Poems of the Huzailis ed. Kosegarten S. 158. Lisān 3, 401.

35, 4 Diwan (Kairo 1327) S. 90. Bekri s. v. طرالة. Fārisi bei Girgas und Rosen: Arab. Chrest. S. 393.

35, 25 Sure 20, 70.

36, 2 Ahlwardt: Six poets S. 85 N⁰. 9, 28. (Krit. App. S. 40) Kāmil 113, 15.

36, 4 Die Lesung von L.: ذا حذر ist schon wegen des durch die Variante ذا نرن feststehenden Reimbuchstaben ن unmöglich. Meine Lesung scheint mir die einzig mögliche, obwohl der handschriftliche Diwan des al-Aᶜšā (Cod. Escor. fol. 13a) nach einer Mitteilung von Prof. Geyer auch eine andere Lesung zu haben scheint.

36, 14 Sure 2, 118.

FRAGE 10

die gleichfalls als Streitfrage I. J. 116, 11—117, 8 behandelt wird, gehört eigentlich mit Frage 97 zusammen. — Ḫiz. gibt 1, 222, 1—6 den Gedankengang der Frage kurz wieder und erwähnt sie 4, 499, 4 nochmals. Sujūṭi: Ašbāh 1, 267 ult. ff. zitiert Anbaris Entscheidung zu Gunsten der Kufer; von ihm hören wir auch, dass Farrā und Ibn Kaisān Träger der kufischen Anschauung sind, nach I. J. 437, 21 auch Kisāi. — Zu der

27, 18 Sure 14, 11.
27, 19 Sure 41, 39.
28, 6 Sure 73, 12.
28, 14 L.: وليس.
29, 1 L.: الى الاسم ان لا.
29, 4 Besser C. u. E.: فكلٌّ واحد منهما.
29, 10 L. und E.: ولان. C.: لا ان.
29, 19 Er verweist auf Frage 29 (S. 108).
29, 25 Lies: حرف النفى.

FRAGE 7

findet sich auch als Streitfrage Asrār 31, 23—32, 7 und I. J. 106, 19—107, 3.

FRAGE 8

Ḫiz. 2, 411, 2, 4—13 gibt Anbaris Anschauung namentlich, aber ungenau wieder, nachdem schon 1, 551, 4 v. u. auf die Frage hingewiesen ist.

32, 3 f. Dichter: al-Aʿšā. Ḫiz. 1, 551. 2, 410 Lisān 11, 335.

32, 6 (lies: ترى) Ḫiz. 2, 411.

32, 22 C.: زيدا اخوه ضاربه. — E.: زيد اخوك ضاربه.

32, 24 L.: nur يلتبس.

32, 25: ولان به. Diese Wendung ist I. Anb. eigen (vgl. Einl. S. 112 Anm. 3), daher meine Änderung (auch in C. u. E.) nicht nötig.

33, 12 Sure 12, 82.

33, 13 Sure 2, 87.

33, 15 Dichter: al-Ḫuṭaiʾa (nicht im Diwan) Sib. 1, 89.

33, 17 Dichter: an-Nābiġa al-Ǵaʿdī. Sib. 1, 90 Abū Zaid: Nawādir 189.

33, 19 Sib. 1, 53 Ḫiz. 1, 196.

33, 21 Dichter: an-Nābiġa al-Ǵaʿdī. Sib. 1, 89.

33, 23 Dichter: ʿUrwa b. al-Ward. Ǵāḥiẓ: K. al-buḫalā ed. Vloten S. 199.

22, 10 Sure 2, 109.

22, 11 Besser mit C.: لانا نقول ان.

22, 14 L. u. E. nur: الى ما غاية. Meine Lesung in C.

22, 16 Der Text von L.: فالادوات ترفع الاسماء ist beizubehalten und das لا, das ich zugefügt habe und das sich auch in C. findet, wieder zu tilgen, denn dieser Satz als letztes Glied des Trilemma will nur die absurde Folge der Annahme (على هذا الحد) aufzeigen.

23, 11 L.: ان يكون هما.

24, 3 Sure 33, 6.

25, 3 Lies (mit C.): عبارة عن التعرّى عن العوامل اللفظية.

25, 9 ff. Die folgende Disputation findet sich fast wörtlich auch in Ibn al-Anbaris Nuzhat al-alibbā S. 201 (mein Exemplar falsch paginiert: 209).

25, 14 L.: خبرنى.

25, 20 L.: الفراء نرفعه. — Statt des von mir eingefügten لا lies mit Nuzhat und C. besser: لم.

25, 24 آيـة = Wunder an Scharfsinn. — شـيـطـان = schlau (Dozy: adroit, astucieux).

26, 23 L.: لعذر واستحقاق. Meine Korrektur in E. und C.

FRAGE 6

hat Anbari in den Asrār 31, 14—19 gleichfalls als strittig behandelt. Eine Erklärung der beiden verschiedenen Termini gibt er ebendort 72, 15—17. Die Tatsache, dass al-Aḫfaš und Mubarrad als Parteigänger der Kufer bezeichnet werden und ausser ihnen kein eigentlicher Kufer genannt wird, macht es wahrscheinlich, dass wir es hier nicht mit einer Controverse der Schulen zu tun haben.

27, 12 Lies: حرف النفى.

27, 13 Sure 34, 36.

27, 15 f. Sure 5, 50.

27, 17 Sure 13, 43.

15, 19 f. L.: من شرط المقصور; das letzte Wort ausgestrichen; am Rand: الوصف. — Meine Lesung durch C. gesichert.

16, 1 L.: زيدًا und يزيد.

16, 10 Verbessere: مثل اعرابهما.

17, 5 Hinter فيها اعراب hat L. am Rande, C. im Text selbst: وسميت هاهنا حروف الاعراب وان لم يكن فيها اعراب. In E. fehlen die Worte ganz. Der Text ist auf jeden Fall unklar; das tertium comparationis, dass nämlich die Buchstaben von Sib. حروف الاعراب genannt werden, ohne es eigentlich zu sein, fehlt.

17, 19 In L. Rasur; حالة ergänzt nach C. und E.

FRAGE 4

Text und Übersetzung bei Košut S. 329, 355. — Die basrische Meinung ist die des Sibawaihi (§ 349. 2, 94). Einen wenig originellen und echten Eindruck macht dagegen auf mich die indirekte und nur mittelbare kufische Beweisführung (Vgl. die Anm. zu Frage 17). — Diese Frage des Anbari ist Ḫiz. 3, 392, 9—393 penult. vollständig abgedruckt.

18, 14 Ḫiz. 3, 392.

18, 18 Lies richtiger: حراوون ohne Hamza.

19, 15 Dichter: Ibn Qais ar-Ruqajjāt. I. J. 55 Ḫiz. 3, 392. Howell 1, 867. Jāqūt 3, 43. Gawālīqī ed. Sachau 89.

19, 16 C. E. und Ḫiz. besser: احد من العرب.

19, 24 Ḫiz. u. C. nur تعلق لا.

20, 1 Verbessere: قرّروا.

FRAGE 5

wird als Controverse behandelt Asrār 30, 4—19. 33, 19—34, 9 und I. J. 101, 16—103, 14. Der arab. Text ist abgedruckt in Girgas und Rosens Chrestomathie S. 435.

22, 7 Sure 17, 110.

22, 8 Sure 4, 80.

11, 4 Durch ein Versehen habe ich die willkürliche Verbesserung der Hs. durch Košut aufgenommen. Lies vielmehr بنيضال und Z. 5: بنضال; es handelt sich nämlich auch hier um اشباع الكسرة. Vgl. Asrār 44. Lisān 14, 189. 20, 312, 383.

11, 6 Dichter: Qais b. Zuhair al-ᶜabsī. Aǵānī 16, 28. Sib. 2, 54 Suj. Muǵ. 113. Muf. 184, 20. Ḫiz. 3, 534 ᶜAini 1, 230 Asrār 44 Howell 3, 338 Sirafi bei Jahn 1, 2 S. 32. Abū Zaid: Nawādir 203.

12, 12: L.: افساده بما يغن.

12, 18: L.: تكون هذه الحركات (Lies übrigens: بطل).

FRAGE 3

wird auch als strittig behandelt Asrār 23, 15—24, 9 und I. J. 590, 5—591, 13. Aus diesen Parallelstellen geht hervor, dass Sibawaihi der Träger der als schlechthin basrisch bezeichneten, und Farrā der Träger der kufischen Meinung ist. — Text und Übersetzung dieser Frage stehen bei Košut S. 315, 347. Ein wörtliches Zitat einiger Worte daraus fand ich Sujūti: Ašbāh 1, 196, 15—19, und ebendort 3, 4 penult. aus den einleitenden Worten unserer Frage die Meinung des Zaǵǵāǵ zitiert.

13, 10 Verbessere: ورايت.

14, 7 L: ان هذه. Meine Änderung wäre nach dem Sprachgebrauch des I. Anb. nicht nötig gewesen.

14, 11 L. u. C: حرف الاعراب

14, 14 L.: انها حرف.

14, 20 Lies يقدّر (scil. الاعراب).

15, 8 L.: وانما يفسد. C.: وانما يقدر.

15, 10 L.: وما اشبه.

15, 16 Sure 20, 66 (gewöhnlich: إِنْ) Eine ausführliche Besprechung des Verses bei I. J. 447, 7 ff.

7, 4 ff. Ausführlicher findet sich diese Erzählung Jāqūt 1, 102, 21 ff.

7, 21 Ich habe den Text von L.: اعراب بعينها في irrtümlich verbessert.

9, 13 f.: Er verweist auf Frage 3.

10, 5 f. Ḫiz. 1, 58. 3, 157. Asrār 21. Suj. Muġ. 266. Howell 3, 288.

10, 8 Ibn Kaisān in Wright: Opusc. arab. S. 66. Muf. 184, 18. Ḫiz. 3, 533 ʿAini 1, 234.

10, 10 Verbessere انيابها. Vollständig: Lisān 14, 74.

10, 12 Dichter: Ibrāhīm b. Harma. Ǵauh. s. v. نزح. Ḫiz 3, 378. Asrār 21.

10, 14 Sib. in Girgas u. Rosen: Arab. Chrest. 369 (fehlt in den Editionen). Ibn Kaisan in Wright: Opusc. arab. S. 62.

10, 16 Dichter: Ru'ba. Diwan ed. Ahlwardt S. 179, N⁰. 65, 1. Ḫiz. 3, 533. ʿAini 1, 236. I. J. 1442.

10,18 Ahlwardt: Six poets S. 46 N⁰. 21, 39 (krit. App. S. 23) Muʿallaqāt ed. Lyall S. 97. Ibn Kaisān in Wright: Opusc. arab. S. 63. Ḫiz. 1, 59. 3, 540 Howell 1, 1409.

10, 20 Dichter: Farazdaq. Sib. 1,8 Kāmil 143, 21 Ḫiz. 2, 255 ʿAini 3, 521 Asrār 21 Howell 1, 1030.

10, 23 Verbessere im Vers شمالى in: شِيَمَالِي und dementsprechend 11, 1 شملى in: شَمَالِ, denn wir haben es hier nicht mit der allgemein rezipierten Lesart dieses Verses des Imru'l-Qais (Ahlwardt: Six poets S. 154. N⁰. 52, 54. Diwan ed. de Slane 22, 14) zu tun, sondern mit der Lesung des Abū ʿUbaida (Komm. des Bataljūsi S. 63), die ja auch nur allein einen Beweis für اشباع الكسرة bietet. Zu der Lesart unseres Textes vgl. Asrār 44. Suj. Muġ. 118, 6. Ahlw. krit. App. S. 80 penult. Lisān 20, 312, 5 v. u. 383, 8.

11, 2 Dichter: ʿAbda b. aṭ-Ṭabīb. Mufaḍḍalijjāt (Kairo 1324) 1, 58. 6. ed. Thorbecke N⁰. 25, 49. Kāmil 315, 11.

FRAGE 1

wird als Streitfrage behandelt Lisān 19, 126 s. v. سما, Asrār 3, 3—5, 18 und I. J. 26, 21—27, 15. Sie ist, wie ja auch die beiden in ihr zitierten Namen beweisen, erst jüngeren Datums. Bei Sībawaihi findet sich noch keine Definition des Nomens. (Vgl. Asrār 5, 22).

1, 14 Lies richtiger أَذْهَبُ

2, 4 Lies تَعلبٌ

2, 23 L.: الجواب على كلمات

4, 4 Ḫiz. 1, 368, 16. Ǵauh. s.v. كرم. Sirafi bei Jahn 1, 2. S. 27, 3.

6, 4 (Lies: مباركا) Dichter: Abū Ḫālid al-qanānī. ʿAini 1, 154. Asrār 5. Ǵauh. s. v. سما. I. J. 27.

6, 7 Asrār 5. Ǵauh. s. v. سما. I. J. 27.

6, 9 Asrār 5. I. J. 27. Kaššāf 1, 5, 13 (Dichter: Ruʾba, aber nicht im Diwan; nach Lisān 19, 126: raǵul min al-Kalb).

FRAGE 2

wird gleichfalls als Streitfrage Asrār 20, 3—21, 16 und I. J. 61, 14—62, 20 behandelt. Text und Übersetzung dieser Frage finden sich bei Košut S. 299.340. Ein wörtliches Zitat einiger Worte daraus steht bei Sujūṭi: Ašbāh 1, 196, 9—15. Der in dieser und der folgenden Frage gebrauchte Ausdruck معرب من مكانين ist kufisch; der 35. Ḥadd der Ḥudūd des Farrā ist so betitelt (Fihrist S. 67).

7, 3 Dichter: Ruʾba. Diwan ed. Ahlwardt S. 168 N⁰. 1, 9. ʿAini 1, 133 Ḫiz. 3, 337 Suj. Muġ. 47. I. J. 62; 447. Asrār 21, 15 Howell 1, 26.



ANMERKUNGEN.

nachzuweisen gesucht. Vier Indices sollen die praktische Benutzbarkeit des Werkes erleichtern [1]).

---

1) Einen Dichterindex habe ich nicht gegeben, weil ich in ihm nur die Angaben Anbaris über die Verfasser der Verse hätte verwerten durfen, diese aber zu spärlich sind; der Reimindex ersetzt ihn auch hinlänglich. — Ueber die von mir benutzten Ausgaben der verschiedenen Werke brauche ich, da ich an Ort und Stelle meistens genauere Angaben mache, nur zu sagen, dass ich, wenn zwei Editionen vorliegen, im Zweifelsfalle immer die europäische meine (also z B. Sib. = Ed. Derenbourg) Vom Aġānī benutzte ich die alte Ausgabe, von Sujūti's Muzhir Ed. Kairo 1282, von seinen Ašbāh wan-naẓāir Ed. Haiderabad 1316—7, von den Buġjat al-wuʿāt Ed. Kairo 1326 und vom Iqtirāḥ Ed. Haiderabad 1310. Die von mir gebrauchten Abkurzungen sind, hoffe ich, überall eindeutig und klar. Unter L. E. und C. verstehe ich drei Codices des Kitab al-inṣāf in Leiden, im Escorial und in der Jeni-Moschee, unter „Jahn" dessen Uebersetzung des Sibawaihi, unter I. J. Ibn Jaʿīš und unter Suj Muġ. den Verskommentar des Sujūṭi zum Muġni (Kairo 1322).

Leidener Handschrift notiert. Einige Druckfehler und Textverbesserungen, auf die ich infolge der erst später vorgenommenen Kollationierung der beiden anderen Handschriften aufmerksam wurde, musste ich auch in die Anmerkungen verweisen. Eine Anzahl Erklärungen wurde dadurch, dass ich meinen Text reichlich mit Vokalen versehen habe, unnötig. Mein besonderes Augenmerk habe ich den 543 im Werke zitierten Belegversen zugewendet und auch mit Ausnahme von 24 für alle von ihnen Nachweise aus der Literatur beigebracht [1]). Dass das in unserer indexlosen Wissenschaft häufig recht schwierig war, brauche ich nicht zu sagen, zumal ich alle Grammatiker *nach* Anbari ausgeschaltet und auch keinen Šawāhidkommentar benutzt habe, weil auch sie nur Belege aus der jüngsten Literatur geben. Auch das Lisān zitiere ich nur da, wo seine Angaben über den Dichter des Verses oder seine Lesart von Bedeutung sind. Im Grunde gebe ich nur Belege aus den grammatischen Schriften der Philologen *vor* Anbari, wie Sibawaihi, in dem ich 151 Verse gefunden habe, Abū Zaid, Mubarrad, Sīrāfi, u. a. bis Ibn Jaʿīš. Von den Späteren habe ich nur die Werke derjenigen systematisch durchsucht, die nicht bloss das alte Material gedankenlos nachgeschrieben haben, sondern die für uns entweder durch ihre ausführlichen Erklärungen der Verse oder durch ihre Quellenstudien von besonderer Bedeutung sind; ich meine vor allem Sujūṭis Kommentar zum Muġnī, die Ḫizāna und dem am Rande dieses Werkes gedruckten Kommentar des ʿAinī. Von den neueren Grammatiken führe ich nur die von Howell an, eben weil sie ganz nach den arabischen Quellen gearbeitet ist und immer eine Uebersetzung der Zitate beifügt. Diejenigen Verse, deren Dichter zu ermitteln waren, habe ich entweder in ihren Diwanen, so weit sie ediert sind, oder in den grösseren Anthologien

---

1) Nicht gefunden habe ich folgende Verse: 38, 23. 44, 5. 57, 3 87, 8 f 130, 15. 131, 9. 131, 15. 175, 22. 214, 18, 20. 222, 14. 235, 4 261, 11. 279, 6, 8, 10. 284, 7. 306, 14. 307, 21 317, 6, 10. 320, 23. 321, 1. 323, 16 Nur teilweise fand ich: 38, 20. 56, 25 f. 246, 22.

Eigentümlichkeiten [1]) oder offensichtlicher, typischer Abschreiberfehler [2]) habe ich alle Abweichungen meiner Edition von der

---

bindung mit هو und ذلك. Während aber die Verbindung وذلك لأن (= und zwar deshalb weil) allgemein geläufig ist (2, 13. 19, 8. 30, 15. 70, 13, 166, 6. 229, 19. 257, 3, 6), ist die Anwendung eines hervorhebenden وهو أن sonst wohl unbekannt. Es kommt bei Anbari in vier Verbindungen vor: السر فيه وهو أن (72, 7. 270, 25); والوجه الثانى وهو أن (95, 11); وبيان هذا وهو أن (157, 21. 186, 8. 325, 14); يدل عليه وهو أن (177, 18. 226, 18. 274, 22). In der Uebersetzung fällt es am besten ganz weg; Anbari selbst hat es auch häufig ausgelassen (z. B. 138, 19 وبيان هذا أن; 85, 16. 127, 19. 173, 10. 274, 18. 286, 9 يدل عليه أن). — Alle diese sprachlichen Eigentümlichkeiten, die sich übrigens nicht nur im Inṣāf, sondern auch in seinen anderen Büchern, besonders den Asrār, den Lumʿa und dem Ǵadl finden, sind wohl durch den argumentierenden Stil des Anbari in diesen Werken zu erklären; denn fast alle diese Partikeln und Konjunktionen dienen, wie wir gesehen haben, zur stärkeren Hervorhebung der einzelnen Beweismomente.

1) Das Alif al-wiqāja im sing. fut. (z. B. ادنوا 10, 6) lasse ich überall aus, habe aber andrerseits das in der Hs. hinter der Vokativpartikel يا stets fehlende Alif des folgenden Wortes (z B. يالله, ياسلمى 48, 15) oder das oft fehlende Alif im Infinitiv der 3. Form (z. B. مراعاة 4, 20, مرضاة 318, 24, الموالاة 329, 5) hinzugefügt. Auch sonst habe ich im Text immer die bei uns übliche Schreibung angewendet. Ich drucke also إنّما „nur" und إمّا (14, 19) statt hdschrftl. ان ما, und umgekehrt أنّ ما oder إنّ ما statt أنما (z. B. 21, 11. 24, 13. 60, 17); ferner فيما statt فى ما (z. B. 66, 7). Die defektive oder volle Schreibung des Alif (z. B. هاذا, تعالى) oder die ungewohnliche Schreibung des Alif maqṣūra in der Hs. (z. B. كذى, يدعا, علا statt على) habe ich zu Gunsten der heute üblichen Orthographie stillschweigend geändert, und ebenso auch die in der Hs. für alle Fälle gleichmässig angewendete Schreibung عمرو an den Stellen, an denen عمر gemeint ist, verbessert.

2) Zwei Fehler sind die häufigsten: 1. dass der Schreiber einen Buchstaben zu wenig schreibt, besonders dann, wenn der ausgelassene Buchstabe dem folgenden gleich ist (z. B. الوا statt الواو 4, 9. 171, 23; هذ 283, 23; ياك statt اياك 144, 10; اليل statt الليل 107, 13 ff.; لاعتبار statt لا اعتبار 26, 6; و statt ذو 275, 23; ارا statt اراد 244, 7. 275, 10); — 2. dass der Schreiber einen Buchstaben zu viel oder einen und denselben doppelt schreibt, (z. B. ولقولهم 5, 14; ذوا الرمة 48, 12. 208, 15; لا اجتماع 345, 10; والدلالاة 23, 3). — Hierher rechne ich auch die ziemlich häufig vorkommende Verwechslung der Endungen ها und هما (z. B. 15, 5, 13. 65, 14. 121, 22. 167, 5. 201, 24 204, 11. 205, 7). — Vgl. im übrigen Einl. S. 104 Anm. 1.

In meinen Anmerkungen habe ich fürs erste alle Bemerkungen zur Textkritik untergebracht. Mit Ausnahme orthographischer

---

163, 12. 258, 18. 270, 8. 273, 10. — Es fehlt 139, 15. 170, 13. 259, 10. 278, 7. 287, 1). — إِنْ لَوْ = „wenn" findet sich 85, 20. 163, 8 f. Zwei Parallelen dazu Rāzi: Muḥaṣṣal 40, 3 التسلسل انما يلزمه ان لو اشتركا فى وجه اخر und Fihrist 350, 9 verdanke ich einer Mitteilung von Dr. J. Weiss. — Der Nachsatz des negativen irrealen Bedingungssatzes, der durch لولم und den Apocopatus oder لولا ان und folgendes Nomen eingeleitet wird, beginnt fast immer mit einem eingeschobenen وإلّا (z. B. فلولم يجز تقديم خبر المبتدأ عليه وإلّا لَمَا جاز تقديم معمول خبره عليه 35, 7. 37, 17. 40, 12, 16, 22. 41, 1. 59, 4. 74, 9, 12. 145, 5. 217, 10. 218, 18. 249, 14. 280, 9). Auch hierzu teilte mir Herr Dr. Weiss eine Parallele mit (Rāzī: Maʿālim uṣul ad-dīn am Rande des Muḥaṣṣal S. 10 ولولا ان المفهوم من كونه موجودا زائد على كونه سوادا والا لما بقى هذا الفرق). — Präpositionen mit folgendem أَنَّ werden als Konjunktionen angewendet und sind als solche im Gegensatz zu den Präpositionen nicht mehr von einem Nomen oder Verbum abhängig, sondern stehen absolut als einschränkende oder begründende Zusätze zu dem ganzen vorangegangenen Satz. So findet sich z.B. das auch sonst geläufige مع أن im Sinne von „zumal" (21, 1. 61, 23). Auffällig ist dagegen der häufige Gebrauch des absolut stehenden على أن in der Bedeutung „zudem dass"; als solches dient es dazu, den vorangegangenen Beweis durch ein neues Argument zu verstärken (z. B. 25, 6 42, 3. 43, 5. 59, 13. 60, 12. 81, 6. 83, 9. 116, 14. 117, 25. 137, 21. 138, 5. 139, 4. 147, 6 f. 160, 4. 170, 23. 171, 15. 178, 16. 188, 16. 198, 1. 206, 17. 213, 21. 245, 9. 249, 12. 264, 1. 268, 20. 275, 5. 281, 12. 292, 6. 294, 18. 304, 11. 309, 5. 314, 15. 343, 20). An diesen Stellen ist es am besten zu übersetzen durch „dazu kommt dass", „ausserdem ... überhaupt" oder „abgesehen davon dass". Zweimal dicht hintereinander findet es sich in demselben Satze 149, 24 f. und in der Form وعلى أن 153, 3. 283, 5. In allen diesen Fällen darf es natürlich nicht mit dem على أن verwechselt werden, das selbst von einem ihm vorangehenden Verbum oder Nomen regiert ist (z. B. 265, 4. 266, 24). — Auffallend ist ferner die häufige Anwendung von ولأَنَّ mit überschüssigem و (z. B. 29, 10. 32, 8, (25). 61, 25. 73, 19. 74, 5. 138, 16. 158, 22. 173, 20. 182, 20. 255, 25. 266, 1. 286, 5. 328, 8). Diese Wendung wird bei Anbari nicht zur Einführung eines zweiten, dem ersten gleichwertigen und koordinierten Beweises in der Bedeutung „und weil", „und da" gebraucht — (denn derartige zweite Begründungen führt er durch ein einfaches وأَنَّ ein z. B. 62, 12, 63, 23, 193, 19. 264, 21) — es dient vielmehr dazu, die enge Verknüpfung mit dem Vorangehenden, die eigentlich durch die Kausalkonjunktion schon genügend hergestellt ist, zu verstärken und eine meistens nur kurze Begründung stärker hervorzuheben. Man übersetzt es vielleicht am besten durch „und zwar darum weil". — Dasselbe hervorhebende und verstarkende و findet sich häufig in Ver-

feststellen können, wie ich es in den Anmerkungen getan habe. Dieser Mangel ist bei ihm um so auffälliger und tadelnswerter, als er, wie Sujūṭi berichtet, gerade in der Kritik der Belegverse sehr rigoros gewesen und besonders alle Zitate, die ohne Dichternamen überliefert wurden, als nicht beweiskräftig zurückgewiesen haben soll [1]). Die Eile, mit der er sein Werk ausarbeitete, entschuldigt ihn einigermassen; er selbst sagt am Schlusse, dass andere wichtige Arbeiten und die Schüler ihn dazu drängten, sein Buch schnell fertig zu machen. Der Stil hätte an manchen Stellen noch einer Feile bedurft; so wie er uns vorliegt, ist er häufig recht salopp, manchmal sogar zweideutig und missverständlich [2]). Viele dieser Freiheiten mögen allerdings auch aus der neuen Form seiner Darstellung zu erklären sein, viele vielleicht überhaupt allgemein angewendete, nur uns noch nicht genügend bekannte stilistische Eigenheiten der Zeit gewesen sein. Besonders im Gebrauch der Konjunktionen zeigen sich bei ihm bestimmte, regelmässig wiederkehrende, sonst ziemlich unbekannte Eigentümlichkeiten [3]).

---

1) Sujūṭi: Iqtirāḥ 32, 6: لا يجوز الاحتجاج بشعر او نثر لا يعرف قائله صرّح بذلك ابن الانبارى فى الانصاف. Ebenso Ḫiz. 1, 7 ult. Weil er hierin zu weit ging, tadelte ihn schon ᶜAbd al-Qādir in seiner Ḫizāna 2, 358, 19 f.

2) Besonders Auffälliges habe ich in den Anmerkungen behandelt. Hier verweise ich nur noch auf die durch die verschiedene Verwendung desselben Suffixes bedingte mangelhafte Schärfe des Ausdrucks (z. B. 135, 20), auf den häufig dicht aufeinanderfolgenden Wechsel des Geschlechtes für dasselbe Nomen (z. B. 196, 3 f. 212, 14 ff. 273, 14. 326, 19) und auf grammatische Ungenauigkeiten (29, 18 statt ولا مقدارا, 332, 9 statt واللامين).

3) Schon Kautzsch (Z. D. M. G. 28, 343) hat auf den häufigen Gebrauch von إلّا أنّ zur Einleitung des adversativen Satzes nach وإنْ aufmerksam gemacht. Dieser Beobachtung füge ich aus der Lektüre des Inṣāf noch folgendes hinzu: Die Partikel فَ wird ziemlich willkürlich gebraucht; manchmal fehlt sie sogar hinter أمّا (z. B. 296, 6 f. 301, 21 f.), das seinerseits wie ربّ auch ganz ausfallen kann (z. B. 51, 19 وقولهم). Andrerseits wird فَ hinter اذا meistens gesetzt, wenn dieses in der Bedeutung „da" den Satz einleitet, der aus dem Vorangegangenen die Konsequenz zieht (z. B. فاذا ... فوجب 19, 17. 69, 1. 72, 17. 73, 9. 127, 8. 157, 20.

vor sich gehabt zu haben [1]). Dagegen hat er die Werke seines Lehrers Ibn aš-Šaǵari, besonders aber dessen Amālī stark ausgeschrieben [2]). Es war sein Glück, dass er in diesem Grammatiker einen vorzüglichen und sorgfältigen Gewährsmann und besonders guten Kenner der Poesie vor sich hatte. Wie stark er überhaupt von seinen Vorlagen abhängig war, zeigt sich auch darin, dass er gelegentliche Exkurse, die er in ihnen fand, wenn sie bei ihm auch den Zusammenhang stören, vollständig übernahm, und auch an verschiedenen Stellen dasselbe Thema verschieden gründlich und mit verschiedenen Belegversen behandelte [3]). Wie nachlässig und flüchtig er in der Abschrift seiner Vorlagen gewesen ist, glaube ich gelegentlich eines Irrtumes, der ihm untergelaufen ist, in der Anmerkung zu Vers 212, 3 nachgewiesen zu haben. Die Namen der Dichter, die er in 133 Fällen angibt, hätte er mit leichter Mühe für weitere 238 Verse

1) Anbari zitiert z.B. häufig im Gegensatz zu Sibawaihi die Verse ohne Dichternamen oder mit anderen als jener; er gibt auch mehrere aufeinanderfolgende Verse in anderer Anordnung.

2) Da die Werke des Ibn aš-Šaǵari verloren sind, kann ich meine Behauptung nur für einige Stellen beweisen. Bei vielen Versen, in denen die im K. al-inṣāf vorliegende Lesung Anbaris von der in den anderen grammatischen Werken gebotenen Textgestalt derselben Verse abweicht, zeigt eine Vergleichung mit der Ḫizāna, dass Ibn aš-Šaǵari immer dieselbe abweichende Lesart wie Anbari überlieferte. Vgl. Inṣāf 52, 25 (لليلى statt لزيد) u. Ḫiz. 4, 106, 25. — Inṣ 54, 9 (ضيج statt مذّق) u. Ḫiz. 1, 276, 7 f. — Inṣ. 63, 15 (نهى statt زجر) u. Ḫiz. 2, 384, 15, 20. — Inṣ. 141, 15 ff. u. Ḫiz. 3, 240, 4 ff. — Inṣ. 153, 19 u Ḫiz. 1, 377, 20. — Inṣ 281, 22 u. Ḫiz. 2, 498, 11 ff. Die Inṣ. 275 zitierten, sonst nirgends nachweisbaren Verse sind nach Ḫiz. 4, 555, 22 ff. auch aus Ibn aš-Šaǵari. Dass beide Autoren auch in sachlichen Angaben uber die Kufer und Basrer übereinstimmten, zeigt Ḫiz. 1, 221, ult. 2, 411, 2. 4, 101, 19.

3) Diese Exkurse finden sich allenthalben, durch das ganze Werk zerstreut; es ist unnötig sie hier alle zusammenzustellen. Ich verweise nur auf die besonders langen und auffälligen auf S. 10, 115, 140, 141, 168 f., 206 ff. 218. Dass die jüngeren Grammatiker, unter ihnen z.B. auch derselbe ʿUkbari, der über die Kufer und Basrer geschrieben hatte (s. S. 91 Anm. 2), in seinem Mutanabbi-Kommentar häufig dieselben Verse in demselben Sinne und in derselben Folge und Anzahl zitieren, weist auf ihre gemeinsame Abhängigkeit von fruheren Quellen hin. Eine Durchsicht derjenigen Verse, die mehr als einmal in unserem Werke vorkommen, auf Grund des Reimindexes zeigt, wie wenig Anbari sein Buch inhaltlich durchgearbeitet und wie ungleich er dieselben Themata an verschiedenen Stellen behandelt hat.

die Einteilung seines Buches habe ich schon im ersten Teile dieser Einleitung an verschiedenen Stellen gehandelt, auch schon erwähnt, dass er dadurch, dass er die sonst nur in juristischen Werken angewendete Darstellungsform der fingierten Diskussion in die grammatische Literatur einführte, bestimmenden Einfluss auf die Folgezeit ausgeübt hat. Ob er aber ein bestimmtes Werk aus der ḥanifitisch-šāfiᶜitischen Streitfragenliteratur, die er in der Einleitung allgemein als sein Muster bezeichnet, als Vorlage benutzt hat, ist nicht mehr festzustellen [1]). Aus seiner Vorlage stammt sicherlich die äussere Einteilung jeder der 121 Fragen. Ausser dem Leitsatz, der am Anfange kurz die beiden gegensätzlichen Behauptungen enthält, zerfällt jede von ihnen in drei Teile, die immer mit denselben Worten beginnen und die Beweise der Kufer, der Basrer und die Widerlegung der besiegten Partei, d. h. fast immer der Kufer enthalten [2]). So ungeordnet und durcheinandergewürfelt die 121 Streitfragen mit ihren Einzelthemen auf den ersten Blick auch aussehen, so stehen sie doch in der vorliegenden Folge insofern in fester Ordnung, als sie in *der* Reihenfolge aufeinanderfolgen, in der sie in den systematischen Darstellungen der Grammatik der damaligen Zeit hintereinander zu finden waren. Da die Bedeutung des Werkes nicht so sehr in der grammatischen Durchdringung als vielmehr in der Anordnung und der prinzipiellen und dogmatischen Behandlung des Stoffes zu suchen ist, so kann es uns nicht wundern, wenn Anbari erste Quellen nicht benutzt hat. Er muss sich daher häufig den Tadel des exakten ᶜAbd al-Qādir al-Baġdādi, der ihn mit den Quellen kontrolliert, gefallen lassen. In der Tat scheint er z. B. den Sibawaihi bei der Niederschrift seines Werkes nicht

---

1) Vgl. Inṣāf 1, 9. — Eine Zusammenstellung der juristischen Ḫilāf-Literatur findet sich bei Goldziher: Die Zahiriten S. 37 und in Ahlwardts Hss-Katalog Bd. 4 S. 277 ff., besonders N°. 4874, 4875. Vgl. ferner Ṭabari: Iḫtilāf al-fuqahā ed. Kern (Kairo 1902 Einl. S. 4 ff.

2) Die Einleitungsformeln sind 1. أمّا الكوفيون 2. أمّا البصريون 3. أمّا الجواب عن كلمات الكوفيين.

رفع (٩٨) الضمير فى نحو ايلى واياك واياه ايا وقالوا الياء والكاف والهاء
(٩٩) يقال فاذا هو هى وقالوا فاذا هو اياها (152) (١٠٠) اعرف المعارف المضمر
وقالوا المبهم (١٠١) ذا واولاء ونحوهما لا يكون موصولا وقالوا يكون (١٠٢) همزة
بين بين غير ساكنة وقالوا ساكنة

Dieses Verzeichnis der Ueberschriften umfasst also statt 121 überhaupt nur 102 Fragen. Obwohl diese Liste stark von der der drei Codices abweicht, liegt ihr doch auch die uns bekannte Reihenfolge bei Anbari, allerdings mit einigen starken Veränderungen zugrunde[1]). Die Fragen 29, 55, 75 sind an eine ganz andere Stelle versetzt; der Text der Leitsätze ist überall etwas von Sujūṭi redigiert, stärkere Bearbeitungen in terminologischer Beziehung zeigen besonders Frage 15, 16 und 70 seiner Zählung. Drei Fragen, die Sujūṭi aufzählt (13, 17, 62) fehlen in unseren Codices. Dafür fehlen aber bei Sujūṭi eine beträchtliche Zahl von Fragen, die uns vorliegen, besonders diejenigen am Schlusse des Werkes: Fr. 76, 84, 85, 87, 89, 103, 105, 107, 109—121. Die ganze Liste in den Ašbāh ist nur so zu erklären, dass Sujūṭi entweder die von Anbari und ʿUkbari behandelten Fragen miteinander vermischt oder ein ungenaues, anfangs nur zu privaten Zwecken angefertigtes Exzerpt der Leitsätze unserer Fragen später abgedruckt hat.

Ueber die Stellung Anbaris in der Entwicklung der arabischen Nationalgrammatik, über seine durch die Zeit, in der er lebte, bedingten Ansichten über die Streitfragen der Schulen von Kufa und Basra, über die Bedeutung und das Wesen und über

1) Der Uebersicht wegen gebe ich eine Gegenüberstellung der entsprechenden Fragen bei Sujūti und nach der vollständigen Zählung des Escorial:

Suj.	= Esc.	Suj.	= Esc.	Suj.	= Esc.	Suj.	= Esc.	Suj.	= Esc.
1	1	7—12	5—10	33	28	59—61	56—58	88—95	90—97
2	2	13	fehlt	34	30	62	fehlt	96	98—99
3	29	14—16	11—13	35	31	63—78	59—74	97—99	100—102
4	3	17	fehlt	36	33	79—85	77—83	100	104
5	4	18—31	14-27	37	32	86	86	101	106
6	75	32	55	38—58	34—54	87	88	102	108

لفظا ومعنى (٧٠) لا يجوز توكيد النكرة توكيدا معنويا وقالوا يجوز اذا كانت محدودة (٧١) لا يجوز زيادة واو العطف وقالوا يجوز (٧٢) لا يجوز العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار وقالوا يجوز بدونه (٧٣) لا يجوز العطف على الضمير المتصل المرفوع وقالوا يجوز (٧٤) لا تقع او بمعنى الواو لا بمعنى بل وقالوا يجوز (٧٥) لا يجوز العطف بلاكن بعد الايجاب وقالوا يجوز (٧٦) يجوز صرف افضل منك فى الشعر وقالوا لا يجوز (٧٧) لا يجوز ترك صرف المنصرف فى الضرورة وقالوا يجوز (٧٨) الآن اسم فى الاصل وقالوا اصله فعل ماض (٧٩) لا يرتفع المضارع لوقوعه موقع اسم الفاعل وقالوا (151) بحروف المضارعة (٨٠) لا تاكل السمك وتشرب اللبن منصوب بان مضمرة وقالوا على الصرف (٨١) الفعل المضارع بعد الفاء فى جواب الاشياء السبعة منصوب باضمار ان وقالوا على الخلاف (٨٢) اذا حذفت ان الناصبة فالاختيار ان لا يبقى عملها وقالوا يبقى (٨٣) كى تكون ناصبة وجارة وقالوا لا تكون حرف جر (٨٤) لام كى ولام الجحود تنصب الفعل بعدها بان مضمرة وقالوا باللام نفسها (٨٥) لا يجمع بين اللام وكى وان وقالوا يجوز (٨٦) النصب بعد حتى بان مضمرة وقالوا بحتى (٨٧) اذا وقع الاسم بين ان وفعل الشرط كان مرفوعا بفعل محذوف يفسره المذكور وقالوا بالعائد من الفعل اليه (٨٨) لا يجوز تقديم معمول جواب الشرط ولا فعل الشرط على حرف الشرط وقالوا يجوز (٨٩) ان لا تكون بمعنى اذ وقالوا تكون (٩٠) اذا وقعت ان الخفيفة بعد ما النافية كانت زائدة وقالوا نافية (٩١) اذا وقعت اللام بعد ان الخفيفة كانت ان مخففة من الثقيلة واللام للتاكيد وقالوا ان بمعنى ما واللام بمعنى الا (٩٢) لا يجزى بكيف وقالوا يجازى بها (٩٣) السين اصل وقالوا اصلها سوف حذف منها الواو والفاء (٩٤) اذا دخلت تاء الخطاب على تائى الفعل جاز حذف الثانية وقالوا الاولى (٩٥) لا يوكد فعل الاثنين وفعل جماعة المؤنث بالنون الخفيفة وقالوا يجوز (٩٦) ذا والذى وهو وهى بكمالها الاسم وقالوا الذال والياء فقط (٩٧) الضمير فى لولاى ولولاك ولولاه فى موضع جر وقالوا فى موضع

على عامله مطلقا وقالوا يجوز اذا كان منصرفا (٤٠) المستثنى منصوب بالفعل السابق بواسطة الا وقالوا على التشبيه بالمفعول (٤١) لا تكون الا بمعنى الواو وقالوا تكون (٤٢) لا يجوز تقديم الاستثناء فى اول الكلام وقالوا يجوز (٤٣) حاشى فى الاستثناء حرف جر وقالوا فعل ماض (٤٤) اذا اضيفت غير الى متمكن لم يجز بناؤها وقالوا يجوز (٤٥) لا يقع سوى وسواء الا ظرفا وقالوا يقع ظرفا وغير ظرف (٤٦) كم فى العدد بسيطة وقالوا مركبة (٤٧) اذا فصل بين كم الخبرية وبين تمييزها بظرف لم يجز جره وقالوا يجوز (٤٨) لا يجوز اضافة النيف الى العشرة وقالوا يجوز (٤٩) يقال قبضت الخمسة عشر درهما ولا يقال الخمسة العشرة الدرهم وقالوا يجوز (٥٠) يجوز هذا ثالث عشر ثلاثة عشر وقالوا لا يجوز (٥١) المنادى المفرد المعرفة مبنى على الضم وقالوا معرب بغير تنوين (٥٢) لا يجوز بناء ما فيه ال فى الاختيار وقالوا يجوز (٥٣) الميم المشددة فى اللهم عوض من يا فى اول الاسم وقالوا اصله يا الله امنا بخير فحذف ووصلت الميم المشددة بالاسم (٥٤) لا يجوز ترخيم المضاف وقالوا يجوز (٥٥) لا يجوز ترخيم الثلاثى بحال وقالوا يجوز مطلقا او اذا كان ثانيه متحركا (150) قولان (٥٦) لا يحذف فى الترخيم من الرباعى الا آخره وقالوا يحذف ثالثه ايضا (٥٧) لا يجوز ندبة النكرة ولا الموصول وقالوا يجوز (٥٨) لا تلحق علامة الندبة الصفة وقالوا يجوز (٥٩) لا تكون من لابتداء الغاية فى الزمان وقالوا تكون (٦٠) رب حرف وقالوا اسم (٦١) الجر بعد واو رب برب المقدرة وقالوا بالواو (٦٢) منذ بسيطة وقالوا مركبة (٦٣) المرفوع بعد مذ ومنذ مبتدأ وقالوا بفعل محذوف (٦٤) لا يجوز حذف حرف القسم وابقاء عمله من غير عوض الا فى اسم الله خاصة وقالوا يجوز فى كل اسم (٦٥) اللام فى قولك لزيد افضل من عمرو لام الابتداء وقالوا لام القسم محذوفا (٦٦) ايمن الله فى القسم مفردا وقالوا جمع يمين (٦٧) لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول وقالوا يجوز (٦٨) لا يجوز اضافة الشى الى نفسه مطلقا وقالوا يجوز اذا اختلف اللفظان (٦٩) كلا وكلتا مفردان لفظا مثنيان معنى وقالوا مثنيان

وقالوا بها او بفعل محذوف قولان لهم (١٣) اذا لم يعتمد الظرف وحرف الجر على شىء قبله لم يعمل فى الاسم الذى بعده وقالوا يعمل (١٤) العامل فى المفعول الفعل وحده وقالوا الفعل والفاعل معا او الفاعل فقط او المعنى اقوال لهم (١٥) المنصوب فى باب الاشتغال بفعل مقدر وقالوا بالظاهر (١٦) الاولى فى باب التنازع اعمال الثانى وقالوا الاول (١٧) لا يقام مقام الفاعل الظرف والمجرور مع وجود المفعول الصريح وقالوا يقام (١٨) نعم وبئس فعلان ماضيان وقالوا اسمان (١٩) افعل فى التعجب فعل ماض وقالوا اسم (٢٠) لا يبنى فعل التعجب من الالوان وقالوا يبنى من السواد والبياض فقط (٢١) المنصوب فى باب كان خبرها وفى باب ظن مفعول ثان وقالوا حالان (٢٢) لا يجوز تقديم خبر ما زال ونحوها عليها وقالوا يجوز (٢٣) يجوز تقديم خبر ليس عليها وقالوا لا يجوز (٢٤) خبر ما الحجازية ينتصب بها وقالوا بحذف حرف الجر (٢٥) لا يجوز طعامك ما زيد آكلا وقالوا يجوز (٢٦) يجوز ما طعامك اكل زيد وقالوا لا يجوز (٢٧) خبر ان واخواتها مرفوع بها وقالوا لا تعمل فى الخبر (٢٨) اذا عطفت على اسم ان قبل الخبر لم يجز فيه الا النصب وقالوا يجوز الرفع (٢٩) اذا خففت ان جاز ان تعمل النصب وقالوا لا تعمل (٣٠) لا يجوز دخول لام التوكيد على خبر لكن وقالوا يجوز (٣١) اللام الاولى فى لعل زائدة وقالوا اصلية (٣٢) لا النافية للجنس اذا دخلت على المفرد بنى معها وقالوا معرب (٣٣) لا يجوز تقديم معمول الفاظ الاغراء عليها نحو دونك وعليك وقالوا يجوز (٣٤) اذا وقع الظرف خبر مبتدأ ينصب بفعل او وصف مقدر وقالوا بالخلاف (٣٥) المفعول (149) معه ينتصب بالفعل قبله بواسطة الواو وقالوا بالخلاف (٣٦) لا يقع الماضى حالا الا مع قد ظاهرة او مقدرة وقالوا يجوز من غير تقدير (٣٧) يجوز تقديم الحال على عاملها الفعل ونحوه سواء كان صاحبها ظاهرا او مضمرا وقالوا لا يجوز اذا كان ظاهرا (٣٨) اذا كان الظرف خبرا مبتدأ وكررته بعد اسم الفاعل جاز فيه الرفع والنصب نحو زيد فى الدار دائما فيها وقائم فيها وقالوا لا يجوز الا النصب (٣٩) لا يجوز تقديم التمييز

finden sich Hinweise auf diese Zitate. Diese Exzerpte und die Stellen in den Asrār, an denen der Verfasser auf sein Kitāb al-inṣāf ausdrücklich verweist, haben die Ueberzeugung in mir bestärkt, dass die Leidener Handschrift eine zuverlässige Vorlage für meine Edition gebildet hat. Es ist im übrigen auch möglich, dass Anbari selbst später eine zweite Bearbeitung seines Streitfragenwerkes vorgenommen hat [1]. Mit keiner der bisher behandelten Überlieferungen ist hinsichtlich der Reihenfolge der Fragen des K. al-inṣāf ein kurzes Inhaltsverzeichnis dieses Werkes in Einklang zu bringen, das sich in Sujūṭi's Ašbāh wa'n-naẓā'ir 2, 147 ff. findet. Nachdem er am Anfang eines besonderen Kapitels Anbari und ʿUkbari als Verfasser von Werken über die Basrer und Kufer genannt hat, gibt er ein Verzeichnis der Themen des Kitab al-inṣāf, das ich im folgenden abdrucke.

(١) حسب ما ذكره الكمال ابو البركات ابن الانباري في كتاب الانصاف في مسائل الخلاف وابو البقاء العكبري في كتاب التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين (الاول) الاسم مشتق من السمو عند البصريين وقال الكوفيون من الوسم (٢) الاسماء الستة معربة من مكان واحد وقال الكوفيون من مكانين (٣) الفعل مشتق من المصدر وقالوا المصدر مشتق من الفعل (٤) الالف والواو والياء في التثنية والجمع حروف اعراب وقالوا انها اعراب (٥) الاسم الذي فيه تاء التانيث كطلحة لا يجمع بالواو والنون وقالوا يجوز (٦) فعل الامر مبني وقالوا معرب (٧) المبتدأ مرتفع بالابتداء والخبر بالمبتدأ وقالوا المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ (٨) الظرف لا يرفع الاسم اذا تقدم عليه وقالوا يرفعه (٩) الخبر اذا كان اسما محضا لا يتضمن ضميرا وقالوا يتضمن (١٠) اذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له وجب ابراز ضميره (148) وقالوا لا يجب (١١) يجوز تقديم الخبر على المبتدأ وقالوا لا يجوز (١٢) الاسم بعد لولا يرتفع بالابتداء

1) Zu dieser Ansicht kann man durch die (Inṣāf 198, 7) auffällige Nennung der Asrār in unserem, doch vor diesem Werke verfassten Texte kommen. Vgl. Einl. S. 98 Anm. 2.

mehr den Charakter von Glossen haben. Die Tatsache ferner, dass Anbari, der bei Wiederholungen desselben Themas sonst immer auf die parallelen, schon vorangegangenen oder noch zu behandelnden Stellen innerhalb seines Buches verweist, diesen Hinweis bei Anführung der beiden seltenen Ausdrücke 52, 12 und 81, 4, die das Thema der zweiten im Nachtrage gebotenen Frage darstellen, unterlässt, macht meine Behauptung noch wahrscheinlicher, denn diese Frage fehlt ja auch gerade in der Leidener Handschrift. Innerhalb der zweiten Abschriftengruppe, die also auf ein etwas überarbeitetes Exemplar des Originals zurückzugehen scheint, weist der spanische Codex wiederum die späteste Gestalt auf; während nämlich die Leidener und Konstantinopler Handschriften eine Anzahl kleiner, aber typischer Gemeinsamkeiten aufweisen, sind in der des Escorial schon eine Reihe weiterer Ueberarbeitungen, erklärender Hinzufügungen und stilistischer Ausgleichungen vorgenommen. Auf jeden Fall steht fest, dass der Kopist des Leidener Manuscriptes bei aller Unkenntnis und Ungenauigkeit, besonders in der Setzung der Vokale und diakritischen Punkte [1]) und in der Mitteilung der Verse, doch im Grunde ein getreuer Abschreiber seiner Vorlage war, während der des Escorial zwar viel gelehrter, aber auch viel flüchtiger gewesen ist. Neben den Handschriften verdanke ich für die Textgestaltung sehr viel den häufigen Zitaten unseres Werkes in der einheimischen philologischen Literatur. ʿAbd al-Qādir allein hat an mehr als 70 Stellen seiner Ḫizāna viele, zum Teil recht umfangreiche Stücke unseres Buches wörtlich mit Quellenangabe ausgeschrieben, und auch in Sujūṭi's Iqtirāḥ und in seinen Ašbāh habe ich mehr als 8 ausführliche Zitate daraus gefunden. In der ersten Anmerkung zu jeder Frage

1) Er verwechselt, um nur einige von den unzähligen Fällen aufzuzählen, نفل und ثقل (6, 18 f. 276, 13), حيث und جثث bezw. جئث (33, 14. 143, 11), تقدير und تقرير, حذف und حرف, زيارة und زيادة (191, 22 ff.), تنبيه und تثنية u. a. m. Ich habe die fehlerhafte Vokalisation und Punktation der Hs. stets stillschweigend verbessert. — Vgl. im übrigen Einl. S. 114 Anm. 2.

in die beiden anderen Manuscripte tun konnte, so konnte ich doch so viel feststellen, dass alle drei im letzten Ende auf eine gemeinsame Vorlage zurückgehen, die entweder das Original selbst oder eine mechanische und kritiklose Abschrift des Originals gewesen ist. Es finden sich nämlich in allen drei Handschriften an manchen Stellen dieselben auffallenden Eigentümlichkeiten des Textes oder die gleichen, sinnlosen Fehler, so dass meine Behauptung dadurch unzweifelhaft wird [1]). Die Handschriften des Escorial und der Jenimoschee und das Exemplar, das in der Ḫizana benutzt ist, stellen andrerseits insofern gegenüber dem Leidener Codex eine eigene Gruppe für sich dar, als sie an einigen Stellen die gleichen Zusätze haben, die wir in diesem vermissen [2]). Dass die in jenen vorhandenen Stellen aus Zufall oder Flüchtigkeit in dem Leidener Codex ausgefallen sind, ist unmöglich, da häufig im Beweise und in der Widerlegung die zusammengehörigen Parallelstellen fehlen. Welche von beiden Gruppen die ursprüngliche ist, ist ohne weiteres nicht zu entscheiden. Von vornherein möchte ich aber diejenigen, die mehr Text bieten, für später und weniger original halten, als die Leidener Handschrift, zumal diese, wie Randnotizen besagen, gut kollationiert ist. Für ihre Ursprünglichkeit spricht vor allem der Umstand, dass die wenigen, kleinen Partien, die innerhalb der einzelnen Fragen fehlen, nie den eigentlichen Zusammenhang der Fragen betreffen oder prinzipielle Themata behandeln, sondern immer nur einige weitere Beispiele oder ausführende Erklärungen bieten, also

---

المائة فى المقصور والممدود على قصر الاطباء لضرورة الشعر. Gemeint sind die beiden Stellen des Inṣāf 222, 22 und 319, 15, die sich nach der Leidener Zählung in Fr. 72 und 109 befinden, während man nach Berücksichtigung der drei im Cod. Escor. und Constant. eingeschobenen, von mir erst nachträglich gedruckten Fragen die in der Ḫizāna richtig angegebenen Zahlen 75 und 112 erhält. Uebersehen ist auffallenderweise das dritte Zitat dieses Verses im Inṣāf 169, 1.

1) Siehe z. B. Text und Anm. zu 85, 20. 90, 21. 106, 8. 212, 3 (!). 222, 4. 251, 3. 260, 2. 264, 5. 273, 14. 288, 8. 324, 19.

2) Siehe besonders 93, 10. 98, 3. 127, 19. 132, 19. 180, 11. 181, 3. 187, 4.

Konstantinopler Handschrift standen mir erst nach Beendigung des Reindruckes genauere Kollationen zur Verfügung. Es liegt also meiner Edition eigentlich auch nur die Leidener Handschrift zugrunde, nur dass ich in den Anmerkungen zu vielen Stellen Abweichungen aus den beiden anderen Handschriften nach den Mitteilungen meiner Gewährsmänner geben konnte. Da ich Vollständiges in dieser Hinsicht nicht bieten konnte, habe ich mich auf die Angabe nur der wichtigsten mir bekannten Varianten beschränkt und alles Unbedeutende beiseite gelassen. Es wäre prinzipiell zwar wünschenswert, die Abweichungen und die in dem Leidener Codex fehlenden Sätzchen vollständig in eine Edition des Textes aufzunehmen, aber sie sind, wie ich mich jedesmal überzeugen konnte, sachlich so belanglos und für das eigentliche im Buch behandelte Streitfragenthema so völlig nebensächlich, dass sie — ihre Echtheit vorausgesetzt — nicht vermisst werden. Ganz zum Schluss stellte sich durch eine nochmalige Kollationierung der Leitsätze in der Konstantinopler und dann auch in der spanischen Handschrift heraus, dass im Leidener Manuscript nach Frage 16, 33 und 54 je eine ganze Frage ausgefallen ist. Diese drei Fragen habe ich aber noch in einem Nachtrage auf S. 348 ff. nach der Kopie, die Herr van Ophuysen anzufertigen die Güte hatte, abgedruckt. Dadurch ändert sich natürlich auch die von mir nach der Leidener Handschrift vorgenommene Numerierung der Fragen; im Index der Masāil habe ich daher auch die Zählung auf Grund der beiden anderen Manuscripte notiert. Die Fragen in der Reihenfolge dieser beiden hatte auch der Verfasser der Ḫizāna, wie aus einem Zitate unseres Werkes bei ihm hervorgeht, vor sich [1]. Wenn ich auch nur gelegentliche Fernblicke

1) Hiz. 2, 385 ult. heisst es im Anschluss an den Inṣāf 223, 22 zitierten Vers:
واورده ابن الانبارى ايضا فى مسائل الخلاف فى موضعين بالوجهين ذكره
فى المسئلة الخامسة والسبعين فى مسئلة فعل الامر هل هو معرب او مبنى
على ان الاكتفاء بالضمة ضرورة واورده فى المسئلة الثانية عشرة بعد

bisherigen Abdrucken lag die einzig zugängliche Handschrift, die der Leidener Universitätsbibliothek zugrunde; auch für meine Edition trifft dies im letzten Ende zu. Ich habe vergeblich versucht, die beiden anderen Handschriften, die sich im Escorial und in der Jeni-Moschee in Konstantinopel befinden, zur Benutzung zu erhalten. Wegen der ohnehin schon genügend hohen Druckkosten musste ich von einer vollständigen Photographierung beider Handschriften oder gar von einer eigenen Kollationierung an Ort und Stelle absehen. Meine Zweifel an der Möglichkeit einer allein auf der Leidener Handschrift beruhenden Edition wurden aber zerstreut, nachdem ich durch die photographische Aufnahme wenigstens einiger Seiten aus dem Codex Escorialensis gesehen hatte, dass der Text beider Handschriften bis auf kleine, in arabischen Werken allenthalben zu findende Abweichungen derselbe ist. Dazu kam, dass ich das Glück hatte, später in dem Augustinerpater Herrn Pedro Blanco und Herrn A. van Ophuysen in Konstantinopel so liebenswürdige und ausharrende Beantworter meiner Anfragen zu finden, dass ich die Originale zwar immer noch vermisste und noch jetzt vermisse, aber immerhin über manche Zweifel hinauskam. Alle Stellen, die mir irgendwie auffällig oder unrichtig zu sein schienen, besonders die Belegverse sandte ich im Korrekturabzug nach dem Escorial und konnte so noch kleine Aenderungen im Text anbringen; grössere Zusätze waren allerdings während des Druckes nicht mehr möglich. Von der

Kûfenser in: Sitzungsberichte der Wiener Akad. phil.-hist. Kl. 1877, Bd. 88, S. 271 ff. enthält Fr. 2, 3, 4, 69, 110. — Frants Buhl: Sproglige og historiske Bidrag til den arabiske Grammatik. Lpz. 1878 gibt S. 15 ein Stück aus Fr. 18 und S. 81, 95, 97 und 105 Teil 1 und 2 der Fragen 106, 105, 108 und 116. — Gotthold Weil: Die Behandlung des Hamza-Alif in: Ztschr. für Assyriologie Bd. 19, S. 1ff. enthält Fr. 105 und 108. Die drei letzten Arbeiten sind Dissertationen und geben ausser dem Text auch die deutsche bezw. danische Uebersetzung. — Girgas hat in der 3. Beilage (S. 46—66) seines Očerk grammatičeskoi sistemi Arabov. Petersbg. 1873 schon vor Košut ausser dem Anfang und Ende der Leidener Hs. auch die ausführlichen Leitsätze aus ihr abgedruckt. Beide verzeichneten allerdings irrtümlich, scheinbar unabhängig voneinander, nur 116 statt 118 Streitfragen.

bekannt [1]). Wegen der Wichtigkeit des Gegenstandes, den es behandelt, ist dieses Buch schon früh von den Arabisten benutzt worden. Ausser Thorbecke, dessen Kopie in den Besitz der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft übergegangen ist [2]), zitieren auch Nöldeke, Kautzsch, Goldziher, Fischer u. a. gelegentlich unser Werk [3]). 16 von den 121 Fragen, die es enthält, sind sogar schon von Girgas, Košut, Buhl und mir im Text und teilweise mit Uebersetzung herausgegeben worden [4]). Allen

1) 1. Codex Leidensis. Ms. Warner 564. Vgl. de Goeje et Houtsma: Catalogus codicum Arabicorum Ed. 2, T. 1, 1888, S. 96, No. 169. Diese Handschrift ist i. J. 617 d. Fl. in Aleppo geschrieben. Am Ende befindet sich folgende Notiz: تجز الكتاب بحمد الله وعونه والصلاة على محمد نبيه وعبده وافق الفراغ منه يوم الجمعة فى العشر الاول من رجب الفرد الذى سنة سبع عشرة وستمائة على يدى كاتبه بمحروسة حلب العبد الفقير الى رحمت ربه (Rasur) غفر الله ذنبه وستر عيبه. Da auch die Pariser Hs. des Ǵadl al-iʿrāb aus Aleppo stammt (Codex iste in bibliothecam Colbertinam delatus est ex Aleppo civitatis Syriae anno Chr. 1673), so ist es möglich, dass die Abschriften aus dem Schülerkreis des Ibn Jaʿiš, der z. Z. in Aleppo wohnte, stammen. Die Leidener Hs. ist 24½ × 16 cm. gross und umfasst 265 Seiten, eine jede zu 26 Zeilen — 2. Codex Escorialensis Arab. No. 119. Vgl. Casiri: Bibliotheca Arabico-Hispana Escurialensis, Madrid 1760. 1, 29 und H. Derenbourg: Les Mss arabes de l'Escurial, Paris 1884. 1, 72. Dieser Codex ist i. J. 609 d. Fl. in Emesa geschrieben; er umfasst 116 Blatt, die Seite zu 26 Zeilen. — 3. Codex Constantinopolitanus. Ms. der Jeni-Moschee No. 1060. Vgl. Jeñi Ǵamiʿ kutubḫānesinde maḥfūẓ bulunan kutub mauǵūdenin defterdir. Constantinopel 1300. S. 56. Se. Exzellenz Herr Dr. Halil Bei schrieb mir über ihn folgendes: „Der Codex ist vom Jahre 620 datiert. وكان الفراغ من نساخة فى اليوم الثانى من ربيع الآخر سنة عشرين وستمائة. Allein von vorn zwei fol. Index und 6 fol. Text sind eine neue Copie. Aus einer Randbemerkung auf dem Titelblatt ist zu ersehen, dass der fehlende Anfang gegen 945 completiert wurde von einem Ahmed Naser al-Din al-Qadiri. Ausserdem enthält das Titelblatt einen Siegel-Abdruck vom Sultan Ahmad III m. dem Datum 1137". Das Ms. ist 22 × 15 cm. gross und umfasst 289 Blatt. Ausser diesem Ms. sollen, wie ich höre, in Constantinopel noch andere Handschriften des K. al-inṣāf vorhanden sein.

2) Der Gesellschaft, die mir dieses Manuscript (Ms. Th. A. 83), das mir allerdings garnicht genützt hat, überlassen hat, sage ich hierdurch meinen besten Dank.

3) Nöldekes Note zu Kāmil 1, 250, 14 ebendort 2, 98 aus Inṣāf 169, 8; ferner in seinen Beiträgen zur sem. Sprachwiss. u. seinen Untersuchgen zur sem. Gramm. s. meine Anm. zu 169, 1, 4. — Kautzsch (Z. D. M. G. 28, 311—43) gibt wenige, kleine Partien aus dem Inṣāf mit deutscher Uebersetzung. — Goldziher: Beiträge zur Gesch. der Sprachgelehrsamkeit bei den Arabern 2 (Sitzungsber. der Wiener Akad. 72, 624) zitiert unser Werk. — Aug. Fischer in Z. D. M. G. 50, 221, vgl. Inṣāf 206, 4.

4) Girgas i Rosen: Arabskaja Chrestomatija. Petersburg 1876, S. 435 ff. enthält den Text von Fr. 5, 9, 18 und 34. — Košut: Fünf Streitfragen der Baṣrenser und

und Bücher wurde er über die Grenzen Bagdads und sogar des Mašriq hinaus bekannt, geachtet und gelesen. Es wird uns erzählt, dass der 24 Jahre alte Ibn Jaʿīš eines Tages den Entschluss fasste, diesen grossen Lehrer in Bagdad aufzusuchen; er traf ihn allerdings nicht mehr lebend an, schon in Mosul erreichte ihn die Kunde von seinem Tode [1]). Ob sich Ibn Jaʿīš, der sich darauf wieder in Aleppo niederliess, in der Folge dem Studium der Schriften Anbaris hingegeben und ihn benutzt hat, ist mit Sicherheit nicht zu sagen. Wenn manche Stellen seines Mufaṣṣal-Kommentares auch eine auffallende Aehnlichkeit mit dem Kitāb al-inṣāf zeigen, so sind andere wiederum zu verschieden und gegensätzlich. Und besonders die Tatsache, dass er die Verse in einer anderen Gestalt als Anbari überliefert, und dass er einen Teil der Streitfragen, die dieser behandelt, nicht mitteilt, und auch in der Terminologie häufig abweicht, machen eine Abhängigkeit des Ibn Jaʿīš von Anbari zum mindesten sehr zweifelhaft. Ihre wissenschaftliche Richtung und ihre Persönlichkeit war auch viel zu verschieden. Sicherlich war Ibn Jaʿīš ein besserer Grammatiker als Anbari, der in der eigentlichen Grammatik ziemlich oberflächlich und wenig beschlagen war, aber jener erstickte im Material, das ihm alles war; er hatte nicht die Souveränität über den Stoff, die wir bei Anbari finden, der als selbständiger Kopf eine beschränkte Stoffmenge in die von ihm gegebenen Formen presste und sie übersichtlich darzustellen verstand. Diese Fähigkeit wird ihm auch von Sujūṭi nachgerühmt, der unseren Autor neben Ibn Ǵinni auf fast jeder Seite seines Kitāb al-iqtirāḥ als Autorität auf dem Gebiet der Theorie der Grammatik nennt.

Von dem von mir herausgegebenen Werke, dem Kitāb al-inṣāf fī masāil al-ḫilāf sind drei Handschriften allgemein

1) Sujūti: Bugjat S. 419 in der Vita des Ibn Jaʿīš: ورحل الى بغداد ليدرك ابا البركات الانبارى فبلغه خبر وفاته بالموصل.

diesen aber nur sechs [1]). Die Reihenfolge, in der alle diese Werke entstanden sind, ist nicht mehr festzustellen, nur so viel ist sicher, dass das vorliegende Kitab al-inṣaf, das wohl sein bekanntestes Werk überhaupt war, ziemlich früh, auf jeden Fall vor seinen anderen Hauptwerken entstanden ist. In den Einleitungen zu den Lumᶜa und dem Ǵadal wird es schon erwähnt und in den Asrār sogar achtmal ausführlich zitiert [2]).

In seinen Einleitungen zu allen uns erhaltenen Werken hebt Anbari jedesmal hervor, dass er in der Form etwas Neues und Originelles geboten habe und die bekannte Materie von einem bisher unbekannten Gesichtspunkte angesehen und in einer bisher ungebräuchlichen Form dargestellt habe [3]). In der Disposition und formalen Auffassung lag auch seine eigentliche Stärke. Auf dieser Fähigkeit scheint auch sein so gerühmtes pädagogisches Geschick beruht zu haben. Durch seine Schüler

1) Durch das Titelblatt irregeführt hat Rescher dem Ibn al-Anbārī auch folgendes كتاب الفاظ الاشباه والنظائر للامام اللغوى الشهير عبد الرحمن u. d. T. بن محمد بن سعيد الانبارى Constantinopel 1302 erschienene Werk beilegen wollen (Z. D. M. G. 65, 156). Krenkow hat bereits (ebenda S. 392) diesen Irrtum richtiggestellt. — Brockelmann (Enzykl. d. Islam S. 365) begeht den Fehler, unserem Anbārī die beiden Werke K. az-zāhir und K. al-waqf wal-ibtidā zuzuschreiben, die der 2½ Jahrhunderte früher lebende Abū Bakr Muhammad b. al-Qāsim al-Anbārī († 328) verfasst hat (s. Flügel p. 169 f. No. 3 und 15). Man hüte sich davor, diese beiden berühmten Grammatiker gleichen Namens miteinander zu verwechseln; möglich ist allerdings, dass dies schon die arabischen Literarhistoriker getan haben. Denn es ist auffallend, dass unserem Anbārī von Sujūṭī unter No. 13 und 58 zwei Werke zugeschrieben werden, wie sie mit völlig gleichem Titel auch der alte Anbārī (s. Flügel No. 2 und 17) verfasst hat.

2) An den ersten drei Stellen in den Asrār 20, 14. 30, 11. 31, 18 wird es als مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين zitiert, an den folgenden 11, 18. 50, 19. 71, 19. 126, 21. 135, 18 nur als المسائل الخلافيّة. — Dieser Tatsache, dass die Asrār *nach* dem Inṣaf entstanden sind, scheint das auffällige, einzige und dazu noch falsche Zitat der Asrār im Inṣāf 198, 7 zu widersprechen. Vgl. dazu meine Vermutung Einl. S. 105 Anm. 1.

3) Inṣāf 1, 9 ليكون اوّل كتاب صُنّف فى علم العربية على هذا الترتيب وأُلّف على هذا الاسلوب لانه ترتيب لم يُصنَّف عليه احد من السلف ولا أُلّف عليه احد من الخلف. — Lumᶜa al-adilla (Cod. Leiden Ms. Warner 1071): اول من صُنّف فى هذه الصناعة.

58 شرح السبعة الطوال 59 شرح مقصورة بن دريد 60 المقبوض فى العروض
61 شرحه الموجز فى القوافى 62 اللمعة فى صنعة الشعر 63 الجوهرة فى نسب
النبى صلعم واصحابه العشرة 64 نكت المجالس فى الوعظ 65 اصول الفصول
فى التصوف 66 التفريد فى كلمة التوحيد 67 نقد الوقت 68 بغية انوارد
69 نسمة العبير فى التعبير

Dieses Verzeichnis des Sujūṭi ist als vollständiger dem des Ḥaǧǧī Ḫalīfa vorzuziehen. Es fehlen nämlich bei Ḥ.Ḫ. nicht weniger als 42 Titel, die Sujūṭi bietet [1]), darunter sogar 5 Werke [2]), deren Existenz dadurch unwiderleglich feststeht, dass sie Anbari selbst in anderen seiner Bücher zitiert. In der Liste des Sujūṭi habe ich dagegen ausser N⁰. 8, 33 und 39, die nach meiner Meinung mit etwas verschiedenen Titeln bei Ḥ. Ḫ. zu identifizieren sind, nur zwei ganz vermisst und zwar 1. الأنوار [3]) فى العربية und 2. das in Leiden sogar handschriftlich vorhandene عُمْدَة الأُدباء فى معرفة ما يُكتَب بالالف والياء [4]). In beiden Verzeichnissen endlich fehlt das von Anbari selbst (Inṣāf 107, 23) zitierte Werk, das über das gegenseitige Verhältnis von Infinitiv und Verbalform gehandelt haben muss; es ist allerdings möglich, dass es sich unter irgendeinem der oben angeführten Titel verbirgt. Demnach werden uns im Ganzen mindestens 72 Titel von Büchern Anbaris überliefert, erhalten sind uns von

58. Vgl. Asrār 119, 11 und N⁰. 37 dieses Verzeichnisses.
61. Ḥ. Ḫ. 6, 251 Nr. 13395.
62. Ḥ. Ḫ. 5, 337 Nr. 11196.
63. Ḥ. Ḫ. 2, 656 Nr. 4346.
65. Ms. Spr. 314 wohl bestimmt unrichtig: فى التصريف.

1) u. zw. N⁰. 9, 11—14, 20—22, 25—27, 29—32, 34, 36—38, 40—44, 46, 49—54, 56—60, 64—69.

2) N⁰. 30, 32, 37, 43 und 52.

3) Ḥ. Ḫ. 1, 485 N⁰. 1431.

4) Ḥ. Ḫ. 4, 256 N⁰. 8301. — Bei de Goeje et Houtsma: Catalogus codicum Arabicorum. Ed. 2. T. 1. 1888. S. 98. N⁰. 171 als Cod. 1750 (Amin 15) katalogisiert.

27 عقود الاعراب 28 منثور الفوائد 29 مفتاح المذاكرة 30 كتاب كلا وكلتا
31 كتاب كيف 32 كتاب الالف واللام 33 كتاب فى معقود لمع الادلة
34 شفاء السائل فى بيان رتبة الفاعل 35 الوجيز فى التصريف 36 البيان
فى جمع افعل اخف الاوزان 37 المرتجل فى ابطال تعريف الجمل 38 حلاء
الاوهام وجلاء الافهام فى متعلق الظرف فى قوله تعالى احل لكم ليلة
الصيام 39 غريب اعراب القران 40 رتبة الانسانية فى المسائل الخراسانية
41 مقترح السائل فى ويل امه 42 الزهرة فى اللغة 43 الإسماء فى شرح الأسماء
44 كتاب حيص بيص 45 حلية العقود فى الفرق بين المقصور والممدود
46 ديوان اللغة 47 زينة الفضلاء فى الفرق بين الضاد والظاء 48 البلغة فى
الفرق بين المذكر والمونث 49 فعلت وافعلت 50 الالفاظ الجارية على لسان
الجارية 51 قبسة الاديب فى اسماء الذيب 52 الفائق فى اسماء المائق
53 البلغة فى اساليب اللغة 54 قبسة الطالب فى شرح خطبة ادب الكاتب
55 تفسير غريب المقامات الحريرية 56 شرح ديوان المتنبى 57 شرح الحماسة

---

28. Ḥ. Ḫ. 6, 181 Nr. 13141,

30. Wird von Anbari: Inṣāf 186, 16 zitiert.

32. Wird von Anbari: Asrār 130, 17 und 159, 1 zitiert.

33. Ob hierunter ein oder zwei Titel zu verstehen sind, ist fraglich. Obige Fassung stammt aus der Hs. Spr. 314, der Druck von Sujūtis Buġjat hat: كتاب فى معقود لمع الادلة. Auf jeden Fall scheint dieser Titel mit dem als لمع الأدلّة فى اصول النحو bekannten Werke des Anbari identisch zu sein. So verzeichnet es Ḥ. Ḫ. 5, 335 Nr. 11186 und unter diesem Titel ist es auch als Ms. Warner 1071 fol. 73—132 in Leiden vorhanden. Vgl. de Goeje et Houtsma: Catalogus codicum Arabicorum Ed. 2. T. 1. 1888 No. 170 S. 96. Den bei Ḥ. Ḫ. 3, 619 Nr. 7256 angeführten Titel سمع الادلة فى النحو möchte ich durch Verschreiben aus dem obigen erklären und nicht als besonderes Buch auffassen.

35. Ḥ. Ḫ. 6, 426 Nr. 14185.

37. Wird von Anbari: Asrār 119, 11 zitiert.

39. Ist wohl identisch mit dem bei Ḥ. Ḫ. 1, 356 Nr. 926 u. d. T. البيان فى اعراب القران aufgezählten Werke.

43. Wird von Anbari: Asrār 21, 16 zitiert.

45. Ḥ. Ḫ. 3, 111 Nr. 4629 und 5, 157 Nr. 10519.

47. Ḥ. Ḫ. 3, 571 Nr. 6983.

48. Ḥ. Ḫ. 5, 149 Nr. 10475.

52. Von Anbari: Nuzhat al-alibbā 38, 3 zitiert.

55. Ḥ. Ḫ. 6, 62 Nr. 12719.

Anbari selber genannt werden, die entsprechenden Belege in den Anmerkungen gebe [1])

[1] الانصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين [2] الاغراب فى جدل الاعراب [3] ميزان العربية [4] الفصول فى معرفة الاصول فى النحو المشابهة لاصول الفقه [5] المعتبر فى الفرق بين الوصف والخبر [6] اسرار العربية [7] الحض على تعليم العربية] [8] حواشى الايضاح [9] مسئلة دخول الشرط على الشرط [10] نزهة الالباء فى طبقات الادباء [11] تصرفات لو [12] حلية العربية [13] الاضداد [14] النوادر [15] تاريخ الانبار [16] هداية الذاهب فى معرفة المذاهب [17] بداية الهداية [18] الداعى الى الاسلام فى علم الكلام [19] النور اللائح فى اعتقاد السلف الصالح [20] اللباب [21] المختصر [22] منشور العقود فى تجريد الحدود [23] التنقيح فى مسلك الترجيح [24] الجمل فى علم الجدل [25] الاختصار فى الكلام على الفاظ تدور بين النظار [26] نجدة السؤال فى عمدة السؤال

---

1) 1. Ḥ. Ḫ. 1, 462 Nr. 1367.

2. Ḥ. Ḫ. 1, 368 Nr 985. Ms. Arab. Paris 1013 fol. 100*b*—109*a* (Vgl. de Slane: Catalogue des Mss. arabes de la Bibl. Nat. Paris 1883—96. S. 202) und Ms. arab. Escorial 772 fol. 111*b*—119*a* (Vgl. H. Derenbourg: Les Mss. arabes de l'Escurial T. 2. Fasc. 1. 1903 S. 61).

3. Ḥ Ḫ. 6, 285 Nr. 13496.

4 Ḥ. Ḫ. 4, 441 Nr 9100.

5. Ḥ. Ḫ. 5, 620 Nr. 12344.

6. Ḥ. Ḫ. 1, 281 Nr. 654. Hrsg. von Seybold. Leiden 1886. Vgl. Kautzsch: Ueber einen Codex der Asrar Z. D. M. G. 28, 331 ff.

7. Ḥ. Ḫ. 3, 74 Nr. 4537.

8. Wohl identisch mit dem unter dem Sammeltitel الايضاح فى النحو Ḥ. Ḫ. 1, 513 Nr. 1564 aufgezählten Werke.

10. Ḥ. Ḫ. 6, 322 Nr. 13669 und die Verweisung 4, 132 Nr. 7880. Erschien lithogr. Kairo 1294.

15. Ḥ. Ḫ. 2, 115 Nr. 2163.

16. Ḥ. Ḫ. 6, 476 Nr. 14350.

17. Ḥ. Ḫ. 2, 24 Nr. 1697.

18. Ḥ. Ḫ. 3, 183 Nr. 4831.

19 Ḥ. Ḫ. 6, 394 N. 14045.

21. In dieser Kürze schwerlich Titel eines Buches. Viele der genannten Werke werden bei Ḥ. Ḫ. als Muḫtaṣar bezeichnet.

23 Ḥ Ḫ. 2, 452 Nr. 3685.

24 Ḥ. Ḫ. 2, 628 Nr. 4199.

kannte noch eine Anzahl seiner bedeutenderen Schüler persönlich [1]). Ein gottesfürchtiger, in Kleidung und Lebensführung einfacher Mann, zog er sich am Ende seines Lebens von seiner öffentlichen Tätigkeit und der Welt ganz zurück und gab sich in der Stille seines Hauses seinen Studien und frommen Uebungen hin [2]). Im Šaʿbân d. J. 577 starb er in Bagdad und wurde in dem Grabmal des Šaiḫ Abû Isḥaq aš-Šîrâzi beigesetzt.

Ibn al-Anbari war ein geschickter und fruchtbarer Schriftsteller; die Anzahl seiner Bücher wird von den Späteren bis auf 130 angegeben, von denen die meisten grammatischen Inhalts waren, einige aber auch juristische, dogmatische oder erbauliche Themata behandelten [3]). Allerdings sind uns nicht die Titel aller dieser Werke erhalten, manche von ihnen werden wohl auch nur geringen Umfang gehabt haben. Da das Verzeichnis seiner Schriften, das Košut S. 272 f. nur ungenau nach dem Index zu Ḥäǵǵī Ḫalīfa (7, 1126 N⁰. 4732) zusammengestellt hat, nicht ausreicht, so drucke ich hier die Liste ab, die Sujûṭi in den Buǵjat al-wuʿat in der Vita Anbaris bietet. Die Berliner Hs. Sprenger 314 (Ahlwardt N⁰. 10062), die einen Auszug aus diesem Werke darstellt, habe ich zum Vergleiche herangezogen und neben kleinen Verbesserungen mit ihrer Hilfe (fol. 77*a*—79*a*) eine Lücke im Druck des Sujûṭi ausfüllen können; die in Klammern eingeschlossenen Titel 4—7 sind aus der Handschrift hinzugefügt. Danach ist Ibn al-Anbari der Verfasser folgender 69 Schriften, für die ich, falls sie uns erhalten sind, oder ihre Titel bei Ḥaǵǵī Ḫalīfa zitiert oder von

---

1) Als einer seiner Schüler wird z.B. عبد الغفّار بن محمد من عبد الواحد ابو سعد الأعلمى von Jâqût 4, 202 (s. v. قومسان) genannt.

2) Aus dieser späten Zeit stammen wohl die unter No. 63—69 im folgenden Verzeichnisse seiner Werke aufgezählten Schriften.

3) Ibn Qāḍī Šuhba a. a. O. قال الموفق عبد اللطيف له مائة وثلاثون مصنفا اكثرها نحو وبعضها فى الفقه والاصول والتصوف والزهد.

Quellen unseres Verständnisses für die geistige Struktur des Islam. Darüber hinaus bedeutet die Aufdeckung und Blosslegung der formal-rationellen Konstruktion der arabischen Grammatik und des analogistischen Qijassystemes eine Erweiterung unserer Kenntnis von dem grammatischen Denken der Völker und somit der Geschichte des menschlichen Denkens überhaupt.

---

6. Ibn al-Anbārī und sein Kitāb al-inṣāf.

Ueber den äuseren Lebensgang des Ibn al-Anbari wissen wir nur wenig [1]). Mit vollem Namen hiess er ʿAbd ar-Raḥmān b. Muḥammad b. Muḥammad b. ʿUbaidallah b. Abī-Saʿīd Abū 'l-Barakāt Kamāl ad-dīn al-Anbāri und wurde im 2. Rabīʿ 513 in Anbār am Euphrat geboren. Schon in früher Jugend kam er nach dem benachbarten Bagdad, wo er an der Medrese an-Niẓāmijja anfangs bei dem bekannten Šafiitenhaupte Abū-Manṣūr Saʿīd ar-Razzāz († 539) Rechtswissenschaft studierte. Später hörte er ebendort auch allgemeine literarisch-sprachwissenschaftliche Vorlesungen bei ʿAlī Abū-Manṣūr al-ǵawālīqī († 539) und besonders Grammatik bei Abū-Saʿādāt Hibat-Allāh Ibn aš-Šagari († 542), den er selbst als seinen eigentlichen Meister nennt [2]). Nach Beendigung seiner Studien wurde er Lehrer an derselben Akademie, an der er als Schüler gelernt hatte. Seine Vorlesungen waren gut und daher stark besucht; Ibn-Ḫallikān

1) Die hauptsachlichsten Quellen fur sein Leben sind: Ibn Hallikan: Vitae illustrium virorum ed. Wustenfeld. Gottingae 1837. Fasc. 4, 67 No. 377. — Ibn H.: Vie des hommes illustres ed. de Slane. T. 1. (Texte arabe) Paris 1842 S 390. — Ibn Ḫ.: Biographical Dictionary transl. by de Slane. Paris 1843. 2, 95 — Kutubī: Fawāt al-wafajāt (Bulaq 1283) 1, 355. — Sujūti: Bugjat S. 301. — Ibn Qāḍī Šuhba: Tabaqāt al-fuqahā aš-Šāfiʿijja Cod. Berol Wetzstein II 326 fol. 47*b*. — Ibn al-Atīr (Chronicon ed Tornberg 11, 314) erwahnt am Ende des Jahres 577 den Tod des Ibn al-Anbārī. Vgl. Brockelmann: Gesch. d. arab. Lit. 1, 281. Ders. in der Enzyklopadie des Islam Lfg. 6, S. 365.

2) Vgl. z. B. Nuzhat S. 488, wo Anbari seinen über Ibn aš-Šagari und Sibawaihi bis zum Propheten reichenden, wissenschaftlichen Stammbaum aufzeichnet.

zu erklären versucht. Dass sie nicht mehr bieten konnten, als sie geboten haben, erklärt sich aus der Unzulänglichkeit der Quellen, die ihnen zu Gebote standen, aus ihrem Unverständnis gegenüber dem lebenden und immer werdenden Charakter der Sprache, aus ihrer Unkenntnis der anderen semitischen Sprachen und der auf ihnen begründeten vergleichenden Sprachbetrachtung, und nicht zum mindesten aus der Tatsache, dass die Araber im Gegensatz zu den Griechen ohne vorherige philosophisch-begriffliche Durchdringung der Sprache rein von der Erfahrung und Beobachtung aus an die Erklärung ihrer Erscheinungen herangingen. Zu welchen Auswüchsen und Haarspaltereien das basrisch-arabische System der Grammatik später geführt hat, ist bekannt. Für das Studium der arabischen Nationalgrammatik war es verhängnisvoll, dass die jüngsten Kodificationen, in denen das System als tote, unbewegliche Masse vor uns liegt, zuerst nach Europa kamen und daher gewissermassen als Inbegriff der Auffassung der Araber von der Sprache angesehen wurden. In Wirklichkeit sind jene aber nur das Ende der Entwicklung in einer schon gänzlich versteinerten, dogmatischen Form. Diese späten Kompendien wirkten abschreckend und haben die arabische Nationalgrammatik bis auf den heutigen Tag in Misskredit gebracht. Wenn man aber tiefer hineinsteigt, sieht man, wie auch hier sich alles erst im Kampfe gebildet hat. Es handelt sich für uns, deren Auffassungen von der Wissenschaft und von der Sprache andere sind als die der Araber, nicht darum, die Methode der arabischen Grammatik anzunehmen, oder über die Richtigkeit oder Unrichtigkeit ihrer Theorien zu entscheiden, sondern nur darum die Entwicklung in dem grammatischen Denken der Araber nachzuweisen und ein objektives Verständnis für ihre wissenschaftliche Methode zu gewinnen. Die einheimische Grammatik ist vielleicht die am wenigsten von aussen beeinflusste, reinste aller islamischen Wissenschaften überhaupt, und die in ihr angewandte Methode und Arbeitsart daher eine der wichtigsten

und ausgeschrieben [1]), sondern auch die vom ihm formulierte oder wenigstens neu aufgenommene Problemstellung fand Nachahmer. Auch Abū 'l-Baqā al-ᶜukbari († 616) [2]) und Ibn Ājāz († 681) [3]) schrieben nach ihm noch besondere Werke über die Kontroversen der Basrer und Kufer.

Die Entwicklung der arabischen Nationalgrammatik ist zum Teil mit der Sammlung, Herausbildung und Begründung der „Streitfragen" verknüpft. Wie aus zwar schon sichtbaren, aber nur verschwommenen und flüssigen Umrissen erst im 4. und 5. Jahrhundert d. Fl. die Linien immer schärfer und markanter sich herausarbeiteten, bis sie schliesslich die charakteristischen Züge des rationell-analogistischen Qijassystemes annahmen, wollte ich in den skizzenhaften Ausführungen meiner Einleitung dartun. Eine Entwicklung hat also auch in der arabischen Nationalgrammatik stattgefunden. Allerdings nicht in dem uns geläufigen Sinne. Weder wurde das zu bearbeitende Material wesentlich bereichert, noch wurden neue Methoden oder eine lebendige Auffassung an die Erklärung der sprachlichen Erscheinungen herangebracht, sondern nur die *eine* Methode unersättlich bis zur Unmöglichkeit ausgebaut. Im rein Formal-Rationellen liegt also der Fortschritt in der einheimischen arabischen Grammatik. Dass das System der Basrer auf der ganzen Linie siegen musste, habe ich bereits früher aus der Entwicklung des Islam heraus

---

Anbaris Stellungnahme. In Frage 70 und 101 stehen auf Seite der Kufer schon eine Anzahl älterer Basrer wie Sīrāfī und Ibn as-Sarrāǧ, und in Frage 106 war es ihm mit seiner Entscheidung in unserem K. al-inṣāf nicht recht Ernst, denn in den Asrār erwähnt er nicht einmal die Kufer, denen er hier Recht giebt.

1) ᶜAbd al-Qādir (Ḫiz. 1, 9, 4) nennt das K. al-inṣāf in der Literaturübersicht und zitiert es ungefähr 70 mal im Text der Ḫizāna; Sujūṭi im Iqtirāḥ und in den Ašbāh 8 mal. Auf diese zum Teil recht ausführlichen Zitate verweise ich in der ersten Anmerkung zu den betreffenden Fragen. Ausserdem vgl. z.B. Ḫiz. 2, 254, 5 ff., wo Ibn Ḫalaf, Ǵaᶜbari und as-Samīn als Benutzer unseres Textes genannt werden.

2) التعليق فى الخلاف (wohl identisch mit التبيين ′ك) s. Sujūṭi: Buǧjat 281, 11. Ḥ.Ḫ 2, 323 No. 3124. Dieses Werk wird häufig zitiert, z.B. Ḫiz. 4,127, 6. Sujūṭi: Iqtirāḥ 44, 5. Sujūṭi: Ašbāh 1, 276, 10. 2, 147, 11.

3) الاسعاف فى الخلاف s. Sujūṭi: Buǧjat 233, 3. Ḥ.Ḫ. 1, 284 No. 676. Ein Zitat aus diesem Werke findet sich Sujūṭi: Ašbāh 2, 152, 4.

in grammatischen Werken sonst ungebräuchliche Form der Diskussion wurde manchmal der Ausgangspunkt der Streitfragen und ihre ursprüngliche Form etwas verwischt. Meistens kann man jedoch mit geringer Mühe, von den Belegstellen ausgehend, oder mit Hilfe der parallelen Quellen ihren eigentlichen Kern wieder herausschälen. Diese sonst nur in juristischen Werken übliche Form der Diskussion ist auf den weiteren Gang der arabischen Nationalgrammatik nicht ohne Einfluss geblieben. Die Entwicklung der Grammatik zu einer normativen Wissenschaft wurde durch diese auch äusserliche Gleichsetzung von Grammatik und Jus nur beschleunigt. Anbari mag es ehrlich gemeint haben, wenn er seinem Buch den Titel der „gerechten Abwägung der Streitfragen" gegeben hat; er mag nicht absichtlich parteiisch gewesen sein, aber er konnte garnicht unparteiisch sein [1]). Durch seine prinzipielle Schärfe ist er vielleicht sogar der vollendetste Basrer in der arabischen Nationalgrammatik überhaupt. Seine gerechte Abwägung bestand eben darin, dass er nicht nur allenthalben das Recht der Basrer, sondern auch das Unrecht der Kufer basrisch begründete. Sieben Fragen, in denen er den Kufern Recht gibt, bilden, wie sich schon nach kurzer Prüfung herausstellt, nur eine scheinbare Ausnahme von der Regel [2]). Sein Buch wurde später nicht nur eifrig benutzt

1) Unbewusst parteiisch ist er eigentlich überall, er spricht ja auch von „wir" und „ihr" als den Basrern und Kufern; bewusst ungerecht entschieden in der Hinnahme fast aller basrischen Belegverse im Gegensatz zu der scharfen Kritik, die er an den kufischen übt. Vgl. z.B. den anonymen basrischen Vers 34, 23 oder 89, 12, zu dem er den Tadel der Ḥiz. (4, 359, 24) erfährt, weil er nur die schulbasrische Lesart als richtig anerkennt.

2) Es handelt sich um die Fragen 10, 18, 26, 70, 97, 101, 106. Mit Ausnahme der beiden zusammengehörigen Fragen 10 und 97, in denen Anbari nicht selbständig, sondern durch Ibn an-Naḥḥās zu seiner Stellungnahme gekommen ist, ist überhaupt keine dieser Fragen eine alte Kontroverse Sibawaihis contra Farrā, also auch keine eigentliche Streitfrage der Kufer und Basrer. Meine Anmerkungen zu den einzelnen obigen Fragen erklären jedesmal Anbaris auffallende Entscheidung. In Frage 18 ist die kufische Meinung garnicht die der Kufer, sondern die des Mubarrad; dazu ist die „kufische" Entscheidung hier die erschwerende wie sonst die der Basrer. In Frage 26 sind die Angaben Anbaris falsch und kehren die Tatsachen um; die Entscheidung, die er den Kufern beilegt, ist in Wirklichkeit die des Sibawaihi. So erklärt sich

die Darstellung der beiden Gegensätze geeignet ist, haben wir im ersten Teile dieser Einleitung gesehen. Trotzdem bleibt der Verlust der älteren, sicherlich noch weniger prinzipiellen Werke dieser Art sehr zu beklagen. Denn die Vorzüge der Darstellung Anbaris sind zugleich seine Mängel. Um der stärkeren Hervorhebung des prinzipiellen Schulgegensatzes willen tat er der geschichtlichen Entwicklung häufig Gewalt an und kümmerte sich wenig um die Entstehung der einzelnen Ansichten. Dass er die Entscheidungen des Aḫfaš und Mubarrad als kufische hinstellte und späte basrische Beweise ohne Bedenken den Kufern beilegte, wurde bereits ausgeführt. Ebenso gelten ihm auch die Basrer und ihre Methode als eine feste, starre Einheit ohne Entwicklung, und der alte Sibawaihi als ihr Haupt. Am auffälligsten sind in dieser Hinsicht die Fragen, in denen Anbari die Ansichten dieses Grammatikers als die schlechthin basrische bezeichnet, obwohl fast alle eigentlichen Basrer sie nicht teilen [1]. Sogar die überlieferten Themata der Streitfragen hat er manchmal geändert und Einzelheiten verallgemeinert. Also nicht nur, dass er die Beweise der beiden Parteien formal überarbeitet hat, hat er auch die Behauptungen, in denen wir durchgehends altes Material zu sehen glaubten, um den Gegensatz scharf herauszuarbeiten, in seinen Leitsätzen präzisiert und schematisiert. Einige Streitfragen sind in der Form, wie er sie bietet, eine Anbarische Konstruktion [2]. Das wusste schon der Verfasser der Ḫizāna, der Anbari häufig wegen ungenauer Ueberlieferung der grammatischen Ansichten tadelt und auch für andere Grammatiker bezeugt, dass sie den Basrern und Kufern ohne weiteres Meinungen zuschrieben, die sie prinzipiell haben konnten, ohne zu prüfen, ob sie sie wirklich gehabt haben [3]. Auch durch die

1) Das gilt besonders für Frage 53, 54, 59, 65, 74, 98, 102 (Vgl. die Anmerkungen zu ihnen).

2) z.B. Fr. 17 und 24 (vgl. die Anmerkungen zu ihnen).

3) z.B. Ḫiz. 3, 16, 19 f. وانما حكاه عن البصريين لانه تخريج موافق لقواعدهم.

er allein [1]). Einige wichtige Differenzen scheinen ihm allerdings, wie schon Sujuṭī bemerkt hat [2]), entgangen zu sein; alles in allem ist aber die Nachlese aus den bedeutenderen grammatischen Schriftstellern nicht gross [3]).

Wie in diesem literarischen Streite des 4. Jahrhunderts das rationell-analogistische Schema der Basrer von der unbestimmten Form, in der es sogar noch bei Mubarrad zu finden ist, sich entwickelt und nüanciert hat, wie es endlich im 5. und Anfang des 6. Jahrhunderts die endgiltige und uns bekannte Gestalt angenommen hat, können wir im Einzelnen nicht mehr verfolgen, da die Werke der zeitgenössischen Grammatiker entweder verloren oder noch nicht durch den Druck zugänglich gemacht sind. Neben der ältesten, wenig ausgeprägten besitzen wir sogleich die jüngste, schon ganz scholastische grammatische Literatur, die das basrische System in seiner völlig versteinerten Form als Dogma zeigt. Ibn al-Anbaris Werk stellt den Höhepunkt in dieser Entwicklung dar; es ist das einzige uns erhaltene Werk aus der grammatischen Streitfragenliteratur. Wie vorzüglich es durch seine dogmatische Schärfe als Quelle für

---

1) Inṣāf 1,8 أُلَخِّص لهم كتابا لطيفا يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية.

2) Sujuṭi: Ašbāh 2,162,3 وقد فات ابن الانبارى مسائل خلافية بين الفريقين استدركها عليه ابن اياز فى مولف منها الاعراب اصل فى الاسماء فرع فى الافعال عند البصريين وقال الكوفيون اصل فيهما ومنها لا يجوز حذف نون التثنية لغير الاضافة وجوزه الكوفيون.

3) Anbari selbst streift manchmal in unserem Texte eine Streitfrage, die sich unter den 121 ausführlich behandelten nicht wiederfindet (37,10. 43,6. 143,15 ff. und 146,18 ff. 256,16 ff. 285,19 ff). Auch in den Asrār 24,18—25,2 spricht er von einer Streitfrage, die sich nicht im K. al-inṣāf findet. — Bei Sīrāfī fand ich 6 Fragen, die Anbari fehlen (s. Jahn § 98 Anm. 31. — Ed. Sib. Band 1,219, 362. 2,93, 134, 245) und sogar im Mufaṣṣal noch vier solche (37,13. 139,20 ff. 154,5. 166,9). — Nur weil sie als eine der merkwürdigsten kufischen Behauptungen bezeichnet wird, nenne ich noch folgende von Sujuṭi (Ašbāh 3,9,14 ff.) mitgeteilte: قال ابو حيان من غريب مذاهب الكوفيين فى أَنْ انهم اجازوا الفصل بينها وبين معمولها بالشرط... اردت أَنْ إِنْ تزرنى ازورَك... وازرْك.

Fragen, in denen jüngere Basrer, und unter ihnen besonders Ibn Kaisān als Parteigänger der Kufer genannt werden, müssen in dieser Beziehung vor allem als verdächtig gelten. Wenn uns also auch noch ein gut Teil alten Materiales übrig bleibt, nach welchem wir uns ein Bild von dem grammatischen Denken der Kufer, d. h. Farrās und Kisāīs machen können, so werden wir doch sehr vieles als kufisch Ueberlieferte dem furor basricus des 4. Jahrhunderts zur Last legen müssen.

Es muss ein wahrer Sammeleifer bestanden und viele Gelehrte gegeben haben, die das Zusammensuchen der Streitfragen über Gebühr übertrieben haben, denn wir finden in der ganzen philologischen Literatur versprengt häufig recht unwichtige Themata als Schulkontroversen behandelt. Jede auch nur irgendwie abweichende Meinung des Farrā, jede andere Koranlesung, jede orthographische Differenz konnte als „Streitfrage" angesehen werden [1]. Sie alle aus der Literatur jetzt wieder zusammenzusuchen und zu sammeln, wäre wertlos; die charakteristischsten von ihnen besitzen wir in den 121 von Anbari behandelten Themen. Dass er nicht alle, sondern nur die berühmtesten Fragen bot, wusste

---

anonym bieten. In kufischen Beweisen finden sich solche in Fr. 2 (8, 1), 14 (48, 2. 49, 13, 17, 19), 15 (58, 1, 8) 28 (102, 12, 16, 21), 37 (127, 9, 12) 53 (161, 21. 162, 1, 3), 69 (202, 19), 72 (215, 5, 9), 79 (238, 19), 92 (268, 10), 115 (334, 10) 116 (338, 19). — Jung müssen ferner stets die mit den Worten قالوا ولا يجوز beginnenden polemischen Bemerkungen gegen die Behauptungen und Argumente der Gegner sein. In kufischen Beweisen finden sich solche Partien in Fr. 3 (13, 21), 5 (22, 18), 14 (48, 4), 15 (58, 4), 41 (136, 14), 45 (143, 13, 17), 72 (217, 9), 74 (226, 13), 78 (236, 4), 79 (239, 5), 91 (266, 6), 94 (272, 2), 97 (285, 18. 286, 12), 112 (326, 9), 113 (330, 13), Nachtr. Fr. 1 (348, 13), 2 (352, 6). — Auch die Teile kufischer Beweise, die neben Belegen aus der Tradition noch ein analogistisches Argument bieten (s. S. 33 Anm. 2), und vollends die Stellen, an denen Kufer den Sibawaihi zitieren (13, 15. 73, 23. 85, 12), können als jüngere Bestandteile gelten.

1) Ich verweise nur auf die verschiedene Aussprache des grammatischen Terminus für „assimilieren" (kufisch: أَدْغَمَ, basrisch: اِدَّغَمَ), die verschiedene Aussprache und Lesung von أَئِمَّة (Sure 9, 12 vgl. Mufaṣṣal 167, 6) und die oben (S. 75 Anm. 4) schon behandelte verschiedene Schreibung von ضحى.

als kufische Ansicht wieder. Daher darf man die 121 Streitfragen nur nach genauer Prüfung der Angaben in den parallelen Quellen für echt und alt, d. h. für die gegensätzlichen Ansichten des Sibawaihi und besonders des Farrā halten [1]). Dazu kommt, dass die Späteren auch die Polemik zwischen Mubarrad und Taʿlab in ihre Sammlungen miteinbezogen haben. Die Ueberlieferung, dass jüngere basrische Grammatiker wie Ibn Kaisan und Ibn Ḫajjaṭ sich in einigen Fällen der kufischen Anschauung angeschlossen haben, muss unsere Zweifel an der Echtheit der kufischen Beweise in einigen Streitfragen bei Ibn al-Anbari noch vermehren. Da es nämlich kufische Grammatiker nicht gab, die die Ansichten Farras und Kisaıs ausbauten und begründeten, lag es nahe, dass dieser oder jener Basrer in manchen Fragen die kufischen Behauptungen mit seinem basrisch-analogistischen Rüstzeug zu begründen und zu sichern suchte. Ich kann mir sogar denken, dass eine solche Aufgabe für einen dialektisch veranlagten Gelehrten der damaligen Zeit sehr verlockend gewesen sein muss. Einige allzu logische, allzu formal-rationelle und daher allzu unkufische Beweise der Kufer bei Ibn al-Anbari scheinen mir nur auf diese Weise erklärt werden zu können. Diese späten basrischen Beweise für kufische Behauptungen heben sich aber sogleich von dem echten kufischen Untergrund ab. Ein sicheres Anzeichen, um sie zu erkennen, bietet die typisch basrische Ausdrucksweise und Beweismethode die in ihnen verwendet wird [2]). Äusserlich kenntlich sind sie zumeist daran, dass sie neben den alten kufischen Beweisen als zweite oder noch weitere Beweise angefügt und fast immer mit denselben einleitenden Worten eingeführt werden [3]). Diejenigen

---

1) Eigentlich sind nur diejenigen Fragen unbedenklich als Streitfragen der Basrer und Kufer hinzunehmen, für die oben (S. 62 Anm. 1) ausdrücklich Farrā als Vertreter der kufischen Ansicht ermittelt werden konnte.

2) Vgl. z.B. Fr. 17. 19 (77, 1 ff.), 22 (82, 1 ff.), 24. 33 (117, 6, 11), 49 (156, 20 ff.), 50 (158, 14). 70 (209, 9), 113 (330, 16).

3) Hieher gehören vor allem die mit den Worten ومنهم من تمسّك beginnenden Stücke, die neben dem Hauptbeweise weitere, meist jüngere Argumente

sie mit seinen in Widerspruch standen, einfach als kufisch bezeichnet [1]). Dass es einmal eine Zeit gegeben hatte, in der Sibawaihi bei den Basrern noch nicht der allenthalben vergötterte Grammatiker gewesen war, konnte man sich nicht denken, und daher stellte man gerade diejenigen von den Alten, die durch ihre Gegnerschaft gegen Sibawaihi für die Entwicklung der basrischen Methode vielleicht das Meiste geleistet hatten, mit den Kufern zusammen [2]). In einigen Punkten mögen sich ja auch ihre Ansichten, besonders die des al-Aḫfaš, der mit Kisāī befreundet war, mit denen der Kufer gedeckt haben. Für viele Fragen kann aber nachgewiesen werden, dass die den Kufern untergeschobenen Behauptungen und Beweise nicht die des Farra und seiner Gruppe, sondern die des al-Aḫfaš und Mubarrad waren [3]). Auf Ibn al-Anbari, dem es nur darauf ankam, die beiden prinzipiellen Gegensätze scharf herauszuarbeiten, ist in dieser Beziehung kein Verlass. Wenn er auch manchmal die Namen dieser beiden Grammatiker noch nennt, so gibt er andrerseits oft ihre Meinungen anonym schlechthin

---

1) Vgl. Frage 94, in der Jūnus, und Frage 102 und 116, in der Ḫalīl allein auf kufischer Seite steht.

2) Sujūṭi: Buġjat 44 spricht in der Vita des Ibn as-Sarrāǧ im Gegensatz zu den Basrern von den „Streitfragen des al-Aḫfaš und der Kufer" مسائل الاخفش والكوفيين. Ebenso stellt er (Iqtirāḥ 37 penult) Mubarrad und die Kufer als gleichwertige Bekämpfer des Sibawaihi zusammen: اما كتاب سيبويه فقدح الكوفيين فيه وفى صاحبه اظهر من الشمس وايضا فالمبرد كان من اجل البصريين وهو افرد كتابا فى القدح فيه. — Flügel S. 123 sagt sogar: „Die einheimischen Literaturhistoriker stellen einstimmig al-Kisāī und mit ihm auffallender Weise al-Mubarrad an die Spitze der kufischen Schule".

3) Charakteristisch in dieser Beziehung ist Frage 97, zu der es in der Ḫiz. (2, 431, 23) ausdrucklich heisst: وقد نسب ابن الانبارى فى مسائل الخلاف مذهب الاخفش الى الكوفيين, und Frage 109, in der Aḫfaš allein die Entscheidung der „Kufer" vertritt und Farrā dann mit einer speziellen Ansicht auftritt! Insofern haben wir das Recht, jede Frage, in der al-Aḫfaš oder Mubarrad als Parteigänger der Kufer auftreten, für verdächtig zu halten, besonders dann, wenn Namen von Kufern nicht genannt werden. In diesem Sinne behandeln die Fragen 6, 18, 26, 37, 43, 54, 55, 60, 64 und Nachtrag Fr. 2, fur die ich auf meine Anmerkungen verweise, bestimmt keine Streitfragen der Schulen, sondern nur Polemiken zwischen Aḫfaš bezw. Mubarrad und Sibawaihi.

stawaihi († 347), der besonders geschickt in der Polemik war[1], hatte auch az-Zaǵǵāǵ († 311) durch seinen Korankommentar, in dem er Farras Ansichten widerlegte[2], vorgearbeitet. Für die Ausbildung des analogistisch-rationellen Schemas scheinen aber ʿAlī b. ʿĪsa ar-rummanī († 384), Abu ʿAli al-farisi († 377) und seine Schüler ʿAlī b. ʿĪsa ar-raba'i und Ibn Ǵinni († 392)[3] das Meiste geleistet zu haben. Von Farisi[4] und Raba'i[5] wird uns wenigstens ausdrücklich berichtet, dass ihre Hauptstärke im „Qijās" gelegen habe, und Rummani[6] ging darin sogar so weit, dass er nicht nur die Regeln der Vernunft und Weisheit auf die Sprache angewendet wissen wollte, sondern allerdings nicht unwidersprochen — die Grammatik mit der Logik schlechthin identifizierte. So wurde der Kampf der basrischen Analogisten gegen die fingierten kufischen Anomalisten immer prinzipieller. Um den Ursprung der einzelnen Ansichten und die persönliche Stellung der alten Grammatiker kümmerte man sich nicht viel, sondern man kam in der Verehrung Sibawaihis soweit, alles Sibawaihifeindliche schlechtweg für kufisch zu erklären. Die Ansichten der ihm befreundeten zeitgenössischen Gelehrten, ja sogar die seiner Lehrer wurden manchmal, wenn

---

1) Flügel S. 105 f.

2) Die Nachweise siehe in den Anmerkungen zu Frage 27, 47, 65, 71.

3) Ueber Ibn Ǵinni's Bedeutung und Stellung zu den Basrern vgl. Roschers Dissertation über ihn (Berlin 1910) und Probster's Ausgabe seines K. al-muǵtaṣab (Leipzig 1904).

4) Sujūti: Buǵjat 217 أخطأ فى مائة مسئلة لغوية ولا أخطأ فى واحدة قياسية.

5) Sujūti: Buǵjat 344 الدقيقى الفهم والقياس.

6) Sujūti: Buǵjat 344 قال ابو حيان التوحيدى... وكان يمزج النحو بالمنطق حتى قال الفارسى ان كان النحو ما يقوله الرمانى فليس معنا منه شىء وان كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شىء قلت النحو ما يقوله الفارسى ومتى عهد الناس ان النحو يمزج بالمنطق وهذه مؤلفات الخليل وسيبويه ومعاصريهما ومن بعدهما بدهر لم يُعْهَدْ فيه شىء من ذلك.

in dem letzten halben Jahrhundert gemacht hatte. Schon den Arabern galt sein Kommentar als der Kommentar zum Sibawaihi schlechtin [1]. War Mubarrad der Schöpfer der basrischen Tradition, so ist es das Verdienst des Sīrāfī, das von jenem begonnene Werk zu Ende geführt und das einheitliche basrische System endgiltig gesichert zu haben. Es ist bezeichnend, dass er in seinen Hauptwerken dieselben Themata wie Mubarrad behandelte [2]. Seine uns verlorenen „Biographien der basrischen Grammatiker" dienten den späteren Verfassern ähnlicher Werke und noch Sujūṭi als Quelle. Ich vermute, dass Sirāfī in diesem Werke mit der später ganz üblichen Praxis begonnen hat, möglichst viele der neutralen, älteren Grammatiker der basrischen Schule zuzuzählen, um ihr durch die grössere Zahl der Anhänger mehr Ansehen zu verschaffen. Da Kufer zu seiner Zeit nicht existierten, um ihrerseits Einspruch gegen diese gewaltsame Inanspruchnahme der alten Grammatiker für die Gegenschule einzulegen, so wurden mit Ausnahme der ausgesprochenen Schüler des Kisāī und Farrā eigentlich alle alten Grammatiker als Basrer bezeichnet. Am weitesten ging der Verfasser des Fihrist in der schematischen Einteilung in die drei Schulen und in der gewaltsamen Zuweisung jedes Grammatikers an eine von ihnen [3]. Noch Flügel hatte Mühe, die durch diese verschiedenen künstlichen Einteilungen entstandenen widersprechenden Traditionen miteinander auszusöhnen. Dem Sīrāfī also und seinen Zeitgenossen, die sich dem Farrā und den Kufern gegenüber stolz und bewusst als Anhänger „unserer Genossen der Basrer" bezeichnen, verdankt das Qijassystem in der uns bekannten vollendeten Form seine Entstehung. Ausser Ibn Duraid († 321), Ibn an-Naḥḥās († 338) und Duru-

1) Sujūṭī: Buġjat 222 sagt von diesem Werke لم يُسْبَقْ الى مثله.

2) Er schrieb ausser dem Kommentar auch eine „Einleitung" (المدخل) und einen Šawahidkommentar zu Sibawaihi und eine Biographiensammlung اخبار النحاة البصريين (Sujūṭi Buġjat S. 222, Flugel S. 108).

3) Fihrist S. ٣٩ ff. (an-Nadīm lebte auch in der Mitte des 4. Jhdts).

Sibawaihi, bei dem man im Grunde schon alles zu finden glaubte, heraus. Seine Ansicht galt als die schlechthin richtige, und nur die von ihm angeführten Unregelmässigkeiten für erlaubt. Wie bei dem Propheten schloss man nicht nur aus seinen Mitteilungen, sondern auch aus seinem Schweigen. Was bei ihm fehlte, galt als verboten. So erklären sich die sog. normierenden Fragen bei Anbari, die von einem meistens von Farrā in die grammatische Literatur eingeführten Verse ausgehen. Die Tatsache, dass Sibawaihi ihn nicht anführte, genügte den Späteren, um den Vers und die in ihm vorkommende Form als schlecht abzulehnen. Sein „Buch" erhielt schon früh so sehr die Bedeutung eines Kanons, dass ein nur wenig jüngerer Philologe sagen konnte, dass derjenige sich schämen müsse, der nach Sibawaihi noch ein Werk über die Grammatik schreiben wolle [1]). Somit bestand die Aufgabe der basrischen Grammatiker eigentlich nur in der Erklärung des Sibawaihi. Es ging seinem Buche aber wie religiösen Urkunden, die bestehen bleiben, obwohl die Entwicklung über sie hinausgeführt hat. Da die grammatische Methode, die an ihn angeknüpft hatte, in formal-rationeller Beziehung sich zu stark von ihm ab entwickelt hatte, so kam man mit einer einfachen Erklärung nicht aus, sondern man interpretierte in ihn hinein. In dieser Beziehung bedeutet der Kommentar des Sīrāfī († 368) einen Markstein in der Entwicklung der arabischen Nationalgrammatik. Leider ist er immer noch nicht vollständig herausgegeben, aber schon aus den uns zugänglichen Stücken bei Jahn und in der Bulaqer-Ausgabe des Sibawaihi können wir ersehen, dass er das grammatische Denken seiner Zeit und auch schon die Streitfragenliteratur in seinen Sibawaihikommentar hinein verarbeitet hat. An seiner schon fast ganz ausgebildeten methodischen Terminologie erkennen wir vielleicht am besten den Fortschritt, den die Grammatik

1) Sujūṭi: Buġjat 203 in der Vita des Abū ʿUtmān al-māzinī: من اراد ان يصنّف كتابا كبيرا فى النحو بعد كتاب سيبويه فليستحى.

standen die „Streitfragen der Basrer und Kufer" durch die literarische Sammelarbeit der gelehrten Bagdader in der ersten Hälfte des 4. Jahrhunderts. In diesem literarischen Scheinkampfe, in dem die Basrer genötigt waren, die Argumente der alten „Kufer" zu widerlegen, bildete sich das Qijassystem in seinen Feinheiten und Abstufungen erst recht heraus; durch die Widerlegung des gegensätzlichen Standpunktes wurde ihnen der eigene erst recht klar, an der Unmethode der Gegner bildete sich die eigene Methode. Einen wirklichen lebenden Gegner hatten sie aber nicht, ihr Kampf richtete sich gegen ein Phantom. Wenn Kufer existiert hätten, hätten sie jetzt auftreten und ihre Methode und ihre grammatischen Auffassungen verteidigen müssen. Der kuferfreundliche Ibn Fāris († 390) hat in seiner Polemikensammlung nicht in diesem Sinne gewirkt; seine Anschauungen kennen wir ja ungefähr [1]). Und so blieb die Schrift des Ṯaʿlab für sich allein bestehen. So erklärt sich auch die Tatsache, die ich schon bei der Analyse des Kitāb al-inṣāf angeführt habe, dass die kufischen Behauptungen fast immer nur mit ihren alten abrupten Begründungen angeführt werden, während die Basrer für jede einzelne Entscheidung mehrere, von verschiedenen Gesichtspunkten ausgehende Beweise bieten. Durustawaihi schrieb eine heftige Kampfschrift gegen Ṯaʿlabs Sammlung [2]), und Ibn an-Naḥḥās und Ibn Kaisān veröffentlichten vom basrischen Standpunkt aus ihre oben schon genannten Streitfragenschriften. Diesen Sammlungen verdanken wir die Erhaltung alten und wertvollen Materials besonders aus den Schriften des Farrā, das uns sonst verloren gegangen wäre; wir sahen ja, dass sogar noch Ibn al-Anbari wörtliche Zitate aus ihnen bewahrt hat. Je länger der Kampf dauerte, je prinzipieller er wurde, desto mehr hob sich die Gestalt des alten

1) Vgl. S. 58 Anm. 4 u. S. 67 Anm. 2. — Goldziher: Beiträge zur Gesch. der Sprachgelehrsamkeit bei den Arabern 3: Abū 'l-Ḥasan ibn Fāris (in: Sitzungsberichte der Wiener Akad. 73, 511 ff.).

2) كتاب الرد على ثعلب فى اختلاف النحويين s. Flugel 106.

dogmatischen Gesichtspunkten leiten liess [1]). Durch diese Momente und die neuen Angriffe des Ta'lab wurde sicherlich die Erinnerung an die Rivalität der alten Grammatiker von Basra und Kufa in dem Schülerkreis des Mubarrad wieder lebendig. Zu ihrer Verteidigung setzten sie die von seinem Gegner begonnene Sammlung der verschiedenen Ansichten der alten Grammatiker fort und stellten die durch ihr schon leidlich ausgearbeitetes System allerseits begründeten und vertieften Anschauungen des Sibawaihi den einzelnen, abrupten Behauptungen des Farrā entgegen. Ihr Kampf galt aber nicht diesem einzelnen, schon 100 Jahre früher gestorbenen Grammatiker, sondern einer Methode, einer grammatischen Auffassung, und daher schufen sich die Basrer als Gegner die „Kufer". Dieser Sammelname kommt erst in der Generation nach Mubarrad vor und wird, wie ich schon oben zeigte, von den sogenannten Kufern selbst nicht gebraucht. Im Gegensatz zu den Basrern sind sie nicht eine Gruppe von Grammatikern mit bestimmter methodischer Tradition, sondern sind im Grunde identisch mit Farrā. Er was es ja auch, auf den Ta'lab besonders hingewiesen hatte, und in dessen beiden Hauptwerken sich Antworten auf die meisten grammatischen Fragen fanden. Kisāī spielte neben ihm eine viel weniger bedeutende Rolle; obschon auch er häufig als Vertreter der Kufer angesehen wurde, konnte man doch nicht so oft auf ihn zurückgreifen, weil seine Hauptarbeit ja garnicht der eigentlichen Grammatik gegolten hatte. So ent-

---

1) S. 58, 14 ff. u. besonders 67, 5 ff. — Während die Basrer den Koran nach der Grammatik orientierten, scheint es bald so, als ob die Kufer es umgekehrt gemacht hatten, weil sie sogar aus dem Nichtvorkommen einer Form im Koran Schlüsse auf ihr Nichtvorhandensein überhaupt machten (118, 1 ff. 288, 13 ff). Es liegt nahe anzunehmen, dass die Kufer wegen dieser Verknüpfung von Grammatik und Dogmatik von den freigeistigen Basrern etwas verhöhnt und lächerlich gemacht wurden, und ich möchte die bei der Widerlegung einiger absurder Annahmen der Kufer dreimal in basrischen Beweisen wiederkehrende Formel: „das ist eine unbewiesene Annahme, die man nur auf Grund einer Inspiration oder Offenbarung verstehen konnte" (61, 23. 121, 17. 170, 21) als einen Rest dieser ironischen Tendenz in der basrischen Polemik gegen die orthodoxen Kufer ansehen.

In diesem uns verlorenen Werke wird er versucht haben, die Ansichten dieses von ihm verehrten alten Grammatikers gegenüber denen des Sibawaihi und der an ihn anknüpfenden Basrer in Schutz zu nehmen. Dadurch lenkte er wohl einerseits die Aufmerksamkeit auf den bisher wenig bekannten Farrā und rief andrerseits den Widerspruch der angegriffenen Basrer hervor. Ich weiss aber nicht, ob der grammatische Gegensatz, dessen man sich bisher ja viel zu wenig bewusst war, allein genügt hätte, dieser Streitfragensammlung für die Folgezeit eine solche Bedeutung zu verschaffen. Der Neid der Basrer über die immer grösser gewordenen Erfolge der kufischen Outsider am Ḫalifenhofe hatte sie während des 3. Jahrhunderts d. Fl. auch in der Beurteilung der wissenschaftlichen Verdienste ihrer Gegner parteiisch gemacht [1]). Dadurch dass sich der Taqdirbegriff bei den Basrern immer bestimmter herausgebildet hatte, kamen beide auch in der Koraninterpretation immer weiter auseinander, und wenn sich auch Ṯaʿlab über die in der damaligen Zeit entstehende Ẓāhiritenschule und ihren Gründer Dāwūd († 270) abfällig aussprach [2]), so stand er ihr doch näher als die an Sibawaihi anknüpfenden Grammatiker. Frage 15 unseres Kitab al-inṣāf zeigt uns noch ganz deutlich, in wie weitem Masse sich der intolerante Ṯaʿlab in grammatischen Erklärungen von

1) Einige der von den Kufern gesammelten Gedichte und Verse mögen nicht echt gewesen sein, falsch und tendenziös aber ist es, deswegen alle zu verurteilen und abzulehnen, wie Abū-Tajjib es tut (in Sujūti's Muzhir 2, 206, 10 والشعر بالكوفة اكثر واجمع منه بالبصرة ولكن اكثره مصنوع ومنسوب الى من لم يقله). Nach seiner Auffassung hatten die Kufer seltene Lesarten und die Nawādir auch nur gesammelt, um am Ḫalifenhofe damit zu renommieren (2, 208, 8 انتقل العلم الى بغداد قريبا وغلب اهل الكوفة على بغداد وخدموا الملوك فقدموهم فارغب الناس فى الروايات الشاذة وتفاخروا بالنوادر). — Auch die Bemerkung, (Inṣāf 294, 19) dass die Kufer die Beduinen, die in der bekannten Disputation zwischen Sibawaihi und Kisāi Schiedsrichter waren, bestochen hatten, ist sicherlich ein später tendenziöser Zusatz der Basrer.

2) Vgl. Goldziher: Die Zahiriten S. 30. 226. — Ein Anhänger dieser Schule unter den Grammatikern war Niftawaihi († 323), ein Schüler Mubarrads und Ṯaʿlabs. (Sujūti: Bugjat 187 فقيه على مذهب داود الظاهرى).

engherzig in der Anerkennung seltener vorkommender Ausdrucksweisen geworden sein. Viele von Farrā als munšid in die grammatische Literatur eingeführte Verse galten später als anerkannte Belegverse. Manche Grammatiker, wie Ibn Kaisan († 320) und Ibn Ḫajjaṭ († 320) sollen sogar eine Anzahl der von Ṯaʿlab vorgetragenen Ueberlieferungen für richtig anerkannt haben [1], aber im Grunde waren die Bagdader der Methode nach doch alle Basrer. Eine Schule mit *eigener* Tendenz, die den Namen gemischte oder eklektische Schule rechtfertigen könnte, waren sie nicht, sie stellen vielmehr nur ein Stadium in der *basrischen* Entwicklung dar, gewannen dadurch allerdings an Bedeutung, weil zu ihrer Zeit das Qijassystem sich scharf herauszuarbeiten begann. So verlor dieser besondere Sammelname bald seine Berechtigung und wurde später auch wieder ganz aufgegeben. Dadurch dass die Bagdader an den wenigen Stellen, an denen sie bei den Grammatikern erwähnt werden, immer kufische Meinung haben, darf man sich nicht beirren lassen, denn ihre besondere Meinung wurde eben nur dann vorgetragen, wenn sie von der allgemeinen, d. h. basrischen Ansicht abwich [2]).

Ṯaʿlab hatte dadurch, dass er in der Ḫalifenresidenz mit den Ansichten und der Methode der Basrer genauer bekannt wurde, den Unterschied zwischen ihrer Auffassung und seiner, d. h. der des Farrā erst recht fühlen gelernt und über diesen „Gegensatz der Grammatiker" ein besonderes Buch geschrieben [3]).

1) Sujuti: Bugjat S. 8: قال الخطيب كان (ابن كيسان) يحفظ المذهب البصرى والكوفى فى النحو لانه اخذ عن المبرد وثعلب وكان ابو بكر ابن مجاهد يقول انه انحى منهما قال ياقوت لكنه الى مذهب البصريين اميل وكان ابن الانبارى يقول خلط المذهبين فلم يضبط منهما شيئا. — Sujūti: Buǵjat S. 19: وكان (ابن الخياط) يخلط نحو البصريين بالكوفيين.

2) In der Ḫiz. 2, 514, 27. 3, 105, 3 4, 572, 19, bei I. J. 1148, 23 und Sujūti Ašbāh 1, 268, 1 findet sich z. B. die Bemerkung, dass die Baġdader dieselbe Meinung wie die Kufer gehabt hatten. Vgl. auch Ḫiz. 1, 560, 23 وهذا راى البغداديين ولا يراه البصريون.

3) Vgl S. 58 Anm. 1.

späteren Tradition folgend so nennen darf, sind mit Ṯaʿlab endgiltig zu Ende, — wenn man von der grammatischen Methode allein spricht, sogar schon mit Farrā. Sie sind nur eine Episode in der Entwicklung der arabischen Nationalgrammatik und haben bei aller Achtung vor ihren anderweitigen Verdiensten in der eigentlichen Grammatik keine Schule gemacht. Die von der Tradition angenommene Vermischung der beiden Schulgegensätze ist in Wirklichkeit nur eine Vermischung der Schüler des Mubarrad und Ṯaʿlab, welche beide Lehrer in Baġdad zu gleicher Zeit hörten; eine Synthese der Gegensätze konnte nicht stattfinden, weil neben einem leidlich ausgebildeten System nur die Summe einzelner Entscheidungen *eines* Grammatikers, des Farrā oder höchstens noch des Kisai stand. Die ganze Grammatik in ihrer Methode war basrisch, und sie bestand aus dem ausgebauten und vertieften Sibawaihischen System; dem gegenüber waren die Kufer nicht mehr lebensfähig. Namen kufischer Grammatiker werden uns von jetzt an garnicht mehr überliefert, während die Basrer, die sich vor kurzem dank der Persönlichkeit Mubarrads konsolidiert hatten, erst jetzt eigentlich eine Schule zu sein anfingen und immer weiter wuchsen, solange, bis das Qijassystem fertig ausgebaut war. Noch fast anderthalb Jahrhunderte hindurch werden uns ausdrücklich Namen basrischer Grammatiker genannt, der jüngste von Ibn al-Anbari angeführte ist Ibn Barhān († 456). Man hatte anfangs die in Baġdād vereinigten, von beiden Lehrern überliefernden Grammatiker zusammen mit den schon früher dort ansässigen Sprachgelehrten und Literarhistorikern wie Ǵāḥiẓ, Ibn Qutaiba, Abū Ḥanīfa ad-Dīnawarī u. a. die „Bagdader" genannt. Diese besondere Bezeichnung hatte eine Zeit lang eine gewisse Berechtigung, denn dadurch, dass die beiden Schülergruppen sich näher kamen und einander kennenlernten, wurde der Blick der damals lebenden Grammatiker etwas erweitert; dadurch dass sie andere Ansichten und neues Material kennenlernten, mögen die Basrer auch hie und da etwas weniger

gemeinsame Standpunkt, der einigende Kitt, der sie hätte zusammenhalten können. Im Gegensatz zu den Basrern haben sie sich selbst wohl nie mit dem Schulnamen der „Kufer" bezeichnet. Trotzdem scheint in Nachahmung der von Mubarrad gesammelten alten basrischen Traditionen um diese Zeit von Ta'lab und seinen Freunden der alte, sonst unbekannte Grammatiker Ruāsi als Lehrer des Kisai und Farra entdeckt worden zu sein. Ihn betrachtete man als Stammvater der Kufer und deutete alle alten anonymen, als kufisch angeführten Ansichten als die seinen [1].

Schon früh hatte die Macht und der Glanz in Baġdad auch die Wissenschaft angezogen. Am Ende des 3. Jahrhunderts d. Fl. waren die beiden alten Gelehrtenstädte Kufa und Basra völlig vereinsamt. In der Residenz hörten die Schüler jetzt die Vorträge der beiden Rivalen Mubarrad und Ta'lab zu gleicher Zeit. Jener bot ihnen ein im Kampfe gewordenes und immer noch weiter wachsendes System, der einseitige und konservative Ṯa'lab trug dagegen immer noch die grammatischen Anschauungen des alten Farrā vor, ohne wesentlich über ihn hinauszukommen. Es ist klar, dass Mubarrad alle Schüler aus dieser Generation auf seine Seite ziehen musste; nur wenige konnten ihm widerstehen [2]. Die Kufer, wenn ich sie der

---

والصبوة وذهب الكوفيون الى انه يكتب بالياء وان كان من ذوات الواو لانه بالضمة والكسرة فى اوله تنزل منزلة ما اوله واو او ياء لا يكون لامه واوا. Es heisst dann weiter, dass die Diskussion uber diese Frage dadurch entstand, dass Ṯa'lab einen Koran fur einen Sohn Tahirs schrieb und Mubarrad darin بالضحى mit jā geschrieben fand.

1) Sujūti: Buġjat 33: وهو اول من وضع من الكوفيين كتابا فى النحو وهو استاذ الكسائى والفراء. Ebendort wird auch gesagt, dass die Ansichten des „Kūfī" im Kitāb des Sibawaihi und am Ende der Masāil des Ahfaš als die des Ruāsi anzusehen sind. — Sujuti: Muzhir 2, 201, 23: قال ابو حاتم كان بالكوفة نحوى يقال له ابو جعفر الرؤاسى وهو مطروح العلم ليس بشىء واهل الكوفة يعظمون من شأنه ويزعمون ان كثيرا من علومهم وقراءتهم مأخوذ عنه.

2) Abū Bakr b. al-Anbāri († 327) soll Ṯa'labs kufische Tradition wirklich weiter verarbeitet haben.

waihi" und einen Kommentar zu seinen Belegversen [1]) und stellte ihn somit bei aller Polemik als Ausgangspunkt der grammatischen Forschung überhaupt hin. Auf diese Weise sah er den bisher geführten Streit um die Methode unter einem einheitlichen Gesichtspunkt an und fasste alle an ihm beteiligten Grammatiker, an den Wohnort der meisten von ihnen anknüpfend, als „Basrer" zusammen. Er sammelte die Angaben über ihr Leben und schrieb seine „Biographien der basrischen Grammatiker" [2]). So wurde er der Schöpfer der basrischen Tradition, die er natürlich über Sībawaihi hinausgehend, rückwärts weiter zu führen suchte, und an mündliche Ueberlieferung anknüpfend, mit dem Ḫalifen ʿAlī und seinem Qāḍi in Basra Abū 'l-Aṣwad ad-du'ali in Beziehung brachte. Ein Zeitgenosse des gewandten Mubarrad, und wie er auch in Baġdād wohnhaft, ist der gelehrte, aber ungeschickte und einseitige Ṯaʿlab, der ein begeisterter Anhänger und Verehrer des Farrā war [3]), dessen Hauptgedanken er als Lexikograph aber nur wenig vertiefen und ausbilden konnte. Die Rivalität zwischen ihm und Mubarrad war bedeutend, sie disputierten auch einige Male miteinander, und es sind uns Streitfragen von ihnen erhalten [4]). Von den anfangs durch ihre Sammeltätigkeit berühmten und gefürchteten Gelehrten Kufas existierten nur sehr wenige noch. Es fehlte der

1) Flugel S. 93 f.: 1) كتاب الرد على سيبويه (2 المدخل الى سيبويه (3 شرح شواهد كتاب سيبويه.

2) Flugel S. 94: طبقات النحويين البصريين واخبارهم.

3) Er soll Farrā für den bedeutendsten Grammatiker gehalten und über ihn gesagt haben: لولا الفراء لما كانت عربية لانه خلّصها وضبطها oder: لولا الفراء لسقطت العربية (Flügel S. 130).

4) z. B. Frage 1 und 15 des Kitāb al-inṣāf. Eine zur Schulstreitfrage verallgemeinerte Controverse zwischen Mubarrad und Ṯaʿlab behandelt auch das عمدة الادباء des Ibn al-Anbari (Cod. Leiden Ms. 1750). Es heisst dort fol. 1a: جميع ما جاء اوله مفتوحا من هذا النحو فانهم اجمعوا على انه يكتب بالالف لا غير وان كان مضموما او مكسورا نحو الضحى والصبى اختلفوا فذهب البصريون الى انه يكتب بالالف لكونه من ذوات الواو لانها من الضحوة

al-aḥmar, Mufaḍḍal aḍ-ḍabbī, Ibn as-Sikkīt († 244) u. a. auf anderen Gebieten als der eigentlichen Grammatik tätig. Zwar gab es auch in Basra eine Anzahl Gelehrter, die sich einzig mit dem Zusammentragen des Materials und den Nawādir beschäftigten [1]), im allgemeinen dachte man aber hier engherziger und beschränkter über die Wichtigkeit der Volkssprache und holte nicht neues Material, woher man es nur bekommen konnte, sondern begnügte sich mit dem Gesammelten. Dadurch aber war man gerade fähiger, einen Ueberblick über das Vorhandene zu bekommen, es zu ordnen und zu systematisieren. Das hatte Sibawaihi begonnen, und wenn seine persönliche Wirkung auf seine Zeitgenossen auch nicht so gross war wie auf die Späteren, so hatte er doch mit seinem „Buch" den Anfang einer Methode geschaffen. Er fand Schüler, die an ihn anknüpfend sein System ausbauten und vervollkommneten, natürlich auch Gegner, die die Fehler und Widersprüche in seinen Erklärungen nachwiesen und auszumerzen suchten. Jeder Vers und jedes Zitat gab Anlass zu Disputationen, und durch Rede und Gegenrede kam man zu grösserer Klarheit; es bildeten sich einheitliche Gesichtspunkte heraus, die Methode wurde bestimmter. Von einer Schule kann man trotzdem noch nicht sprechen; dazu waren die Differenzen noch zu gross, dazu war vor allem die Bedeutung des Sibawaihi selbst noch viel zu sehr umstritten, dazu war das System noch zu wenig ausgebaut. Es handelte sich ja eigentlich immer nur um Einzelheiten. Die bekanntesten Wortführer in diesem Streite und damit zugleich auch die eigentlichen Förderer und Ausbildner des von Sibawaihi begonnenen Systemes sind der mittlere Aḫfaš († 215), Abū ʿUmar al-ǵarmī († 225) und Abū ʿUṯmān al-mazinī († 248); in Mubarrad († 285) erreichte er seinen Höhepunkt und sein Ende zugleich. Derselbe Mubarrad, der die „Widerlegung des Sibawaihi" schrieb, verfasste auch eine „Einleitung zu Siba-

1) z B. Quṭrub († 206), Abū ʿUbaida († ca 210), al-Asmaʿī († 216) Abū Zaid († 215) und sein Schüler Liḥjānī.

wegen und vielleicht auch aus anderen Gründen bestand eine gewisse Rivalität zwischen den Gelehrten der beiden Städte. Ebenso wie jede beider Gruppen Aussenstehenden gegenüber mit Mitteilungen über die von ihnen gesammelten Gedichte und Diwane kargte, werden sie auch ihre grammatischen Anschauungen und Erklärungen für sich behalten haben; Disputationen zwischen ihnen fanden selten und nur zufällig statt. Besonders die Gelehrten um Sîbawaihi sahen die reichlichen in Kufa gemachten Sammlungen mit einem vielleicht aus Neid entsprungenen Misstrauen an und freuten sich, wenn sie Fälschungen oder Unrichtigkeiten in ihnen nachweisen konnten. Die Spannung zwischen beiden wuchs durch ihre verschiedene Stellung zur religiösen Tradition und in der Dogmatik. Während man in Kufa den Koran fast immer streng nach dem Wortlaut interpretierte, neigten die Gelehrten in Basra, unter denen sich auch einige Qadariten und Ḫāriǵiten befanden [1]), dazu, dem heiligen Texte hie und da Gewalt anzutun und ihn ihren grammatischen Regeln anzupassen. Im Grunde genommen arbeiteten aber die meisten Gelehrten in Kufa auf ganz anderem Gebiete als die in Basra; ihre eigentliche Bedeutung lag in der Sammlung der alten Dichter und vulgärer oder seltener Ausdrucksweisen. Die Grammatik im engeren Sinne als Systematisierung und Begründung der Erscheinungen der Formenlehre und Syntax wurde bei ihnen wenig gepflegt. So fehlte der Mehrzahl der Gelehrten beider Städte überhaupt der Stoff zu grammatischer Polemik. Farrā, der sich als einziger von den Kufern viel mit diesen Fragen beschäftigte, fand so gut wie gar keine Nachahmer. Auf seinem eigentlichen Arbeitsgebiete knüpfte keine Ueberlieferung an ihn an; während des ganzen Jahrhunderts waren alle seine Schüler z. B. Salama, Hišām b. Muʿāwija, Ḫalaf

1) Flügel S. 68, 70 f berichtet dies ausdrücklich von Abū ʿUbaida († ca 210) und Abū Zaid († 215). Ebenso de Boer: Gesch. der Philos. im Islam S. 36: „Unter den Grammatikern von Basra befanden sich viele Schiiten und Mutaziliten". Vgl. Kremer: Culturgesch. Streifzüge S. 33 f.

ist, sicherlich als festes Resultat der damaligen Grammatik. Im ganzen aber kümmerte sich Farra sehr wenig um die Ueberlieferung in dieser Wissenschaft; er macht den Eindruck eines grammatischen Sektierers. Dadurch dass er z. B. den Begriff der „Aehnlichkeit" überhaupt nicht, und besonders nicht in der Erklärung der Modi des Futurums verwendete, dass er das indeklinable Nomen nicht annahm, und dass er mehr auf das Heranziehen neuer Belegverse (inšād) achtete, anstatt das alte Material durchzuarbeiten, und dass er diese Belegverse ohne Aenderungen so hinnahm, wie sie überliefert waren, unterschied er sich in seiner Methode wesentlich, wenn auch unwissentlich von Sibawaihi, bei dem wir ja die Ansätze zu dem uns bekannten späteren basrischen Systeme fanden. Von den offiziellen Vertretern der grammatischen Wissenschaft getrennt, verwendete Farrā oft eine von der gebräuchlichen abweichende Terminologie oder schuf, wenn die alten nicht ausreichten, neue Termini, von denen uns einige noch später als kufische Termini überliefert werden [1]). Er hatte einen grossen Einfluss am Hofe in Baǧdād und bei der Vezirdynastie der Barmakiden. Des-

1) Kufische Termini sind z. B. صفة = basrisch ظرف (Inṣāf 27,3. 82,10). — أداة = basr. حرف (I. J. 187,19. — Jos. Weiss in Z. D. M. G. 64, 382). — الفعل الواقع = basr. متعدّ (Inṣāf 348,4). — Sujuti: Ašbāh 2,89: الجر من عبارات البصربيين والخفض من عبارات الكوفيين. — Ebenda 2,30 Kufisch المجرى وغير المجرى = basr. منصرف. — Kufisch العماد = basr. فصل (Inṣāf 295,21, I. J. 430,17 ff). — I. J. 1181,14: والصلة والحشو من عبارات الكوفيين والزيادة والالغاء من عبارات البصريين. Vgl. über حشو Sīrāfī bei Jahn 2,2, S. 3,1 — Mufaṣṣal 54,7 يسمى ضمير الشان والقصة وهو المجهول عند الكوفيين. Vgl. Sirafi bei Jahn 1,2 § 21 Anm. 2 und I. J. 93,18 يسميه الكوفيون المضمر المجهول. — Lisān 20, 341, 1 v. u. اهل الكوفة يسمون ذا وتا... حروف المُثُل واهل البصرة يسمونها حروف الاشارة واسماء المبهمة. — I. J. 395,14 فالعطف من عبارات البصريين والنسق من عبارات الكوفيين.

aus seinem Korankommentar erhalten [1]). Wenn seine grammatischen Prinzipien und seine Methode in der uns bekannten Form auch auf ihn allein zurückgehen, so glaube ich doch, dass man sie nicht als plötzlich auftauchende Abweichungen von den üblichen grammatischen Ansichten ansehen darf, sondern versuchen muss, sie irgendwie mit der Vergangenheit in Verbindung zu bringen und aus dieser heraus zu erklären. In diesem Sinne vermute ich, dass Junus auf die beiden Kufer in methodischer Beziehung richtunggebend eingewirkt hat. Dazu veranlasst mich erstens die Beobachtung, dass er allein von den älteren Grammatikern in den späteren Darstellungen als Träger kufischer Ansichten auftritt [2]), und ferner die von Sīrāfī in seiner Biographensammlung dicht nebeneinander gestellten zwei Sätze, dass Jūnus ein eigenes „Qijas" und eine eigene „Methode" in der Grammatik gehabt habe, mit der er allein stand, und dass Kisāī und Farra seine Schüler gewesen seien [3]). Und der Umstand, dass die späteren basrischen Grammatiker sich sehr heftig dagegen wehrten, dass dieser alte Gelehrte, den sie für sich in Anspruch nahmen, eine so entscheidende Wirkung auf ihre Gegner ausgeübt haben solle [4]), zeigt, wieviel Wahrheit in dieser Ueberlieferung steckt. Natürlich wiesen Farras Ansichten auch viele Gemeinsamkeiten mit denen des Sibawaihi auf. Neben vielen anderen Tatsachen galt das Schema der Formenlehre, das mit seinen 308 Typen bei Sibawaihi schon fast fertig ausgebaut

1) Die Kapitelüberschriften der Ḥudūd stehen im Fihrist S. 67 und sind von Flügel S. 134 daraus abgedruckt. — Ueber einige Exzerpte aus seinem Korankommentar vgl. die Anmerkungen zu Frage 25, 65, 67, 71, 80, 103.

2) An allen Stellen, an denen er von Anbari genannt wird (Fr. 52, 57, 94, 102), vertritt er die sog. kufische Ansicht, und ausserdem noch in Frage 65. Ebenso steht er auch im Mufaṣṣal von den 7 Malen, an denen er zitiert wird, 5 mal auf Seiten der Kufer.

3) Sīrāfī bei Sujūṭī: Buġjat 426 (in der Vita des Jūnus): وله قياس فى النحو ومذاهب يتفرّد بها سمع منه الكسائى والفراء.

4) Sujūṭī: Buġjat 411 (in der Vita des Farrā): واخذ عن يونس واهل الكوفة يدّعون انه استكثر عنه واهل البصرة يدفعون ذلك.

besteht in seiner Eigenschaft als Koranleser; durch seine Lehrer Abū ʿAmr b. al-ʿAlā und Ḫalīl, und durch seine Freundschaft mit al-Aḫfaš stand er einigermassen in Beziehung zu den Gelehrten in Basra. Das was man später allen Kufern vorwarf, dass sie einzelne in Versen oder sonst vorkommende Unregelmässigkeiten verallgemeinerten und als Norm hinstellten, wird auch ihm schon zum Vorwurf gemacht [1]). Durustawaihi, der dies von ihm überliefert, war aber ein solch fanatischer Anhänger der Basrer [2]), dass man an der Richtigkeit seiner Tradition zweifeln kann. Einen viel ausgeprägteren Charakter und eine viel bestimmtere wissenschaftliche Ueberzeugung als Kisāī hatte Farrā. Er muss ein etwas zänkischer und unleidlicher Mensch gewesen sein, und war als solcher bei seinen Zeitgenossen und bei den Späteren bekannt [3]). In erster Linie Grammatiker, hatte er eine von seinen Kollegen und auch von Kisāī abweichende Ansicht [4]), suchte aber ähnlich wie Ḫalīl und Sībawaihi die Fülle *aller* sprachlichen Erscheinungen, nur in ganz anderem Sinne als jene zu erklären. Seine beiden Hauptwerke, die Ḥudud und der Korankommentar (maʿanı alqurʾān), die neben vielen Willkürlichkeiten eine Menge gesunder und lebensfähiger Ideen enthielten, sind leider verloren; die späteren Sammler der Streitfragen haben aber in ihren kufischen Beweisen seine Entscheidungen und Begründungen zum Teil wörtlich wiedergegeben, und die Ḫizāna hat uns viele Auszüge

1) Sujūti. Buġjat 336 وقال ابن درستويه كان الكسائى يسمع الشاذ الذى لا يجوز إلّا فى الضرورة فيجعله اصلا ويقيس عليه ما افسد النحو بذلك.

2) Sujūti: Buġjat 279 .كان شديد الانتصار للبصريين فى النحو واللغة

3) Im Inṣāf 25, 24 wird er von Abū ʿUmar al-ǵarmi als شيطان charakterisiert, und bei Sujūti Iqtirāḥ 101 wird um seinetwillen sogar auch Kisāī schlecht beurteilt: .وهو (الكسائى) مع ذلك امام الكوفيين وما ظنك برجل غلامه الفراء

4) Sujūti: Muzhir 2, 207, 3 v. u. كان (الفراء) يخالف الكسائى فى كثير من مذاهبه.

und gesammelten Materials begonnen zu haben. Flügel [1]) mag Recht haben, wenn er aus der Verschiedenartigkeit der Bevölkerung der beiden Städte Schlüsse auf die in ihnen getriebenen Studien machen will; die reine, ungemischte Bevölkerung von Basra, unter der sich zudem auch geschulte persische Gelehrte befanden, konnte früher und leichter zur systematischen und wissenschaftlichen Bearbeitung des Materials schreiten als das bunte Völkergemisch Kufas. Jūnus b. Ḥabīb († 182), ʿIsa b. ʿUmar aṯ-ṯaqafī († 149), dessen Ǵāmiʿ Sibawaihi als Muster benutzt haben soll [2]), und Ḫalīl († 175) sind die ersten wirklich bedeutenden Grammatiker in des Wortes engerem Sinne. Wenn ihre Werke uns auch nicht erhalten sind, so können wir uns doch durch einige Auszüge aus denselben und die Wiedergabe vieler ihrer Entscheidungen ein Bild von ihrer Tätigkeit machen. Besonders in Ḫalīl sehe ich den grössten Konstrukteur der einheimischen Grammatik und möchte behaupten, dass er der eigentliche Schöpfer dieser Wissenschaft gewesen ist. Denn ebenso wie er die Lexikographie und vor allem die Wissenschaft der Metrik durch seine schematisch gewaltsame und unnatürliche, aber in ihrer Art geniale Kreistheorie begründet hat, scheint er nach der Ueberlieferung Sīrāfis auch in der Grammatik die eigentliche Problemstellung gefunden zu haben [3]). Ohne ihn wäre das Kitab des Sibawaihi, wie aus jeder Seite dieses Buches hervorgeht, unmöglich gewesen. Als Codificator der Grammatik hat Sibawaihi († 177) aber dann den Ruhm aller seiner Vorgänger verdunkelt; seine Kompilation, in der er das gesamte grammatische Wissen seiner Zeit zusammenfasste, wurde der Ausgangspunkt der Studien aller späteren Gelehrten. Als seine Zeitgenossen wirkten in Kufa Kisāī († ca 183) und Farra († 207). Die Hauptbedeutung des Kisāī

1) S. 117.
2) Vgl. Flugel S. 30, Sujūti: Buġjat 370.
3) Sujūti: Buġjat 213 كان الغاية فى استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه.

bisher von der Tradition allein bestimmten Anschauungen von der Geschichte der beiden Schulen, und damit auch der Nationalgrammatik überhaupt verbessern. Ich versuche im Folgendem, die Entwicklung in kurzen Umrissen zu skizzieren.

. . .

5. Versuch einer Darstellung der Entwicklung der beiden Schulen.

Ueber die ersten Anfänge der arabischen Nationalgrammatik sind wir nicht unterrichtet. Dass ʿAlı und Abu 'l-Aswad ad-Du'ali († 67) die Grammatik geschaffen haben sollen, klingt so unwahrscheinlich, dass wir dieser bekannten Tradition, wenn sie vielleicht auch manches Wahre in sich bergen mag, nicht Glauben schenken können. Der Widerspruch zwischen der Volkssprache und den zahlreichen Dialekten auf der einen und der Sprache der Dichter und des Korans auf der anderen Seite muss die Araber schon früh zum Nachdenken über ihre Sprache gebracht haben. Wie die Entwicklung aber im Einzelnen gewesen ist, wissen wir nicht. Sicherlich sind die Koranleser zu gleicher Zeit auch Grammatiker gewesen, denn die für den Gottesdienst notwendigen Koranlesungen und die für die Regelung des öffentlichen und privaten Lebens häufig ausschlaggebenden Koraninterpretationen waren ohne genaue Kenntnis der Sprache nicht möglich. Die beiden jungaufstrebenden Städte Kufa und Basra bildeten den Sitz der grammatischen Wissenschaft, die sich fürs erste auf die Beobachtung der Sprache der Beduinen und die Sammlung und Erklärung der Dichter, Schlachtberichte, Sprichwörter und Traditionen beschränken musste. Während in Kufa diese Sammelarbeit geraume Zeit die Hauptbeschäftigung der Gelehrten blieb, scheint man in Basra schon früh mit der Ordnung des beobachteten

bezeichnet [1]), Ibn Fāris auch nicht als reiner Kufer, sondern nur als Grammatiker à la Kufa genannt [2]), und von Abū Ṭajjib († nach 350), einem mittelbaren Schüler Ṯaʿlabs sogar berichtet, dass er direkt kuferfeindlich wirkte [3]). Dieser Mangel wird um so auffälliger, wenn wir daran denken, wie auf der Gegenseite gerade erst nach Mubarrad eine grosse Anzahl Förderer und Weiterführer des basrischen Systems auftraten, die sich bewusst als Anhänger „unserer Genossen der Basrer" bezeichneten.

Die islamische Tradition von der Entwicklung der beiden Schulen hat sich also als unrichtig herausgestellt. Wir haben gesehen, dass in der Zeit, in der nach der Ueberlieferung die Schulen existiert haben sollen, von Sibawaihi bis Mubarrad einer-, von Farrā bis Ṯaʿlab andrerseits eigentliche Schulgegensätze mit bewusster Polemik und wirklich diskutierten Streitfragen garnicht existiert haben, dass eine Synthese und Vermischung beider Systeme in Baġdād nicht stattgefunden hat, dass vielmehr in der Zeit, in der nach der Tradition die beiden Schulen ineinander aufgingen, die Sammlung der alten gegensätzlichen Ansichten und damit der Schulgegenzatz erst eigentlich beginnt. Wir haben ferner gesehen, dass die den Schulen beigelegten Meinungen die persönlichen Ansichten des Sibawaihi und Farra, bezw. Kisāī sind, und dass sich an Sibawaihi anknüpfend und ihn begründend in langsamer Tradition eine grammatische Methode ausbildete, die schliesslich zu dem analogistisch-rationellen Schema der Basrer führte, während auf der anderen Seite die Kufer als Grammatiker keine Schule gemacht haben. Auf Grund dieser Tatsachen müssen wir unsere

1) Sujūṭi: Buġjat 418 كان عالما بنحو الكوفيين.

2) Sujūṭi: Buġjat 153 كان نحويّا على طريقة الكوفيين. Im übrigen war auch Ibn Faris in erster Linie Lexikograph und schrieb als solcher eine Verteidigung des Ṯaʿlab انتصار لثعلب.

3) Vgl. seine scharfen und tendenziösen Berichte bei Sujūṭi: Muzhir 2, 198 ff., wo sich Auszüge aus seinen مراتب النحويين finden.

die von ihnen gegebenen Erklärungen in Formenlehre und Syntax vertiefte und sie methodisch begründete, gab es nicht. Dieser Mangel zeigt sich auch in Anbaris Darstellung, der im Gegensatz zu der Fülle der basrischen Namen ausser Farrā und Kisāī keine kufischen Grammatiker in dem begrenzten Sinne des Wortes nennt. Nur Ta'lab finden wir noch, dessen Hauptstärke ja aber in der Lexikographie lag, und der daher nicht viel bieten konnte, und sonst ganz nebenbei noch wenige Grammatiker, die entweder bloss eine Einzelheit überliefern [1]), oder nur als Kenner der Poesie bekannt sind [2]). Die Annahme, dass sich keine kufische, wohl aber allmählich eine basrische grammatische Tradition ausbildete, wird dadurch bestätigt, dass schon Mubarrad, wie wir sahen, sich und seine Vorgänger in eins zusammenfassend, von den „Basrern" spricht, die Kufer selbst aber, wenn überhaupt, sich erst spät mit diesem schulmässigen Sammelnamen bezeichnet haben. Bemerkenswert, wenn auch nicht ausschlaggebend hierfür ist die Tatsache, dass von den vier älteren Werken, die den Gegensatz der beiden Schulen behandeln, die beiden basrischen Darstellungen mit dem Titel „Gegensatz der Basrer und Kufer" die Schulnamen ausdrücklich nennen, die zwei mehr vom kufischen Standpunkt geschriebenen dagegen nur „Gegensatz der Grammatiker" heissen [3]). Hätte sich auch in Kufa eine grammatische Tradition ausgebildet, so hätten sich auch die Auffassungen und Erklärungen des Farrā — denn auch bei ihm finden sich genügend Anregungen und lebensfähige Gedanken — zu einem System erweitert und vertieft, das schliesslich doch zu einer Synthese mit dem basrischen geführt, oder sich wenigstens noch nach Ṯa'lab weiter entwickelt hätte. Namen kufischer Grammatiker sind uns aber für später so gut wie garnicht mehr erhalten. Ibn as-Sikkīt († 244) sogar wird nur als „Kenner der kufischen Grammatik"

1) Hišām b. Muʿāwija, Salama, Abū Bakr b. al-Anbārī, Ibn Ḫālawaihi (vgl. Index).
2) Mufaḍḍal und Ḫalaf al-aḥmar (vgl. Index).
3) Vgl. S. 58 Anm. 1—4.

Sammlern der Streitfragen oder von noch späteren Grammatikern zur Befestigung und Erklärung der Behauptungen des Sibawaihi gemacht oder ausgebaut worden. Diese Annahme wird dadurch bestätigt, dass ja die meisten derjenigen Belegverse, die den Ausgangspunkt der Polemik in den normierenden Fragen bilden, bei Sibawaihi und selbst noch bei Mubarrad fehlen, und ferner dadurch, dass sogar der sonst mit Namen sparsame Ibn al-Anbari eine stattliche Anzahl jüngerer basrischer Grammatiker nennt und ihre Argumente für und gegen Sibawaihi anführt. Im Gegensatz dazu zeigen uns die meist einheitlichen kufischen Beweise von vornherein, dass sie eine spätere Bearbeitung nicht erfahren haben. Der inhalt- und versreiche Korankommentar und wohl auch die Ḥudūd des Farra sind nicht nur die hauptsächlichsten Quellen für die kufischen Behauptungen, sondern auch für die dazu gehörigen Beweise gewesen. Und die Tatsache, dass diese Beweise auch bei Ibn al-Anbari eben meistens einfach und weder analogistisch noch sonstwie überarbeitet sind, zeigt, dass *nach* Farrā sich keine Grammatiker mit der methodischen Durchdringung des kufischen Systems beschäftigt haben. Während man also an Sibawaihi schon früh, zustimmend oder ablehnend, aber auf jeden Fall ihn weiter ausbauend, anknüpfte und dadurch eine von ihm ausgehende, grammatisch-methodische Tradition schuf, blieb Farra und neben ihm auch in beschränktem Masse Kisāī isoliert, und ihre Behauptungen und Begründungen Ansichten von einzelnen, die von niemandem vertieft, ausgebaut und vervollkommnet wurden. Wenn ich damit das Vorhandensein einer grammatischen Tradition in Kufa leugne, so verkenne ich andrerseits nicht, dass es eine ununterbrochene Schülerkette von Farra bis Ṯaʿlab gegeben hat; was überliefert und bearbeitet wurde, war aber nur Tatsachenmaterial, Dichterdiwane, Koraninterpretationen, Lexikographisches und vor allem sprachliche Kuriosa; eine Tradition aber, die an die Ansichten der ersten kufischen Lehrer anknüpfend,

Fragen, in denen Farrā bei Ibn al-Anbari auf Seiten der Basrer steht, würden allerdings, wenn man ihm allein glauben wollte, die Richtigkeit unserer Behauptung gefährden. Von diesen beiden scheint mir aber Frage 17 durch die unkufische Art der Beweisführung, durch den Namen des Ibn Kaisan als Vertreter der kufischen Ansicht und dadurch, dass das Thema in dieser Form sonst bei keinem anderen Grammatiker als strittig behandelt wird, zu den stärksten Zweifeln an der Richtigkeit der Angaben Anbaris Anlass zu geben [1]), zumal wir ein ausdrückliches Zeugnis für ihre Unrichtigkeit in Frage 27 besitzen. Es ist mir gelungen, aus der Ḫizāna, die den Korankommentar des Farra selbst zitiert, nachzuweisen, dass die angenommene Gegnerschaft Farras gegen die kufische Schulmeinung eine Erfindung Anbaris ist [2]).

Schwerer, andrerseits aber auch nicht so wichtig wie für die Behauptungen ist es, die Beweise und Begründungen der einzelnen Entscheidungen zeitlich und persönlich ihrem Ursprung nach zu fixieren. Auch bei flüchtiger Beobachtung schon zeigt sich, dass im Gegensatz zu den kufischen kurzen, einheitlichen und ungeteilten Beweisen in den meisten Fragen mehrere basrische Beweise nebeneinander stehen, die von verschiedenen Gesichtspunkten ausgehend, verschiedene Begründungen für dieselbe Behauptung bieten. Diese Tatsache kann uns nicht überraschen, wenn wir uns an das im ersten Teile dieser Einleitung dargestellte, komplizierte und abgestufte Qijassystem und der dadurch sich ergebenden Fülle von basrischen Beweismöglichkeiten erinnern. Andrerseits aber folgt daraus, dass diese Beweise, die das völlig ausgeprägte analogistisch-rationelle Schema mit seiner späten, scharfen Terminologie, mit dem fein nüancierten taʿlīl und taqdīr enthalten, nicht von Sibawaihi, und auch nicht von Mubarrad herrühren können, bei denen sich ja nur mehr oder minder deutliche Ansätze zu diesem Schema fanden. Zahlreiche basrische Beweise sind also erst von den

1) Vgl. S 89 Anm. 2 sowie die Anm. zu Frage 17.
2) Hiz. 3, 15, 5 v.u. ff. Vgl. die Anm. zu Frage 27.

als Träger der basrischen Meinung schlechthin [1]); und diese Fälle können wir mit Hilfe unserer parallelen Quellen noch bedeutend vermehren. Aehnlich steht es mit Farrā. Wohl wird auch Kisai als Partner oder Gegner des Farrā genannt, manchmal wird er sogar als alleiniger Urheber der kufischen Meinung bezeichnet [2]), diese Fälle sind aber im Gegensatz zu denen, in denen jener allein Vertreter der Kufer ist, gering. Die Tradition zeugt hier wiederum für unsere Behauptung, wenn sie ausdrücklich berichtet, dass gerade seit Farrā der Spalt der beiden Schulen datiere [3]). Dazu kommt, dass Sīrāfi, Ibn Ǵinnī und andere aus der Sammlergeneration an sehr vielen Stellen nicht die Basrer den Kufern, sondern dem Farrā allein gegenüberstellen [4]). Die Tatsache ferner, dass der Verfasser der Ḫizāna den Anbari ausdrücklich deswegen tadelt, weil er den Kufern eine Ansicht zuschreibt, die deren Haupt, Farrā, nicht vertreten hat [5]), bestätigt, dass noch den Jüngsten das Urteil der Kufer mit dem des Farra identisch erschien. Die Erinnerung daran hat auch Anbari an einer versteckten Stelle seines Kitāb al-Inṣāf erhalten. In Frage 34 fügt er, nachdem er die Ansicht des Kisāī vorgetragen hat, der des Farra die vielleicht allgemein giltigen Worte hinzu, dass sie die allenthalben als kufisch bekannte Meinung sei [6]). Daher werden wir auch den Farrā ebensowenig wie jemals den Sibawaihi auf der Gegenseite finden, während, wie wir sahen, Kisaī und Taʿlab manchmal basrische Ansichten vertraten. Zwei

1) Fr. 71, 99, 101.

2) Kisai ist Vertreter der kufischen Vulgata mit Farrā zusammen in Frage 10, 48, 69, 99, 102, neben und gegen Farra in Fr. 23, 34, 56, 74, 83, 86, 87, 114, alleiniger Träger der kufischen Meinung nur in Fr. 27, 36, 45, 60 und Nachtrag Fr. 3.

3) z. B. Sujuti: Iqtirāḥ 101 وهو (الكسائي) مع ذلك امام الكوفيين وما ظنك برجل غلامه الفراء ثم صار الناس بعد ذلك فرقتين بصريا وكوفيا.

4) Ibn Ginni spricht in seiner Polemik gegen die Kufer immer nur von Farrā und schliesst andere Kufer wie Ibn as-Sikkit und Ṯaʿlab sogar ausdrucklich aus. (Rescher: Studien uber Ibn Ǵinni S. 34).

5) Hiz. 2, 253, 20 ff. Vgl. meine Anm. zu Frage 60.

6) 118, 20 وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين وهو المشهور من مذهبهم.
Vgl. I. J. 260, 5.

von den Sammlern selbst herrührende Begründungen derselben sind. Leider sind uns nur sehr wenig Werke der alten Grammatiker, kufische so gut wie garnicht erhalten. Es wäre sehr wichtig, wenn wir für jede einzelne Behauptung und Ansicht die Zeit ihres Entstehens und ihren Urheber literarisch nachweisen könnten, historisch wichtiger aber ist es vielleicht noch zu zeigen, in wie weit die Sammler noch eine klare Kenntnis davon hatten, wessen Behauptungen sie vor sich hatten. Da für die Späteren die alten Entscheidungen nicht für sich allein als Entscheidungen einzelner Grammatiker Wert hatten, sondern vor allem erst dadurch Bedeutung erhielten, wie sie sich mit der offiziellen Schulmeinung deckten oder von ihr abwichen, so ist es natürlich, dass sie in den meisten Fällen die Namen der alten Grammatiker nicht mehr nennen. Das ist besonders bei Ibn al-Anbari der Fall, der ein rein dogmatisches Interesse an dem beiderseitigen Gegensatz hat und daher fast alle Behauptungen und Begründungen anonym mitteilt. Sirafi, Ibn Ja'īš und andere gehen in dieser Beziehung nicht so weit, und ich habe auch hier in der ersten Anmerkung zu jeder Frage die bei ihnen gefundenen Angaben über die Urheberschaft der einzelnen Entscheidungen notiert. Auf diese Weise erkennen wir in Sibawaihi und Farrā die Urheber der schlechthin basrisch oder kufisch bezeichneten Behauptungen [1]). Wir können es uns ersparen, diese Tatsache für Sibawaihi Frage für Frage auf Grund seines Kitāb nachzuweisen, denn sogar noch bei den jüngsten Grammatikern hat sich die Erinnerung daran lebendig erhalten. Ibn al-Anbari selbst weist die Annahme, dass Sibawaihi die kufische Meinung vertreten haben könnte, ausdrücklich zurück [2]) und bezeichnet in einigen Fragen, in denen eine Anzahl abweichender Meinungen vorgetragen wird, Sibawaihi

---

1) Das wird für Farrā ausdrücklich überliefert zu Frage 2, 3, 10, 13, 14, 22—25, 29—31, 38—42, 47—50, 56, 57, 62, 64, 65, 67, 69, 71, 72, 74—76, 80, 83, 85—87, 89, 90, 97, 99, 102, 103, 113—115, 118. Vgl. die Anm. zu diesen Fragen.

2) Inṣāf 13, 4. 73, 3.

jetzt nicht mehr, dass wir unter den wenigen uns erhaltenen Disputationen der Basrer und Kufer Themata der angeblich alten 121 Streitfragen nicht finden. Auf diese Weise ist es auch nicht mehr auffällig, wenn die Basrer selbst sehr häufig miteinander disputieren und ihre Schulentscheidungen bei Anbari nicht einheitlich sind. Aḫfaš und Mubarrad polemisierten also nicht gegen die eigene Schulmeinung, weil es ja eine offizielle basrische Meinung zu ihren Zeiten noch garnicht gab, sondern übten nur persönliche Kritik an Sibawaihi; sie standen also auch nicht auf Seiten der Kufer, sondern hatten dieselbe Ansicht, die sich später als die des Farrā oder Kisāī herausstellte. Trotzdem wäre es falsch zu denken, dass der Gegensatz der beiden Schulen nun völlig eine Erfindung der bagdadischen Grammatiker sei. Dass eine Verschiedenheit auch zwischen den alten Grammatikern schon bestanden hat, habe ich bereits mehrere Male betont, auch schon gesagt, dass sich im Gegensatz zu Farra bei Sibawaihi sogar starke Ansätze zu dem späteren basrischen Qijassystem finden, — denn wie hätte man sonst an ihn anknüpfen können? Hie und da hatten sie ja auch, wie wir sahen, Gelegenheit miteinander zu diskutieren und die gegensätzlichen Ansichten zu hören und zu widerlegen. Aber es blieben eben immer nur einzelne verschiedene Ansichten und Erklärungen, ein bewusst empfundener Gegensatz in der Auffassung der Sprache überhaupt und in der Methode der Grammatik auch nur annähernd in dem Masse, wie er ihnen von den Späteren beigelegt wird, bestand bei den alten Grammatikern noch nicht.

Nach dem eben Ausgeführten ist es notwendig, in den 121 von Anbari mitgeteilten Streitfragen zwischen den einzelnen Behauptungen der Schulen, wie er sie in den an den Anfang jeder Frage gestellten Leitsätzen anführt, und den dazu gehörigen Beweisen scharf zu unterscheiden. Denn wir dürfen annehmen, dass jene die später gesammelten, einzelnen Entscheidungen der alten Grammatiker, diese meist jüngere, häufig

nannten Streitfragen ist schriftlich oder mündlich von den angeblich streitenden Parteien selbst jemals gestritten worden. Die Streitfragen sind vielmehr von den Grammatikern des 4. Jahrhunderts, d. h. den Gelehrten aus der bagdadischen oder gemischten Schule aus den Werken der ihnen als Schulhäupter geltenden basrischen und kufischen Grammatiker gesammelt und erst spät einander gegenübergestellt worden. Sie sind eine literarische Abstraktion der Generation nach Mubarrad und Sammelwerke, an denen die grammatische Literatur der Araber so überaus reich ist. Nachdem man die verschiedenen widersprechenden Meinungen gesammelt hatte und nebeneinander vor sich auf dem Papiere stehen sah, lag es bei dem manchmal überaus scharfen Gegensatz beider nahe, daraus wirklich diskutierte Streitfragen zu machen, und die beiden Träger dieser verschiedenen Meinungen als Vertreter zweier „Schulen" einander gegenüberzustellen. Da die Schüler Mubarrads eine viel bessere grammatische Schulung und eine viel ausgeprägtere Methode besassen, die mittelbar an die sogenannten alten Basrer anknüpfte, unternahmen sie es natürlich, die Ansichten der „Kufer" zu widerlegen und als falsch zurückzuweisen. Und so kamen sie dazu, die alten Grammatiker nicht nur in einen schulmässigen Gegensatz zueinander zu stellen, sondern ihnen auch Beweise und Begründungen für ihre Behauptungen beizulegen. Daher kann man mit einigem Rechte sagen: die Bagdader sind als Sammler die eigentlichen Schöpfer der Schulen von Basra und Kufa und der ihnen beigelegten Streitfragen. So erklärt es sich, dass von den bagdadischen Grammatikern, die nur selten eine selbstständige Ansicht hatten, nicht häufig die Rede ist, dass vielmehr nach der angeblichen Vermischung der beiden Schulen der alte Gegensatz erst recht anhebt, weil er eben erst jetzt recht empfunden wurde. So erklärt sich ferner, dass wir in den Werken Sibawaihis und Farras immer nur den eigenen, aber nicht den gegnerischen Standpunkt finden, ja dass die Schulbezeichnungen in ihnen ganz fehlen. Auch überrascht es uns

und stellte sich den Kufern als Anhänger „unserer Genossen der Basrer" bewusst entgegen [1]). Wohl hat auch früher schon eine Verschiedenheit in der methodischen Behandlung der Grammatik zwischen Sibawaihi, Farrā und ihren Schülern bestanden, ein bewusster Schulgegensatz, eine eigentliche Polemik entsteht erst in dem Augenblicke, in dem nach der Tradition die beiden Schulen zu existieren aufhören.

Und so ergeben sich unsere Zweifel an der Richtigkeit der Tradition als begründet. Aus der historisch festzustellenden Entwicklung und den uns erhaltenen Werken der alten Grammatiker selbst folgt demnach: Sibawaihi, Farrā und ihre Schüler standen nicht in einem bewussten Gegensatz zueinander, sondern hatten nur andere, zum Teil recht verschiedene Ansichten. Weder sind die ihnen beigelegten Schulnamen der „Kufer" und „Basrer" von ihnen selbst wirklich geführt, noch die ihnen zugeschriebenen „Streitfragen" von ihnen selbst wirklich diskutiert worden. Im Gegensatz zueinander konnten sie nicht stehen, weil sie den Gegner zu wenig und seine Ansichten so gut wie garnicht kannten, daher konnten sie auch nicht über eine Anzahl von Fragen miteinander streiten. Wohl kann von einer anderen Auffassung der Sprache und Grammatik bei Sibawaihi und Farra, soweit wir sie in ihren Werken nachweisen können, gesprochen werden, aber nicht von Schulen, nicht von Basrern und Kufern, die einander bekämpfen. Die Streitfragen als von beiden Parteien bewusst strittig behandelte Fragen und deshalb auch die Schulen als Träger und Vertreter dieser Streitfragen sind eine literarische Fiktion der Generation nach Mubarrad. Die 121 Streitfragen behandeln Themata, in denen zwei fast völlig voneinander getrennt sich entwickelnde Gruppen von Grammatikern anderer Ansicht waren, ohne dass die eine die Ansicht der anderen kannte. Ueber die wenigsten der soge-

1) Die Grammatiker dieser und der folgenden Zeit, sogar noch Ibn Ja'īš, sprechen von اصحابنا oder اصحابنا البصريون.

es sind uns die Titel von 4 Büchern überliefert, die sich ganz speziell mit dem Gegensatz (iḫtilāf) der beiden Schulen befasst haben; es sind die Werke von Ṯaʿlab († 291)[1], Ibn Kaisan († 320)[2], Ibn an-Naḥḥās († 337)[3] und Ibn Fāris († 390)[4]. Leider sind uns diese Bücher selbst nicht erhalten, sie sind aber sicherlich von den Späteren eifrig benutzt und ausgeschrieben worden; für Ibn an-Naḥḥas wenigstens können wir das beweisen[5]. Auf jeden Fall steht soviel fest, dass die Zeitgenossen und die Generation nach Mubarrad († 285) damit beginnen, die Streitfragen der Basrer und Kufer und den Gegensatz der beiden Schulen in Einzelarbeiten zu behandeln. Und wenn wir damit die islamische Tradition von der Entwicklung der beiden Schulen vergleichen, so sehen wir, dass diese Werke gerade zu der Zeit erscheinen, in der nach der Ueberlieferung die Schulen ineinander übergegangen und verschwunden sein sollen. Diese Feststellung wird um so auffälliger, wenn wir uns daran erinnern, dass die sogenannte gemischte oder bagdadische Schule nichts Bleibendes war und nirgends von den Späteren zitiert wird, dass vielmehr von jetzt an der Gegensatz von Basrern und Kufern erst recht lebendig wurde. Was wir bei den alten Grammatikern, den angeblichen Schulhäuptern selbst vermissten, finden wir bei den Grammatikern, die *nach* der angenommenen Verschmelzung der beiden Schulen lebten. Erst da gab man dem Schulgegensatz bewussten Ausdruck, erst da behandelte man die Streitfragen sachlich und prinzipiell, erst da nahm man klar und deutlich für die eine oder andere, meistens allerdings für die basrische Seite Partei

1) اختلاف النحويين (s. Flügel 166, Sujūṭī: Buǵjat 173).

2) ما اختلف فيه البصريون والكوفيون (s. Flügel 98, Sujūṭī 8).

3) المقنع فى اختلاف البصريين والكوفيين (s. Flügel 64, Sujūṭī 157).

4) اختلاف النحويين (s. Flügel 247, Sujūṭī 153).

5) Sein Streitfragenwerk wird häufig zitiert, z. B. das in Frage 25 bei Anbārī behandelte Thema (Hiz. 1, 8, 11 ff.), das aus Frage 80 (Sujūṭī: Iqtirāḥ 32, 9. Hiz. 1, 8, 7 ff) und das aus Frage 97 (Hiz 2, 432, 16).

sprachliche Erscheinungen und solche, die die im analogistisch-rationellen Schema angewendeten Methoden ausdrücken, einteilen, so bestätigt sich, dass die Termini für die grammatischen Tatsachen auch schon bei Sibawaihi und Mubarrad viel ausgeprägter sind als die logisch-grammatischen Termini. Und wenn sie natürlich auch den Begriff der Analogie schon kannten und anwendeten, so war ihnen doch das ausgebaute Qijassystem mit seinen formalen und vernünftigen Begründungen und Schematisierungen noch unbekannt.

Mubarrad ist der erste, der in seinem Kamil an mehreren Stellen von den „Basrern" als einer Einheit, als einer schulmässigen Zusammenfassung mehrerer Grammatiker spricht; die „Kufer" suchen wir auch bei ihm noch vergebens, geschweige denn eine scharfe, gegensätzliche Formulierung der Streitfragen selbst [1]. Ein halbes Jahrhundert später aber sind sie Sīrāfi († 368) und Ibn Ǵinnī († 392) schon ganz geläufig, sie behandeln sie in verschiedenen Kapiteln ihrer Werke nebenbei. Ausser solchen gelegentlichen Notizen erschienen zu gleicher Zeit auch ausführliche Monographien über die Basrer und Kufer,

1) Die Basrer als grammatische Schule werden im Kāmil 4, 11. 5, 4. 25, 13. 134, 10. 145, 3. 251, 2. 451, 5 ausdrücklich genannt. Es ist anzunehmen, dass Mubarrad auch durch die Ausdrücke عندنا (z. B. 163, 6. 451, 7) oder اصحابنا (z. B. 7, 7. 511, 9) auf die Basrer hindeuten wollte. Die Kufer als *grammatische Schule* werden dagegen überhaupt nicht erwähnt Deswegen kann im Kamil auch nicht von Streitfragen der beiden Schulen die Rede sein; sogar 145, 3, wo eine grammatische Controverse behandelt wird, wird den Basrern nur eine unbestimmte Gruppe von Grammatikern (قوم) gegenübergestellt. Einige Male werden zwar im Kamil die Kufer (nicht als كوفيون, sondern als اهل الكوفة) als Ueberlieferer von Versen genannt (z. B. 5, 3. 22, 10), aber sogar diese Stellen stehen in der Wrightschen Edition in Klammern, stammen also nicht vom Verfasser, sondern erst von dem ersten Herausgeber des Kāmil, d. h dem eine Generation nach Mubarrad lebenden dritten Ahfaš († 315). Diese Tatsache ist ein Beweis für die von mir aufgestellte These, dass überhaupt erst in dieser Generation eine schulmässige Unterscheidung der beiden Grammatikergruppen gemacht wurde. Auch die 7 Stellen, an denen Farrā genannt wird (vgl. den Index zum Kāmil), sind spätere Einschiebsel oder Zusätze desselben Ahfaš. Dieses Faktum scheint mir eine nachträgliche Bestätigung meiner im 5. Abschnitte dieser Einleitung ausgesprochenen Vermutung, dass erst Ta'lab die Schriften und Ansichten des Farrā verbreitet und einem grösseren Gelehrtenkreise zugänglich gemacht hat.

lichsten Bestandteil des basrischen Qijas oben kennen gelernt haben, ist wohl in Ansätzen da, aber eben nur in Ansätzen; nirgends wird es in Gegensatz zu der freien und unmethodischen grammatischen Auffassung der Kufer gestellt. Auch das Taqdīr wird nur schüchtern angewendet; der Ausdruck selbst wird seltener und ausserdem auch in anderem als dem uns bekannten Sinne eines festbegrenzten Terminus gebraucht, er ist noch nicht so eindeutig scharf, und daher methodisch noch nicht so charakteristisch wie später [1]). Zudem finden sich neben ihm noch verschienene andere unbestimmte Worte, die zwar denselben Gedanken, aber keineswegs in terminologisch festumrissener Form ausdrücken [2]). Diese Tatsache hat man gelegentlich dadurch zu erklären gesucht, dass man annahm, bei den Alten sei die grammatische Terminologie noch nicht so entwickelt gewesen, und dass sie noch mit sprachlichen Schwierigkeiten zu kämpfen gehabt hätten. Diese Erklärung reicht aber nicht aus, denn abgesehen davon, dass man auch dann alle Späteren nur zu sprachlich und stilistisch routinierteren Abschreibern degradierte, dass man jeden Fortschritt für die folgenden Jahrhunderte leugnete, was haben wir denn überhaupt unter Terminologie zu verstehen? Sie ist nicht bloss eine Beigabe und ein sprachlicher Aufputz, sondern sie ist die klare Erkenntnis und der darauf begründete klare Ausdruck von bestimmten Beobachtungen, Erfahrungen und Begriffen. Ist die Terminologie noch verschwommen und unklar, so sind es die Begriffe auch. Und wenn wir die grammatischen Termini in solche, die nur

---

1) Das Wort Taqdir wird bei Sibawaihi noch ganz selten, bei Mubarrad zwar schon etwas häufiger, aber auch noch keineswegs so vorherrschend gebraucht wie in der späteren Literatur. Seine scholastisch-basrische Bedeutung findet sich an den wenigen Stellen bei Sibawaihi nur ausnahmsweise und ist auch bei Mubarrad noch nicht die einzige. Bei beiden gibt es z. B. noch ein Taqdir in der Formenlehre ungefähr gleichbedeutend mit unserem „Paradigma", im Sinne von mitāl oder wazn. Die Beweise im einzelnen können hier nicht erbracht werden.

2) Neben und an Stelle von تقدير finden sich bei Sibawaihi und noch bei Mubarrad Ausdrücke wie أراد, أىْ, كأنّك تقول u. a. m.

fast auf jeder Seite ihrer Werke Streitfragen der Basrer und Kufer; sie empfanden eben einen scharfen Gegensatz, und sie bringen daher auch uns das Gefühl bei, dass ein Spalt durch die arabische Nationalgrammatik ging; die alten Grammatiker aber, die die eigentlichen Häupter der beiden Schulen gewesen sein sollen, nicht.

Von einer anderen Seite her kommen wir zu demselben Ergebnis. Wären die 121 Streitfragen des Ibn al-Anbari von ihnen selbst wirklich disputierte Streitfragen der alten Basrer und Kufer gewesen, so müssten wir z. B. die von den Kufern angeführten ungefähr hundert Belegverse, die den Ausgangspunkt der Diskussion in den normierenden Fragen bilden, und an der Hand derer über das Erlaubt- oder Nichterlaubtsein der in ihnen vorkommenden Ausdrucksweisen diskutiert wird, doch auch bei den sie angeblich bekämpfenden Basrern, Sibawaihi und Mubarrad finden. Das ist aber bis auf eine verschwindend geringe Zahl von ihnen nicht der Fall. Die alten Basrer kannten also einen Teil der Streitfragen garnicht, in denen sie mit den Kufern nach der Annahme der Späteren uneins gewesen sein sollen. Andrerseits ist das Qijassystem bei ihnen noch keineswegs so scharf ausgearbeitet und fein abgestuft, wie es das basrische System doch ist. Wir hören bei ihnen nirgends so ausdrücklich und aufdringlich wie bei den Späteren von den Gesetzen der Vernunft, Weisheit und Gerechtigkeit, die in der Sprache aufzuzeigen sind. Sie sind noch nicht die Gesetzgeber und Richter der Sprache, als welche die Späteren die Basrer ansehen. Ihre Grammatik ist noch mehr Beobachtung und Interpretation, alles ist noch in Bildung und Fluss; ihre Entscheidungen sind noch keineswegs so fest umrissen, dass sie sie in scharfen Gegensatz zu anderen stellen können. Die Grammatik ist noch nicht ein System, sondern nur ein Aneinanderstellen, Rubrizieren und Ordnen der Fülle des Beobachteten. Die Grundformen, die unbedingt und bedingt giltigen Abweichungen und Begründungen, das taʿlīl, das wir als wesent-

ihre Einwände zum Teil schärfer? Wie ist besonders der heftige Gegensatz von Jūnus, Aḫfaš und Mubarrad gegen die offizielle basrische Entscheidung zu erklären? Und dabei war die Polemik von Basrern gegen Basrer in Wirklichkeit sicherlich noch viel grösser, als es uns heute bekannt ist, denn die spätere basrische Tradition wird vieles abgeschwächt und auch manche alte widersprechende Ueberlieferung verheimlicht haben. Bei solch einem scharfen Spalt innerhalb der eigenen Schule hört doch eigentlich der Begriff der Schule überhaupt auf. Nun dürfen wir allerdings unsere Auffassung von einer wissenschaftlichen Schule nicht ohne Weiteres auf den alten Islam übertragen. Die Aufgabe der Jünger bestand damals nicht so sehr in der bewussten Anwendung einer ausgesprochenen Methode und prinzipieller Grundanschauungen in der Teilforschung, als vielmehr nur in der Ueberlieferung bestimmter Wissensmengen. Das aber müssen wir doch verlangen, dass im Streit befindliche Schulen, wenn sie existiert haben, einander gekannt haben, so gekannt haben, dass sie von einander sprechen, auf einander Bezug nehmen, sich hie und da bekämpfen. Die paar Disputationen zwischen Basrern und Kufern besagen nichts, weil die zwischen Basrern und Basrern viel häufiger sind. Wir müssten vielmehr den Schulgegensatz literarisch nachweisen können; wir müssten beim Lesen der alten Grammatiker infolge häufiger Nennung und Widerlegung der Gegenpartei das Gefühl bekommen, dass damals zwei grammatische Schulen existiert haben. Das ist aber nicht der Fall. Sībawaihi nennt sich nirgends einen Basrer und schweigt über Farrā und die Kufer. Nach der Lektüre seines „Buches", der Fragmente des Farra und des Kāmil von Mubarrad allein würden wir, wenn wir die Tradition nicht kännten, sicherlich niemals von der Existenz zweier Schulen sprechen. Unsere Zweifel an der Richtigkeit der Tradition wachsen, wenn wir sehen, wie zwei Jahrhunderte später andauernd von dem Gegensatz der beiden Schulen geredet wird. Sīrāfī († 368) und Ibn Ǵinnī († 392) erwähnen

Wirklichkeit nicht so scharf und präzis gewesen sein kann, wie die Ueberlieferung es darstellt, und wie man nach der methodischen Gegensätzlichkeit der beiden Systeme erwarten sollte.

Diese begründete Vermutung wird noch bestätigt, wenn wir die Entstehung und die Entwicklung der ältesten arabischen Nationalgrammatik in Betracht ziehen. Dann verliert auch das Wort „Streitfragen", von denen Jahrhunderte lang gesprochen wird, jeden bestimmenden Wert, denn die ganze alte arabische Grammatik besteht aus einzelnen strittigen Fragen, aus Diskussion und Interpretation. Im Gegensatz zu unserer Wissenschaft ist sie eine mündliche Wissenschaft, die sich hauptsächlich in der Diskussion oder im Unterrichte ausbildete und vervollkommnete, und in der die Bücher nicht die Rolle wie bei uns spielten, sondern meistens nur die Grundlage für den Vortrag bildeten. Mit einigen Einschränkungen kann man daher für die älteren Zeiten wohl sagen, dass sich eigentlich nur diejenigen bekämpfen konnten, die einander kannten und gegenüberstanden. Die Ueberlieferung erzählt uns aber, dass die Basrer und Kufer nur wenig miteinander in Berührung gekommen seien. Das wird auch durch die Frage 99 unseres Textes bestätigt. Die Zusammenkunft des Sībawaihi mit Farrā und Kisāī wird da als etwas Singuläres hingestellt, und die Tatsache, dass die beiden Grammatiker untereinander uneinig sind, ruft das Erstaunen des anwesenden Vezirs hervor. Unter der grossen Anzahl von Disputationen der alten Grammatiker, die uns überliefert werden, nehmen diejenigen zwischen Basrern und Kufern einen sehr geringen Platz ein; sogar Mubarrad und Ṯaʿlab, obwohl beide in Bagdad wohnhaft, sind nur selten zusammengekommen. Und wenn diese 121 Fragen wirklich diskutierte Streitfragen der alten Basrer und Kufer gewesen wären, warum sind nicht mehrere in ihnen behandelte Themata in den uns bekannten Disputationen überliefert? Warum sind ferner die Diskussionen zwischen Basrern und Basrern häufiger, warum

Kufer auf basrischer Seite [1]) und sogar in 33 Fragen Basrer auf kufischer Seite [2]) stehen, dass also in einem Drittel aller Fragen einzelne Grammatiker die Ansicht der Gegenpartei vertreten. Und es sind etwa nicht die Namen unbedeutender Männer. Nun könnte man vielleicht sagen, dass junge Basrer wie Zaǵǵāǵ († 311), Ibn Kaisan († 320), Durustawaihi († 347), Sīrāfi († 368), Fārisi († 377), Rummāni († 384) und Ibn Barhān († 456) dadurch, dass sie die kufische Ansicht vertreten [3]), gerade ein Beweis für die Richtigkeit der Tradition seien, weil sie alle ja *nach* der angeblichen Verschmelzung beider Schulen in Baǵdād gelebt haben und so in ihrer Person das allmähliche Ineinanderübergehen der beiden Gegensätze widerspiegeln. Dieser Einwand ist jedoch nicht stichhaltig, weil er bloss für diese paar, nur in wenigen Fragen und in geringem Masse dissentierenden Grammatiker zutreffen könnte. Unaufgeklärt bleibt dann immer noch die viel schärfere gegensätzliche Stellung alter Grammatiker wie Junus, Ḫalīl, Quṭrub, Ǵarmī und Māzini [4]), und vor allem der anerkannten Hauptstützen der basrischen Schule al-Aḫfaš und Mubarrad, von denen jener in 12 [5]) und dieser in 10 Fragen [6]) im Gegensatz zur basrischen Vulgata geradezu auf Seiten der Kufer steht. Diese Tatsache ist mit der Tradition nicht mehr in Einklang zu bringen. Es ergibt sich vielmehr schon jetzt mit ziemlicher Bestimmtheit, dass der Gegensatz der beiden Schulen, wenn er schon in diesen 121 bekanntesten Streitfragen häufig recht flüssig ist, in

---

1) Kisāī in Fr. 14, 15, 49, Ṯaʿlab in Fr. 21, 113 und Farrā, was allerdings von mir widerlegt werden wird (s. S 64) in Fr. 17 und 27.

2) Frage 3, 4, 6, 7, 17, 18, 32, 34, 36, 37, 43, 52, 53, 54, 55, 57, 59, 60, 64, 65, 67, 70, 81, 88, 91, 96, 97, 98, 102, 109, 116, 118 und Nachtrag Fr. 2

3) Zaǵǵāǵ in Fr. 34, 36, 53, 59, Ibn Kaisān in Fr. 4, 10, 17, 52, 59, 60, 98, Durustawaihi in Fr. 54, 59, Sīrāfi in Fr. 59, Fārisi in Fr. 70, Rummāni in Fr 7, Ibn Barhān in Fr. 64, 70.

4) Jūnus in Fr. 52, 57, 65, 94, 102, Ḫalīl in Fr 98, 102, 116, Quṭrub in Fr. 3, 65, Ǵarmī in Fr. 67, 102, Māzini in Nachtr. Fr. 2.

5) Frage 6, 32, 43, 60, 64, 65, 67, 70, 96, 97, 109, 118.

6) Frage 6, 18, 34, 37, 54, 55, 57, 64, 81 und Nachtrag Fr. 2.

in der ersten Anmerkung zu jeder Frage die Stellen, an denen Sîrâfî, Ibn Ja'îš oder andere dasselbe Thema als Streitfrage behandeln, notiert und dadurch für einzelne Fragen nachweisen können, dass die Ueberlieferung uns noch mehr von der offiziellen Schulmeinung abweichende Ansichten erhalten hat. Und diese Ermittelungen könnten sicherlich in noch weiterem Masse, als ich es getan habe, ausgedehnt werden. Alles in allem ergibt sich, dass die Ansichten der beiden Schulen nur in 56 von 121 Fragen direkt, ohne Einschränkung und Ausnahme einander gegenüberstehen, denn von den 67 Fragen, die Anbari als solche mitteilt [1]), fallen noch 11 auf Grund der von mir gemachten Ergänzungen [2]) fort. Der übrigbleibende, grössere Teil der Fragen ist mehr oder minder auffällig. Die Einheitlichkeit und der scharfe Gegensatz wird schon etwas gestört, wenn die parteimässige Gegenüberstellung der beiden Schulen zwar nicht angetastet, aber neben der offiziellen basrischen oder kufischen Entscheidung noch die Ansicht eines oder einiger Outsider unter ihnen angegeben wird, oder die Spaltung sogar so gross ist, dass die eigentliche Schulvulgata garnicht mehr scharf hervortritt. In diesem Sinne ist in 18 Fragen die Entscheidung der Basrer [3]) und in 19 die der Kufer [4]) nicht einheitlich. Diese Tatsache allein dürfte uns allerdings nicht so sehr befremden. Denn bei der ungeheuren Fülle der Einzelheiten, aus der die arabische Nationalgrammatik ja im letzten Ende besteht, ist eine bis ins kleinste gehende Uebereinstimmung sogar innerhalb derselben Partei so gut wie ausgeschlossen. Viel bemerkenswerter ist jedoch, dass in 7 Fragen

1) Frage 1, 8—10, 12, 13, 16, 19, 22, 24—26, 28, 31, 33, 35, 38—44, 46—48, 50, 51, 53, 54, 57—63, 65—69, 72, 73, 77—79, 82, 88—93, 96, 99, 103—106, 108, 110, 112, 113, 117 und Nachtrag Fr. 1, 3.

2) Frage 24, 26, 53, 54, 57, 59, 60, 65, 67, 88, 96.

3) Frage 2, 3, 5, 29, 30, 37, 71, 75, 76, 84, 85, 95, 97, 98, 101, 102, 111, 115

4) Frage 11, 20, 23, 29, 34, 37, 45, 56, 74, 80, 83, 86, 87, 98, 100, 107, 109, 114, 118.

habe ich vorhin feststellen können, dass eine Synthese und Verschmelzung der beiden Systeme nie stattgefunden hat. Der methodische Gegensatz zwischen Kufern und Basrern wurde auch in der späteren Zeit bis ins 6. Jahrhundert, sogar noch von Ibn al-Anbari sehr lebendig empfunden und scharf herausgearbeitet, und zwar viel lebendiger und schärfer als zur Zeit des traditionell angenommenen Bestehens der beiden Schulen. Von den Bagdadern dagegen ist auffallender Weise in den grammatischen Werken selbst so gut wie gar nicht die Rede. Schreiben wir den bekannten Schulgegensatz schon Sibawaihi und Farrā oder Mubarrad und Ta'lab zu, so wäre es doch erstaunlich, dass das System der einen Partei nicht nur keine Synthese mit dem anderen eingegangen, sondern so gut wie völlig untergegangen ist. Wir müssten uns ferner wundern, dass dieser methodisch scharfe und vielseitige, angeblich schon alte Gegensatz von den Späteren inhaltlich so gut wie garnicht gekannt wurde, und dass sie, wie wir sahen, in Verlegenheit waren anzugeben, worin er bestanden hat.

Diese Zweifel an der Richtigkeit der Tradition werden grösser und nehmen festere Gestalt an, wenn wir uns die Namen der Grammatiker, welche Ibn al-Anbari in seinem Buche zitiert, ansehen und auf ihre Parteistellung achten. In den Leitsätzen, die er an die Spitze jeder der 121 Fragen gestellt hat, hat er nämlich meistens die verschiedenen Ansichten der beiden Schulen in den einzelnen Fragen kurz formuliert und, ohne Namen zu nennen, unpersönlich und direkt einander gegenübergestellt, häufig gibt er jedoch auch mit Namennennung die spezielle Ansicht eines bekannten Grammatikers an. Diese Meinung weicht manchmal nur wenig von der offiziellen Entscheidung der Schule, der dieser Grammatiker zugehört, ab, manchmal nimmt er aber auch geradezu für die Gegenseite Partei. Wohl um den Schulgegensatz nicht zu sehr zu verwischen, hat Anbari da, wo andere Grammatiker noch mehr Namen aufzählen, diese oder jene wichtige divergierende Ansicht nicht mitgeteilt. Ich habe

Anfang meiner Einleitung ausführlich wiedergegeben. Ihr wesentlicher Inhalt war der, dass die Basrer von Ḫalîl und Sibawaihi als ihren ersten Häuptern sich über den mittleren Aḫfaš bis Mubarrad, und die Kufer von Kisai und Farra an bis Ṯaʿlab als Schulen nebeneinander, in bewusstem Gegensatze zueinander entwickelt, jede eine eigene Methode und ein eigenes System der Grammatik ausgebildet und sich in den uns erhaltenen „Streitfragen der Basrer und Kufer" bekämpft hätten, bis sie sich schliesslich im Anfang des 4. Jahrhunderts d. Fl. in der Schule von Baġdad wieder vereinigten. Diese Vermischung wäre durch eine Anzahl gemeinsamer Schüler des Mubarrad und Ṯaʿlab zustandegekommen, und auf diese Weise hätte sich der Gegensatz der beiden Schulen allmählich verwischt und schliesslich ganz aufgehört.

Schon auf den ersten Blick scheint es unmöglich, meine Anbari folgende Darstellung des Systemes beider Schulen mit dieser Tradition in Einklang zu bringen. Wir kämen sonst dazu, schon dem Sibawaihi und Mubarrad als den anerkannten basrischen Schulhäuptern das soeben skizzierte analogistisch-rationelle Qijassystem in seiner ganzen Klarheit, Schärfe und Präzision zuzuschreiben, und da dieses System mit der Grammatik der späteren Jahrhunderte schlechthin identisch ist, für die Nationalgrammatik in ihrem weiteren Verlaufe jeden eigentlichen Fortschritt zu leugnen. Wir müssten dann annehmen, dass vom 4. bis 6. Jahrhundert eine Entwicklung der Methode und des Systemes nicht stattgefunden, und nur einer vom anderen immer dasselbe abgeschrieben hat. Man mag nun die Entwicklungsmöglichkeiten innerhalb des Islam auch für noch so gering halten, dies ist eine historisch unmögliche Auffassung. Ein Fortschritt muss stattgefunden haben, und er muss in drei Jahrhunderten sogar recht bedeutend gewesen sein. Dazu kommt noch folgendes Bedenken. Während die islamische Ueberlieferung uns berichtet, dass die beiden Schulgegensätze in Baġdâd am Beginne des 4. Jahrhunderts sich vermischt und verwischt hätten,

4. Kritik der Tradition von der Entwicklung der Schulen zu Kufa und Basra.

Der Name des Ibn al-Anbari, sein persönliches Ansehen und die wissenschaftliche Stellung, die die Späteren ihm einräumen, bürgt dafür, dass wir in unserer soeben gegebenen Darstellung des Analogiestreites in der arabischen Nationalgrammatik einer guten Quelle gefolgt sind. Durch seine Fähigkeit, die grammatischen Grundfragen methodisch und begrifflich fein, vielleicht sogar zu scharf und übertrieben herauszuarbeiten, ist er für eine systematische Gegenüberstellung zweier prinzipieller Gegensätze wie der beiden Schulen von Kufa und Basra wie geschaffen. Dieser Schärfe, Klarheit und Güte verdankt das Werk auch sicherlich seine Erhaltung. Andrerseits aber besitzen wir in dem Kitāb al-Inṣāf nur eine rein dogmatische Darstellung des Streites in einer schon völlig versteinerten Form. Wir sehen in ihm den Kampf nicht so vor uns, wie er zur Zeit des Bestehens der beiden Schulen wirklich ausgetragen wurde, als vielmehr so, wie er sich in den Köpfen der islamischen Grammatiker des 6. Jahrhunderts spiegelte; ihre Auffassung von dem alten Streite hören wir mehr als die streitenden Parteien selbst. Ibn al-Anbari selbst war ein Mann von sehr geringem historischen Verständnis; wie das System geworden ist, ist ihm gleich; die Namen von Grammatikern, die durch Jahrhunderte voneinander getrennt sind, stellt er friedlich nebeneinander. Daher können wir uns mit seiner Darstellung allein nicht begnügen. Wir müssen versuchen, seine Auffassung von dem methodischen Gegensatz der Basrer und Kufer mit der islamischen Tradition von der ältesten Entwicklung der Grammatik und besonders der beiden Schulen in Einklang zu bringen, sie dadurch in den historischen Rahmen einzuspannen, sie zeitlich und örtlich zu fixieren. Diese Tradition habe ich schon im

Analogie in der Formenbildung, und daher nur auf die Formenlehre beschränkte, und die beiden Extreme sich endlich in einem Kompromissysteme trafen und im ersten Jahrhundert n. Chr. eine harmonische Einheit bildeten, auf der im letzten Ende ja unser ganzes grammatisches Denken beruht, hat der Analogiestreit der Schulen von Kufa und Basra sich keineswegs auf die Analogiebildungen und die Formenlehre allein beschränkt, sondern die analogistisch-rationelle Erklärung aller sprachlichen Ausdrucksformen umspannt. Daher konnte eine Synthese dieser beiden entgegengesetzten Standpunkte auch niemals stattfinden; der Spalt musste im Gegenteil immer grösser werden, weil durch diese gewaltsame, „vernünftige" Gleichmacherei der Gegensatz von Freiheit auf der einen und Gebundenheit auf der anderen Seite immer stärker werden musste. Und in der Tat ist in den Werken der Grammatiker der sogenannten gemischten Schule auch nicht das mindeste von einer Verschmelzung der beiden Auffassungen zu spüren; im Gegenteil, erst sie empfanden recht eigentlich den Schulgegensatz in seiner ganzen Schärfe. Die spätere basrische Entwicklung zeigt uns daher auch, dass man mit dem ursprünglichen System nicht mehr zufrieden, sogar die Grundformen, die man doch anfangs als in sich begründet und als gegebene Grössen angesehen hatte, auch vernünftig zu begründen suchte, und dass man der Metrik, die schon früh in die Fesseln eines unnatürlichen Schemas geschlagen wurde, später auch die Rhetorik folgen liess. In diesem Sinne sind an den Basrern gemessen die griechischen Analogisten bald als Anomalisten anzusehen. Denn die Basrer schreckten nicht davor zurück, die Sprache selbst oder die stilistischen Eigentümlichkeiten der Autoren, die sie interpretierten, wenn sie ihrem analogistischen Schema sich nicht fügten, schlankweg zu verurteilen. Vielleicht ist sogar ein gut Teil der unnatürlichen Entwicklung besonders der jüngeren arabischen Poesie durch eine gewaltsame Unterdrückung durch die späteren arabischen Grammatiker zu erklären.

dungen und Beweismöglichkeiten finden könnte, und dass sich andrerseits trotz aller gewaltsamen Einzwängung nicht alles in ihr Schema fügte. Viele Tatsachen konnten auch sie nur rubrizieren, ohne sie zu erklären, und viele ihrer Erklärungen sind nicht logische Begründungen, sondern nur mnemotechnische Hilfsmittel von höchstens pädagogischem Wert.

Es liegt sehr nahe, den Unterschied der beiden Schulen von Kufa und Basra mit der Entwicklung zu vergleichen, die die griechische Nationalgrammatik durchgemacht hat. Steinthal hat in seiner „Geschichte der Sprachwissenschaft bei den Griechen und Römern" ein farbenreiches und lebendiges Bild von dem literarischen Streite entworfen, der von den Führern der alexandrinischen und pergamenischen Schule, von Aristarch († 145 v. Chr.), Krates († ca 150 v. Chr.) und ihren Schülern ausgefochten wurde. Anknüpfend an die zeitgenössische und spätere Tradition hat er diesen Streit den Kampf der Analogisten und Anomalisten genannt [1]). Die von mir gegebene Darstellung der Methoden der Basrer und Kufer macht es unzweifelhaft, dass man auch diese beiden Schulen auf diese Weise einander gegenüberstellen könnte. Die Aehnlichkeiten in der Problemstellung der griechischen und arabischen Nationalgrammatik sind so gross und teilweise so frappant, dass es eine reizvolle und für die Geschichte des menschlichen Denkens wertvolle Aufgabe wäre, einen ausführlichen Vergleich zwischen der beiderseitigen Entwicklung anzustellen. Dieser Vergleich könnte allerdings nur eine Parallele sein. Denn an irgendeine Abhängigkeit der Araber von den Griechen zu denken, wäre bei der Aehnlichkeit der Materie und bei der teilweise beinahe selbstverständlichen Aehnlichkeit der Entwicklung meiner Ansicht nach verfehlt. Dazu sind die Verschiedenheiten auch viel zu gross. Während der Analogiestreit in der griechischen Grammatik sich eigentlich nur auf die Analogie im strengen Sinne, d. h. auf die äussere

---

1) 2 Aufl. Bd 2 (1891) S. 71 ff. 127 ff.

Jede Wissenschaft ist Konstruktion, und es ist das unbestreitbare historische Verdienst der Basrer, dies instinktiv erkannt und durch Einspannen der sprachlichen Formen und Ausdrucksmöglichkeiten in bestimmte Kategorien den bewunderungswürdigen Aufbau der arabischen Grammatik geschaffen zu haben. Ebenso fest aber steht andrerseits, dass jede Konstruktion aufhört wissenschaftlichen Wert zu haben, die ohne Rücksicht auf das vorhandene Material nur aus Liebe zum Aufbauen überhaupt ein System schafft, dem die Tatsachen sich nicht fügen. Und darin liegt der Grundfehler der basrischen Konstruktion. Wenn auch die Sprache ein Ausdruck des Denkens und sicherlich nur nach vorheriger begrifflicher Fundierung grammatisch erfasst und erklärt werden kann, so ist sie doch keineswegs identisch mit dem Denken und die Sprachgesetze nicht Denkgesetze. Da die Basrer aber ohne das geringste Verständnis für die organische Entwicklung der Sprache von diesen irrigen Voraussetzungen ausgingen, konnten ihre Begründungen nicht richtig sein, sie müssen, wenn auch noch so logisch, doch willkürlich sein. Sie selbst erkannten schon, dass man für einzelne Tatsachen bequem verschiedene vernünftige Begrün-

Form erst spät zurechtgemacht, wie meine Anmerkungen zu diesen Fragen beweisen. In 18 ist der Träger der hier als kufisch bezeichneten Meinung der Basrer Mubarrad, auch in Fr. 21 wird nirgends ein Kufer, der die kufische Ansicht vertreten hatte, genannt, dafür aber von dem Kufer Ṯaʿlab berichtet, dass er wie die Basrer entschieden hatte, und in Frage 24 endlich Sībawaihi ausdrücklich von der Partei der Basrer ausgenommen und die ganze Controverse dadurch ihrer Grundlage beraubt. Wie die Kufer in Frage 69 und 78 zu ihrer Entscheidung kommen, zeigen die eben im Text gegebenen Ausführungen, und wie in Frage 86, meine Anmerkung zu dieser Frage. Während die Basrer nämlich rein nach der Analogie entscheiden, erlauben und erleichtern die Kufer nur dann, wenn durch den Wortlaut eines Textes oder einer Ueberlieferung die in Frage stehende Ausdrucksform gesichert ist. So erklärt sich ihr Verbot in Frage 33, in der aus dem Ẓāhir des Koranverses direkt nichts folgt, und in den Fragen 14. 9 und 31, in denen auch kein direktes Beweismaterial aus der Poesie oder der gesprochenen Sprache für die Verletzung der Regel vorhanden ist. Möglich ist auch, dass die Kufer in den beiden letzten Fragen deshalb erschweren, weil eine Erleichterung hier zu einer Voranstellung der nur andeutenden Hinweisung vor das Wort, auf das hingewiesen wird (تقديم المضمر على المظهر) führen würde und sie gerade diese abweichende Wortstellung auffallenderweise auch sonst überall verbieten (vgl. 29, 14. 31, 13. 44, 14. 113, 3 ff. 352, 10).

sie manchmal übertrieben und eine dialektische Eigentümlichkeit zu hoch bewertet haben, auf jeden Fall aber ist ihr Standpunkt, dass die Grammatik von der gesprochenen und geschriebenen Sprache aus gemacht werden müsse, gesünder und richtiger, als der der Basrer, die die Sprache von ihrem analogistisch-rationellen Schema aus normierten und beurteilten [1]). Die Analogie blieb bei ihnen nicht nur eine Kategorie und ein Erklärungsprinzip, sondern wurde sprachschöpferisch. Indem sie z. B. die Proportion لِمَهْ: تَيْمَهْ = لِ: كَيْ aufstellen, erklären sie einfach der wirklichen Sprache zum Hohn die Partikel كَيْ nicht nur für eine Konjunktion, sondern auch für eine Präposition wie لِ [2]). Von diesem Standpunkt aus verstehen wir überhaupt erst ihre Freude an der rein theoretischen Weiterbildung von Formen, die tatsächlich nie existiert haben, sodass selbst Basrer wie Sirafi nicht mehr wussten, was wirkliche Ueberlieferung und was künstliche Analogiebildung ist [3]). So begreifen wir erst, wie sie auf der einen Seite hartnäckig die Möglichkeit und Güte einer Form leugnen konnten, wo die Fülle der Belege sie hätte überzeugen müssen [4]), und wie sie auf der anderen Seite bestimmte Formen und Ausdrucksweisen in der Poesie gestatteten, ohne nur ein einziges Beispiel aus einem Dichter anführen zu können [5]). Das bedeutet einen Hohn gegenüber der wirklichen Sprache und Ueberlieferung, und nur dadurch können wir die wenigen Fragen erklären, in denen die Kufer ganz gegen ihre Gewohnheit als die Einschränkenden, Erschwerenden und Verbietenden auftreten [6]).

---

1) Anbari: Lumʿa al-adilla (Cod. Leiden Ms. Warner 1071 fol. 92*a*) sagt als Basrer اذا بطل ان يكون النحو روايةً ونقلا وجب ان يكون قياسا وعقلا.

2) Frage 78.

3) Sirāfi (Sib. Rand) 1, 386 ولست أدرى عن العرب حكوا هذا او قاسوه على مذهبهم.

4) Frage 70. 5) Frage 69

6) Es sind die Fragen 9, 18, 21, 24, 31, 33, 44, 69, 78, 86. — Frage 18, 21 und 24 sind aber überhaupt keine alten Streitfragen, sondern in der vorliegenden

licher Vorbilder, die Sammlung der verschiedenen Lesarten und wohl auch gelegentliche Textverbesserungen sind aus puristisch-basrischen Tendenzen entsprungen; vielleicht mögen die Kufer in der Tat in der Hinnahme der Ueberlieferung auch zu wenig wählerisch gewesen sein[1]. Trotzdem stehen unsere Sympathien in dieser Beziehung meistens auf ihrer Seite. Während wir uns nicht damit abfinden können, dass die Basrer die Giltigkeit der Ueberlieferung bis zur Willkür einschränkten und manche Literaturgebiete von der grammatischen Betrachtung ganz ausschlossen, müssen wir die Kufer loben, weil sie Verständnis für die Bedeutung des gesprochenen Wortes gezeigt und auch die Dialekte und nichtklassischen Texte berücksichtigt haben. Es ist daher selbstverständlich, dass die Kufer in den sogenannten normierenden Fragen immer die Erlaubenden und Erleichternden sind. In den meisten Fällen werden wir uns auf ihre Seite stellen und ihnen oft sogar dafür dankbar sein, dass sie uns spärliche Reste von der von den Basrern absichtlich verheimlichten und unterdrückten Volkssprache erhalten haben. Die verschiedenen Formen des abgekürzten Vokativs bei Eigennamen, der abgeschliffene Dualis einiger besonders langer Worte, der unregelmässige Plural einiger männlicher Eigennamen mit femininem Singular, die vokalische Zusammenziehung zweier getrennter Worte in der Aussprache und ähnliche Unregelmässigkeiten der Formenlehre kennen wir vielleicht nur durch sie[2]. Es ist möglich, dass

1) Das beweist u. a. die von Sujūṭī: Iqtirāḥ 100, 10 angeführte, allem Anschein nach recht alte, aber leider etwas verstümmelte Tradition: قال (الاندلسي) ومما افتخر به البصريون على الكوفيين ان قالوا نحن ناخذ اللغة من خرشبة (verbessere: حرشة) الضباب واكلة اليرابيع وانتم تاخذونها عن اكلة الكواميخ وباعة البينوا (?). Mit البينوا weiss ich nichts anzufangen, es wird wohl eine bei der (niederen?) Stadtbevölkerung beliebte Speise bezeichnen. Das Ganze fasse ich so auf: Wir nehmen die luġa von Eidechsenjägern und Springmausessern (d. h. echten Beduinen), ihr aber von …-essern und Kāmaḫ-Verkäufern (d. h. hergelaufenem Stadtpöbel, der nicht ordentlich arabisch spricht).

2) Vgl. Frage 19, 50, 110 f. 108 u. a.

behandelte Unregelmässigkeit nicht schlankweg, sondern nur in der Poesie für möglich und erlaubt erklären [1]). Von diesem Standpunkt gesehen sind die normierenden Fragen bei Ibn al-Anbari gar keine normierenden Fragen mehr im eigentlichen Sinne, sondern nur Interpretationen einer Koranstelle, eines Dichterverses oder irgendeiner anderen freien oder grammatikalisch-schwierigeren Ausdrucksweise, d. h. also nur Entscheidungen für *einen* Fall. Davon müssen auch den Befangensten die sechs Fragen 35, 64, 67, 88, 89 und 90 überzeugen, denn niemand wird glauben, dass die Kufer nun ein für allemal إِلَّا und وَ oder إِنْ und إِذْ gleichgesetzt hätten.

Es ist also weniger ein faktischer Unterschied als eine andere Richtung in der wissenschaftlichen Tätigkeit, die beide in der Normierung voneinander trennt. Da die Kufer die alten Dichter besonders eifrig sammelten und studierten [2]), kamen sie dazu, ganz nebenbei und nicht etwa in der bewussten Absicht, das analogistische Schema zu sprengen, auch eine Anzahl von Zitaten zusammenzustellen, die den anerkannten strikten Regeln der Grammatik widersprachen. Als Liebhaber der alten Poesie legten sie auf diese Stellen natürlich mehr Wert und standen ihnen weniger engherzig gegenüber als die Basrer, deren Hauptbeschäftigung darin bestand, den schon bekannten Stoff zu systematisieren und schematisieren, und die daher allem neuhinzukommenden Materiāl, besonders wenn es Abweichungen und Freiheiten enthielt, skeptisch gegenüberstanden und es ängstlich und mit gezwungenen Gründen abwehrten. Die später immer schärfer werdende Kritik an der Echtheit der alten Poesie, die strikte Ablehnung der jüngeren Dichter als sprach-

---

1) 223, 21 unterscheidet Farrā ganz klar zwischen der gewöhnlichen Rede und der Poesie. Auch die Tatsache, dass Anbari in Frage 66 (196, 22) ausdrücklich sagt, dass die Kufer diese Unregelmässigkeit auch in der guten Prosa für erlaubt erklären, zeigt, dass dies eben in den anderen Fragen nicht immer der Fall ist.

2) Sujūṭi: Iqtirāḥ 100, 5: قال ابن جنى الكوفيون علامون باشعار العرب مطّلعون عليها. Ebenda 27, 15: اهل الكوفة اعلم بالشعر من اهل البصرة.

diesen Ausdruck hie und da auch in kufischen Beweisen finden, so hat er eben nicht die uns bekannte basrische Bedeutung eines strengen Terminus, sondern wird nur allgemein und unbestimmt angewendet, so wie wir ja auch die Ausdrücke aṣl und qijas bei ihnen fanden. Denn ebenso wie das kufische qijas abrupt und zufällig und nur für einzelne Fälle gemacht ist, so ist ihr Taqdir auch nur ein naiver, augenblicklicher Einfall, eine ungefähre Ergänzung nach dem Sinn [1]).

So scharf wie Anbari ihn darstellt, war der Unterschied zwischen beiden Schulen in der Beurteilung des abweichenden Traditionsmaterials keineswegs. Man glaube etwa nicht, dass die Kufer wirklich das Unregelmässige zur Norm gemacht (al-qijas ala'š-šadd) und jede dichterische oder rhetorische Ausdrucksweise als Regel und Muster anerkannt hätten. Unzweideutig beweisen das die Stellen, an denen ausdrücklich gesagt wird, dass die Kufer die in Frage stehenden Abweichungen von der Regel nur überliefert, aber noch keineswegs in allen Fällen gutgeheissen hätten [2]). Das zeigt ferner Frage 13, in der Anbari selbst betont, dass es sich nicht um ein Erlaubt- oder Nichterlaubtsein, sondern nur um die Güte der behandelten Ausdrucksweise handele. Das zeigen endlich etliche Fragen, und unter ihnen besonders Frage 70, in der die Kufer trotz der erdrückenden Fülle des Materials, das sie anführen können, die

1) Das kufische Taqdir ist eine durch das natürliche Gesprach sich ergebende Ergänzung (37, 2ff.), es ist daher nicht wie das basrische bestimmt, sondern lasst verschiedene Moglichkeiten zu (38, 1 أو نحو ذلك من التقدير). Sein Ziel ist nicht, dem Satz seinen idealen Wortbestand zu sichern (تقدير على اللفظ), sondern nur den ungefahren Sinn desselben (تقدير على المعنى) wiederzugeben (81, 3 f. 136, 12: المعنى يقتضى هذا التقدير). Das kufische Taqdir annulliert also auch nicht den vorhandenen Text und Wortbestand, sondern erklärt ihn nur und kann daher unbegrenzt lang sein (161, 18. 168, 5. 170, 3. 175, 1. 247, 17). Mit seiner Hilfe konnen die Kufer durch Annahme willkurlicher Ergänzungen den Accusativ nach إلّا (Frage 34) oder nach لا لنفى الجنس (Frage 53), den Nominativ nach مذ (Frage 56) und den Genetiv nach حتى (Frage 83) erklaren.

2) Vgl. z. B. die kufischen Beweise der Fragen 14, 22, 38, 39, 42, 57.

und normierende Fragen einteilen [1]. Die erklärenden Fragen bilden dann zwar die Mehrzahl und zeigen durch die Darlegung des gegnerischen Standpunktes und die entgegengesetzte Auffassung von der Sprachentwicklung jedesmal von Neuem die methodischen Unterschiede der beiden Schulen, wie ich sie eben behandelt habe, die normierenden Fragen aber haben alle denselben Aufbau und nehmen alle denselben typischen Verlauf. Jedesmal liegt irgendein Koranvers, ein Dichterzitat oder irgend eine Form vor, die von der idealen Grundform des Schemas oder dem unbedingt giltigen Usus abweicht. Diese Abweichungen sind nie bedeutend; es sind immer dieselben Freiheiten und natürlichen Unregelmässigkeiten, wie sie eben in der lebendigen Rede, in der Sprache der Dichter oder in dialektischen Ausdrücken vorkommen. Die Kufer nun, denen die Ueberlieferung die ewig ergiebige Quelle der Grammatik ist, erkennen diesen Ausdruck, da er nun einmal vorkommt, so wie er vorkommt, immer als möglich und deshalb auch als erlaubt an, während die Basrer, denen die Sprache mit dem von ihnen anerkannten analogistisch-rationellen Schema identisch ist, ihn in der jeweils vorliegenden, anomalen Form nicht für richtig und gut halten können. Die berechtigten kufischen Ansprüche, die sich auf den Text, so wie er vorliegt, und auf seinen klaren Wortlaut gründen, weisen die Basrer immer mit denselben, typischen Argumenten zurück, die wir am Ende der Darstellung ihres Systems kennengelernt haben. Entweder sie leugnen schlankweg die Richtigkeit der Tradition, oder sie machen sie durch die Methode des Taqdir ihrem Schema gefügig. Das Taqdir aber ist den Kufern fremd, denn es ist das Spiegelbild des analogistischen Schemas und das bewusste Ignorieren des wirklichen Wortlautes. Und wenn wir

---

1) Es sind 68 erklärende und 53 normierende Fragen. Es genugt, weil die beiden Gruppen einander ausschliessen, die Aufzahlung allein der normierenden Fragen. Es sind Frage 4, 8, 9, 13, 16—18, 20, 21, 23—25, 27, 31—33, 36, 38, 41—44, 46, 48—52, 54, 57, 60, 61, 63, 65, 66, 68—70, 77, 80, 81, 82, 86, 87, 91, 94, 99, 104, 106, 108—110 und Nachtrag Fr. 2.

führen, durch nichts begründeten und daher nie eindeutig festgelegten Gegensatz zweier Formen oder Sätze ihrem Sinne nach. Wird dieser vage Begriff vollends in die Formenlehre übernommen, und die Schwierigkeit in der Erklärung von Formen wie يرى(ن), anstatt die gegebenen Lautgesetze auf sie anzuwenden, durch den „Gegensatz" von transitiven und intransitiven Verben gelöst [1]), so hört mit solchen Einfällen jede wissenschaftliche Grammatik überhaupt auf. Daher sind die Basrer mit ihrem Schema, in das sich alles von selbst fügt, in der Formenlehre den Kufern meist überlegen [2]), weil diese die einfachsten Lautgesetze und Paradigmata nicht beachten [3]) und auch in der Etymologie statt von dem faktischen Lautbestande (lafẓ) von dem ungefähren natürlichen Sinne (maʿnā) des Wortes ausgehen [4]).

---

3. Gegenüberstellung und Bewertung der beiden Methoden.

Diese kurze Darstellung schon hat gezeigt, von wie verschiedenen Gesichtspunkten die beiden Schulen in ihren grammatischen Systemen ausgehen. Man überschätze aber andrerseits nicht den Spalt, der beide voneinander trennt. Nur in der Erklärung und Begründung der einzelnen Phänomene und Formen gehen sie auseinander, in den Tatsachen selbst aber und in der wirklichen Sprache des täglichen Lebens stimmen sie so gut wie völlig überein. Das zeigt sich, wenn wir das Durcheinander der 121 Einzelfragen des Kitāb al-Inṣāf des Ibn al-Anbari je nachdem, ob sie eine Form erklären oder ob sie über ihr Erlaubt- oder Nichterlaubtsein urteilen, in erklärende

1) Frage 112. Vgl. 143, 3 ff., wo es sich ähnlich um den Vocativ handelt.
2) Vgl. z. B. Frage 112 ff.
3) 333, 5 جهل بموضع وزن الاسماء وتمثيلها بالفعل.
4) Frage 1.

nungen überlegen, bei denen es meistens mehr auf den allgemeinen Sinn des Ganzen ankommt und das Ausgehen von der idealen Grundform zu einer unmöglichen Regulierung und zur Eindämmung der natürlichen Freiheit der Rede führt. Das geben die Basrer manchmal auch zum Teil zu [1]), wenngleich sie natürlich meistens mehr auf die Kehrseite dieser plausiblen Erklärungen und auf ihre Auswüchse achten. Und in der Tat ist es z. B. unwissenschaftlich und nicht angängig, wenn die Kufer die Konjunktionen und Präpositionen als grammatische Regentien ohne weiteres mit dem ungefähren Sinne, den sie ausdrücken, gleichsetzen zu dürfen glauben, weil dieser ungefähre Sinn ja viele Gleichsetzungen gestattet und daher jeder Willkür Tor und Tür geöffnet ist [2]). Die Basrer haben ferner recht, es als einen Einfall und eine „blosse Annahme" ohne jeden Grund und Beweis [3]) abzuweisen, wenn die Kufer den Apocopatus im Bedingungssatze, den Subjunktiv in einigen abhängigen Nachsätzen oder den kausalen Akkusativ durch den Begriff des „Gegensatzes", in dem diese Formen zu den ihnen vorangehenden stehen, erklären [4]). Dieser „Gegensatz" hat nichts mit den basrischen Begriffen der „Aehnlichkeit" und „Verschiedenheit" gemein, denn während diese sich stets in ein grösseres Ganzes einfügten und Grundlagen einer Proportion waren, in der aus dem Verhältnis zweier verschiedener Grössen zueinander bestimmte Schlüsse gezogen wurden, handelt es sich bei den Kufern nur um einen für einen Einzelfall konstruierten, unge-

1) 208, 21.

2) Das إعمال معانى الحروف wird getadelt 120, 9 ff. 294, 9 ff.

3) Dieser Tadel trifft die Kufer häufig mit der ständig wiederkehrenden Formel, ihre Behauptung sei: مجرّد دعوى من غير دليل ولا معنى 93, 14. 121, 16. 134, 19. 146, 1. 162, 13. 331, 7. 335, 23 346, 2. oder: تحكّم محض لا يستند الى دليل 145, 19. 171, 9. — Vgl. dazu Suafi (bei Jahn II, 2. S. 3. ادّعاء بغير براهين وقضايا) und I. J. 547, 19. وهذه دعاوى لا دليل عليها.

4) Diesen Gegensatz nennen sie خلاف, فرق oder صرف. Frage 29, 30, 75, 76, 84.

Buchstaben oder Worten anzunehmen, können sie viel angewendete Formen wie كَمْ, اَللّٰهُمَّ, اَللّٰهِ مُ oder die dem Futurum vorgesetzte Silbe sa-, von ursprünglich längeren Formen ausgehend, durch allmähliche, natürliche Abschleifung erklären, wo die Basrer sich nur mit gekünstelten und vernünftigen Begründungen begnügen mussten [1].

Frei von den Fesseln eines konsequent zu befolgenden Schemas leitet den Kufer in seinem Urteil nur der natürliche Instinkt. Wo der fein nüancierende Basrer verschiedene Formen und Erscheinungen gegeneinander abstufte und differenzierte, ist der unmethodische Kufer sofort bei der Hand, das einzelne Phänomen zu verallgemeinern und verschiedene Dinge unter eine Kappe zu bringen. Ebenso wie er in der Disponierung der Grammatik überhaupt die Kapitel weiter und allgemeiner fasst als der Basrer [2], so ist er im einzelnen, da wo dieser bestimmten Worten und Formen eine ihrem Sinn und Lautbestand nach fein abgegrenzte Mittelstellung einräumt [3], als radikaler Stürmer gleich mit einer absolut giltigen Antwort bei der Hand, die häufig recht oberflächlich [4], häufig aber auch recht einleuchtend ist und sich noch bis heute in unseren modernen arabischen Grammatiken gehalten hat [5]. Denn es ist das unbestreitbare Verdienst der Kufer, gegenüber den vernünftig-gekünstelten und schematischen Erklärungen der Basrer durch Aufdeckung des natürlichen Wortsinnes (maʿnā) häufig dem gesunden Menschenverstande zu seinem Rechte verholfen zu haben. Daher sind sie diesen besonders in der Erklärung der syntaktischen Erschei-

---

1) Frage 40, 17, 59, 92.

2) So kennen die Kufer z. B. nicht das مفعول له, sondern setzen es dem مصدر gleich. Vgl. Asrār 77, 3 ff. وهذا الباب يترجمونه البصريون واما الكوفيون فلا يترجمونه ويجعلونه من باب المصدر فلا يفردون له بابا. — Aehnlich steht es mit dem عطف البيان, das sie auch nicht besonders aufzählen. Vgl. Asrār 117, 2: وهذا الباب يترجمه البصريون ولا يترجمه الكوفيون.

3) Frage 62, 105. 4) Frage 114. 5) Frage 107, 111.

erklären, von dem zufällig vor ihm stehenden Worte abhängig sein [1]), oder die sechs schwachen Nomina und den Dualis, rein sinnfällig urteilend, doppelt dekliniert sein lassen [2]). Welche Bedeutung sie der einzelnen Form zuweisen, zeigt vielleicht am besten die methodisch interessante und lehrreiche Frage 28. Da handelt es sich darum, ob wir den Infinitiv oder die Verbalform als das Primäre anzusehen haben, und es überrascht uns nicht zu hören, dass die Basrer die zeitlich verschiedenen Verbalformen aus dem allgemeinen Verbalbegriff des Infinitivs ableiten, während die Kufer in der einzelnen Verbalform das Ursprüngliche sehen. Bei allen Schwächen hat diese Richtung auf das Einzelne häufig ihr Gutes. Wenn die Basrer, immer den Blick aufs Schema gerichtet, für jede Form eine bestimmte Funktion annehmen und sie in dieser versteinerten Form an einer bestimmten Stelle desselben ein für alle Mal unterbringen müssen, können die Kufer auf ihre Entstehung und ihre ursprüngliche Bedeutung eingehen. Dadurch werden sie dem flüssigen Charakter der Sprache und den allenthalben in ihr wirksamen, lebendigen Uebergängen gerecht. In diesem Sinne ist es bemerkenswert, dass ihnen der Begriff des Bina als der Versteinerung eines ursprünglich deklinablen Nomens fremd ist. Während die Basrer das fast nur noch als Partikel angewendete Nomen رُبَّ [3]) oder versteinerte Verbalformen wie حَاشَى und سِوَى [4]) nur für eine Partikel halten, als welche sie im praktischen Gebrauche zumeist dienen, gehen die Kufer auf ihre ursprüngliche Bedeutung liebevoll ein. So ahnen sie das ursprüngliche Ineinanderübergehen von Demonstrativum und Relativum, wo die Basrer streng nach dem Gebrauche scheiden [5]). Infolge der Möglichkeit, überall, wo sie wollen, einen Ausfall von mehreren

---

1) Frage 5, 6, 10. 2) Frage 2, 3. 3) Nachtrag Frage 3. 4) Frage 37, 39.
5) Frage 103. — Sehr lehrreich ist in dieser Hinsicht Frage 102. In ihr wird das Wortchen أَيُّهُم, das noch ganz als Relativum empfunden wird, aber im Gebrauch schon ziemlich erstarrt ist, von den Basrern auch schon als indeklinable Partikel behandelt.

einfügen. Dem kufischen Qijas fehlt das Hauptmerkmal des basrischen, die Konsequenz. Und daher müssen die Kufer es sich gefallen lassen, wenn Anbari ihnen häufig ihre Schwäche im Argumentieren vor Augen führt und zeigt, zu welchen Folgen die konsequente Anwendung einer ihrer einzelnen Annahmen führen würde [1]). Daher vermeiden sie, wenn möglich, den Analogiebeweis, und wenn sie ihn auch nicht ganz aufgeben, so stellen sie ihm wenigstens so oft wie möglich Belege aus der Ueberlieferung zur Seite [2]).

Da die Kufer also nur den jeweils vorliegenden Ausdruck betrachten und ihn nicht in ein angenommenes Schema einzuordnen brauchen, so ist es klar, dass sie da, wo die Basrer weithergeholte und uns gekünstelt scheinende Beweise bieten, immer nach dem Augenschein (ẓāhir) und dem wirklich vorhandenen Lautbestande (lafẓ) urteilen und nur nach dem Naheliegenden greifen. Wo die Basrer z. B. der Konjunktion أَنْ eine Vorzugsstellung in der Rektion des Subjunktivs einräumen und sie daher auch hinter لِ, كَيْ und حَتَّى ergänzen [3]), lassen die Kufer diese drei Konjunktionen als gleichberechtigte Regentien auf die ihnen folgenden Verba und Nomina direkte Rektion ausüben; und ebenso können sie umgekehrt der von Haus aus allerdings nur aneinanderreihenden Partikel وَ ruhig die direkte Rolle einer Präposition im Sinne von رُبَّ einräumen [4]). Diese Aeusserlichkeit geht zu weit, wenn sie den Nominativ des Subjekts, statt ihn begrifflich wie die Basrer zu

1) z. B. 146, 20 152, 4. 162, 15. 218, 21 ff. 224, 10. 225, 16 ff 238, 1 ff. 265, 11 ff. 313, 17. 325, 15. — 140, 2 sagt Anbari ausdrucklich أن قياسهم فيها ضعيف جدا. Vgl. auch 210, 3. Einen logischen Fehler weist er ihnen 265, 15 ff. nach.

2) In Frage 13, 16, 23, 25, 27, 32, 33, 41, 62, 63, 80, 108, 109 und Nachtrag Frage 2 zerfällt der Beweis der Kufer in zwei Teile, die beide immer mit denselben Worten أما النعل und أما الفياس beginnen. Derartige basrische Beweise finden sich nur zwei (Frage 13 und 31).

3) Frage 79, 80, 82, 83.

4) Frage 55.

Abstufungen in Formenlehre und Syntax als notwendige Folgen aus gegebenen Ursachen ableiteten. Der Begriff der Aehnlichkeit (šibh), den die Basrer zu diesem Zwecke in ihr System eingeführt haben, und den wir als ergiebigste Quelle zur Begründung von Verschiedenheiten kennen gelernt haben, ist den strengen Kufern fremd. In den wichtigsten, oben angeführten Fällen wenden sie ihn nicht an. Die vokalische Endflektion des Futurums erklären sie nicht durch seine Aehnlichkeit mit dem von Haus aus allein deklinablen Nomen [1]) und die Unveränderlichkeit der Endvokale des Imperativs [2]) oder einiger Nomina [3]) nicht durch ihre Aehnlichkeit mit den von Haus aus indeklinablen Partikeln. Diese von aussen in die Sprache hineingetragene Kategorie zur Begründung der sprachlichen Erscheinungen haben sie nicht nötig. Und wenn sie sie manchmal, in das anerkannte basrische System übergreifend, doch anwenden, so geschieht es ohne Verständnis für das eigentliche Wesen dieses Begriffes. Denn da sie weder auf den Wert noch auf die Anzahl der Aehnlichkeitsmomente der beiden verglichenen Grössen achten, so ist die Vergleichung nicht mehr eine harmonisch zwingende im basrischen Sinne, sondern nur eine obenhin äusserliche und oberflächliche, die dazu führen muss, die beiden verglichenen Grössen gleichzusetzen, statt gegeneinander abzustufen [4]).

Ohne die Annahme von Grundformen und ohne die Anerkennung von unbedingt giltigen Ableitungsprinzipien stürzt das basrische Qijasgebäude, seiner Fundamente und seiner Träger beraubt, in sich zusammen. Im Sinne eines analogistisch-rationellen Schemas kann bei den Kufern vom Qijas nicht die Rede sein. Wenn sie diesen Begriff anwenden, so geschieht es nur zur Einführung einzelner Analogiebeweise und einzelner Schlüsse, die für einen Fall gegeben werden, sich aber nicht in ein Ganzes

1) Frage 73. 74 2) Frage 72.

3) z B. الآن (Frage 71) oder den Vocativ (Frage 45)

4) Eine ungenaue kufische Vergleichung z. B. 82, 2 ff., 13 ff. 122, 1 ff.

sehen und so das Einzelphänomen und die Ausnahme der Regel gleichzusetzen. Das geschieht z. B., wenn sie den Ausfall, die Vokalharmonie oder ähnliche, nur in beschränktem Masse auftretende und daher auch nur in beschränktem Masse als Erklärung anwendbare Erscheinungen für überall giltige und ausnahmslose Regeln (qijas muttarid) halten [1]. Damit fällt die Unzahl von Beschränkungen und Verboten fort, die die Basrer ausgehend von den Gesetzen der Vernunft, Weisheit und Gerechtigkeit machen mussten. Jede vorkommende Erleichterung im Worte und Satzgefüge findet bei den Kufern Fürsprecher. Denn, da sie in der Grammatik von der Ueberlieferung ausgegangen sind, so müssen sie sich auch mit dem „begnügen" [2], was diese ihnen bietet, und können ein a priori anzunehmendes, ideales Recht des Wortes an seinen Lautbestand und seine Stellung im Satze nicht anerkennen. Umstellung, Verwandlung, Hinzufügung und Ausfall gelten, wo sie vorkommen, eben durch ihr Vorkommen für genügend begründet und für gut. Diese Hinnahme der Fülle des Ueberlieferten als des schlechthin Seienden in der Grammatik führt sie dazu, einfach nebeneinanderzuordnen und gleichzusetzen, wo die Basrer, die gezwungen waren, alles Abweichende zu begründen, ein vielverzweigtes System der Ueber- und Unterordnung konstruieren mussten, in dem sie durch die Annahme von primären und sekundären als stärkeren und schwächeren Formen die Verschiedenheiten und

1) z. B. 93, 11. 279, 24. 311, 6.

2) Im Gegensatz zum basrischen استغناء (vgl. S. 7 Anm. 3) ist اكتفاء ein streng kufischer Terminus z. B. 27, 8. 38, 4. 49, 5. 80, 21. 81, 11. 82, 10. 119, 12. 161, 17. 162, 13. 175, 1. 299, 5. Die verschiedene lexikalische Grundbedeutung beider Synonyma spiegelt die Theorien der beiden Schulen. Während das استغناء ein Sichbegnügen ist, weil man an dem Vorhandenen genug hat und eigentlich garnicht mehr gebraucht, ist das اكتفاء ein Sichzufriedengeben ohne Rücksicht darauf, ob genügend vorhanden ist, weil eben nicht mehr da ist und man sich bescheiden muss. In der Lehre von der Möglichkeit des Ausfalls (hadf) kommt dieser verschiedene Standpunkt am schärfsten zum Ausdruck. Die Kufer können ihn unbegrenzt annehmen, während die Basrer ihn einschränken müssen, weil sie eben nur so viel Buchstaben oder Worte als ausgefallen annehmen können, dass man an den übrigbleibenden auch noch genug hat.

stössen gegen die Lehre der Basrer besteht, in deren Namen er ihnen fortwährend Vorwürfe macht [1].

Schon in den ersten Voraussetzungen gehen beide Parteien auseinander. Gingen die Basrer davon aus, einigen Formen eine bevorzugte Rolle als in sich selbst begründeten Grundformen einzuräumen und von ihnen aus alle abweichenden Formen durch rationelle Begründung abzuleiten, so können die Kufer, denen die Ueberlieferung (naql) die Hauptquelle der Grammatik ist, diese Einschränkung und Unterscheidung innerhalb des überlieferten Materials nicht machen. Sie müssen jede in Sprache und Literatur gut belegte Ausdrucksweise eben durch ihr Existieren für begründet genug halten und ihr insofern auch normierende Kraft zuschreiben. Da jede vorkommende Form auf diese Weise ein aṣl werden kann, so bedarf eigentlich keine Form und keine Abweichung einer Begründung mehr, denn auch die Abweichung wird ja auf diese Weise zur Grundform. Deshalb wird der basrische Aṣlbegriff von den Kufern viel allgemeiner angewendet und hört auf, ein streng begrenzter Terminus zu sein. Daher ist es sachlich unbegründet, wenn auch vom basrischen Standpunkt begreiflich, wenn Anbari ihnen öfters den Vorwurf macht, dass sie ohne Grund von dem aṣl abgewichen seien [2]. Dadurch dass sie die Grundvoraussetzung der Basrer nicht anerkennen, kommen sie dazu, die von jenen neben den Grundformen und den unbedingt giltigen Abweichungen nur in einzelnen Fällen zugelassenen Ausdrucksweisen auch als allgemein giltige anzu-

---

1) z. B. 84,22 ترك القياس ومخالفة الاصول لغير فائدة. — 203,16 رفض القياس وبناء على غير اساس. Vgl. besonders 188,13 اذ لو ثردنا القياس فى كل ما جاء شاذا مخالفا للاصول والقياس وجعلناه اصلا لكان ذلك يؤدى الى ان تختلط الاصول بغيرها وان يجعل ما ليس باصل اصلا وذلك يفسد الصناعة باسرها.

2) z. B. 134,15 f 199,1. 303,6. من عدل عن الاصل بقى مرتهنا باقامة الدليل, diesen dalīl liefern sie aber nicht.

2. Die anomalistische Methode der Kufer.

Im Gegensatz dazu gilt den Kufern die Ueberlieferung in ihrer Fülle und Vielgestaltigkeit als erste und wichtigste Quelle des Grammatikers. Auch sie bringen die Sprache mit den Gesetzen der Analogie in Einklang, — denn die ganze Grammatik ist ja Analogie und Regel, und wer diese leugnete, würde die Grammatik leugnen [1]), — aber sie tun es eben nur solange, als dadurch die Ueberlieferung nicht vergewaltigt und benachteiligt wird. Infolgedessen ist ihr System, mit dem komplizierten basrischen verglichen, gar kein System mehr im eigentlichen Sinne des Wortes, auf keinen Fall so straff und folgerichtig wie jenes, sondern nur eine Summe von einzelnen Entscheidungen, die sie von Fall zu Fall abgeben, ohne sie mit einem Schema in Einklang zu bringen. Ihre Beweise sind nicht allgemeingiltige Begründungen, sondern einmalige Erklärungen, ihre Methode die Summe einzelner Gewohnheiten. Auf der einen Seite standen sie zu tief in den wissenschaftlich-schematischen Auffassungen ihrer Zeit, — sie hatten ja auch die Anfänge der Grammatik zusammen mit den Basrern von denselben Lehrern übernommen, — als dass sie nicht auch alles unter die Grundformen einzuordnen suchten. Im Gegenteil, sie tun dies sogar sehr radikal und bringen auch nicht Zusammengehöriges unter einen Hut. Auf der andern Seite aber kamen sie dadurch, dass sie die vielen Abweichungen sahen, dazu ebendiese Grundformen als ungiltig hinzustellen. So ist es zu erklären, dass ihr System in der Darstellung Anbaris eigentlich nur aus Ver-

1) Anbari: Lumʿa al-adilla (Cod. Leiden Ms. Warner 1071 fol. 88*b*): اعلم أن إنكار القياس فى النحو لا يتحقّق لان النحو كله قياس... فمن أنكر القياس فقد انكر النحو ولا يُعلم احد من العلماء انكره.

von ihr im besten Falle: sie sei ein einzelnes Kuriosum, das nicht mitgerechnet wird, und nach dem nicht normiert werden darf. Häufig hat das Urteil auch eine noch schärfere Form [1]). Mildernde Umstände spricht er dem Dichter zu, dem man den Zwang (ḍarūra), in die ihn die poetische Ausdrucksweise und die metrische Form bringen, zugute halten muss. Indem der Basrer so nur eine beschränkte Anzahl von Formen und Ausdrucksmöglichkeiten mit normierender Kraft zulässt, kommt er dazu, überall zu verbieten, zu erschweren und einzuschränken. Insofern lässt er von der gesprochenen Sprache und der überlieferten Literatur auch nur einen Teil zu, den man unbedenklich als Muster anwenden kann, die sogenannte „Auswahl der Sprache" [2]). Diese Auswahl verhält sich aber zu der wirklichen Sprache so, wie die Fülle der menschlichen Handlungen zu der kleinen Zahl der als ethisch gut anerkannten.

---

1) Das beste Urteil unter den schlechten scheint: الشاذ الذى لا يقاس عليه (74, 24. 154, 20). Ihm folgt wohl: لا يعرّج عليه, meistens bei den selteneren Ausdrucksweisen angewendet, die nur bedingt giltig sind z. B. 59, 10. 170, 23. 223, 24. 243, 16. 254, 9. Viel schärfer ist: الشاذ الذى لا يعبأ به ولا يقاس عليه z. B. 161, 12. oder: الذى لا يلتفت اليه ولا يقاس عليه z. B. 58, 25. 87, 13. 224, 2. Das schlechteste Urteil scheint mir لا يؤخذ به z. B. 69, 16. 93, 10. 198, 1 oder die Abweisung einer Ausdrucksweise als خطأ z. B. 69, 19. zu sein.

2) اختيار الكلام oder المختار steht im Gegensatz zur ضرورة (z. B. 11, 9 f. 243, 4) und bedeutet die Summe aller derjenigen Formen und Ausdrucksmöglichkeiten, die ohne Einschränkung erlaubt sind, und nach denen ohne weiteres normiert werden darf. Sie ist daher verschieden von der deutschen Wendung „ein gewählter Ausdruck" (= gut gewählt, treffend gewählt, elegant; franz.: choisi. vgl. Grimmsches Wörterbuch Spalte 4758). Während der gewählte Ausdruck im Deutschen eine individuelle Färbung des Einzelnen enthält, bedeutet das iḫtijār umgekehrt das völlig unpersönliche, allgemein anerkannte und sich ohne weiteres ins Schema fugende Sprachmaterial. — Dementsprechend wird auch der Begriff des نقل von den Basrern stark eingeschränkt. Anbari (Lumᶜa al-adilla Cod. Leiden Ms. Warner 1071 fol. 78*a* und Ǵadl al-iᶜrāb Ms. arab Paris 1013 fol. 103*b*) definiert es so: النقل هو الكلام العربى الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة الى حد الكثرة.

Anwendung des Qijas auf eine spröde und dem Wortlaut nach analogistisch nicht zu erklärende Ueberlieferung; es ist die Kehrseite der Qijasmedaille [1]).

Die eben gezogene Parallele zwischen dem Grammatiker und Richter ist den Basrern geläufig. Wie der Richter hat auch der Grammatiker jede der möglichen Formen und Spracherscheinungen nach ihrer Güte als erlaubt (ǵā'iz), notwendig (wāǵib) oder mit anderen der Ethik entnommenen Prädikaten zu bezeichnen. Er hat die Ueberlieferung zu beurteilen und kann, wie wir gesehen haben, zum Freispruch durch Taqdir kommen, aber er kann auch verurteilen. Dadurch dass er den Vers als von einem schlechten oder zu jungen oder unbekannten Dichter herrührend abtut, oder dass er die Ueberlieferung und die Ueberlieferer als nicht beglaubigt hinstellt, oder die grammatische Form selbst für unzulässig hält, schaltet er sie einfach aus. Es heisst dann

1) Dem entspricht auch die Erklärung des Begriffes qijās bei Ibn al-Anbāri: Lum'a al-adilla (Cod. Leiden MS. Warner 1071 fol. 86b) اعلم ان القياس فى وضع اللسان بمعنى التقدير وهو مصدر قايست الشى بالشى مقايسة وقياسا اى قدرته... وهو فى عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الاصل وقيل هو حمل فرع على اصل بعلة يقتضى اجراءه الاصل الفرع وقيل هو الحاق الفرع بالاصل بجامع وقيل هو ربط الاصل بالفرع بجامع وقيل هو اعتبار الشى بالشى بجامع وهذه الحدود كلها متقاربة ولا بد لكل قياس من اربعة اشياء اصل وفرع وعلة وحكم. — Das Wort قياس wird in drei Bedeutungen gebraucht: 1) bedeutet es das Prinzip der Analogie, das der einzelnen grammatischen Proportion zu Grunde liegt, und diese Proportion selbst; 2) den aus der Analogie gefolgerten Schluss d.h. die Regel oder die regelmässige Form z. B. 3, 7. 15, 17 (هذا القياس); 19, 12. 154, 22 (وهو القياس „und das ist die Regel") 173, 22 (وقياسها ان تكسر „nach der Regel müsste das 'Ain ein i bekommen), 336, 12 (فى اقيسة كلامهم „unter den regelmässigen Bildungen") und 3) die analogistisch-rationelle Beweisführung im Sinne von كلام, im Gegensatz zu anderen Beweismöglichkeiten, besonders der aus der Ueberlieferung (z. B. 110, 2 واعتمادهم فى هذه المسئلة على النقل لان قياسهم فيها ضعيف جدا). — Zu unterscheiden von قياس ist حمل (c. على), das nie im prinzipiell-normierenden Sinne angewendet werden kann, sondern immer nur bei der Erklärung einer einzelnen Form u. zw im Sinne unserer Analogiebildung gebraucht wird; häufig ist es mit einem dem Arabischen ähnlichen Bilde (حمل „tragen") im Deutschen mit „auffassen" zu übersetzen.

und als existierend und virtuell wirksam annimmt [1]), handelt er wie der Richter, der nicht die faktische Tat (ʿamal) des Menschen an sich, sondern den Willen (murād) und die Absicht (maqṣūd, nijja) [2]) des Täters beurteilt. Das Taqdir ist die Notwehr des Grammatikers im Kampfe für das Qijas gegen die Ueberlieferung. Trotzdem ist es keineswegs willkürlich, wie es von vornherein scheinen will; es gehört dazu die genaue Kenntnis des bekannten, komplizierten Qijassystems. Da jede Aenderung und jeder Ausfall, wie vorhin gezeigt, einen Hinweis auf die ursprüngliche Form hinterlassen muss, so muss der Grammatiker in dem Taqdir von diesem Hinweis ausgehen [3]) und von ihm aus eine der Regeln und Begründungen als im vorliegenden Falle anwendbar aufzeigen. Meistens wird es sich allerdings beim Taqdir um die Anwendung der nur bedingt giltigen Analogien handeln; trotzdem aber ist auch dann ein willkürliches Taqdir nicht erlaubt. Denn ebensowenig wie jede Aenderung auch nur als bedingt zulässige Begründung angenommen wurde, ebensowenig wie jeder Ausfall von beliebig viel Konsonanten oder Worten ohne weiteres erlaubt war, ebensowenig ist auch jede Art von Taqdir erlaubt. Willkürlich viel Worte z. B. darf man niemals ergänzen, sondern nur soviel, wie durch die als bedingt zugelassenen Begründungen als Höchstmass anerkannt wurde [4]). Das Taqdir ist demnach die gewaltsame

---

1) Wörter, die durch Taqdir ergänzt werden, gelten als vorhanden (109, 24. 116, 3 فلما كانت قد مقدرة تنزلت منزلة الملفوظ بها), solche, die durch T. geleugnet werden, als nicht vorhanden (128, 11 ff). — Durch die Annahme eines T. wird der faktische Wortlaut nicht nur unwirksam (198, 4: وان كان فى اللفظ فى صورة الاتصال فهو فى النية فى تقدير الانفصال), sondern braucht überhaupt nicht mehr beachtet zu werden (26, 6. 35, 21 لا اعتبار بالتقديم اذا كان فى تقدير التأخير).

2) Vgl. 63, 20. 68, 4. 139, 1. 198, 5. 259, 17 287, 21.

3) 301, 10 هذا خلاف الظاهر لانه ليس فى اللفظ ما يدل على تقدير هذا الفعل. Vgl. auch 42, 21.

4) z. B. 174, 9 حكم الاضمار ان يكون شيئا واحدا.

Der Beweis für die Richtigkeit dieses Systems wird dadurch erbracht, dass jede neu hinzukommende Ueberlieferung aus ihm erklärt werden kann. Der überlieferte Wortlaut (lafẓ) muss dabei natürlich, solange es geht, unangetastet festgehalten werden [1], und häufig fügt er sich auch dem Regelschema. Tut er es aber nicht, dann heisst es biegen oder brechen. Wichtiger als die Ueberlieferung ist der Qijas. Der Basrer hat ein Mittel, um auch den sprödesten Text gefügig zu machen. Das ist die Methode des Taqdīr [2]. Er ändert den Wortlaut der Ueberlieferung, indem er eine Umstellung oder Ergänzung vornimmt [3], und schnell hat er den neuen Text in Einklang mit irgend einer der erlaubten Analogien gebracht. Wohl werden auch in anderen, nichtarabischen grammatischen Systemen Ergänzungen in elliptischen Sätzen und Umstellungen zur Herstellung der Konstruction angenommen, aber nirgends werden sie zum Prinzip, zur Selbstverständlichkeit wie bei den Basrern, nirgends werden sie wie bei ihnen zu einer gewaltsamen Methode. Das Taqdīr ist das Gegenteil des Ẓāhir, des Wortlautes des Textes, so wie er vor uns steht. Indem der Grammatiker in dem Taqdīr einen anderen Text als den wirklichen supponiert

1) 107,4 الالفاظ اذا امكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه. — 111,18 وما لا يفتقر الى تقدير اولى مما يفتقر الى تقدير. — 237,16 فلا معنى لترك الظاهر لشى لم يقم عليه دليل. — 334,15 التمسك بالظاهر واجب مهما امكن.

2) قدّر annehmen; als richtig und gut begründet, und daher als wirksam annehmen. — Das Passiv قُدّر als richtig und wirkend angenommen werden = „sein" (vgl. 48,7 und 55,10 يقدّر = يكون). — تقدير die Annahme einer virtuell wirkenden Bedeutung, virtueller Sinn (im Ggs. zum معنى, als dem natürlichen Sinn einer Stelle), Voraussetzung, Supponierung.

3) 36,9 التقدير اما يخالف اللفظ اذا عُدل بالشى من الموضع الذى يستحقه.

stande, überall das Recht und die Vernunft aufzuweisen und die „Geheimnisse" [1]) des Sprachbaues zu ergründen.

So entsteht das basrische Qijāssystem aus der durch Vernunft und Zweck bestimmten harmonischen Synthese der in sich begründeten Grundformen und Lehrsätze mit dem Usus und der Ueberlieferung. Ein Idealgebäude der Grammatik nur auf Grund der Uṣūl aufzurichten, wäre ihnen das Liebste gewesen. Die Macht des Usus hat es jedoch fertig gebracht, dass die Abweichungen von den Grundformen (ḫilaf al-aṣl) häufig nicht nur erlaubt, sondern meistens sogar notwendig sind, und daher eine Rückkehr zu ihnen (radd ilā 'l-aṣl) nur bedingt zulässig ist [2]). Von dem Kompromiss aber, das der Qijas darstellt, lassen sie nichts mehr ab; ein Verstoss gegen dieses analogistische Endschema (ḫilāf al-qijās) ist verpönt. Durch die Grundformen und den Usus ist es horizontal und vertikal so fein orientiert, dass jede grammatische Erscheinung ihren bestimmten Platz hat, von dem aus sie im Zusammenhang mit dem Ganzen betrachtet werden muss [3]). Daher erscheinen die Beweise und Begründungen der Basrer dem Nichtkenner als weit hergeholt. Ihr grammatisches System gleicht einer gutgeordneten Kartothek, in der zwar alles mit Sicherheit zu finden ist, in der aber nur der Besitzer Bescheid weiss, der sie angelegt hat.

---

1) سرّ (72, 7. 253, 5. 270, 25) ist in dieser Bedeutung Terminus für den tieferen, durch Vernunft zu findenden Grund der sprachlichen Erscheinungen. So erklären sich die Titel der grammatischen Schriften des Ibn Ǵinni (سرّ الصناعة) und des Ibn al-Anbāri (اسرار العربية).

2) 139, 6 ff. 203, 2, 15. 228, 17 f. Das bekannteste Beispiel fur die so gut wie unmógliche Ruckkehr zu der idealen Grundform ist يُؤَكْرِمُ = يُكْرِمُ.

3) منزلة ist der „Platz" (der Rangordnung nach), den jede Form und Ausdrucksweise, je nachdem welche Aufgaben sie hat, und wie sie sie erfullt, im Schema einnimmt. Formen, die eine gleiche manzila haben, werden daher gleich behandelt. — مقام ist dagegen die „Stelle", an der ein Buchstabe im Wort oder ein Wort im Satze steht. — موضع endlich ist das genau abgegrenzte Gebiet (ḥadd), bis zu welchem die Wirkung einer Partikel oder eines regierenden Wortes reicht (z. B 85, 2 — Baiḍāwī ed. Fleischer 267, 19 zu Sure 5, 97 statt dessen: حيّز), also: Wirkungs gebiet, Rektionssphäre.

diese beiden Aehnlichkeiten in ihr um den Vorrang „miteinander konkurrieren". Dann muss auf geschickte Weise für die dritte Form eine Mittelstellung ausgeklügelt werden, die allen Anforderungen gerecht wird. Auf diese Weise wird z. B. die syntaktische Sonderstellung von ليس, das mit den unter einander gänzlich verschiedenen Formen كان und ما Gemeinsamkeiten aufweist, erklärt [1]).

Dieser Begriff der Aehnlichkeit und Verschiedenheit, der Ueber- und Unterordnung, der primär und sekundär wirkenden Kräfte ist eine unerschöpfliche Quelle für die Basrer in der Begründung der Abweichungen von den Grundregeln. Auf diese Weise ist ihnen die Annahme einer Ausnahme in dem uns geläufigen Sinne fremd, da sie jede Ausnahme nicht nur als eine nur scheinbare erklären, sondern sogar als eine notwendig aus dem Begriff der Aehnlichkeit und Verschiedenheit folgende Erscheinung begründen können [2]). Und so kommen wir nach langen Umwegen von selbst auf die an den Anfang der Darstellung des basrischen Systems gestellte These von dem durchgehends vernünftigen, daher auch vernünftig zu begründenden Aufbau der Sprache zurück. Trotz allen Konzessionen, die man dem Usus gemacht hat, war er doch nicht imstande das analogistische Schema zu durchbrechen. Manchmal war es schwer, die Begründungen für die Abweichungen von den Grundformen zu finden, aber schliesslich ergab sich überall die Klarheit von selbst [3]). Der analogistisch-rationalistische Grammatiker war im-

1) 76, 8 فلما اخذتْ شبهًا من كان وشبها من ما صار لها منزلة بين المنزلتين. — Weitere Beispiele: 126, 19 لما تجاذبَه شبهان ... جُعلت له منزلة متوسّطة und 185, 23 ff.

2) Es finden sich in den Beweisen immer dieselben Einführungsformeln für solche logischen Erklärungen von Ausnahmen: لا يلزم على كلامنا 114, 22. 156, 20. 227, 5. 330, 16. 339, 12 352, 17. — على هذا يخرج 74, 16. 172, 24. 209, 23. 228, 12. 318, 4. — Vgl auch ليس من ضرورةِ أن ... أن 116, 14. 202, 5.

3) Das Verbum بان wird in diesem Sinne von den Basrern terminologisch verwendet.

Verbum ähnlich ist und daher auch so gut wie garnicht die Rechte eines Verbums besitzen darf [1]). Eine schlechthinnige Gleichsetzung der primären und der mit ihr verglichenen d. h. abgeleiteten Form ohne Rücksicht auf ihre Unterschiede wäre ein willkürliches Abweichen von den Grundaufgaben der beiden verschiedenen und eben nur ähnlichen Formen. Das von den arabischen Grammatikern selbst am häufigsten als Beleg für die Wichtigkeit des Begriffes der Aehnlichkeit angeführte Beispiel ist die vokalische Endflektion des Futurums [2]). Von Haus aus hat, wie die Erfahrung lehrt, nur das Nomen diese Fähigkeit des Iʿrâb, während das Verbum als indeklinabel (mabnī) gilt. Dadurch aber, dass man zwischen dem Nomen und Futurum eine dreifache Aehnlichkeit feststellen kann, wird dieses Tempus als ein teilweise dekliniertes aufgefasst und auch terminologisch schlechthin als das (dem Nomen) „ähnliche" (muḍāriʿ) bezeichnet. Auf dieser Aehnlichkeit beruht ja die uns unverständliche Gleichsetzung des Nominativs, Genitivs und Akkusativs mit dem Indikativ, Subjunktiv und Apokopatus des Verbums. Andrerseits kann bei einem Nomen seine ihm eigentümliche Deklinationskraft in manchen Fällen dadurch geschwächt und sogar ganz aufgehoben werden, dass es dem Verbum oder gar der Partikel, die ja beide von Haus aus indeklinabel sind, seinem Bau nach als ähnlich angesehen wird. So wird der Verlust des Genitivs und der Nunation der dem Verbum ähnlichen Elativform begründet [3]), und so erklärt sich z. B. schematisch glatt die Unveränderlichkeit des alleinstehenden Vokativs infolge seiner durch drei Momente zu belegenden Aehnlichkeit mit der Suffix-Partikel قَ [4]) oder die Versteinerung der Form الْآنَ [5]).

Noch komplizierter und künstlicher liegt der Fall, wenn eine Form mit *zwei* anderen Formen Aehnlichkeiten aufweist und

---

1) Frage 27. 2) Frage 73. 3) 66, 11. 4) 114, 5 ff.
5) 211, 20 212, 20. Jedes Nomen, das weniger als drei Radikale hat, hat nach ihrer Ansicht Aehnlichkeit mit den von Haus aus kurzen Partikeln. 279, 19 f.

momente (wagh) zwischen den beiden Grössen austifteln und zahlenmässig aufzählen und dadurch eine grössere oder geringere Aehnlichkeit zwischen ihnen aufzeigen können, ergibt sich ihr gegenseitiges Verhältnis in ihren Aufgaben und Rechten. Auf diese Weise entstehen eine Menge komplizierter Schlüsse vom Grösseren aufs Geringere, die bei geschickter Anwendung des Systems bis ins Unendliche gesteigert werden können. Nur die wichtigsten von ihnen kann ich hier angeben.

Das Particip z. B. dürfte von Haus aus (fī 'l-aṣl) als Nomen keine Rektionskraft ausüben. Da es aber nach ihrer Auffassung dem Futurum, das als Verbum starke Rektionskraft besitzt, seinem Bau nach in Konsonanten und Vokalen auffallend ähnlich ist [1], so glauben sie damit die bedingte Rektionskraft des Participiums erklären zu können. Die Aehnlichkeit mit dem Verbum hat allerdings nur für diesen Fall einen Teil der Grundaufgaben des Participiums geändert. Es hört natürlich seiner ganzen Anlage nach nicht auf ein Nomen zu sein [2]) und darf infolgedessen nicht alle Rechte des Verbums beanspruchen, z. B. keine verbalen Suffixe annehmen [3]). Ebenso steht es mit إِنَّ, das als eine allgemein angewendete Partikel eigentlich keine Rektionskraft haben dürfte. Da man aber in der Lage ist, eine Aehnlichkeit zwischen ihm und dem Verbum sogar in fünf Punkten festzustellen [4]), erhält auch diese Partikel dadurch verbale Rektionskraft. Diese Kraft nimmt ab in dem Augenblicke und in dem Masse, in dem die Zahl der Aehnlichkeitsmomente abnimmt. Das lässt sich an إِنْ, als der erleichterten Form derselben Partikel zeigen [5]), oder an der Präposition دُونَ, die nur in einem Punkte dem

1) 30, 18 ff. 31, 6 ff. 109, 5.

2) Vgl. 61, 13: حمل الشي على الشي فى بعض احكامه لا يخرجه عن اصله und 66, 10: الشبه الغالب على الشي لا يخرجه عن اصله.

3) 58, 22 ff Vgl 32, 12 ff.

4) 82, 13 ff. 98, 20 ff.

5) Frage 24.

sie z. B. auf Grund der Erfahrung einzelnen Partikeln für bestimmte Fälle eine Vorrangstellung (mazijja) vor anderen mit ihnen verwandten ein und schreiben den mit stärkerer Rektionskraft begabten Partikeln eben infolge ihrer grösseren Kraft und Wirkung natürlich auch grössere Rechte zu, während die schwächeren, je nach dem Grade ihrer Verschiedenheit von den kräftigeren, primären Formen, d. h. je nach dem Grade ihrer schwächeren Wirkung auch geringere Rechte zu beanspruchen haben. In diesem Sinne halten sie إِنْ für die primäre Konditionalpartikel [1]), schreiben لِ die stärkste Rektionskraft für den genetivus resp. apocopatus [2]) und أَنْ für den accusativus resp. subjunctivus zu [3]). Indem sie nun eine Gleichsetzung der starken Grundformen mit den abgeleiteten, sekundären prinzipiell ablehnen [4]) und für jene einen Vorzug und eine stärkere Bewegungsfreiheit verlangen [5]), kommen sie zu einem ergiebigen System der gerechten Abstufung, die sie als unbedingt giltige Begründung (taʿlīl) anerkennen. Eigentliche Fülle und Bedeutung erfährt diese Methode aber erst durch die Verknüpfung des aṣl- und farʿ-Begriffes mit dem Doppelbegriff der Aehnlichkeit (šibh) und Verschiedenheit (farq). Indem sie nämlich zwischen zwei Grössen, die objectiv betrachtet häufig garnichts miteinander zu tun haben, irgendeine innerlich-sachliche oder äusserlich-schematische Aehnlichkeit entdecken, nehmen sie sich das Recht, auch die Funktionen und Wirkungen der beiden verglichenen Worte in Beziehung zu bringen [6]). Je nachdem, ob sie viel oder wenig, mindestens jedoch zwei [7]) Aehnlichkeits-

---

1) 255, 8 ff. 2) 241, 4. 3) 248, 3.

4) التسوية بين الاصل والفرع لا يجوز لان الفروع ابدا تنحط عن درجة الاصول. 32, 18 f. 82, 3 ff 100, 11.

5) 255, 16 الاصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع.

6) Als Beispiel einer lacherlich erkünstelten Vergleichung vgl. 91, 6 ff.

7) 77, 14 يجرون الشى مجرى الشى اذا شابهه من وجهين. Eine Aehnlichkeit auf Grund von 3 Gesichtspunkten 144, 7, eine besonders starke, durch funf Momente begrundete 82, 13 ff. 98, 20 ff.

Gerechtigkeit (taʿādul) bei völlig inkommensurablen Grössen angewendet [1]), und endlich werden auch hier einige unmöglich ins analogistische Schema einzuordnende Kuriosa als falsch und schlecht abgelehnt [2]).

Dieses Schema, das für die Formenlehre im Grunde genügte, reicht für die Syntax nicht aus; es würde im komplizierten Aufbau des Satzes noch viele Willkürlichkeiten als möglich und erlaubt gelten lassen müssen. Diesen Mangel haben die Grammatiker durch die Einführung eines neuen Begriffes geschickt beseitigt. Ist die strenge Analogie nämlich eine Proportion, in der aus der Gleichheit zweier Grössen für die zweite dieselben Rechte wie für die erste gefolgert werden [3]), so haben sie, um die natürliche Abstufung in der menschlichen Rede und die Vielgestaltigkeit und Freiheit im Satzbau zu erklären, neben dem Begriff der Gleichheit auch den Begriff der Verschiedenheit eingeführt [4]). Wörter oder Wortgruppen, die eine spezielle, eigentlich nur ihnen zufallende Aufgabe (ḫāṣijja) zu erfüllen haben, oder zum mindesten in grösserem Masse als andere zu erfüllen haben, werden in Ausübung dieser Aufgabe für besonders stark (qawī) und ursprünglich wirksam (aṣl) angesehen, während die anderen in diesem Falle für schwach (ḍaʿīf) und nur von jenen abgezweigt (farʿ) gelten [5]). So räumen

---

1) 138, 5.

2) Vgl. z. B. 111, 1 ff.

3) Die Viergliedrigkeit jeder Analogie hat schon Anbari klar erkannt, wenn er Lumʿa al-adilla (Cod. Leiden Ms. Warner 1071 fol. 86b ult.) sagt: ولا بد لكل قياس من اربعة اشياء اصل وفرع وعلة وحكم d. h. Jede Analogie besteht aus den beiden verglichenen Grössen, dem tertium comparationis und der Schlussfolgerung.

4) 76, 3 ليس من شرط القياس ان يكون المقيس مساويا للمقيس عليه في جميع احكامه بل لا بد ان يكون بينهما مغايرة في بعض احكامه.

5) Das klassische Beispiel ist die primäre, ursprüngliche Rektionskraft des Verbums (الاصل في العمل للافعال), die den Nominibus und Partikeln von Haus aus fehlt. — Aehnlich gilt ihnen der Singular als ursprünglicher und kräftiger als der Plural (60, 1 103, 18). Weitere Beispiele finden sich fast auf jeder Seite des K. al-inṣāf. Vgl bes. 273, 12 ff. 275, 1 ff.

verschiedene Arten des Ausfalls[1]) und des Aufgebens der eigentlich zu befolgenden Konstruktion im Satze[2]) und endlich bestimmte stilistisch-rhetorische Gewohnheiten[3]). Obwohl im allgemeinen die Hinzufügung gegen die Oekonomie und Weisheit, der Ausfall eines Wortes gegen die Gerechtigkeit und die Umstellung gegen die Rangordnung verstösst, kann in bestimmten Fällen, wie die Grammatiker mit Genugtuung feststellen, gerade durch diese Abweichung der gewollte Zweck besser als durch die strenge Befolgung der Grundregel erreicht werden. Mit diesem Argument wird von ihnen z. B. die Wiederholung desselben Wortes zur Verstärkung des Ausdruckes gerechtfertigt; ebenso wie der Zweifel häufig stärker wirkt als die Gewissheit, kann der Ausfall eines Satzes dadurch, dass der Angeredete auf die Folter gespannt wird, zweckdienlicher sein, als der vollständig ausgeführte Satz[4]). Von vornherein jedoch ist keine der angeführten, bedingt zulässigen Abweichungen anzuwenden, nur im Notfalle darf man zu dieser allgemeineren Auffassung des Textes (ittisaᶜ) seine Zuflucht nehmen. Wie in der Formenlehre wird ferner auch in der Syntax das Gesetz vom Gleichgewicht und der ausgleichenden

---

1) Allgemein 219, 3 ff 239, 21 ff. — حذف للعلم (oder لدلالة الحال oder لشريطة التفسير) z. B. 46, 15. 355. 13. — اضمار خبر z. B. 86, 14 ff — حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه z. B 33, 11. 72, 22 f. 164, 14 ff. 182, 3. — حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه z. B. 53, 9. 149, 21 ff. — حذف المعطوف عليه وحرف العطف z B. 200, 9.

2) z. B. الرفع على الاستئناف 86, 10. 194, 19. — النصب على الاختصاص (oder على المدح) z. B. 194, 14 ff 303, 10. 353, 10. — اضافة المصدر الى الفاعل z. B. 100, 23 ff. 101, 9. — Oder الغلط schlechthin 87, 4. 231, 2 ff.

3) الحمل على المعنى (oder على الموضع) z. B. 183, 13 ff 207, 11 ff. 322, 21 ff. — 145, 11. 147, 21 ff. — الحمل على الجوار (oder على القرب) z. B. 107, 8 ff. 250, 11 ff 254, 9. — الحمل على الجنس z B. 51, 23 ff. — حكاية z. B. 53, 3 ff 213, 15. — لفظ الماضى ومعناه الدعاء z. B. 115, 9 ff. — عطف الشى على الشى والمعنى مختلف z. B. 253, 10 ff. — تجاهل العارف z B. 199, 19.

4) Vgl 191, 11 ff.

eine Voranstellung angenommen werden kann, wenn sie die Rangordnung der Worte nicht zerstört [1]), dass der Akkusativ z. B., der im Satzgefüge nicht unbedingt notwendig, sondern nur überschüssig (faḍla) ist, ausfallen oder umgestellt werden kann [2]), versteht sich von selbst, dass eine Partikel den ihr gebührenden Platz am Anfang des Satzes aufgeben muss, weil sonst zwei Partikeln mit demselben Zweck und Sinn unnütz nebeneinander zu stehen kämen [3]), und dass im Falle der Zweideutigkeit oder, wenn der Sinn des Ganzen darunter litte (naqḍu maʿnan) [4]), Aenderungen erlaubt sind, ist zwar eine Abweichung von den Grundprinzipien des Satzbaues, ist aber doch eigentlich nur eine Erfüllung der Gesetze der Weisheit und Vernunft.

Wie in der Formenlehre müssen die Basrer auch in der Syntax einige Konzessionen an den Sprachgebrauch machen und eine Anzahl von nur bedingt giltigen Abweichungen aufzählen, deren Anwendung in Erklärung und Normierung nur dann, falls die Grundregel unanwendbar ist, erlaubt sind, sonst aber auch hier möglichst nur auf die bekannten Fälle eingeschränkt werden. Je nachdem, ob sie im Koran vorkommen oder nicht, je nachdem, ob die Zahl der Verse, in denen sie sich finden, gross oder klein ist [5]), haben sie eine stärkere oder schwächere Kraft. Hierher gehören bestimmte Arten der Umstellung [6]), der Hinzufügung und Wiederholung von Worten [7]),

1) Vgl. Frage 9.

2) 257, 23.

3) 95, 10—20 wird auf diese Weise إِنَّ mit folgendem لَ erklärt. — Ueber das Verbot des Zusammentreffens von zwei Gegensätzen vgl. 205, 3 ff.

4) 45, 14 ff.

5) Aus diesem Grunde hat man später besonders für diese nur bedingt giltigen Ausdrucksweisen Belegverse gesammelt, um ihnen dadurch gleichsam Regelkraft zu geben.

6) z. B. das تقديم وتأخير 86, 6.

7) z. B. زيادة حرف und التكرير للتوكيد 78, 3. 117, 17. 118, 9 ff. 135, 16. 165, 7 ff. 243, 14, 263, 4.

regierte Wort dem regierenden so wie der Diener dem Herrn folge [1]), während andrerseits der Bedingungssatz dem Folgesatz vorangehen müsse [2]), und der Stellvertreter eines Wortes niemals mit dem vertretenen Worte zugleich vorkommen dürfe [3]); das Gesetz der Einfachheit verlangt, dass man einen Wortkomplex lieber als einen, als als zwei Sätze auffasse [4]). Von der anderen Seite belehrt sie die Erfahrung, dass die Verben die stärkste Rektionskraft ausüben [5]), Partikeln aber nur dann, wenn sie speziell und nicht allgemein angewendet werden [6]), dass ferner die Regentia der Verben schwächer sind als die des Nomens [7]), und ebensowenig auf diese Rektionskraft ausüben, wie die der Nomina auf die Verba [8]). Ohne einen plausiblen Grund (ʿilla, ʿāriḍ, dāʿī) darf von diesen Grundregeln und Prinzipien nicht abgewichen werden, und das auch in der Formenlehre schon angeführte Prinzip der basrischen Grammatiker an dem aṣl festzuhalten, wird in der Syntax noch viel öfter angewendet [9]).

Eine Gruppe von unbedingt giltigen, aus der Erfahrung sich ergebenden Begründungen für alle Abweichungen von der Regel, als welche wir in der Formenlehre z. B. die Lautgesetze kennengelernt haben, gibt es in der Satzlehre nicht. Die meisten Abweichungen von den Grundregeln ergeben sich hier logischerweise von selbst. Dass hie und da als Konzession an den Usus

---

1) 35, 14 259, 11.

2) 259, 7.

3) 37, 10. 151, 18. 153, 5 ff.

4) 121, 9.

5) 57, 22.

6) 38, 9. Eine speziell angewendete Partikel ist z. B. bi, lam, eine allgemein angewendete و oder die Fragepartikel.

7) 233, 3. أَنْ ist also schwächer als أَنَّ.

8) 88, 9. 227, 25. 241, 11. لِ ist demnach nur Präposition, kann also ohne أَنْ nicht auf das Verbum Rektion ausüben.

9) 172, 23. 261, 12 ff 303, 5. Und wenn schon einmal vom aṣl abgewichen wird, dann heisst es ausdrücklich, dass dies nur für diesen einen Fall gelte فبقينا فيما عداه على الأصل. 94, 10. 172, 23. 173, 9. 180, 10.

der Weisheit und Vernunft nachweisen und zeigen, dass der im Ausdruck gewollte Zweck (fā'ida) auf die kürzeste und klarste Weise erreicht ist. Zu diesem Behufe haben sie je nach der stärkeren oder schwächeren Rektionskraft, die die einzelnen Wörter ausüben, und nach ihrer Bedeutung im Satzgefüge ein ganzes System der Rangordnung (rutba, martaba) aufgestellt. Sie gehen auch hier von der Grundaufgabe (aṣl) jedes einzelnen Wortes und Satzteiles aus. Je nachdem, welche Aufgabe und Wirkung (ḥukm) [1]) ein Wort, oder welchen eigentlichen Zweck (waḍ᾿) eine Partikel [2]) oder Spracherscheinung hat, und je nachdem, wie sie ihre Aufgabe ganz oder nur teilweise erfüllen, haben sie ihr Recht (ḥaqq) zu beanspruchen [3]). Ebensowenig wie z. B. die Partikeln der Bedingung, Verneinung und Frage von der ersten Stelle im Satze, den sie wegen ihres starken Einflusses auf seinen Sinn zu beanspruchen haben [4]), ohne Grund verschwinden dürfen, darf der eigentlich vernünftige Zweck grammatischer Grundbegriffe wie der der Genitivverbindung, des Zustandsatzes und ähnlicher willkürlich verwischt werden [5]). Jede Abweichung, die als eine Verletzung der Gerechtigkeit (ma'dila) gilt, hat der das Recht wahrende, gute Grammatiker (muḥaqqiq) als unzulässig zurückzuweisen. Auf diese Weise ergeben sich logisch oder durch ausnahmslose Beobachtung bestimmte Grundrektionsgesetze (aṣl). So ist es z. B. eine Forderung der Gerechtigkeit und Vernunft, dass das

1) حكم im Sinne einer zu leistenden Aufgabe 39, 21. 53, 1 f. 92, 18 ff 121, 20. 173, 15. 175, 13. 164, 24. 285, 9. — im Sinne der Wirkung des seine Aufgabe erfüllenden Wortes 121, 23. 178, 12. 199, 11.

2) 111, 2 ff. 123, 11. 164, 7. 170, 10 189, 20 ff. 198, 19 ff.: والاصل في كل حرف ان لا يدلّ الّا على ما وضع له.

3) كيف z. B leistet nicht dasselbe, was andere Conditionalpartikeln leisten, hat daher auch weniger Rechte 266, 13 ff. فلما قصرت عن احد الامرين ضعفت عن تصرفها في مواضع نظائرها. Vgl. 300, 8 كل شي خرج عن بابه زال تمكّنه.

4) 72, 6. 238, 21

5) 138, 20 139, 12 ff. 179, 21 ff. 181, 20 — 114, 14 ff. Vgl. ferner 140, 22 ff. 157, 3 ff. 158, 18. 187, 14 ff.

darunter verstehen — sind ihnen verpönt [1]); dann lassen sie lieber die ganze Ableitung beiseite und nehmen eine neue Grundform, gewissermassen ein neues Sprachelement an [2]). Trotz allem Rationalismus geht ihre Kunst aber auch einmal zu Ende. Es bleiben Formen übrig, denen sie ratlos gegenüber stehen, die sie in ihrer Vereinzeltheit nur als Kuriosa (nawadir) anerkennen, die sie aber sonst ignorieren und einfach „nicht mitrechnen" [3]), weil sie sich nicht ins analogistische Schema fügen [4]). Es wäre ein Unding für einen Basrer, irgend einer dieser Formen normierende Kraft zuzuschreiben. Hierher gehören z. B. auch die unregelmässigen Plurale der Pronomina (هولاء u. a.), die sie mit all ihren rationalistischen und schematischen Kniffen nicht ableiten können, und denen sie daher als improvisierten Formen (ṣîġa murtaǵala) eine Sonderstellung einräumen müssen [5]).

Denselben Analogiegesetzen wie die Formenlehre ist auch die Syntax unterworfen, nur dass sich hier die Grundformen nicht so einfach von selbst wie dort ergeben, weil innerhalb des Satzgefüges im Verhältnisse der Redeteile zueinander viel mehr Freiheiten herrschen als in der Formenbildung. Die Araber haben als Grundformen des Satzes die primitiven Typen des Nominal- und Verbalsatzes festgelegt. Da die Abweichung von diesen Grundformen in der Syntax aber eigentlich die Regel ist, und ein streng regelmässig gebauter Satz in praxi so gut wie garnicht vorkommt, so ist hier die rationell-schematische Erklärung viel schwieriger. Auch in dem Wirrwarr des Satzbaues müssen die Basrer allenthalben die Gesetze

1) In Frage 118 z. B. darf أشياء nicht als Plural (أفعال) aufgefasst werden, weil sonst die diptotische Endung willkürlich wäre. Vgl. auch Fr. 107, wo der Imperativ أُنْخُلْ erklärt wird.

2) Vgl. Frage 40 (كم) und 92 ([سوف]).

3) لا يُعتدّ به 5, 16. 63 ult f. 141, 2. 174, 15. 201, 21. 276, 25. 290, 23. vgl. 337, 18 f.

4) 137, 20. 141, 1 ff. 157, 10. 173, 14. 321, 6 f.

5) 221, 19. 280, 19. 283, 1. 292, 7.

Die Basrer müssen, da sie alle Spracherscheinungen aus den gegebenen Grundformen ableiten wollen, das Prinzip haben, auch nur vereinzelt und sogar nur einmal vorkommende Formen zu begründen. Sie kommen da zu Methoden, die wir objektiv schon nicht mehr als Gründe sondern als lächerliche Tricks bezeichnen müssen, die aber vom Standpunkte ihres Systems aus verstanden werden müssen. Das Gesetz des Gleichgewichtes und der ausgleichenden Gerechtigkeit (taʿādul) wird auch auf die Grammatik übertragen, und die nach ihren Regeln sonst nicht zu begründende Verwandlung des Hamza in Wāw im Plurale حمراوات damit erklärt, dass die umgekehrte Verwandlung von وجـوه in اجـوه dadurch gewissermassen eine Kompensation finde [1]; ebenso wird das eigentlich für den Akkusativ reservierte a der Endung im Genitiv der Diptota damit erklärt, dass dadurch die entgegengesetzte Bildung des Akkusativs nach Analogie des Genitivs im gesunden femininen Plurale einen Ausgleich erhalte. Mit der Endung humma der Form اللّهمّ, die sich in kein Schema fügen will, wird man kurzerhand dadurch fertig, dass man sie einfach äusserlich dem jā in يا الله gleichsetzt, weil beide Silben (مّ und يا) zwei Konsonanten und denselben Zweck haben [2]. Die wirkliche Entstehung der Formen nachzuweisen liegt den Basrern fern, weil sie ja die Abschleifung prinzipiell als Erklärungsgrund ablehnen und nur auf den geltenden praktischen Gebrauch und die wirkliche, augenblickliche Verwendung der Form Wert legen. Wenn die Gründe auch noch so weit hergeholt sind, so bald es nur irgend möglich ist, versuchen sie, alle Formen in das Schema zu pressen [3]. Ist eine Ableitung einmal begonnen, so muss sie mit einer nach basrischen Begriffen lückenlos vernünftigen Begründung durchgeführt werden. Willkürlichkeiten — was sie wenigstens

1) Asrār 27, 22.
2) 151, 20 ff.
3) Vgl. Frage 95 (ذا, الذى) und 96 (هو, هى).

häufig vorkommenden Form oder eines langes Wortes im Gebrauche lehnen sie, wenn kein direkter Grund für den Ausfall vorliegt, prinzipiell ab [1]; auch die Länge eines Wortes allein erkennen sie, da jeder Buchstabe ja ein gleiches Recht auf Erhaltung hat, nicht als genügenden Grund an [2]. Eigentlich ist ein Ausfall überhaupt nur am Wortende und nicht in der Mitte erlaubt [3], die Annahme des Verschwindens eines vokallosen Konsonanten wird ferner leichter anerkannt als die eines mit Vokal [4], auf jeden Fall aber lehnen die Basrer den Ausfall eines Konsonanten, der irgend einen „Zweck" oder eine bestimmte Aufgabe im Worte zu erfüllen hat, ab [5]. Das Recht der Grundform muss endlich bei allen Erleichterungen doch so weit gewahrt werden, dass jede Aenderung zum mindesten einen Hinweis (dalīl, dalāla) auf die ursprüngliche Form im Worte selbst zu hinterlassen hat [6].

Die letzten Bemerkungen haben gezeigt, dass wir mit dem Ausfall innerhalb eines Wortes die Grenze zwischen unbedingt und bedingt giltigen Erklärungen bereits überschritten haben. Zu diesen gehören u. a. auch die Annahme einer Vokalharmonie (itbāᶜ) und die Dehnung eines kurzen (išbāᶜ) oder die Kürzung eines langen Vokals (iǵtizā ..bi..ᶜan) ohne notwendigen Grund [7]. Diese Momente haben nur beschränkte Beweiskraft. Ihr Vorkommen wird nur für die bestimmten und bekannten Fälle anerkannt, darüber hinaus aber nur ungern als Erklärungsprinzip bei neuen Formen verwendet.

---

1) 268, 19 ان الحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياس.

2) 146, 6 الطول لا يمنع تغربر الكلمة على حفها — 321, 5 كثرة الحروف لا تكون علةً موجبة للحذف. Auf keinen Fall aber darf jemals mehr als *ein* Buchstabe als ausgefallen angenommen werden (177, 19).

3) 98, 7 ff. حذف اللام اولى من العين.

4) 209, 9 حذف الحرف الساكن اسهل من حذف الحرف المتحرك.

5) 20, 13 ff 269, 23 ff. 328, 12.

6) 42, 21 f.

7) 311, 6 — 11, 9 — 168, 23 ff 185, 16. 222, 11 ff.

Zweideutigkeit (labs, iltibās) vorliegt, werden Aenderungen erlaubt [1]. Ebensowenig ferner, wie zwei sich widersprechende Endungen in einem Worte zusammentreffen dürfen [2], wird auch die Vereinigung zweier dem gleichen Zwecke dienender Affirmativa erlaubt [3], weil diese unnötige Häufung als unweise und nicht mehr zweckdienlich empfunden wird. Aus diesen Voraussetzungen ergeben sich als anerkannte Formen der Erleichterung die Umwandlung eines Konsonanten in einen anderen (qalb) oder die Versetzung von einem Orte zu einem anderen innerhalb des Wortes (naql) oder der Ausfall (ḥaḏf, isqāṭ). Zwei dieser Erscheinungen dürfen aber als den eigentlichen Zweck der Erleichterung übertreibend nicht zusammentreffen [4]. Innerhalb der einzelnen Erleichterungen gelten wiederum vernünftige Regeln. Die Verwandlung eines schweren Lautes in einen leichteren wird als triftigerer Grund anerkannt als der umgekehrte Fall [5]. Der Ausfall als die radikalste Art der Erleichterung geht dem Recht (ḥaqq), das jede Form auf ihre Erhaltung hat, am schärfsten zu Leibe; daher sind bei ihm die Beschränkungen am grössten, nur im Notfalle darf er angewendet werden [6]. Den uns geläufigen Begriff der „Abschleifung" einer

1) 8, 6. 21, 10 ff. 144, 19, 23. 281, 8. Einigen gilt allerdings die Möglichkeit der Zweideutigkeit nicht als genügender Grund, vom aṣl und qijās abzuweichen. Ibn Ginni (Hiz. 3, 337, 7) sagt z.B. mit Beziehung auf die Form أبّا für alle 3 Casus (vgl. Insāt 6, 23 ff.): من العرب من لا يخاف اللبس ويجرى الباب على اصل قياسه.

2) 19, 10 لا يجوز أن يجمع فى اسم واحد علامتان متضادتان. Vgl. 316, 17, wo auch das جمع ضدين verboten wird.

3) 8, 7 ff. 12, 11, 24. 20, 9 ff. لا يجوز الجمع بين شيئين فى كلمة واحدة. Vgl. 149, 9.

4) 329, 5 لا يجوز الموالاة بين اعلالين. So wird z. B. auch 157, 6 die Verkürzung des schon an sich genügend leichten dreiradikaligen Nomens als Uebertreibung (iǵḥāf) angesehen. Deswegen wird ferner der Ausfall auch nur eines Buchstaben in der Partikel überhaupt verboten, weil diese als verkürztes Verbum schon leicht genug ist.

5) 5, 7 ff. قلب الاثقل الى الاخفّ اولى من قلب الاخفّ الى الاثقل.

6) 4, 11 ff. wird über die Vorzüge des قلب vor dem حذف gesprochen.

unbedingte Giltigkeit als Erklärungs- und Normierungsprinzipien. Diejenigen, deren Anwendung zwar häufig gut belegt ist, die aber nicht allgemein nachweisbar sind, stehen an zweiter Stelle; sie haben nur bedingte Kraft [1]. An letzter Stelle kommen diejenigen, bei denen sich eine analogistische Begründung nicht finden lässt, und die nur in vereinzelten Fällen angewendet werden; sie haben nur in diesen Existenzberechtigung, sind aber als Erklärungsprinzipien von vornherein abzulehnen [2].

Auch bei Anbari lassen sich natürlich diese beiden Gruppen von unbedingt und bedingt giltigen Begründungen nachweisen. Die Gesetze der Lautphysiologie, die die Araber schon früh aufgestellt heben, gelten als unbedingt giltige Erklärungen von Abweichungen. Sie haben den Zweck der Erleichterung (taḫfîf) und heben die Schwierigkeit der Aussprache (istiṯqal), die sich durch Zusammentreffen von nichtvereinbaren Vokalen und Konsonanten in den Grundformen ergibt, auf. Es wird z. B. die strenge, harmonische Aufeinanderfolge der Vokale verlangt; a gilt den Arabern als leichtester, u als schwerster Vokal. Ebenso haben sie die Konsonanten in Gruppen eingeteilt und auch hier Gesetze für mögliche und unmögliche Verbindungen aufgestellt. Hierher gehören die allgemein giltigen Abweichungen infolge des Zusammentreffens zweier gleicher Konsonanten (iǵtimaᶜ al-amṯāl), besonders zweier Hamzas (iǵtimāᶜ al-hamzataini), infolge des Zusammentreffens zweier vokalloser Konsonanten (iltiqā as-sākinaini), infolge der Wirkung der Kehl- und Dehnungslaute (ḥurūf al-ḥalq, ḥurūf al-ᶜilla) auf die ihnen benachbarten Vokale und Konsonanten. — Unbedingte Giltigkeit haben ferner die Grundgesetze der Logik und Vernunft. Wenn die Gefahr der

---

1) 277, 24. حمل الاقلّ الاندر على الاعمّ الاكثر اولى من حمل الاعمّ الاكثر على الاقل الاندر.

2) المصير الى ما لا نظير له فى كلامهم مردود (269, 6. 296, 14). Die Umkehrung dieses Satzes ist: الحمل على ما له نظير اولى من حمله على ما ليس له نظير (3, 11. 8, 13. 265, 2).

matiker hat das Recht, auf dieser Grundform zu beharren und jede Abweichung als nicht genügend begründet abzulehnen. Dieses Gesetz des Festhaltens an dem aṣl nennen die Basrer istiṣḥab al-ḥāl [1]), wenden es jedoch nicht allzuhäufig an, weil die meisten Abweichungen zu gut belegt sind. Die Abweichungen bekommen als solche aber erst dadurch Giltigkeit, dass man sie als aus der Grundform ableitbar (farʿ) nachweist. Solche Abweichungen aber, die sich einerseits unmöglich in dieses Schema der Grund- und Nebenformen einfügen, die man aber andrerseits infolge ihres Vorkommens nicht wegdisputieren kann, haben nur in ihrer Vereinzeltheit (šuḏūḏ) Giltigkeit [2]); der Grammatiker hat nicht das Recht, gleiche Formen nach ihrer Analogie zu bilden, während die Formen, die er durch irgendeine Art der anerkannten Begründung (taʿlīl) von den Grundformen abgeleitet hat, eben durch diese Begründung auch Allgemeingiltigkeit erhalten.

Schon früh bildete sich ein vielverzweigtes System solcher Ableitungsregeln aus. Nachweise für die Richtigkeit dieser scheinbar unregelmässigen Formen sind die Häufigkeit ihres Vorkommens und die äusserlich schematische oder innerlich rationelle Folgerichtigkeit der Ableitung der abgeleiteten Formen aus den Grundformen. Je nachdem, in welchem Masse diese beiden Kriterien, der Usus (istiʿmāl) und die Analogie (qijas) in jedem Falle nachzuweisen sind, ist es erlaubt, weitere Formen nach ihrem Muster zu bilden. Diejenigen Formen nun, die durch analogistische Begründung aus den Grundformen hergeleitet sind und ausserdem allgemein angewendet werden, gelten den Grundformen an Güte gleich und haben wie diese

1) 52, 17. 134, 17. Anbari definiert es im Ǵadl al-iʿrāb (Ms arab. Paris 1013 fol. 103b) folgendermassen: واما استصحاب الحال فابقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الاصل عند عدم دليل النقل عن الاصل.

2) 251, 11. الشذوذ الذى يقتصر فيه على السماع لعلته ولا يقاس عليه لانه ليس كل ما حكى عنهم يقاس عليه.

seinen Zweck in der bestmöglichen Weise zum Ausdruck bringen. Diese gegenseitige Beziehung von Sprache und Vernunft aufzuzeigen, ist die vornehmste und schwerste Aufgabe des Grammatikers basrischer Schule. Er muss daher die gesamte Sprache, die er empirisch kennenlernt, in die sich von selbst ergebenden logischen und rationellen Kategorien einordnen, in ihnen die Vernunft aufzeigen und auch alle Abweichungen als nur scheinbare und vernünftig begründete nachweisen. Die Araber unterscheiden daher nicht wie wir die natürliche Einteilung der Grammatik in Formenlehre und Syntax, sondern die *ganze* Sprache als harmonischer Ausdruck des Vernünftigen muss ebenso wie die Natur, wie die Logik und wie die Gesellschaft Gesetzen unterliegen, die für ihren gesamten Fragenkomplex allgemeingiltig sind und überall dieselben Regeln und überall dieselben vernünftigen Abweichungen zeigen. Da die gesprochene Sprache in ihrer Vielgestaltigkeit ein Feind dieser uniformierenden Harmonie und dieser durch einen Zweck bestimmten Vernunft ist, so ist die Konstruktion des grammatischen Schemas sehr kompliziert.

In der Formenlehre ergeben sich die Schemata der Regelmässigkeit von selbst. Durch Beobachtung werden ausnahmslos angewendete Grundformen festgestellt, und von ihnen aus nach dem Gesetz der strengen Analogie und Gleichförmigkeit (tašakul) Weiterbildungen vorgenommen, sodass alle zusammengehörigen Abteilungen in sich genau harmonisch gebaut sind [1]). Jede dieser ausnahmslos giltigen Grundformen, die zum Teil unseren regelmässigen Paradigmata entsprechen, heisst aṣl. Sie ist in sich begründet und bedarf keiner Ableitung mehr [2]). Der Gram-

---

1) z. B. 3, 24. حملوا الماضى على المضارع مراعاة لما بنوا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشاكلة والمحافظة على ان تجرى الابواب على سنن واحد
Aehnlich 4, 10, 21. 105, 1, 9. 328, 9, 11.

2) Vgl. 103, 15 وما يستغنى بنفسه ولا يفتقر الى غيره اولى بان يكون اصلا مما لا يقوم بنفسه ويفتقر الى غيره.

ausgeprägter und präziser ist, so ist er, glaube ich, ein guter Führer, wenn man versucht, aus seinen Berichten die grammatischen Prinzipien beider Schulen in der Erklärung und Normierung der sprachlichen Erscheinungen und ihre methodischen Grundanschauungen zu abstrahieren. Das basrische System als das wichtigere und siegreiche, als das ausgearbeitetere und ausführlichere von beiden stelle ich voran.

1. Die analogistische Methode der Basrer.

Die Sprache ist nach streng basrischer Auffassung ein treuer Spiegel der Erscheinungen, Dinge und Begriffe, die sie zum Ausdruck bringt. Daher müssen in ihr dieselben Gesetze wie im Denken, in der Natur und im Leben zu beobachten sein [1]. Die Sprache ist die ausgesprochene Ratio, das Ideal von Weisheit, Gerechtigkeit, Harmonie und Zweckstrebigkeit, der hörbare Ausdruck der logischen Konsequenz und Präzision [2]. Sie muss also klar, aber doch mit logischer Oekonomie bestrebt sein, möglichst kurz zu sein [3]. Jeder Laut, jedes Wort und jeder Satz muss als ein Ausdruck der Vernunft in der vorhandenen Form und an der Stelle, an der er steht, begründet sein und

1) Nur so sind die logischen Vergleiche zu erklären, die zwischen den Tatsachen der Grammatik und den Erscheinungen des täglichen Lebens sowie den Gesetzen der Naturwissenschaft gezogen werden. Vgl. 23, 1, 17. 26, 20. 35, 14. 63, 23. 69, 3 ff. 103, 21. 104, 2. 121, 22. 227, 12. 231, 25.

2) Ausdrücklich und besonders häufig ist von der Weisheit (hikma) und Gerechtigkeit (maʿdila), die in der Sprache zum Ausdruck kommen, die Rede. Vgl. 35, 15. 270, 9. 345, 18

3) طلبا للايجاز والاختصار (120, 11 ff.; 355, 11) Mit dieser „Sparsamkeit" der Sprache erklären sie z. B. 120, 12 auch die Existenz der Partikeln, die eigentlich statt längerer Verba stehen. Daher fordern sie auch, dass weniger vorkommende Dinge und Begriffe auch nur weniger sprachliche Aequivalente haben (s Frage 68). Hierher gehört der basrische Terminus des أستغناء d. h. des Sichbegnügens mit Wenigem, wenn man an ihm genug und das Viele nicht nötig hat (42, 21. 46, 14 ff. 47, 1. 63, 17. 201, 12 ff. 204, 16).

Systeme zustande zu bringen. Diese allmähliche Verwischung und Vermischung der Schulgegensätze soll im 3. Jhdt begonnen und sich im 4. Jhdt d. Fl. vollkommen durchgesetzt haben, und aus diesem Ausgleich soll das grammatische System entstanden sein, das uns in den Werken der Späteren vorliegt.

Worin der Unterschied der beiden Schulen und dementsprechend der Ausgleich selbst bestanden hat, geben die arabischen Philologen nirgends an. Es wird zwar manchmal gesagt, dass die Kufer weitherzig in der Zulassung von sprachlichem Material und der Berücksichtigung von Dialekten und Dichtern, und die Basrer strenger gewesen seien, aber darauf allein kann sich doch nicht das verschiedene System der Grammatik gegründet haben, von dem allenthalben gesprochen wird [1]). Auch Flügel macht hierüber nur gelegentlich wenige und unzureichende Angaben. Trotzdem muss eine scharfe Differenz zwischen den Kufern und Basrern bestanden haben; denn noch drei Jahrhunderte nach ihrem Verschwinden bezw. Aufgehen ineinander wird von ihnen als einem lebendig empfundenen Gegensatz gesprochen. Sogar noch Zamaḫšari († 538), Ibn Jaʿiš († 643), Sujūṭi († 911) und ʿAbd-al-Qādir al-Baġdadi († 1093) berichten klar und deutlich von den Differenzen der beiden Schulen.

Von den Spezialwerken, die die Streitfragen dieser beiden Schulen behandeln, ist uns nur das Kitāb al-inṣāf fī masa'il al-ḫilāf des Abu 'l-Barakāt Ibn-al-Anbāri († 577) erhalten. Auch er gibt aber nicht etwa eine prinzipielle Darstellung der Differenzen im Systeme beider Schulen, sondern bietet nur 121 Einzelfragen aus der Grammatik, die vom beiderseitigen Standpunkte aus erklärt und begründet und dann auf ihre Richtigkeit hin untersucht werden. Da Anbari aber ein guter Dogmatiker war und seine Darstellung daher methodisch ziemlich klar, vielleicht sogar übertrieben, aber dadurch eben um so

---

1) Vgl. p. 47 Anm. 1.

Literatur werden bei Behandlung einzelner Themen zerstreut „Streitfragen der Basrer und Kufer" zitiert, einige Grammatiker haben sogar in besonderen Schriften darüber gehandelt. In diesen „Streitfragen" sieht die Ueberlieferung den Niederschlag wirklich stattgefundener Diskussionen und Kämpfe der beiden Schulen. Die in ihnen niedergelegten Ansichten und methodischen Begründungen hält sie für die wirklichen Ansichten und Argumente der alten Grammatiker, die sie in der wissenschaftlichen Polemik und in bewusstem Gegensatz zu der Meinung ihrer Gegner vorgebracht haben. Die bekanntesten Namen aus der basrischen Schule sind: Quṭrub († 206), Abū-Zaid al-anṣāri († 215), Aṣmaʿī († 216), al-Ahfaš al-ausaṭ († 221), Abū-ʿUmar al-ǵarmi († 225), Abu-ʿUtman al-māzini († 249), Abū-Ḥātim as-siǵistāni († 250) und endlich Mubarrad († 285), der wiederum der bedeutendste Vertreter der Basrer seiner Zeit gewesen sein soll. Die wichtigsten der wenigen bekannteren kufischen Grammatiker, die im Gegensatz zu jenen überliefert werden, sind al-Mufaḍḍal aḍ-ḍabbi († 170), al-Aʿrābi († 231), Ibn as-Sikkīt († 243) und Taʿlab († 291), der als Imam der feindlichen Schule und Zeitgenosse des Mubarrad sein persönlicher Rivale war. In diesen beiden Gelehrten sieht die Ueberlieferung den Höhepunkt und in gewissem Sinne das Ende der beiden Schulen. Denn während sie die Kufer mit Ṭaʿlab oder höchstens mit seinem Schüler Abu Bakr b. al-Anbāri († 328) aufhören lässt, gibt sie zwar Namen basrischer Grammatiker noch für ein Jahrhundert länger an [1], im allgemeinen aber wird die Ansicht vertreten, dass die beiden Schulen dadurch, dass sie aus ihren Heimatstädten nach der Residenzstadt Baġdād verlegt wurden, zu existieren aufhörten und nach und nach ineinander aufgegangen seien. Die neue Schule, die jene beiden alten ablöste, wird die bagdadische oder gemischte genannt. Ihre Aufgabe bestand nach der Tradition darin, eine Synthese der beiden

1) Als jüngster Basrer wird von Anbari Ibn Barhān († 456) zitiert.

der arabischen Sprachwissenschaft fast ganz ohne Kritik als geschichtlich anerkannt und von da in die neueren Literaturgeschichten übergegangen ist, so muss sie auch den Ausgangspunkt unserer Abhandlung bilden [1]). Die arabische Tradition nennt den Qāḍi von Baṣra Abu 'l-Aswad ad-du'ali († 67) als ersten Grammatiker und bemerkt, dass er zu seinen Studien von ʿAlī angeregt worden sei. Seine Lehre sei dann einige Generationen hindurch von seinen Schülern und deren Schülern ausgebaut und vervollkommnet worden, bis endlich ʿĪsa b. ʿUmar aṯ-ṯaqafi († 149), Abū-ʿAmr b. al-ʿAla († 154) und Junus b. Ḥabīb († 182) durch genauere Interpretation und Lesung des Korans, durch sorgfältige Beobachtung der sprachlichen Erscheinungen und Sammlung von Gedichten und Sprüchen diese Wissenschaft auf festere Bahnen gelenkt haben. Trotzdem kann man eigentlich erst seit Ḫalīl († 175) und Sibawaihi († 177) von einer Grammatik als Wissenschaft sprechen. Der Fortschritt der weiteren Zeit wird mit dem Kampf zweier grammatischer Schulen in Zusammenhang gebracht, der Schulen von Baṣra und Kufa. Die Sympathie der arabischen Ueberlieferung steht auf Seiten der basrischen Schule, deren Haupt in der ersten Zeit Sibawaihi gewesen sein, und die sich dann noch durch zwei Jahrhunderte rein erhalten haben soll; die Schule von Kufa gilt für jünger; der älteste Name, der uns überliefert wird, ist der des Ruʾāsi, eines Zeitgenossen des Ḫalīl. Seine Schüler waren Kisāī († ca 183) und al-Farrā († 207), die als Partner und Rivalen des Sibawaihi genannt werden. Diese beiden Schulen entwickelten sich nach der Tradition gegensätzlich nebeneinander und bildeten beide ein System der arabischen Grammatik aus. In der späteren grammatischen

---

1) Gustav Flügel: Die grammatischen Schulen der Araber. Abth. I (mehr nicht erschienen): Die Schulen von Basra und Kufa und die gemischte Schule. Leipzig 1862 (= Abhandlungen der D. M. G. II, 4). S. 10 f. findet sich die Aufzahlung der von ihm benutzten Quellen. — Vgl. ferner Brockelmann: Gesch. d. arab. Litt. I. 1897, p. 96 ff.

Wie ein Wunderbau steht in der Mitte des zweiten Jahrhunderts d. Fl. das Lehrgebäude der arabischen Sprache äusserlich zum mindesten vollkommen vor uns. Sibawaihi ist der Meister, der es aufgerichtet. Vorlagen, Modelle und Studien hat er gehabt und benutzt; wir kennen auch die Namen derjenigen, die vor ihm den Grundriss und die Form durchdacht und beschrieben haben, aber es ist uns so gut wie nichts von ihren Arbeiten erhalten.

Es war schwer, ein grammatisches Gebäude der arabischen Sprache aufzurichten, denn nur wenig Material stand dem arabischen Gelehrten zur Bearbeitung zur Verfügung. Eine eigentliche, anerkannte Schriftsprache existierte noch nicht, die Dialekte mussten von vornherein als einander widersprechend ausgeschaltet werden. Als Norm konnte man ausser wenigen Sprüchen und Schlachtberichten in Prosa nur den Koran und die alten Dichter der vorislamischen und ersten islamischen Zeit zugrunde legen. Getraute man sich auch, an der Poesie hie und da einiges auszusetzen, so musste der Koran als Gotteswort auch sprachlich ohne Kritik für gut und fehlerfrei gehalten werden. Eine eigentliche Schriftsprache mit guter prosaischer Literatur, die sich den alten griechischen Philologen ausser dem Homer in Menge von selbst bot, hatte der arabische Grammatiker nicht zu seiner Verfügung. Durch diesen Mangel und die Eigenartigkeit der benutzbaren Quellen erklären sich in erster Linie die Schwächen der einheimischen Grammatik.

Die arabische Tradition hat uns in verschiedenen biographischen Sammelwerken eine Darstellung von dem Entwicklungsgang dieser reinsten aller arabischen Wissenschaften erhalten. Da diese Ueberlieferung von den europäischen Gelehrten übernommen, auch von Flügel in seiner Darstellung der Anfänge



EINLEITUNG.

Ueber die von mir benutzten Handschriften, über die Anlage der Edition und der Anmerkungen gibt der letzte Teil der Einleitung Auskunft. An dieser Stelle erfülle ich nur noch die angenehme Pflicht, allen denen, die mir durch Rat und Tat bei meiner Arbeit geholfen haben, aufrichtigen Dank zu sagen. An erster Stelle nenne ich meinen hochverehrten Lehrer, Herrn Geheimen Ober-Regierungsrat Professor Dr. Eduard Sachau, dessen Vorlesungen mich zum Studium des Islam angeregt, dessen wohlwollende Ratschläge mich in meinen Arbeiten ständig gefördert haben, und dem auch dieses Buch seine Entstehung verdankt. Auch der Kgl. Preussischen Akademie der Wissenschaften, die durch Bewilligung eines Teiles der Druckkosten das Erscheinen des Buches ermöglicht hat, sage ich hierdurch öffentlich Dank. Herr Dr. A. van Ophuysen von der holländischen Gesandtschaft in Constantinopel und der Pater Herr Pedro Blanco im Escurial haben mich durch die Freundlichkeit, mit der sie mir grössere Partien aus den Anbari-Handschriften ihres Wohnortes verglichen haben, verpflichtet. Se. Exzellenz Herr Dr. Halil Bey und Herr Dr. Neufach in Constantinopel hatten zuvor die Güte gehabt, ebendort einige Stellen für mich zu kollationieren. Am letzten und nachdrücklichsten nenne ich Herrn Assessor a. D. Dr. Josef Weiss in Bonn, dessen grosse Hilfsbereitschaft und dessen noch grössere Gelehrsamkeit diesem Buche sehr zugute gekommen ist. Nicht nur dass er mich bei der Korrektur der arabischen Bogen unterstützt hat, hat er mir auch für die Erklärung des Textes und besonders der Verse wertvolle Winke gegeben. Ich schliesse mit einem Danke an die Leidener Universitätsbibliothek, die mir mehrere Jahre ihre wertvolle Handschrift überlassen hat, und an Herrn C. Peltenburg, der alle meine Wünsche bei der Drucklegung in liebenswürdiger Weise erfüllt hat.

Berlin, im Mai 1912. GOTTHOLD WEIL.

VORWORT.

Ta'lab, der Imam der Kufer, soll dem Abū Bakr b. Muǵāhid mit folgenden Worten sein Leid geklagt haben: „Die Exegeten haben den Koran bearbeitet und haben etwas erreicht, die Traditionsgelehrten und Juristen haben die Tradition und das kanonische Recht bearbeitet und haben beide auch etwas erreicht; ich aber habe mich nur mit dem dummen „Zaid und 'Amr" herumgeplagt, und da möchte ich wissen: Was habe ich erreicht?"

Diese Klage des alten Grammatikers könnte bei der geringen Beliebtheit, deren sich die arabische Nationalgrammatik unter den Arabisten erfreut, ebensogut heute gesprochen sein; denn einige werden es sicherlich für einen Anachronismus halten, dass ich 25 Jahre nach dem Erscheinen des wackeren Ibn Ja'is noch einem anderen Grammatiker zur Herausgabe verhelfe. Solange aber die Forderung Steinthals nach einer Geschichte der semitischen Sprachwissenschaft oder wenigstens nach dem Nachweise des Zusammenhanges zwischen der Sprachbetrachtung und dem geistigen Zustande des Volkes für die arabische Grammatik noch nicht erfüllt ist, wird man dieser Disziplin den ihr gebührenden Platz unter den islamischen Wissenschaften nicht vorenthalten dürfen. Wie manches wir aus ihr für unsere Kenntnis der wissenschaftlichen Methode und der geistigen Struktur des Islam überhaupt noch lernen können, glaube ich an einigen Stellen meiner dem Text vorangestellten Einleitung dargetan zu haben. Da man aber auch die anderen islamischen Wissenschaftszweige nicht nach den Absurditäten ihrer schlechtesten Vertreter beurteilt, wird man auch in der Nationalgrammatik über viele Abgeschmacktheiten und Entgleisungen der jüngeren arabischen Philologen milde hinwegsehen müssen.



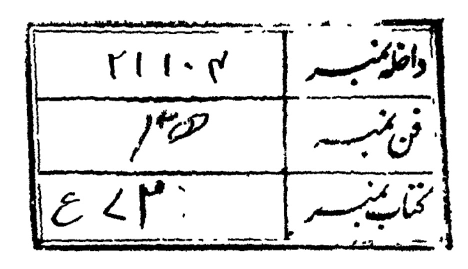
MEINEM HOCHVEREHRTEN LEHRER

HERRN GEHEIMEN OBER-REGIERUNGSRAT

PROFESSOR DR. EDUARD SACHAU

IN DANKBARKEIT

ZUGEEIGNET.



BUCHDRUCKEREI vormals E. J. BRILL. — LEIDEN.

ABU'L-BARAKĀT IBN AL-ANBĀRI

DIE GRAMMATISCHEN STREITFRAGEN DER BASRER UND KUFER

HERAUSGEGEBEN, ERKLART UND EINGELEITET

VON

GOTTHOLD WEIL

—

BUCHHANDLUNG UND DRUCKEREI
VORMALS
E. J. BRILL — LEIDEN
1913



ABU'L-BARAKĀT IBN AL-ANBĀRI

ABU'L-BARAKĀT IBN AL-ANBĀRI

DIE GRAMMATISCHEN STREITFRAGEN DER BASRER UND KUFER

HERAUSGEGEBEN, ERKLÄRT UND EINGELEITET

VON

GOTTHOLD WEIL

BUCHHANDLUNG UND DRUCKEREI
VORMALS
E. J. BRILL — LEIDEN
1913

